إيرانُ والعراقُ

خِلال خمسة قرون

الأستاذ حسن مجيد الدجيلي

دار الأضواء
بيروت ـ لبنان

إيران والعراق

خلال خمسة قرون

الطبعة الأولى

١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع
ت: ٢٧٠٨٧٣ - ٢٧١٧٨٨ - ف: ٢٧١٦٨٥
ص.ب: ٢٥/٤٠ غبيري - بيروت - لبنان

إيران والعراق

خلال خمسة قرون

الأستاذ حسن مجيد الدجيلي

دار الأضواء
بيروت - لبنان



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

هذا الكتاب ثمرة دراسة شاملة للعلاقات العراقية الايرانية ، وللخلافات القائمة بين البلدين منذ زهاء أربعة قرون ، ودعوة لتفهم أبعادها وطبيعتها وتاريخها وملابساتها ، والسعي لازالة أسبابها بالطرق السلمية ، وبالحوار الهادىء البناء على أسس من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة . وهو حصيلة جهود امتدت سنوات عديدة ، وتطلبت الرجوع إلى كثير من التقارير والمذكرات الرسمية المتبادلة بين الحكومتين العراقية والايرانية ، وقبلها بين الحكومتين العثمانية والايرانية ، والاستعانة بعدة مراجع عربية وأجنبية . وقد تناولت هذه الدراسة تلك العلاقات منذ أن كان العراق ولاية عثمانية ، ثم ادارة بريطانية ، ثم مملكة تحت الانتداب البريطاني ، وأخيرا مملكة دستورية وجمهورية مستقلة .

إن كثيراً من المشتغلين والمهتمين بقضايانا العامة غير ملمين الماماً كافيا بالمشكلات القائمة والمعلقة بين الدولتين وبتأثيرها المباشر في حياة الشعبين الجارين ، وفي أمن المنطقة العربية واستقرارها ، سواء من أبناء العراق أو البلدان العربية ، ولا نتجنى كثيراً إذا ما قلنا أن معظم الذين تعاقبوا على الحكم بعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ م . فاتهم أن يدركوا خطورة هذه الخلافات وما قد يترتب عليها من اضرار بمصالح العراق الحيوية ، وبوحدته الوطنية وبسيادته . وهي ليست خلافات تتعلق بتفسير الاتفاقات والمعاهدات

بقدر ما هي مواقف « عقلية » و « نفسية » نابعة من رواسب تاريخية قديمة لا تمت إلى روح العصر بصلة .

إن مصلحة البلدين تتطلب ، بذل كل الجهود الخيرة والمتواصلة لازالة أسباب الخلافات وتجاوز السلبيات بالطرق السلمية فقط . ونقول « السلمية » فقط ، لأن القوة أو التهديد باستعمالها ، ما كانت في يوم من الأيام وسيلة سليمة وثابتة في تسوية النزاعات والخلافات . كما أن بقاء الخلافات من دون حل لفترة طويلة يزيدها صعوبة وتنبثق منها مشكلات جديدة تجعلها أكثر تعقيدا ، يضاف إلى هذا أن معظمها يدور في « الظاهر » حول مشكلات « حدودية » لا تستحق أن تصنف في مقولة المشكلات ، التي يعانيها عالمنا المعاصر ، بما فيها مشكلة « شط العرب » !

إن علاقات الجوار الفاترة والخلافات القائمة ليست بنت اليوم ، بل تمتد ـ كما قلنا ـ إلى عصور التبعية الأجنبية ، وإلى فترات الاحتلال والانتداب ، وإلى تنافس القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط ، قبل الحرب العالمية الأولى ، وبعد الحرب العالمية الثانية ، على ثرواتها النفطية ، وعلى موقعها السوقي (الاستراتيجي) بحراً وبراً وجواً ، وعلى أرضها ذات الامتداد التاريخي والروحي العظيم

في العهد العثماني كانت العلاقات العثمانية (العراقية) الايرانية متوترة جدا ، ومشوبة بالعداء والمزاعم المتبادلة . وفي العهد الملكي ، وعلى وجه التخصيص منذ تنصيب الأمير فيصل بن الحسين ملكا دستوريا على العراق حتى نشوب الحرب العالمية الثانية ظلّت العلاقات متوترة وغير ودية ، لسببين : (الأول) عدم اعتراف ايران بخط الحدود الذي جرى تثبيته في العهد العثماني استنادا إلى معاهدة أرضروم الثانية (١٨٤٧ م) وبروتوكول الاستانة سنة ١٩١٣ م ، ومحاضر لجنة تخطيط الحدود الدولية المشتركة سنة ١٩١٤ م ، (والثاني) مطالبتها بتعديل خط الحدود في شط العرب على أساس « التالوك » (أي المجرى العميق لشط العرب) والاسهام في ادارة وتحسين الملاحة في شط العرب

باعتبارها مسؤولية مشتركة من الافضل أن تمارسها الدولتان على قدم المساواة دون استفراد واستئثار طرف على حساب الطرف الآخر .

في عام ١٩٣٧ توصلت الدولتان إلى ابرام معاهدة الحدود والبروتوكول الملحق بها في أعقاب مفاوضات وزيارات واتصالات اسهمت فيها الجمهورية التركية ، وظن معظم المراقبين والمسؤولين أن الفرصة قد حانت لتحسين العلاقات على اسس جديدة، لولا ظروف الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ م ، وخضوع شط العرب لسيطرة بريطانية وحلفائها ، استنادا إلى معاهدة ١٩٣٢ م المبرمة بين العراق واتهام ايران العراق وبريطانيا ، واتهام ايران العراق بانه يحاول التحرر من الوفاء بالتزاماته لعقد اتفاقية صيانة وتحسين الملاحة في شط العرب وقيام ادارة مشتركة . وترتب على هذا الاتهام أن رفضت ايران عام ١٩٤١ م استئناف أعمال لجنة تثبيت دعائم الحدود التي نصت عليها المعاهدة في القاطع الجنوبي من الحدود العراقية الإيرانية. وفي غضون الحرب العالمية الثانية .

احتلت بريطانيا وحلفاؤها العراق وايران ، وسيطرت على سير الملاحة في شط العرب وعلى الموانىء الايرانية والعراقية ، وفشلت حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق سنة ١٩٤١ م وتنازل رضا شاه عن العرش لنجله محمد رضا بأمر من الحلفاء ، واتهم البلدان بأن سياستهما كانت معادية للحلفاء وموالية لدول المحور ، وتصرف الحلفاء في كل من البلدين تصرف « المحتل » ، وظلت علاقاتهما قلقة ومضطربة ، ولم تأخذ منعطفا جديدا الا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ م . وفي ظل « ميثاق بغداد » عام ١٩٥٤ م فقط ، وكانت فترة قصيرة جدا ، لم تحقق سوى أمرين : الأول استئناف أعمال لجنة تثبيت دعائم الحدود ، والثاني ، الاتفاق على وضع أسس عامة لادارة وتحسين الملاحة في شط العرب . حدث ذلك في النصف الأول من سنة ١٩٥٨ م . أي قبيل ثورة الرابع عشر من تموز بأشهر قليلة ، وسقوط النظام الملكي وقيام نظام جمهوري .

اقتصرت هذه الدراسة على فترة محددة من تاريخ الدولتين المعاصر ، وهي فترة العهد الملكي ، وعلى مقدمة تاريخية شاملة لمساعدة القارىء على تفهم عمق

النزاع القائم ، واستمراره وملابساته ، وعلاقة الدول الكبرى باحياثه وتصعيده ، بل هي « جولة تاريخية » أريد بها أن تكون ـ عرضاً وافياً للعهود التي مرت بها علاقات البلدين ، وعلى وجه الدقة علاقات إيران بالدولة العثمانية أولاً وانعكاساتها على ولاية بغداد والبصرة والسليمانية ، وعلاقات إيران بمملكة العراق التي تكونت بعد سقوط وتجزئة الامبراطورية العثمانية في اعقاب الحرب العالمية الأولى .

كانت إيران ولا تزال حلقة وصل بين جناحي العالم الإسلامي وذات موقع دولي مهم قديماً وحديثاً ، وعلاقاتها التاريخية بالأمة العربية اكسبتها مكانة خاصة في تراثنا الإسلامي ، لا تقل عن مكانة العراق في عالمنا العربي . وكل منهما بحاجة إلى الآخر لاعتبارات سياسية واقتصادية ودينية كثيرة . فتربة العراق عزيزة لدى عموم الإيرانيين لأنها تحتضن كثيراً من مراقد أئمة أهل البيت الأطهار : في النجف الأشرف ، وكربلاء والكاظمية وسامراء والكوفة ، وتضم فضلاً عن ذلك ، رفات عدد كبير من أعاظم علمائهم وأشهر ملوكهم وأمرائهم ، وزياراتها و« الاعتكاف » بها تؤلف جزءاً من رياضتهم الروحية ، ويصدق القول نفسه على معظم العراقيين ، إن لم يكن كلهم . يضاف الى هذا أن تربة إيران تحتضن كثيراً من مشاهد ومراقد العلويين الذين لجأوا إليها من ظلم الأمويين ، وتنكيل العباسيين ، ويحرصون كل الحرص على زيارتها و« الاعتكاف » بها ، وعلى عودة الأخاء والصفاء بين الشعبين ، ولا يرون أي مبرر لتدهورها . والشعبان يرتبطان بروابط الانتهاء والمصاهرة وصلة الرحم منذ فجر الإسلام ، ويتجلى ذلك بارتباط عرب العراق وأكراده وتركمانه بعرب إيران وأكرادها وتركمانها في المناطق الحدودية الشرقية والشمالية الشرقية .

إن توتّر العلاقات يؤدي حتما ، وكما يعرف جميع المطلعين على الخصائص القومية للشعب العراقي وبنيته السكانية ، إلى مضاعفات كثيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي وإلى تهديد أمن العراق واستقراره وسيادته ووحدة ترابه واقتصادياته ، وقد يتخذ بعض المسؤولين أحيانا من هذا التوتر ذريعة للاضطهاد والتنكيل بقطاعات واسعة جدا من الشعب العراقي بعربه واكراده ، وتطبيق

اجراءات قمعية وادارية لم تمارسها أية سلطة وطنية من قبل . فعلى الصعيد الداخلي مثلا ، يتصاعد المد « الطائفي » إلى مستوى يتعذر معه صيانة « الوحدة الوطنية » من التصدع وتأزم « القضية الكردية » إلى حد يتعذر معها صيانة « وحدة التراب » العراقي .

قد يبدو هذا « التقديم » صورة قاتمة للعلاقات العراقية الايرانية . ولكنه على العكس : إنه « استعراض » يحاول استبطان ظواهر الوقائع والأحداث التي تعج بها وسائل الاعلام وأدبيات ونشريات العقول المسخرة ، ودراسة العوامل الخفية للوقائع التاريخية المعاصرة ، ودعوة صريحة لتفهم طبيعة الخلافات العراقية الإيرانية وأسباب انهيارها ، تمهيداً لإزالتها إن لم يكن كلها فبعضها .

ترى ما هي الاسباب الحقيقية التي تكمن وراء استمرار حالة « لا سلم ولا حرب » و « لا تسوية ولا وساطة » ؟ وما السبيل لمعالجتها بالطرق السلمية وما طبيعتها ؟ هل هي خلافات متحدرة من رواسب تاريخية قديمة ، أم جديدة متأتية من سياسة ايران « التوسعية » ، ومن « تدخلها » في شؤون العراق الداخلية ، و « دعمها » للثورة الكردية ، واضطهاد « الأخوة » العرب في منطقة عربستان (خوزستان ـ الأهواز) ؟ هل مردها كما يقول الايرانيون ، إلى أن العراق ملكيا كان أم جمهوريا ، يتبع دائما سياسة معادية لايران هي من مخلفات الاتراك العثمانيين التي زرعوها وتعهدوها على أرض العراق ، وجاءت بريطانية لتزيدها رسوخاً ؟ في حين تناست كل من ايران وتركيا رواسب الماضي وأصبحتا دولتين صديقتين منذ أمد طويل ؟ أم استمرارها جزء من مخططات أجنبية لم تعرف أهدافها بعد معرفة صحيحة ؟

ليست الاجابة عن هذه التساؤلات بالأمر الهين ، ولا المطلوب أحيانا ! ومع ذلك حاولنا تحري بعض خفاياها أو أسبابها ، وأشرنا اليها بأشكال مختلفة لا تغيب عن فطنة القارىء . وقلنا : إنها حصيلة صراع « طائفي » نشب مع الأسف بين دولتين إسلاميتين كبيرتين للسيطرة على العراق ، أرض الرافدين ، المعروف بتراثه الاسلامي العريق ، وبمدنه الأسطورية ، وبروحه الاسلامية الرافضة لكل أنواع الجبروت والظلم .

يقع الكتاب في خمسة ابواب رئيسة ، ويتكون من واحد وثلاثين فصلاً ، الباب الأول بعنوان « الماضي الحي » . وفيه تناولنا سنوات التطاحن والاحتلال والغزو ، وحروب الاستقلال والتحرير ، والانتقال من العهد الصفوي إلى العهد القاجاري في ايران ، ثم اشرنا في الباب الثاني إلى سنوات الهدوء النسبي ، بحثاً عن تحسين علاقات الجوار ، وابرام معاهدة ارضروم الثانية سنة ١٨٤٧ م ، بوساطة بريطانية روسية . وإلى « سنوات التوتر والقلق » في العهدين الملكيين الايراني والعراقي بعد الحرب العالمية الأولى ، ثم إلى فترة « انفراج » في العلاقات ، نتيجة الاتصالات والمفاوضات المباشرة ، والتي اسفرت عن ابرام معاهدة الحدود وملاحقها سنة ١٩٣٧ م . واخيراً عرضاً مفصلاً للخلافات الرئيسة بين الدولتين ، ثم انهيار العلاقات بقيام ثورة الرابع عشر من تموز سنة ١٩٥٨ م ، وسقوط النظام الملكي ، وقيام نظام جمهوري في العراق .

وفي الختام يحدونا أمل كبير بأن يسهم هذا الكتاب اسهاماً متواضعاً لتفهم طبيعة العلاقات والخلافات القائمة بين العراق وإيران ، في ضوء العوامل المتغيرة وحقائق العصر ، وحلها بالطرق السلمية ، وتطويرها لما هو أفضل ، لمصلحة دولتين إسلاميتين عزيزتين على جميع العرب والمسلمين . وتعزيز علاقات الأخوة العربية الإسلامية .

وكلمتي الأخيرة هي تقديم جزيل الشكر والامتنان إلى الزملاء الكرام الذين تفضلوا بقراءة مسودة الكتاب ، وزودوني بملاحظاتهم القيمة ، وشجعوني على نشره لتوعية أبنائنا وأشقائنا وأصدقائنا بقضية من أهم قضايانا المعاصرة والتحرر جميعاً من ادران الماضي ومشتقاته ، لقيام علاقات افضل بين الجارتين المسلمتين العراق وإيران والله من وراء القصد .

« ليس حسن الجوار كفّ الأذى فقط ، بل الصبر على الأذى أيضاً » .

الإمام علي بن أبي طالب

مقـدمة

الماضي الحي

جرى منذ القرن السـادس عشر حتى أواخر التاسع عشر تقريبا صراع سياسي وعسكري قوي بين دولتين إسلاميتين متجاورتين ، أو إمبراطوريتين ، هما : الدولة العثمانية والدولة الصفوية والقاجارية الايرانية ـ دولة « عسكرية » نشأت على ضفاف بحر مرمرة في القرن الثالث عشر للميلاد ، بزعامة قبلية ، ذات تقاليد مغولية وتركمانية عريقة وثقافة وحضارة محدودة ، وأخرى دولة « دينية » فتية نشأت في مناطق أذربيجان الغربية ، بزعامة دينية صوفية ذات تقاليد حضارية عريقة ، تريد تحرير ايران من دويلات الطوائف ، دولة تحررت من كل احتلال أجنبي شرقي أو استعمار غربي ، وأخرى كانت ميدانا لغزوات مغولية وتترية كاسحة دمرت معالمها الحضارية ، دولة تتوخى التوسع واستعباد الشعوب ، بزعامة حكم مطلق يمارسه « سلطان » من سلاطين الدنيا ، لتحقيق أغراض « دنيوية » وأخرى تتوخى «تجميع» شتاتها ، وفرض سيطرتها على مدن « العتبات المقدسة » في العراق ، حيث يرتفع ضريح الامام علي (ع) ومراقد أبنائه الشهداء عليهم السلام ، بقيادة ملك زاهد ومتصوف ابتغاء مرضاة الله ، وعلماء مجتهدين يمدونه بالمشورة الدينية ويمارسون عليه رقابة « شرعية » ، دولة تستعين بعلماء الدين وبمشايخ الطرق الصوفية لتصريف شؤونها وبجيش من « المرتزقة » المدربين تدريبا خاصا ومن أبناء المماليك ، وأخرى تحسب العلماء « شركاء » في الحكم ، وجيشها ذو تقاليد عريقة في الأستشهاد من أجل

العقيدة ، هذا التفاوت في اسلوب الحكم جرّ الدولتين إلى صراع عسكري وسياسي ، استمر ثلاثة قرون تقريبا ، وترك على سهول العراق وجباله أهوالاً وانقسامات وأحقادا حفلت بها كتب التاريخ الحديث ، وأريقت فيه دماء زكية من قبل ملوك وقادة عسكريين مشهورين كان في مقدمتهم السلطان سليم الجبروت والسلطان مراد الرابع ، والسلطان سليمان الكبير ، والشاه اسماعيل ، والشاه عباس الكبير ونادر شاه من الايرانيين .

عوامل الصراع :

وللوقوف على هذا الصراع ، وآثاره في العلاقات التاريخية بين الدولتين وانعكاساتها على تاريخ العراق الحديث ، والرواسب التي تركها في نفوس العراقيين على اختلاف مناطقهم وقومياتهم ، لا بد من مقدمة موجزة عن نشأة هاتين الامبراطوريتين ، وتكوينها الديني والطبقي وأهدافها وعوامل ازدهارهما وانحطاطهما ، وميراثهما الغني بالخلافات والمنازعات التي ورثها العراق العثماني حول مشكلات الحدود الحافلة بالأزمات .

مرت العلاقات العراقية الايرانية بثلاثة عهود متميزة ، تخللتها حروب واعتداءات ونزاعات على الحدود بين الامبراطوريتين العثمانية والايرانية ، وبين المملكتين العراقية والايرانية ثم بين الجمهورية العراقية وجمهورية ايران الاسلامية استغرقت زهاء أربعة قرون ، وأبرمت من خلالها معاهدات صلح وتخوم ، ومعاهدات صلح وحدود ، ومعاهدات حدود فقط ، كان آخرها معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ م وملاحقها ، وميثاق الجزائر لسنة ١٩٧٥ وملاحقه ومع ذلك ظل النزاع قائما ومتوارثا والمشكلات بلا تسوية .

إن أسباب النزاع ليست وليدة اليوم بل ورث العراق معظمها من السيطرة العثمانية ، وبعد انفصال العراق عن الامبراطورية بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ م - ١٩١٨ م) وفي طليعتها النزاع حول مشكلات الحدود ومشكلة السيادة في شط العرب ، والقضية الكردية وورث كذلك جميع الادعاءات المتقابلة ومبرراتها ، فتكونت من جراء ذلك « مواقف » متصلبة ترفض أي حوار

حولها ، وأي تسوية لها ، وأي تنازل عن حقوق أقرتها الاتفاقيات والمعاهدات . وحينها تصبح أسباب الخلافات متجذرة يكون من الصعب اقتلاعها في غضون جيل أو أكثر .

والسؤال المطروح لماذا حدث كل هذا واستمر وطال ؟ هذا ما نحاول الاجابة عنه في هذه المقدمة التاريخية الموجزة من الكتاب ، مستعينين بآراء من تبعنا في هذا الموضوع ، ومن هؤلاء لونكريك[1] (Longrigg) المؤرخ البريطاني المتخصص في تاريخ العراق الحديث ، حيث يقول : شهد تاريخ الدولتين (العراقية والايرانية) تقاليد عريقة من الجفاء والعداء . وإذا كانت الحروب العدوانية الكبرى قد توقفت منذ القرن التاسع عشر ، فان الأحقاد ، وسوء الظن ، وفقدان الثقة ، والرواسب التاريخية ظلت حية في النفوس ، وأصبح الايرانيون والعثمانيون يتبادلون الكره بدلا من المودة . فالشعبان يختلفان لغة وثقافة وتكوينا . فايران دولة « شيعية » وتركيا دولة « سنية » ، وكلتاهما مرتا في مراحل مختلفة من التطور . ففي غضون القرون الأربعة الماضية تعاقبت على الحكم في ايران عائلات ملكية معروفة أنجبت عددا من مشاهر الملوك والأمراء والقادة ، أولها العائلة الصفوية التي أنجبت الشاه اسماعيل ، والشاه عباس الكبير ، ونادر شاه ، والعائلة القاجارية التي أنجبت فتح علي شاه ، وناصر الدين شاه الذي حكم ايران نصف قرن تقريبا ، والعائلة البهلوية التي أسسها رضاه شاه الكبير ، هؤلاء وغيرهم هم بناة دولة ايران الحديثة . وأنجبت الدولة العثمانية كذلك عددا من مشاهير السلاطين الذين أسهموا في بناء الدولة وتوسيع رقعتها اسهاما منقطع النظير ، وتحكموا في مصير الشرق العربي ودول البلقان ، واندفعت الجيوش التركية في القارة الاوروبية اندفاعا أثار مخاوف الدول الأوروبية ، ومخاوف رجال الكنيسة ، ولعل من أشهرهم ، بقدر ما يتعلق الأمر بالعلاقات الايرانية والعثمانية (ومن ثم العراقية) السلطان سليم ، والسلطان سليمان القانوني والسلطان مراد الرابع ، والسلطان عبد الحميد الثاني .

---

(١) Longrigg, S., Iraq 1900 To 1950, P.3,OXFORD UNIV. Press, 1953: وقد نقله إلى العربية الاستاذ جعفر خياط كما مدون :

وإذا كانت الدولة العثمانية قد أثارت مخاوف الدول الغربية ورجال الدين من جراء امتدادها وتوغلها في القارات الأوروبية والآسيوية والافريقية ، ووقفت سدا في طريق الأطماع الأوروبية التوسعية ، فإن ايران صارت مرتعا خصبا للمصالح الروسية والبريطانية ، وميدانا لتنافس دولي أفقرها وقلص سيادتها . وبحلول القرن التاسع عشر بدت طلائع الانحلال تدب في أرجاء الامبراطوريتين المتداعيتين ، وتحفزت القوى الكبرى للانقضاض عليهما ، وأهمها روسية القيصرية وبريطانيا العظمى والمانيا والامبراطورية النمساوية الهنغارية ، للاطاحة بهما وتقطيع أوصالهما وتقسيمهما قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٨٧٠ م - ١٩١٤ م) .

أمّا العلاقات العثمانية الايرانية فكانت تتأثر لدرجة كبيرة بعوامل كثيرة منها : التدخل الأجنبي من قبل القوتين الكبيرتين بريطانيا وروسيا القيصرية ، وبمعاملة الرعايا الايرانيين الذين يقصدون زيارة « العتبات المقدسة » في العراق ، أو المتوجهين إلى الديار المقدسة عبر الأراضي العراقية لاداء فريضة الحج ، وبمشكلات الحدود المشتركة ، وباللجوء السياسي من أمراء القبائل الكردية ، وبأعمال التهريب والتسلل وبنتائج الانتصارات والهزائم العسكرية على جبهات القتال ، وبتوزيع مياه الأنهر الحدودية المشتركة ، وبتنقل العشائر عبر الحدود طلبا للكلاء ، أو لنقل السلع التجارية ، أما اليوم فانها تتأثر ، فضلا عن ذلك بعوامل جديدة ذات أهمية كبيرة جدا : بالثروات النفطية المخزونة في بعض مناطق الحدود وفي قاع المياه الاقليمية والجرف القاري ، وبانشاء السدود على الأنهر المشتركة للخزن أو لتوليد الطاقة وآثارها في ارتفاع أو انخفاض منسوب مياه شط العرب ، وبالنشاط الهدام والحركات الانفصالية ، وبالأحلاف والتكتلات الدولية ، وبأنظمتها السياسية وطموحاتها التوسعية أو العقائدية . هذه العوامل وغيرها جعلت العلاقات أكثر تشابكا وتعرضا للخلافات والأزمات وأكثر صعوبة في التوصل إلى تسويات مقبولة من طرفي النزاع . فاذا أضفنا اليها عوامل أكثر جدة ، وهي انهيار النظام الملكي في كل من القطرين ، وقيام جمهورية « إسلامية » في إيران ، وجمهورية اشتراكية « علمانية » في العراق ،

أدركنا صعوبة الاتفاق على صيغة مقبولة لتسوية خلافاتها ، وتحقيق تعايش سلمي في وقت قريب .

التدخل الأجنبي :

حينما شرعت الدولتان في معالجة مشكلات الحدود وتسوية خلافاتها تدخلت المصالح البريطانية والروسية في معالجتها باسم الوساطة والصداقة ، عن طريق الاسهام في لجان تخطيط الحدود لاعتبارات فنية وتحكيمية . وكانت بريطانية تتعاطف يومذاك مع الدولة العثمانية وتغازل جارتها إيران ، وكانت روسيا القيصرية تتعاطف مع الدولة الايرانية نكاية بالدولة العثمانية ، وكانتا تمران في أحلك ظروفهما الداخلية والخارجية . وكانت مصالح وأطماع بريطانيا معروفة في الخليج وشط العرب والموانىء الثلاثة الواقعة على ضفتي شط العرب ، وكانت في حالة تأهب وتوثب لغزو العراق قبيل الحرب العالمية الأولى ، وكان تجارها وخبراؤها وعلماؤها يجوبون هذه المناطق لجمع المعلومات واستقصاء الحقائق عن المناطق المطلة والمشرفة على الخليج وشط العرب استعدادا لعمليات عسكرية قادمة . وكانت روسيا تفعل الشيء نفسه بالنسبة لايران في مقاطعة اذربيجان وفي مياه بحر قزوين وبالنسبة إلى تركيا في مقاطعاتها الشرقية .

فبريطانيا ، مثلا ، وقفت في القرن الثامن عشر والتاسع إلى جانب الدولة العثمانية في نزاعها ضد الدولة الايرانية ، فكان اسهامها في عضوية لجنة الحدود الدولية المشتركة عملا تمهيديا لاحتلال القسم الجنوبي من العراق ، وتعزيزا لمكانة امارة عربستان (خوزستان) وأميرها العربي الشيخ خزعل ، وخطوة لاقتطاعها من ايران ، تمهيداً لقيام مشيخة نفطية مستقلة تصون مصالحها النفطية في مناطق الأهواز ومسجد سليمان وعبادان وجزيرة خضر . وتنفيذا لخطتها هذه اقترحت مرةً ، أن يسير خط حدود بعيدا عن شط العرب ، وبمحاذاة قناة بهنشير (مجرى نهر كارون القديم) . ولكن موقف روسيا القيصرية المتعاصف مع ايران أوقف هذا الاتجاه في رسم الحدود الجنوبية ، تحقيقا لمصالحه وتماله في التحرك نحو المياه الدافئة . كما اقترحت أيضا تخطيط الحدود في منطقة نفطشاه الايرانية ، على اساس تقسيمها إلى منطقتين : منطقة لايران وأخرى للدولة العثمانية .

وحينما نشب الخلاف حول تخطيط الحدود العراقية التركية بعد الحرب العالمية الأولى ، في اعقاب تأسيس المملكة العراقية تنازل العراق عن شريط حدودي ضيق من حدوده الشمالية إلى الجمهورية التركية الجديدة ، وتنازلت تركيا عن جميع ادعاءاتها في ولاية الموصل ، مقابل حصولها على ١٥٪ من أسهم شركة النفط الانكليزية الفارسية في « الأراضي المحولة » المسماة نفطخانة . إن هذا التنازل الذي دبرته ونفذته بريطانيا بوصفها دولة منتدبة ، حدث في فترتي الاحتلال والانتداب ، وكان من ناحية نظرية مدعاة للانتقاد ، ولكنه من ناحية « سياسية » عملية كان تصرفا « مرنا » لاعتبارات سياسية اقتضتها مصلحة بريطانيا ، ومصيبا وضامنا لحقوق العراق الاساسية فى السيادة .

أما بالنسبة لحدود العراق الشرقية فقد ظلت بريطانيا صاحبة الكلمة العليا في تقرير مصيرها ، وظلت مشكلة شط العرب قائمة تلقي ظلالها الداكنة على العلاقات العراقية الايرانية ، وتثير خلافات حادة . إن هذه « المرونة » الدبلوماسية التي أبداها المسؤولون ، أو قل « الايجابية » كانت حاجةً ملحة بالنسبة لظروف العراق الذي كانت له ارتباطات خاصة كثيرة بجارته تركيا ، وارتباطات « مصلحية » بسياسة بريطانيا في الشرق الأوسط . وترتبت على ذلك أن أصبحت مساعيها محدودة في حل مشكلة شط العرب ، وتنمية علاقات جوار حسنة بالدولة الايرانية . ومن الانصاف القول بأن تركيا الكمالية كانت دائما على أتم استعداد « للتوسط » بين ايران والعراق نظرا لعلاقات الصداقة التي كانت تربط الشاه رضا بالغازي مصطفى كمال . ولولا « وساطة » تركيا ، وانقلاب بكر صدقي وحكمت سليمان وجماعته لما كان سهلا ابرام معاهدة الحدود عام ١٩٣٧ م من دون موافقة بريطانيا . فالحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ م - ١٩٤٥ م) كانت على الأبواب ، والانقلاب العسكري كان معاديا لسياسة بريطانيا وركائزه في العراق ، ومتعاطفا مع تركيا الكمالية وايران البهلوية . وكان من غير المتصور ابرام معاهدة مع ايران من دون اشراف بريطاني ولهذا لم تحقق المعاهدة أغراضها ، وفشل الانقلاب واغتيل قائده ، ونشبت الحرب العالمية الثانية ، وأخضعت بريطانيا الشط لسيطرتها ، وجمدت بنود المعاهدة سنوات طويلة ، وظلّت الخلافات تتجدد وتتفاعل حتى يومنا هذا .

الباب الأول

الفصل الأول

سنوات التطاحن

آل صفي الدين وآل عثمان

الفصل الثاني

سنوات التطاحن والغزو الأفغاني والاحتلال

الحكم الصفوي

الفصل الثالث

معاهدات الصلح والحدود العامة والخاصة

الفصل الأول

سنوات التطاحن

تمهيد :

كان العراق مهد الحضارات ، وبلد الخيرات ، وكعبة القصاد . وكانت بغداد « دار السلام » عروس الدنيا ومهبط الاشعاع الفكري والروحي ومركز العمران ورمز الترف . وكان الخليفة العباسي « امير المؤمنين » رمز السلطة الدينية والدنيوية في المشرق والمغرب حتى إذا أطّل القرن الثالث للهجرة بدأت علائم الانحلال تدب في بغداد والعراق ، وأصبح « الخليفة » دمية يلهو بها الحرس والخصيان ، والجواري الحسان لا يفقه من أمور الدين والدنيا إلا قليلاً ومع هذا الفساد كله ظل « الخليفة » يحتفظ بلقب « أمير المؤمنين » اسمياً ، في عالم إسلامي حافل بالمؤامرات والدسائس وأطماع امراء التتار والمغول ، وظلت بغداد دار السلام « غنية » مهيبة الجانب ، ولكنها خائرة القوى ، وأقرب إلى الخيال من الحقيقة ، لا حول لها ولا طول . . . وسرعان ما عصفت بها ريح الخراب ، فدهمها في ١٢٥٨م (٥ صفر ٦٥٦) هولاكو ، حفيد جنكيز خان . فثل عرشها وأطفأ نور الخلافة فيها إلى الأبد ، واستباحها . . . وذبح شعراءها وتجارها ، وفرق طلابها وفقهاءها ، فاستحالت في يوم واحد من مركز السلطة الاسلامية الذي لا ند له ، إلى مركز حقير من مراكز الامبراطورية الايلخانية[1] .

---

(١) لونكريك : أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ص ١٤ ، ترجمة جعفر خياط بغداد ، راجع =

والخراب الذي ألحقه هولاكو لم يقتصر على تدمير القرى والمدن وسفك الدماء حسب . بل شمل كل مرافق الحياة الأخرى . فأحرق المغول « اكثر المواقع الشريفة في هذه البقعة (بغداد) ، كجامع الخليفة ، ومشهد الامام موسى الكاظم ، ومراقد الخلفاء »[1] . وبموت الأمير غازان (توفي ١٣١٥م) دب الانحلال في سلالة هولاكو ، واشتد الصراع على السلطة وانطلقت حرب أهلية بين الولايات المغولية المتطاحنة ، وانشطرت الامبراطورية الجلائرية وأصبحت بغداد في سنة ١٣٢٩م عاصمة الأمير المغولي حسن الجلائري ، وأعاد هو وأنجاله قدراً من الأمن والاستقرار إلى ملكهم ، ولكنهم لم يستطيعوا وقف الكارثة التي كانت تنتظر بغداد . فزحف عليها تيمورلنك آخر ملوك المغول وأعظمهم شأناً وبأساً بجيش جرار من أرجاء الشرق ، متنقلاً من نصر إلى آخر ، فأطبق عليها سنة (١٤٠١م - ٨٠٤هـ) ، وحاصرها أربعين يوماً ، فدكها دكاً ، وذبح سكانها ، وأحال مساجدها ومدارسها ودورها ركاماً . والتجأ السلطان أحمد وأمير مملكة القره قوينلي التركمانية في منطقة وان إلى السلطان بازيد رابع سلاطين آل عثمان . وبعد وفاة تيمورلنك عاد الحكم الجلائري والتركماني إلى منطقة وان . واعيد تحصين مدينة بغداد ، وشيدت حولها الأسوار التي ظلت قائمة حتى القرن التاسع عشر . ولكن التنافس على السلطة بين الجلائريين بقيادة السلطان أحمد والتركمان بقيادة السلطان قره يونس أدى إلى اندحار الجلائريين نهائياً ودخول نجل السلطان قره يونس بغداد وأسس مملكة باسم القره قويونلي . وامتدت هذه المملكة إلى سائر أرجاء إيران والعراق من تبريز شمالاً إلى منطقتي فارس وكرمان شرقاً وشط العرب جنوباً ، وأصبح العراق ولاية من ولايات الامبراطورية العديدة والمترامية . ثم عصفت رياح الفناء والدمار بسلالة القره قويونلي حتى الأبد .

وشغلت المنازعات والأطماع ورثة سلالة الآقاقيونلي ومزقتهم شر ممزق،

= الوصف المفجع الذي كتبه السيد أمير علي ، بل الكلمة التأبينية التي كتبها مصورا الفاجعة في كتابه : مختصر تاريخ العرب ص ٣٤٦- ٣٤٧ .

(١) عباس العزاوي : تاريخ العراق بين احتلالين ، ج ١ صفحة ١٨٠ ، طبعة بغداد ١٩٥٦ م .

واختفت من الوجود بظهور ملك جديد في إيران هو الشاه اسماعيل الصفوي (١٤٩٩م) ، فألحق بها هزيمة ماحقة في معركة نخجوان الشهيرة ، وتمت سيطرة الدولة الصفوية على المناطق الغربية من ايران ، ثم امتدت إلى الاناضول نفسها ، ومنها إلى العراق .

كان العراق في هذه الفترة خاضعاً لسيطرة السلطان مراد بن يعقوب آخر ملوك مملكة « الخروف الأبيض » . فلما أحس السلطان بتعاظم الزعامة الصفوية تملكه القلق ، وحاول البحث عن حليف ، بعد أن أيقن أن الصفويين قادمون ولا ريب ، ولا قوة لديه لمقاومتهم فسافر إلى الاناضول سنة ١٥٠٧م طالباً المساعدة من السلطان التركي ، فقرر الشاه اسماعيل الزحف على العراق ، وأصدر أوامره باحتلال بغداد ، فاحتلت عام ١٥٠٨م .

إحتل هذا الزحف معنى جديداً لدى كل من الصفويين والعثمانيين ، فأهداف الصفويين ليست توسعية وعسكرية فحسب، بل « مذهبية » فالحركة الصفوية ذات رسالة ، هدفها التمسك بالمذهب الامامي ونشره ورعايته ، وتحرير مدن العراق المقدسة في النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء من حكم غير امامي شيعي ، وفتح أبوابها امام المؤمنين لزيارتها ، لا سيما وان الاسرة الصفوية يرجع نسبها إلى الإمام موسى بن جعفر الصادق .

وبدخول العراق في حظيرة الدولة الصفوية حققت الدولة الفتية أمنيتها « الروحية » في « العتبات المقدسة » وعززت علاقاتها بكبار العلماء والمجتهدين من عرب وايرانيين ونالت الدولة الصفوية شهرة واسعة مكنتها من نشر دعوتها وتوطيد شوكتها . ولاعطائها مزيداً من الاهتمام قرر الشاه اسماعيل زيارة « العتبات المقدسة » . فدخل بغداد ، واضطهد علماءها ، وشرد قسماً من سكانها ، وخرب بعض مشاهدها ، وعرّضها لنكبة جديدة سرت انباؤها إلى معظم البلدان الإسلامية ، ولا سيما العثمانية ، وأدخل ولاية الموصل تحت سيطرته . وفي الوقت نفسه أشاد عمارة رائعة على ضريح الإمام موسى الكاظم (ع) في مدينة الكاظمية ، وطهر الأنهر والجداول ، وتمتع العراق بفترة من

الاستقرار والرخاء طيلة فترة حكمه ونال الحكم الصفوي تأييد سكان العتبات المقدسة وعلماء الدين ومعظم شيوخ القبائل العربية في العراق ، وأصبح الشاه سيد الموقف في إيران والعراق عام ١٥١٠م إلى أن وافاه الأجل عام ١٥٢٤م[١] .

ومنذ دخول الصفويين إلى العراق بدأت طلائع الصراع الصفوي العثماني تتحرك على الحدود العراقية ، وبدأ فصل جديد في تاريخ العراق الحديث مشحون بالنكبات والأهوال منذ أن ارتقى السلطان سليم عرش السلطنة العثمانية .

السلطان سليم الجبروت :

في أوائل القرن السادس عشر تنازل السلطان بايزيد الثاني ، السلطان المسالم والتقي والورع والملقب « بالولي » عن العرش لنجله الطموح القاسي الجبروت (ياورز) ، والدموي ـ كما يقولون ـ والمتعصب ، في انقلاب عائلي أقصى به والده عن العرش واخوانه عن السلطة وتوجه بفتوحاته نحو المشرق الإسلامي ، خلافاً لتقاليد أسلافه الذين زحفوا على أوروبا المسيحية . وفي المشرق الإسلامي ظهرت دولتان : دولة فتية هي الدولة الصفوية وعاصمتها أصفهان ، ودولة المماليك وعاصمتها القاهرة[٢] . وبتسلم السلطان سليمان مقاليد السلطة عام ١٥١٢م بدأ صراع مذهبي شديد بين الدولتين الصفوية والعثمانية امتدت آثاره إلى معظم البلدان الإسلامية ، يرافقه صراع عسكري وسياسي للاستيلاء على العراق .

تقول كتب التاريخ أن السلطان سليم كان شديد البأس وطموحاً ، ويتصف بشخصية فذة ، جمعت ضروباً من المواهب المتناقضة . فهو ، فضلاً عن قسوته وبطشه ، كان شديد العناية بأمور الإسلام والمسلمين . وكان يتابع اخبار

---

(١) لونكريك : أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث (المصدر السابق) ص ١٨ .
(٢) كانت الدولة الصفوية تسيطر يومذاك على ايران والعراق ومناطق الأناضول الشرقية وكانت دولة المماليك تسيطر على مصر وبلاد الشام والحجاز .

الدولة الصفوية ويراقب توسعها واندفاعها المذهبي ، وكان كغيره من سلاطين آل عثمان يعتبر المسلمين الشيعة الإمامية من المرتدين والغلاة ولا مفر من صدهم وكبح تطلعاتهم . ولما سمع بالمذبحة الكبيرة التي ارتكبها الصفويون في بغداد جعلها ذريعة لاعلان الحرب على الصفويين وتحرير العراق من سيطرتهم ، واصدر أوامره بذبح جميع « الشيعة » أينما وجدوا في الأناضول ، وأقسم أن يثأر لأهل السنة من طغيان الشاه إسماعيل ، ويجعل نفسه حامياً « للسنة » ، وجعل من سيطرة الشاه اسماعيل على جميع الدويلات الكردية والقبائل التركمانية حتى جبال طوروس ، ومن فيها من أقليات مسيحية وسقوط مملكة « الخروف الأبيض» باعتبارها إمارات حاجزة، تهدد سلامة حدود الدولة العثمانية. يضاف إلى هذا : « إن الشاه اسماعيل الصفوي جعل نفسه داعية للمذهب الشيعي ، وحامياً للشيعة ، واكتسب انصاراً كثيرين بين الاتراك أنفسهم . وحيث أن السلطان سليم تولى زعامة السنة ، واستحصل على فتوى (من شيخ الإسلام) تعتبر الشيعة خارجين على الدين الإسلامي ، فقد قرر وجوب محاربتهم وقتلهم . ولذلك أمر بقتل كل من كان معروفاً بالتشيع - داخل بلاده - وأعد جيشاً قوياً لمحاربة الشاه اسماعيل الصفوي ، والقضاء على دولته ومذهبه » . كما يقول الأستاذ ساطع الحصري[1] .

معركة جالديران :

بعد تبادل المذكرات الرسمية الشديدة اللهجة بين البلاطين العثماني والصفوي أعد السلطان سليم جيشاً عرمرماً ، واتجه نحو الحدود الايرانية . وفي موقعة وادي جالديران (١٥١٤م) أحرز السلطان العثماني انتصاراً كبيراً ، وفر الشاه اسماعيل جريحاً من ميدان المعركة ، واحتل مدينة تبريز عاصمة الصفويين على رأس قوة كبيرة ، واستولى على العرش الصفوي المشهور المرصع بالأحجار الكريمة ونقله إلى القسطنطينية . وكان هذا الانتصار فتحاً عظيماً في تاريخ السلطان ، وفي رفع معنويات سكان الإمارات الكردية في أردلان والعمادية

---

(١) ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ٣٨ - ٣٩ ، طبعة ثانية تموز ١٩٦٠ م .

وبتليس وجزيرة ابن عمر ، التي أعلنت ولاءها إلى السلطان الجديد ، وخضعت لسلطان الموصل وديار بكر وماردين.

في انقلاب خاطف انتزع ذو الفقار السلطة من الحاكم الايراني الذي كان في طريقه لمقابلة الشاه ، وارداه قتيلاً واستولى على بغداد ، وأعلن انفصاله عن الدولة الصفوية . ولما سمع الشاه طهماسب أنباء الانقلاب سار إلى بغداد على رأس قوة كبيرة (١٥٣٠م) فأحتلها وحررها ، وقفل راجعاً إلى العاصمة قزوين ، ونصب محمد خان حاكماً على بغداد ، وهو تركي من بلاد الأناضول ، واختار حكاماً مخلصين لإدارة كركوك ومندلي والحلة والرماحية ، ولم يتوقف سكان بغداد « السنة » من طلب النجدة من البلاط العثماني والثأر لضحاياهم .

كان السلطان سليم قد أقسم باستعادة العراق ، والثأر لسكان بغداد . وفي رسائل التهنئة التي بعث بها إلى الشاه طهماسب بمناسبة ارتقائه العرش استخدم عبارات تنم عن التهديد والتجريح والتقريع ، وشرع باستنفار قواته سنة ١٥٢٥م تمهيداً لعمليات عسكرية . ولما علم الشاه بها أجرى اتصالات بالبلاط المجري لتنسيق تعاونهما من أجل الاطاحة بالعدو المشترك . وحينما اطلع السلطان على هذه التحركات انتقم لنفسه باعدام جميع الأسرى الإيرانيين المعتقلين يومذاك في غاليبولي . وزحفت قواته على الأمبراطورية المجرية بدلاً من العراق .

السلطان سليمان القانوني :

امتد الحكم العثماني في بغداد طويلاً ، على يد المماليك أولاً ومن بعدهم الأتراك العثمانيين ، تخلله حكم فارسي دام أكثر من خمسة عشرة سنة ، بدأ باحتلال الشاه عباس الكبير بغداد في ١٠٣٢هـ (١٦٢٢م) . ويمكن تقسيم العهد العثماني إلى فترتين (الأولى) دامت تسعون سنة ، لم تحدث من خلالها أحداث جسام ، ولا تتوافر لدينا عنها مراجع كافية ، إذ لم يكن العراق ولاية ذات شأن ولا بغداد مدينة مهمة . وكانت السلطة « الإدارية » بيد الباشوات المماليك ، والسلطة « الشرعية » بيد « القاضي » ، و« العسكرية » في قبضة القوات الانكشارية المؤلفة من المماليك والجنود المحليين . وجميع هؤلاء أما

اتراكاً أو مستتركين أو غرباء عن البلاد . وكان « الباشا » أو الوالي يستعين « بالديوان » أو بمجلس من الأعيان في إدارة شؤون البلاد ، ولا سيا في بغداد ، ونفوذه لا يتعدى بغداد وأطرافها عادة ، بل أن قطاعاً واسعاً من أبناء البلاد لا يعترفون بالسلطة أصلاً ، لِكونهم غرباء ، لا تربطهم بأبناء البلاد رابطة إلا رابطة الدين . « وكانت الشيعة في العتبات المقدسة وابناء العشائر القاطنون في الأرياف الخربة يقاومون بضراوة السلطة القائمة في بغداد مقاومة مالها من فواق . ولم يستطع الحكام الأتراك حتى في أوج قوتهم وأوائل عهدهم اخضاعهم[1] .

لم تشهد هذه الفترة ـ كما ذكرنا ـ أحداثاً مهمة ، سوى حادث الأمير علي بن عليان أمير المشعشعين في ولاية اسكندر باشا ، سنة ٩٧٥هـ . فأمر السلطان سليم تجريد حملة كبيرة بقيادة الوالي اسكندر باشا ، انضم اليها ولاة الموصل وشهرزور وكردستان ، وسار بها من بغداد إلى بلاد المشعشع وأتباعه في الحويزة بعد أن حذرهم وهددهم متهماً إياهم بالفسق والفجور والبدع[2] ، فحاربهم وبدد شملهم ، وخرب بلادهم ، كما ذكر ياسين بن خير الله العمري في الدر المكنون في حوادث سنة ٩٧٤هـ وفرق شملهم إلى الأبد وعاد إلى بغداد .

في العصر التركي الأخير تعاقب على حكم العراق ولاة كثيرون كان من بينهم اسماعيل باشا الذي شن حملة تأديبية ضد سكان كربلاء ، أثارت شعوراً مؤلماً

---

(١) ريشارد كوك : بغداد : مدينة السلام ، نقله إلى العربية مصطفى جواد ، وفؤاد جميل ، ج ٢ ص ١٠ ـ ١١ ، ط ١ ، سنة ١٩٦٧ م / ١٣٨٧ م ، مطبعة شفيق بغداد .

(٢) وكان جواب الأمير ابن عليان بليغا وطويلا وشديدا . ومما جاء فيه : ... فنحن إن عشنا سعداء ، وإن متنا شهداء . فنحن المقربون بولاية علي بن أبي طالب ، أمير المؤمنين ، خليفة رسول الله رب العالمين . فنحن والله الشيعة المؤمنون (إلا أن حزب الله هم الغالبون) ، تريدون منا الطاعة ، لا سمعاً ولا طاعة ... » ونص الجواب مذكور في كتاب : زهر الربيع : للسيد العلامة نعمة الله الجزائري ج ٢ ، ص ١٢٦ ـ ١٢٩ ، المطبعة الحيدرية بالنجف الأشرف ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م) . ومن أحداث هذه الفترة ثورة كربلاء على السلطة العثمانية والحاق هزيمة كبيرة بقواتها في عهد يوسف باشا (الخصي الجركسي) ، وقيام امارتين عربيتين على امتداد نهر الفرات من الفلوجة إلى النجف والكوفة ، وامارة أبو ريشة ومركزها مدينة عانات وحادث بكر صوباشي التي كانت نهاية هذه الفترة وبداية حكم صفوي قصير .

في العراق وإيران[1] ، وزار بغداد في هذه الفترة الرحالة الفرنسي المشهور تامرنيه Tamernier ، وقدر سكانها بأربعة عشر الف نسمة ، واندلعت ثورة في القرنة والبصرة ، أيام الوالي مصطفى باشا ، قادها الأمير مانع ، وثورة قادها فرج الله حاكم الحويزة . وكان هذا الوالي من أهل الصرب . واستطاع أن يقضي عليها . واحتفل بانتصاراته على غرار ما كان يفعله المغول بأعدائهم . إذ شيّد أهرامات عالية من جماجم الثوار بلغ مجمع كل هرم منها ألف جمجمة كما يقول كوك .

١ ـ الحكم العثماني

نشأته وطبيعته :

كانت الدولة العثمانية[2] ولا ريب من أعظم دول العالم شأناً وأكبرها رقعة وقوة . وعاشت ستة قرون ونيف في رفعة وترف وسلطان لم يعرفه اجدادهم السلاجقة من قبل ، وفي صراع مع جيرانها ، ومرت في فترتين تاريخيتين متميزتين ومتساويتين تقريبا .

١ ـ فترة عز ومجد ، دكت من خلالها معاقل الروم واستولت عليها الواحدة بعد الأخرى وخاضت حروباً طاحنة مع جارتها الشمالية روسية القيصرية ، وفقاً لتقاليدها القديمة في الإدارة والقتال .

---

(١) بغداد : مدينة السلام (المصدر السابق نفسه) صفحة ٦٣ .

(٢) نشأت الدولة العثمانية من امارة صغيرة عاشت على الساحل الجنوبي لبحر مرمرة في نواحي سكود واسكيشهر ، وتطورت واتسعت وسميت بالامارة العثمانية نسبة إلى عثمان نجل الأمير طغول بك ، مؤسسها الأول ، ويرجع نسبها إلى قبيلة قابي خان احدى القبائل التركية التي نزحت من بلاد التركستان في اعقاب غارات جنكيز خان واتجهت غربا ، واستقر بطن من بطونها في منطقة بحر مرمرة . وكانت على مقربة من تخوم الدولة البيزنطية الآيلة إلى الانحلال ، وقامت في أعقاب انحطاط دولة السلاجقة بزعامة السلطان علاء الدين منقباد سنة ١٢٩٩ م . وقد شنت غارات متواصلة على حدود الدولة البزينطية ، وتوغلت فيها تدريجيا وعبرت مضيق الدردنيل ، واجتاحت بلاد الروم أو « الروم ايلي » وتدفقت جيوشها على بلاد البلقان فاخضعتها لسيطرتها .

٢ ـ وفترة ضعف وعجز وحروب وانتكاسات وأزمات مع دول العالم الإسلامي المجاور في الشرق ، ولا سيما مع دولة المماليك في مصر وفلسطين وبلاد الشام ، ومع الامبراطورية الإيرانية الصفوية والقاجارية ، اسفرت عن هيمنتها على البعض ونزاع مستمر مع البعض الآخر . فعظمت مسؤولياتها وأخطاؤها ، وتحركت قومياتها وشعوبها المتنافرة ، وامتدت رقعتها في قارات ثلاث : في آسيا واوروبا وافريقيا . أما العراق فقد كان « ولاية » عثمانية متخلفة ، متاخمة لحدود إيران الجنوبية الغربية ، بعيدة عن العاصمة اسطنبول يديرها ولاة من « المماليك » مستقلون تقريباً ، يحمل كل واحد منهم رتبة « باشا » أو « وزير » ، ويتمتع بصلاحيات واسعة تحفزه أحياناً على الانفصال ، وتجعله يتصرف في شؤونه الادارية تصرفاً مستقلاً كما لو كان أميراً من الأمراء .

كانت الدولة العثمانية دولة « عسكرية» ، هدفها « الفتح » ، وأداتها « الجيش » وقائدها العام « السلطان » ، صاحب الكلمة العليا ، والحاكم المطلق ، ولا سيما في الفترة الأولى من تأسيسها . وكان نشاطها الثقافي والفكري محدوداً ، فلم يعرف عن العثمانيين الأوائل انهم أصحاب ثقافة وفكر ورسالة روحية ، بل أصحاب بطولات وقوة وتقاليد قبلية ورثوها من أجدادهم المغول وتسربت من جيل إلى آخر . وكان نظامها الاداري اقطاعي يديره ويشرف عليه « الولاة » وامراء المناطق ، ومن هم دونهم مرتبة . وكان العثمانيون إذا فتحوا قطراً من الأقطار يحصون ما فيه من مدن وقرى وسكان ، ويقسمونه إلى مقاطعات ذات مساحات متفاوتة ، يقطعون الصغيرة منها إلى الجنود المحاربين لاستغلالها ، والكبيرة منها إلى القواد والامراء ، وإلى السلطان ، وتصبح أراضي خاصة بالسلطان فقط . وقد ساروا على هذا النهج في توزيع الأراضي واستغلالها في البلدان المفتوحة قبل استيلائهم على البلدان العربية . وملكية الأرض لا تنتقل من شخص إلى آخر وفقاً لهذا الاجراء ، بل تبقى لاصحابها المالكين الأصليين ، ويفوض « حق جباية الأعشار وسائر الرسوم والضرائب المترتبة عليها » ، شريطة تسديد ما عليهم من ضرائب ورسوم إلى المنتفع الجديد أو وكيله . وعلى هؤلاء المتنفعين الجدد امداد السلطان بالفرسان والخيول ، والتأهب

للقتال إلى جانب السلطان ، والاسهام في نفقات الحروب من تموين وتسليح . وكانت المقاطعات الممنوحة تقسم حسب مساحتها إلى ثلاثة أنواع : نوع صغير وتسمى « بالتيمار » ونوع كبير وتسمى بـ « زعامت » ، ونوع كبير وتسمى بـ « الخواص »[1] .

هذا من ناحية ملكية الأراضي واستغلالها والانتفاع بها ، وتسديد الضرائب المستحقة عليها . اما من الناحية العسكرية والادارية ، فقد قسمت المقاطعات إلى « ايالات » يديرها « باشا » يسمى « بكلربكي » ، أي « بك البكوات » أو شيخهم ورئيسهم ، ويمنح رتبة « ميرميران » أي « أمير لواء » ، ويخصص له مقاطعة من نوع « خواص » . فالباشا يجمع في يديه سلطتين : سلطة ادارية واخرى عسكرية . وتقسم « الايالات » الى سناجق ، أي (محافظات) ، ويدير شؤون كل « سنجق » بك يسمى « سنجق بكي » ويمنح رتبة « مير لواء » ، ومقاطعة من نوع « خاص » أيضاً . وهو المرجع الأعلى لجميع الزعامات والتيمارات الواقعة في حدود السنجق أو المحافظة . ويتولى رئيس الوحدة الادارية البكلربكي مسؤولية اعداد القوات الواقعة تحت امرته ، وتحمّل جميع نفقاتها من عائدات مقاطعة « الخواص » . وتكون جميع المحافظات خاضعة لامرته[2] . وقد اعتاد بعض هؤلاء المسؤولين الكبار شراء الأرقاء المماليك ، وهم في مطلع شبابهم ، واعدادهم اعداداً عسكرياً خاصاً ، ليكونوا حرسه الخاص .

دولة الفتوحات :

كان العثمانيون يحسبون الأقاليم المفتوحة ، ولا سيما المسيحية ، في عداد « بلاد الكفر » و« دار حرب » « وجهاد » . فأجازوا لأنفسهم اجتياحها واسترقاق

---

(١) ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٢٩ وما بعدها .

(٢) اما الموظفون الاداريون الآخرون ، فمعظمهم يتقاضون رواتبهم من عائدات الرسوم والضرائب وغيرها ، لا من الدولة ، ما عدا رؤساء الوحدات الادارية من درجة « ايالة » و « محافظة » ، فان رواتبهم تدفع من الخزينة المركزية ، وتعرف باسم « ساليانة » .

الأسرى من سكانها وغير الأسرى ، وبخاصة في عهد السلطان الثاني أورخاك ، وجعلوا هذا الاسترقاق وسيلة سهلة لاعداد جيش مقاتل من الأرقاء الصغار . فكانوا يواصلون غاراتهم على بلاد النصارى ويسبون نساءهم ، ويأسرون صغارهم ، ويسترقونهم ينشئونهم تنشئة عسكرية اسلامية منذ الصغر لتكوين جيش نظامي مدرب أحسن تدريب ، ومشبعاً بروح اسلامية عالية ، مهمته الجهاد في سبيل اعلاء كلمة الله ، فأما الاستشهاد ودخول جنات النعيم ، وأما النصر . وقد أطلق على هذا الجيش النظامي اسم جيش الانكشارية (أو يني تشرى ، أو النظام الجديد) . وبالفتوحات والانتصارات والاسترقاق زاد عدة وعدداً ، واستخدمه السلاطين الأوائل في السيطرة على الامارات الصغيرة في الأناضول لتوسيع رقعة دولتهم ، فامتدت حدودها إلى جبال طوروس جنوباً . وفي عهد السلطان بايزيد الثاني أطلت حدودها على دولة المماليك في بلاد الشام ومصر . وبدأ الجيش الجديد يتحمل مسؤوليات كبرى في الدولة .

واصلت الدولة العثمانية فتوحاتها في الأناضول ، وعززت قواتها بأبناء الأقاليم المفتوحة الأرقاء ، ولم تتوغل كثيراً في البلدان الاسلامية شرقاً لاخضاع « دار السلام » ولكنها في الوقت نفسه حرصت على نشر أنباء انتصاراتها في البلدان الاسلامية الأخرى لاستمالتها وارهابها ، بارسال مبعوثين خاصين من السلاطين ، حاملين الهدايا والكتب الخاصة المكتوبة باللغة العربية إلى سلاطين البلاد الإسلامية وامرائها .

بعد قرنين ونيف من تأسيس الدولة العثمانية في الأناضول شرع سلاطين آل عثمان سنة ١٥١٦م بشن هجمات على دولة المماليك وعلى بلاد الشام وفلسطين ، بقيادة السلطان سليم « البطاش » والطموح بلغت ذروتها في معركة « مرج دابق » قرب حلب . وبعد مرور سنة واحدة فقط سار نحو مصر وقضى على دولة المماليك . وأحكمت الدولة العثمانية سيطرتها عل البلدان العربية في مدة تتراوح من ثلاثة إلى أربعة قرون ، وأثرت في أنظمتها الادارية والسياسية وتأثرت بها .

أما شؤون القضاء فكانت تدار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية . وكان

للقضاة وعلماء الدين دور خاص ومهم في الدولة العثمانية . فكانوا لا يترددون كثيراً في إصدار أي فتوى يطلبها السلطان منهم ، وعلى رأسهم « شيخ الإسلام » . فلم تكن لديهم شخصية دينية مستقلة كما هو شأن علماء الدين في إيران . فعلماء الدين في الدولة العثمانية كانوا ، في الغالب الأعم ، مجندين لخدمة الدولة و« السلطان » ، بينما كانوا في إيران مجندين لخدمة الشرع الحنيف متحررين من مطالب الملوك يومذاك . ومعتمدين على قواعد شعبية واسعة تمتد إلى كل قرية من قرى الامبراطورية الإيرانية ، يضاف إلى هذا . أن معظم ملوك إيران كانوا يتمتعون بمكانة دينية خاصة وأهل ورع وتقوى أكثر من سلاطين آل عثمان . إنّ نظام « الخلافة » المكتسب ومنصب « الخليفة » المغتصب لم يغيرا كثيراً من واقع العالم الإسلامي ، ما دامت « الخلافة في قريش » وما دام موضوع انتقال الخلافة من القاهرة الى اسطنبول أمراً مشكوكاً فيه جداً . إن الروايات التاريخية القائلة بأن « الخلافة الإسلامية » انتقلت من العباسيين إلى العثمانيين حينما تنازل المتوكل على الله العباسي آخر خلفاء بني العباس عن الخلافة إلى السلطان سليم في القاهرة (وفي رواية اخرى في القسطنطينية) . لا تؤيدها الأبحاث التاريخية ـ على الرغم من تواترها ـ وانها ولا ريب « اسطورة تكونت بعد فتح مصر ، وبعد وفاة السلطان سليم ، بمدة غير يسيرة »[1] ، ولا يخفى أن اسم الخلافة و« الخليفة » قد ساعدا على توطيد الحكم العثماني في البلدان العربية ، وعلى « استسلام العرب للحكم العثماني ، وأخرت كثيراً نشوء الفكرة العربية »[1] .

حكم مطلق :

كان الحكم العثماني في جميع عهوده حكماً ملكياً مطلقاً واستبدادياً . ويتمتع «السلطان بسلطات لا حدود لها ، ولا تخضع تصرفاته للرقابة من أي مصدر كان ، ومع أن نظام الحكم كان من ناحية نظرية مقيداً بأحكام الشريعة الإسلامية ، إلا أن علماء الدين قلما كانوا يتأخرون عن إيجاد الأحكام وإصدار

(١) للوقوف على الادلة التاريخية ولمزيد من التفصيل راجع : ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ٤٢ ـ ٤٣ ، ط ٢ ، بيروت ١٩٦٠ م .

الفتاوي التي تخدم مآرب السلاطين ، وتضفي على اوامرهم وتصرفاتهم صفة الشرعية ، كما يقول الاستاذ ساطع الحصري . فعندما استن سلاطين آل عثمان السنة الدموية المشهورة التي تقضي بقتل (جميع اخوة السلطان الجديد) يوم اعتلائه عرش السلطنة ، استندوا فيها إلى فتوى تنص على جواز ذلك ، بل تقول بوجوبه دفعاً لحدوث فتنة في المستقبل ، كأن يخرج أحدهم على أخيه السلطان. ومن المعلوم أن عدد الأمراء الذين قتلوا عند جلوس أحد السلاطين بلغ الأربعين ، كان بينهم الكهل ، والشاب والصبي ، والرضيع . كلهم قتلوا في يوم واحد ، ودفنوا حول قبر السلطان المتوفي ، يوم جلوس خلفه على عرش السلطنة . وشيوخ الإسلام كانوا دائماً سعداء لاسترضاء السلطان بالفتاوي متى شاء .

«فعندما قرر السلطان سليم الأول، محاربة الشاه اسماعيل الصفوي ، وأمر بقتل جميع الشيعة الموجودين في البلاد العثمانية ، استند إلى (فتوى) صادرة من رجال الدين ، تعتبر هؤلاء مرتدين عن الإسلام»[1] .

إن هذه السلطة المطلقة التي مارسها سلاطين آل عثمان، تحت مظلة شيوخ الإسلام وفي غياب الأحكام الشرعية الصحيحة، جعلت تصرفاتهم ذات طابع عسكري واقطاعي واستبدادي قل نظيره في عالمنا الإسلامي ، وطبقها حكام الولايات والايالات والسناجق ، فصادروا الأموال والحريات ، وأصدروا الأحكام بالاعدام وساقوا الناس إلى السجون وساحات القتال والسخرة بلا تحفظ ، ومن دون اللجوء إلى اجراءات قضائية عادلة في كثير من الأحايين .

٢ ـ بداية الانحطاط

الاصلاحات الادارية والدستورية

عاشت الدولة العثمانية فترة ازدهار منذ تأسيسها في القرن الثالث عشر حتى أواخر القرن السادس عشر ، وبلغت ذروة عزها ومجدها في عهد السلطان

---

(١) ساطع الحصري ، المصدر السابق نفسه ، ص ٣٣ .

سليمان القانوني . ثم دبّ الانحطاط والانحلال إلى جميع مرافقها ، وبلغا ذروتيهما في أواخر القرن التاسع عشر بفعل عوامل كثيرة ، منها الحكم المطلق الذي مارسه السلاطين والولاة وحياة الترف الخاصة في القصور التي لا تشرف التاريخ ولا ترفع الإسلام ، واضطهاد الأقليات القومية والدينية ، وانحلال الضبط في ثكنات « الجيش الانكشاري » الذي أصبح أداة فساد وفوضى وتخريب وتناحر بعد أن كان أداة أمن واستقرار . فقد اختل الضبط العسكري في الثكنات العسكرية تماماً وانصرف معظم الجنود إلى الأعمال الحرة ، وفكوا ارتباطاتهم بـ « الثكنات العسكرية » وأصبحوا لا يعرفون منها إلا الأسم ، ولا يذهبون إليها إلا لتسلم « علوفاتهم » (مرتباتهم) . وإذا ما تجمعوا في يوم من الأيام فليس لهم من وراء ذلك سوى المطالبة بزيادة علوفاتهم وامتيازاتهم أو بطلب عزل وزير ، أو تنصيب وزير ، أو شنق جماعة من الوزراء ، مندفعين في كل ذلك بتسويلات أرباب المنافع والأغراض وأبطال الدسائس والمؤامرات »[1] ، وأدوات تعسف وطغيان بيد « الولاة » الطامعين في الاستقلال عن السلطة المركزية ، وغير الراغبين في تطبيق الأوامر الصادرة اليهم من الباب العالي ، بما في ذلك توقف بعضهم عن ارسال الايرادات العامة إلى خزينة الدولة ، أو تجاهل أوامر النقل أو العزل الصادرة بحقهم ، أو الاتصال بالدول الأجنبية ، وتوسيع سلطاتهم تعزيزاً لاستقلالهم الذاتي أو انفصالهم التدريجي عن الحكومة المركزية . هذه العوامل وغيرها هيأت الظروف المؤاتية في الفترة الثانية من الحكم العثماني للمطالبة بالتجديد والاصلاح ، وامتدت بعض آثارها إلى بعض البلدان العربية .

لنقرأ ونتأمل فيما كتبه أحد المؤرخين الأوروبيين عن مغزى هذه الاصطلاحات بالنسبة لتركيا وللرعايا المسيحيين في أوروبا والمشرق . كتب يقول :

بلغ سوء الحكم في الأقاليم المسيحية حداً لا يطاق ، ولا يمكن ، تصور

---

(١) ساطع الحصري ، المصدر السابق ص ٤٧ - ٤٨ .

استمراره إلى الأبد ، ليصبح صفة من صفات الحكم في أوروبا الحديثة . فقد اعدت لهذا الغرض ثلاثة بدائل ذات مفاهيم واسعة :

١ - اصلاح تركيا نفسها بنفسها من الداخل .

٢ - إذابة تركيا في الاطار الأوروبي وفي كان الامبراطوريتين الروسية والنمساوية الهنغارية ، بتجزئتها أو بغيرها ، أو من دون تجزئة بحيث يتسنى لبريطانية العظمى وفرنسا وايطاليا الحصول على تعويض في القارة الاسيوية أو الافريقية .

٣ - تطوير الكيانات المسيحية وفقا لأربعة أنواع وطنية مستقلة أو خمسة أنواع تضم الطوائف الاسلامية أو بدونها [1]. ويستطرد أنسر Ansor في كتابه (انجلترا - من عام ١٨٧٠ م إلى ١٩١٤ م) قائلا : لقد تركت مخططات الدول الأوروبية أثرها العاجل في بعث الروح القومية التركية . فتأسست أولا وزارة للاصلاح ، وفي ٣٠ مارس ١٨٧٦ م أقصي السلطان عبد العزيز عن العرش ، وبعد اسبوع واحد انتحر بمقص ، وخلفه السلطان مراد الرابع الذي حكم البلاد ثلاثة أشهر فقط . وفي ٣١ آب اقصي هو الآخر عن العرش ، وتوفي بعد قضاء فترة قصيرة ، وقيل أن سبب الوفاة كانت انتحارا . فجاءت وفاته في الاتجاه المناسب ، وانتقل العرش إلى السلطان عبد الحميد الثاني الذي شاءت الأقدار أن يبقى على العرش ثلاثين سنة . وفي مطلع شهر تموز أعلنت العرب الحرب على الدولة العثمانية . وكانت قيادة الجيوش التركية يتولاها بالدرجة الأولى ضباط روس . وفي الثامن من تموز عقد قيصر روسيا اسكندر الثاني والامبراطور فرانس جوزيف اجتماعا رايخشتات Reichstadt حضره كبار الوزراء لتقسيم جلد الأسد التركي » .

التنظيمات والانقلاب الدستوري :

أدركت الدولة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر تقريبا ، والدول

---

(١) Ansor, R.C.K, England, 1870 to 1914, Oxford univ. Press, 1936.

الغربية في أوج تقدمها العلمي والصناعي والتشريعي والعسكري والاداري والتعليمي ، أنها بحاجة لتحديث مؤسساتها وتشريعاتها ونظامها السياسي ، بالاستفادة من النظم والتشريعات الاوروبية ، وارتفعت الأصوات تطالب بالسلاح والتجديد في جميع الأوساط العثمانية رجالا ونساء ، واستمرت المطالبة قرنا من الزمن تقريبا حتى بدت طلائعها . وحيث أن الدولة العثمانية كانت « مؤسسة عسكرية » ، غير « دينية » قياسا بالدولة الايرانية التي كانت ذات « رسالة دينية » فقد انصبّ اهتمامها على تحديث قطاعاتها العسكرية اولا قبل تحديث مؤسساتها المالية والادارية والقضائية . فقد كان الجيش العثماني عنوان الأمة وأملها ، ورمزا لقوتها وعظمتها في عهودها الأولى ، فأصبح عنوان الفساد والفوضى في عهودها المتأخرة . وبدأت محاولات التحديث في عهد السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧ م - ١٧٧٤ م) ، واستمرت في عهد السلطان عبد الحميد الأول ، وتوطدت في عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ م - ١٨٠٨ م) ، ولكنها جوبهت بالرفض من « الجيش الانكشاري » المتمرد على السلطة والسلطان . فأعلن ثورته على « الباب العالي » ، وخلع السلطان واغتاله ، وطارد دعاة الاصلاح ، وأحبط الحركة برمتها .

في عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ م - ١٨٣٩ م) جرت محاولة جديدة ، وأعدت خطة سرية لتصفية هذا الجيش تصفية « دموية » في جميع أرجاء الامبراطورية العثمانية للتخلص من شروره نهائيا . ونفذت بدقة متناهية ، فارتكبت مجزرة رهيبة ذهب ضحيتها آلاف الجنود والقادة بعد صدور « فتوى » شعرية من « شيخ الاسلام » باستئصالهم في ثكناتهم في يوم واحد ، وفي واقعة اشتهرت باسم « الوقعة الخيرية » تيمنا بالخير في استئصالهم . وفي الوقت نفسه تقرر تصفية حكم المماليك .

٣ - انهاء حكم المماليك في العراق :

في أعقاب الاصلاحات الكبرى التي شرعت بتطبيقها الدولة العثمانية ، قرر الباب العالي انهاء حكم المماليك . ففي العراق اسندت مقاليد الحكم إلى

علي رضا باشا ، وصدرت اليه الأوامر بالقضاء على المماليك قضاء نهائيا . فسافر إلى بغداد ، واعتقل داود باشا وهو ابن ثمانين . وبعد قراءة مرسوم السلطان بالغاء تشكيلات المماليك وامتيازاتهم أوعز إلى جماعة من الألبان بالهجوم عليهم وتقتيلهم . فتم له ما أراد . « واختفت من الميدان تلك الجموع المحلية التي حكمت بغداد حكما ممتازا مدة تزيد على قرن قليلا[1] » .

أما الاصلاحات الادارية والدستورية فقد تمت على مرحلتين :

المرحلة الأولى :

سميت بمرحلة « التنظيمات » ، وهدفها اجراء اصلاحات ادارية شاملة ، تبلورت بصدور مرسومين سلطانيين : « منشور الكلخانة » الصادر في ١٨٣٩ م ، و « منشور التنظيمات الخيرية » الصادر في ١٨٥٦ م[1] . ويعزى صدور هذين المنشورين إلى عاملين مهمين هما : قناعة رجال الدولة بأن الفرصة قد حانت لاصلاح مؤسسات الدولة باقتباس نظم أوروبية ، ودور الدول الأوروبية في حث الدولة العثمانية على تحسين احوال رعاياها المسيحيين .

---

(١) في عهد السلطان مصطفى خان (١١٧١ هـ) توفي والي بغداد سليمان باشا الملقب أبو ليله أو أبو سمرة أو دواس الليل ، بعد مرض عضال ، وصدر الفرمان السلطاني بتعيين علي باشا (١١٧٥ م) واليا على بغداد والبصرة لأنه رجل موضع اعتماد وثقة ، واشتهر في اخضاع الشيخ سلمان شيخ بني كعب للطاعة ، واخماد ثورة سليمان باشا بابان ، (١١٧٦ هـ) الذي كان واليا على مقاطعات بابان وكوي وحرير واربيل . راجع كتاب : رسول كركوكلي : دوحة الوزراء (القسم الثاني) ١٣٩ ـ ١٥٢ .

(١) تناول « منشور الكلخانة » قضايا صيانة الأمن والنظام والحفاظ على أرواح الناس وأموالهم وأعراضهم واقرار الضرائب والرسوم والتكاليف المالية الاخرى وطرق جبايتها وانفاقها . وأكد الثاني الصادر في عهد السلطان عبد المجيد وفي أعقاب حرب القرم الحقوق والواجبات والالتزامات المالية التي نص عليها المنشور الأول ، مضيفا اليها قاعدة جديدة تنص على وجوب معاملة جميع رعايا الدولة العثمانية على قدم المساواة ، بغض النظر عن الدين والمذهب ، ومن دون تفريق بين مسلم وغير مسلم . ومن الشخصيات التي وقفت في طليعة المطالبين بالاصلاحات رشيد باشا ، الذي سمي بـ « ابو التنظيمات » وكان نصيب البلدان العربية من هذه التنظيمات قليلا وغير شامل ، وعادل الا في سوريا وبيروت وحلب . أما في ولايتي بغداد والبصرة فكان التطبيق أقل شمولا واندفاعا ، كما يقول ساطع الحصري (ص ٩١ ـ ٩٣ المصدر نفسه) .

المرحلة الثانية :

تناولت الاصلاحات الدستورية والادارية ، وسميت بمرحلة « المشروطية » ، لأنها « اشترطت » أن يكون نظام الحكم قائما على « قانون اساسي » أو دستور للحد من الحكم الملكي المستبد المطلق ، وقيام حياة دستورية وديمقراطية . وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ م - ١٩٠٩ م) ، أعلن « القانون الاساسي » ، ثم توقف تطبيقه ، ولم ير النور ثانية الا بانقلاب دستوري (انقلاب مشروطية) وقع سنة ١٩٠٩ م . ويلاحظ أن المطالبة بالاصلاحات الدستورية قد جاءت تقريبا في وقت واحد في كل من ايران وتركيا ، وشهدت ذات التطورات والأزمات . وكان مدحت باشا ، بطل الانقلاب و « أبو الدستور » .

هذه هي أهم الاصلاحات التي حدثت في اواخر الفترة الثانية من الحكم العثماني وامتدت بعض آثارها إلى بعض البلدان العربية ، والتي كانت تنتظرها الدول الأوروبية بفارغ الصبر .

الفصل الثاني

سنوات التطاحن والغزو الأفغاني

اولاً : الحكم الصفوي : نشأته وطبيعته :

ظهرت في مطلع القرن الخامس عشر للميلاد دعوة دينية صوفية في منطقة أذربيجان الايرانية بزعامة الشيخ صفي الدين ، عالم الطب والفلسفة والشريعة والمنطق ، وانتشرت في صفوف الملايين من الاتراك القاطنين في المناطق الشمالية الغربية من ايران ، وفي المناطق الشرقية من دولة « الخروف الأسود » (قره قوينلي) التركمانية . وكان من بين الذين اعتنقوا دعوته وتأثروا بشخصية الفاتح الكبير تيمور لنك (الأعرج) وعددا آخر من قواده المعروفين[1] ، واتخذ الشيخ مدينة أردبيل منطلقا لدعوته . ونشأت بينه وبين حسن الطويل ، ومؤسس دولة « الخروف الأبيض » علاقة وثيقة عززت شهرته ومكانته ، وصار يلقب بـ « شيخ

(١) ذكرت كتب التاريخ أيضاً أن الشيخ صفي الدين ، وهو تركماني الأرومة ، توسط لدى تيمورلنك لاطلاق سراح آلاف الجنود العثمانيين اللين أسروا في معركة أنقرة (٨٠٤هـ/١٤٠٢م) وان هذه الوساطة زادته مكانة ونفوذاً ، ولا سيا بعد أن خلع ملابس الدراويش وارتدى ملابس الملوك ، وتزوج شقيقة السلطان حسن الطويل ولما خلفه نجله الشيخ حيدر اختار الطاقية الحمراء « شماراً » ، وتزوج كريمة حسن الطويل التي انجبت اسماعيل ، وبعد وفاة الشيخ حيدر توثقت الصلة بين اسماعيل وحاكم منطقة كيلان ، وساعدت على انتشار الدعوة الصفوية في منطقتي لاهيجان وكيلان المهمتين وفي عام ٩٠٦هـ دخل مدينة شيروان على رأس قوة قدرت بألف مقاتل ، وقضى على دولة الخروف الأبيض واحتل تبريز ، وأقام الدولة الصفوية .

المشايخ » . وبعد وفاته انتقلت الزعامة إلى الشيخ جنيد ومنه إلى الشيخ حيدر . وصار يطلق على انصاره ومريديه وفي أرجاء الأناضول المجاورة اسم « قزلباش » أي أصحاب الطاقية الحمراء . وبانتقال الزعامة الدينية إلى نجله اسماعيل (١٤٨٥ م ـ ١٥٢٣ م) انتشرت دعوته انتشارا واسعا في ايران والاناضول ، وقويت شوكته منذ أن شرع يتنقل بين القرى والأرياف واعظا ومرشدا . وفي سنة ١٥٠١ م استولى على مدينة تبريز كبرى مدن اذربيجان وعاصمة دولة « الخروف الأبيض (آ ق قوينلي) ، وأعلن نفسه ملكا (شاه) ، ووضع على رأسه تاج الملوك ، وشرع في تأسيس الدولة الصفوية الاسلامية طبقا للمذهب الشيعي الامامي الاثني عشري ، وأقام علاقات جوار حسنة مع سائر الامراء التركمان ، وكسب صداقتهم وتأييدهم ، وأدت إلى اتساع رقعة دولته وشهرته في معظم مناطق الأناضول الشرقية .

أثار انتشار الدعوة الصفوية في بلاد الأناضول على يد النقباء والدعاة مخاوف الدولة العثمانية الناشئة ، ولا سيما بعد استيلاء الشاه اسماعيل على مدينتي ديار بكر وخربوط سنة ٩٧٣ هـ ، وما وراءهما من امارات تركمانية ، في أعقاب تمرد شاه قلي على امارة علاء الدين السلجوقية ، هذا التمرد الذي انتهى بمصرعه وفرار أتباعه إلى الأراضي الايرانية والتحاقهم بقوات الشاه عباس الصفوي ، وكان لتوغل الصفويين في بلاد الأناضول آثار بعيدة على العلاقات بين الدولتين الفتيتين العثمانية والايرانية . وبظهور ملوك عظام وسلاطين أشداء في كل من ايران والأناضول اشتد الصراع في المناطق الحدودية الشرقية والجنوبية ، وسقط العراق اكثر من مرة فريسة بيد هؤلاء الجبابرة المتنافسين على موقعه وثرواته ، وشرعوا يوسعون رقعة نفوذهم فالسفويون يتطلعون لاحتلال العراق ، موطن التشيع ، حيث « العتبات المقدسة » في النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء ، وإلى توطيد دعائم الاسلام الشيعي الاثني عشري في إيران والعراق وما جاورهما من أقطار . أما العثمانيون فقد كانوا يتطلعون إلى بناء إمبراطورية عثمانية ، وإلى زعامة دينية متميزة ـ كما فعل قبلهم السلاجقة الأتراك ـ والتصدّي للزحف الصفوي القادم من الشرق .

هذا الصراع ظل حادا ومستمرا بين الدولتين المسلمتين المتجاورتين ، وبلغ ذروته في معركة جالديران الفاصلة (٩٢٠ هـ / ١٥١٤ م) التي أسفرت عن إندحار الشاه إسماعيل وانتصار السلطان سليم إنتصارا ساحقا ، وقلب ميزان القوى لصالح الدولة العثمانية لسنوات طويلة . وبعد مرور ستين على هذه المعركة استعاد العثمانيون منطقة ديار بكر ، وسيطروا على المناطق الشمالية الغربية من ايران ، واستأنف السلطان سليم زحفه ، فاتجه هذه المرة جنوبا ، لاحتلال الأقطار العربية المجاورة ، وشرقا لاحتلال ايران . وأقسم أن يقتص من أعدائه الصفويين أيما قصاص ، بحيث يفنيهم عن بكرة أبيهم . وتجدد القتال على مقياس واسع بعد وفاة العاهلين العثماني (٩٢٦ هـ / ١٥١٩ م) والصفوي (٩٣٠ هـ / ١٥٢٣ م) في أعقاب تمرد ذو الفقار باشا حاكم بغداد على الصفويين ، وانضمامهم إلى صفوف العثمانيين وتسليم مفاتيح مدينة بغداد إلى السلطان سليمان الكبير . ولكن الصفويين استطاعوا استعادة سيطرتهم على العراق بقيادة الشاه طهماسب[1] .

من المعروف أن الملوك الصفويين أسدوا خدمات جلّى للشعوب الايرانية ، وللدين الاسلامي والمذهب الامامي ، فهم الذين أعادوا لايران دولتها ووحدتها بعد فترة طويلة من التمزق والضياع ، وأرسوا قواعدها الدينية والسياسية والادارية ، وصانوا وحدتها وحكموا حكما إسلاميا عادلا حظي بكثير من الاحترام والتقدير يومذاك . كما أنهم عمقوا لأول مرة شعور الانتماء والولاء « لرسالتها » ونظامها الملكي ، وصدوا بإيمانهم وعقيدتهم الأطماع الأجنبية ، ولا سيما الروسية والعثمانية ، عبر فترة تاريخية تربو على قرنين من الزمن ، ثم شرعت عوامل الانحلال والانهيار تدب تدريجيا في ارجائها ، لتدك عاصمة الصفويين لا من جيرانها الأقوياء ، بل من قبائل أفغانية مجاورة دونها حضارة

(١) جهز السلطان سليمان الكبير جيشين لاعادة سيطرته على العراق : الأول بقيادة ابراهيم باشا (٩٤٠هـ/١٥٣٢م) والثاني بقيادته . وزحفت قواته شرقاً فاحتل مدينة تبريز دون مقاومة تذكر ، وتوجه نحو الجنوب فاحتل همدان ، ثم انحرف غرباً نحو الحدود العراقية ، فدخل بغداد عام ٩٤١هـ ، ومكث فيها أربعة شهور لتنظيم شؤونها العسكرية والادارية والمالية ، وقفل راجعاً إلى الأناضول بعد الحاق هزائم كبيرة بالقوات الصفوية .

وثقافة وتنظيما . ومن نافلة القول « لم ينل ملوك منحدرون من أسرة ملكية تأييدا واحتراما عظيمين مثلما نال الملوك الصفويون في ايران ، لقد وهبوا ، من حيث هم أسرة ، جميع الصفات التي تدعو للطاعة والاحترام من قبل الشعب . لقد اتبعوا العقيدة الاسلامية ، وكانوا من المسلمين الشيعة »[1]

ثانياً : عوامل الانهيار / الغزو الأجنبي :

يعزى انحلال الدولة الصفوية وسقوطها إلى عوامل داخلية وخارجية :
فمن العوامل الداخلية الطريقة السقيمة التي اتبعها الملوك الصفويون في تربية امراء البيت الصفوي وفي مقدمتهم الشاه عباس الكبير . فقد كانوا يقضون معظم أوقاتهم في أحضان الأميرات والمربيات ، لا يعرفون شيئا عن المسؤوليات التي كانت تنتظرهم حينما يرتقون عرش آبائهم وأجدادهم . يضاف إلى هذا إهمال شؤون الجيش وتدني مستويات التدريب والتسليح وضمور الروح القتالية لدى الجنود من خلال فترة الاستقرار والرخاء التي مرت بها البلاد . حتى إذا انتقل العرش إلى الشاه حسين سنة ١٩٦٤ م كانت القوات المسلحة قد بلغت أدنى مستوى لها في الدفاع عن البلاد ، بحيث صعب عليها في كثير من الأحايين وقف غارات قبائل البلوج على البلاد ، فكيف بصد اعتداءات الروس والعثمانيين المتواصلة لاقتسام الغنائم . وفي مقاطعة قندهار ارتكب حاكمها المسيحي (كركين خان) الكرجي الأصل عدة أخطاء وتجاوزات ونكل بسكانها أبشع تنكيل ، مما أثار الكراهية و « الطائفية » ضد الحكم الصفوي وسحق الحاكم تمرّد قبائل الغلزي (الغلجي) واقتاد زعيمها مير أويس مخفورا إلى العاصمة أصفهان . وكان هذا الحادث أحد الأسباب المهمة الذي أدى إلى اندلاع الثورة ضد السيطرة الصفوية في مقاطعتي قندهار وهرات ، وفقدت الدولة سيطرتها على قبائل الفلزي والعبدلي التي تسكن هاتين المنطقتين المجاورتين لحدود ايران الشرقية . وجرت اضطرابات اخرى في الشمال الغربي

---

(١) Watson, R.G, P.37

من ايران ، وفي المناطق المتاخمة للحدود الروسية التركية . وشنت غارات على مقاطعة جورجيا وشيروان . واستنجد سكان شيروان ومعظمهم من المسلمين السنة ، بالسلطان العثماني لدرء الاضطهاد الصفوي ، ونزحت أعداد منهم إلى الأراضي العثمانية(١) .

في عام ١٧٢١ أعلن الحاج داود ثورته على الصفويين في مدينة شيروان ، وانضمت اليه قبائل أخرى من مقاطعة داغستان (غازي قوموت وقره قيتاق) وحاصر مدينة شاخلي واستولى عليها ، وقتل من سكانها الشيعة ما يربوا على أربعة آلاف نسمة ، بالتعاون مع الدولة العثمانية ، وعيّن حاجي حاكما على المنطقة ، ومنح لقب « خان »(٢) .

كانت روسيا تراقب باهتمام سير الأحداث في ايران ، وتتحين الفرص لانتزاع بعض مناطقها الشمالية وضمها إلى الممتلكات القيصرية . وكان بطرس الأكبر يرسل العيون لاستطلاع أحوال البلاد الداخلية باسماء مختلفة ، وأحيانا على هيئة تجار . وقد عرف من هؤلاء « آرتيمي فولنسكي Aremii Volynski » . ومما جاء في تقرير له أن أوضاع ايران سائرة نحو التدهور ، وانها تندفع نحو الهاوية ، وأن تنحية الشاه حسين عن العرش ، وتنصيب ملك آخر اكثر كفاية ودراية أصبح أمرا ضروريا ، والا فالكارثة واقعة لا محالة . لم يكن بمقدور القيصر يومذاك أن يفعل شيئا لانشغال قواته على جبهات القتال في السويد . أما الدولة العثمانية فكانت هي الأخرى تراقب سير الأحداث في ايران ، وتجري اتصالات مستمرة مع روسيا القيصرية ، وتتوقع سقوط الدولة

---

(١) اضطرب حبل الأمن عدة مرات في المقاطعة نفسها ، وارسل الشاه حسين حملة تأديبية ضد مير اويس وقبائل الغلزي وانصارهم ، بعد أن أعلن استقلاله ، ونصب نفسه أميراً على مقاطعة قندهار . ودامت امارته ست سنوات . وتوفي عام ١٧١٥م . وخلفه مير محمود أكبر انجال عبد الرزاق سنة ١٧١٧م .

(٢) Lockhart, Nadir Shah, PP. 4-5 (نقلاً عن فون هامر)

(٣) Hurewitz, J.C., Diplomacy in the middle and Near East, Documentary Records (1531-1914), P.21

(٤) تلقى بطرس الأكبر معلومات من حاكم مقاطعة استراخان تفيد بأن أوضاع ايران الداخلية تزداد تدهوراً ، وقرر شن هجوم عليها في سنة ١٧٢١ عند توقف القتال على جبهة السويد .

الصفوية بين عشية وضحاها . وكان التنافس على أشده لاقتسام ايران . وكانت جبهات القتال على مناطق الحدود المشتركة ساخنة بين الدولتين الايرانية والعثمانية ، وهي مناطق عامرة وغنية وذات أهمية استراتيجية خاصة . وكانت الدولة العثمانية تحرص كل الحرص على انتزاعها ، وبخاصة بعد تجريدها من ممتلكاتها الأوروبية .

لم تنس الدولة العثمانية أنها كانت تحتل مناطق اذربيجان وجورجيا وشيروان (١٩٧٨ م - ١٦٠٧ م) ، وأن الفرصة قد اصبحت مؤاتية لاستعادة هذه المناطق . وتحقيقا لهذا الغرض أرسل الباب العالي سنة ١٧٢٠ م مبعوثا شخصيا إلى البلاد الايراني للوقوف على أوضاع البلاد العامة . وأثارت زيارة دوري أفندي تكهنات كثيرة ، وامتدت زهاء ثلاثة شهور . ومما جاء في تقرير رفعه إلى الباب العالي أن ايران تقترب من نهايتها الحتمية وهي وإن بدت مزدهرة وذات محصول زراعي جيد ، وشخصية الشاه حسين ضعيفة ، ولكنها بأشد الحاجة إلى رجال ذوي كفايات عالية[٢٧] .

بعد مغادرة المبعوث العثماني بدت الدولة الصفوية كأنها سائرة نحو الانهيار بفعل الدسائس والمؤامرات التي تحاك في داخل البلاد وخارجها. فقد اقصي فتح علي خان داغستاني (اعتماد الدولة) عن رئاسة الوزارة ، وزج في السجن ، وسملت عيناه ونحي ابن أخيه لطف علي خان من قيادة الجيش ، واصبحت ايران تتقاذفها المطامع والأهواء ، ودولة بلا جيش تقريبا[٢٨] .

---

(١) في عام ١٧١٨ م وبعد التوقيع على معاهدة باساروفتش Passorovitz جردت الدولة العثمانية من جميع ممتلكاتها الأوروبية ، وحصرت اطماعها التوسعية في الاقطار الاسلامية ، ولا سيما في المشرق العربي .

(٢) Lockhart, Ibid, P.5

(٣) في سنة ١٧٢٠ نشبت ثورات في امارتي كردستان ولورستان ، الواقعتين على امتداد حدود ايران الغربية ، وأعلن مالك محمود زعيم قبائل العبدلي استقلاله في مقاطعة سجستان (سيستان) . وكان زعيماً طموحاً ، ويدعي انه من سلالة الملوك الصفاريين الذين حكموا مناطق ايران الشرقية قبل قيام الدولة الصفوية .

معركة كلنباد الفاصلة :

شنت قبائل الغلزي ، بقيادة مير محمود ، هجوما في أواخر عام ١٧٢١ م لاحتلال مناطق ايران الشرقية ، ونجحت في احتلال كرمان ، وزحفت على العاصمة اصفهان ، وحاصرتها حصارا شديدا دام ثلاثة شهور أو أكثر ، ودارت معركة فاصلة بين قواته القليلة العدد وقوات الشاه المتفوقة عدة وعددا في كلنباد ، الواقعة على مسافة بضعة كيلو مترات من العاصمة (٨ أيار سنة ١٧٢٢ م) أسفرت عن انتصار قوات الأمير الأفغاني واندحار قوات الشاه . وحينما شعر الشاه حسين أن فك الحصار أصبح صعبا جمع الوزراء والقادة وقرر التنازل عن العرش لنجله الأمير طهماسب ميرزا ولي العهد ، وكان في الثامنة عشرة من العمر ، واستنفار سكان المناطق الشمالية وارسال النجدات لفك الحصار وتحرير العاصمة اصفهان من قبائل الافغان وتولي الأمير الشاب هذه المهمة ، وخرج من العاصمة سرا وبمساعدة الاعوان في ٢ يونية ١٧٢٢ م وسار نحو تبريز عاصمة اذربيجان ومنها إلى قزوين ، واستنفر سكانها لفك الحصار عن العاصمة ، ولكنه فشل في مسعاه .

أدرك الشاه عمق المأساة التي حلت بالعاصمة الاسطورية اصفهان نصف جهان (أي اصفهان نصف العالم) ، وخاب أمله في تلقي نجدات لفك الحصار ، وانقاذ سكان العاصمة من كارثة كبرى ، فتوجه في ٢٢ من شهر نوفمبر سنة ١٧٢٢م إلى معسكر الزعيم الافغاني مير محمود للاستسلام . ولدى وصوله خلع التاج ووضعه على رأس الفاتح الجديد ! وبعد ثلاثة أيام من انتهاء مراسم الاستسلام دخل مير محمود مدينة اصفهان وأعلن نفسه ملكاً على ايران . وبدأت صفحة مليئة بالمآسي والأحداث الجسام في تاريخ إيران الحديث .

لدى وصول أنباء الكارثة واستسلام الشاه حسين وتنازله عن العرش ، وتعبيراً عن سخطه وغضبه بانتقال عرش آباه ملوك « الشيعة » إلى أمير قبلي « سني » دونهم ثقافة وحضارة « أعلن طهماسب نفسه ملكاً على ايران في الرابع والعشرين من شهر تشرين ثاني (نوفمبر) سنة ١٧٢٢م . ونظراً لخطورة الموقف

توجه الشاه محمود (مير) شمالاً قاصداً احتلال مدينة قزوين ، فاحتلها ، وفر الشاه طهماسب غرباً إلى تبريز . وكان لفراره وانتصار الشاه محمود وقع شديد على سكان العاصمة الأولى قزوين ، واستنكروا دخوله المدينة ، وتعبيراً عن استيائهم هاجموا القوات المحتلة ، وفتكوا بأعداد كبيرة منهم . وخشية تفاقم الوضع واتساع نطاق ثورة السكان اتخذ « الشاه » محمود تدابير أمنية رادعة تحسباً لاندلاع ثورة مماثلة في العاصمة اصفهان ، قرر اعدام عدد من الأمراء الصفويين ، ومعهم ثلاثمائة شخص من أعيان المدينة ، وضباط وجنود وحرس الشاه السابق »[1] .

كان لنبأ غزو الافغان وحصار اصفهان آثار سيئة لدى الولاة والوزراء العثمانيين ، وبخاصة والي بغداد حسن باشا ، ووالي ارضروم ابراهيم باشا الشهير بالسلحدار . فقد طلب إبراهيم باشا إلى الباب العالي دراسة الموقف. « وعليه قررت الحكومة العثمانية تجهيز جيش وارساله إلى احتلال البلاد الايرانية وضمها إلى بلادها » إذ هي أولى بها من غيرها ، ولها حق الشفعة بها ، مستدلة بقولهم : « جار الدار أحق بدار الجار »[2] : وصدرت الأوامر للولاة على الاسراع في مهاجمة إيران « إن تم للافغانيين ضبط أصفهان ولم يثنوا عن قصدهم هذا » ، غير أن والي بغداد حسن باشا اقترح على الباب العالي التريث ما دام الأمير الافغاني لم يستول على العاصمة ولا تعرف اتجاهاته بعد . وأخذت الدولة برأيه وتركت الأمر إلى أن تحين الفرصة المؤاتية . وبدأ حسن باشا يستطلع الموقف الافغاني ، وأجرى اتصالات مباشرة مع الامير الافغاني (الشاه)

(١) Lockhart, L., Ibid, P.16

(٢) سليمان فائق بك : حروب الايرانيين في العراق ، (كتاب مخطوط باللغة التركية ، نقله الى العربية بتصرف محمد خلوصي بن السيد محمد سعيد افندي التكريتي الناصري ، بناء على طلب الأب انستاس ماري الكرملي . وتوجد في مكتبة الآثار العامة النسخة التركية المخطوطة والنسخة العربية المترجمة تحت رقمي ١٩٥٢م و١٩٥٣م . وتحتوي المخطوطة على ستين صفحة . ونشرت الترجمة العربية في مجلة آفاق عربية (السنة السادسة ، العدد ٣ و٤ تشرين الثاني ١٩٨٠م وكانون الأول مع مقدمة من ص ٩٦ إلى ١١٣ ، لمزيد من التفصيل .

مير محمود خان بعد أن تم له احتلال اصفهان ، والقضاء على العرش الصفوي ، وذلك لمعرفة نياته وقواته العسكرية . فكتب اليه كتاب تهنئة ، وتساؤلات « عما يتعلق بمسائل المذهب والاعتقاد وحق الجوار » وانتدب لايصال الكتاب « رجلاً حنكاً من ذوي الدراية » هو الحاج عثمان آغا ، فتسلم الأمير محمود الكتاب ، وأجاب عنه وزيره محمد صادق خان ، مبيناً فيه أن مغالات الصفويين هي التي أنهضت الأمير . . . . وساقته إلى غزوهم ومحاربتهم ابتغاء مرضاة الله تعالى . فغزاهم ، وقتل ابطالهم وضبط ديارهم ، وفتح بلادهم . وهو يتفانى بتعظيم مقام الخلافة العظمى ، ويعد الاخلاص والطاعة لهما من شعار التقوى »[1] ولدى عودة المبعوث الخاص أخبر الوالي حسن باشا أن « ديار العجم خالية من الحامية » ، وبعث إلى الباب العالي بكتاب جمير محمود وانطباعات المبعوث ، واقترح مهاجمة ايران .

الاحتلال العثماني والروسي :

لدى وصول كتاب حسن باشا والي بغداد ومرفقاته إلى الاستانة استوضح الباب العالي « من شيخ الاسلام حكم الشرع في المسألة . واعتمادا على الفتوى الصادرة باتفاق الآراء تقرر ضبط الممالك الايرانية وتسخيرها » . فعهد إلى والي بغداد فتح كرمان شاه ، وأعد العدة لغزوها ، « وانضم اليه عبد الرحمن باشا وعشائره وقبائله وبيكوات الكرد ، وجميع العساكر الينكشرية وألف جندي خيال ، واتجهوا إلى الحدود الايرانية بمعداتهم ومدافعهم لاحتلال كرمان شاه ، فدخلوها من دون مقاومة تذكر (في ١٠ محرم ١١٣٦م) واستسلم حاكم المدينة عبد الباقي خان وامراؤه واعيانه وتسلم منه مفتاح المدينة ، وارسل حملة لاخضاع والي لورستان علي مردان خان ، الذي عين حديثا من قبل ولي العهد (الشاه) طهماسب لوقف زحف قوات حسن باشا . وكانت الحملة بقيادة عبد

---

(١) سليمان فائق : المصدر السابق نفسه ، ص ١٠١ .

الرحمن باشا أمير بابان متصرف شهرزور وعلي بك شقيق الوالي ، واستطاع تحطيم قواته ودك حصونه وسقط منهم أربعة آلاف قتيل ، وأسر نساءهم وأطفالهم ، وفر علي مروان خان إلى مضيق شبكان الواقع على مسافة قريبة من خرم آباد ، وتحصن في المناطق الجبلية ، وتعقبه عبد الرحمن باشا ، واضطر إلى الاستسلام ، وقرر حسن باشا البقاء في كرمان شاه نظراً لحلول فصل الشتاء . استعدادا لشن هجوم على مدينة همدان في الربيع القادم . ولكن المنية عاجلته ، وحمل نعشه إلى بغداد ، وعين الباب العالي نجله والي البصرة واليا على بغداد . وتوقفت الدولة العثمانية عن مواصلة هجماتها على الأراضي الايرانية قليلاً لعوامل داخلية . وتولى احمد باشا ولاية كرمان شاه وقائد القوات بالاضافة إلى ولاية بغداد ، وولاية البصرة إلى صهره . وكان حسن باشا ونجله أحمد من كبار الولاة المماليك (كولمند) الذين حكموا العراق (بولاياته بغداد والبصرة وشهرزور) وفوضوا سيطرة أسيادهم الاتراك بيد من حديد ، وذاق العراقيون العرب أنواع الظلم والاضطهاد من أجل رفاهية حكم المماليك وبذخ سلاطين آل عثمان . وفي هذا العهد « بدت امارات الشيخوخة والهرم في الدولة العلية أكثر مما بدت في الأيام السابقة » إذ أن السلطان أحمد خان (تولى العرش سنة ١١٣٠ هـ)، كما يقول سليمان فائق ، « فتح طريق الاسراف للصدر الأعظم الداماد المكرم المشهور إبراهيم باشا ، صاغياً لمداهنته . فاتخذ بدل صفوف المقاتلين صفوف العذارى ، وبدل ميادين الحروب المتنزهات ومجالس الانس والطرب »[٢] . ويقول كذلك « إن أهل بغداد الذين لم يذوقوا طعم الراحة ولم يروا لذة الاستراحة منذ قرون ماضية وعصور خالية ، كانت قد هدأت أفكارهم لاستتباب الأمن على ربوع العراق مدة ولاية حسن باشا . . . وعند شيوع خبر

---

(١) وعهد الى والي مقاطعة بحيرة وان الوزير عبد الله باشا احتلال تبريز وأذربيجان وإلى والي ارطوم ابراهيم باشا السلحدار ضبط كنجة وروان ، وسائر المناطق التي لم يحتلها مير محمود الافغاني .

(٢) سليمان فائق : حروب الايرانيين في العراق .

وفاته دبت الروح الجديدة ، والحياة الغضة في أجساد حيات العراق وعقاربها التي كانت خامدة خاملة. فبدأ الأهالي والسكان يتجرعون السم الزعاف ، حيث امتد النهب ، وغصب الأموال وقتل النفوس إلى جهات بغداد الأربع . فعم طوفان المحن والبلاء العراق ، وأحاطت به نيران الفتن والشرور احاطة السوار بالمعصم . أما قسم الجيش الأعظم ، الذي هو عبارة عن أهالي وعشائر العراق ، فهؤلاء أيضاً قد أحاط بهم وبأولادهم وعيالهم وأموالهم ذلك البلاء العظيم » .

فتح همدان: بعد وصول أحمد باشا إلى بغداد ، وقضاء فترة استراحة قصيرة فيها توجه إلى كرمان شاه ، واجتمع بقادة الجيش ، واستطلع الموقف في منطقة همدان وتحقق لديه ان حاميتها وسكانها مصرون على الدفاع عن مدينتهم ، ولا سيما بعد أن حشدوا قواتهم داخل المدينة ، وتلقوا أوامرهم من الشاه طهماسب ، فقرر اقتحام استحكامات المدينة وقلعتها وأسوارها ، وزرع الألغام حولها ، وأحدث ثغرات فيها . والتحم الجيش بقوات المدافعين بالسلاح الأبيض واريقت الدماء بغزارة ، « وغدت السماء مأنها قد اطبقت على الأرض » واستمر القتال ثلاثة أيام بلياليها . « فاصبحت الطرق والاسواق تجري بالدماء كسيل العرم . . . » وتصاعدت الأصوات طالبة الأمان إلى عنان السماء . والحقت ايالة همدان كلها بالممالك العثمانية ، وتليت الخطب من المنابر باسم « الخليفة الأعظم وساق الاتراك جيوشهم إلى اطرافها ، فاحتلوا قصبة سقور وكرند ويزدجرد ونهاوند . وشن الايرانيون حملات على اطراف همدان ، ولكنها باءت بالفشل ، وواصلوا زحفهم على بعض القرى الواقعة في اطراف العاصمة اصفهان فاحتلوها . لقد حقق العثمانيون هذه الانتصارات من جراء الانحلال والفوضى التي سادت ايران في الشمال والجنوب ، ولكن اندفاعهم في داخل الأراضي الايرانية سبب لهم متاعب شتى من جراء الدمار الذي حل بايران ، ومصرع الألوف من الجنود والسكان من شيوخ وأطفال ونساء . وكان لتفاوي « شيخ الإسلام » يومذاك تأثير شديد في الايغال في القتل والسلب ، وهروب

الناس من قراهم ومدنهم بعد تدميرها ، لدرجة « ان البلاد التي دخلت في حوزة العثمانيين عنوة » من الممالك الايرانية ، بقيت بعد زمن ، بسبب الفتوى الصادرة من مقام المشيخة الاسلامية القاضية بسبي النساء والأطفال والصبيان واسترقاقهم وضبط أموالهم ، خالية من آثار العمران ، غير مأهولة بالسكان . فعفى رسمها ، وتفرق شملها » . وبدأ جنود الدولة العلية « يعودون إلى أوطانهم من غير أن يأخذوا الاذن من امرائهم وضباطهم » . فاحتل النظام والضبط ، وصدرت « الأوامر العلّية بمنع الاسترقاق ، ويمنع سبي النساء والأولاد من أهالي الممالك الايرانية الداخلة في حوزة الدولة . واعطيت الأوامر العلية المتابعة إلى سر عسكر ايران ، أن سكان الألوية والايالات المأخوذة سلما ، يجب أن يتصرفوا بأملاكهم وأراضيهم وأوقافهم بمقتضى منطوق السندات التي بأيديهم كتصرفهم بها في زمن الشاه حسين . . . »[1] .

هذا ما جرى في مناطق ايران الغربية المحاذية للعراق (العثماني) ، من قبل مقر الجيوش العثمانية في ولايتي بغداد والبصرة وولاية شهرزور فقط ، دون الاشارة إلى مناطق الحدود الأخرى الشمالية .

وهكذا نجد أن انهيار الدولة الصفوية على يد قبائل الغلزي الافغانية قد حرك الاطماع التوسعية العثمانية والروسية ، بعد أن بات واضحاً أن ايران سائرة نحو الفوضى ، وأن فرصة تمزيقها واقتسامها قد آنت ولا ريب ، فتحرك الروس بقيادة بطرس الأكبر لاحتلال المقاطعات الشمالية ، وتحرك العثمانيون بالتفاهم والتنسيق لاحتلال المناطق الشمالية الغربية والجنوبية ، وهي من اكثر مناطق ايران منعة ، واحسنها تربة ، وأكثرها سكانا . وأبرم الجانبان معاهدة لهذا الغرض ، فتصدى الأمير أشرف ، حاكم الافغان الجديد ، لمحاولات الاحتلال والضم ، وفقدت المعاهدة المبرمة أغراضها لتقسيم ايران سنة ١٧٢٣م ، وسميت بمعاهدة رشت[2] .

---

(١) سليمان فائق : المصدر السابق نفسه ، ص ١٠٦ من مجلة آفاق عربية ـ بغداد .
(٢) آرنولدولن : الخليج العربي : ترجمة د. عبد القادر يوسف ، ص ٢٩١ ـ ٢٩٢ ، الناشر مكتبة الأمل ، الكويت .

معاهدة رشت ١٧٢٤م :

وبموجبها « انتزعت روسيا المناطق المحاذية لبحر قزوين ، الممتدة من بلاد التركمان شرقاً إلى ملتقى نهر آراس وكوره غرباً ، ومنها إلى دربند ، أي إلى مقاطعات استراباد ومازندران ، وكيلان ، وقسماً من شيروان . وانتزعت الدولة العثمانية المناطق الممتدة من ملتقى النهري ، إلى اردبيل وتبريز وهمدان وكرمنشاه غرباً ، مع احتفاظ الشاه (طهماسب) بالبقية الباقية من ممتلكاته الموروثة ، شريطة اعلان اعترافه بنصوص المعاهدة »[1] .

ونظراً للمضاعفات والمشكلات التي ظهرت بعد ابراهم المعاهدة بذل سفير فرنسا لدى الباب العالي الماركيز دي بوناك Bonac جهوداً لتقريب وجهات النظر بين الدولتين الروسية والعثمانية في أوائل عام ١٧٢٤م ، ونصح باتباع سياسة ازاء ايران اكثر اعتدالا ومرونة عند اقتسامها ، لا سيما في اعقاب بروز نادر خان على مسرح الأحداث السياسية والعسكرية . ففي ٢٤ يونيو (حزيران) سنة ١٧٢٤م تم التوقيع على المعاهدة بحضور السفير الفرنسي ، شريطة اعتراف الدولتين بالأمير طهماسب ملكا على ايران ، مقابل اعترافه بنصوص المعاهدة لتقسيم ايران ، والتي سميت بمعاهدة رشت . وقد تلقى نادر خان انباء اندحار قوات الشاه وتحطيم قواته العسكرية على الجبهة الشمالية ، والموافقة على عقد « معاهدة » جائرة ماسة بكرامة ايران وسيادتها بقلق شديد . وكادت التحركات الرسوية على الصعيدين العسكري والدبلوماسي أن تؤدي إلى نشوب حرب بين الدولتين العثمانية والروسية لولا مساعي نبيلوف ، سفير روسية لدى الباب العالي ، الذي فند المزاعم العثمانية القائلة بأن حكومته تعارض زحف القوات العثمانية على ايران . واتفقت الدولتان على اعلان الحرب على الشاه

---

(١) Creasy, Edward, S. History of the Ottoman Empire, P. 3457. تناول دراسة هذه المعاهدة وقضايا اخرى تتعلق بتاريخ العلاقات بين ايران وتركية الدكتور محمد علي حكمت في رسالته المطبوعة سنة ١٩٣٧م باللغة الفرنسية في باريس بعنوان : « تاريخ العلاقات السياسية الايرانية والعثمانية ، من ١٧٢٢م الى ١٧٤٧م Essai sur L'Histoire des Relation Politiques Irano-Ottomanes de 1722-47, Paris, 1937 »

طهماسب ، وأصدر « شيخ الاسلام » كعادته وبقية علماء الدين في الاستانة فتاواهم بقتال « المرتدين » - أي الايرانيين - وبشروا جنودهم « المؤمنين » بجنات النعيم . فاحتل العثمانيون تفليس ، واحمد باشا مناطق ايران الغربية .

وتعبيراً عن استنكاره لعقد المعاهدة الجائرة وضع نادر خان[1] ، قائد القوات الايرانية ، خيارين أمام الدولة العثمانية : إعادة جميع المناطق المنزوعة ، وإلا فالحرب لا محالة ! ولم يكتف بذلك ، بل وجه رسالة شديدة اللهجة إلى الشاه ووزرائه منددأ بالمعاهدة وشاجبا مواقفهم المتخاذلة . ووجه ، فضلاً عن ذلك ، نداء عاما للأمة الايرانية ، وزعماء القبائل ، يحثهم على الوحدة والتكاتف لدرء الأخطار المحيقة بايران وضرورة استعادة الأراضي من الاحتلال الأجنبي ، مشيراً إلى أن انتصاراته في الميدان تحمل بشائر الخير لآل حيدر (ويقصد بيت الامام علي) ، وللأمة الاثني عشر ، مؤكداً - كما ذكر لوكهارت مؤرخ نادر شاه - إن دحر أعداء أهل البيت ليوم عظيم - يوم بهجة وسرور لجميع المسلمين الشيعة محبي الامام علي .

إن احتلال المناطق الشمالية والغربية واقتسامها لم يدم طويلاً . ففي اعقاب وفاة بطرس الأكبر (١٧٢٥م) تخلت روسية عن مطامعها التوسعية في القفقاس ، وشرعت بسحب قواتها المرابطة تدريجياً ، واستغرق الانسحاب الكامل عشر سنوات ، حدث ذلك في عهد الامبراطورة آنا ايفانوفا (١٧٣٠م - ١٧٤٠م) من جراء تفشي الأوبئة والأمراض في صفوف القوات المرابطة في مقاطعة كيلان ، والمناطق الواقعة بمحاذاة بحر قزوين ، وانتصارات نادر قلي خان ، القائد العام لقوات الشاه طهماسب ، على القبائل الافغانية

---

(١) نصّت معاهدة تقسيم ايران (معاهدة رشت) على ما يلي :
١ - ابقاء سواحل بحر قزوين وكيلان ومازندران الواقعة الى الشمال من مجرى نهر آراس الجنوبي في حيازة الدولة الروسية . ٢ - ابقاء مقاطعات ايران الغربية في حيازة الدولة العثمانية . ٣ - الاعتراف بالشاه طهماسب ملكاً على ايران لدى موافقته على بنود المعاهدة . ٤ - منع الدولة الصفوية من محاولات استعادة المناطق المنتزعة إذا تطلب الأمر ذلك . ٥ - ترك المناطق الايرانية غير المنزوعة تحت سيطرة الشاه طهماسب .

واجبارها على الانسحاب من الأراضي الايرانية ، فاقترحت روسية عقد اجتماع في مدينة رشت ١٧٣١م لتنظيم انسحاب قواتها، واجراء محادثات لتنمية العلاقات التجارية وتبادل البعثات الدبلوماسية . وقد أسفر هذا الاجتماع عن توقيع « معاهدة سلم وصداقة وتجارة بين ايران وروسية » في شهر شباط ١٧٣٢م [١] .

ثالثاً : اقصاء الشاه طهماسب عن العرش :

قرر نادر خان انهاء حالة ازدواجية السلطة ووضع حد لتصرفات الشاه الشاب غير المسؤولة ، فتوجه إلى اصفهان في أواخر شهر آب (اغسطس) سنة ١٧٣٢م ، وأقام مأدبة كبيرة للشاه حضرها كبار الشخصيات الصفوية ورجال القصر والزعماء ، وعقد اجتماعاً استعرض من خلاله أوضاع البلاد العامة والأخطار التي تتهددها ، مشيراً إلى تصرفات الشاه الخاطئة التي كلفت البلاد ثمناً باهظاً[٢]. وأعلن تنحيته عن العرش وتنصيب نجله الطفل عباس، وابعاده هو وحاشيته إلى مدينة مشهد ، وفرض عليه الحراسة والاقامة الجبرية . وجيء بالطفل عباس ، وهو لا يزال في المهد الى القصر في اليوم السابع من شهر ربيع الثاني (الموافق ٧ أيلول سنة ١٧٣٢م) واجريت له مراسم التنصيب باشراف نادر خان نفسه ، ونودي به ملكاً على ايران . وأصبح اسم نادر خان : طهماسب قلي خان ، وتقلد منصب « الوكيل » أي الوصي على العرش ، و« نائب السلطنة » . وبذلك اصبح نادر خان رجل الساعة وسيد البلاد والزعيم المرتقب .

---

(١) جرى تصديق المعاهدة في العاصمة بطرسبرغ في شهر حزيران (يونيو) سنة ١٧٣٢م وابرمت اتفاقية اخرى في مدينة كنجة عام ١٧٥٥م لاعادة مناطق القوقاز كلها الى السيادة الايرانية .

(٢) قضى الشاه طهماسب ، آخر ملوك الصفويين حياته سجيناً في قلعة نائية من قلاع خراسان ، وفي عزلة تامة عن العالم . وارسل نادر خان نجله الصغير الشاه عباس الثالث ليقيم مع والده واسرته . وبعد مرور أربع سنوات اصدر نادر خان أوامره الى أكبر أنجاله رضا قلي ميرزا لاعدام الشاه ونجليه الصغيرين عباس واسماعيل .

نهاية مير محمود وظهور أشرف خان

في الوقت الذي شرعت الدولتان الروسية والعثمانية باقتسام إيران واصل مير محمود ـ شاه ايران الجديد ـ حملاته لاحتلال المناطق الجنوبية، متعقباً فلول الأمراء الصفويين الذين فروا من حصار اصفهان. واتخذ، فضلاً عن ذلك اجراءات صارمة ضد رجال القصر الصفوي وأعوانهم، وما تبقى من الأسرة الصفوية، منها تشديد الرقابة والسجن، من دون رحمة ولا شفقة. وإزاء حملات التنكيل هذه بدأت تلاحقه الأوهام والوساوس وتقض مضجعه، وتنتابه نوبات عصبية خوفاً على السلطة والمستقبل. فكان ابن عمه عبد العزيز أشرف قائد القوات أول ضحية. فقد زجه في السجن خشية تجريده من السلطة والاستحواذ على العرش. وسرعان ما خارت قواه العقلية والجسمية، وبخاصة بعد مذبحة الامراء الصفويين[1]. وأصبحت تصرفاته الشاذة لا تطاق. فاجتمع زعماء قبائل الغلزي وأنصارهم من القبائل الأفغانية الموجودين في اصفهان، وقرروا خلع مير محمود، واطلاق سرح أشرف من السجن والمناداة به ملكاً على إيران، وزجوا به في السجن، ثم قطعوا رأسه، وقتلوا جميع معاونيه، وكان ذلك في ٢٣ نيسان سنة ١٧٢٤م. وباشر الأمير أشرف خان مهامه واختار رجال حاشيته، وأعد خطة للقضاء على الشاه طهماسب، فاستدرجه لحضور اجتماع مشترك في قرية شاه عبد العظيم

(١) لدى سماع نبأ هروب أحد الأمراء الصفويين من السجن إلى المناطق الجنوبية جن جنون مير محمود، وأصدر أوامره بذبح جميع من تبقى من أبناء العائلة الصفوية باستثناء الشاه حسين وأميرين صغيرين. وقيل يومذاك ان احد انجال الشاه واسمه صفي ميرزا قد استطاع الفرار إلى جبال البختيارية، والتف حوله خلق كثير من أفراد قبيلة كراقي. وكان ذلك في آواخر سنة ١٧٢٤م.

وجاء في كتاب سليمان فائق (المصدر السابق): اصيب مير محمود بداء السويداء وتوترت العلاقة بينه وبين ابن عمه اشرف خان من جراء التنافس على السلطة، واستغل اشرف خان هذه الفرصة وه جلس على اريكة السلطة في اصفهان». وبعد يومين قتل محمود خان وهو على فراش النوم، وقتل معه الماس المقرب لمحمود خان، وأبقى اعتماد الدولة امان الله خان وأصحاب المناصب في مناصبهم. وتبدلت أطواره فجأة، فعزل اعتماد الدولة وأتباعه والحكام.

(الري) . ولدى وصوله إلى مشارفها ، كان الأمير الشاب قد فر إلى أطراف مازندران ، ومنها إلى ساري ، فاستقبله فتح علي خان قاجار أمير استراباد وانضم اليه على رأس قوة مؤلفة من ألفي مقاتل ، وأصبح ساعده الأيمن ، وأنعم عليه لقب « وكيل الدولة » وعين عدداً من زعماء آل قاجار في مناصب عالية[١] .

كان التنافس على السلطة شديداً بين رؤساء القبائل الأفغانية وأنصارهم ، وفعلت المطامع الشخصية والحزازات والافتراءات فعلها في النفوس ، وفشلوا في تفهم سير الأحداث العاصفة في إيران وخارجها ، وتعذر على الأمير أشرف تقدير عواقبها الوخيمة وانعكاساتها على الدول المجاورة . فقد واجه ثلاث أزمات حادة ازاحة عمه مير محمود عن السلطة ، وحز رأسه ، وما ترتب على هذه الفعلة النكراء من انقسام عائلي وبغضاء ، ونزاعه المستمر مع ابن عمه حسين حاكم قندهار العام ، والحد من سلطته ، وثالثها اصراره على شن حرب ضد الدولة العثمانية وعزوف قبائل العبدلي في منطقة مشهد عن الاسهام في مغامرات عسكرية جديدة ضد الدولة العثمانية وعجزه عن قمع حركة المطالبين بعودة الحكم الصفوي إلى منطقة هرات بقيادة الشاه طهماسب بن الشاه حسين . وحينما دخل أشرف خان اصفهان قرر اجراء مذبحة عامة ، وأعدم ما يربو على ثلاثمائة شخص ، ونصحه اعتماد الدولة بالاقلاع عن سفك الدماء .

وفي بغداد وردت الانباء ان « اشرف خان الافغاني طالب الباب العالي إعادة الايالات والالوية الايرانية الى الدولة العثمانية لقاء أثمان باهظة وإلاّ فالسيف هو الحاكم . » وكان ذلك استناداً إلى فتوى صادرة من تسعة عشر عالماً أفغانياً في جواز تعدد الأئمة (الخلفاء) وأن أشرف خان أحق من غيره بعرش إيران، كما ذكر سليمان فائق في كتابه وقالوا:

---

(١) فتح علي خان جد أقا محمد خان (نجل محمود حسن خان) مؤسس العائلة المالكة القاجارية التي سيأتي ذكرها ، والجد الأكبر لفتح علي شاه .

« نحن قرشيون ، نسبتنا ثابتة إلى خالد بن الوليد بالاتفاق ، واننا أحق بالامامة منكم ـ (يريدون العثمانيين الذين ارغموا الخليفة العباسي على التنازل لهم عن الخلافة) ـ وأولى بها . والأئمة من قريش . ولا يجب علينا متابعتكم ، ولا طاعتكم ، وانكم جائرون وعلى غير الحق في دعواكم سائرون . إذ من شرط الإمام كونه قرشياً مجتهداً . وهذان الشرطان مفقودان منكم . على أن أقول ـ علماء الافغان ـ الامامة واجبة عقلاً وسمعاً ، لقوله (ص) : من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية » فالإمام محمول على النبي (ص) ونعتقد أن الإمامة لنا لا لكم . . . » .

نشوب القتال بين الدولة العثمانية والأفغان ـ معركة انجدان :

احيلت فتوى علماء الافغان إلى « شيخ الإسلام»، فصدر الأمر الشرعي : بالطعن في الفتوى من وجوه كثيرة، وفي حال اصرار اشرف خان على المطالبة، عد باغياً ويجب قتاله ـ استناداً إلى حديث نبوي :«إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الثاني منهما». وذهب شيخ الإسلام أيضاً إلى أنه لا يصح اجتماع امامين إلا أن يكون بينهما حاجز عظيم بين مملكتيهما، وإلا فيعد الثاني باغياً وقتاله واجب. واستناداً إلى ذلك جهزت الدولة العثمانية حملة على أشرف خان لردعه عن القيام بمغامرات جديدة ، وصدرت الأوامر إلى والي بغداد احمد باشا لكبح جماحه ، وتحرك قاصداً ايران[1] . واستعد اشرف خان للحرب . والتقى الجيشان في منطقة جرداء تقع بين همدان واصفهان ، تعرف بـ « انجدان » ودارت حرب طاحنة بين الطرفين اسفرت عن اندحار أشرف خان وانسحاب ما تبقى من قواته إلى اصفهان . وتوقف أحمد باشا عن مطاردتها وسحقها بصورة نهائية ، وذلك من جراء موقف امراء الأكراد السلبي من القتال[2] ، وانسحابهم إلى مناطقهم جميعاً ، وسريانه إلى جميع صفوف القوات العثمانية ، ولم تتمكن القيادة والوزراء

---

(١) تألفت الحملة من خمسين الف مقاتل جاءوا من الأناضول ، ومن الأولوية والايالات الاخرى وقوات محلية اخرى . ومعها خمس بطاريات من المدافع ، عدا مدافع بغداد وهمدان ، وعدا المعدات الحربية الأخرى ، وثلاث قطع هاون ، وثلاثين الف قنبلة ، واستخدم جميع وسائل النقل المختلفة من جمال وبغال وحمير .

(٢) ومن الامراء رئيس البابانية ، ووالي اردلان خان محمد باشا ، وأخوه متصرف لواء بابان خالد =

والأمراء من اعادة النظام ومنح الجنود من الفرار . وعاد قائد القوات العثمانية أحمد باشا إلى بغداد بعد أن أحاط الباب العالي علماً بالموقف. وأجرى تعيينات ادارية وعسكرية في همدان وكرمانشاه. واختلف المؤرخون في أسباب انسحاب الزعماء الأكراد من مواصلة القتال، وذهبوا مذاهب شتى. وانتهى الأمر باشرف خان ان طلب الأمان والعفو من الباب العالي ، بعد سماعه بالاستعدادات الجديدة لشن هجوم كاسح على قواته . وانتدب أحد خواصه وهو الحاج اسماعيل للتفاوض ، ووصل الوفد المفاوض إلى بغداد وعرض رغبة أشرف في عقد معاهدة صلح ، وقوبل بحفاوة واختار أشرف خان ملا نصرت لهذا الغرض فوصل ملا نصرت ، واعترف - كما يقول سليمان فائق - بتقصيره وان اشرف « يتوسل بمقام الخلافة الاسلامية والمراحم العليّة طالباً العفو والصفح . فورد الجواب بالقبول والمبادرة إلى عقد الصلح معه » . وجرت محادثات حضرها أحمد باشا قائد القوات ووالي بغداد ، والوزير مصطفى باشا والي الأناضول ، ومحمد باشا كتحذا وقاضي أورفه عبيد الله افندي ، أدت إلى معاهدة صلح مؤلفة من اثني عشر بنداً تطالب أشرف خان بتسليم المدافع مع وحداتها التي تركت في السنة الماضية إلى السلطنة السنية ، وكذلك تسليم البلاد التي هي في قبضة الأفغانيين . . ثم عرضت على الأمراء فصادقوا عليها في السابع عشر من شهر صفر الخير سنة ١٧٤٠ هـ . وتم الصلح ، وتبودلت الوثائق ، وعادت الجيوش إلى مناطقها ، وعاد أحمد باشا إلى مقره في بغداد[1] .

= بك ، وحاكم العمادية ، مع امراء الاكراد وعشائر ويكوات باجلان وحرير وكوي والجاف ، وكلهور ، وزنكنة ، وسرطاس ، والتون كبري وقزلجة ، وسرجنار . وبعدما حدث في معركة انجدان وجهت الدولة العثمانية اهتماماً خاصاً إلى اشرف خان ، وأعدت الجيوش لاستئناف القتال في موسم الربيع ، وسارت الى همدان .

(١) راجع سليمان فائق - المصدر السابق - اما المناطق الايرانية التي تنازل عنها أشرف خان زعيم الافغان بموجب معاهدة الصلح فهي : سلطانية ، وأبهر ، وزنجان ، وطارم بتوابعها ولواحقها ، على أن تبقى لدى الدولة العثمانية مملكة الحويزة ، عدا المناطق والامارات الكثيرة التي ضبطت عنوة وسلماً ، مثل كرمان شاه وهمدان وسنة واردلان ونهاوند وخرّم آباد ولورستان ومكرى ومراغة ، وسركان ، وتبريز ، وجميع ممتلكات اذربيجان وكنجه وقره باغ وروان ونخجوان وتفليس ، وجميع ولاية كرجستان وايالة شماخي وولاية شيروان .

رابعاً : حروب التحرير / ظهور نادر خان :

ظلت حالة الحرب مستمرة ومستعرة احياناً بين إيران والدولة العثمانية وحليفتها روسيا أكثر من عقدين من الزمن في أعقاب ابرام « معاهدة رشت » المفروضة على الشاه طهماسب الثاني ، واحتلال كل منهما مساحات واسعة من أغنى أراضي إيران الغربية والشمالية الغربية ، كما سبق بيانه . وشجب جندي عصامي هذه المعاهدة ورفضها واستطاع بقوة شخصيته وشجاعته وطموحه السياسي ، التصدي لقوات الاحتلال ، واحباط محاولات الدولتين الروسية والعثمانية في الاحتفاظ بالأراضي المنتزعة في غضون الظروف الدقيقة والصعبة التي مرت بها إيران ، وكذلك القضاء على جميع القلاقل والفتن التي اجتاحت البلاد : وأهم من هذا كله تحرير بلاده من الغزو الأفغاني واستعادة العرش الصفوي . واعادة الحياة للعاصمة اصفهان وتوطيد مركزها الديني المهم ، بعد المذابح الجماعية التي ارتكبتها الأفغان في سكان العاصمة أصفهان التي تقشعر لها الأبدان ويأباها الانسان . هذا الجندي العصامي اسمه نادر قلي ، ومن قبيلة أفشار التركمانية[1] .

حظي نادر خان بتقدير الأمير طهماسب اعترافاً بانتصاراته الساحقة على الجبهة الشرقية وخدماته الجليلة التي أسداها للعرش الصفوي . وأصبح ساعده الأيمن . فأثار بذلك حسد رجال الحاشية ، وبخاصة فتح علي خان قاجار صاحب الحظوة والسطوة لدى الأمير الصفوي . وكانت المهمة الملقاة على عاتقه

---

(١) كان جيش الشاه اسماعيل يتألف من قبائل تركمانية أهمها : القاجار ، وأفشار ، وشاملو ورملو ، واستاجلو ، وتاكالو ، وذو القدر ، وكان خليل بك افشار رئيساً جليلاً لقبيلة كبيرة وحاكماً لمقاطعة كوه كلو . ويذكر ميرزا محمد مهدي في كتابه : تاريخ نادري المشهور أن قبيلة كيرغلو التي ينتمي اليها نادر قلي هي احدى فروع افشار ، وان هذه القبيلة نزحت إلى خراسان ايام الشاه اسماعيل (١٥٠٢م ـ ١٥٢٤) واتخذت عيون مايلب كبكان الواقعة الى الجنوب من سلسلة جبال « الله اكبر » مربعاً ومصيفاً لها وأغلب الروايات تقول أن ولادته كانت في ٢٨ محرم سنة ١١٠٠هـ من أب اسمه إمام قلي (خادم الإمام علي بن موسى الرضا المدفون في مشهد) . وكان يطلق على نفسه اسم نادر علي . (لمزيد من التفصيل راجع كتاب : Lockhart, L. Nadir Shah, P. 54

تولي الشؤون العسكرية واعداد الخطط لتحرير مدينة مشهد المقدسة وأصفهان العاصمة ، والمناطق الشمالية الغربية وعاصمتها تبريز . وهذه المدن الثلاث كانت ، ولا تزال ، تتمتع بمكانة خاصة في حياة البلاد الدينية والسياسية والاجتماعية .

١ - تحرير مدينة مشهد المقدسة :

كانت قبائل العبدلي الافغانية برئاسة مالك محمود والمتحالفة مع مير محمود وخلفه أشرف خان قد احتلت مناطق واسعة من مقاطعة خراسان وسيطرت على مدينة مشهد المقدسة (طوس سابقاً) . فقرر الشاه تحريرها بهجوم كاسح . فسار اليها على رأس قوة كبيرة ، ترافقه شخصيتان كبيرتان تتنافسان على السلطة سرّاً هما : فتح علي خان زعيم قبائل آل قاجار ، ونادر خان من قبيلة افشار (وكلاهما ينتميان إلى قبائل التركمان) ، لتنفيذ خطة الهجوم المقترحة على مرحلتين : تطويقها أولاً ، واقتحامها ثانياً ، واختار نادر خان لهذه المهمة . فاستطاع تنفيذ المرحلة الأولى ، ولكنه فشل في اقتحام تحصيناتها . وقد أثار هذا الفشل نزاعاً شديداً بين نادر خان وفتح علي خان ، وندد نادر خان بتصرفات فتح علي خان ، متهماً إياه بأنه وراء مؤامرة هدفها احباط الهجوم وتسليم الشاه إلى عدوه مالك محمود رئيس قبائل العبدلي المحاصرة . فأمر الشاه بقتل فتح علي خان وتعيين طلب علي بك ، شقيق نادر شاه ، في منصب مهم ، ومنح نادر خان سلطات سياسية عليا . واستمر نادر خان في تضييق الحصار على المدينة ولكنها لم تستسلم إلا بالتواطؤ مع مالك محمود قائد القوات المحاصرة ، فدخلها في أوائل شهر كانون الأول سنة ١٧٢٦م ، واستسلم القائد ، وسقط العرش الكياني ، وتوجه الشاه إلى كابوشان لاخماد تمرد بعض القبائل التركمانية والكردية ، ولحق به نادر خان دفعاً للتقولات ، وقضي على التمرد ، وعاد الاثنان إلى مشهد في ٢١ أيار سنة ١٧٢٧م .

شهدت بعض مناطق خراسان سلسلة من الاضطرابات والاعتداءات ، واستطاع الشاه طهماسب وقائده العام انهاءها واعادة الأمن اليها بعد سلسلة عمليات عسكرية ناجحة . ومع ذلك نشط دعاة السوء للايقاع بين الشاه والقائد

العام ، واستطاعوا ايقاع بعض التصدع في علاقاتهما ، تبدت في أوامر الشاه إلى أنصاره بعدم تنفيذ مطالب القائد العام إلا بعد استحصال موافقته أولاً . وقد أثار هذا الاجراء استياءاً شديداً لدى نادر خان ، وقرر وضع حد لأصحاب النفوس المريضة والحاقدة ، وللشائعات الكاذبة . فسار إلى مدينة سبزوار حيث يقيم الشاه ، فاعتقله ، وقاده مخفوراً إلى مدينة مشهد .

وبينما كان نادر خان يتدارس الموقف العسكري في منطقة اذربيجان وردت أنباء عن حدوث تطورات خطيرة على الحدود الشرقية ، ولا سيما في هرات ومشهد ، وتلقى تقريراً من نجله رضا قلي حاكم مشهد يفيد بأن قتالاً قد اندلع بين قبائل العبدلي والقبائل الموالية في هرات أدى إلى الانسحاب من هرات ، وأن الثوار يزحفون على مشهد بتحريض من حسين سلطان والي قندهار . فقفل راجعاً إلى مشهد بعد إبرام معاهدة صلح مع الدولة العثمانية للوقوف إلى جانب حليفه العبدلي الله يارخان حاكم هرات . ولدى وصوله وجد أن تنافس قبائل الغلزي في الجنوب والعبدلي في الشمال على السلطة وتذبذب ولاء الرؤساء ، ونقض العهود ، أحدث حالة من الفوضى في المناطق الشرقية ، فشن على مدينة هرات ، ومعظم سكانها من الشيعة ، حملة تأديبية لوضع حد للفوضى الضاربة أطنابها هناك في ٢٧ شباط ١٧٣٢م ، أسفرت عن احتلال هرات وقرر تهجير زهاء ستين ألف من أفراد قبيلة العبدلي (السنية) إلى أطراف مشهد ونيسابور ودانعان المجاورة ، وأحسن معاملتهم ، أملاً في أن يكون جيشه يمثل جميع الأقليات الايرانية مهما كانت اروماتهم ومذاهبهم « ويضم جميع رعاياه الايرانيين لا أن يقتصر على الفرس والشيعة فقط ، ليكون موضع ثقته واعتماده في الملمات ، وتحت أي ظرف من الظروف في المستقبل »[٤٦] . وكان نادر خان يرى أن تطهير مناطق ايران الشرقية من الاحتلال الافغاني ، وسحق قبائل العبدلي في منطقة هرات هو السبيل والشرط المسبق لتحرير اصفهان العاصمة . وتم له ما أراد سنة ١٧٢٩م .

٢ ـ تحرير اصفهان العاصمة :

بعد تحقيق هذه الانتصارات وجد نادر خان أن الفرصة أصبحت مؤاتية

لتحرير اصفهان ، وتنصيب الشاه طهماسب الثاني على العرش ، وكان قد أعد خطة من قبل للقضاء على أشرف خان ، استهلها بتوجيه رسالة تهديد إلى الأمير الأفغاني ، شاجباً كل تصرفاته ، منددا بالافغان « البرابرة » الذين ليسوا أهلاً لحكم مملكة متمدنة مثل ايران ، ومهدداً بأنه لا محالة قادم لتنصيب الشاه على عرش آبائه . وقد اتخذ الأمير أشرف هذا التهديد ذريعة للتعجيل بقتل الشاه لردعه من التوجه اليه . فأمر أشرف بحز رأس الشاه حسين ، وجيء بالرأس إلى مقر القيادة العامة ، ملطخاً بالدماء ، وقرر ارساله هدية إلى أحمد باشا والي بغداد والعراق العثماني !

في شهر ايلول سنة ١٧٢٩م اشتبكت قوات الشاه طهماسب بقيادة نادر خان في معركة مع قوات اشرف خان اسفرت عن اندحار قوات اشرف خان وانسحابها غرباً إلى أطراف الري . وتكبد الطرفان خسائر جسيمة في الأرواح والمعدات[١] . وطارده نادر خان ، وعاجله بضربة قاصمة في وادي كار ، أرغمته على الانسحاب الى أصفهان تاركاً على ارض المعركة معظم معداته وعدداً كبيراً من القتلى والجرحى . واقترف أشرف خان جريمة بشعة اخرى حينما أمر بقتل ثلاثة آلاف نسمة من سكان العاصمة أصفهان ، بينهم عدد كبير من علماء الدين والأعيان ، وعاث جنوده فساداً في المدينة ، وهبوا يقتلون ويدمرون ، ويشعلون الحرائق في الأسواق والمحلات العامة . وأراد أشرف خان أن يدفع عنه هجمات نادر خان فاستنجد بوالي بغداد أحمد خان ، فأرسل اليه بعض الجنود والمعدات من همدان وكرمان شاه وكانت لا تزال تحت الاحتلال العثماني ، كما ذكرنا من قبل ، أما نادر خان فقد واصل زحفه على اصفهان ، تاركاً الشاه طهماسب في طهران تحسباً للطوارىء ، وهاجم معسكر أشرف خان في مرجاخور ، ودارت المعركة بالسلاح الأبيض ، اسفرت عن تحطيم قوات أشرف

---

(١) ذكرت المصادر التاريخية ان عدد القوات الافغانية التي شاركت في هذه المعركة بلغ زهاء خمسين الف مقاتل ، وعدد القوات الايرانية خمسة وعشرين الف مقاتل . وبلغت خسائر الافغانيين والايرانيين مايربو على اثني عشر الف قتيل (اربعة آلاف منها كانوا جنود ايرانيين) وشاركت في القتال الخيالة ومدفعية الميدان .

خان وأسر عدد كبير من الجنود كان من بينهم عدد من الجنود الأتراك . فاضطر على الانسحاب إلى شيراز جنوباً ، وحمل اشرف خان معه جميع خزائن البلاط الصفوي ، واقتاد أعداداً من الرهائن ، ومعظمهم من النساء والأطفال ، واندفع نادر خان نحو العاصمة لانقاذها من القتل والتدمير ، فدخلها في ١٦ تشرين الثاني ١٧٢٩م وعاد طهماسب إلى اصفهان بعد غياب امتد زهاء سبع سنوات . وكان تحرير اصفهان وعودة الشاه طهماسب حدثاً مهماً في تاريخ إيران . وقد وصف شاهد عيان المدينة بعد انسحاب قوات أشرف خان ودخول نادر خان بأنها كانت مجموعة خرائب وانقاض وقد هجرها جميع معارفه واقربائه ، ونزح منها معظم سكانها ، وكانت الحياة فيها متوقفة تقريباً .

بعد هذه الانتصارات الكبرى انصرف نادر خان إلى إعادة الحياة إلى المدينة ، ومنح قواته فترة استراحة ، ثم واصل زحفه جنوباً للقضاء على فلول أشرف خان . وجرت معركة كبرى على مسافة قريبة من مدينة شيراز ، أسفرت عن تدمير كامل لقواته البالغة عشرين الف مقاتل ، وطلب وقف القتال ، فاستجاب نادر خان لطلبه شريطة اطلاق سراح الرهائن ومعظمهم من الأطفال والنساء وعائلة الشاه حسين ، فأطلق سراحهم ، وأخلى مدينة شيراز ، وسار شرقاً قاصداً قندهار[1] . وذهبت أكثر الروايات إلى أنه وأتباعه لاقوا حتفهم في منطقة بلوجستان أو على مشارف سجستان .

---

(١) شهدت مدينة شيراز أهوالاً كبيرة في فترة انسحاب اشرف خان . فقد تهدت معظم أحيائها وقتل وجرح عدد كبير من سكانها ، وهاجر بعض علمائها إلى العراق والهند وعين نادر خان حاكماً لاقليم فارس (محمد علي خان) ومنحه صلاحيات واسعة لاعادة بناء المدينة .

(١) اما شقيقه الذي حمل معه معظم المجوهرات والنفائس الخاصة بالأسرة الصفوية ، فسار هو واتباعه جنوباً نحو الخليج ، وحاول اغراء بعض زعماء القبائل العربية بالمال والمجوهرات للانضمام اليه والوقوف في وجه القوات الايرانية الزاحفة ، ولكن لم يستجب اليه احد ثم واصل سيره جنوباً نحو جزيرة خارن (جارن) لبلوغ الشاطىء العربي ، وحينما علم نادر خان بمحاولاته وجه انذاراً إلى وكيل شركة الهند الشرقية من مغبة تقديم اية عون لأشرف ، كما حذر بعض القبائل العربية من مغبة ايوائه أو تهريبه من الموانىء الايرانية واخيراً وجد ضالته في الشيخ احمد مدني الذي ساعده على الوصول الى رأس الخيمة . ولكن الأقدار كانت تتربص به . فقد اعترضت قافلته بعض القبائل العثمانية واطلقت عليه الرصاص . فقتل عدد من أتباعه وأسر ـ

٣ـ تحرير مدينة تبريز والمناطق الشمالية والغربية :

بعد تحرير أصفهان ، قرر الشاه طهماسب إرسال مبعوث خاص ، رضا قلي خان شاملو ، إلى السلطان العثماني مطالباً باعادة المناطق المحتلة ، وإلا استعادها بقوة السلاح . فعاد المبعوث الايراني ومعه مسودة ابرام معاهدة صلح بين الدولتين . وحينما علم نادر خان بتحرك الشاه طهماسب وهو في شيراز ، توجه غرباً إلى دزفول في ٨ أيار سنة ١٧٣٠م ، واستقبل فيها محمد خان بلوج ، مبعوث أشرف خان إلى الباب العالي ، وأطلع على رد السلطان . فما كان منه إلا أن واصل سيره غرباً ، وشن هجوماً ليلياً على الحامية العثمانية المرابطة في مدينة نهاوند داخل الأراضي الايرانية ، وأفناها . ومنها واصل زحفه إلى ملايو وقضى كذلك على حاميتها ، ومنها توجه إلى همدان فاحتلها في ١٨ حزيران سنة ١٧٣٠م دون مقاومة تذكر . وبعد مرور شهر على وصوله سارت قواته غرباً إلى كرمنشاه واردلان ، فاحتلهما ، وسقطت القرى المجاورة الواحدة بعد الأخرى واستعد لتحرير منطقة اذربيجان كلها .

إزاء هذه التطورات السريعة ، وتجنباً للقتال بين الدولتين أرسل إبراهيم باشا (الصدر الأعظم) رسالة إلى الشاه ، يعرب فيها عن استعداد الباب العالي لعقد معاهدة سلم وحسن جوار بين الدولتين وفقاً للمبادىء التي حملها مبعوث الشاه الخاص رضا قلي خان شاملو . وتلقى والي بغداد أحمد باشا وقائد الجبهة الشرقية تعليمات للعمل على تحسين علاقات الجوار مع إيران . ونظراً لموقف نادر شاه المتصلب وجد أن الوضع العام يشجع على تحرير المناطق المحتلة بقوة السلاح لا بالتفاوض ، فزحف شمالاً وحرر مدينة تبريز ، وأسر القائد العام للجيوش العثمانية هو وعدد من ضباطه ، وقضى على النجدات التي جاءت

= آخرون ، وبيعوا رقيقاً في الأسواق ونجا بعضهم من الأسر ، واستوطن مدينة مسقط ، واتخذ السقاية مهنته . كان من بينهم عدد من أقرباء اشرف خان نفسه وشخصيات افغانية كبيرة من قبيلة الغلزي .

(٢) المصدر السابق نفسه . Lockhart, L. Ibid, P. 51.

لتعزيز قواته ، وأسر قائدها رستم باشا وعدداً آخر من الضباط ، وعاملهم معاملة تليق بمقامهم ، ثم أطلق سراح القائد العام وزوده بمقترحات جديدة لتكون أساساً لعقد معاهدة حسن جوار بين الدولتين .

تلقت الحكومة العثمانية أنباء انتصارات نادر خان بقلق شديد ، وتوترت العلاقات بين الدولتين ، واتهمت روسيا القيصرية بأنها كانت ترسل مساعدات عسكرية إلى نادر شاه ظهرت بجلاء أبان حصار مدينة اردبيل ، وكان وقعها أشد في صفوف الجيش ورجال الدولة وفي ولايتي العراق وسورية . وتجلت بوجه خاص في « ثورة البارون خليل الألباني في ٢٨ ايلول سنة ١٧٣٠م » . التي كانت تعبيراً عن سخط الرأي العام على سياسة الضعف والتردد التي خيمت على السلطان وعلى وزرائه . وقد اسفرت هذه الثورة عن نتائج خطيرة ، وأدت إلى وفاة رئيس الوزراء ، وخلع السلطان أحمد باشا الثالث ، وتنصيب ابن أخيه محمود ـ ابن السلطان مصطفى الثاني ـ على العرش ، والعدول عن فكرة اعلان الحرب على ايران » .

الفصل الثالث

معاهدات الصلح والحدود العامة والخاصة

أ ـ تمهيد :

ترك الصراع الطويل بين الامبراطوريتين العثمانية والايرانية آثاراً واسعة وجروحاً عميقة في حياة السكان ، ولا سيما سكان مناطق الحدود الممتدة من جبال أرارات شمالاً حتى مصب شط العرب جنوباً . وقد ساعدت الاطماع الروسية والدسائس البريطانية على تصعيد حدة الصراع وتأجيج نار الخلافات . وكانت الحروب هي الاسلوب المتبع يومذاك في فض الخلافات ، لا بالطرق السلمية ، وتنتهي عادة بابرام معاهدة صلح وسلم بين غالب ومغلوب ، وتبقى الخلافات قائمة من دون حلّ ، واذا ما استعاد المغلوب قوته ، تجدد القتال ، وازدادت حدّة التوتر ، واستيقظت الاحقاد . بين الجيران في كثير من الأحيان ، لتزداد ضراوة وقساوةً ، وأحياناً « وحشية » .

يعد تاريخ الشرق الأوسط حتى الحرب العالمية الأولى سجلاً تاريخياً حافلاً بالأحداث التي وقعت بين الامبراطوريتين العثمانية والايرانية بوجه عام . إذ من الصعب تفهّم الأوضاع السياسية لهذه المنطقة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر دون الالمام ، ولو بايجاز ، بالقصة القلقة لهاتين الدولتين[1] . فقد « جرت

---

(١) جورج لنشوفسكي : الشرق الأوسط في الشؤون العالمية ، صفحة ١٩ ، المجلد الأول ، ترجمة جعفر خياط ، الناشر مكتبة المثنى ، ١٩٦٤ بغداد ، بالتعاون مع مؤسسة فرنكلين .

بين ايران الشيعية والامبراطورية العثمانية السنيّة حروب متقطعة منذ أوائل القرن السادس عشر حتى اوائل القرن التاسع عشر»[1] .

كانت المعاهدات التي تبرم بين الدولتين ، عقب كل قتال ، معاهدات صلح عامة ذات اغراض متعددة ، شأنها في ذلك شأن معظم المعاهدات التي عقدت أبان الحكم الصفوي ، أو ذات اغراض خاصة ، شأنها في ذلك شأن جميع المعاهدات المتعلقة بقضايا الحدود التي أبرمت إبان العهد القاجاري ، واهمها معاهدة أرضروم الأولى عام ١٨٢٣ م ، ومعاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧ م . مع العلم أن معاهدات الصلح تختلف عن معاهدات تعيين الحدود ، ومعاهدات تعيين التخوم غير معاهدات تثبيت الحدود .

أبرمت الدولتان من خلال ثلاثة قرون أربعة عشر معاهدة ذات مساس بالحدود العراقية[2] ، أولها معاهدة أماسية التي أبرمت إبان العهد الصفوي ، وآخرها معاهدة كردان (أو مغان) . إن معظم هذه المعاهدات كانت معاهدات صلح وتخوم ، وذات أغراض متعددة ، بينما كانت معاهدة أرضروم الأولى معاهدة عامة في الغالب الأعم ، ومعاهدة أرضروم الثانية معاهدة خاصة بالحدود .

وحيث أن هذه المعاهدات تطرفت إلى مناطق في إيران والعراق ومشكلاتها ، والحروب التي شهدتها ، فسنتعرض أهمها استعراضاً موجزاً .

« إن أقدم وثيقة لدينا تتعلق بمشكلات الحدود هي الاتفاقية التي تمّ

---

(١) Hure Witz, J.C., Diplomacy in the middle and near east, vol. I, p. 90, princeton, 1956.

(٢) شاكر صابر الضابط : العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران ، صفحة ٦ ـ ٧ ، نشر وطبع دار البصري ، بغداد عام ١٩٦٦ م . إن هذا الكتاب أول محاولة يقوم بها مؤلف عراقي لدراسة مشكلات الحدود . وقد اعتمد على مراجع عثمانية قديمة . اما المحاولة الثانية فهي الرسالة التي وضعها الدكتور جابر الراوي بعنوان : الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية ، ونال بها درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة عام ١٩٧٠ م .

التوقيع عليها في زهاب عام ١٦٣٩ م ، بعد انتصار السلطان مراد الرابع على صفي الدين الأول »[1] .

كانت « أقدم معاهدة عقدت بين الدولتين معاهدة أماسية (٩٦٣ هـ ـ ١٥٥٤ م) ، وأحدثها معاهدة أرضروم الثانية (١٢٦٤ هـ ـ ١٨٤٧ م) . تناولت معظمها مشكلات الحدود في مناطق اذربيجان الايرانية ومنطقة كردستان العثمانية ، وتطرق قليل منها إلى حدود العراق الوسطى والجنوبية ؛ ولم تكن هذه معاهدات حدود بالمعنى الخاص ، بل معاهدات صلح وتخوم عامة ، ولذلك كثيرا ما تفقد قوتها بانتهاكات جديدة وبحركات عسكرية ، ما عدا معاهدتي أرضروم الأولى والثانية ، وما تفرع منها من لجان مشتركة وبروتوكولات . فقد جرى تعيين خط الحدود أولاً ثم رسمه وتثبيته من قبل لجان فنية دولية مختلطة . وقد تناولت هذه المعاهدة مناطق الحدود العراقية الشمالية والوسطى والجنوبية ، فضلاً عن الحدود العثمانية الايرانية . وانصب اهتمامها على عددٍ من القضايا التي كانت محل نزاع بين الدولتين ، كقضايا عائدية بعض المناطق وكيفية تثبيت حدودها ، وسلامة الحجاج والزوار الايرانيين الذين يمرون عبر الاراضي العراقية لزيارة العتبات المقدسة أو لأداء فريضة الحج ، وما يتعرضون له من مخاطر وابتزاز وأذىً احياناً ، وقضايا اللجوء السياسي ، وإيواء المجرمين ، وبيع الجنود الاسرى الايرانيين في البلاد العثمانية ، وتعاطف الايرانيين مع الاكراد المتمردين ، والاستفزازات المذهبية وغيرها من القضايا والمشكلات .

ومن معاهدات الصلح التي تناولت مشكلات الحدود بوجه عام :

١ ـ **معاهدة أماسية (٩٦٣ هـ ـ ٥٥٤ م)** : ابرمت معاهدة اماسية بين

---

(١) Emonds, C.J, Kurds, turks and arabs, p. 125, Oxford, 1957.
وفي الكتاب فصل قيّم عن الحدود هو الفصل الثاني . والمؤلف عمل مستشاراً لوزارة الداخلية في العراق (١٩٣٥ م ـ ١٩٤٥ م) . وقد قام بترجمة الكتاب إلى العربية المحامي جرجيس فتح الله ، ١٩٧١ م (من منشورات دار العروبة) ، طبع في مطبعة التايمس ـ بغداد ١٩٧١ م . وسنشير من الآن فصاعداً إلى الترجمة العربية مع مراعاة الفروق في كتابة الاسماء الفارسية والكردية .

الشاه حسين الصفوي والسلطان سليمان «القانوني» في أعقاب فشل محاولة الشاه في استعادة مقاطعة اذربيجان من السلطان . وقد انصب اهتمام الطرفين على تعيين حدود منطقة شهرزور التي ثار حولها نزاع طويل ، وعلى تأمين سلامة الحجاج والزوار الايرانيين . **٢ ـ ومعاهدة الأمير (٩٧٠ هـ ـ ١٥٦٢ م)** : التي نصت على ضرورة تسليم الأمير بايزيد بن السلطان سليمان القانوني الذي لجأ إلى الاراضي الايرانية ، مقابل سلامة رعايا الدولة الصفوية في الاقطار العثمانية ، وتقديم المساعدات إلى الدولة الصفوية لقمع تمرد التركمان والأزبك في المقاطعات الشرقية . وقد رفض السلطان العرض الذي تقدمت به ايران وهو إعادة ولاية بغداد مقابل اطلاق سراح الأمير بازيد ، كما رفض فكرة تشكيل إمارتين ايرانيتين مستقلتين في مدينتي كربلاء والنجف وتنصيب أحد أمراء الصفويين عليهما . **٣ ـ ومعاهدة فرهاد باشا (٩٩٨ هـ ـ ١٥٩٠ م)** : التي عقدت عقب موجة الفتن والقلاقل التي سادت ايران بعد مقتل الشاه طهماسب وقيام السلطان مراد الثالث بالزحف على ايران (٩٨٦ هـ ـ ١٥٧٨ م) خلال فترة حكم القصيرة واحتلال شيروان وتفليس وداغستان . وقد وافقت الدولة العثمانية ، طبقاً لنصوص المعاهدة ، على إعادة مدن شيروان وتبريز وداغستان إلى ايران شريطة ابقاء منطقة شهرزور ضمن السيادة العثمانية ، وإلحاق منطقة لورستان بها . كما وافقت الدولة الايرانية على تجنب الاستفزازات المذهبية .

في عهد الشاه عباس الكبير ، أعظم ملوك الصفويين ، تجدد القتال بين الدولتين ، واستولت القوات العثمانية على مدينة تبريز عاصمة اذربيجان ودكتها دكاً (١٠١٨ هـ ـ ١٦٠٩ م) . ولما أدرك الشاه تفوق الجيوش العثمانية طلب من قائد القوات مراد باشا والصدر الأعظم (رئيس الوزراء) عقد معاهدة صلح بين الدولتين على اساس المعاهدة التي ابرمت بين الشاه طهماسب والسلطان سليمان القانوني . وبانتقال رئاسة الوزارة إلى نصوح باشا قرر إنهاء النزاع القائم بين الدولتين والانصراف إلى معالجة شؤون الامبراطورية الداخلية ، ووافق على عقد معاهدة صلح سميت . **٤ ـ بمعاهدة نصوح باشا (١٠٢٠ هـ ـ ١٦١١ م)** : وابقاء تبريز وشيروان ووان ضمن السيادة الايرانية . وبعد سنتين من

توقيع هذه المعاهدة تجدد القتال واستمر حوالي ثلاث سنوات وأسفر عن : ٥ - **عقد معاهدة صلح أخرى (١٠٢٢ هـ - ١٦١٣ م)** : نصت على ضرورة تجنب الاستفزازات المذهبية ايفاءً بالعهد الذي قطعه الصفويون أيام الشاه طهماسب ، ومنح الرعايا الايرانيين المقيمين في الاراضي العثمانية حرية التنقل والسفر في الاقطار العثمانية ، ومراعاة الحدود التي جرى تعيينها في عهد السلطان سليم ، والكف عن مساعدة هلوخان في منطقة شهرزور ، والسماح لموظفي الدولتين المرابطين في مناطق الحدود بحرية التنقل والمرور عبر الحدود لتعيين خط الحدود ومنع التجاوزات . وبعد مرور سنتين على توقيعها شن الجيش العثماني هجوماً بقيادة الصدر الأعظم فاحتل قلعة يروان ونجوان (١٠٢٥ هـ - ١٦١٢ م) ، وشنت قوات عثمانية اخرى من قواعدها في العراق هجوماً برئاسة مصطفى باشا والي بغداد وتقدمت باتجاه مدينة نهاوند . وبعد مباحثات واتصالات اجراها سفير ايران قاسم خان في الاستانة من جراء قيام قوات عثمانية اخرى بالزحف على مدينة أردبيل بقيادة الصدر الأعظم خليل باشا ، تمّ التوصل إلى عقد . ٦ - **معاهدة سراو (١٠٢٧ هـ - ١٦١٨ م)** : في الاستانة على غرار معاهدة الصلح القديمة ، ووفقاً للحدود المتفق عليها في معاهدة السلطان سليمان القانوني تقريبا . واتفق كذلك على تجنب الاستفزازات المذهبية وضمان حرية تنقل الرعايا الايرانيين داخل الاراضي العثمانية ، واعادة مناطق درنة ودرتنك إلى السيادة الايرانية .

بعد ابرام معاهدة سراو استتبت حالة الأمن والهدوء في مناطق الحدود ، وتبادلت الدولتان السفراء والهدايا توثيقاً لأوامر الصداقة وحسن الجوار . وأرسل الشاه عباس الكبير في ١٠٢٩ هـ - ١٦٤٩ م إلى البلاط العثماني السفير نجف قلي تعبيراً عن نيّاته الطيبة ازاء الدولة العثمانية ورجالها المسؤولين ، وحرصه على تطبيق بنود المعاهدة . وفي السنة التالية أرسل مبعوثاً آخر هو أقارضا ، حاملاً هدايا ثمينة إلى الباب العالي . وقد ساعدت هذه المعاهدة على استتباب الأمن ، في مناطق الحدود قاطبة ، وتوثقت علاقات الجيرة بصورة ملموسة ، إلى أن اعتلى عرش آل عثمان السلطان مراد الرابع (١٠٣٢ هـ - ١٦٢٢ م) ،

فتجدد القتال وبلغ منتهى الضراوة والعنف[1] .

في اواسط القرن السابع عشر والثامن عشر دارت معارك عنيفة بين الدولتين استمرت عدة سنوات ، شهد العراق من خلالها ، ولا سيما سكان بغداد وضواحيها ، الاهوال والمذابح ، وأسفرت عن عقد معاهدات صلح وحدود ذات طبيعة خاصة ، وهي معاهدة زهاب (١٠٤٩ هـ - ١٦٣٩ م) ، ومعاهدة همدان (١١٤٠ هـ - ١٧٢٧ م) المعقودة بين العثمانيين والمحتلين الافغانيين لايران ، ومعاهدة أحمد باشا (١١٤٤ هـ - ١٧٣١ م) ، ومعاهدة ١١٤٩ هـ - ١٧٣٦ م ، ومعاهدة كردان (١١٥٩ هـ - ١٧٤٦ م) بين نادر شاه والدولة العثمانية . ونظراً لاهميتها التاريخية فستناول ما جاء في أهم بنودها :

ب - أهم المعاهدات :

اولاً : معاهدة زهاب (١٠٤٩ هـ - ١٦٣٩ م) :

كانت اطماع بكر صوباشي قائد القوات العثمانية في بغداد (١٠٣٢ هـ - ١٦٢٢ م) سبباً كبيراً في وقوع كارثة عظيمة ذهبت ضحيتها ارواح بريئة ودمرت ممتلكات كثيرة في بغداد وضواحيها . فقد استطاع هذا القائد بسط نفوذه على ولاية بغداد بالبطش والارهاب والاستمالة ، ودارت بينه وبين خصومه مناوشات كبيرة داخل بغداد افزعت السلطات العثمانية في الاستانة ؛ فارسلت قوة لتأديبه عززتها قوات اخرى من الموصل وكركول وسيواس ، وتولى قيادتها حافظ باشا والي بغداد . فاستنجد بالشاه عباس الصفوي ، وتعهد له بطرد العثمانيين من العراق وتسليمه مفاتيح بغداد . فقام الشاه عباس باحتلال بغداد والسيطرة على مدن العتبات المقدسة وغيرها من المدن العراقية ، وتعرض سكان بغداد وبعض

---

(١) شاكر صابر الضابط : المصدر السابق نفسه ، صفحة ٢٨ .
يطلق السيد شاكر صابر على هذه المعاهدة اسم معاهدة قصر شرين في حين يسميها أدموندز معاهدة زهاب ، ويسميها جي سي هيورتس معاهدة سلم وحدود بين الامبراطورية العثمانية وايران في كتابه « الدبلوماسية في الشرقين الاوسط والادنى » المشار إليه من قبل ، المجلد الأول صفحة ٢١ - ٢٣ . و « زهاب » و « زهاو » اسمان لمدينة لكلمة واحدة : الأولى فارسية والثانية كردية .

المدن الاخرى إلى مذابح واهوال تقشعر لها الابدان . واقترح على الباب العالي عقد معاهدة صلح بين البلدين ، واظهر حرصه على التمسك بنصوص المعاهدة التي جرى ابرامها في عهد السلطان سليمان القانوني في العام ١٥٥٥ م ، اذا ما اعلنت الدولة العثمانية تنازلها عن العراق لايران . وظلت العلاقات بين الدولتين من خلال هذه الفترة متوترة جداً حتى وفاة الشاه عباس عام ١٠٤٨ هـ (١٦٣٨ م) . وكثيراً ما كان السلطان يعلن تصميمه على فتح بغداد ، وإعادة سيطرة العثمانيين على العراق ، على الرغم من الجهود التي بذلها الشاه لتخفيف حدة التوتر وتجديد القتال، ارسال المبعوثين الخاصين إلى السلطان وهما: قاسم خان ومقصود خان . حاملين معهم الهدايا الثمينة . وفي عام ١٠٤٧ هـ زحف السلطان مراد الرابع على بغداد؛ وفي الموصل قابل السفير مقصود خان . فأشار عليه البقاء في المدينة ريثما يعود من فتح بغداد ! وبعد قتال دموي رهيب استطاع السلطان احتلال بغداد ، حاضرة العالم الاسلامي قديماً ، وضمها إلى الممتلكات العثمانية نهائياً وأزاح عنها حكم الصفويين ، وأمضى فيها قرابة أربعة شهور، ثم غادرها عائداً إلى عاصمة ملكه، وترك وراءه آلاف القتلى والجرحى من الجنود والسكان الابرياء ، واستقبل في الاستانة استقبالاً عظيماً جداً ، وأصطحب معه مقصود خان سفير ايران ، حيث أمر بالقائه في السجن ، ثم اطلق سراحه ، وزودّه بخطاب سلطاني (خط همايون) يتوعد فيه الشاه بمستقبل مظلم إن عاد يحلم باحتلال بغداد ، مطالباً في الوقت نفسه « بالهدايا » التي جرى تقديمها كل عام ، وإلا فإن جيوشه الجرّارة ستجتاز - كما يقول - الحدود في الربيع القادم وستزحف على ايران « كالسيل الجارف »[1] .

غادر مقصود خان الاستانة عائداً إلى ايران عن طريق بغداد ، يرافقه حمزة باشا زادة ، في الوقت الذي شرعت فيه القطعات العثمانية النظامية وكتائب الخيالة (سباهي) تزحف نحو الحدود الإيرانية بقيادة الوزير مصطفى باشا والي بغداد ، وتعسكر على مقربة من مدينة شهربان (السعدية) في العراق ، لمواجهة

---

(١) للاطلاع على نص الارادة السلطانية واجع كتاب شاكر صابر ، صفحة ٣١ .

التحركات العسكرية الايرانية في منطقة خانقين بقيادة رستم خان . وفي مقر القائد العام للقوات العثمانية جرت مباحثات أولية لابرام معاهدة صلح وسلم بين ممثلي الدولتين ، وترأس الجانب الايراني السفير الصفوي شمس الدين محمد قلي خان أحد رجال الشاه المقربين ، والجانب العثماني والي بغداد الوزير مصطفى باشا . ودارت المباحثات حول إعادة قارص ودرتنك إلى السيادة الايرانية، فرفض الوالي اخضاعها للسيادة الإيرانية استناداً إلى المعاهدة التي أبرمها السلطان سليمان القانوني. فاقترح الجانب الايراني إما إعادتها أو تدميرها . فرفض الجانب العثماني هذا الاقتراح رفضاً باتاً ، وهدد بالزحف على ايران . واستطرد قائلاً : جئتم تطلبون الصلح ولم تحملوا معكم مفاتيح أبواب درتنك ! والصلح لا يكون إلا بتقديم المفاتيح وانسحاب رستم خان من منطقة خانقين !

قام رئيس الجانب الايراني بتوجيه رسالتين مستعجلتين : الأولى إلى الشاه والثانية إلى رستم خان قائد قوات جبهة خانقين شارحاً فيهما الموقف . فشرع القائد الايراني بالانسحاب ، وتوجه صاد وخان إلى معسكر السلطان في زهاب . ولدى وصوله عقد ديوان خاص لابرام معاهدة الصلح بين الدولتين (١٠٤٩ هـ - ١٦٣٦ م) واتفق الطرفان على ما يلي :

« تكون مدن جصان ، وبدره ، ومندلي ، ودرتنك ، ودرنة في ولاية بغداد خاضعة للسلطان ، وكذلك السهول الممتدة بين مندلي ودرتنك . أما الجبل فيبقى خاضعاً للشاه ، وستهدم قلعة زنجير الواقعة على قمة الجبل ، وستعاد المناطق الواقعة إلى الشرق منها إلى السلطان ، وستكون القرى الممتدة شرقاً خاضعة للشاه . وسيحتفظ الشاه كذلك بقلعة هورمان والقرى المحيطة بها ، وسيؤلف الممر الضيق الذي يؤدي إلى وادي شهرزور خط الحدود . وستكون قلعة قزلجة (بنجوين) خاضعة لشاه ايران ، وسيقوم الطرفان بتدمير قلعة قتور وماكو الواقعتين على حدود بحيرة وان ، وقلعتي معاذيد الواقعة على مقربة من قارص ووان ، شريطة أن يمتنع الشاه من التحرش بقلاع آخسجه ، وقارص ، ووان ، وشهرزور ، وبغداد والبصرة ، وغيرها من القلاع والمناطق والاراضي

والتلال والجبال الواقعة على مقربة منها ، وأن يكف عن ارتكاب أية اعمال تتنافى وبنود المعاهدة . وسيحترم صاحب الجلالة سلطان السلاطين بنود معاهدة السلم ، ولا يتحرش بالمناطق الواقعة تحت سيادة الطرف الثاني التي لم تتطرق اليها بنود المعاهدة »[1] .

تعد هذه المعاهدة ، كما يقول أدموندز ، أقدم وثيقة تناولت مشكلات الحدود بين الدولتين ، واكثر المعاهدات كمالاً حتى ذلك التاريخ . فلقد كانت دوماً مسرحاً للنزاع والصراع بين الدولتين[٣] . وقد حمل مشروع المعاهدة مبعوث عثماني خاص إلى الشاه صفي الأول لتصديقها ، ومبعوث ايراني خاص إلى السلطان مراد . وفيما يلي نص كتاب التصديق ، فدوّنه لتقديم نموذج من المعاهدات التي كانت تبرم يوم ذاك بين ملوك وسلاطين الدول الاسلامية :

بسم الله الرحمن الرحيم

ولا حول ولا قوة إلا بالله ، بيده مقاليد الأمور ، وبقدرته ظهور كل مقدور ، والصلاة والسلام على نبيه الكريم محمد أفضل من أوتي الحكمة وفضل الخطاب ، وعلى آله الكرام واصحابه الكرام ، خير الآل وخير الاصحاب .

أما بعد ، (وبعد الاستشهاد ببعض الآيات الكريمة والاحاديث الشريفة وعلى سبيل المثال : ﴿ الذين جاهدوا ﴾ و ﴿ الموفون بعهدهم إذا عاهدوا ﴾ و ﴿ إنّا جعلناك خليفة في الارض ﴾ و ﴿ فاحكم بين الناس بالعدل ﴾ و ﴿ جاهدوا في الله حق جهاده ﴾ و ﴿ أن ينصركم الله فلا غالب لكم ﴾ ، تدليلاً على ما يقال في الحكم والحرب والصداقة والعلاقات الدولية وغيرها ، ينص

---

(١) هيورتس ، المصدر السابق نفسه .Hurwitz, J.C., IBID وقع نصوص المعاهدة الصدر الأعظم مصطفى باشا . وقد اعتمد المؤلف في الحصول على النص من : British and forign state papers, vol. I. 1912.

(٢) Edmonds, koro, Turks and Arabs, p. 125.

(٣) شاكر صابر الضابط ، صفحة ٣٤ ، معتمداً في ذلك على مرجع عثماني : معاهدات عمومية مجموعة سي ، ج ٢ ص ٣٠٨ - ٣١٢ .

كتاب التصديق على ما يلي : « عند ملاقاة قائد القوات العثمانية في الجبهة الشرقية ، مصطفى باشا ، مع عمدة الخواص والمقربين (صاروخان) وكيل الشاه في محل زهاب ، وتأكيد السلطان في رسالته الجوابية بجعل جصّان وبادراني (بدرة) في حدود منطقتي بغداد ، واذربيجان من ممتلكات الدولة العثمانية ، فإن الحدود بين قصبة مندلجين (مندلي) والمحل المسمّى ساري مل في درتنك وغيرها تكون من ممتلكات الدولة العثمانية . اما الجبل الواقع قربها فيكون من ممتلكات الدولة الايرانية ؛ وتكون درنه ودرتنك على خط الحدود للدولة العثمانية . (تبقى قبائل ضياء الدين وهاروني[1] من عشيرة الجاف في جانب الدولة العثمانية ، وبيره ودردولي في جانب الدولة الايارنية ، وتهدم قلعة زنجير الواقعة على قمة الجبل ، وتترك جميع القرى الواقعة إلى غربي هذه القلعة المتهدمة للدولة العثمانية ، وتكون جميع القرى الواقعة شرقيّها تابعة للدولة الايرانية . وفي وادي شهرزور تحتل القوات العثمانية جميع القمم المشرفة على قلعة زلم ، كما تترك هورمان والقرى التابعة لها خاضعة للدولة الايرانية ؛ وتكوّن البروز المتجهة نحو شهرزور نقطة الحدود ، تاركة قرية قزلجة (بنجوين) وتوابعها للدولة العثمانية ، ومهربان للدولة الايرانية .

« وتهدم قلاع قطور وماكو في وان وقلعة معاذيد في قارص ، وتمتنع الدولة الايرانية من التدخل والتعرض لجميع الصحاري والسهول والقلاع والجبال والتلال الواقعة ضمن حدود آخسجه ، وقارص ، ووان ، وشهرزور ، وبغداد ، والبصرة وباقي حدود الدولة العثمانية ، كما تمتنع عن إطالة اللسان واستعمال الكلمات غير اللائقة بحق الصحابة والخلفاء الراشدين . ولا تتدخل الدولة العثمانية في شؤون إيران الداخلية ، مع وجوب مراعاة العلاقات بين الدولتين » . كتب في اوائل شهر شوال المكرم لسنة تسع واربعين وألف بعد الهجرة ، واصبحت نافذة المفعول .

---

(١) لا تزال قبيلة الهاروني في الغالب الاعم قاطنة في العراق ، وتعد من اكبر البطون الاربعة لعشيرة الجاف . اما اسم عشيرة ضياء الدين فلا اثر له في الوقت الحاضر .

أصـالة هـذه المعاهـدة: في فترة غامضة من فترات التاريخ ، يقول مستر أدموندز اختفت معاهدة زهاب من الوجود بنسختيها الفارسية والتركية . « ولكن المكتبة الملكية في مدينة فيينا تحتفظ بنسخة واحدة منها باللغة التركية تحمل توقيع الصدر الأعظم مصطفى باشا . وتبدو هذه المعاهدة كما لو كانت مبرمة من طرف واحد لا من طرفين متنازعين عن طريق المفاوضات . ويقدم مؤتمن الملك في مجموعة المعاهدات الرسمية التي عقدتها الامبراطورية الإيرانية مع الدول الأجنبية (طهران ١٩٠٨ م) نصاً باللغة التركية يحمل ترجمة فارسية ومذكرة تفسيرية تفيد بان الاتراك قد قدموها . وقد ضمها مؤتمن الملك إلى مجموعة المعاهدات على صورتها هذه لعدم وجود نص فارسي لهذه المعاهدة . ولكن الحقيقة هو أن ما نشر في المجموعة لمؤتمن الملك لا يعدو عن كونه قسماً من كتاب التصديق المحرر باللغة التركية والمؤرخ في السنة التالية لعقد المعاهدة وهي سنة ١٦٤٠ م »[١] .

إذا حسبنا العبارات التي صيغت بها المعاهدة ـ يعلق المستر أدموندز ودية ، فإن إشارة كتاب التفويض لرعايا الطرف الأخر على أنهم « جحافل من ذوي الطاقيات الحمراء » (قزلباش) يعد ولا شك إهانةً موجهة للايرانيين[٢] . ومع ذلك كله ، فإن وصف مناطق الحدود في كتاب التصديق قد جاء اكثر وضوحاً من مقدمة المعاهدة نفسها . وبقدر ما يتعلق الأمر بالحدود العراقية الايرانية فإن الأماكن التي أشار اليها كتاب التفويض ، ومنها بدره وجصان ، تقع في الوقت الحاضر ضمن الحدود العراقية وعلى مقربة من سفوح جبال بشتكوه . واستناداً إلى شيريكوف فإن منطقة درنة ودرتنك سميت بعدئذ بباشوية زهاب . اما ساري مل فتقع على مسافة سبعة أميال عن قرية كرند ، وعلى

---

(١) Edmonds, C. J., kurds, turks and arabs, P. 125.

أورد المؤلف في الفصل الثاني نص حجة التفويض بالتوقيع باللغة الانكليزية عن نص فرنسي ليقدم نموذجاً من صيغ المعاهدات التي كانت تعقد يومذاك بين سلاطين الشرق الأوسط . فقد كانت المقدمة طافحة بعبارة التبجيل والتفخيم ، وبعبارات رنانة ، وكلمات متناهية في البلاغة والفصاحة والمبالغات الجمّة . (راجع صفحة ١١٧ ـ ١١٨) من الترجمة العربية ويذكر المستر أدموندز أن الترجمة أعدّت خصيصاً للجنة أرضروم ١٨٤٣ ـ ١٨٤٨ م عن ترجمة فرنسية .

(٢) وأشك كذلك في صحة العبارة الواردة بشأن « اطالة اللسان واستعمال الكلمات غير اللائقة بحق الصحابة والخلفاء الراشدين . . . الخ » وهو تلفيق طالما يهتم به الايرانيون حتى يومنا هذا .

الطريق العام الممتد إلى كرمنشاه[1] . « وباملاء شروط الصلح . . . التي قبلها ممثل الشاه صفي في زهاب . . ضم السلطان مراد الرابع بغداد والمناطق المجاورة إلى الامبراطورية العثمانية . ومع أن الحدود لم تثبت بشكل وقتي إلا أنها ظلت كما هي (باستثناء بسيط) من دون تبديل قرابة اكثر من قرنين من الزمن . وحينما حاولت اللجان المختلطة تعيين الحدود تعيناً واضحاً كانت معاهدة ١٦٣٩ م نقطة انطلاق لهذا التعيين »[2] .

نتائج إبرام معاهدة زهاب :

أدّى إبرام معاهدة زهاب في ٦ مايس ١٦٣٩ م إلى قيام حالة سلم واستقرار في أرجاء ايران دامت قرابة ثمانين سنة تقريباً ، مكنت الشاه صفي من تنفيذ مقترحات رئيس وزرائه سارو تقي (ذو الشعر الاحمر) في اصلاح موارد الدولة المالية ، والحد من النفقات العسكرية ، وإعادة تنظيم القوات المسلحة التي ضعفت قدرتها على القتال وحماية مناطق الحدود من الاجتياح ، وذلك بزيادة مساحة « الاراضي الخاصة » بتقليص مساحة « اراضي الممالك »[3] . ولعل هذه الخطوة الاصلاحية التي تبنّاها الشاه عباس كانت عاملاً من عوامل تداعي الدولة الصفوية . « فحينما أسس الألوية العسكرية الجديدة المعروفة بالكلار ، وحملة البنادق (تفنكجي) ، وأعاد تنظيم المدفعية لجأ إلى خزينة البلاط للانفاق

(١) Hurewitz, Ibid, P. 21.

(٢) وتختتم المعاهدة (نص فينا) بالعبارات التالية :

« وبناء » عليه وبحسب السلطة الكاملة والتفويض المطلق كتبت هذه المعاهدة الميمونة وارسلتها إلى عظمة الشاه وإلى جلالة باديشاهنا الأفخم ، وإن الشاه سيبقى أميناً على حرفية المعاهدة كما هو مفروض وواجب ، وعملاً باحكام الآية الكريمة « وأوفوا بالعهد أن العهد كان مسؤولاً » ، وأن جلالة سلطاننا وباديشاهنا المعظم سيتمسك بنص الحديث النبوي الشريف « حافظوا على العهد فهو أمر واجب » . وسيبقى هذا الصلح السعيد باذن الله حتى يوم يبعثون . وكل من ينقضه أو يخالفه بعد أن يصل إليه علمه فهو والله لآثم عظيم على من ينقضونه » .

(٣) ويقصد « بالممالك » القسم الخاص من المقاطعات الكثيرة التي كانت تتألف منها الدولة الصفوية يومذاك ، اما الباقي فيعود إلى الدولة أو البلاط ، وهو ما يطلق عليه بالاراضي الخاصة . وتكون عادة بعيدة ، وفي مأمن من العدوان الخارجي . ويشرف عليها « ناظر » أو « مفتش » . اما شؤونها المالية فيشرف عليها « مستوخي الخاصة » .

عليها وادامتها . وانتقل هذا العبء الكبير إلى خلفه الضعيف شاه صفي . وفي أواخر حكم الشاه صفي ، وبينما كان السلم والاستقرار مهيمنين على إيران ، اقترح رئيس وزرائه الداهية سارو تقي طرقاً جديدة لسد النقص في إيرادات الأسرة المالكة . فأوضح للشاه أن جده الذي اشغلته الحروب كثيراً جعل جميع حكام المقاطعات الذين صدرت الأوامر بتعيينهم يتحملون معظم نفقات القوات العسكرية المرابطة للدفاع عن حدود البلاد . وحيث أن الحروب لم تعد قائمة ، وليست لدينا نية في شنها على أحد فبمقدور الشاه عزل كثير من هؤلاء الحكام الذين كانوا يعيشون عيشة الملوك والامراء . وكان لكل واحد منهم بلاط خاص لا يختلف عن بلاط الشاه نفسه . لقي هذا الاقتراح قبولاً حسناً لدى الشاه ، وشرع في نقل ملكية أراضي مقاطعات فارس المهمة من « اراضي الممالك » إلى « أراضي الخاصة » . واستمر الحال على هذا المنوال حينما انتقل عرش الشاه صفي إلى نجله الشاه عباس الثاني في ١٦٤٢ م ، وطبقها على منطقة قزوين ، ومقاطعات كيلان ومازندران ، ويزدوكرمان ، وكذلك على مناطق اذربيجان وكردستان »[1] .

ينبغي القول : إن طبيعة تكوين الجيش الايراني تختلف كل الاختلاف عن تكوين الجيش العثماني . فالقوات المسلحة الصفوية تعتمد على ابنائها في القتال ، بقيادة رؤساء القبائل وامراء البيت الصفوي والقاجاري ، وهم أصحاب عقيدة ، بينما الصفة الغالبة على الجيش العثماني كونه جيش مؤلف من المرتزقة. ومعظم أفراده من غير أبناء البلاد (بني سرية - الجيش الجديد)، أعدوا اعداداً خاصاً ، لتحقيق اهداف توسعية غير دينية ، وقادته من أصول غير تركية وأرومة مسيحية .

ومع أن الطرفين المتعاقدين قد تعهدا باحترام المعاهدة والالتزام بنصوصها لدوام السلم والصداقة بينهما إلا أن الاشتباكات العسكرية عادت وتجددت مرات ومرات . ولم تتوقف - كما يقول أدموندز - « إلا لفترة تسمح بابرام معاهدة

(١) Lokhart L., The fall of the rayal safani dynesty and the afghan occupation of pressia, p. 25, 1958.

جديدة لتستأنف الحرب بعدها » . وهكذا عقدت معاهدة همدان سنة ١٧٢٧ م ، ومعاهدة القسطنطينة سنة ١٧٣٦ م ، ومعاهدة مغان (اوكردان) سنة ١٧٤٦ م، التي أيدت حدود معاهدة زهاب سنة ١٦٣٩ م ، وختاماً معاهدة أرضروم الأولى سنة ١٨٢٣ م ، ومعاهدة أرضروم الثانية سنة ١٨٤٧ م اللتان أكدتا شروط معاهدة سنة ١٧٤٦ م باحترام الحدود القديمة ، وفي الفترة الممتدة من ١٨٢٣ م إلى ١٨٤٢ م تعكر صفو العلاقات من جراء الاشتباكات التي حدثت آنذاك و « كادت أن تؤدي إلى حرب رسمية . ففي عام ١٨٢٣ أغار الايرانيون على تخوم تركية حتى بايزيد . وفي عام ١٨٣٥م أغار أكراد (وان) على قتور ، وأعمل محمد باشا[1] أمير راوندوز السيف في رقاب أهل ميركه سور في ايران واشعل فيها النيران . وفي عام ١٨٣٧ م أحرق باشا بغداد بلدة المحمرة وذبح سكانها . وفي عام ١٨٤٠ م احتلت السليمانية حملة ايرانية ولم تبق فيها طويلاً ، وفي عام ١٨٤٢ م هاجمت قوة من السليمانية والي أردلان . ووقعت حوادث أخرى متشابهة ولكنها أقل أهمية »[2] . إن هذا النزاع المسلح لم يتوقف في الحقيقة إلا بعد تدخل القوتين الكبيرتين بريطانيا وروسيا وعرض وساطتهما لتسوية مشكلات الحدود ، مما سيأتي تفصيله في الصفحات القادمة .

ثانياً : معاهدة همدان (١١٤٠هـ - ١٧٢٧م) :

أوفد أمير أشرف الافغاني بوصفه وريثاً للدولة الصفوية وخلفاً لمير محمود ، مبعوثاً إلى « الباب العالي » يطالب بانسحاب الدولة العثمانية من الأراضي الايرانية . فلم يستجب السلطان لطلبه . فشن هجوماً مفاجئاً على القوات

---

(١) استطاع محمد باشا كور أمير راوندوز عام ١٨١٠ م ، أن يستولي على إمارتي شيروان وبرادوست . ولما قوي بأسه اعلن انفصاله عن الحكم العثماني ، واستولى على أربيل ، وبعدها على عقره والعمادية فاضطر والي بغداد (علي رضا باشا) الاعتراف بادارته وأنعم عليه الباب العالي لقب الباشوية . وقد أسهم في مذبحة اليزيديين المعروفة بتحريض من العثمانيين . وأخيراً جردت الحكومة العثمانية حملة عليه بقايدة والي الموصل ، ولكنه استسلم من دون قتال واقتيد أسيراً إلى الأستانة حيث توفي هناك .

(٢) أدموندز : كرد وترك وعرب ، ترجمة جرجيس فتح الله ، صفحة ١٢٠ - ١٢١ .

العثمانية المرابطة بقيادة أحمد باشا والي بغداد (١١٣٩ هـ - ١٧٢٦ م) والحق بها خسائر جسيمة . وفي الوقت الذي كانت ايران ترزح تحت الغزو الافغاني والاحتلال العثماني أعدّ الشاه طهماسب المطالب بعرش ايران خطة لتحرير بلاده من الاحتلال ، واختار نادر قلي خان من عشيرة أفشار التركمانية الساكنة في مقاطعة خراسان قائداً عاماً لقواته . وحينما علم أمير أشرف بمحاولة الشاه طهماسب شعر بالاخطار المتوقعة . فاقترح على « الباب العالي » إبرام معاهدة صلح ، والاعتراف به حاكماً شرعياً على ايران . وجرت مفاوضات بهذا الشأن في مدينة همدان بين الوزير ابراهيم باشا الداماد عن الدولة العثمانية ، وملا نصرت عن الدولة الافغانية الايرانية ، أسفرت عن عقد معاهدة همدان (١١٤٠ هـ - ١٧٢٧ م) ، التي عالجت قضايا مشتركة عديدة اهمها :

تعيين خبراء لتثبيت الحدود بين الدولتين ووضع العلامات اللازمة (المادة الاولى) ، وتعهدّ الدولة العثمانية بسلامة أرواح وأموال الحجاج الايرانيين المسافرين عبر الاراضي العثمانية لاداء فريضة الحج (المادة الثالثة) ، والتوقف عن إيواء اللاجئين والمجرمين (م ٥) ، وتبادل السفراء الذين ستكون من واجباتهم تحرير تركات رعايا الطرفين المتعاقدين والتصرف بها وفقاً لقواعد الشريعة الاسلامية (م ٦) . ونظراً لقرب منطقة الحويزة من مدينة البصرة ، ولوقوعها بين بغداد والبصرة ، فإن الحكومة الايرانية (أي الافغانية) تتعهد بعدم التدخل إذا ما قررت الدولة العثمانية إحتلالها ، لتأديب بعض العشائر التي تمارس اعمال السلب والنهب ، فضلاً عن قطع دابر مشاحناتهم الشخصية (م ٧) ، كما تتعهد كل من الدولتين بعدم التدخل في شؤون المناطق والممتلكات العائدة لأي من الطرفين . وإذا ما نشب نزاع حولها فعلى ضباط الحدود حسم هذا النزاع (م ٨) ؛ وتبقى الأراضي والقلاع والقرى المعمورة أو المهدمة التي احتلتها القوات العثمانية وهي (همدان ، وكرمنشاه ، وأردلان ، ولورستان فيلي ، ويزدجرد ، وسلطانية ، وذيخال ، وأبهر ، وطارم العلوي) وجميع القرى الواقعة بين يزدجرد وطارم العلوي وجبالها وصحاريها وتلالها المعمور منها والمتهدم ، وجميع القلاع في طرق تبريز وبقاعها ، وجميع القرى

والقصبات المعمورة أو المتهدمة في كنجه وتفليس ووان ، والتلال والجبال والصحاري التي تم فتحها ـ تبقى على حالها خاضعة للسيادة العثمانية . وتبقى جميع القلاع والقصبات والقرى والنواحي والاراضي والجبال والتلال والصحاري ، كما كانت سابقاً ـ تحت تصرف الشاه أشرف . ويتم بعد ذلك تثبيت الحدود . وطبقاً لأحكام هذه المعاهدة ، لا يجوز لأي طرف التجاوز على حقوق الطرف الأخر حتى ولو كان شبراً واحداً (م ١٠)[١] . وبكلمة أخرى ، أصبحت جميع مناطق ايران الغربية الغنية ومدنها الكبيرة الممتدة من تبريز شمالاً حتى منطقة الحويزة جنوباً تحت السيادة العثمانية .

ثالثاً : معاهدة أحمد باشا (١١٤٤هـ ـ ١٧٣١م) :

في محاولة فاشلة لاستعادة بعض المناطق الشمالية الغربية من ايران ، وفي فترة غياب نادر قلي خان عن ايران لاحتلال مدينة هرات في بلاد الافغان(١١٤٤ هـ ـ ١٧٣١ م) أنزلت القوات العثمانية بقوات الشاه طهماسب ، آخر ملوك الصفويين ، هزيمة كبيرة اضطر على اثرها طلب الصلح واجراء مباحثات برئاسة محمد رضا قلي خان مع أحمد باشا والي بغداد أدت إلى اتفاق الطرفين على المبادىء التالية :

١ ـ يكون نهر آراس في أذربيجان ودرنه في اتجاه العراق ودرتنك وغيرها من الحدود القديمة أساساً لخط الحدود الفاصل بين الدولتين .

٢ ـ خضوع مدن كنجه وتفليس وروان وجميع مناطق شيروان وشماخي وداغستان وتوابعها للسيادة العثمانية .

٣ ـ ترك مقاطعات تبريز وأردلان وهمدان والحويزة ولورستان إلى الدولة الايرانية .

٤ ـ انسحاب الدولة العثمانية من جميع المناطق الايرانية التي احتلتها في السنوات العشر الماضية ، والعودة إلى حدود معاهدة ١٦٣٩ م .

---

(١) شاكر صابر الضابط : المصدر السابق نفسه ، صفحة ٤٠ .

٥ ـ إطلاق سراح جميع الاسرى في كل من الدولتين ، واعادة جميع المدافع التي استولى عليها كل طرف للطرف الآخر ، والتعويض عن الخسائر التي لحقت بالقوات الايرانية .

٦ ـ تقديم جميع المساعدات المطلوبة لرعايا الدولة الايرانية الذين يرغبون في زيارة « العتبات المقدسة » في العراق ، وفي سائر ارجاء الامبراطورية العثمانية ، عند اجتياز مناطق الحدود العثمانية ، والكف عن مضايقتهم . وأصدر أحمد باشا ، والي بغداد ، تعليماته إلى ولاة مناطق كنجه ، وشيروان ، وايروان ، وتفليس بوجوب الانسحاب من هذه المناطق ، واطلاق سراح جميع الاسرى الايرانيين . واختير عبد الكريم أفندي ، للسفر إلى القسطنطنية لتسليم المعاهدة إلى رئيس الوزراء علي باشا ، مشفوعة برسالتين : احداهما موجهة من نادر خان ، وثانيهما من أحمد باشا . وجاء في رسالة نادر خان : إن روابط الأردمة الواحدة التي تجمع بين التركمان والاتراك هي التي حفزته على إبرام المعاهدة . وهي إشارة لها مغزاها . ومع هذا فقد رفض الباب العالي بنودها ، ولكنه لم يعلن الغاءها رسمياً : وتقول بعض المصادر أن اقدام احمد باشا على توقيعها كان ذريعة لكسب الوقت ، وهو بهذا انقذ بغداد من هول كارثة حتمية . وكأنه كان يعلم أن الباب العالي سيرفض تصديقها .

لدى اطلاع الباب العالي على مشروع المعاهدة أمر السلطان بتشكيل لجنة دراسة المشروع برئاسة الصدر الأعظم عثمان باشا وعضوية عدد من كبار الشخصيات الدينية والسياسية ، وعقدت عدة جلسات حضر جانباً منها السلطان نفسه . وقد أجرت بعض التعديلات ، وأهمها ابقاء ولاية تبريز خارج سيادة ايران طالما قد تم فتحها عنوةً ، ونكث المبعوث الايراني الذي وصل إلى الاستانة المشروع المقدم بعد دراسته من اللجنة المشتركة .

حينما علم نادر قلي خان بهزيمة الجيش الايراني وبشروط الصلح المجحفة اتخذها ذريعةً لاقصاء الشاه طهماسب عن العرش ، ونصب نجله الطفل عباس الثالث ملكاً على ايران ، وجعل من نفسه « وكيلاً » (وصياً) على العرش ، وطالب بانسحاب العثمانيين من جميع الأراضي المحتلة ، مهدداً بالزحف على

العراق إن لم يجر الانسحاب . وعلى أثر هذه التهديدات دارت بين نادر خان وعثمان باشا طوبال (الاعرج) الصدر الأعظم السابق وأحد الشخصيات العسكرية المعروفة معركتان في سهول العراق (إن لم تكن معركة واحدة) : الأول انتصر فيها عثمان باشا والثانية انتصر فيها نادر قلي خان ، ولكن بعد مرور شهرين على الأولى ، وفي سهول ليلان ، واسفرت عن احتلال بغداد وحصار الموصل الطويل ومصرع عثمان باشا . ثم قرر العودة إلى ايران عقب نشوب فتن وقلاقل خطيرة في أنحاء البلاد ، وأظهر استعداده لعقد معاهدة صلح مع الباب العالي .

رابعاً : معاهدة شيروان (١١٤٩هـ - ١٧٣٦م) :

كان من بين الشروط التي طلبها نادر قلي خان في عقد الصلح وجوب اعادة الأراضي الواقعة على الضفة اليمنى لنهر أراس لايران . غير أن خان شيروان الأمير سرخاي لم يقبل بهذا الشرط ، وفضّل أن تكون خاضعة لسيادة الدولة العثمانية ، لا سيما وأن الأراضي التي يطالب بها نادر خان ، قد استولى عليها العثمانيون عنوةً . وإزاء هذا الموقف زحفت قوات نادر قلي خان على المنطقة لتحريرها ، فتصدت لها القوات العثمانية بقيادة عبد الله بك ، فأوقع بها هزيمة نكراء ، وعرض الصلح ثانية على الباب العالي فاستجاب لعرضه . وتألف وفدان لاجراء المحادثات : الوفد العثماني برئاسة كنج علي باشا ، والوفد الايراني برئاسة عبد الباقي خان . وقد اتفق الجانبان على أن يكون خط الحدود الذي ثبتّ ايام السلطان مراد الرابع ذات الخط الذي يفصل الدولتين شريطة موافقة الباب العالي على المطالب الأربعة التالية:

١ ـ تعيين أحد الخانات أميراً لقوافل الحجاج الايرانيين خلال مرورهم عبر الاراضي العراقية لاداء فريضة الحج ، وضمان سلامتهم وسلامة أموالهم من قطاع الطرق ذهاباً وإياباً .

٢ ـ إضافة مذهب خامس إلى مذاهب أهل السنة الأربعة ، والاعتراف به رسمياً ، وهو المذهب الامامي الجعفري الشيعي .

٣ ـ تبادل السفراء بين الدولتين لتحسين العلاقات وفض المنازعات .

٤ ـ الامتناع عن بيع الأسرى الايرانيين في بلاد الاناضول عملاً بمبدأ المقابلة بالمثل .

لدى وصول هذه المطالب إلى الباب العالي تألفت لجنة لتمحيصها ، ودراسة بنود مشروع المعاهدة الأخرى برئاسة محمد باشا وعضوية كل من الوزير مصطفى باشا وعبد الله افندي وملا خليل أفندي لاجراء محادثات مع الجانب الايراني الذي كان برئاسة عبد الباقي خان ، وميرزا أبو القاسم ، وملا علي أكبر شيخ مشايخ علماء ايران . وكانت المعاهدة تتألف من ثلاث مواد وملحق . فالمادة الأولى عالجت مشكلات الحجاج الايرانيين الذين يسلكون طريق بغداد والنجف والحسا جنوباً إلى الديار المقدسة ، وطريق بغداد والشام والمدينة المنورة فمكة المكرمة . والمادة الثانية تناولت موضوع تبادل السفراء ، بينما تناولت المادة الثالثة مشكلة الأسرى الايرانيين الذين كانوا يباعون رقيقاً في اسواق العراق والأناضول . واعد العثمانيون ملحقاً خاصاً بالحدود ، وباللجوء السياسي ، وبالقضايا المذهبية جاء فيه ما يلي :

١ ـ تبقى حدود الدولتين كما هي طبقاً للمعاهدة التي أبرمت زمن السلطان مراد الرابع ، ويتعهد الطرفان باحترامها وتطبيقها وعدم تجاوزها .

٢ ـ الكف عن استخدام الكلمات النابية بحق الخلفاء الراشدين والصحابة الكرام ، وارشاد الايرانيين إلى طريق أصلح في العقيدة والايمان .

٣ ـ مراعاة حقوق رعيا أي من الدولتين في أراضي الدولة الأخرى .

٤ ـ الامتناع عن ايواء المجرمين الفارين من دولة إلى أخرى .

خامساً ـ معاهدة كردان (١١٥٩هـ ـ ١٧٤٦م) :

أعلن نادر خان في صحراء مغان نفسه ملكاً (شاه) على ايران بعد بيعة نالها في اجتماع عام ضم ممثلي الشعوب الايرانية من الشيعة والسنة الذين يمثلون

قوميات مختلفة : فرس وعرب وتركمان وأكراد وأفغان . فأخضع الشعوب الايرانية واخضع كذلك ملوك المغول في القارة الهندية . وانصرف إلى توطيد دعائم حكمه وتحقيق السلم والاستقرار ، واقامة علاقات تفاهم مع الدولة العثمانية . فأرسل إلى والي بغداد، أحمد باشا، مبعوثاً خاصاً يعرض عليه رغبته في عقد معاهدة صلح وصداقة مع الباب العالي لتضع حداً للنزاع المستمر بين الدولتين المسلمتين : الايرانية والعثمانية . واستجابةً لهذه الرغبة ارسل والي بغداد إلى ايران وفداً برئاسة محمد باشا وسليمان باشا وولي أفندي كاتب الديوان لمقابلة نادر شاه . فأكد رغبته ثانيةً . في ضرورة قيام سلم دائم ، وطلب من رئيس الوفد نقل رغبته إلى الباب العالي في الاستانة . ولدى دراسة مقترحات نادر شاه في الاستانة اتضح أنه لا يزال يؤكد طلبه السابق بضرورة الاعتراف بالمذهب الامامي الجعفري مذهباً خامساً وتخصيص ركن خاص في الكعبة المشرفة أسوة بالمذاهب الاسلامية الأخرى تعزيزاً للتفاهم بين الدولتين . وبناءً على رغبة الباب العالي في انهاء حالة الحرب وافق السلطان على مقترحات الشاه من حيث المبدأ ، وأختير نظيف مصطفى أفندي للشروع في المفاوضات بين الدولتين .

سافر المبعوث الخاص إلى إيران ، وشرع في اجراء الاتصالات مع ممثل ايران . ونجح الاثنان في وضع أسس لمعاهدة سلم وصداقة . وقفل نظيف افندي عائداً إلى الاستانة ، ورفع إلى الباب العالي تقديراً مفصلاً عن اتصالاته ومناقشاته مع المسؤولين الايرانيين ، وارفق بالتقرير لائحة المعاهدة المقترحة . وجرى التصديق عليها بعد اسقاط مادتين تتعلقان بالنواحي المذهبية . وكانت المعاهدة تتألف من مقدمة واساس وشرط وخمسة بنود ، وملحق وخاتمة[1] . فكان « الأساس » خط الحدود الذي تم التوصل إليه أيام السلطان مراد الرابع .

---

(١) لمزيد من التفصيل راجع شاكر صابر الضابط صفحة ٤٧ إلى ٤٨ (المصدر السابق نفسه) .
وراجع كتاب هيو ورتس :
Hurewitz, J.C., Diplomacy in The Middle and Near East, Vol.I., P. 51-52.
حيث تجد نص المعاهدة باللغة الانكليزية عن نص فرنسي بعنوان معاهدة كروان لا معاهدة نادر شاه كما أشار شاكر صابر في مؤلفه ، ولا معاهدة مغان كما أفاد أدموندز .

ومما تطرقت إليه معاهدة العطان مراد الامتناع عن إثارة النواحي المذهبية ، وتأمين سلامة الحجاج الايرانيين الذين كانوا يتعبدون بيت الله الحرام عبر بغداد والشام ، ومعاملتهم معاملة لا تختلف عن معاملة غيرهم من الحجاج العثمانيين (م ١)، وتبادل الغراء توخياً لاشاعة الثقة والطمأنينة بين البلدين ، على أن تتحمل كل دولة نفقات السفير الضيف على أساس المقابلة بالمثل (م ٢) ، واطلاق سراح الاسرى والكف عن بيعهم في الأسواق والسماح لهم بالعودة إلى بلادهم (م ٣) .

أما « الملحق » فقد أوجب تثبيت خط الحدود المتفق عليه زمن السلطان مراد الرابع وفقاً للترتيبات المتبعة قديماً وفي حالة تعرض مصالح أي من البلدين للضرر لأي سبب كان ، يتوهب على حكام مناطق الحدود . إستخدام الطرق السلمية وعدم التورط باستخدام القوة ، لا سيما وان الشعب الايراني قد ترك البدع المنكرة التي أدخلها الصفويون (كذا) وأعتنق مذهب أهل السنة[1] ، وسيذكر الخلفاء الراشدين ، رضوان الله عليهم ، بكل آيات التبجيل والاحترام . وبناءً على ذلك سيلقى رعايا الدولة الايرانية الذين يقصدون بيت الله الحرام لتأدية مناسك الحج أو زيارة العتبات المقدسة في العراق معاملة حسنة إسوةً بغيرهم من المسلمين . وأكد الذيل على ضرورة مراعاة المصالح التجارية التي تربط البلدين ، وإعفاء الحجاج والزوار من دفع الباج (أي الخاوة) على الامتعة الشخصية غير التجارية التي بحوزتهم ، وتبادل الاشخاص الفارين من وجه العدالة .

وجاء في خاتمة المعاهدة انه بعناية الله عز وجل ستقوم كل دولة ابتداءً من مطلع العام ١١٦٠هـ بترشيح ممثل لها في بلاط البلد الآخر بدرجة سفير . ووقع اختيار الدولة العثمانية على أحمد باشا كسرية ليكون سفيراً معتمداً لها في طهران ، واختارت الدولة الايرانية علي مظفر خان . وتوجه السفيران كل إلى مقر عمله حاملين الهدايا ، وتقابلا في الحدود العراقية الايرانية ، حيث استقبلها

---

(١) ربما تكون ترجمة النص من التركية إلى العربية غير دقيقة ؛ إذ ليس من المتصور أن يوافق الجانب الايراني على هذا النص بالصورة المدونة .

وودعهما أحمد باشا والي بغداد . ولكنهما ما لبثا أن عادا بعد فترة قصيرة عقب حادث اغتيال نادر شاه .

ج ـ الشروع في تسوية الخلافات :

بعد اغتيال نادر شاه ، وانتقال عرش ايران إلى الأسرة القاجارية ، تحوّل الصراع بين الدولتين الايرانية والعثمانية تدريجياً ، من صراع عسكري عنيف خلال العهد الصفوي ، إلى نزاع مسلّح متواصل ، تتخلّله اشتباكات على امتداد الحدود احياناً وانتهى بنشاط دبلوماسي استخدمت فيه الطرق السلمية ، وأحياناً القوة او التهديد بالقوة ، في معالجة الخلافات وعقد المعاهدات . وهذا ليس معناه ان المشكلات والخلافات قد سوّيت تماماً ، بل تركت المشكلات القديمة والمستعصية من دون حلٍ يرضي الطرفين المتنازعين . وترتب على ذلك استمرار بعض الاشتباكات والمناوشات في مناطق الحدود ، وكادت في بعض الأحايين تؤدي إلى مواجهة ساخنة ، لولا تدخل الدولتين الكبيرتين الوسيطتين البريطانية والروسية ، في سير الاحداث والمفاوضات ، واصرارهما على معالجة القضايا المعلقة بالطرق السلمية ، تحقيقاً لمصالح الطرفين المتنازعين ، ولمصالح الدولتين الوسيطتين دون أدنى شك .

وليس بخافٍ ، ان مطامع روسية ، ودسائس بريطانية ، وقيام الإمارات الكردية وغير الكردية في المناطق المحاذية لحدود ايران والاناضول ، وحرصها على استقلالها ، والمناورات والمساومات التي تتقنها ، كانت عوامل أساسية في استمرار حالة التوتر على الحدود وتدهور العلاقات بين الدولتين . فكثيراً ما كان رؤساء هذه الإمارات يستنجدون بايران إذا ما انتقص العثمانيون من امتيازاتهم الاقطاعية ، وبالدولة العثمانية إذا ما شعروا بخطر داهم من ايران ، ولا سيما الامراء البابانيون . وكانت ايران تغتنم فرصة انشغال الدولة العثمانية في حروبها ضد روسية القيصرية أو غيرها من الدول الاوروبية ، فتقوم بعض الاعتداءات والتجاوزات على مناطق الحدود أحياناً ، لا سيما مناطق شهر زور ، والسليمانية

وحرير وكوي . وقد نظر العثمانيون الى التحرشات الايرانية بكونها تدخلاً بشؤون الدولة العثمانية (العراق) الداخلية . هذه هي الأجواء التي كانت مخيمةً على مناطق الحدود قبل ابرام معاهدةأرضروم الأولى .

ظلت مناطق الحدود مضطربة وملتهبة لسنوات طويلة ، فرأت الدولتان ، وقد انهكتها الحروب في داخل البلاد وخارجها ، أن الفرصة قد حانت لتجنب إراقة الدماء ، واستئصال العداء ، والسعي معاً لاعادة الأمن والاستقرار إلى سكان مناطق الحدود . فتوصل الطرفان عام ١٢٣٩هـ (١٨٢٣م) إلى إبرام معاهدة أرضروم الأولى ، فكانت معاهدة عامة ، أشارت إلى تخوم البلدين ، وجاءت محتوياتها على غرار معاهدة كردان التي أبرمها نادر شاه عام ١١٥٩ هـ ، وتوخت حقن الدماء وإيقاف النزيف المادي والبشري . ومع ذلك ، لم يمنع عقدها ضباط الحدود من اختلاق الأسباب الواهية لإثارة الاشتباكات ، متخذين من تنقل بعض العشائر الكردية والعربية والتركية عبر الحدود، صيفاً وشتاءً ، انتجاعاً للكلأ ، أو الإغارة على عشائر مجاورة طلبا للثأر أو حباً في السلب والنهب ، ذريعةً لتوسيع رقعة الاشتباكات واختلاف الأعذار .

أما في المناطق الجنوبية من ايران ، حيث تلتقي حدود البلدين عند شط العرب ، فكانت الحالة أكثر هدوءاً واستقراراً ، وأعظم نفعاً بالنسبة لايران من جراء انتعاش الحركة التجارية في ميناء المحمرة، ونمو المينا ، واتساع الخدمات التي كان يسديها إلى التجار الايرانيين والاجانب على حد سواء ، أفراداً وشركات، أما بالنسبة إلى العراق فقد ادت إلى عرقلة حركة التجارة في ميناء البصرة ، وتعرض مستقبله إلى الخطر . وتجلّى هذا الخطر بصورة واضحة حينما أخذت عوائد الميناء تتناقص سنة بعد اخرى ، الأمر الذي أفزع ولاة الأمور في بغداد والبصرة ، وجعلهم يضيقون الخناق على ميناء المحمرة، ويتحينون الفرص لعرقلة سير الملاحة . ومع ذلك فإن مشكلة ميناء البصرة لم تعكس آثارها المهمة على مناطق الحدود الاخرى ، بل شهدت هدوءاً واستقراراً نسبياً ، وبدأت

العلاقات بين الدولتين تسير في طريق التحسن . وكان لسفارتي الدولتين في كل من طهران واسطنبول « دور فاعل في إشاعة السلام . فقد كان السفير الايراني لدى الباب العالي الميرزا جعفر خان (الملقب بمشير الدولة) يتمتع باحترام وثقة الأوساط العثمانية الحاكمة ، بحيث اصبحت دار السفارة في أيامه ملاذاً لطالبي اللجوء السياسي من الأرمن المقيمين في البلاد العثمانية والفارين من تنكيل السلطات العثمانية ، كما كان السفير العثماني في طهران يتمتع بذات الاحترام والثقة من الشاه ورجال البلاط الايراني »[1] .

في عام ١٢٥٤هـ ، وبينما كانت قوات محمد علي شاه تحاصر مدينة هرات في افغانستان ، شن والي بغداد ، علي رضا باشا ، هجوماً وحشياً على مدينة المحمرة من النهر والبر ، وأضرم فيها النيران ، وانزل خسائر جمة بالأرواح والممتلكات ومنشآت الميناء[2] . ولما علم الشاه بالنكبة التي حلت بالمدينة وسكانها أمر ميرزا جعفر خان (مشير الدولة) سفير إيران السابق لدى الباب العالي بالسفر حالاً إلى اسطنبول لمعرفة الاسباب الحقيقية وراء الهجوم ، وتقديم احتجاج شديد ضد الاعتداء الصارخ الذي قام به والي بغداد . ولدى وصوله عقد السلطان محمود خان ديواناً خاصاً بحضور الوفد الايراني والصدر الأعظم ووزير الخارجية . وفي هذا الاجتماع طالب رئيس الوفد الايراني إنزال العقوبات الرادعة بوالي بغداد ازاء تصرفه الأهوج ، وتعويض إيران عن الخسائر التي لحقت بمدينة المحمرة، وإلا فستحتفظ بحقها في اتخاذ الاجراءات التي تراها كفيلة بعدم تكرار هذا العدوان .

لم تسفر وفادة مشير الدولة إلى الباب العالي عن نتائج ايجابية . فقد كانت وجهة نظر السلطان ورجال البلاط تتلخص في ان هجوم والي بغداد على المحمرة

---

(١) علي أصغر شحيم : ايران في عهد الدولة القاجارية (راجع الفصل العاشر من الكتاب)
(٢) أدموندز : كرد ، وترك ، وعرب ، صفحة ١٢٠ .

يرمي إلى تأديب « الرعايا العثمانيين » المتمردين في المحمرة التي تؤلف جزءاً من ولاية بغداد (لم تكن البصرة يومذاك ولاية بل متسلمية ـ متصرفية ـ تابعة لولاية بغداد) ، وانه يتمتع بسلطات واسعة لتأديب الرعايا الخارجين على القانون ، وان على ايران أن تكف عن التدخل في شؤون الوالي الداخلية . ومن طريف ما يروي ان الجانب العثماني ، خلال الجلسة الختامية التي عقدها الجانبان بحضور سفيري بريطانية وروسية وعدد آخر من السفراء المعتمدين لدى الباب العالي ، طلب من رئيس الوفد الايراني إبراز ما لديه من وثائق تثبت سيادة إيران على ميناء المحمرة !

أتاحت الانتصارات التي أحرزها الجيش المصري بقيادة ابراهيم باشا (نجل والي مصر محمد علي باشا) في سورية وفلسطين والخسائر الجسيمة التي منيت بها القوات العثمانية ، والمخاوف التي ترددت في البلاط العثماني وسفارات الدول الاستعمارية ، فرصة مناسبة للانتقام من والي بغداد على فعلته في المحمرة . فأمر الشاه قنبر علي خان ، أحد رجال البلاط الايراني ، بالتوجه إلى بغداد لمطالبة الوالي بدفع ، تعويضات مالية نظير الخسائر التي لحقت بالمحمرة وسكانها ، واشعاره بأن الحكومة الايرانية ستجد نفسها مضطرة لاستحصالها بقوة السلاح في حالة امتناعه .

وازداد الموقف خطورة حينما أعلن عبد الله باشا بابـاك، والي السليمانية والمعروف بتعاطفه مع ايران ، تمرده على الحكومة الايرانية ، وتضامنه مع والي بغداد تقديراً لموقفه الصلب ازاء التعويضات المالية واستنكار مذبحة المحمرة . فقامت الحكومة الايرانية بتجريد حملة عسكرية للقضاء على التمرد بقيادة رضا قلي خان والي كردستان الايرانية ، وتعيين محمود باشا بابان والياً على منطقة السليمانية . فاحتلت القوات الايرانية مدينة السليمانية ، ولكن سرعان ما تبدل الموقف ، وانقلب الانتصار اندحاراً ، وتراجعت القوات الايرانية الى داخل الحدود . وقد أدى هذا القتال إلى قيام الدولتين باستنفار قواتها في مناطق الحدود .

إبرام معاهدة أرضروم الأولى : سنة ١٨٢٣م

لما كانت مصالح الدولتين الكبيرتين ، بريطانية وروسية ، تتأثر بالاشتباكات التي تجري في مناطق الحدود ، وترغبان كل الرغبة في نجاح المباحثات المتوقعة في مدينة ارضروم ، فقد اتفقتا على ضرورة المضي في إجراء المباحثات . فأصدر السلطان عبد المجيد أوامره بتشكيل الوفد العثماني ، ومحمد فتح علي شاه أوامره بتشكيل الوفد الايراني[1] .

في عام ١٢٣٧هـ (١٨٢٢م) ، أي قبيل التوقيع على معاهدة أرضروم الأولى ، اجتاحت قوات ايرانية مناطق الاناضول الشرقية وتغلغلت حتى مدينتي قارص وبايزيد وما جاورهما من قرى . وكانت هذه الاشتباكات آخر الاشتباكات التي حدثت بين الدولتين .

ولما كانت الدولة العثمانية يومذاك في حرب مع بعض الدول الاوروبية فقد حرصت على عدم فتح جبهة ثانية في المناطق الشرقية ؛ فاصدرت أوامرها بدرء الانتهاكات والاخطار التي تهدد سلامة البلاد فقط ومكافحة اعمال النهب وقطع الطرق بصرامة . وأعربت عن رغبتها في احلال الأمن والسلم في مناطق الحدود ، وتناسي الماضي . فجرت اتصالات لهذا الغرض على مستوى عالٍ بين عباس ميرزا ورؤوف باشا قائد القوات العثمانية في الجبهة الشرقية ، ساعدت على بدء المفاوضات في مدينة أرضروم .

عقدت أولى جلسات مؤتمر أرضروم في شهر شوال سنة ١٢٣٨هـ (١٨٢٣م) ، وآخرها في ١٩ ذي القعدة من السنة نفسها ، وتم التوقيع على المعاهدة ، وتبودلت وثائق الابرام بعد تصديقها في اسطنبول في اليوم الخامس من

---

(١) تألف الوفد الايراني من ميرزا جعفر خان (مشير الدولة) ، سفير ايران الأسبق لدى الباب العالي رئيساً . ولكن المرض داهمه وهو في طريقه إلى ارضروم ، فحل محله محمد تقي خان الفراهاني (الملقب بالأمير الكبير) وزير الحربية . وضم الوفد مئتي شخص ، معظمهم من الكتبة لضبط محاضر الجلسات ، والمترجمين ، والسكرتارية ، وعدد من ضباط الجيش التابعين لقطاع أذربيجان القريبة من منطقة أرضروم ، وثلة من الحرس .

شهر ذي الحجة عام ١٢٣٨ هـ. واستندت المباحثات إلى معاهدة كردان (٤ أيلول سنة ١٧٤٦م) ، وما احتوت من اسس وشروط واقرت شروطها تحاشياً لاجراء تعديلات لا جدوى من ورائها ، وبعبارة اخرى أقرت الوضع القائم في مناطق الحدود ، مما أدى بعدئذ إلى خلافات مستمرة وإدعاءات متقابلة بين الدولتين .

كانت المعاهدة تحتوي على مقدمة وأساس وشروط وخاتمة . وفيما يلي عرضاً لمحتوياتها :

المقدمة :

كتبت المقدمة باللغة العثمانية التي هي خليط من التركية والعربية والفارسية ووشحّت ، كعادة أهل العصر ، بالآيات الكريمة والاحاديث النبوية ، والامثال والاشعار . وكان مستهلها باللغة العربية وعلى النحو التالي :

« الحمد لله المحمود فعاله ، المحدود على خلقه بره وأفضاله ، الذي خصّ كثيراً من السلاطين بتاج العز والتمكين ، غير ان حميد العواقب ، فيهم سعيد المواهب والمناقب ، رغب على السلم كافة المؤمنين ، سيما أساطين ملوك هذا الدين المبين ، بيد انه لا يوفق به إلا من استنار له الضمير ، وصفى عنده السمير . سبحانه ما أعظم شأنه ، وأتم برهانه . حيث ابرز بين الدولتين ما انتظر من عهود الائتلاف ، غب ما كشف مصاف الخلاف ثغوره ومنافذه ، فنزع بلطفه ما في الصدور من غل ونفور ، ثم ألّف بين القلوب ، وحرف الكروب عن سكان الجنوب ، حتى اصبحوا بنعمته اخواناً على سرر الأمن والمصافاة ، وأمست عيون الفتن عمياناً بعدما اكتحل مراود وسنة البدع والمناوأة ، نشكره على ما سهل لاداته طريق الجهاد في سبيله على اعدائه أهل الشرك وقبيله ، بتحقيق ترغيب أمل المسلمين امة في الاتحاد ، لتحصين حوزة المسلمين ، حيث

---

(١) راجع كتاب شاكر صابر الضباط وفيه ذكر لجميع المراجع التي استعان بها لتثبيت نصوص المعاهدات . كما يرجى مراجعة كتاب Hurewitz : الدبلوماسية في الشرق الأوسط والادنى المار ذكره ، الجزء الأول ، صفحة ٩٠ ـ ٩٢ . ومما يلفت النظر الى ان المؤلف المذكور لم ينشر نص معاهدة ارضروم الثانية ١٨٤٧م في كتابه الوثائقي .

ارشدهم إلى اعلاء كلمته ولوائه بقوله : ﴿ المؤمنون يد واحدة على من سواهم ﴾ ، وايدهم باخباره ﴿ إصلاح ذات البين شعبة من شعب النبوة ﴾ ، وبشرهم به مدى الدهر ، اصالة وغدوة ، صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه الطاهرين ، وجنده وحزبه ، وأشرف واكرم ما تصالح من اتباعه دهاقين العالم . . . » وإلى آخره .

وجاء فيها كذلك : ﴿ المؤمنون كرجل واحد ﴾ ، ﴿ والمؤمنون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً ﴾ ، و﴿ اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾ ، و﴿ أطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ﴾ ، و﴿ إنا جعلناكم خليفة في الأرض ، وجاهدوا في سبيل الله حق جهاده ﴾ ، وغير ذلك من الأيات الكريمة والأحاديث الشريفة . واشارت المقدمة ، فيما اشارت ، إلى الحوادث التي كانت سبباً في اشعال نار الحرب ، وعبرت عن رغبة الجانبين في التمسك بالجامعة الاسلامية ، واعادة الطمأنينة والأمن إلى سكان البلدين .

الأساس :

كان الأساس الذي بنيت عليه المعاهدة فهو ـ كما ذكرنا ـ معاهدة كردان وما احتوت من شروط أوجبت الاعتراف بالحدود القديمة ، وضمان سلامة حجاج بيت الله الحرام وزوار العتبات المقدسة .

الشروط :

اما الشروط فتتكون من مقدمة وسبع مواد . ومما جاء فيها : إن الطرفين يتجنبان كل ما من شأنه إثارة روح الكراهية والبغضاء بين الدولتين ، وكل ما يتنافى مع أواصر الوحدة والصداقة . وأكدت ضرورة اعادة جميع القلاع والأراضي والقرى ، التي انتزعتها ايران ؛ إلى الدولة العثمانية ، خلال فترة أقصاها ستون يوماً من تاريخ تصديق المعاهدة . وتعبيراً عن ابتهاج الطرفين بالتوقيع تقرر إطلاق سراح جميع الأسرى ، وتزويدهم بنفقات العودة إلى بلادهم .

أما القضايا التي عالجتها بنود المعاهدة فهي ما يلي :

أولاً ـ عدم التدخل : لا يجوز لأي طرف من الطرفين المتعاقدين التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر . ولا يجوز للدولة الايرانية التدخل في شؤون أكراد العراق ، ولا في أوامر التعيينات الصادرة من بغداد لملء مناصب متصرفيات المناطق الكردية وغيرها من المناطق داخل حدود العراق ، ولا استقبال المتصرفين الأكراد عند لجوئهم إلى ايران . وللحكومتين جباية الرسوم الاعتيادية من العشائر التي تتنقل عبر الحدود انتجاعاً للكلأ . وإذا ما ارتكبت عند تنقلها حوادث مخلة بالأمن وباعثة على القلق فلولي العهد عباس ميرزا ووالي بغداد أن يتعاونا في معالجة النزاع منعاً لوقوع أي سوء تفاهم قد تسببه هذه الحوادث بين الدولتين (م ١) .

ثانياً ـ معاملة الرعايا : يُعفى جميع الرعايا الايرانيين الذين يقصدون مكة المكرمة والمدينة المنورة ، وكذلك زوار العتبات المقدسة وغيرهم من المسافرين إلى الديار العثمانية من دفع الرسوم المقررة وأي رسوم أخرى تتنافى مع التعامل القانوني . وتطبق المعاملة نفسها على زوار مدينتي كربلاء والنجف ما داموا لا يحملون معهم سلعاً تجارية ؛ فلا تجبى منهم ضرائب ولا رسوم مهما كان نوعها ، إلا إذا استصحبوا معهم سلعاً تجارية ، فعندئذ تستوفى الرسوم الجمركية العادلة فقط ، ولا رسوم غيرها . وتلتزم الحكومة الايرانية كذلك تطبيق السياسة ذاتها على التجار العثمانيين ورعايا الامبراطورية العثمانية . وتمشياً مع التنظيمات السابقة على الوزراء وامراء الحج والقواد ورجال الادارة أن يعتبروا من الآن فصاعدا الشروط القديمة الخاصة بالحج والتجارة مرعيةً . وعلى امراء الحج مراعاة ذلك خلال سفر الحجاج الايرانيين عن طريق دمشق والعتبات المقدسة ، وعلى المسؤولين المحافظة على سلامتهم ومدّ يد المساعدة اليهم . وبالنسبة لحاشية صاحب الجلالة الشاه من الأناث وعقيلات أمراء البيت المالك وكبار رجالات الدولة الذين يقومون باداء فريضة الحج أو زيارة العتبات المقدسة في كربلاء والنجف ينبغي على أمراء الحج أن يحيطوا هؤلاء بالاحترام والتكريم كل حسب مقامه .

تستوفى من التجار والرعايا الايرانيين ذات الرسوم الجمركية التي يدفعها

رعايا الدولة العثمانية . وإذا ما سدد تاجر ايراني الرسوم الجمركية ، وهي بنسبة ٤٪ من القرش ، فينبغي تزويده بايصال يثبت قيامه بتسديد الرسم ، لابرازه إلى السلطات الجمركية المختصة خلال تجواله لئلا يضطر لدفع رسوم مضاعفة . ويطبق الاجراء ذاته على التجار العثمانيين الوافدين على ايران (م ٢) .

ثالثاً ـ معاملة العشائر : تمنع عشيرتا حيدران لو وسبيكلي من ارتكاب أعمال السلب والنهب داخل الأراضي الايرانية ما دامت تستوطن كل الأراضي العثمانية . ويسمح لمن يطلب الاستيطان من أفرادها في الأراضي الايرانية عبور الحدود العثمانية إلى ايران . وفي حالة عبوره لا يسمح له بالعودة ثانية . وينبغي على سلطات الحدود الايرانية إيقاف تجاوز هاتين العشيرتين على الحدود العثمانية إذا اختارت إيران موطناً (م ٣) .

رابعاً ـ اللجوء : لا يجوز قبول اللاجئين والفارين من دولة إلى أخرى طبقاً للاتفاقات السابقة . ومراعاةً لهذا المبدأ ، لا يمنح أي طرف من الاطراف الحماية للعشائر الرحل أو غيرها التي تنتقل عبر الحدود إلى الأراضي الايرانية أو العثمانية .

خامساً ـ البضائع والأموال المصادرة : تعاد أموال الرعايا الايرانيين التجارية وغير التجارية التي صودرت منهم في الأستانة والولايات العثمانية الأخرى إلى أصحابها الشرعيين طبقاً للقوانين ووفقاً للسجلات العامة ، خلال مدة ستين يوماً من إبرام هذه المعاهدة ، سواء أكانت هذه البضاعة المصادرة قد أخذت عنوة خلال الحرب من الحجاج أو من الزوار الايرانيين في طول البلاد العثمانية وعرضها من قبل الولاة الوزراء ، أو حكام المناطق . وبمقدور وكلائهم ، بعد صدور مرسوم سلطاني لهذه الغاية ، تسلم الأموال المصادرة إذا صحت وكالتهم القانونية وبطلب من الحكومة الايرانية (م ٥) .

سادساً ـ تحرير التركات : في حالة وفاة أحد الرعايا الايرانيين في أرجاء الامبراطورية العثمانية دون وريث شرعي ، فعلى مدير الخزينة (بيت المال) تطبيق الأصول القانونية على الميراث ، ويسجل أمانة في خزينة الدولة . وإذا لم

يظهر وريث شرعي أو طالب حق آخر خلال سنة فيسجل إيراداً لبيت المال (م ٦) .

سابعاً ـ تبادل التمثيل الدبلوماسي : وكما جرى الاتفاق عليه من قبل ، وتوثيقاً لروابط الأخوة الجديدة يجري تبادل السفراء بين الدولتين كل ثلاث سنوات مرة . وإبتهاجاً بعقد هذه المعاهدة ، معاهدة السلم والصداقة ، يعفى رعايا الدولتين المتعاقدتين الهاربين خلال الحرب من أي من البلدين من العقوبات الصادرة بحقهم (م ٧) .

وكانت خاتمة المعاهدة تنص على :

إن الامتيازات المدرجة تفصيلاً في أساس المعاهدة وشروطها وموادها المختلفة ستخضع لتصديق الطرفين المتعاقدين . وليس لأي منهما المطالبة بتعويض عن الخسائر التي لحقت به أو بأية تعويضات أخرى لتسديد نفقات الحركات العسكرية . إن المبدأ الذي تتمسك به الدولتان في تنظيم علاقاتهما هو نسيان الماضي .

الباب الثاني

سنوات السعي نحو استقرار العلاقات

الفصل الأول

الحكم القاجاري والتدخل الاستعماري

الفصل الثاني

بوادر لتسوية الخلافات

معاهدة ارضروم الثانية عام ١٨٤٧م

الفصل الثالث

العلاقات الإيرانية البريطانية

ترجئ تطبيق المعاهدة

الفصل الأول

الحكم القاجاري
نشأته وطبيعته ومشكلاته

تمهيد :

كانت قبائل آل قاجار التركمانية تقطن في العهد الصفوي قسماً كبيراً من مناطق ايران الشمالية . وعلى امتداد الساحل الجنوبي لبحر قزوين بوجه خاص ، وتؤلف قوة ضاربة كبيرة في الجيش الصفوي المتعدد القوميات ، وكانت ذات مكانة خاصة لدى الملوك الصفويين ، لعدتها وعددها وعقيدتها ، بل كانت عماداً قوياً من أعمدة الحكم الصفوي ، وشغل بعض زعمائها مناصب حساسة في البلاط وفي القوات المسلحة . وحينما انهار الحكم الصفوي بالغزو الأفغاني ظل زعماء آل قاجار على ولائهم لأمراء البيت الصفوي ، الذين ظلوا على قيد الحياة ، عقب المجزرة الكبيرة التي تعرضت لها الأسرة الحاكمة ، كما مر ذكره وبعد اغتيال نادر شاه وظهور كريم خان زند ، أسهموا في استتباب الأمن والنظام والاستقرار ، وتمكنوا من فرض سيطرتهم على المناطق الشمالية والشرقية تدريجياً . وبوفاة ـ كريم خان زند ـ أكبر منافس لهم في الجنوب ـ تفتحت أبواب السلطة والهيمنة أمامهم ، وامتد سلطانهم ـ من خلال عددهم وعدتهم ـ إلى الاقاليم الجنوبية ، وقمعوا معظم الثورات التي تفجرت في البلاد ، واتبعوا النظام المركزي في إدارة شؤون الدولة فتولى امراؤهم إدارة الاقاليم أنفسهم ، ونجحوا في تخفيف حدة التوتر بين الدولتين الايرانية والعثمانية ، وحاولوا ـ ولأول مرة ـ تسوية الخلافات بالمفاوضات المباشرة ، وبالاستعانة بالوسطاء من

الدول الكبرى . لقد كان هذا الاتجاه نقطة تحوّل مهمة لدى الطرفين ، ولا ريب ، في تنظيم العلاقات وتسوية المشكلات بينهما ، وإن كانت آثاره لم تظهر بعد للعيان ، وبخاصة مشكلات الحدود ، خلافاً لما كان عليه الأمر إبان العهد الصفوي ، وفترة الانتقال .

عانى الحكم القاجاري كثيراً من التنافس الحاد بين بريطانيا وروسيا ، لتوسيع رقعة نفوذهما السياسي والتجاري في ايران ، وضم مساحات واسعة من الأراضي الايرانية لصالح بريطانيا وروسيا وتركيا . فاستطاعت روسيا مثلاً سلخ مناطق شاسعة من أخصب بقاع القفقاس وأذربيجان ، وضمها إلى روسيا بالقوة . واستطاعت بريطانيا ارغام ملوك آل قاجار على التخلي والتنازل عن ايران الشرقية ، ترضية لأمراء الأفغان حلفاء بريطانية يومذاك ، واستطاعت كذلك احكام سيطرتها على سواحل ايران الجنوبية وموانئها وطرقها البحرية اما تركيا فقد استولت على بعض المناطق الحدودية الواقعة في الشمال الغربي من ايران . هذا التنافس والتلاعب بمقدورات ايران بدأ منذ العهد الصفوي واتخذ اشكالاً متنوعة ، تجسد في إبرام معاهدات جائرة وغير متكافئة ، وفي منح امتيازات كثيرة لاحتكار ثروات البلاد ، وفي السيطرة على أنظمتها المالية والاقتصادية ، والتسلل لمؤسساتها الادارية والعسكرية ، واخيراً بمنح القروض ، واستقدام الخبراء العسكريين والمستشارين . وبانضمام الدولة العثمانية إلى الدولتين المتنافستين ، تعكر صفو العلاقات الايرانية العثمانية بصورة ملحوظة وبالتالي انعكست آثارها على العلاقات العراقية الايرانية .

ونظراً لاهتمام بريطانيا بسلامة حدود القارة الهندية ، فقد كانت حريصة جداً على ابعاد النفوذ الروسي عن ايران ، فعكفت على تحسين علاقاتها بالدولة العثمانية من جهة ، وابرام اتفاقات تجارية ومعاهدات صداقة مع ايران من جهة ثانية ، لدرء الخطر الروسي عن منطقة الخليج وشط العرب ، ضماناً لسلامة خطوطها البرية والبحرية . هذا التنافس بين القوتين المتسلطتين على معظم العالم الاسلامي ، جعل الملوك القاجارين غير قادرين على اتباع سياسية متوازنة إزاء هاتين القوتين ، تساعدهم على ضمان استقلال ايران ومصالحها الوطنية . وفي

الصفحات التالية صوراً من هذا التنافس والتقاعس الذي رافق الحكم القاجاري .

الملك المؤسس أقا محمد خان ـ
١٧٩٥ م- ١٧٩٧ م

يعد أقا محمد خان قاجار ، الذي امتد حكمه ، سنتين ونيف (١٧٩٥ م ـ ١٧٩٧ م) ، من أقسى ملوك آل قاجار . ففي هذه الفترة القصيرة ، استخدم أقسى أساليب القمع والأرهاب . وكان لا يعرف الرحمة ، ويتعرض لحالات نفسية تدفعه لممارسة أبشع أنواع الرعب في نفوس خصومه . بل كان « سفاكاً » للدماء وسفاحاً بكل معنى الكلمة ، ويُعزى هذا التصرف الدموي الشاذ ـ كما يقول عارفوه ـ إلى الظروف الصعبة التي عاشها منذ طفولته الأولى . فقد أسره عادل شاه ابن أخت نادر شاه سنة ١٧٣٨ م وأخصاه ، لئلا يطالب أحد من ابنائه بالعرش في المستقبل . ولدى التحاق والده محمد حسين خان بقوات كريم خان زند قتل ، وقضى الفتى محمد خان حياته سجيناً في العاصمة شيراز حتى عام ١٧٧٩ م . وبعد وفاة كريم خان زند هرب هو وثلة من الأقارب إلى شمالي البلاد ، والتحق بالبقية الباقية من الأسرة ، وشارك في الصراع الدائر على السلطة ، وخرج متصراً . وأمسك بزمام الأمور ، وباشر بتصفية إخوته غير الأشقاء . ومنذ أن تولى الحكم دأب على « القاء الرعب في قلوب زعماء القبائل الذين قد تسول لهم أنفسهم «بالتطلع إلى العرش» ، أو تعكير صفو الأمن والسلم ، مهما كانت أغراضهم ، أو اتخذوا من نادر شاه أو كريم خان قدوة لهم . فقد شرع في نسف معالم العهد البائد وتقاليده ، والأقلال من شأن انجازاتها والأساءة اليهما . «فأمر بنبش قبريهما ، وإعادة دفن رفاتهما على عتبة قصره . . »[1] . وعامل خصومه معاملة قاسية لم تعرف من قبل . وكلما ذكر أحد اسمه اهتز الناس رعباً . واتخذ طهران عاصمة له ، واستولى على شيراز في أعقاب نشوب عصيان داخلي . وما أن حل عام ١٧٨٦ م ، إلا واصبح أقا محمد

(١) لوريمر : دليل الخليج : القسم التاريخي ، ج ٥ ، صفحة ٢٧٠٥ .

خان الحاكم المطلق على ايران . ورشح ابن اخته بابا علي خان خلفاً له ، وصار يعرف باسم فتح علي شاه . وبدأت قواه العقلية تنهار . وأصيب بالجنون . وانهى حياته اثنان من خدمه الخاصين ، تخلصاً من تصرفاته الشائنة .

الملك الباني فتح علي شاه ـ
١٧٩٧ م ـ ١٨٣٤ م

شهد عهد فتح علي شاه أحداثا داخلية وخارجية مهمة جداً ، وخاض معارك مع روسيا وتركيا كبدته خسائر فادحة والحقت بقواته هزائم نكراء ، واشتبكت قواته كذلك مع جارته أفغانستان ، لم يجن من ورائها غير الخذلان ، وأرغم على عقد معاهدتي صلح جائرتين مع روسيا ، وهما معاهدتي : كلستان سنة ١٨١٣ م وتركمان جاي ١٨٢٨ م . ويمكن تقسيم فترة حكم فتح علي شاه الطويلة إلى فترتين: (الأولى) تبدأ من عام ١٨٩٧م إلى ١٨٢٨م، وكان القمع والارهاب ، والاعدامات ، وسمل العيون ، وقطع الألسن ، وبتر الأطراف والتعذيب بابشع الوسائل ، من أبرز خصائص هذه الفترة . واستطاع من خلالها توطيد حكمه عاماً بعد عام . وشهدت أواخرها أي من ١٨١٣ م إلى ١٨٢٨ م مصرع رئيس طائفة الاسماعيلية في مدينة يزد ، وفيها اضطرب جبل الأمن لدرجة كبيرة لما لزعيم الطائفة من نفوذ واسع[1] . وكان لمصرعه كذلك صدى استياء عظيم في نفس فتح علي شاه . وسرعان ما اقتص الشاه من القتلة ، وانعم على نجل الزعيم وأسرته أموالاً طائلة لمواساتهم ، وتخفيف وقع الكارثة عليهم . وفي الفترة (الثانية) من عام ١٨٢٨ م إلى وفاته سنة ١٨٣٤ ، استؤنف القتال على الجبهة الروسية (١٨٢٦ م ـ ١٨٢٨ م) ، وزحفت القوات الروسية على المناطق الشمالية الغربية وتدهور الوضع في مناطق يزد وكرمنشاه

---

(١) لوريمر : دليل الخليج ، المصدر السابق نفسه ، ص ٢٧١٢ ـ ٢٧١٣ . وفي عام ١٨٢١ م ـ ١٨٢٢ م ضرب وباء الطاعون مناطق ايران الغربية ، وقضى على نجل الشاه الاكبر محمد علي ميرزا ، قائد الجبهة الغربية ، وقضى على ريج Riche المعتمد السياسي البريطاني في بغداد ، إذ كان في زيارة لشيراز .

وأصفهان وفارس ، وتزايد نفوذ بريطانيا ، وانتعشت الطرق الصوفية والانحرافات الدينية وكان لعلماء الدين دور كبير في التصدّي للاعتداءات والانحرافات ، وانتهت بتوطيد دعائم الأمن والاستقرار . الأمر الذي جعل الشاه اكثر استعداداً وثقة للوقوف في وجه روسيا وبريطانيا . وفي ضوء هذه التطورات سنتناول العلاقات الايرانية العثمانية ، ومن ثم العلاقات الايرانية البريطانية ، واخيراً الروسية .

أولاً ـ العلاقات الايرانية العثمانية :

لم تكن علاقات الدولتين : الايرانية والعثمانية ودّية في يوم من الأيام ، بل كانت تسير من سيء إلى أسوأ. واستمرت تتدهور أيام فتح علي شاه لأسباب كثيرة ، لعل من أهمها مشكلات الحدود ، ومواقف أمراء آل بابان المتأرجحة ، وهجوم « الوهابيين » الصاعق على مدينة كربلاء المقدسة في العراق التركي سنة ١٨٠١ م ، وسقوط عدد كبير من السكان الأبرياء والزوار الايرانيين بين قتيل وجريح من نهب وسلب لضريح الامام الحسين بن علي (ع) وأخيه العباس، والاستيلاء على الخزائن والتحف الثمينة المحفوظة في الضريحين والمسجدين المهداة من الملوك والأمراء عبر التاريخ ، وتدنيس الضريحين . وقد كان لهذا الهجوم وقع مؤلم في نفس الشاه ، وفي نفوس العراقيين والايرانيين ، وأدى إلى توقف المفاوضات الجارية يومذاك في مدينة أرضروم التركية من قبل اللجنة الدولية الرباعية لتسوية مشكلات الحدود بين الدولتين منذ أمد طويل .

ومن الأسباب الأخرى القتال الذي دار في منطقة شهرزور الكردية ، ولجوء عبد الرحمن باشا بابان إلى داخل الأراضي الايرانية ، مستنجداً بالأمير محمد علي ميرزا (نجل الشاه) قائد الجيش المرابط في منطقة الحدود ، وزحف القوات الايرانية على مدينة السليمانية واحتلالها ، واحتمال تطور هذا الهجوم إلى قتال أوسع ، قد يشجع الأمير الايراني على الزحف جنوباً باتجاه بغداد . وتحسباً لهذا الاحتمال اتخذ والي بغداد عدة تدابير احتياطية ، منها تعزيز قاطع مندلي . بيد أن اصابة الأمير بوباء الطاعون حال دون ذلك ، وتراجع الأمير إلى مصيف

كرند حيث توفي هناك . وفي أعقاب هذا الهجوم أرسل « الباب العالي » مبعوثاً خاصاً إلى ايران لمعرفة أسباب الهجوم فاتضح أن أسبابه تعزى ، فضلاً عن مواقف والي بغداد العدائية ، إلى مواقف أمراء الأكراد المتذبذبة ، ولا سيما مواقف البابانيين . فقد دأب هؤلاء الأمراء على انتهاز كل فرحة مؤاتية لتعزيز استقلالهم ، وابعاد تدخل الدولتين في شؤونهم الداخلية ، وهي مواقف معروفة لدى الدولتني . وتم الاتفاق على إنسحاب القوات الايرانية من السليمانية وعودة عبد الرحمن باشا إلى منطقة السليمانية .

وفي منطقة الحدود المتاخمة لمقاطعة أذربيجان نشب خلاف حول تبعيه قبيلتين من القبائل الساكنة في منطقة أرضروم المجاورة . وفي المناطق الشمالية نشب القتال بين القوات الايرانية بقيادة الأمير عباس ميرزا (النجل الثاني للشاه) والقوات العثمانية ، أسفر عن هزيمة ثانية للقوات العثمانية ، وأدت إلى ابرام معاهدة صلح بين الدولتين . وفي الوقت نفسه تجدد القتال في منطقة شهرزور ، وسار الشاه على رأس قوة كبيرة إلى همدان للسيطرة على طريق المواصلات الممتد إلى مدينتي كربلاء والنجف » . ولكنه لم يتطور إلى معركة ، بل جرت مناوشات بين الطرفين ، ثم توقفت بسبب انتشار وباء الكوليرا ، وموافقة والي بغداد على دفع تعويضات عن الخسائر التي تكبدتها القوات الايرانية ، وتسهيل سفر الايرانيين القاصدين زيارة « العتبات المقدسة » وعدم مضايتهم بدفع رسوم باهظة عبر مناطق الحدود . وتكللت جهود لجنة الحدود الدولية بابرام أول معاهدة حدود بين الدولتين سنة ١٨٢٣ م ، وتثبيت الحدود وفقاً لما كانت عليه قبل نشوب القتال ، وخفت حدة التوتر وكانت فاتحة عهد جديد من علاقات حسن الجوار .

ثانياً ـ العلاقات الايرانية البريطانية :

كانت سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط تقوم على دعامتين كبيرتين : الأولى الدفاع عن شبه القارة الهندية وحماية طرق المواصلات البرية والبحرية ، والثانية تعزيز أواصر الصداقة مع الاقطار المجاورة ، بعقد معاهدات واتفاقات

ثنائية ، وتقديم القروض والمساعدات المالية ، وإقامة قواعد واستحكامات عسكرية ، لاحباط محاولات الدول الاوروبية الأخرى للوصول إلى مشارف القارة الهندية . ولهذا حرصت على تطوير علاقاتها بالدولة القاجارية وصيانة استقلالها للحد من المطامع الروسية التوسعية ، ومن التطلع الفرنسي النابليوني ، لتكون « دولة حاجزة » ، أو منطقة عازلة ، بينها وبين الدول الأوروبية ، الأخرى ، وردع الملوك القاجاريين من تبنيّ سياسات معادية لها ، وبالتالي التورط في القيام بمغامرات عسكرية بتحريض أو تشجيع من روسيا القيصرية أو غيرها . « وأصبحت المهمة الأساسية لممثل بريطانيا في طهران (في عهد فتح علي شاه) التصدي لنشاط روسيا ونفوذها المتزايد في ايران ما وسعه ذلك »[1] . وكانت تحاول كذلك احباط هجمات زمان شاه حاكم بلاد الأفغان المجاورة على المقاطعات الهندية ، وكانت تحرص كل الحرص كما يقول سر آرنولد ولسن A. Wilson ، على وجود شعب قوي مستقل على حدودها الغربية وعلى شواطىء الخليج ، يسير طبقاً لنظام اداري « لا مركزي »[2] ، في ادارة شؤون البلاد ، متحرر من نفوذ روسيا القيصرية ، وعلى مد سكة حديد من سواحل الخليج الفارسي في الجنوب إلى مناطق ايران الشمالية بعيداً عن الحدود الروسية ، على غرار الخط الذي كانت تتطلع روسيا إلى مده في مناطق ايران الشمالية الواقعة على مشارف القارة الهندية . إن هذا الموقف الصعب الذي واجهته بريطانيا وحكومة الهند معاً جرّهما لمنعطف جديد ، كما يقول ولسن ، حينما شرع الألمان بمد سكة حديد برلين ـ اسطنبول ـ بغداد ـ الكويت . ومع أن

---

(١) لوريمر : دليل الخليج ، المصدر السابق نفسه ج ٥ ص ٢٧١٨ ـ ٢٧٢٢ .

(٢) Wilson, A. (Sir) presia, letters and diary of a young political officer, 1907 - 1914, p. 10, Oxford univ. Press, 1942.

كان آرنولدولسن في مطلع حياته ضابط استخبارات في الجيش الهندي ، واكتسب خبرة كبيرة في شؤون ايران والامارات العربية المطلة على الخليج . وقد رافق الجنرال كوكس إلى المحمرة لعقد اتفاقية بشأن مد خط أنابيب النفط من مسجد سليمان إلى عبادان على شط العرب ، واختاره الجنرال كوكس المندوب السامي في العراق عام ١٩٢٠ م ، مستشاراً له ، وتولى أعمال المندوبية بالنيابة في فترة انتداب الجنرال ولسن لمهمة عسكرية في طهران . ومن مؤلفاته : الخليج الفارسي Persian Gulf ، نقله إلى العربية د . عبد القادر يوسف .

بريطانيا كانت يومذاك حريصة على صيانة الرقعة الجغرافية لكل من ايران وتركيا ، ولكنها كانت في الوقت نفسه عاجزة عن الحيلولة دون انهيارهما . فالدول الضعيفة تشكل دائماً خطراً على جاراتها[1] .

أصبح اهتمام كل من بريطانيا وروسيا بمناطق الحدود الايرانية والعثمانية شديداً جداً ، بعد أن تلاقت حدود روسيا القيصرية من ناحية الجنوب بالحدود الايرانية التركية . وهذا ما يتعلق بروسيا . أما بريطانيا فقد امتد اهتمامها إلى سائر مناطق الخليج ، وإلى جنوب العراق (شط العرب) ، وإلى عربستان . واشتد كثيراً بعد حصول مستر دارسي على إمتياز للتنقيب عن النفط الذي شمل معظم مناطق الحدود المشتركة بين العراق وايران ، أي من منطقة خانقين ـ قصر شرين ، في الوسط إلى منطقة عربستان في الجنوب ، واحتمال سريان هذا الامتياز على مناطق حدودية لم يتم الاتفاق على تخطيطها بعد . وفي الوقت نفسه اشتدت مطامع الدولتين على مناطق الحدود ، واكتسبت أهمية خاصة حينما شرعت بريطانيا بالتغلغل في حوض شط العرب ، ونهر كارون وحوض نهري دجلة والفرات ، وفي التنافس الدولي ، حينما دبت علائم الضعف في أرجاء الامبراطوريتين الايرانية والعثمانية ، وفي أعقاب الهجمات العسكرية التي شنتها القوات العثمانية سنة ١٩٠٦ م على أراضي كردستان وأذربيجان الايرانية .

١ ـ بعثة سرهافورد جونز الأولى :

شرعت بريطانية في حث ممثليها الدبلوماسيين على زيارة أقطار الشرق الأوسط لدراستها والتعرف عليها تمهيداً لرسم خطط سياسية تأخذ بنظر الاعتبار التطورات الجديدة في ايران، واختارت السر هارفورد جونز[2] لهذا الغرض ، ولاحباط كل محاولة تبذل لاقامة علاقات بين ايران وفرنسا . ولدى وصوله إلى طهران اجرى مباحثات مع الشاه ورئيس الوزراء ميرزا محمد شافعي ، أدت إلى

---

(١) المصدر السابق نفسه Wilson, A., P. 206

(٢) أصبح اسمه فيما بعد : سر هارفورد جونز بريجز .

ابرام اتفاق أولي بين الدولتين تمهيداً لعقد معاهدة تكون أكثر شمولية وذات اغراض محددة . وبموجب هذا الاتفاق وافق الشاه على اعتبار جميع المعاهدات المعقودة . بين ايران وبعض الدول الأوروبية ملغاة ، وتعهد بعدم السماح لأية دولة أوروبية إستخدام أراضيه طريقاً للوصول إلى الهند . وتعهدت الحكومة البريطانية ، مقابل ذلك ، منح الحكومة الايرانية مساعدات مالية وأخرى عسكرية في حالة تعرضها لعدوان خارجي من دولة أوروبية ، يحدد حجمها ، وأنواعها في المعاهدة المقترحة ، وفي حالة ما إذا كانت الدولة معادية لبريطانيا ، أو في حالة حرب . اما إذا لم يكن ذلك كذلك ، فإن بريطانيا تعرض وساطتها على الدولتين لتسوية النزاع بالطرق السلمية . وإذا ما فشلت جهود الوساطة تسارع بريطانيا إلى تقديم المساعدات المطلوبة[1] .

٢ ـ بعثة الكابتن مالكولم :

في سنة ١٨١٠ م أرسل حاكم الهند العام بعثة دبلوماسية برئاسة الكابتن مالكولم إلى طهران لشرح بنود المعاهدة وتوضيحها . وهي ثالث رحلة يقوم بها لايران (وكانت الرحلة الأولى في ١٨٠٠ م ـ ١٨٠١ م لعقد معاهدة تجارية وأخرى سياسية بعد أن تلقت بريطانيا معلومات تفيد بتوقيف نشاطها التجاري تقريباً في إيران . وكذلك للتشاور في القيام بـ « مسح طوبوغرافي وجمع معلومات أخرى عن ايران ، وجاراتها . وهي أمور لم تبحث من قبل »[2] . وقد ضمت البعثة هذه المرة عدداً من الضباط والمهندسين والأطباء والحرس .

توجهت البعثة إلى معسكر الشاه الصيفي في مدينة سلطانية ، واستقبلت بحفاوة ، وقدم الكابتن ملكولم هدية إلى الشاه عبارة عن عدد من المدافع وكميات من العتاد ، رمزاً للتعاون . وكان السر هارفورد جونز لا يزال في ايران . وأحيط الشاه علماً بأن الحكومة البريطانية قررت أن تتولى حكومة الهند

---

(١) في اليوم السابع من شهر مايس سنة ١٨٠١ م ، أرسلت نصوص المعاهدة المقترحة إلى لندن للمصادقة عليها ، حملها سكرتير البعثة (موريير) ، يوافقه سفير ايران ميرزا أبو الحسن ، لاجراء اتصالات بشأن القروض التي اشارت اليها المعاهدة .

اختيار ممثليها الدبلوماسيين إلى طهران ، وأن الاختيار قد وقع على السر أوزلي ليكون خلفاً لهارفورد جونز .

في سلطانية أجرى الكابتن ملكولم محادثات أدّت إلى إبرام معاهدة بين الدولتين تناولت الأمور التالية :

١ ـ منع حاكم كابل زمان شاه ، من استمرار اعتداءاته وتحرشاته على حدود الهند الشرقية ، ووقف جميع المساعدات التي يتلقاها من ايران .

٢ ـ منح رعايا بريطانيا ، بما فيهم الجنود إعفاءات جمركية على السلع المستوردة في الموانىء الايرانية .

٣ ـ وقف الأعمال الاستفزازية ، ضد الحكومة البريطانية ، بالتعاون مع أمراء الأفغان .

٤ ـ وقوف الحكومة البريطانية إلى جانب الحكومة الايرانية إذا ما تعرضت لعدوان خارجي يهدد سلامتها. وفي اعقاب الهجمات الروسية على مناطق ايران الشمالية الغربية تعرضت المعاهدة لامتحان عسير، حينما توسلت بذرائع مختلفة . فناشدت ايران فرنسا بتقديم المساعدة ، وكانت في حالة حرب مع روسيا . وأسفر هذا الاتصال عن عقد معاهدة فنكيشتاين Finkenstein ، وفيها إدانة صريحة على أن روسيا هي « العدو المشترك للملك ايران وفرنسا » . وقد أثار إبرامها قلق حكومة الهند في سملا ، وحكومة لندن في آنٍ واحد ، ولا سيما بعد أن تدفق عدد كبير من رجال الأعمال والعملاء الفرنسيين على ايران لممارسة نشاطهم التجاري والسياسي التخريبي . وردت بريطانيا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ايران ، وتعزيز قواعدها العسكرية في المحيط الهندي والخليج الفارسي ، واحتلال جزيرة خرج (خارك) الواقعة بمحاذاة الشاطىء الايراني للخليج ، للتحكم في مداخل شط العرب ، حيث يقع ميناء البصرة والمحمرة ، ومصب نهر كارون ، والطلب إلى عملائها في الخليج وايران والعراق بمراقبة هذا النشاط .

تولّى مهمة الرقابة والمتابعة قنصل بريطانيا في بغداد يومذاك هو هارفورد

بريجز H.J. Briges . وفي الوقت نفسه رشحت بريطانيا السر مالكولم سفيراً لها في طهران . ولكن الشاه رفض هذا الترشيح ، فردت بريطانيا باجراءات من شأنها عرقلة مهمة البعثة العسكرية الفرنسية التي قدمت لايران . وتجدد القتال بين روسيا وايران ، ولم تبادر فرنسا بتنفيذ التزاماتها العسكرية المنصوص عليها في معاهدة فنكشتاين ، بعد أن تخلى نابليون عن احلامه التوسعية بابرام معاهدة تلسيت Tilsit بين فرنسا وروسيا . إذ بمقتضاها اطلق القيصر يد نابليون في أوروبا مقابل إطلاق يد القيصر في آسيا . وشرعت بريطانيا في وضع سياسة جديدة ، لاحباط أية محاولة من شأنها عودة العلاقات بين فرنسا وآسيا ، وتحسين علاقاتها بالبلاط الايراني ، والتعهد بتنفيذ ما عجزت عن تنفيذه من التزامات منصوص عليها في معاهدة الصداقة المذكورة ، وطبعاً بعد زوال مسبباتها !

٣ ـ بعثة سر هارفورد جونز بريجز الثانية :

حينما أيقن فتح علي شاه أن فرنسا قد تخلت نهائياً عن الايفاء بالتزاماتها العسكرية بموجب المعاهدة المعقودة ، وأن القيصر قد أطلق يد نابليون في أوروبا بموجب معاهدة تلسيت ، وافق على اعتماد السر هارفورد برنجز سفيراً لدى البلاط الايراني ، وأصدر أوامره باخراج البعثة العسكرية الفرنسية من ايران . وفي حفلة تقديم أوراق الاعتماد ، اقترح السفير (باسم الملك جورج الثالث) عقد معاهدة صداقة بين الدولتين ، وأعرب عن استعداد بريطانيا لتنفيذ ما عجزت فرنسا عن تنفيذه بموجب التزاماتها المنصوص عليها في المعاهدة[1] ، فابدى الشاه موافقته على هذا الاقتراح ، وأبرمت المعاهدة المقترحة ، وكانت صفتها دفاعية . وبابرامها استطاع السفير تحقيق هدفين : الأول عقد معاهدة صداقة جديدة في ٢٥ تشرين الثاني سنة ١٨١٤ م لتحل محل المعاهدة القديمة ، والثاني قبول مبدأ وساطة الحكومة البريطانية في تخفيف حدة التوتر بين الدولتين الايرانية والروسية . وقد ظلت هذه المعاهدة نافذة المفعول لمدة تربو على أربعين عاماً . وكانت تتألف من احدى عشرة مادة . وبموجبها تم الاتفاق على ما يلي :

(١) لدى تقديم أوراق الاعتماد قدم السفير إلى الشاه ماسة كبيرة قدر ثمنها يومذاك باربعين ألف ريال ايراني .

١ ـ تعلن الحكومة الايرانية إلغاء المعاهدات المعقودة بينها وبين الدولة الأوروبية التي هي في حالة عداء مع بريطانيا ، وتعارض دخول أي جيش أوروبي أراضيها ، أو اتخاذها منطلقاً للوصول إلى الهند براً أو بحراً ، ومنع رعايا أي منها لمزاولة نشاط معادٍ ضد الهند أو ضد بريطانيا ، والتصدّي لأي عدوان أوروبي على الهند ينطلق من اراضيها (المادة الأولى) .

٢ ـ تقوم علاقات صداقة دائمة بين الدولتين ، وتتعهد بريطانيا بعدم التدخل في شؤون ايران الداخلية ، والسعي لصيانة سلامة أراضيها من عدوان خارجي (المادة الثانية) .

٣ ـ تكون طبيعة المعاهدة دفاعية تماماً ، وتقرر الدولتان أن الحدود القائمة بين ايران وروسيا ينبغي الاعتراف بها ، وأن تقبلها بريطانيا ايضاً (المادة الثالثة) .

٤ ـ تبقى الالتزامات التي أقرتها معاهدة سنة ١٨٠٩ م قائمة في حالة تعرض ايران لعدوان خارجي أوروبي ، وفي تحديد حجم المساعدات المالية التي تنفق لأغراض عسكرية (المادة الرابعة) .

٥ ـ للحكومة الايرانية استخدام ضباط عسكريين لتدريب قواتها المسلحة شريطة أن يختاروا من رعايا دول ليست في حالة حرب أو عداء مع بريطانيا (المادة الخامسة) .

٦ ـ تقدم الحكومة البريطانية إلى ايران مساعدات مالية على هيئة دفعات عاجلة بقدر الامكان (المادة السابعة) .

٧ ـ يتعهد الشاه بفتح جبهة ضد أفغانستان في حالة حرب بين بريطانيا وأفغانستان ، وتتعهد بريطانيا بالمقابل تقديم مساعدات مالية لسد النفقات العسكرية المطلوبة . وفي حالة قيام حالة حرب بين ايران وأفغانستان فإن بريطانيا تتعهد بعدم التدخل ، والتوسط لتسوية النزاع (المادتان الثامنة والتاسعة) بالطرق السلمية .

٨ ـ يتعهد الطرفان بابعاد اللاجئين السياسيين عن أراضيهما (المادة العاشرة) .

٩ ـ تتعهد الحكومة البريطانية بتزويد الشاه بقطعات بحرية مع مراتبها ، لاستخدامها في مياه الخليج « إن كان ذلك ملائماً وممكناً » ، على أن تتحمل الحكومة الايرانية جميع النفقات المترتبة على ذلك .

يتضح من نصوص المعاهدة أنها موجهة ضد روسيا وفرنسا ، وان أعباءً مالية كبيرة ألقيت على ايران ، وأن نصوصها لا تختلف كثيراً عن نصوص المعاهدة التي سبقتها ، وفي سنة ١٨٢٨ م أجريت بعض التعديلات لمراعاة المصالح الروسية[١] . وقد رفض الشاه طلب بريطانيا إدخال نص جديد يمكنها من تشييد استحكامات عسكرية في جزيرة فارك (الخرج) .

ولما كانت العلاقات الايرانية البريطانية تتأثر دائماً ولدرجة كبيرة بسياسة روسيا التوسعية ، فقد وضعت بريطانيا خططها العسكرية والسياسية على أساس الدفاع عن ايران وأفغانستان في حالة تعرضهما لغزو روسي ، وتضمنت هذه الخطط احتلال ميناء البصرة وارسال قطعات عسكرية إلى مناطق العراق الشمالية ، لصد أي زحف روسي نحو الخليج ، نحو أذربيجان لاحتلال مدينة تبريز المهمة . وربما زحفها على منطقة كردستان لاحتلال الموصل وبغداد والبصرة وسواحل الخليج الفارسي .

من الخطط التي أعدتها بريطانيا ايضاً دراسة أهمية منطقة كرمنشاه العسكرية بالنسبة لأية قوات غازية . وقد « ذكرت جميع وثائق وزارة الخارجية البريطانية للفترة ١٨٩٠ م ـ ١٩١٤ م ، بأنه في حالة نشوب حرب مع روسيا ، فعلى الأسطول البريطاني في المحيط الهندي أن يتوجه إلى بندر عباس وبو شهر، وعليه أن ينزل قوات عسكرية لاحتلال ايران عن طريق الاستيلاء على المحمرة وعربستان أولاً لأهميتها الاقتصادية ، ثم احتلال كرمنشاه لوقوعها على طريق

(١) لوريمو : دليل الخليج ، المصدر السابق نفسه ، ص ٢٧٦٦ ـ ٢٧٦٩ .

العراق »[1]. وفي حالة قيام الروس بشن هجوم على حوض نهر كارون من قواعدهم في ضواحي بحيرة أروميه ، فان ميدان القتال قد يتسع لاحتمال دخول ايران في الحرب ، وعندئذ ينبغي على القوات المدافعة الاحتفاظ بقاطع كرمنشاه - همدان ليتسنى لها السيطرة على الطرق المؤدية غرباً إلى كردستان ، وجنوباً إلى جبال البختيارية ، والشروع بتوسيع قواعدها من بغداد إلى المدن الواقعة على حوض نهر كارون كالمحمرة والأهواز وششتر[2] .

كان خبراء بريطانيا في شؤون ايران والخليج وفي طليعتهم اللورد كيرزن Curzon وسايكس Sykes ، الوكيل السياسي في مسقط ، يؤيدون هذه الخطط العسكرية . ولهذا فإن روسيا القيصرية تنظر إلى اللورد كيرزن[3] بأنه واحد من مخططي السياسة البريطانية القائمة على أساس القضاء على نفوذها في ايران ، وبسط نفوذ بريطانية على المحيط الهندي والخليج الفارسي وبلاد الرافدين . وكان سايكس يعتقد هو الآخر ، أن بريطانيا سيكون بمقدورها السيطرة على حوض نهر كارون ذي الموارد الزراعية والامكانات الكبيرة ، واستغلال مجر نهر كارون لأغراض النقل النهري ، وهي بعملها هذا ستقلل من مدى النشاط الألماني المتزايد في بغداد والبصرة والكويت في حالة قيام قوام السلطنة (في شيراز) والشيخ خزعل في عربستان (الأهواز) بتزويد حليفتيها بريطانيا بما تحتاج من امدادات .

وصفوة القول : « كان نشاط مالكولم وهارفورد جونز وانجازاتها نقطة تحوّل في العلاقات البريطانية الايرانية . ومع أن اهتمام لندن وكلكتا قد يصاب بفتور من يوم لآخر ، فإن هذا الاهتمام سيصبح من الآن فصاعداً متواصلاً ،

---

(١) محمد علي الداود : محاضرات عن الخليج العربي والعلاقات الدولية ، صفحة ١٥٥ - ١٥٧ ، معهد الدراسات العربية العالية (جامعة الدول العربية) سنة ١٩٦١ .

(٢) محمد علي الداود : المصدر السابق نفسه ، ص ١٥٥ .

(٣) في سنة ١٩١٩ م أرسل اللورد كيرزون George Nathaniel Curzon وزير الخارجية ومؤلف كتاب : إيران والمسألة الايرانية » مذكرة إلى زملائه الوزراء توضح تبرير ابرام معاهدة جديدة بين بريطانيا وايران جاء فيها : « يضاف إلى هذا ، لو تركت ايران وحدها في الميدان فلدينا كل ما يدعو لتعرضها لنفوذ بولشفيكي يكتسحها من ناحية الشمال ... » .

والحضور الرسمي قائماً في ايران .

وحينما كتب مالكولم أن لبريطانيا مصلحة ثابتة وواضحة وكبيرة في الحفاظ على قوة ايران وتطويرها ، لكي تقف سداً لحماية الهند ، فإن مالكولم نفسه هو الذي ثبت معالمها سنة ١٨٠٦ م . وبعد مرور ثلاثين سنة على هذا القول ذكّرت الحكومة البريطانية الحكومة الروسية بأنها تحسب ايران حاجزاً لسلامة الهند البريطانية وأمنها ضد أية هجمات تشنها قوة أوروبية . وفي إطار هذه النظرة الدفاعية عقدت بريطانيا تحالفاً من شأنه جعل ايران دولة صديقة لبريطانيا العظمى ، متحررة من السيطرة الأجنبية ، وفي سلام مع جميع جيرانها . وقد ظلت هذه الأسس ، طوال العهد القاجاري تؤلف جوهر أو عماد المصلحة البريطانية في ايران »[1] .

ثالثاً - العلاقات الايرانية الروسية :

مطامع روسيا التوسعية :

بعد الحروب الايرانية الروسية التي استمرت طويلاً ، وانعكاساتها على أعمال اللجنة الرباعية الدولية لتخطيط الحدود الايرانية العثمانية (العراقية) والطرق الملتوية المستخدمة من قبل الدولتين « الوسيطتين » ، وهما روسيا وبريطانيا ، أثناء اجتماعات لجنة الحدود في مدينة أرضروم ، وبمراعاة مصالحهما الاستعمارية في عمليات التخطيط ، وتعاطف بريطانيا مع الدولة العثمانية ، شعرت ايران أن الوقت قد حان لتحسين علاقاتها بروسيا القيصرية - السياسية والتجارية - واستأنفت تحرشاتها على الحدود الأفغانية ، غير آبهة بالتحذيرات الكثيرة التي اطلقها ممثلو بريطانيا الدبلوماسيين ، وبخاصة في أعقاب هجومها على مدينة هرات سنة ١٨٣٧ م ، واحتلال جزيرة خارك سنة ١٨٣٨ م . ولم تنسحب منها إلا بعد جلاء القوات الايرانية عن هرات سنة ١٨٤٢ م[2] . وقد

---

(١) Wright, denis, the english amongst the perssions, during the Qajar period, 1787 - 1921, P. 10,. Heinemann, London, 1977.

(٢) استأنفت ايران هجماتها على مدينة هرات ، واحتلتها ثانية ، فردت بريطانيا باحتلال جزيرة خرج =

تجلت هذه السياسة في عهد فتح علي شاه بالصورة التالية :

الحركات العسكرية :

كان فتح علي شاه ، ومن بعده خلفاؤه ، يحاولون عبثاً ضمان درجة من التوازن في علاقاتهم بالدول الكبرى والمجاورة . فقد كانت ايران مرتعاً خصباً لتنافس القوى الاستعمارية ، وللدسائس والمؤامرات ، كما هو جارٍ في الدولة العثمانية ، وظلت في حالة نزاع مستمر مع جارتها الكبرى روسيا ، وانتزاع مناطق واسعة من أراضيها ، واخضاع سكانها المسلمين للقهر والإذلال . وقد أرهقتها هذه الحروب غير المتكافئة ، وظلت في نزاع مستمر ، وانتهى الأمر بالخضوع لشروط المحتلين وقبول الأمر الواقع ، « خلافاً لمواقفها السابقة تماماً » . ودارت معظم المعارك في مناطق القفقاس وآذربيجان ، وفي المناطق الحدودية الشمالية الغربية ، وبقيادة نجله الأمير عباس ميرزا ولي العهد وشقيقه محمد علي ميرزا .

إن الوهن الذي رافق مسيرة النظام القاجاري ، وتقسيم ايران إلى اقطاعيات يديرها أمراء من آل قاجار المتنازعين على العرش ، والمرتبطين أحياناً ببعض الجهات والمصالح الأجنبية ، على نطاق واسع ، شجع كلاً من بريطانيا وروسيا على التمادي في التدخل بشؤونها الداخلية وتوجيه سياستها الخارجية . واتخذ هذا التدخل شكلاً سافراً في عهد ناصر الدين شاه الطويل ، بحيث أصبحت السفارتان البريطانية والروسية في طهران هما المرجع الأول ، ومركز الثقل في ادارة البلاد والقوات المسلحة . فكانت السفارة الروسية ، مثلاً ، تفاخر بكتائب الحرس القفقاسي (القوازق) الملحقة بالجيش الايراني ، وتعدها القوة الوحيدة الصالحة للقتال في الجيش الايراني كله . وهي في نظر « نائب السلطنة » ، أصغر اشقاء الشاه وقائدها العام القوة الضاربة والقادرة على احباط

= (خارن) ثانية (١٨٥٦ م ـ ١٨٥٧ م) ، واحتلال ميناء بوشهر المهم ، وانزلت قوات بحرية في ميناء المحمرة ، في سعيها لاحتلال حوض نهر كارون .

(٢) لوريمر : دليل الخليج ، القسم التاريخي ، الجزء السادس ، ص ٢٧٢٥ .

أية مؤامرة ضد العرش أو ضد شقيقه « ظل السلطان » حاكم فارس ، المعروف بميوله البريطانية ، وبثقته الكبرى بالأسطول البريطاني الراسي في ميناء بندر عباس ، هذا الأسطول الذي يحسبه القوة القادرة على حماية النظام الملكي .

هكذا كانت الحالة في عهد فتح علي شاه وناصر الدين شاه . ولهذه العوامل وغيرها فشل الجيش الايراني في الحفاظ على سلامة البلاد وسيادتها الاقليمية واحتلال مقاطعات واسعة من أغنى مناطق ايران . ففي مطلع القرن التاسع عشر استولى الروس على مقاطعة جورجيا ، وفشل الأمير عباس في التصدي للقوات الغازية فشلاً ذريعاً لدى عبوره نهر آراس سنة ١٨٠٤ م ، وسقطت مدينة ايروان (يرفان) ، وبعدها مدينة كنجه ، واستولى الروس على ميناء انزلي، وتفقد الشاه بنفسه الجبهة . وتم الاتفاق سنة ١٨١٠ م على وقف القتال وتسوية مشكلات الحدود في أعقاب اجتماع عقد بمدينة تبريز . وتوصل الطرفان المتنازعان سنة ١٨١٣ م وبوساطة البارون ريد إلى وضع صيغة أولية لمعاهدة سميت بمعاهدة كلستان تضمنت بعض المبادىء الأولية ، وتأجيل المفاوضات لاستئنافها في وقت لاحق لاجراء تسوية نهائية بمساعدة لجنة دولية مشتركة .

١ ـ معاهدة كلستان ١٨١٣ م :

بعد هزائم الجيش الايراني المتلاحقة في مناطق آذربيجان ، والضغط البريطاني على البلاط القاجاري ، وازدياد نفقات الحملات العسكرية التي أرهقت البلاد والعباد ، وأنهكت البلاط وأغرقته بالديون ، وافق فتح علي شاه على قبول « وساطة » بريطانيا لوقف الزحف الروسي ، وإجراء مفاوضات لعقد معاهدة صلح . وعهد لرئيس الوزراء (ميرزا شفيع) بهذه المهمة ، وأسفرت عن عقد معاهدة عرفت بـ « معاهدة كلستان »[1] .

---

(١) تم التوقيع على معاهدة كلستان في ٢٩ شوال سنة ١٨٢٨ هـ (الموافق ١٢ تشرين أول سنة ١٨١٣ م ، من قبل ممثلي الدولتين وهما الميرزا أبو الحسين خان الشيرازي عن الجانب الايراني ونيكولاي سفير روسيا في طهران عن الجانب الروسي ، وبحضور السفير الايراني في طهران ـ

تألفت المعاهدة من أحد عشر فصلاً ، وظلت أحكامها الجائرة سارية المفعول حتى قيام الثورة البولشفية في روسيا ، باستثناء الأحكام المتعلقة بعائدية مناطق القفقاس الاسلامية وبعض مناطق أذربيجان ، وأحكم النظام الجديد قبضتـه عليها، وشرع في طمس معظم معالمها الاسلامية ، وأصبح نهر آراس خط الحدود الفاصل بين ايران والاتحاد السوفياتي حتى يومنا هذا . وشرعت ايران بتعزيز تمثيلها الدبلوماسي ، بترشيح الحاج ميرزا أبو الحسن خان الشيرازي سفيراً لها في روسيا . ومن خلال تقديم أوراق الاعتماد . طالب السفير بإعادة المناطق المنزوعة ، فرّد الامبراطور قائلاً :

« إن البلاد الخاضعة لحكمنا اليوم في القفقاس لم تستول عليها روسيا عنوة » ، بل الحكام المحليون هم الذين طالبوا بالانضمام تحت لوائنا بمحض ارادتهم ، ولا سيما سكان منطقة كرجستان المسيحيين . فقد وجدوا أن خضوعهم لروسيا المسيحية خير لهم وأضمن لمصالحهم ، من خضوعهم للحكم الايراني » .

وأعلن القيصر أن حكومته على استعداد لاجراء محادثات حول مستقبل كنجه وشيروان وطالش ، وإجراء استفتاء عام بين السكان ، وخوّل الجنرال يارملوف حاكم القفقاس والسفير المنتدب لاجراء مفاوضات بهذا الخصوص . ولدى تقديم أوراق اعتماده للشاه طالب بتحقيق الأمور التالية :

١ ـ تنسيق جهود الدولتين العسكرية ضد الدولة العثمانية ، أو الكف عن تأييدها .

٢ ـ تجريد حملة عسكرية لتأديب قبائل الخوارزمية وخيوه التي تتعرض للقوافل الروسية ، وإلا فإن القوات الروسية ستقوم بتاديبها .

- (الوسيط) ، وجاء في مقدمة المعاهدة أنها عقدت « تأكيداً لروابط المودة والوفاق بين الدولتين ونصت كذلك بأن الشاه « يعترف بأن جميع ولايات قره باغ ، وكنجه وخانات وشكي ، وشيروان وقبه ودربند وباكو ، وجميع الولايات الأخرى التي هي تحت تصرف روسيا الفعلي ، كولايات طالش ومنطقة داغستان وكرجستان إلى بحر زفوين أصبحت من ممتلكات وتوابع الأمبراطورية الروسية .

٣ ـ الموافقة على فتح قنصلية دائمة في منطقة كيلان ، وتخطيط الحدود قرب طالش . في اجتماع عقد في مدينة تبريز في (٢٨ مارت ١٨٢٥ م) توصل الطرفان إلى ابرام اتفاقية لتثبيت خط الحدود بعد عودة الحاكم العام إلى مقره في تفليس وتعيين مازاروفتس خلفاً له . ولدى تدقيق الاتفاقية ظهر أن الجانب الروسي ضم بعض المناطق إلى الممتلكات الروسية التي لم تنص عليها معاهدة كلستان .

وفي غضون الاتصالات الجارية تحركت قوات روسيا لاحتلال المنطقة المتنازع عليها ، فأرسل الشاه مبعوثاً خاصاً إلى القائد العام (يرمولوف) لتقديم احتجاج على خرق بنود المعاهدة . ولدى وصوله إلى تفليس كان الجنرال قد غادر المدينة[1] !

ادركت ايران أنها قد تورطت ـ كما يقول علي أصغر شميم ـ في قبول مبدأ تسوية الخلافات بالطرق السلمية كما جاء في معاهدة كلستان . فإيران لا تستطيع مجاراة روسيا في البراعة السياسية والحنكة الدبلوماسية ، كما لا تستطيع اللجوء إلى منطق القوة . واستطاعت روسيا أن توهم المسؤولين الايرانيين ، بدهاء سفرائها ، بأنها لا تكن إلا الحب والإخلاص ، وأنها لن تألوَ جهداً في الدفاع عن أراضيها إذا ما تعرضت لعدوان خارجي[2] .

ونظراً لتخلف السلطات الايرانية عن دفع التعويضات المالية المقررة وفقاً لمعاهدة تركمان جاي (٢١ شباط فبراير ١٨٢٨ م) وعلاقتها بمستقبل عائدية

---

(١) أحيط المبعوث الخاص أن الجنرال ويلمنهوف على استعداد لاستقباله والتباحث معه حول خط الحدود . ولدى تقديم الاحتجاج ردّ الجنرال قائلاً : نظراً لوفاة الامبراطور اسكندر الأول ، وعدم تلقي توجيهات من حكومته فإنه لا يستطيع الانسحاب من الأراضي التي استولت عليها القوات الروسية ! فعاد السفير إلى طهران . وكان ذلك في سنة ١٢٤١ هـ / ١٨٢٦ م . ويبدو أن احتلال المنطقة المتنازعة عليها (ناحيتي كوك وقبان) ، كان لأسباب استراتيجية (سوقية) ، لأنها مفتاح المنطقة الشمالية ، ويحققان سيطرة تامة على يروان .

(٢) علي أصغر شميم : ايران في عهد الدولة القاجارية ، راجع الفصل السابع من الكتاب وما بعدها ، كما جاء في الترجمة التي أعدها د . أحمد خالد البدلي (عن الفارسية) ونشرت تباعاً في مجلة المنهل الشهرية الصادرة بجدة ـ المجلد الثامن سنة ١٩٦٩ .

أذربيجان ، « قررت روسيا ضم هذه المنطقة الغنية لممتلكاتها بسبب قصر نظر الشاه ووزرائه »[1] .

٢ ـ معاهدة تركمان جاي : ١٨٢٨ م :

واصلت روسيا سياستها التوسعية في ايران ، ولم تتوقف إلا بعد تدخّل بريطاني . وعانى المسلمون من عنت الاحتلال الروسي ، وتوتر الوضع على مناطق الحدود ، وتعالت أصوات الشعوب الايرانية بتحرير المناطق المنزوعة ، والوقوف صفاً واحداً ضد الأطماع الاستعمارية الروسية ، وأصدر علماء الدين نداءاتهم إلى اخوانهم في الدين ، والفتوى « بالجهاد ضد الكفار المعتدين » . وتصاعدت نداءات الجهاد في سنة ١٨٢٦ ، « وتدفق آلاف المتطوعين على معسكر الأمير عباس ميرزا (ولي العهد) ، جاءوا من مختلف انحاء البلاد الايرانية . وفوجىء الروس بهذا الغليان الشعبي غير المنتظر . . . واستطاع الجيش الايراني في غضون ثلاثة أسابيع تحرير كوكة ومناطق اخرى كانت مثار نزاع طويل بين الطرفين . . . . وفي روسيا أعلن المسلمون الثورة في كل مكان . . . . وفي مدينة كنجه تم القضاء على الحامية الروسية قضاء مبرماً . . . فشن الروس هجوماً مقابلا قرب المدينة ، وأنزلوا خسائر كبيرة بالقوات الايرانية ، واضطر الشاه على وقف القتال وطلب الصلح ، وأرسل مندوباً خاصاً إلى تفليس ، طالباً من القائد العام إجراء تسوية سلمية للنزاع الدائر بين الطرفين . . . »[2] .

بعد الهزائم المتلاحقة بالجيش الايراني ، ومنها معركة سرور آباد سنة ١٢٤٣ هـ ، واحتلال تبريز عاصمة آذربيجان ادركت بريطانيا الأخطار المترتبة على زحف القوات الروسية ، واقترحت على الشاه اجراء اتصالات عاجلة لتدارك الموقف المتدهور ، فأوفد الشاه منوجهر خان إلى قائد القوات الروسية في تبريز ، حاملاً معه القسم الأعظم من التعويضات المالية التي فرضتها الحكومة

---

(١) لوريمر : دليل الخليج ، القسم التاريخي ، الجزء السادس ص ٢٧٣٢ .
(٢) لوريمر : دليل الخليج ـ الجزء السادس ص ٢٧٣٠ .

الروسية ، بمقتضى معاهدة كلستان سنة ١٨١٣ م ، على ايران . ونظراً لخطورة الموقف وجد الأمير عباس ميرزا القائد العام نفسه مضطر لابرام معاهدة صلح دون استئذان والده الشاه . وأجرى مفاوضات في قرية تركمان جاي ، حيث مقر قيادة الجيش الروسي ، أسفرت عن ابرام معاهدة عرفت بمعاهدة تركمان جاي ، واتفاقية أخرى تجارية . وتألفت من ست عشرة مادة ، وبموجبها حققت لروسيا مكاسب كثيرة منها[1] :

١ ـ أصبح نهر آراس الحد الفاصل بين الدولتين (ولا يزال كذلك) .

٢ ـ استحوذت على مناطق ايروان ونخجوان ، وقسماً من سهول مغان .

٣ ـ أصبح رعايا روسيا يتقاضون أمام محاكم خاصة لا أمام محاكم ايرانية .

٤ ـ أصبحت نسبة الرسوم المقررة على البضائع الروسية المستوردة لا تزيد عن ٥٪ من قيمتها الحقيقية ، وأعفي الرعايا الروس من دفع ضريبة العقار والأمتعة الشخصية .

٥ ـ اختصت روسيا وحدها بالاشراف على سير الملاحة في بحر قزوين ، وصار حقاً من حقوقها المقررة .

جاء في المعاهدة أيضاً أن الطرفين قد توصلا إلى « إقرار سلم دائم » ، وأنهيا حالة الحرب التي كانت قائمة منذ زمن طويل ، واتفقا على أن تحل معاهدة تركمان جاي محل معاهدة كلستان لسنة ١٨٢٨ م ، « توثيقا لعرى الصداقة ، وتوكيداً لروابط الاخاء التي تنتهجها الحكومتان » . واعترف الشاه « بالاصالة عن نفسه ، وبالنيابة عن اخلافه وورثته في الحكم بالتنازل عن

---

(١) ترأس الجانب الايراني الأمير عباس ميرزا ولي العهد والقائد العام للجيش ، وضم ميرزا أبو القاسم القائم مقام ، واصف الدولة ، والحاج ميرزا أبو الحسن خان الشيرازي . وترأس الجانب الروسي الجنرال باسكوويتس . وحضر الاجتماع السفير البريطاني بوصفه مراقباً . وتم التوقيع على المعاهدة في اليوم الخامس من شهر شعبان عام ١٨٤٣ ٢٠٢ ١٨٢٨ م . وبموجبها فقدت ايران جميع المقاطعات الواقعة إلى الشمال من نهر آراس ، وقبلها فقدت معظم مناطق القفقاس بموجب معاهدة كلستان سنة ١٨٢٨ م .

خانات يروان ، وكذلك خانات نخجوان إلى الامبراطورية الروسية ، ويقر بأن هذه المناطق قد أصبحت ملكاً صرفاً للدولة الروسية . . . . » . ويقر كذلك « إقراراً لا لبس فيه بشرعية السيادة لصاحب الجلالة امبراطور روسيا على المدن والجزر الواقعة في المخطط الجديد بين الدولتين ، ملكاً خاصاً لروسيا » . ومن الموضوعات الأخرى التي عالجتها المعاهدة تعيين خط الحدود في منطقة أذربيجان الشرقية ، وهو الخط القائم اليوم .

تناولت المعاهدة كذلك موضوع تسديد التعويضات المالية أو الغرامات المالية المفروضة على ايران ، وحددت اليوم الخامس عشر من شهر آب سنة ١٨٢٨ م آخر موعد لتسديها ، وفي حالة عدم التسديد تنتقل ملكية جميع الولايات الأذربيجانية ، بعد هذا التاريخ ، إلى الممتلكات الروسية ، أو عند قيام أية دولة فيها ! وإمعاناً في إذلال ايران أوجبت على الحكومة الايرانية استقبال السفراء المعتمدين لدى البلاط الايراني استقبال الملوك ، ساعة عبورهم الحدود الروسية الايرانية ، استقبالاً يليق بعظمة امبراطور روسيا ، وأن يهرع جميع الوزراء إلى طهران للسلام عليهم والترحيب بهم لدى وصولهم وتقديم الخدمات المطلوبة منهم إلى حين انتهاء مراسم تقديم أوراق الاعتماد لجلالة الشاه !

٣ـ مصرع السفير الروسي غريبايدون

بعد توقيع معاهدة تركمان جاي المخلّة بكرامة وسيادة الدولة الايرانية رشّح القيصر غريبا يدون سفيراً لدى البلاط القاجاري . وكان هذا السفير الجديد . كما يصفه المؤرخون في ايران ، على جانب كبير من العجرفة والغطرسة والصرامة . وكانت تصرفات جميع موظفي السفارة الروسية غير لائقة ، ولا مهذبة في بلد اسلامي محافظ له تقاليده وآدابه الخاصة .

أحيط السفير علماً حال مباشرته بأن امرأتين أرمنيتين من مدينة يروان (يرفان) قد اعتنقتا الاسلام ، وأنهما يقيمان في دار عائدة لأحد أعيان مدينة طهران . فاتصل بالسلطات الايرانية طالباً تسليمهما ! فأفهم السفير أن هذا الأسلوب غير مألوف ، وأن السلطات الايرانية لا تستطيع تلبية طلبه ، وحذرته

من عواقب أي عمل استفزازي . ولكن السفير لم يقتنع بالرد ولم يكترث بالإنذار ولا بالنتائج المترتبة على تسليمهما لدى سكان العاصمة . ونظراً لإصراره ، وحرصاً على مسيرة العلاقات الروسية الايرانية . وافقت السلطات الايرانية على تسليم الامرأتين الأرمنيتين إلى السفارة .

عندئذ أصدر علماء الدين فتاوى بحق الامرأتين المسلمتين ، مفادها أن انتزاعهما من قبضة السفارة الروسية « واجب شرعي لا مفر منه » ، ولا يجوز التساهل فيه . فتنادى الناس من كل حدب وصوب لنجدة الامرأتين ، وأغلقت الأسواق احتجاجاً على تصرف السفارة ، وخرج الناس إلى الشوارع في مظاهرات صاخبة وغاضبة ، تندد بالمغتصبين ، وتوجهوا نحو السفارة الروسية لتحريرهما . وفي أثناء ذلك جرت مشادة بين المتظاهرين وبعض موظفي السفارة ، أسفرت عن اطلاق الرصاص على المتظاهرين ، فخر أحدهم صريعاً ، وتعالت الأصوات ، وحملت الجماهير جثمانه ، وطافت به الأسواق والشوارع ، ثم سجّي في أحد المساجد للصلاة عليه . وارتفعت الأصوات تطالب بالثأر لدم الشهيد . فصار القتيل ذريعة للتنفيس عن سخط الجماهير وغضبها على سياسة روسيا التوسعية ، وعلى انتزاعها مناطق واسعة من شمالي البلاد ، وعلى تدخلها في شؤون ايران الداخلية . وقفلت الجماهير راجعة من حيث أتت ، وتوقفت قليلاً عند مبنى السفارة ، ثم اقتحمت المبنى ، فسقط السفير قتيلاً ومعه خمسة وثلاثون شخصاً من موظفي السفارة والحرس الايراني . ولم ينج إلا السكرتير الأول . وسارع فتح علي شاه بتقديم الاعتذار والتعازي إلى الحكومة الروسية . وأرسل بعثة خاصة لهذا الغرض إلى بطرسبورغ برئاسة حفيده الأمير خسرو ميرزا ، نجل ولي العهد عباس ميرزا[1] .

نظرت روسيا إلى حادثة مصرع السفير غريبايدون نظرة اعتيادية ، ولم تعطها أهمية تذكر، بدعوى إشغال قواتها يومذاك في القتال في بلاد البلقان ضد

---

(١) تألفت البعثة من اللواء محمد زنكن من أحفاد علي خان زنكنه أحد كبار رجال الدولة الصفوية ، والميرزا تقي خان فراهاني وزير الحربية الذي كان استاذاً خاصاً لناصر الدين ميرزا ، ثم رئيساً لوزرائه .

الدولة العثمانية . وللاعراب عن كياستها وحسن نياتها تنازلت عما تبقى لها من غرامات مالية على ايران ، وأوفد الامبراطور أحد رجال القصر لمقابلة الشاه والتحقيق في الحادث وإحالة المتهمين على القضاء . فصدر الحكم على أحدهم بالاعدام شنقاً ، وأصدر الشاه أوامره بابعاد الشيخ ميرزا مسيح المجتهد الأستربادي إلى « العتبات المقدسة » بالعراق ، ومنحه مخصصات سفر واقامة هناك بوصفه أحد علماء الدين المتهمين باثارة الكراهية ضد السفارة الروسية

بعد فشل روسيا في تنفيذ مخططاتها التوسيعة في ايران اتبعت سياسة جديدة لإزالة المخاوف العالقة في نفوس الايرانيين والبريطانيين معاً فأكدت في سنة ١٨٣٨ م تعهدها السابق الذي قدمته سنة ١٨٣٤ م بعدم الإعتداء على ايران ، وصرح الوزير المفوض في طهران أن القيصر قد نصح الشاه بعقد الصلح مع بريطانيا . ومع ذلك « ظلت الحكومة الروسية على اعتقادها بأن ثورة الأغا خان (زعيم الاسماعيلية) ضد الشاه في سنة ١٨٣٨ م - ١٨٣٩ م قد رسمت خطوطها في لندن ، وأن الرحالة البريطاني ليارد كان هو المسؤول عن تمرد زعيم فتح علي شاه حفيد علي شاه » تعاونت روسيا وبريطانيا بالفعل في تخطيط الحدود الايرانية التركيا . وبعد وفاته تعاون ممثلا الدولتين ايضاً في الحيلولة دون قيام خلاف على وراثة العرش »[١] . وتبعاً لذلك الحدود العراقية الايرانية . وتولت الدولتان التوسط في تسوية مشكلات الحدود وفي مخططها كل ذلك حرصاً على مصالحها ، ودعاية لمصالح طرفي النزاع ، كما سيأتي تفصيله .

محمد شاه
١٨٣٤ م - ١٨٤٨ م

رشّح فتح علي شاه ، قبيل وفاته ، وفي دوامة الهزائم العسكرية المتلاحقة ، وبموافقة كل من بريطانيا ورسويا ، حفيده محمد ميرزا ، نجل عباس ميرزا لتولّي العرش ، حرصاً على سلامة ايران واستقلالها ، ومنعاً للتناحر

---

(١) لوريمر : ج . جي : ق ت ، ج ١ ص ٣٥٠ .

والتنافس الشديد على السلطة بين أفراد الأسرة القاجارية المالكة . وبدعم مالي من بريطانيا وباسناد عسكري من الخبراء العسكريين البريطانيين العاملين في الجيش الايراني وفي مقدمتهم لندسي بيثون Lindesay Bethune استطاع محمد شاه[1] القضاء على منافسيه وتوطيد عرشه من خلال فترة قصيرة . ولكنه فشل في وقف التدهوّر العام الذي سيطر على البلاد وفي مواجهة الأزمات السياسية والعسكرية التي ورثها من جده .

على الرغم من التأييد والاسناد الذي تلقاه محمد شاه[2] من سفير بريطانيا في طهران إلا أنه أخذ يسيء الظن بسياستها إزاء ايران والعرش ، وأخذت علاقات الطرفين تسير نحو التدهور . وربما كانت مواقف رئيس وزراء الشاه ميرزا اغاسي ، الغريب الأطوار ، وحفاوة لندن بالأمراء اللاجئين واستقبال ملك بريطانيا لهم والرعاية التي لاقوها في اسطنبول وغيرها ـ كانت عاملاً جديداً من عوامل التدهوّر ، هذا فضلاً عن العوامل الأخرى التي شهدها عهد فتح علي شاه ، وأهمها : التعديلات التي طرأت سنة ١٨٢٨ م على بعض نصوص

---

(١) كان أكبر مؤيدي محمد شاه خاله يارخان المعروف باسم « سيف الدولة » وينحدر من الفرع الأصلي لنسب العائلة القاجارية ، وأكبر منافسيه عمه علي ميرزا المعروف باسم « ظل السلطان » ، وعمه الأخر المعروف باسم « فرمان فرما » الحاكم العام لمقاطعة فارس المهمة . وحينما رشح الأمير محمد ميرزا للعرش كان في تبريز . ومن تبريز انطلق الرائد لندسي بيثون قائد قوات محمد ميرزا (محمد شاه) على رأس قوة للقضاء على قوات « ظل السلطان » . وبعد القضاء على تمرده وأسره توجه إلى طهران . وفي شهر شباط ١٨٣٥ م دخل محمد شاه العاصمة وتسلم مقاليد الحكم . أما بيثون فقد واصل السير للقضاء على قوات عم الشاه ، فرمان فرما حاكم فارس بقيادة الأخ الكبير « شجاع السلطنة » ، واقتيد هو و « ظل السلطان » أسيرين إلى مدينة أردبيل ، وتوفي فرمان فرما في الطريق ، ونفشت عيناً « شجاع الدولة » لدى وصوله إلى أردبيل . ولجأ أبناء فرمان فرما وهم رضا قلي ميرزا خان ، ونجف قلي ميرزا ، وتيمور ميرزا إلى لندن سنة ١٨٣٥ م على ظهر باخرة بريطانية أقلتهم من بيروت ، لتمضية موسم الصيف ضيوفاً على الرحالة البريطاني المعروف بيلي فوّيزر ، ومنحوا مخصصات مالية ، وقابلوا ملك بريطانيا ، وغادروا لندن إلى الاستانة ، ولكنها لم ترحب بهم كما يجب . واستطاع سفير بريطانيا إستحصال موافقة الباب العالي على إقامتهم في بغداد (الكاظمية) وكانت لهم سقفات إلى أمد قريب في الكاظمية .

لوريمر : جَ . جي : دليل الخليج ، ق ت ، ج ٥ صفحة ٢٨٢٥ .

معاهدة ١٨١٤ م والتي خيّبت آمال الشاه في تلقي الامدادات والمساعدات العسكرية التي تعهدت بها بريطانيا ، وكذلك فك ارتباط المفوضة البريطانية في طهران من حكومة لندن والحاقها بحكومة الهند . « لهذه الأسباب وغيرها فشلت مساعي بريطانيا في إقامة حكومة صالحة في إيران ، بينما نجحت روسيا في تطوير علاقاتها بفعل الجوار وقوتها العسكرية المهمة »[1] .

الهجوم على هرات :

لدى قيام الشاه بمهاجمة هرات (٦ نيسان ١٨٣٨ م) قدم الدكتور جون مكنيل Mcneill وزير بريطانيا المفوض إحتجاجاً إلى الشاه . وما أن علم وزير روسيا المفوض (سيمونيش) إلا وطالب مقابلة الشاه في مقر القيادة العامة على الجبهة ، واتفق الطرفان على رفض مذكرة الاحتجاج ، لأنه تدخّل في سيادة ايران واستقلالها . وتلقى الشاه مذكرة من الحكومة البريطانية ، سلّمها أحد الضباط البريطانيين العاملين في الجيش الايراني ، مفادها أن الحكومة البريطانية تنظر إلى احتلال هرات أو أية منطقة أخرى من أفغانستان على أنها عملاً معادياً واضحاً ضد بريطانيا وحكومة الهند[2] . ولا شعار ايران بخطورة الموقف اتخذت تدابير مضادة ، فاحتلت جيزرة خارك ، ـ كما ذكرنا من قبل ـ واستخدمت نفوذها في أفغانستان لشجب هذا الاعتداء والتصدّي له . هذا ما كان عليه الوضع في مناطق ايران الشرقية . أما على حدودها الشرقية المتاخمة للعراق فقد تطور الوضع إلى نزاع مسلم ، وإلى مطالبة محمد شاه[3] بمنطقة السليمانية .

---

(١) لوريمر : ج . جي : دليل الخليج ، المصدر السابق ص ٢٨٣٦ .

(٢) إزاء موقف الشاه المتصلب غادر الوزير المفوض البريطاني وموظفين الممثلية طهران إلى أرضروم ، وأصدر أوامره إلى الضباط البريطانيين بالعودة إلى الهند عن طريق بغداد . وبعد اتصالات بين الطرفين خضعت ايران واستجابت لمطالب ـ بطانيا الكثيرة ، وعاد الوزير المفوض إلى طهران (في ١١ تشرين ١٨٤١ م) وانسحبت القوات البريطانية من جزيرة خارك ، وعقد الطرفان معاهدة تجارية سنة ١٨٤١ م ضمنت حرية التجارة للطرفين .

(٣) يقول لوريمر : كان محمد شاه شهيد اللذات . وشهوة المجد العسكري في أوائل عهده ، واختل عقله ، وأصبحت تسليته المحببة صيد العصافير بالمسدس . وتوفي سنة ١٨٤٨ م وهو في التاسعة والثلاثين من العمر .

وشهد عهده مذبحة كربلاء سنة ١٨٤٣ م على يد القوات التركية ، وإبرام معاهدة أرضروم الثانية ، ونشاط فرنسي لدى وصول بعثة دبلوماسية أرسلها ملك فرنسا (لويس فيليب) إلى البلاط الايراني سنة ١٨٤٠ م برئاسة الكونت دي سرسي لعقد معاهدة بين الدولتين .

هذا الوضع المتميز لروسيا القيصرية مكّنها من إحكام سيطرتها وجعلها تُملي شروط الصلح على ايران وفقاً لمصالحها ، وأحدثت ارتباكاً في سياسة بريطانيا . ومع ضعفها هذا لم تستجب ايران لجميع المطالب الروسية ، ولا لجميع المطالب والمناورات البريطانية . فقد رفضت ، مثلاً ، مطالب روسيا في فتح قنصليات لها ، بموجب معاهدة تركمان جاي ، في بعض المدن الايرانية ، ولأمد طويل ، وتراجعت روسيا قليلاً ، وعبّرت عن احترامها لسيادة ايران ورعاية مصالحها ، ورشحت الكونت سيمونيش وزيراً مفوضاً لها في طهران سنة ١٨٣٣ م ، وفي الوقت نفسه ظلت ماضية في الاجهاض « على القوة الضئيلة التي بقيت لايران »[1] .

ومن أسباب تدهوّر العلاقات مع بريطانيا ، تصميم ايران على الاحتفاظ بمركزها وارتباطاتها مع أمراء أفغانستان ، وموقف بريطانيا المعادي لمحاولات الشاه في استعادة هرات (١٨٣٧ م ـ ١٨٣٨ م) ، أو تعويضها عن خسائرها المادية . وتشير التقارير البريطانية إلى أن وزير روسيا المفوض في طهران كان له ضلع كبير في تشجيع ايران على شن حملاتها ضد أفغانستان ، على الرغم من إنكار الحكومة الروسية ، لأن نجاح ايران باستعادة هرات يعطي روسيا الحق ، وفقاً لمعاهدة تركمان جاي ، بفتح قنصلية لها هناك ، وبعبارة أخرى مرابطة وكيل سياسي لها في المدينة المهمة ، يمكنها من استئناف تخطيط الحدود المشتركة . وحتى لو حدث العكس ، فستخرج ايران منهوكة القوى ، وستلقي نفسها في احضان النفوذ الروسي ، وستقوم حالة عداء وجفاء بين بريطانيا وايران ، يجني ثمارها الروس وحدهم . « وكل مزية تجنيها روسيا من حملة كهذه ، مهما كانت

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، صفحة ٢٨٣٦ .

نتائجها ، تقابلها خسارة لبريطانيا في ميدان الاستراتيجية أو النفوذ السياسي »[1] .

ناصر الدين شاه : ١٨٤٨ م - الملك الصالح

بعد وفاة محمد شاه اعتلى العرش نجله الأكبر ناصر الدين ميرزا[2] . باتفاق سابق بين الحكومتين البريطانية والروسية ، وتولى كل من القائم بالأعمال البريطاني والأمير دولجو روكي وزير روسيا المفوض ضمان سلامة هذا الترشيح وعودته إلى طهران قادماً من تبريز ، واتخذا كل الاحتياطات اللازمة للحيلولة دون وقوع اضطرابات تهدد أمن البلاد . « وكانت الفترة الدقيقة التي امتدت بين وفاة محمد شاه ووصول ناصر الدين ميرزا إلى العاصمة مليئة بالقلق . فقد تكونت حكومة اقليمية في طهران ترأستها (مهد أولياء) أو آلام الوالدة . ولكن الأعضاء الذين كانوا يمثلون فئات سياسية مختلفة ، ومصالح فردية متنوعة ، لم يتفقوا على شيء سوى المطالبة باستقالة رئيس الوزراء ، الرجل الصوفي حاج ميرزا أغاسي ، الذي تولّ المنصب منذ عهد قريب . وكان شخصية عجيبة ، وداهية كوّن لنفسه ثروة كبيرة . وتعذر على الكثيرين معرفة طبيعته وتصرفاته . فمرةً يعد الممثلين البريطانيين والروس بالابتعاد عن الميدان السياسي عند الأزمات ، ومرةً أخرى يعتكف بقلعة طهران ومعه ١٢٠٠ من اتباعه ، وكأنه يطمع في تولي السلطة بالقوة . وأخيراً التجأ إلى ضريح الشاه عبد العظيم بالقرب من العاصمة[3] .

---

(١) لوريمر : المصدر السابق ، صفحة ٢٨٣٨ .

(٢) وصل ناصر الدين إلى طهران في العشرين من شهر تشرين أول سنة ١٨٤٨ م ، وتربع على العرش في مساء اليوم نفسه ، وهو في السابعة عشر من العمر على أحسن تقدير .

(٣) لوريمر ، دليل الخليج ، ق ت ج ٥ ، ص ٢٨٧٩ - ٢٨٨٠ . ويذكر لوريمر أن الحاج ميرزا أغاسي هرب إلى كربلاء بعد اختيار ميرزا تقي خان رئيساً للوزراء (مفضلاً لقب امير نظام على لقب الصدر الأعظم الشائع) ، وتوفي هناك بعد وصوله بفترة قصيرة . ويذكر الرحالة لوفتس في كتابه : رحلات وابحاث ، ص ٥٦ ، أن قبره كان موجوداً في كربلاء سنة ١٨٤٩ م ، ويروي قصة عجيبة ذات علاقة بموت الحاج أغاسي .

اختار ناصر الدين شاه كبير مستشاريه ميرزا تقي خان رئيساً للوزراء ومنحه لقب « أمير انتظام » ، في وقت كانت الفوضى ضاربة أطنابها في كثير من أرجاء ايران ، والطرق غير مأمونة ، وخزينة الدولة خاوية ، والعائلة المالكة على شفى الانهيار ، وأعمال الشغب قائمة على قدم وساق في كرمان ويزد وشيراز وأصفهان . وكان أحد الأمراء القاجاريين المتنافسين على كرمان ويزد وشيراز وأصفهان. وأسمه سيف الملوك ميرزا، يهدد بالاستيلاء على طهران. ولكنه فشل وأسر، واقتيد سجيناً إلى طهران، وأخمدت القلاقل تدريجياً. وكانت ثورة السلار في مدينة مشهد (١٨٤٨م - ١٨٥٠م)، التي نالت تأييد معظم زعماء خراسان، أكبر خطر يتهدد النظام القاجاري. فقد أحكم سيطرته على مشهد بمساعدة حاكم هرات (يار محمد خان) وانسحاب عم الشاه (حمزة ميرزا) وممثله في المقاطعة. وعرضت كل من بريطانيا وروسيا وساطتها فرفض رئيس الوزراء ، « أمير نظام » كل وساطة أجنبية ، لأنها شكل من أشكال التدخل في شؤون ايران الداخلية ، وأرسل قوات إلى أطراف مشهد بقيادة مراد ميرزا العم الثاني للشاه . للسيطرة على الموقف ، وعززها سنة ١٨٤٩ م بقوات أخرى من طهران ، وسقطت المدينة بعد حصار امتد سنة ونصف ، وأسر السلار الذي لجأ إلى ضريح الامام الرضا ، ونفذ فيه حكم الاعدام . وعادت الطمأنينة إلى البلاد .

ميرزا تقي خان : أمير انتظام

كان «أمير انتظام»[1] ولا ريب أعظم شخصية في تاريخ ايران الحديث.

---

(١) كان من أصل متواضع ، وعمل مستخدماً وكاتباً للأمير خسرو ميرزا نجل الشاه أثناء زيارة قام بها إلى العاصمة الروسية سنة ١٨٣٠ م ، ثم تولى وظيفة ممثل ايران في لجنة الحدود الدولية ، وعهدت إليه هذه المهمة بتوصية من ممثل بريطانيا في اللجنة ، بعد ثناء عاطوس احد البريطانيين العاملين في اللجنة المذكورة حينما قال : ثبت بما لا يدعو إلى المقارنة أنه كان من أهم شخصيات اللجنة . فقد تمسك بوجهة النظر الايرانية بمقدرة وثبات . وكان الممثلون الاتراك يكنون له كراهية شديدة لهيبته ، ووقاره ، وأخلاقه العظيمة . وحينما عين الأمير ناصر الدين أميراً على منطقة أذربيجان من قبل والده ، كان يعمل إلى جانبه ، واحتفظ به عند اعتلائه العرش ، وزوجه من شقيقته ، فألب عليه الحساد ، وعاداه بعض الناس ، ولا سيما من الملكة الأم .

ويتمتع بصفات شخصية نادرة ، أبرزها الصدق والاخلاص والجد في العمل ، كما يقول لوريمر . كما كان يتمتع بذكاء عال ، وبحسن طلعة وهندام ، وبصفاء نفسي جميل . وكان ممثل ايران الأول في لجنة الحدود الدولية الرباعية التي وضعت معاهدة أرضروم الثانية (١٨٤٣ م - ١٨٤٨ م) لرسم خط الحدود بين العراق (التركي) وايران .

واجه «أمير انتظام» مشكلات كبيرة إبان رئاسته للوزارة (١٨٤٨م - ١٨٥٢ م) ، منها تدهور الأوضاع المالية ، وتمرد حامية طهران ، والموقف في خراسان ومعارضة علماء الدين ، واللجوء السياسي إلى ايران من مناطق العراق المجاورة . ففي الأشهر الأولى من حكمه كانت الخزينة خاوية تماماً ، ولم يستطع رئيس الوزراء حتى ضمان الاعتمادات الكافية لسد نفقات البلاط . وفي غضون هذه الأوضاع المتدهورة قرر «أمير انتظام» إجراء اصلاحات مالية وإدارية، وإعداد جيش قوي ، وإلغاء الرواتب والمخصصات السخية التي كانت تدفع للأمراء ولعلماء الدين . وكانت سياسته الخارجية تهدف إلى تحرير ايران من أخطار التدخل الأجنبي، وما ينطوي عليه من مصالح بين الأطراف المتنافسة، ولا سيما البريطانية والروسية والتركية . وكان يحمل في كثير من الاحايين عداءً شديداً ضد الأجانب المتلاعبين بمقدرات البلاد والمستهينين بكرامة الشعب ، والمتنافسين على خيراتها من دون رادع، واقترح اكثر من مرة الحد من استيراد السلع الأجنبية وتشجيع الصناعات الوطنية .

حقق «أمير انتظام» بسياسة «التقشف» التي تبناها نجاحاً غير قليل في تطبيق سياسته الاقتصادية ، فاستطاع تنظيم موارد الدولة ، وتنظيم أبواب الميزانية العامة ، وتنشيط التجارة الداخلية والخارجية ، وعمل باخلاص وأمانة وشجاعة ، وترفع عن الشبهات ، وأقدم على القيام باجراء اصلاحات جذرية في البلاد . واستغل خصومه هذه الفرصة ، وشنوا عليه حملات افتراء ودسّ ، لاحداث وقيعة بينه وبين الشاه ، وأطلقت الشائعات ونعمقت ، وتركت اصداءها في نفس ناصر الدين شاه ، وأدت إلى اقصائه عن منصبه في ١٣

تشرين الثاني سنة ١٨٥١ م ، وظل محتفظاً بمسؤولياته في القوات المسلحة . وانتهى الأمر به أن اقتيد منفياً إلى كاشان ، على الرغم من جهود المفوضيتين البريطانية والروسية ، وأحسّ بأن الخطر يتهدده وهو في المنفى بعيداً عن الشاه ، وأن وساطة الوزيرين المفوضين أخافت الشاه واثارت مستشاري البلاط ، وخشي الشاه من مغبة تدخل بريطانيا وروسيا لمصلحته، فقرر انهاء حياة «أمير انتظام» فاقتيد ميرزا تقي خان (أمير كبير) إلى حبل المشنقة وأعدم في حدائق قصر فرح الواقع على مسافة قريبة من كاشان . بعد فترة قصيرة على أعدامه عاد الشاه إلى رشده ، وشعر أنه ارتكب خطأً سياسياً كبيراً ، بل جريمة شنعاء بحق رئيس وزرائه ، وأنه كان تحت تأثير حساده وأعدائه ، وأنهم هم الذين عزروا به ودفعوه إلى ارتكاب هذا العمل المشين . وترك إعدامه اسوأ الأثر في ايران ومحافل طهران . كانت فترة رئاسته للوزارة «فترة ذهبية في تاريخ إيران الحديث»[1] وإن قصرت . إختار الشاه لمنصب رئاسة الوزارة ميرزا اقا خان المعروف باسم «معتمد الدولة» (١٨٥١ م - ١٨٥٨ م) ، وفي أيامه نشبت الحرب الايرانية البريطانية (١٨٥٦ م - ١٨٥٧ م) ، فنحي عن منصبه ، وتولى الشاه نفسه ادارة شؤون الدولة ، وعيّن في سنة ١٨٧١ م ميرزا حسين خان رئيساً للوزراء لمساعدته في تحمل أعباء تسيير شؤون الدولة . وقد سبق له أن شغل منصب سفير ايران لدى الباب العالي لمدة اثنتي عشرة سنة . وإليه ينسب تشجيع الشاه على زيارة بعض الأقطار الأوروبية للتعرف على معالم نهضتها الحديثة ، وعلى منح إمتياز كبير لرجل بريطاني أسمه رويتر ، لاستغلال جميع ثروات البلاد المعدنية وغير المعدنية ، والذي أثار عاصفة كبيرة من التنديد والمعارضة ، وأدى إلى اشاعة السخط على الشاه ، ثم اغتياله .

---

(١) لوريمر : دليل الخليج ، المصدر السابق نفسه ، ص . ٢٢٨٤ - ٢٢٨٥ .
وهو أول من أصدر في ايران مجلة اسبوعية باسم «روزنامه وقائعي اتفاقية» (ص ١٨٥٠ م - ١٨٦٠ م) . وكانت معظم افتتاحياتها تكتب من قبل رئيس الوزراء ، كما تقول ليدي شيل Sheil عقيلة الوزير المفوض البريطاني في طهران ، ومعظمها مدح لحكومة الشاه ، في كتابها «لمحات من الحياة والعادات في ايران» . ص ٢٠٠ .

أولاً ـ حكومة ناصر الدين شاه

تحديث ايران :

واجه ناصر الدين شاه مشكلات جمة في إدارة شؤون البلاد الداخلية والخارجية . وكان التنافس على أشده ، كالعادة بين أمراء العائلة القاجارية ، والفساد والبذخ والرشوة مستشرياً . وشهد عهده تطورات سياسية ودينية خطيرة ، وثورات عشائرية وحروب ودسائس أجنبية كثيرة ، ولا سيما في الفترة الأولى من ارتقائه العرش . واتسم الحكم بالاستبداد والقمع والبطش ، ومرّ بتجارب قاسية زادته قدرة على مواجهة الأحداث . فصار في أخريات عهده ، أكثر قدرة على إدارة البلاد ، وأكثر حكمة وسداداً . ومن هذه التطورات أحداث منطقة عربستان في الفلاحية والمحمرة ، ونشوب نزاع مسلح حول عائدية المحمرة بين تركيا وايران . وقضى على إمارة شيخ قبائل بني كعب في الفلاحية ، وأخضعها إلى نفوذ شيخ قبائل المحيسن في المحمرة ، لتصبح إمارة الشيخ خزعل أكبر رقعة وأهمية ونفوذاً ، ومركز السلطة في الجنوب .

هذا ما يتعلق بالقسم العربي من منطقة عربستان . أما امراؤها فقد كانوا كثيرين في عهد ناصر الدين شاه . « ففي بداية عهده كان حاكم مقاطعة عربستان سليمان خان ، المعروف باسم حسام الدولة . وهو مسيحي من أقرباء منوجهر خان السيء الصيت ، والمعروف بمعتمد الدولة . . . لقد كان تعيين حاكم مسيحي لإدارة مقاطعة إسلامية أمراً مستهجناً جداً . . . . وانتقلت الإمارة من بعده إلى الأمير ميرزا خان لار المعروف باحتشام السلطنة » ، في أعقاب سلسلة من المؤامرات والرشوات . ولبيان مدى الفساد المستشري في البلاد كتب الرحالة البريطاني لوفتس في كتابه « رحلات وأبحاث » عن كيفية انتقال إمارة عربستان إلى الأمير ميرزا خان لار ، قائلاً : « فعلت الرشوة ومؤامرات البلاط فعلها في النفوس . ولعب المسيحي نفسه اللعبة ، وقامر بمبلغ كبير ، حينما أهدى الشاه مبلغاً كبيراً من التومانات ، كما أهدى الأمير عشرين ألف تومان، ولكن دون جدوى. فقد عهد بمنصب الإمارة إلى ميرزا خان لار العم المقرب للشاه ، والمعروف باسم احتشام السلطنة ، وامتدت رقعة الامارة ،

بضم مقاطعات اخرى غنية، لورستان وجبال البلختارية . ونتيجة لاستبدال الحكام أصبحت جميع هذه المناطق تعاني حالات القلق وعدم الاستقرار . ولكن ما أن بدأ الأمير الجديد يمارس حكمه الحديدي إلا وشعر العرب واللور بالأمن والاستقرار ، ودّل حكمه على حصافة وحزم[1] .

زيارة العراق :

في أوائل حكم ناصر الدين شاه أيضاً اجتاحت ايران مجاعات كبيرة (١٨٦١ م - ١٨٧٢ م) خلفت وراءها آثاراً وذكريات مريرة في نفوس السكان ، وأشاعت الفوضى في معظم أرجائها ، وفي العاصمة طهران[2] . وبتشجيع من رئيس الوزراء الجديد ميرزا حسين خان ، قرر الشاه زيارة[3] بعض الأقطار الأوروبية لتوثيق علاقاته بملوكها وأمرائها . وهو أول ملك يفعل ذلك ، إذ لا سابقة لها في تاريخ ايران . وكانت مدعاة للتساؤ ل والتذمر ، فقد أنفق الشاه من خلالها أموالاً طائلة من ميزانية الدولة الفقيرة . وقد مهد إليها بزيارة العتبات المقدسة في العراق في شتاء ١٨٧٠ م - ١٨٧١ م ، وباداء فريضة الحج في سنة ١٨٧٠ م . وكانت هذه الفترة بداية عهد جديد من التقارب بين إيران وتركيا. ولعل أهم حدث يستحق الذكر في علاقة إيران بتركيا في الفترة بين

---

(١) لوريمر : دليل الخليج ، ق ت ، ج ٥ ، ص ٢٤٦٥ .
جاء بعد احتشام الدولة ضياء الملك سنة ١٨٦٠ ، ثم ميرزا فرهاد (١٨٦٢ م - ١٨٨٠ م) المعروف باسم حشمت الدولة - وكلاهما من أعمام الشاه ، وكان مقره الرسمي في خرّم آباد . ثم « ظل السلطان » أكبر أنجال الشاه سنة ١٨٨٠ م ، وعهدت إليه إدارة مقاطعة عربستان بالاضافة إلى أصفهان ومقاطعات أخرى . واستعان بتعيين حكام محليين ينوبون عنه في الادارة .

(٢) في ١٨٦١ م وقعت مصادمات عنيفة على المخابز في طهران ذهب ضحيتها أمين العاصمة وآخرون . وفي ١٨٦٥ م وقعت مصادمات مماثلة في شيراز أسفرت عن بعض الاصابات . وكانت أعظم هذه المجاعات تلك التي حدثت سنة ١٨٧٠ م في المناطق الجنوبية وعلى سواحل الخليج سنة ١٨٧٢ م .

(٣) تمت زيارة الشاه الأولى سنة ١٨٧٣ م وضمت حاشية كبيرة من الأمراء وكبار رجال الدولة ، فزار إسطنبول ، وفينا ، وبطرسبورغ وبرلين وباريس ولندن . والثانية سنة ١٨٧٨ م تفاوض من خلالها لاستقدام أكبر عدد ممكن من المدربين والخبراء النمساويين لتنظيم الجيش الايراني وفقاً للأساليب الحديثة ، والثالثة سنة ١٧٨٩ م .

١٨٦١ م - ١٨٧٢ م « هي الزيارة التي قام بها الشاه للعراق التركي . . . لزيارة العتبات المقدسة في الكاظمية وسامراء وكربلاء والنجف والكوفة . ولم يحدث أي تقدم في تعيين الحدود الايرانية التركية رغم مطالبة الدولتين الوسيطتين سنة ١٨٦٩ م بتسوية الأمر بين الحكومتين التركية والعثمانية »[٣] . وفي هذا الوقت اشتد النزاع على الحدود واتسع جنوباً . واتخذت اجراءات موقته لتقرير الوضع القائم على الحدود . وتوصف الفترة من ١٨٧٢ م - ١٨٧٤ م بأنها كانت فترة استئناف التقارب بين ايران وتركيا . « فقد أدى الشاه فريضة الحج سنة ١٨٧١ م ، ثم عاد وأكد هذا الاتجاه بزيارة شخصية للسلطان في إسطنبول سنة ١٨٨٣ م . وفي سنة ١٨٧٥ م تم التوقيع على معاهدة بين البلدين لتسوية مشكلات طالما ثار حولها خلاف طويل تعلق بصلاحيات وحصانة القناصل الايرانيين في تركيا والقناصل الاتراك في ايران ، وبسوء معاملة الرعايا الايرانيين في تركيا »[٤] .

قوبلت زيارة الشاه الثانية لأوروبا بامتعاض شديد ، واضطر على اختصارها . ولدى عودته منح رئيس الوزراء امتيازاً مهماً لأحد البريطانيين (رويتر) كان سبباً من أسباب تفجير الموقف السياسي ، ومبرراً لتصعيد حملات المعارضة ضد الحكومة والشاه . وسارع الشاه سنة ١٨٨٩ م ، بتحديث المؤسسات الادارية والسياسية ، وبتشجيع من ميرزا علي عسكر الشاب المعروف بـ « أمين الدولة » . وكان على صغر سنه شخصية وطنية وإدارية قوية . وكانت شؤون البلاد تدار في فترة غياب الشاه عن البلاد من قبل مجلس أسسه الشاه سنة ١٨٨٨ م ، يضم خمسة شخصيات من مستشاريه البارزين ، ومجلس للوزراء ومؤلف من زهاء ثلاثين عضواً من بينهم رؤساء المصالح الحكومية .

اطلاق الحريات العامة :

وفي نظر دعاة الاصلاح ، كان ناصر الدين شاه « أقدر رجل وأحسن

---

(١) لوريمر : دليل الخليج ، ق ث ، ج ١ ، ص ٣٨٤ .
(٢) لوريمر : المصدر نفسه ، ص ٤٢٨ .

حاكم عرفته البلاد » . وتبدت مقدرته باتخاذ اصلاحات داخلية عديدة لتحديث ايران في الادارة والقضاء والجيش . فحاول مثلاً تأسيس محاكم مدنية متحدياً علماء الدين. وفي سنة ١٨٧٥م وضع نظام المجالس الادارية المحلية. ولكن لم يحالفها النجاح ، وشيد مؤسسة لضرب المسكوكات . واكثر من هذا ، وربما بتوجيه أجنبي ، أو ماسوني اذاع اعلان ميثاق ملكي للحريات العامة ويكفل حقوق الرعايا الايرانيين . ومما جاء فيه :

تطميناً لجميع سكان البلاد ورعايا ايران « نعلن بهذا الميثاق أن جميع رعايانا احرار مستقلون من حيث التصرف بأموالهم أو ممتلكاتهم الشخصية . إننا نريد ونرغب في أن يستخدم الناس رؤوس أموالهم بلا خوف أو شك بأية وسيلة يرتضونها ، والإسهام بأية مشاريع يرونها نافعة ، كضم الأرصدة أو تكوين الجمعيات أو انشاء المصانع والطرق ، أو أية اجراءات يستخدمونها من أجل تحقيق تقدم عمراني لاشاعة الأمن والاستقرار . وسنولي جميع هذه المشاريع رعايتنا . وليس لأحد حق أو سلطة في التدخل أو وضع اليد على أملاك الايرانيين ، ولا إنزال عقوبات بهم إلا في حدود القانون المدني أو القضاء الشرعي »[1] .

ويلاحظ أن صدور هذا الميثاق قد تزامن مع تصاعد المعارضة ومنح أكبر إمتياز في تاريخ دول العالم الاسلامي هو امتياز رويتر .

ثانياً ـ القروض الأجنبية والامتيازات وعواقبها

١ ـ القروض البريطانية والروسية :

بعد تنافس شديد أنفقت بريطانيا وروسيا ، منذ ١٨٣٤ م ، على رعاية

---

(١) لوريمر : المصدر السابق نفسه ، ص ٢٨٩١ ـ ٢٨٩٢ .
صدر هذا الاعلان في ٢٦ مايس سنة ١٨٨٨ م ، ووزع في جميع مناطق ايران وبلّغت بصدوره البعثات الدبلوماسية والقنصلية في طهران . وفي ٣٠ تشرين الأول من السنة نفسها صدر مرسوم (فرمان) ملكي بمناسبة إفتتاح نهر كارون للملاحة الدولية .

استقلال إيران واحترام حدودها . وبكلمة أخرى اتفقنا على تنسيق مصالحها ودّياً ، تمهيداً لاستغلال مواردها الصبيعية والاقتصادية ، وربما التلاعب عقدراتها السياسية . وظل هذا الاتفاق ساري المفعول حتى عام ١٨٨٨ م . ونضراً لتردّي أوضاع إيران المالية وعجزها عن الايفاء بالتزاماتها وسد نفقاتها الأساسية ، وتشجيع من هاتين الدولتين المتنافستين ، تقدم ناصر الدين شاه وخلفه نجله مظفر الدين شاه على طلب قروض مالية حالية منهما لقاء ضمانات مغرية وثابتة ، أهمها عوائد الموانىء .

في عام ١٨٩١م حققت ميزانية الدولة وفراً قليلاً مقداره أربعة ملايين جنيه استرليني تقريباً . ثم بدأ العجز في السنوات التالية يتزايد تدريجياً من جراء الانفاق على مطالب البلاط والجيش . وكان من رأي ناصر الدين شاه ووزرائه ، وبطانته ، وتجار السلاح ورجال الأعمال الأجانب ، أن السبيل لتحسين أوضاع البلاد المالية والاقتصادية هو استغلال ثروات البلاد ، بمنح الامتيازات للشركات الأجنبية القادرة على استغلالها وتصريفها في الأسواق الخارجية ، دون التفكير بعواقبها السلبية على حياة البلاد السياسية والاجتماعية والأقتصادية. فمنحها لعدد من الأفراد والشركات، في ظروف غامضة ، ذوي ارتباطات وانتماءات خاصة، آملاً في تحقيق أحلامه في الاصلاح ، وكان معظم هؤلاء من جنسيات بريطانية أو متجنسين ، وجنسيات روسية . وقابل الشعب الإيراني هذه الامتيازات ، وبعدها طلب القروض ، بالسخط ثمّ بالمعارضة والعنف . وكان امتياز انحصار التبغ وصناعته إحدى هذه الامتيازات المعروفة ، إذا قوبل بالرفض ، وأجبر الشاه على الغائه ، ودفع تعويضاً لصاحب الامتياز مقداره نصف مليون جنيه استرليني ، استدانه من « البنك الامبراطوري الإيراني » في طهران ، كما سيأتي تفصيله . وبعد مضي سنوات قليلة استقرض مبلغ مئتي ألف جنيه من المصرف نفسه . وبذلك ارتفعت الديون المستحقة على الحكومة من خلال فترة قصيرة إلى مليوني جنيه عام ١٨٩٨ م ، وعجزت الدولة عن دفع رواتب الموظفين والضباط والجنود . وأعربت حكومة الهند عن استعدادها لإقراض إيران مليون جنيه استرليني . ورفضت حكومة الشاه هذا

القرض لشروطه القاسية . وأعرب الممولون البريطانيون عن استعدادهم لإقراض مليون وربع جنيه بفائدة ٥٪ تستوفى من عائدات مصلحة البرق والبريد ومصايد الأسماك في بحر قزوين ، ومن عائدات إدارات جمارك مقاطعة فارس وموانىء الخليج الفارسي ، على أن يتولى الممولون البريطانيون الأشراف على إدارة هذه المرافق وترشيح عدد من الموظفين لهذا الغرض، وقبل الصدر الأعظم « أمين الدولة » شروط الغرض، وسلّمت إدارات جمارك بوشهر وكرمنشاه إلى البنك الامبراطوري (البريطاني) في طهران[1] . فقوبلت شروط هذا القرض بمعارضة شديدة ، وتوقفت المفاوضات الجارية .

أولاً : القروض الروسية .

في عام ١٩٠٠م عقدت حكومة الشاه اتفاقية مالية تدفع روسية بمقتضاها قرضاً مقداره مليون واربعمائة ألف جنيه استرليني ، يسدد من استحصال عوائد ادارات الجمارك ، ما عدا ادارات مقاطعتي فارس وموانيء الخليج . وبموجبه تمكنت من الايفاء بالتزاماتها للممولين البريطانيين ، وحققت في الوقت نفسه أمنية الشاه في زيارة بعض الاقطار الاوروبية وحرمت إبرام أية اتفاقية مالية اخرى إلا بموافقة الحكومة الروسية . وبعد مرور عام واحد على ابرامها ، واجهت البلاد أزمة اقتصادية وضائقة مالية شديدة اضطرت الحكومة على عقد قرض جديد مع المصرف الروسي في طهران ، مقداره مليون جنيه تقريباً ، وبشروط قاسية جداً ، ولمدة عشر سنوات ، كان منها التخلّي عن إستخدام القرض ، أو جزءاً منه ، لاغراض توسيع الخطوط الحديدية ، وممارسة رقابة مالية على إيرادات الدولة لمدة ستين ، وتعديل التعرفة الجمركية لصالح السلع الروسية المستوردة . وفي عام ١٩٠٣ م قدرت الديون المستحقة لروسية زهاء اربعة ملايين جنيه استرليني ، ذهب اكثرها لتسديد نفقات البلاط القاجاري . ولما كانت عوائد الجمارك هي الضمان الوحيد لتسديد القروض ، فرضت كل

(١) لوريمر: ج . جي - دليل الخليج ، ق ت ، ج ٥ ، ص ٣٠٣٥

من بريطانية وروسية إشرافهما التام على ادارات الجمارك والموانيء ، وأسفرت هذه الرقابة المالية عن خلافات كثيرة بين هاتين الدولتين ، لم تجنِ إيران منها غير المزيد من التدهور والتحكم في شؤونها المالية والاقتصادية . وتقاسمت الدولتان حقوق الاشراف ، فتولت بريطانية إدارات مناطق فارس وموانيء الخليج ، وتولت روسية مناطق الشمال وموانيها على بحر قزوين .

٢ ـ الامتيازات :

انفردت بريطانية بأهم الإمتيازات ، رغم حداثة عهدها باسواق ايران التجارية إذا ما قورنت بروسية ذات التجربة القديمة الحافلة بالنشاط التجاري والمالي . وكان نشاطها محدوداً في مطلع القرن التاسع عشر ، من جراء عزلة ايران وطبيعتها الجغرافية وطرق مواصلاتها الوعرة ، هذا فضلاً عن التركة الثقيلة التي أعقبت انهيار الدولة الصفوية في اوائل القرن الثامن عشر ، واضطراب حبل الأمن في ارجائها كافةً . وتمثل في نشاط « شركة الهند الشرقية » ، ومقرها ميناء بوشهر . وازداد اهتمامها باسواق ايران وإمكاناتها الواسعة كثيراً في العهد القاجاري ، وتطورت في البر والبحر[1] . وتوافد عليها التجار المغامرون وممثلو الشركات عاماً بعد عام ، عبر مناطق آذربيجان أولاً (ونجا تبريز) ولا سيما بعد صدور الفرمان الملكي سنة ١٨٣٦ الذي منح رجال الاعمال البريطانيين ذات الامتيازات والمساعدات التي نالها منافسوهم رجال الاعمال الروس ، وأكثر من هذا في أعقاب إبرام « المعاهدة التجارية البريطانية الإيرانية » لعام ١٩٤١م . حيث جرى التعامل على اساس اكثر الأمم خطوة. اما الامتيازات المقررة للتجار الروس فأساسها معاهدة تركمان جاي ، التي نصت على الا تتعدى ضريبة الاستيراد على السلع الروسية ٥٪ من قيمة البضاعة المستوردة .

---

(١) Wright (dir) denis, The Englishman Amongst the Persians DURING THE Qajar Period, 1787-1921. (DURING) for more details see chapteer 7, P.94 Heinamann, London, 1977.

أدرك البريطانيون أن مناطق إيران الوسطى والجنوبية هي المناطق المهيأة لاستقبال البضاعة البريطانية أكثر من غيرها ، لقربها من الهند ، ولسيطرتها على طرق النقل البحري في منطقة الخليج ، بينما الفرص التجارية في المناطق الشمالية ضئيلة لقربها من الأسواق الروسية . وإذا ما أراد التجار البريطانيون مزاحمة التجار الروس ، فعليهم أن ينقلوا أموالهم عبر طريق أرخص وأسرع من طريق الخليج ، والطريق الوحيد المفتوح أمامهم ، وفي الوقت نفسه الشاق وغير المأمون ، هو عبر البحر الأبيض المتوسط ، ومنه إلى البحر الأسود ، وعبر أراضي جورجيا وتركيا[1] .

وتعزيزاً لمصالحها التجارية في الخليج وشط العرب وجنوبي إيران واصلت بريطانيا جهودها لاقناع ناصر الدين شاه بضرورة فتح نهر كارون للملاحة ، وتطويرها والسماح للشركات البريطانية استخدام النهر لاغراض تجارية . وبعد تردد طويل وافق الشاه عام ١٨٨٨م على الطلب، وبمرور الزمن توطدت المصالح البريطانية المالية والتجارية في إيران والمناطق المجاورة، وأطبقت بريطانيا على ما تبقى من أقطار العالم الاسلامي بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ م ١٩١٨ م) . وفي الوقت نفسه بدأ النفوذ الروسي ينحسر عن المنطقة رويداً رويداً ، وظل التنافس والصراع بين الدولتين حتى يومنا هذا . واستطاع رجال الأعمال البريطانيين ، ومن ورائهم الدبلوماسية البريطانية النشطة ، الحصول على عدد من الامتيازات الكبيرة والخطيرة ، بحيث هيجت اطماع جميع الدول الأوروبية ، وجلبت لأصحابها ولملوك إيران القاجاريين الويل والثبور . ومن هذه الامتيازات امتياز البارون رويتر ، اليهودي الألماني ، المتجنس بالجنسية البريطانية حديثاً .

ثانياً ـ امتياز رويتر ودور ملكوم خان :

في عام ١٨٧٢ منح ناصر الدين شاه ، أشهر ملوك آل قاجار وأكثرهم

---

(١) Wright, Denis, I bid, P. 59

بذخاً ، البارون جوليوس دي رويتر De Reuter امتيازاً لاستغلال ثروات إيران الطبيعية، لا نظير له في تاريخ إيران الحديث، بحيث لم يبق للشاه في إيران غير الهواء ، كما قال مسيو ثيِّر Thiers أحد الساسة الفرنسين آنذاك . وقد أحدث هذا الامتياز ضجة كبيرة في أوروبا وخارجها .

وكان البارون من يهود المانيا وله مكانته المالية في أسواق لندن؟

واكتسب الجنسية البريطانية ، وصاحب وكالة أنباء عرفت باسمه . وقد درّت عليه أموالاً طائلة ، كما يقول عارفوه . ويعود الفضل في حصوله على هذه الامتيازات إلى وزير إيران المفوض في لندن ملكوم خان Malkhom ، الشخصية الغامضة ، والشاب المثقف والمقرب إلى رئيس وزراء إيران « أمير انتظام » . فقد شغل منصباً خاصاً في مكتب رئيس الوزراء . فهو أمريكي المولد ، وفرنسي الثقافة ، وماسوني العقيدة ، وأحد المثقفين الإيرانيين المطالبين بحياة دستورية وبتحديث إيران القاجارية . كما أنه أرمني ، اعتنق والده الاسلام ، وشغل بعض الوظائف التعليمية . وكان ملكوم خان ، وربما بتوجيه من رئيس الوزراء ، على اتصال باوساط مدينة لندن المالية (ستي) لعقد صفقة مالية ، أو الحصول على عمولة مجزية ، أو منح حقوق امتياز ، مستفيداً من منصبه الخاص ، وتعرف على رجل غير معروف في أوساط لندن المالية ، كما قيل ، فشجعه على تقديم طلب امتيازه إلى الحكومة الإيرانية لمد سكة حديد من بحر قزوين شمالاً إلى الخليج الفارسي جنوباً ، مدته سبعون سنة ، لقاء عمولة معينة للوزير المفوض نفسه فقبل رويتر العرض ، وأرسل ممثلاً عنه للتفاوض على حصول الأمتياز المذكور . فعاد ممثله إلى لندن حاملاً حقوق الأمتياز في منتصف عام ١٩٧٢ م ، وامتيازات اخرى لبناء العربات والقاطرات ، والتعدين والري والمياه واستثمار الغابات ، مدته سبعون سنة ، وامتيازاً لاحتكار عائدات جمارك مناطق إيران وموانيها ، مدته خمسة وعشرون سنة . ومُنح كذلك حقوقاً خاصة يكون له بموجبها الخيار الأول في أية امتيازات أخرى تطرحها الدولة في

مشروعات الطرق العامة ، وخدمات البريد ، والمرافق العامة ، والمصانع والبنوك ، مقابل ٢٠ ٪ من عائدات سلك الحديد و١٥٪ من حصيلة أرباح رويتر الشخصية المأتية من نشاطات مالية وتجارية ، تدفع كلها إلى الشاه (وربما المقصود إلى حكومة الشاه) . وللتدليل على حسن نيته وصدق عزيمته قدّم رويتر عربوناً مقداره أربعون ألف جنيه استرليني لتنفيذ مشروع مد سكة الحديد في غضون فترة لا تتجاوز خمسة عشر شهراً ، وفي حالة عدم المباشرة يصادر المبلغ المذكور[1].

كان لاعلان هذا الامتياز الشامل والمهم دوّي في أوساط أوروبا المالية والسياسة . ولا سيما في روسيا ، الجار المعارض لبريطانيا . إذا لم يترك لها مجالاً لاستثمارات كبرى ، وبدا كأنه محاولة لاقصائها عن الاسهام في تطوير اقتصادها الوطني . وأحيط ناصر الدين شاه بوجهة نظر الحكومة الروسية في غضون زيارته الرسمية في السنة التالية . وفي إيران بدأت أصوات المعارضة ، وعلى رأسهم علماء الدين ، ترتفع منددة بالامتياز الذي وضع ثروة البلاد رهينةً بأيدي الأجانب ، واستغل الروس هذا الشعور المعادي ، وتدهور الموقف في العاصمة طهران ، فتراجع الشاه أمام ضغط المعارضة ، وأعلن إلغاء الامتياز سنة ١٨٧٣ م ، متهماً رويتر بخرق شروط المادة التي نصت على وجوب المباشرة بمد سكة الحديد في موعد أقصاه خمسة عشر شهراً . فاعترض على الالغاء ، نافياً تهمة الخرق والعجز في التنفيذ ، وطالب بالتعويض .

في عام ١٨٨٩ م ، وبشكل من الأشكال استطاع رويتر الحصول على امتياز جديد للتنقيب عن المعادن ، وأعمال البنوك لمدة ستين سنة . وإن كان لا يضاهي الأول من حيث المدة والجسامة والأهمية . ويعود الفضل لحصوله على هذا الامتياز القيم إلى صديقه القديم دروموند وولف Sird Wolff وزير بريطانيا

---

(١) Wright, Denis, I bid, P. 102-3.

المفوض في طهران . وتنفيذاً للعقد أسس رويتر شركة بريطانية محدودة[1] في لندن واختار لإدارتها السياسي والخبير بشؤون إيران والمؤلف والرحالة كيرزن Curzon . واشار دليل الشركة أن لها وحدها « حقوق التنقيب في جميع الأراضي العائدة للدولة عن خامات الحديد والنحاس والرصاص والزئبق والفحم والبترول والمنغنيز ، وخامات البوراكس والازبستس التي لم تمنح من قبل ». واستثنى الامتياز ، التنقيب عن الذهب والفضة والأحجار الكريمة لأن حقوقها محفوظة لإيران فقط ، باعتبارها ثروات وطنية من نوع خاص . وأصيبت الشركة ، بعد مرور ثلاث سنوات على تأسيسها - كما قيل - بخسائر ، فتقرر تصفيتها باتفاق الأعضاء .

أما في ميدان الصيرفة فقد حقق الامتياز أرباحاً كبيرة . وتم تأسيس أول بنك في لندن باسم « البنك الشرقي »، واختير لرئاسة مجلس الإدارة شخصية معروفة يومذاك هو ويليام كزويك W. Keswick ، ومنح حقوق إصدار العملة الورقية لإيران . وسمي البنك بعدئذ « البنك الامبراطوري الإيراني »، وأصبح بنك الدولة تقريباً ، وسيطر على حركة تداول العملة الورقية ، ومارس أعمالاً مصرفية أخرى ، وانتقل نشاطه إلى العراق والمناطق المجاورة ، واستثنى من دفع الضرائب والرسوم الجمركية جمعاء . وكان رأسمال البنك مليون جنيه استرليني ، وظل يزاول أعماله المصرفية مدة ستين سنة . وافتتح أعماله في طهران في شهر أيلول سنة ١٨٨٩ م وهو أول مؤسسة صيرفية حديثة تقام في

---

(١) عرفت هذه الشركة الكبرى Corporation باسم « البنك البريطاني لحقوق التعدين المحدودة » The Presian Bank Mining Right Corp ltd. وطرحت أسهمها في أسواق لندن شركتا : السادة جي شرويدر وشركاه ، وشركة داودساسون باسم البارون رويتر ، وهما شركتان معروفتان يومذاك في أسواق لندن المالية ، وأصبح مديرها العام . وقبل ذلك جرت محاولات سنة ١٨١٠ م ، وباسناد من ولي العهد عباس ميرزا ، للتنقيب عن النحاس في منطقة تقع جنوبي مدينة تبريز عاصمة اذربيجان من قبل شخصين بريطانيين معروفين لدى البلاط هما ويليسون ولندسي بيتون ، وعن الحديد في جبل قره داغ . ولكنها لم تعط نتائجها المرجوة .

إيران . وفي السنة التالية انضم إليه « البنك الشرقي الجديد في لندن والهند » . وانتشرت فروعه في جميع مدن إيران الكبرى ، منها فرع في مدينة نصرت آباد (زابول حالياً) بمقاطعة سجستان (سيستان) الشرقية بطلب من حكومة الهند لمراقبة النشاط الروسي في المناطق الحدودية . وليس من باب الصدف أن يعين لإدارة البنك في طهران يوسف روبينو (روبين) بور غومال[1] ، وهو يهودي فرنسي اكتسب الجنسية البريطانية ، وكان يعمل في بنك كريديت ليونيز بالقاهرة المكتضة بالجاليات الأجنبية أكثر من أية عاصمة اسلامية . وتولى إدارة البنك لمدة ثمانية عشرة سنة .

وتثبيتاً لدعائم مؤسساته المالية ، وخدمة للنفوذ والاقتصاد البريطاني ، استخدم البارون رويتر شخصيات بريطانية في لندن وطهران للعلاقات العامة . وعلى الرغم من نشاط البنك في إيران ، فلم يستخدم موظفين إيرانيين في مراكز المسؤولية ، بل ظل جسماً غريباً عن المجتمع ومن الشخصيات التي استعان بها في إيران الجنرال الكسندر هوتوم شندلر Schindler ، وهو ألماني اكتسب الجنسية البريطانية ، وعاش في إيران لسنوات طويلة ، وتولى مسؤوليات كثيرة[2] . ونظراً لاطلاعه الواسع على أوضاع إيران وطبيعة أرضها وسكانها ، فقد وضع عدة دراسات وتقارير علمية إلى « الموسوعة البريطانية E. B » ، تتعلق بجغرافية إيران وثرواتها الطبيعية وتركيبها السكّاني . وكان موضع تقدير واحترام وزير بريطانيا المفوض سر دروموند ولف Wolff (١٨٩١ م ١٨٩٤ م) والجالية الأوروبية في طهران . وحاول اقناعه لاختيار منصب له في وزارة الخارجية البريطانية ، وفي طهران بالذات ، ولكنه اعتذر قبول أي منصب . وفضّل مهمة في البنك الامبراطوري لصاحبه البارون رويتر . فكان هو ويوسف روبين من الشخصيات

---

(١) تولى نجله إدارة فرع مدينة كرمنشاه القريبة من الحدود العراقية وفيها جالية يهودية كبيرة يومذاك ، وانخرط بعد ذلك في الخدمة القنصلية لوزارة الخارجية البريطانية ، وعين نائباً للقنصل في مدينة رشت المهمة (١٩٠٦ م - ١٩١٢ م) سياسياً وعسكرياً ، وله عدد من الدراسات والمقاولات تناولت مقاطعات بحر قزوين ، وصحافة إيران والنقود الإيرانية القديمة .

(٢) في مطلع حياته انضم إلى « الشركة الهندية الأوروبية للتلغراف » ، والتحق بعدئذ بإدارة التلغراف الإيرانية ، وخدم في الجيش الإيراني ، واختاره الشاه ليكون قائداً لاسطوله البحري الصغير .

المحبية في أوساط طهران الأجنبية . والبنك البريطاني هو الذي تولّى ، باسم الشركات والمصالح البريطانية لعقد صفقات القروض الثلاثة التي طلبها ناصر الدين شاه بين (١٨٩٢ م - ١٩١١ م)، مقابل عائدات مصايد الأسماك في بحر قزوين وموانىء إيران المطلّة على الخليج الفارسي . وهي القروض التي أثارت سخط الأوساط القومية في إيران[1] .

امتياز انحصار زراعة وصناعة التبغ :

في عام ١٨٩٠ م حصل الميجر جيرالد تلبوت Gerald Talbot على امتياز لاحتكار زراعة وصناعة وتسويق التبغ في داخل إيران وخارجها ، بمساعدة من صديقه سر هنري دروموند وولف وزير بريطانيا المفوض ، على أن يكون للخزانة الإيرانية ربع الأرباح الصافية للشركة ، ومبلغ مقطوع يدفع كل سنة قدر بـ ١٥ ألف جنيه واعراباً عن سروره وشكره في الحصول على الامتياز قدّم الشاه أثناء استقباله مبلغ خمسة وعشرين ألف جنيه عربوناً ، وخمسة عشر ألف جنيه لرئيس وزرائه .

بعد المقابلة غادر تلبوت طهران في طريقه إلى لندن للتعاقد مع شركة تتولى تنفيذ الامتياز . فتأسست لهذا الغرض « شركة التبغ الامبراطورية لإيران ». وفي عام ١٨٩١ م عاد إلى طهران ومعه عدد من الخبراء لإدارة المشروع عرفت بشركة انحصار التبغ Tabacco Regie . ولدى وصوله تسربت أنباء الامتياز ، وإذا به يصبح المحتكر الأول للتبغ ، فأثار نقمة الرأي العام ، على الامتياز ، وعلى النفوذ الأجنبي المتزايد . « ومرة أخرى استطاع علماء الدين ، ومن ورائهم الروس ، إثارة الاستياء العام ضد البريطانيين . ونشبت الاضطرابات في مناطق متعددة من إيران ، فامتدت إلى مشهد شرقاً ، وإلى اصفهان وشيراز ويزد . وخشي قنصل بريطانيا في تبريز وقوع مذبحة ضد المسيحيين ، وفي تقرير

(١) في عام ١٩٣١ م سحبت من البنك حقوق طبع العملة الورقية . وفي عام ١٩٤٩ م ، أي عقب انتهاء المدة القانونية للامتياز أطلق على البنك اسماً جديداً هو : « البنك البريطاني لإيران والشرق الأوسط » وفي سنة ١٩٥٢ م توقفت أعماله ، ثم استأنفها في عام ١٩٥٨ م .

له أكد أن الامتياز كان ولا ريب عاملاً مهماً من عوامل شعور العداء ضد البريطانيين .... وأصبح أناس كثيرون من المتعاطفين مع بريطانية يوجهون أبشع نعوت الدناءة والخسة إلى البريطانيين . وحينما أفتى « المرجع الديني الأعلى » (في العراق) بالامتناع عن التدخين كانت استجابة الإيرانيين واضحة للعيان واجتماعية . وكتب رقيب فرنسي يومذاك أن تجار التبغ قاطبة أغلقوا باتفاق عام حوانيتهم ، ووضعوا جميع وسائل التدخين جانباً ، ولم يتخلف أحد ». [1] .

في شهر كانون أول سنة ١٨٩١ م ، وكما أشرنا من قبل ، رضخ ناصر الدين شاه إلى ضغط الرأي العام ، وأعلن إلغاء الامتياز تجنباً لمضاعفاته الداخلية . وكان ولا شك صفعة لسمعة بريطانيا في إيران وافغانستان والهند والعراق ، وعلواً لسمعة روسيا وتقوية لنفوذها . وشهدت طهران مظاهرات ومصادمات مع رجال الأمن أطلقت فيها العيارات النارية . وكتب براون المتعاطف دائماً مع أماني الشعب الإيرني في الحرية والحياة الدستورية : كان إلغاء الامتياز بداية يقظة وطنية ، واتضح أن للناس حدوداً في تحمل الآلام ، لأنهم لم يعودوا مخلوقات بلا روح ، ينبغي أن يكون هذا معروفاً منذ الآن[2].

امتياز دارسي للتنقيب عن النفط :

أحدث إلغاء امتياز التبغ وقبله امتياز البنك الفارسي للتنقيب عن المعادن صدىً سيئاً في أسواق لندن المالية ، فتوقفت عن الاقراض والمساهمات الخارجية

---

(١) Wright, Denis, I bid, P. 107

بالاستناد إلى تقرير أرسله باتون Baton ، قنصل بريطانيا في تبريز إلى المفوضية في طهران بتاريخ ٢٩ آب ١٨٩١ م (وثائق وزارة الخارجية ٢٧١/٥٧)، وإلى ما كتبه ادوارد براون Brawne في كتابه عن « الثورة الإيرانية » ص ٥ .

(٢) دفعت حكومة الشاه مبلغ نصف مليون جنيه تعويضاً لتالبوت عن الخسائر التي تكبدتها شركة انحصار التبغ ، سدد من قرض عقدته الحكومة مع البنك الامبراطوري . وكان ـ كما يقول رأيت ـ واحداً من عدة قروض أجنبية شينة كان على الإيرانيين قبولها ، لاخراج أنفسهم من الازمات المالية التي كانت من صنع أيديهم لدرجة كبيرة .

وبخاصة بعد عملية النصب والاحتيال التي كان بطلها ملكوم خان زير إيران المفوض في لندن ، سنة ١٨٨٩ م . فقد باع امتيازاً باسم « امتياز يانصيب وطني »، لا وجود له أصلاً ، وجمع أموالاً طائلة من عملية احتيال بارعة وليس مستغرباً ، بعد هذه الانتكاسات ، أن تكون أوساط لندن على حذر من الاسهام في امتيازات جديدة في إيران ، الأمر الذي شجع شاباً بريطانياً على السفر لاستراليا للتنقيب عن الذهب ، واستطاع تكوين ثروة كبيرة ، وعاش الأثرياء والأمراء في لندن . هذا الشاب هو ليم دارسي William D'arcy .

في عام ١٨٩٠ م اتصل رجلان فرنسيان ، هما جاك دي مورغان ، وأدورد كوت ، الأول عالم آثاري تجول كثيراً في منطقة الشرق الأوسط وفي إيران خاصة ، والثاني موطف سابق في شركة رويتر للأنباء في باريس ، بالسر دروموند ولف الذي تقاعد عن الخدمة ، وأعربا عن رغبتها في الحصول على امتياز للتنقيب عن النفط في إيران لقاء عمولة مناسبة ، وأعربا عن استعدادهما لبيع الامتياز عند الترخيص به . وكان هذا العالم الآثاري وزميله قد لحظا من خلال تجوالها الزيت الأسود طافحة على الأرض في أكثر من منطقة . وانضم إليهما موظف أرمني متقاعد ، كان يعمل في مصلحة الجمارك اسمه انطون كتابجي خان ، وكان مديراً عاماً موقتاً في معرض باريس سنة ١٩٠٠ م . فتذكرت سر وولف صديقاً له هو ويليام دارسي الذي يعيش في بحبوحة من العيش في لندن ، واقنعه بشراء الامتياز . فتقبل الفكرة ، وأرسل عام ١٩٠١ م ممثلاً عنه إلى طهران للتفاوض مع الجهات المختصة في الحصول على الامتياز من الحكومة الإيرانية ، وعمّ له ما أراد على الرغم من معارضة الروس ، على أن يقتصر الامتياز على جميع المقاطعات الجنوبية ، وباستثناء المناطق الخمس الشمالية . ولمدة ثلاثين سنة ، للقيام بعمليات التنقيب والتطوير ، واستخراج الغاز الطبيعي ، والبترول والزفت ، ومد شبكة أنابيب من أية منطقة في إيران إلى الشواطىء الجنوبية . ويتضمن الامتياز دفع مبلغ عشرين ألف جنيه استرليني مقابل الحقوق الخاصة ، وتخصيص عشرين ألف سهم من أسهم الشركة التي ينوي دارسي تأسيسها ، سعر السهم الواحد جنيه واحد ، وأن تكون حصة

الدولة ١٦ ٪ من الأرباح الصافية .

لدى منح الامتياز بعث هاردنغ Hardinge وزير بريطانيا المفوض تقريراً إلى وزارة الخارجية يلفت نظرها إلى أهمية امتياز دارسي يقول فيه : « إذا ما تحققت أحلام أصحاب الامتياز ، واكتشف النفط . . . . بكميات تجارية كبيرة لمنافسة آبار نفط باكو ، فستكون نتائج هذا الامتيازات ذات أهمية اقتصادية وسياسية ولا ريب »[1].

بدأت عمليات التنقيب عن النفط في أواخر عام ١٩٠٢ م في منطقة قصر شيرين الحدودية ، وكانت النتائج غير مشجعة ، واستؤنفت في منطقة مجاورة عام ١٩٠٧ م فكانت مثبطة ، واستغرقت عمليات التنقيب خمسة سنوات ، وتكبدت الشركة خسائر قدرت بربع مليون جنيه استرليني ، ولم تفتر عزيمة دارسي على المضي في عمليات التنقيب ، فأبرم اتفاقاً مع « شركة نفط بورما » Burmal Oil Company ، أسس الطرفان بموجبة إدارة جديدة للتنقيب تلافياً لخسائر مالية جديدة ، وبدأت عمليات التنقيب هذه المرة على مقربة من خرائب مدينة باسم مسجد سليمان ، في كانون ثاني سنة ١٩٠٨ م ، وتدفق النفط بكميات كبيرة في شهر مايس من السنة نفسها فكان نقطة تحوّل ، وكذلك بداية صناعة جديدة في تاريخ إيران والشرق الأوسط الحافل بالمفاجآت . وقصة منح الامتياز ، وبداية التنقيب ، والتضحيات الجسام ، وما ترتب عليه من تفاعلات سياسية ومالية ، أصبحت معروفة ، ولا حاجة لتكرارها ، إلا بقدر ما يتعلق الأمر بالخطوات الأولى التي مهدت السبيل لظهور ثروة جديدة ، وصناعة حديثة ، في إيران وبالتالي في العراق والأقطار العربية .

تطلبت عمليات ضخ النفط من مسجد سليمان إلى ميناء عبادان مد شبكة من الأنابيب الكبيرة عبر أراضي قبائل البختياري وقبائل المحيسن في عربستان ، وابرام اتفاقيات مع شيوخها لضمان سلامتها وصيانتها ، وتطلبت قبل كل شيء بناء على ضفة شط العرب في عبادان لاستقبال ناقلات النفط ، وتشييد مصافي

---

(١) P.R.O, FO/60/731, Hardinge To Lansdow, 30 May 1901

لتكرير النفط الخام ، ومشاريع سكنية . وبوشر بتنفيذ هذه المشروعات وبعد تأسيس « شركة النفط الانكليزية الفارسية » طبقاً لشروط الامتياز[1]. وبالرغم من جميع العقبات التي واجهت الشركة عند التأسيس والبناء ، وبعض الخسائر المادية ، فقد واصلت الشركة أعمالها وأصبحت لديها أعظم قوة مالية وسياسية في منطقة الشرق الأوسط ، وتسيطر على أعظم صناعة ، وتشكل في الوقت نفسه أعظم خطر على مستقبل المنطقة السياسي والسوقي ، وبخاصة بعد دخول الحكومة البريطانية شريكا قوياً . « ففي عام ١٩١٤ م ، وبريطانيا تقف على أبواب حرب عالمية أصبح من الواضح جداً أن قرار لورد فيشر Fisher لتحويل طاقة الأسطول البريطاني من الفحم إلى النفط كان قراراً صائباً ، وأن النفط الإيراني أصبح عاملاً مهماً في تزويد الأسطول البريطاني بالوقود . وبناءً على هذه الرؤية أقنع وزير الحربية ونستون شرشل ، بوصفه الرئيس الأعلى للبحرية البريطانية ، الحكومة البريطانية التي هو أحد أعضائها استثمار مليوني جنيه في رأسمال شركة النفط الفارسية ، وأصبحت الحكومة تملك ٥١ ٪ من أسهمها . هذه الأسهم التي أصبحت فيما بعد تشكل أعظم احتياطي (موجودات) لبريطانيا فيما وراء البحار »[2].

ثالثاً ـ اغتيال ناصر الدين شاه :

في غمرة الاستعدادات القائمة للاحتفال بمرور نصف قرن تقريباً على ارتقاء العرش ، وبينما كان الشاه يؤدي مراسم الزيارة التقليدية لضريح الشاه عبد العظيم ، أطلق عليه أحد الزوار الرصاص ، وخرّ صريعاً . فألقي القبض على الجاني حالاً ، وأحيل إلى المحاكمة ، فصدر عليه الحكم بالاعدام شنقاً في اليوم التالي من وقوع الاعتداء . وكان اسمه ميرزا رضا، وهو أحد

---

(١) في عام ١٩١١ م تم نصبت شبكة أنابيب ضخ النفط إلى جزيرة عبادان البالغ طولها زهاء ١٨٠ كيلو متراً ، وبعد ستين شيدت مصافي النفط . وفي عام ١٩١٢ م كان مجموع انتاج آبار النفط ٤٣ ألف طناً ، وارتفع في ١٩١٤ م إلى ٢٧٠ ألف طن متري . وفي عام ١٩٢٠ م ارتفع الانتاج إلى مليون و٣٨٥ ألف طن ، عدد العاملين ٢٠ ألف عامل إيراني ونيف ، وعدد الموظفين البريطانيين في خمسمائة .

(٢) Wright, Denis, I bid, P. 109-110.

التجار الصغار ، ومن مريدي المصلح الديني السيّد جمال الدين الأفغاني . واعترف الجاني أثناء التحقيق صراحة « أن السيّد » قد حرضه على قتل الشاه وبينما كانت الاتصالات جارية بين طهران واسطنبول لتسليمه وافته المنية في ظروف غامضة.

مظفر الدين شاه : (١٨٩٦ - ١٩٠٧ م).

أدى مصرع ناصر الدين شاه إلى استمرار تدهور الأوضاع السياسية والمالية ، والدسائس الأجنبية ، وقيام منافسة شديدة بين بريطانيا وروسيا ، ومحاولة كل طرف تعزيز نفوذه مصالحه في إيران . وانتقل العرش ألى نجله مظفر الدين شاه ، ومشكلة الديون العامة لا تزال قائمة ، وحبل الأمن مضطرب في بعض ارجاء البلاد ، وفشل رؤساء الوزرات ورجال البلاط في معالجة الأزمات المالية فشلاً كبيراً، ولجأوا مرة أخرى إلى الاستقراض من البنوك الأجنبية، ونشبت اضطرابات واسعة ضد نظام الشاه بتحريض من بعض رجال البلاط المتنافسين والضالعين مع جهات أجنبية .

أسهمت الزعامات الدينية في إيران والعراق في تصعيد المعارضة ، ولا سيما في مدينتي كربلاء والنخف في العراق (التركي)، كما يقول لوريمر، حيث يقيم كبار العلماء المجتهدين وكانت جماهير الشعب الإيراني تقاسي الأمرين : إنخفاض قيمة العملة المتداولة ، ونقص كبير في المواد الغذائية . وأعلنت غضبها على تصرفات الشاه وحاشيته ، وعلى عقد القروض الأجنبية ، وانتشار الحركة البابية من دون رادع . وحينما أسندت الوزارة إلى الأمير « أمين السلطان »، (حفيد فتح علي شاه) ثانية في (١٨٩٨ م - ١٩٠٣ م)، ومنحه الشاه صلاحات واسعة لمعالجة الضائقة المالية عقد قرضاً مع روسيا سنة ١٩٠٠ م ، مكنت الشاه من السفر إلى أوروبا، وساد البلاد هدوء نسبي. ولكن الشعور الوطني ظل يتصاعد ضد النظام وضد الفساد وحياة الترف ، « وبدأت ةالأصوات ترتفع وتطالب بحكومة تمثل الشعب » ومنعاً للتنافس بين الدولتين الكبيرتين في ميدان القروض وافقت الدولتا على تنسيق مواقفهما . « وبدأت المفاوضات بين روسيا وبريطانيا لتقديم قرض مشترك لحكومة الشاه . وفي سنة ١٩٠٠ م بصورة

مفاجئة وافقت روسية على تقديم قرض كبير لإيران، شريطة تحررها من التزاماتها للدول الدائنة. وقبلت إيران العرض وأصبحت تحت سيطرة مالية صارمة لروسيا وحدها... واستمرت روسيا في تقديم القروض وكانت الوسيلة التي حققت بها تعزيز مكانتها أمام بريطانيا عند مواجهة كثير من المشكلات السياسية القائمة بين الجانبين في إيران. وفي ١٩٠٣ م قدرت الديون المستحقة لروسيا وحدها بأربعة ملايين جنيه استرليني. ومع أن بريطانيا استطاعت اقناع إيران بقبول سلف مالية في سنة (١٩٠٣ م - ١٩٠٤ م)، فقد ظلت روسيا بصورة عامة متفوقة تفوقاً واضحاً على بريطانيا في التزاماتها المالية بالنسبة لإيران... وظل النفوذ الروسي يتوطد ويمتد كذلك إلى مناطق جديدة في مختلف مقاطعات إيران»[1].

إنتشار حركات التبشير والانحرافات الدينية - الدعوة البابية :

أصبحت إيران في عهد اخر ملوك القاجاريين، وبخاصة في عهد محمد شاه وبالأخص في عهد ناصر الدين شاه ومظفر الدين شاه، مرتعاً خصباً للجمعيات التبشيرية، وللانحرافات الدينية من بابية (بهائية) وماسونية، واتخذ من تسامح رجال الدولة ورعاية بعض الدول الكبرى للأقليات الدينية منطلقاً لتشجيع الحركات الهدامة، والنيل من العقيدة الاسلامية سراً وعلناً، والتشكيك بقدرته على مسايرة القيم الحضارية الجديدة، ونبذ الماضي، والتحلي بالعلمانية، وابعاد الدين عن الحياة العامة مثلما فعلت الدول الأوروبية المعاصرة. وتلقت هذه الحركات والدعوات تشجيعاً ودعماً من الأقليات الدينية المنتشرة في إيران، بدعوة الاضطهاد الذي يتنافى وروح العصر والحركة الدستورية، وكان لبريطانيا وروسيا دور خاص في تشجيع هذه الحركات وتبني مطالبها، ففي أول زيارة لناصر الدين إلى لندن سنة ١٨٧٣ م «أعدت الحكومة البريطانية مناسبة لاستقبال وفد من شخصيات بارسية (زرادشتيه) قدموا من مدينة بومبي لمطالبة الشاه بتحسين أوضاع البارسيين في إيران. وكان للمفوضية البريطانية دور كبير في الغاء الضريبة التي كانت مفروضة على الزرداشتيين سنة

---

(١) لوريمد : المصدر السابق نفسه ص

١٨٨٢ م . ولفت وزير بريطانيا المفوض في طهران نظر السلطات الإيرانية إلى أن حكومته تهتم اهتماماً كبيراً باحوالهم ، وطالب بانزال العقاب بقتلة أحد مشاهير الطائفة »[١] . وكان المبشرون البريطانيون ، فضلاً عن ذلك « يخلقون المتاعب لانفسهم ، وبحسن نية على احسن تقدير ، حينما يقدمون الملجأ إلى البهائيين المضطهدين ، والمعرضة حياتهم إلى الخطر . وكانت تصرفاتهم هذه تضع المفوضية البريطانية في حرج . . »[٢].

في هذه الفترة من تاريخ ايران انتشرت الحركة البهائية[٣] أيضاً انتشاراً مذهلاً ووجدت لها انصاراً في صفوف المثقفين ورجال الدولة واصحاب المهن الكبرى ، وباتت تؤلف خطراً حقيقياً على العقيدة الاسلامية ، وتسلل أنصارها إلى بعض المؤسسات الحساسة ، فما كان من علماء الدين إلا التنديد بها ومقاومتها حفاظاً على سلامة العقيدة . ومن الشخصيات التي دافعت عنها المستشرق أدوارد براون Brawne . فقد اهتم بها اهتماماً كبيراً ودافع عن أصحابها ، وتحدث عنها في كتابه الطريف « عام بين الفرس » A Year Amongst The Persians ، وفي دراسات اخرى . وكان أحد دعاة الحركة الدستورية ، ويتمتع بمنزلة محترمة لدى الطبقة المثقفة ، و« أحبه الايرانيون حباً يفوق اي بريطاني » كما قال دبلوماسي بريطاني . وأدى تعاطفه مع البهائيين ، من حيث هم طبقة مثقفة ، إلى قطيعة موقتة . « وكان الايرانيون يقولون أن براون من دعاة الاصلاح الدستوري ، وله سجل حافل في الدفاع عن الثورة الدستورية ضد مظفر الدين شاه سنة ١٩٠٥م . . . . وقد ندد بالاتفاقية البريطانية الروسية لتقسيم ايران سنة ١٩٠٧م إلى منطقتي نفوذ ، وشجب بحرارة

---

(١) Wright, denis, the english amongst the persian, P.44-45.

(٢) Wright, denis, ibid, P. 120.

(٣) ظهرت « البابية » في أواخر عهد محمد شاه ، ومؤسسها سيد علي محمد الذي أعلن نفسه « نبياً » في ٢٣ مايس سنة ١٨٤٤ م ، و « الباب » لإرتياد علوم الامام المهدي المنتظر . ثم ادعى بعد سنة أخرى أنه هو « الامام المنتظر » ، وأن « النبي » قد تجسّد فيه . وانتشر مذهبه انتشاراً واسعاً ، وأحدث نتائج دينية وسياسية خطيرة لم يجد ناصر الدين شاه مفراً من التصدي لها . وفي سنة ١٨٤٥ م أعتقل « الباب » وسجن في مدينة شيراز . وفي عام ١٨٥٠ م نفذ فيه حكم الاعدام ، وأحدث هذا الحكم ثورة في صفوف اتباعه .

النشاط الروسي المعادي في طهران وتبريز»[1] .

موقف ناصر الدين شاه من الدعوة البابية :

وقف علماء « الامامية » في العالم الاسلامي - قبل غيرهم - صفاً واحداً لمقاومة هذه الحركة بعد أن استفحل أمرها ، واتهم الشاه بتجاهل اخطارها ، فتصدى لها ، كما تصدى العلماء لاباطيلها ، بإجراءات صارمة أدت إلى حدوث مذابح جماعية في بعض المدن الايرانية . ولكن الاضطهاد والتنكيل لم يمنع انتشارها ، وربما اعطاها قوة واندفاعاً واصراراً على المضي في الدعوة والانحراف ، وخلقت مشكلات كثيرة لناصر الدين شاه ، وهو في مطلع حياته ، ولكنه تغلب عليها . وفي عام ١٨٤٥م تمّ إعتقال « الباب » في شيراز ، وحوكم ، ونفّذ فيه حكم الاعدام بمدينة تبريز سنة ١٨٥٠م . واندلعت ثورة بابية في يزد ، ولكنها اخمدت بمساعدة سكان المدينة . وفي طهران اكتشفت مؤامرة على حياة رئيس الوزراء «أمير انتظام» ، ونفذ حكم الاعدام علناً في سبعة من المتهمين . وردّ « البهائيون » بخنق أعضاء المحكمة الذين اصدروا الأحكام وفي شهر مايس من عام ١٨٥٠ م اندلعت ثورة اخرى في زنجان كانت اكثر خطورة ، اشترك فيها ثلاثة الاف ثائر ، وخاضوا معركة ضارية

---

(١) ظهر إدورد غرانفيل براون لأول مرة في ايران سنة ١٨٨٧ م (٢ تشرين ثاني) . وكانت دراسته الأولى في الطب ، ولكنه أحب اللغات الشرقية : العربية والفارسية والهندستانية ، وتعمق في دراسة الفارسية ، وأصبح الدكتور بعدئذٍ أستاذ الأدب الفارسي في جامعة كيمبرج . وتجوّل في ايران ، وألف كتابه المشهور « عام بين الفرس » (أو الايرانيين) . والكتاب ليس مجرد رحلة فقط ، بل ثروة فكرية ودينية حيّة ، نقلها عن أناس التفاهم في رحلاته من مسلمين وبهائيين وزرادشتيين . وكتابه الضخم في « تاريخ الأدب الفارسي » من أهم المراجع Literary history of persia . ومن مؤلفاته أيضاً كتابه عن « الثورة الايرانية بين ١٩٠٥ م - ١٩٠٩ م » The persian reuolution of 1905-1909 الذي حاول فيه أن يطرح المشكلات التي تعانيها ايران - ضحية تنافس الدول الكبرى . وكان له دور كبير في تأسيس « الجمعية الايرانية في لندن London persia committee التي ضمت شخصيات متنفذة من مجلسي العموم واللوردات . وأسهم في التأسيس كذلك H.F.B. Lynch ت-1913م ، نجل مؤسس شركة لنج اخوان المعروفة في العراق T.K.Lynch ، ورين Ripon عضو مجلس النواب عن حزب العمال من ١٩٠٦ م - ١٩١٠ م ، مؤلف كتاب ، آرمينيا : رحلات ودراسات .

قوات الحكومة اسفرت عن مصرع وجرح الكثيرين ، واستخدموا طرقاً وحشية .

وبلغ نشاط البهائيين ذروته في محاولة فاشلة على حياة الشاه في شهر آب ١٨٥٢م ، شارك فيها اربعة فدائيين ، وأصيب الشاه بجرح بسيط في فخذه ، وقتل احدهم ، وقبض على اثنين منهم ، واعدم زهاء ثلاثين شخصاً من الذين اتهموا بانهم كانوا شركاء في اعداد الجريمة وتنفيذها[١] . والبهائية ليست مذهباً دينياً ، بل حزباً سياسياً سرياً ، لخدمة المصالح البريطانية والروسية ، ولا تزال كذلك حتى يومنا هذا .

---

(١) لوريمر : دليل الخليج ق ث ، ص٢٨٩٠ .

الفصل الثاني

بوادر لتسوية الخلافات
معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧م

تمهيد :

لم يقدم ابرام معاهدة ارضروم الأولى (١٨٢٣م) ، ولم يؤخر كثيراً . فقد كانت معاهدة عامة ، لم تعالج مشكلات الحدود ، وظلت حبراً على ورق . ولذلك سارت علاقات البلدين في طريق ضيق ومسدود ، واستمر التوتر قائماً ، وغرق النظام الملكي في طهران، ونظيره في اسطنبول، في الفساد والبذخ ، وأصبح على شفى السقوط . وتعرضت مناطق ايران الجنوبية وشواطئها إلى ضغوط واعتداءات عسكرية بريطانية ، من جراء تزايد الاطماع والمصالح البريطانية في منطقة الخليج وفي حوض شط العرب وحوض نهر كارون . وشرعت روسيا هي الأخرى تصعّد حملاتها العسكرية ، وتنمي علاقاتها السياسية والتجارية ، مما سيأتي ذكره .

تعد الفترة الطويلة التي اعتلى من خلالها محمد فتح علي شاه ، ومن بعده ناصر الدين شاه ، عرش ايران من أهم فترات الأسرة القاجارية المالكة ، ونقطة تحوّل في تاريخ ايران الحديث . فقد بدأت كبريات الدول الأوروبية ، ذوات الاطماع الاستعمارية الواسعة، تعني بشؤون إيران الداخلية والخارجية عناية خاصة ، وتحسبها الجناح الثاني المهيض من « المسألة الشرقية » . فلم تعد تركية ، من وجهة نظر الاستعماريين ، وحدها « الرجل المريض » ، بل أصبحت جارتها ايران هي الأخرى الفتاة المريضة .

بعد توقيع معاهدة « تركمان جاي » الجائرة استأنفت روسيا القيصرية

كعادتها حملاتها التوسعية في المناطق الشمالية القريبة من ايران ، ومكنتها من توسيع دائرة نفوذها السياسي والتجاري ، وتأسيس قنصليات في كبريات المدن الايرانية لخدمة مصالح رعاياها ، ومراقبة ما يجري من نشاط داخلي وأجنبي ، مما أثار ردود فعل سيريعة وشديدة لدى بعض الدول الأوروبية هذا فضلاً عن نشاط سفارتها في طهران ، وما لها من مكانة خاصة وامتيازات كثيرة ونفوذ واسع في مختلف الأوساط السياسية والاجتماعية . ومن الطبيعي أن تحذو بريطانية حذوها ، وأن تترسم فرنسا خطاها ، وهما القوتان اللتان تنافسان روسيا في منطقة الشرق الأوسط . إن هذا التنافس وما واكبه من دس وتآمر لاقتناص المغانم والامتيازات والنفوذ كان عاملاً كبيراً من عوامل إفقار ايران وإشاعة البلبلة والفوضى في حياتها السياسية ، وتدهور نظامها الملكي الذي كان ضالعاً في ركاب الغرباء الطامعين وممتطياً رقاب الايرانيين . كما كان سبباً من أسباب توتر العلاقات بين الامبراطوريتين الايرانية والعثمانية ، واستئناف الاعتداءات والتجاوزات على مناطق الحدود ، بحيث ظلّ شبح الحرب مخيّماً على امتداد الحدود ، ولا سيما منطقة عربستان (خوزستان) ومناطق عشائر بني لام في الحويزة وسفوح جبال بشتكوه ، والسلمانية وزهاب ، ولا ننسى تمرد محمود باشا بابان على والي بغداد ، والمساعدات التي تلقاها من عباس ميرزا قائد القوات الإيرانية في الجبهة الغربية ، خلافاً لما تعهد به الطرفان في معاهدة أرضروم الأولى عام ١٨٢٣ م .

في عام ١٨٢٤م ازداد الموقف تدهوراً في مناطق كردستان العراقية، حينما لجأ محمود باشا بابان وعبد الله بابان إلى ايران ولقيا كل ترحيب من الأمير عباس ميرزا، وعدّ ذلك تدخلاً سافراً في شؤون العراق الداخلية. ورد الأمير بأن النزاع الذي ينشب في مناطق الحدود وفي مناطق الرعي متوط به ، وله وحده التسوية بالطرق التي ينسبها وعلى هذا الأساس كان يطالب بتسديد رسوم الرعي وتعيين محمود باشا أو عبد الله باشا متصرفاً لمناطق زهاب وكوي وحرير والسليمانية، وبانسحاب محمد باشا من كركوك[1].

---

(١) شاكر صابر الضابط : العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران ، صفحة ٦١ .

على أثر ذلك ، دارت مباحثات بين الجانبين في بغداد وهمدان ، ولكنّها لم تثمر شيئاً معيناً . ورفع ممثل الباب العالي خزينة دار باشي زادة ، تقريراً عن سير المباحثات التي أجراها في مدينة تبريز مع ميرزا محمد تقي خان الفراهاني ذاكراً أن الأمير عباس يتدخل في شؤون الأكراد ، وكان يزودهم بمساعدات عسكرية . وقد شجب ميرزا محمد تقي خان هذه المزاعم كما نفى وجود قوات عسكرية إيرانية في كردستان . وأضاف ليس من السهل الحيلولة دون تسلل الأكراد عبر الحدود لأرتياد الكلأ ، وأن السلطات تستوفي منهم رسوم الرعي . ثم تساءل : هل يعد هذا تدخلاً في شؤون كردستان ؟

وجهت الحكومة الايرانية ، عقب هذه التطورات احتجاجاً إلى الباب العالي تحذر فيه من عواقب ايواء اللاجئين السياسيين لحبك المؤامرات ضد ايران بعد أن تناهى إلى علمها أن بعض الأمراء الذين فروا من ايران عقب القتال الذي نشب في عام ١٨٣٧م ، والمتعاونين مع بريطانيا آنذاك قد لجأوا إلى العراق وأجروا اتصالات جديدة بالبريطانيين ، لتنصيب أحدهم على عرش ايران . وادّعت السلطات الايرانية كذلك أن السلطات العثمانية قد اخذت تزودهم بالمال وتدفع لهم مرتبات من خلال إقامتهم ، فضلاً عن الاعانات والمخصصات التي تغدقها عليهم الجهات البريطانية . وهددت في احتجاجها باحتلال الكويت والبحرين .

إزاء هذا التهديد والمزاعم الأخرى ، شرعت السلطات العثمانية بتعزيز قواتها في مناطق الحدود ، لا سيما في مناطق سفوح جبال بشتكوه الغربية حيث مضارب عشائر بين لام ، وفي مناطق السليمانية . وشرعت بريطانيا وروسيا ، المعنيتان بنزاعات الحدود، تمارسان ضغطهما على كل من الدولتين لتخفيف حدة التوتر .

أولاً ـ اللجنة الرباعية الدولية المشتركة :

إقترحت الدولتان الوسيطتان تسوية النزاع باجراء مفاوضات مباشرة ،

وعرضا وساطيتهما على طرفي النزاع ، ونصحتا بقبول مبدأ التحكيم عند إصرار كل طرف على وجهة نظر معينة . وبذل سفير بريطانيا الجديد لدى الباب العالي ، سر ستراتفور كاننغ (١٨٤٢م) جهوداً لتحقيق ذلك هو وزميله السفير الروسي . وقد وصفه معاصروه من خلال الستة عشر عاماً التي قضاها في منصبه بانه «كان قوي الشخصية ، واسع النفوذ ، محباً لتجديد» ويتمتع بصلاحيات واسعة لتوثيق الروابط السياسية مع الامبراطورية العثمانية ، ودرء الأخطار المحيطة بها من جراء التنافس الشديد على اقتسام اسلابها . فهو عند سكان العاصمة «كبير السفراء» ، ولدى سكانها من النصارى «سلطان السلاطين»[1] .

في عام ١٨٤٣م تألفت لجنة رباعية دولية مشتركة[2] وظيفتها دراسة مناطق الحدود ، ووضع خرائط تفصيلية تكون مرجعاً رسمياً لفض أي خلاف قد يقع في المستقبل بين ايران وتركيا . وقد عقدت أول جلسة لها في مدينة أرضروم (١٥ مارت ١٨٤٣م) للنظر في عقد معاهدة جديدة تحل محل معاهدة أرضروم الأولى . وترأس الوفد الايراني الميرزا محمد تقي خان الفراهاني احدى الشخصيات السياسية الايرانية البارزة ، واحد كبار رجال البلاط القاجاري . وعقد الجانبان عدة جلسات ، ولكنها لم تسفر عن نتائج مهمة ، لتمسّك كل طرف بوجهة نظره الخاصة . وكانت الاجتماعات تؤجل لاتفه الأسباب ، لا سيما من قبل أعضاء الوفد العثماني ، ووضعت في طريق اللجنة عقبات كثيرة حالت دون تلاقي وجهات النظر ، واتضح بعدئذٍ أن الوفدين لا يملكان صلاحيات كافية تخولهما حسم أي نزاع مطروح إلا بعد الرجوع إلى حكومتيهما .

---

(١) علي الوردي : لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج ٢ ، صفحة ٥٩ ، مطبعة الارشاد ، بغداد ١٩٧١ م .

(٢) تألفت اللجنة من ممثلي تركيا وايران وممثلين عن الدولتين الوسيطتين على النحو التالي :
(أ) ميرزا تقي خان الفراهاني (عن ايران) .
(ب) أنور أفندي (عن تركيا) .
(ج) العقيد فنويك وليامز Fenwick Williams (عن بريطانيا) .
(د) العقيد دينيه Dainese عن روسيا وانضم القس روبرت كيرزن إلى ممثل بريطانيا بعئذ .

إن الانطباعات التي دونّها روبرت كيرزن[1] عن سير المفاوضات ، وسجلتها محاضر الجلسات الرسمية تفيد بأن الفرقاء والوسطاء قد واجهوا ظروفا عصية من خلال إقامتهم في مدينة ارضروم . ومن هذه الظروف ما يلي :

(أ) الاستفزازات المذهبية : ذكر سي . جي . أدموندز [2] أن السلطات المحلية دفعت آلافاً من عامة المسلمين السنة لمهاجمة مقر الوفد الايراني ، فحوصر أعضاء الوفد لعدة ساعات ، وحاول فنويك ويليامز ممثل بريطانيا بذل كل الجهود في اقناع الوالي بتعريف الجموع الغاضبة معرضاً حياته للخطر . وفي اليوم نفسه عمد قصاب محلي إلى ذبح سكرتير رئيس الوفد ذبحاً وحشياً في احدى ضواحي المدينة . واقتحمت الجماهير مبنى مقر الوفد وسقط عضوان قتيلان ، وأصيب بعض جنود الحرس الايراني بجروح مختلفة ، كما أصيب رئيس الوفد بجروح طفيفة . ولولا تدخل الوسيطين البريطاني والروسي ، وتدخل قائد القوات العثمانية في أرضروم لتفريق المتظاهرين ، لفتكت الجموع الغاضبة باعضاء الوفد قاطبة . وقد أصيب قائد القوات نفسه بجروح بسيطة[3] .

بعد وقوع هذا الحادث المؤسف الذي أثر في سير المفاوضات تأثيراً سلبياً اقترح قائد القوات العثمانية على رئيس الوفد الايراني أن تكون إقامة أعضاء الوفد الايراني ، وأن تجري المباحثات في ثكنات الجيش الواقعة خارج المدينة ، وأن يتزيّ الأعضاء بالزي العثماني حرصاً على سلامتهم ! فوافق رئيس الوفد على إجراء المباحثات في الثكنات ، ولكنه أبى أن يتزيّ بالزي العثماني ، قائلاً : « إنني واعضاء الوفد المرافق لسنا على استعداد لدخول الجنة في زي العثمانيين ! إنه لعار علينا أن نتخلى عن زيّنا الوطني إرضاءً لمشيئة الحاكم العثماني . . » !

(ب) مذبحة كربلاء : ـ أما الظروف العصية الأخرى التي واجهت

---

(١) أدموندز : كرد وترك وعرب ، صفحة ١٢١ ، ترجمة جرجيس فتح الله ، بغداد ١٩٧١ م .

(٢) روبرت كيرزن مؤلف كتاب : زيارات لديار الشرق ، انضم إلى الوفد البريطاني بصفته عضو شارك . وسجل مشاهدات في كتاب له بعنوان : « أرمينيا : عام واحد في أرضروم وعلى حدود روسيا وايران » ، لندن ١٨٥٤ م .

(٣) علي أصغر شميم : ايران في عهد الدولة القاجارية .

الوسيطين وأعضاء الوفد الايراني فهي الانباء التي وردت عن « مذبحة المسلمين الشيعة في كربلاء » في اليوم الثاني من أيام عيد الأضحى المبارك . وخلاصة الحادث أن والي بغداد ، نجيب باشا ، شن هجوماً طائشاً على مدينة كربلاء المقدسة ، مشهد الامام الحسين بن علي وأخيه العباس ، لا مثيل له في تاريخ المدينة ، وذلك لاحكام السيطرة العثمانية عليها ، بعد أن ظلت ثائرة ومتمردة لحقبة طويلة من الزمن ضدّ الحكم العثماني. واتخذ الوالي من تحكم من سماهم بعصابة «اليرماز» (أو السفهاء) في مقدرات المدينة ذريعة لاخضاع سكان مدن العتبات المقدسة كافة للادارة العثمانية ، في كربلاء والنجف . ومن مدينة المسيّب التي اتخذها قائد القوات ، الفريق مصطفى باشا ، مقراً له تحركت قوات الوالي ، وأطبقت على المدينة من جميع جهاتها ، ووجه إنذاراً لسكانها بالإستسلام ، واجرى الوالي إتصالات سريعة بالقنصل البريطاني والقنصل الفرنسي وبالوكيل الإيراني ، وببعض الشخصيات المعروفة في المدينة طالباً مساعدتهم على تسوية الأمور ، ظناً منه أن تحركه هذا سيلقي عنه تبعة اراقة الدماء في المدينة المقدسة . « وقد حاول بعض هؤلاء التوسط بين الفريقين من غير جدوى . ويبدو أن غطرسة الوالي من جهة ، وغوغائية الأهالي من الجهة الأخرى عرقلتا سير المفاوضات . وقيل إن بعض اليرمازية كانوا يرفعون أصواتهم بسب السلطان من فوق السور ، مما أدى إلى ازدياد حنق العسكر عليهم »[1] المرابط خارج اسوار المدينة ، وهي مزاعم لا أساس لها .

وبانقضاء أمد الانذار الذي وجهه، قائد القوات المحاصرة إلى زعيم « اليرماز » - إبراهيم الزعفراني - سلطت القوات العثمانية نيران مدفعيتها على أسوار المدينة فجر اليوم الثاني من أيام عيدَ الأضحى المبارك ١٨٤٣م (١٣ كانون الأول سنة ١٨٤٢م) وأحدثت ثغرة واسعة، مكنت القوات التركية خلال فترة قصيرة من الاستيلاء على المدينة التي أصيب سكانها ، من عرب وايرانيين وغيرهم ، بذعر شديد . « وبدأ عندئذ التقتيل والنهب بشكل فظيع جداً ،

(١) علي الوردي : لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج ٢ ، صفحة ١٢٠ ، مطبعة الارشاد ، بغداد ١٩٧١ م .

حيث أبيحت البلدة للجنود » . كما يقول الوردي مدة « اربع ساعات ، فصاروا يفعلون ما يشاؤون بلذةٍ عارمة ، كما هي عادة الجنود الفاتحين في القرون الغابرة » . ولم يكن أمام سكانها ، وكعادة معظم سكان العتبات المقدسة خلال الأزمات والكوارث ، إلا أن اللجوء إلى ضريحي الامام الحسين وضريح أخيه العباس ، طالبين الأمان ، ومتضرعين إلى الله أن ينقذهم من هذا المصاب الفادح .

سار سادن ضد الأمام الحسين ، الحاج مهدي كمونه ، إلى مقر القائد العام مصطفى باشا ، طالباً « الأمان » ، وأمر القائد جنوده بالتوجه إلى صحن ضريح الامام العباس ، وكانت الأبواب موصدة ، وناشد الجموع المحتشدة فتحها . ولما رفضت أمرهم باقتحامها وقلعها . وانقض الجنود على من كان في الصحن والضريح الشريف وأخذوا يفتكون بهم فتكاً ذريعاً . « وقد وجد فيما بعد في السرداب الذي هو تحت رواق العباس ما يزيد على الثلاثمائة قتيل » .

بهذا أحكم الوالي العثماني سيطرته على المدينة ، وألقى القبض على زعيم «اليرماز» ، كما كان يصفهم ، وعلى عدد من اعيان المدينة ، متهماً إياهم بالتحريض والمقاومة ، ودخلها في اليوم التالي ، وقد استقبله السدنة وهم يحملون المصاحف وأعلام الروضة الحسينية ، وانبرى بعض الشعراء مع الأسف في مدح الوالي ، وذم سكان المدينة[1] . لم تعرف تماماً الدوافع الحقيقية لهذه « المذبحة » التي جرت في عيد الأضحى المبارك ، ولم يعرف على وجه الدقة والتفصيل عدد القتلى والجرحى . فمن المؤرخين من يبالغ في عددهم فيرفعهم إلى ٢٤ ألف قتيل ، ومنهم من يخفض العدد إلى أربعة آلاف قتيل[2] . وأي كان العدد فقد ترددت اصداء هذه المذبحة المؤلمة في مدينة كربلاء ، حيث ضريح سيد الشهداء الامام الحسين

(١) من هؤلاء شاعر الفيحاء عبد الغفار الأخرس ، فقد قال في قصيدته إن الوالي ضحى بسكان كربلاء في العيد كما يضحي بالأغنام ! وكان الوالي من اتباع الطريقة القادرية الصوفية ، ومن مؤيدي آل الكيلاني ، نقباء ضريح عبد القادر الكيلاني ، ونقيبهم السيد علي الكيلاني .

(٢) راجع ادموندز في كتابه السالف الذكر ، وعبد العزيز سليمان نوار في كتابه تاريخ العراق الحديث ، صفحة ٣٣٧ ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ م .

عليه السلام ، في الأوساط الشعبية والدينية في إيران والعراق ، وأعلن الناس في القطرين مراسيم الحداد على ارواح الشهداء الابرياء ، ونددوا بالولاة الظالمين . لم يبلغ الشاه محمد علي بأنباء المذبحة يومذاك ، لمرضٍ ألم به . وحينما تشافى ووقف على تفاصيلها أقسم أن يثأر لسكانها . بيد أن سفيري بريطانيا وروسيا ، الدولتين الوسيطتين ، هدّدا من روع الشاه وغضبه . وكانت العلاقات بين الدولتين ليست على ما يرام ، من جراء التوتر السائد في مناطق الحدود ، وبخاصة في منطقتي المحمرة والسليمانية . وكادت مذبحة كربلاء تؤدي إلى مواجهة بين الدولتين . وسارع التجار الايرانيون بمغادرة الأراضي العثمانية . وفي شباط من عام ١٨٤٣م كتب القنصل الروسي في تبريز إلى حكومته يقول : إن جرائم الباشا التركي قوبلت في ايران بالحداد الديني ، وهي الآن تهدد مجدداً باندلاع الحرب بين الباب العالي وايران[١] .

أبدت بريطانيا في كارثة كربلاء ، وما ترتب عليها من تأزم في العلاقات بين الدولتين الايرانية والثعمانية ، اهتماماً كبيراً ، وحالت دون نشوب حرب بين الجارتين . « وبعد جهود دبلوماسية كثيرة في اسطنبول تألفت لجنة مختلطة للتحقيق في واقعة كربلاء شارك فيها ممثلون عن الدولة العثمانية وبريطانيا وروسيا . ووصلت اللجنة الى كربلاء في ربيع عام ١٨٤٣م ، وقابلت عدداً من السكان واستمعت الى شهاداتهم . ولدى مقابلة نتائج تقرير المندوب البريطاني في تحديد عدد القتلى وجنسياتهم بنتائج تقرير المندوب العثماني ظهر تفاوت كبير في الاحصاءات . فقد جاء في تقرير ممثل الباب العالي ان عدد القتلى يقدر باكثر من ٣٥٠ قتيلاً ، جلهم من الايرانيين ! وقدرت خسائر الجيش التركي بـ ٤٠٠ قتيل ، ومائتي جريح ! أي ان خسائر الجيش كانت اكثر من خسائر السكان ! أما تقرير المندوب البريطاني فقد ذكر ان عدد الذين قتلوا وفقدوا من الهنود (رعايا بريطانيين) وقتل من رعايا روسيا شخص واحد فقط[٣] .

(١) ن.٣. خالفين ـ الصراع على كردستان ، ترجمة احمد عثمان أبو بكر ، صفحة ٥٨ ، بغداد ، ١٩٦٩م .

(٢) علي الوردي : المصدر السابق نفسه ، صفحة ١٢٥ .

(٣) عبد العزيز نوار : المصدر السابق نفسه ، صفحة ٩٢ ـ ٩٣ .

ولا غرابة في اختلاف عدد القتلى والجرحى والمفقودين في تقارير ممثلي الدول الثلاثة . فقد كان الجو المخيم على المدينة المقدسة مشحوناً بالتوترات والانفعالات والنقمة فإذا كان العثمانيون قد بالغوا في قلة عدد القتلى ، فاغلب الظن ان الايرانيون إنما بالغوا في خسائرهم لاستغلال الحادث من خلال المفاوضات التي كانت دائرة حول تثبيت مناطق الحدود . ففي احدى الجلسات تقديم رئيس الوفد الايراني بالمطالب التالية :

(أ) أن يتعهد الباب العالي بدفع التعويضات عن دماء الايرانيين التي اريقت في « مذبحة كربلاء المروعة » .

(ب) ان يعلن سخطه وشجبه لحملة الوالي الظالمة على المدينة التي جرت دون علمه بها .

(ج) ان يعبر عن اسفه لدماء الابرياء التي اريقت والأرواح التي ازهقت .

(د) ان يتولى الوالي إعادة بناء ما تهدم من العتبات المقدسة .

(هـ) أن يحكم بالعدل ، ويحمي السكان الايرانيين المقيمين في كربلاء والقاصدين زيارتها .

(و) أن يوجه انذاراً الى الوالي بالعذل عن منصبه إن هو عاد وارتكب مثل هذه التصرفات الحمقاء .

(ز) أن تبلغ هذه القرارات إلى جميع السفارات العثمانية .

أعلنت الحكومة العثمانية موافقتها على أهم ما جاء في هذه المطالب ، وتحفظت في موضوع توجيه الانذار ، حيث عدّ ذلك تدخلاً في شؤون البلاد الداخلية .

ج ـ شيخ بني كعب : ومما زاد الموقف تعقيداً كذلك قيام الجانب العثماني باستقدام الشيخ ثامر ، من قبيلة كعب العربية القاطنة على الضفة الشرقية من شط العرب ـ وكان لاجئاً في البصرة ـ إلى ارضروم ليدلي بشهادته امام اللجنة الرباعية ، لتعزيز وجهة نظره في بعض القضايا الخاصة بالحدود الجنوبية من منطقة شط العرب . فاعترض رئيس الوفد الايراني على هذا الاجراء . مدعياً ان

القبيلة تسكن في إيران منذ القدم ، وليس لها ارتباط بتركيا وأصرّ الوسطاء على الادلاء بشهادته ، والاستماع إليه في الجلسة الثامنة المؤرخة في كانون الثاني ، وكان موافقة عضو استئناف البصرة عبد القادر افندي . واحدث ظهورهما شيئاً من الاضطراب ، وكانت الأسئلة والاجوبة تتلاحق متداخلة بعضها في بعض ، وتعذر على المرء فهم ما يجري وسط هذا الهياج[1] .

(د) تقرير ليارد : طلب سر سترانفور كاننغ Canning ، سفير بريطانيا لدى الباب العالي ، من أحد معاونيه في السفارة وهو أي.اج.ليارد A.H.Layrd التوجه إلى بعض مناطق الحدود الحساسة بقدر ما يتعلق الأمر بالمصالح البريطانية والعثمانية الحليفة لدراستها وتقديم تقرير بهذا الشأن . ولدى عودته من زيارة المناطق الجنوبية رفع تقريراً وافياً عن حوض شط العرب ، ونهر كارون ، وحوضي دجلة والفرات ، تطرق فيه الى اهميتها لتسهيل حركة النقل النهري . ونظراً لأن مصالح بريطانية واطماعها في حوض شط العرب واعاليه معروفة منذ أمد طويل ، فليس غريباً والحالة هذه ارسال أحد الخبراء لتزويد ممثل بريطانيا في لجنة الحدود المشتركة[2] بأوفى المعلومات وأدقها للاستفادة منها في اتخاذ الموقف الصحيح حول تعيين خط الحدود في منطقة شط العرب .

في احدى جلسات لجنة الحدود طرحت ثلاثة مقترحات لتعيين خط الحدود ، دون التطرق لموضوع السيادة على شط العرب ، وهي :

١ ـ ان يسير خط الحدود بمحاذاة القناة القديمة لنهر كارون التي تصب في خور موسى المتصل بالخليج ، اي على امتداد قناة بهمنشير (قاع نهر كارون

---

(١) ادموندز ، صفحة ١٢٢ ، المصدر السابق نفسه .

(٢) وقع اختيار لجنة الحدود المشتركة على فيلكس جونز F.Jones ، قائد احدى قطع الأسطول الهندي ، لوضع خارطة شاملة لمناطق الحدود لتسترشد بها اللجنة خلال اجتماعاتها ، وكلف هود والميجر رولنسون Rolinson بتزويد اللجنة بما يتوفر لديها من معلومات حول مناطق الحدود الوسطى والشمالية . وفي يوم ١٩ آب ١٨٤٤م توجه الاثنان إلى كرمنشاه ، ومنها واصلا سفرهما إلى مناطق زهاو والسليمانية وجلجة ، ووضعا تقريراً وافياً ودقيقاً عن المناطق التي قاموا بزيارتها والقبائل التي تقطنها . وقد سجل فيلكس جونز رحلته هذه في كتاب بعنوان :
Narrative of a tour to the Frontier of Turkey and Persia through a part of Kurdistan, Bombay, 1857.

قديماً) التي تقع على مسافة خمسة اربعين كيلومتراً شرقي شط العرب .

٢ ـ أن يسير خط الحدود في منتصف جزيرة خضر (عبادان) .

٣ ـ أن تبقى الحدود كما هي ، أي أن يسير خط الحدود بمحاذاة الضفة الشرقية لشط العرب .

إستناداً إلى تقرير ليارد[1] ، المبعوث الخاص لسفير بريطانيا لدى الباب العالي ، وتنسيقاً بين المصالح البريطانية والعثمانية أن تصبح مدينة المحمرة (خرمشهر حالياً) تحت سيادة الدولة العثمانية ، وتكون قناة بهمنشير المنفذ الطبيعي لايران إلى مياه الخليج ، على أساس انها الحد الطبيعي الفاصل ، بينما مصب نهر كارون في شط العرب ، أو ما يعرف احياناً بنهر « الحفار » ، ليس سوى امتداداً اصطناعياً لنهر كارون الذي تحول بمرور الزمن (جرى حفرة في عهد عضد الدولة البويهي في القرن الثالث للهجرة) ليصب مباشرة في شط العرب يومذاك ، حيث تم تشييد ميناء المحمرة . وخرج التقرير بان ايران لم تكن لها سيادة على شط العرب أصلاً . وقد حظى هذا الاقتراح بتأييد السفير البريطاني لدى الباب العالي ، الوكاننغ ، الأمر الذي نسب ترشيحه عضواً في اللجنة الرباعية المشتركة لتخطيط الحدود ، باعتباره ـ كما يقول السفير ـ أكثر الخطوط اتساقاً وملاءمة مع التعامل القديم في المنطقة وأكثر مراعاة لمبادىء العدالة والانصاف ، كما لقي ترحيباً كبيراً لدى السلطات العثمانية ، ما دام الاقتراح يحقق المصالح المشتركة للدولتين . بيد أن هذا الاقتراح ، لم يأخذ به وزير خارجية بريطانيا اللورد أبوردين Aberdeen ، تهدأة لمخاوف روسيا القيصرية ، فتراجع امام ضغطها ، بترك منطقة عربستان ، وميناء المحمرة خاضعةً لسيادة ايران ، وذلك للتوفيق بين وجهة نظر روسيا ومن ورائها ايران ،

---

(١) وصف ليارد رحلته الممتعة لمناطق الحدود في كتاب بعنوان :
A.H. Layard (sir), Autobiographyand Letters, 1903, London
تدرج في السلك الدبلوماسي واصبح سفيراً لبلاده لدى الباب العالي . ومما ذكر في كتابه ان الجزيرة اطلق عليها اسم « جزيرة الخضر » لوجود « مقام » للخضر هناك . وأشار آرنولدونس في كتابه : « جنوب غربي ايران » إلى وجود قبة بيضاء مشيدة وسط غابة من النخيل هناك .

ووجهة نظر بريطانيا وحليفتها الدولة العثمانية .

ثانياً - أعمال اللجنة المشتركة :

قلنا أن اللجنة الرباعية الدولية كانت تؤجل اجتماعاتها لأتفه الأسباب ، فكيف إذا تخللتها حوادث مؤسفة كالتي ذكرناها ؟ وكانت وجهات نظر الجانبين متباينة حول كثير من القضايا المطروحة ، ومزاعم الطرفين متضاربة احياناً ؟ ولهذا استغرقت اجتماعات اللجنة زمناً طويلاً ، وبلغت جلساتها ١٨ جلسة مشتركة .

بعد النجاح النسبي الذي حققته اللجنة في معالجة « مذبحة كربلاء المروعة » (١٨٤٣م) كما وصفها الايرانيون ، تقدم الجانب الايراني بمطالب عديدة ، كانت في الحقيقة نموذجاً من نماذج الخلافات الاعتيادية التي يثيرها الجانبان في كل المناسبات . ومن أهمها ، باستثناء مشكلات تنقل العشائر عبر الحدود وتخفيض الرسوم المفروضة على الزوار والحجاج الايرانيين ، ما يلي :

١ - اعادة الامراء الايرانيين اللاجئين إلى إيران ، والكف عن ايوائهم وتحريضهم على التآمر ضد البلاط الايراني ، ومنعهم من اتخاذ الاراضي العثمانية منطلقاً لتمرير مخططاتهم ومؤامراتهم .

٢ - إقرار حق الشاه في الاشتراك مع السلطان في تعيين حكام السليمانية ، وفتح قنصليات ايرانية في البلاد العثمانية ، ومنح قناصل ايران حق حماية رعاياها من مسلمين وغير مسلمين .

٣ - معاملة الرعايا الايرانيين معاملة لائقة حيثما كانوا في الأراضي العثمانية ، والكف عن توجيه الإهانات اليهم ، ومعاملة المسلم الشيعي والسني على قدم المساواة ، ورفع القيود المفروضة على الزواج المختلط بين أبناء الطائفين .

٤ - دفع تعويضات عن (أ) هجوم محمد باشا أمير راوندوز على الأراضي الايرانية وما لحق بها من أضرار مادية لا سيما في منطقة ميركسور ، وعن (ب)

الخسائر التي منيّ بها الرعايا الايرانيون في مذبحة كربلاء المروعة وعن (ج) الخسائر الناجمة عن هجوم والي بغداد على مدينة المحمرة الذي أدى إلى حرقها وتدميرها وقتل عدد كبير من سكانها الابرياء عام ١٨٣٧م .

٥ ـ إحالة القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية والمعاملات التجارية بين الايرانين والعثمانيين إلى المحاكم الشرعية ، بدلاً من رفعها إلى المحاكم التجارية التي تطبق القوانين العثمانية الجديدة .

أما المطالب التي تقدم بها الجانب العثماني فكانت اكثر أهميةً وخطورةً . وتتلخص في (١) وجوب الانسحاب من منطقة المحمرة وذهاب ، و(٢) مراعاة نصوص معاهدات زهاب عام ١٦٣٩م وكردان عام ١٧٤٧م وأرضروم الثانية عام ١٨٢٣م ، (٣) وتحديد تجمعات العشائر التي تسكن قرب مناطق الحدود وإعادة العشائر التي نزحت إلى الأراضي الايرانية وإعلان تبعية بعض العشائر العربية والكردية المتنقلة عبر الحدود العثمانية واهمها : بني لام والمحيسن (عدبية) وسنجابي والهورمان والكلهور والجاف والمنكور (كردية) ، (٤) ودفع تعويضات عن الخسائر التي منيت بها القوات العثمانية في منطقة السليمانية عام ١٨٤٠م .

كانت اجتماعات اللجنة الرباعية صاخبة جداً ، تبودلت من خلالها أقصى التهم والعبارات النابية بين الجانبين ، وأدّت إلى توقف أعمالها وتعثر سير المفاوضات . وقدر العثمانيون أن يمارسوا على ايران ضغطاً محدوداً في منطقة شط العرب ، فأرسلوا سفينة حربية إلى مدخل نهر الحفار (مصب نهر كارون في شط العرب) لترسو هناك وتقوم باعمال حماية السفن التجارية العثمانية ـ كما قيل ـ من إعداءات قبيلة كعب العربية القاطنة على الضفة الشرقية . هذا هو الهدف الظاهر ، أما الباطن فهو محاولة تعويف وارباك حركة الملاحة البحرية في ميناء المحمرة لتمويل سيرها إلى ميناء البصرة ، وقد دلت الاحصاءات على تقلص حجم النقل البحري في ميناء البصرة لانتقال معظم تجارة الهند والبحرين ومسقط وجدة إلى ميناء المحمرة . وقد كانت الأوامر تخوّل قائد السفينة إرغام البواخر

التجارية على التوجه إلى ميناء البصرة لتسديد ما عليها من رسوم قبل التوجه إلى ميناء المحمرة .

إحتجت الحكومة الايرانية على هذا التصرف لدى الباب العالي ، ورفضت قبول المبررات التي قدمتها السلطات العثمانية ، وادعت ان الغرض من رسو السفينة الحربية عند مدخل الحفار هو تعويق حركة النقل البحري في ميناء المحمرة لمكافحة اعمال القرصنة كما ادعت الجهات التركية . وقد أيدت الحكومة البريطانية موقف الحكومة الايرانية ، وأشارت إلى أن وجود السفينة في مصب النهر تصرف مخالف لمبدأ حرية الملاحة في شط العرب ، وينفي أن تكون مضمونة ومصونة من جميع الدول المعنية ، وأجريت اتصالات دبلوماسية مع الباب العالي أسفرت عن صدور الأوامر إلى والي بغداد بوجوب سحب السفينة الحربية من مرساها في نهر الحفار إلى مكان آخر يقع إلى الشمال منه[1] .

١ ـ الاتجاه نحو إبرام معاهدة شاملة :

لما كانت الخلافات القائمة حول الحدود تثير نزاعات ومشكلات جانبية معقدة وتحتاج الى بذل جهد طويل وزمن اطول وعلاقات دبلوماسية اعتيادية ، أو على الأقل غير متوترة ، فقد رأى أعضاء اللجنة الرباعية المشتركة أن أفضل وسيلة لتخطي العقبات وضمان قدر من التفاهم بين الجانبين ، وإحراز تقدّم سريع في سير المفاضات ، إبرام معاهدة شاملة ، ومعالجة بعض المشكلات الرئيسة ، وإحالة المشكلات الاخرى ذات الطبيعة الفنية والدقيقة إلى لجان فنية مشتركة لتتولى تسويتها . في اليوم ٣١ من شهر مارت تم التوقيع على المعاهدة ، وشارك في التوقيع ممثلاً الدولتين الوسيطتين بوضعهما ضامنين لتنفيذها ، وتقرر رفعها الى السلطان والشاه ، لتصديقها .

لم تتخذ الحكومة الايرانية الاجراءات المطلوبة لتصديق المعاهدة ، على أساس الحكومة العثمانية لم تبدِ استعدادها لدفع التعويضات عن الخسائر التي

---

(١) راجع عبد العزيز نوار : تاريخ العراق الحديث ، صفحة ٣٣٩ ـ ٣٤٠ ، القاهرة ١٩٦٨م .

لحقت بمدينة المحمرة ومقدارها مليونان ونصف مليون تومان[1] ، وان رئيس الوفد العثماني توقف في المراحل الأخيرة من المفاوضات الامتناع عن توقيع المعاهدة بعد حصول الحكومة العثمانية على ضمانات كافية لتلافي بعض الغموض الذي انطوت عليه بعض مواد المعاهدة .

مارست الحكومتان البريطانية والروسية ، من خلال هذه الفترة ، ضغطاً على الحكومتين العثمانية والايرانية للمضي في اجراءات التصديق . واغتنم سفير الدولتين الوسيطتين فرصة توقف ميرزا محمد علي خان في اسطنبول لتصديق المعاصرة باسم الحكومة الايرانية، وهو في طريق عودته إلى طهران ، وقدما إليه ، نبأ على طلب الحكومة العثمانية ، مذكرة يستوضحان فيها عن بعض الغموض الذي ظهر في بعض مواد المعاهدة ، مما سيأتي تفصيله . اما الحكومة العثمانية فقد اخذت تمارس ضغطها على ايران لارغامها على قبول المعاهدة ، بعد ما حدث من سوء تفاهم حول « المذكرة الاستيضاحية » ، فأرسلت حملة عسكرية إلى اورومية (رضائية حالياً) ، وخوي ، وبعض مدن اذربيجان الاخرى واحتلتها . وفي ان مارت تبودلت وثائق التصديق ، أي بعد عشرة أشهر من توقيعها .

بعض الالتزامات والحقوق :

تناولت بنود المعاهدة الجديدة ، بالاضافة إلى تسوية مشكلات الحدود ، وادعاءات ايران في منطقة السليمانية ، وادعاءات الدولة العثمانية في ميناء المحمرة ، نصوصاً تتعلق بالخسائر التي لحقت بمدينة المحمرة . ولكن الوسيطين البريطاني والروسي نجحا في اقناع رئيس الوفد الايراني الميرزا محمد تقي الفراهاني في الكف عن المطالبة بالتعويضات « حفظاً على روابط الاخاء ،

---

(١) من الكراس الذي أصدرته وزارة الخارجية الايرانية (مايس ١٩٦٩م) باللغة الانكليزية بعنوان : « بعض الحقائق المتعلقة بالنزاع بين ايران والعراق حول شط العرب » . صفحة ٦ (عدد الصفحات ٨٧) .

(٢) راجع نص المعاهدة في الملحق الخاص بهذا الكتاب .

وعربوناً لعودة المياه إلى مجاريها بين البلدين » ـ كما يقول علي أصغر شحيم ـ « على أن تقوم الدولة العثمانية بالاعتراف بسيادة ايران على المحمرة ، وجزيرة الخضر (عبادان حالياً) ، ومرسى ميناء المحمرة ، وجميع الأراضي الواقعة في الضفة الشرقية لشط العرب ، مقابل تنازل إيران عن المطالبة بالتعويضات » . كما تناولت المعاهدة المذكورة خط الحدود في شط العرب ، ونصت على تأليف لجنة دولية مشتركة لتثبيت الحدود ، وإسقاط حقوق الدولتين في جميع الدعاوي السابقة المقامة في بلديهما ، وعدم تعرض والي بغداد للزوار الايرانيين الذين يقصدون العراق لزيارة العتبات المقدسة في الكاظمية وسامراء والنجف وكربلاء وغيرها من المدن العراقية ، وأن يكونوا موضع رعاية وإحترام المسؤولين هناك ، وان تتمتع الممثليات الايرانية بالحقوق والامتيازات التي تتمتع بها سائر ممثليات الدول الأجنبية . وفيما يلي تفصيل ذلك :

تسوية الادعاءات المتقابلة : نصت المادة الثانية من المعاهدة على أن : « تتعهد الحكومة الايرانية بالتخلي عن جميع الأراضي المنخفضة للحكومة العثمانية ـ أي الأراضي الكائنة في القسم الغربي من منطقة زهاب ـ وتتعهد الحكومة العثمانية بالتخلي عن القسم الشرقي ـ أي جميع الأراضي الجبلية ـ للحكومة الايرانية من المنطقة المذكورة بما في ذلك وادي كرند للحكومة الايرانية .

« وتتنازل الحكومة الايرانية عن كل ما لديها من ادعاءات في مدينة السليمانية ومنطقتها . وتتعهد تعهداً رسمياً بأن لا تتدخل في سيادة الحكومة العثمانية على تلك المنطقة أو تتجاوز عليها .

« وتعترف الحكومة العثمانية بصورة رسمية بسيادة الحكومة الايرانية التامة على المحمرة وميناثها ، وجزيرة خضر والمرسى والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية ـ أي الضفة اليسرى من شط العرب ـ التي تحت تصرف عشائر معترف بها تابعة لايران . وفضلاً عن ذلك ، فللمراكب الايرانية حق الملاحة في شط العرب بحرية تامة ، وذلك من نقطة مصب شط العرب في البحر إلى نقطة اتصال حدود الطرفين » .

تعيين قومسيري حدود : ونصت المادة الثالثة على انه : « لما كان الفريقان المتعاقدان قد تنازلا بموجب هذه المعاهدة عن ادعاءاتهما الاخرى المختصة بالأراضي فانهما يتعهدان باسرع وقت بتعيين قوميسيرين ومهندسين لتمثيلهما عند تقرير الحدود بين الدولتين طبقاً لاحكام المادة المتقدمة » .

الاعتراف بمعاهدة ارضروم الأولى : وذكرت المادة التاسعة بأن الطرفين يلتزمان « بجميع النقاط والمواد الواردة في معاهدات سابقة ، ولا سيما المعاهدة المبرمة في أرضروم في العام ١٢٣٨هـ - ١٨٢٣م ويجري سريان التزامهما إلى جميع نصوصها ، وينظر اليها كما لو أدخلت بنودها بحذافيرها إلى هذه المعاهدة » .

معاملة الزوار والحجاج الايرانيين : وفيما يتعلق برعايا ايران الذين يقصدون الديار المقدسة لاداء فريضة الحج ، أو اداء مراسم الزيارة لأضرحة آل البيت في العراق ، وهي احدى القضايا المهمة بالنسبة للشعب الايراني ، فقد نصت المادة السابعة على ما يلي :

تتعهد الحكومة العثمانية بمنح الامتيازات المقتضية لتمكين الزوار الايرانيين من إداء مراسم الزيارة في الأراضي العثمانية لحرمة تامة وفقاً للمعاهدات المبرمة من قبل ، دون أن يتعرضوا لمعاملات غير لائقة مهما كان نوعها . ولما كانت الحكومة العثمانية راغبة في توثيق عرى الصداقة والتفاهم وإدامتها بين الدولتين الاسلاميتين وبين رعاياها ، فإنها تتعهد كذلك باتخاذ أحسن السبل التي من شأنها ضمان تنفيذ الامتيازات المذكورة لجميع الرعايا الايرانيين فضلاً عن الزوار ، بحيث لا يلقون أي مضايقات أو أذ ، سواء ما يتصل بشؤونهم التجارية أو بأي عمل آخر .

٢ - تأجيل إبرام المعاهدة

سبق أن أشرنا إلى امتناع الجانب العثماني عن توقيع المعاهدة بناء لتعليمات تلقاها من الباب العالي في آخر مرحلة من مراحل المفاوضات ، وأن إجراءات التوقيع والتصديق قد تعرقلت لادعاء الاتراك بوجود غموض يلف بعض بنودها ، وأن الاجراءات لم تتم إلا بعد أن تلقت الحكومة العثمانية من

ممثلي الدولتين الوسيطتين ايضاحات كافية لإزالة هذا الغموض . ونظراً لعلاقة ذلك بحوض شط العرب وتعميماً للفائدة نورد جانباً من « المذكرة الايضاحية »[1] التي تلقتها الحكومة العثمانية من الدولتين الوسطتين وملابساتها بعد إتصالات تمت مع الميرزا محمد علي خان الشيرازي سفير ايران في باريس خلال توقفه في اسطنبول كما مر ذكره .

كانت الايضاحات التي طلبها وزير خارجية الدولة العثمانية من الدولتين الوسيطتين تتعلق بالمسائل التالية :

١ ـ يرى الباب العالي أن الفقرة الواردة في المادة الثانية من مسوّدة المعاهدة ، والتي تنص على ترك مدنية المحمرة وميناثها ووساها وجزيرة خضر (عبادان) لايران لا يمكن أن تفسر بشكل يشمل أراضي الباب العالي الواقعة خارج المدينة ، أو الموانىء التابعة لها والواقعة ضمن المنطقة (ف ٣) .

ويوّد الباب العالي أن يعرف ، بقدر ما يتعلق بالنص الخاص الوارد في فقرة أخرى من هذه المادة ، حول إمكان توزيع أفراد العشائر التابعة فعلاً لايران (أي إسكان نصفها في اراضٍ عثمانية ونصفها الآخر في أراضٍ ايرانية) ، هل معنى ذلك أن تمتد سيادة ايران إلى بطونها القاطنة في أراضٍ عثمانية ، وبالتالي تؤول لايران الأراضي التي تتصرف بها تلك الفروع من العشائر ؟ وهل سيكون لايران في يوم من الأيام أن تنازع الباب العالي في حق التصرف بالأراضي المذكورة ؟

٢ ـ ويهم الباب العالي أن يعرف ، بقدر ما يتعلق الأمر باحكام المادتين الأولى والرابعة ، هل يحق للحكومة الايرانية إدراج التعويضات المالية التي تنازلت عنها تنازلاً لا رجعة فيه ، ضمن الادعاءات الشخصية ؟ إنّ ما يراه الباب العالي هو أن هذه الادعاءات لا تسري إلا على بعض رسوم الرعي

---

(١) للاطلاع على نص « المذكرة الايضاحية » وجواب الحكومة العثمانية عنها ، ومذكرة ميرزا محمد علي خان الشيرازي راجع ملاحق الكتاب .

والخسائر التي لحقت برعايا الحكومتين من جراء أعمال قطاع الطرق ، وما شاكل ذلك .

ثم أن الباب العالي يتساءل ، ما إذا كانت الحكومة الايرانية ستوافق على موضوع الاستحكامات والحصون التي أضيفت إلى المادة الثانية ، وكذلك على الفقرات الخاصة بالمعاملة بالمثل التي سقطت سهواً من المادة السابعة التي وردت في مسودة اللائحة .

رفع سفيرا الدولتين الوسيطتين في ١٨٤٧ م « مذكرة إيضاحية » إلى وزير الخارجية حول الغموض الذي أثار تساؤلات الباب العالي ، جاء فيها :

١ ـ بقدر ما يتعلق الأمر بالاستفسار الأول ، إن مرسى المحمرة هو القسم الواقع مقابل مدينة المحمرة في قناة الحفار . وهذا التعريف لا يحتمل أي تفسير آخر . ثم أن تنازل الدولة العثمانية عن المحمرة ليس معناه ، فضلاً عن ذلك ، التنازل عن أية موانىء أو أراضٍ أخرى واقعة في المنطقة . ويصرّح الممثلان بأن ايران لن يكون لها حق الادعاء بالمناطق الواقعة على الضفة اليمنى من شط العرب ، ولا بالمناطق التركية الواقعة على الضفة اليسرى ، حتى لو كانت تقطنها عشائر ايرانية أو في غيرها من المناطق أو في أقسام منها .

٢ ـ وبقدر ما يتعلق الأمر بالاستفسار الثاني ، وهو مسألة الادعاءات المالية ، فإن الممثلين يصرحان بأنه ما دامت المادتان المذكورتان قد نصتا على التنازل في الحال والاستقبال عن جميع الادعاءات مهما كان منشؤها ، فلا مبرر لإثارتها ثانيةً ، ونستثني من ذلك الادعاءات الشخصية لا غير ، إذ ستؤلف لجنة خاصة لهذا الغرض .

٣ ـ وجواباً عن السؤالين الفرعيين اللذين وردا في ختام المذكرة ، يرى الممثلان أن الحكومة الايرانية ستعلن موافقتها على ادراج الفقرات المتعلقة بمبدأ المقابلة بالمثل . أما موضوع الاستحكامات ، فليس بمقدورهما سوى بيان رأيهما الشخصي وهو : إنّ تعهّد الدولتين بعدم تحصين ضفتي شط العرب معناه دوام العلاقات السلمية بينهما ، وهو تعهّد من شأنه توثيق عرى المودة ، وتوفير حسن

النيّة . وهذا ما تهدف إليه المعاهدة أصلاً .

لقد أشار الممثلان في جوابها إلى أنهما سيتصلان بالجانب الايراني ، بناءً على رغبة الباب العالي ، حول هذا الموضوع ، وإنّ أملهما وطيد بأن تسفر جهودهما عن نتائج مرضية .

تلقت الحكومة العثمانية هذه الايضاحات والضمانات بارتياح شديد ، وأصدر الباب العالي أوامره لرئيس الجانب العثماني (أنور أفندي) في مدينة أرضروم بالتوقيع « على مسودة المعهدة التي قدمها مندوبا البلاطين الوسيطين بلا تعديل ، على أن يقبل البلاد الايراني بالتأكيدات التي قدمها الوسيطان ، والتي فحواها أن ايران سوف لن تقدم ادعاءات تتعارض وهذه التأكيدات » . وإذا فعلت ذلك فستعتبر المعاهدة « لاغية وباطلة » .

تبقى قضية أخرى مهمة أدت إلى أخذ ورد ، وهي كيف استطاع الممثلان الوسيطان أن يقدما هذه الايضاحات والضمانات إلى الحكومة العثمانية ، وبأية طريقة جرت ، وهل كان سفير ايران ميرزا محمد علي خان شيرازي ، المكلّف بتبادل وثائق تصديق المعاهدة ، مفوضاً بتقديم هذه الايضاحات ؟ من المعروف أن الشيرازي قد قدم هذه الايضاحات في مذكرة رفعها إلى سفيري الدولتين الوسيطتين بتاريخ ٢٣ صفر سنة ١٢٦٤ ه (اليوم الأول من كانون الثاني سنة ١٨٤٧ م) ، في حين أن الحكومة الايرانية تنفي أن تكون قد خولت سفيرها تقديم مثل هذه الايضاحات ، وتعتبرها تصرفات شخصية لا تحمل صفةً قانونية ذات اعتبار . وقد ذكرت المصادر الايرانية أن السفير المذكور رفض يومذاك طلب السفيرين الوسيطين على أساس أنه لا يملك تفويضاً من حكومته . فما كان منهما سوى تقديم بعض الاسئلة ـ كما قيل ـ باسم الحكومة العثمانية وطلبا منه الإجابة عنها .

يقول لسان الملك ، مؤلف كتاب « ناسخ التواريخ » أن السلطات العثمانية استطاعت أن تقنع الميرزا محمد علي خان الشيرازي ، المرشح ليكون وكيلاً لوزارة الخارجية الايرانية ، بامضاء المذكرة التي قدمها لقاء مبلغ أربعة

آلاف تومان ! وكانت المذكرة في الأساس تتضمن اسئلة وأجوبة ذات علاقة بالمواد التي لفهّا بعض الغموض . وفيها يلي أربعة نماذج من الاسئلة التي وجهها السفيران الوسيطان ، وإجابات المبعوث الايراني عنها ، والتي صارت فيها بعد مدار جدال وخلاف بين الدولتين[1] :

السؤال الأول : ترى السلطات العثمانية ، وفقاً لاحدى الفقرات المدرجة في نصوص المعاهدة ، إن الذهن قد يتصرف إلى أن تنازل العثمانيين لايران عن مدينة المحمرة وبوشهر والمرسى ، وكذلك جزيرة خضر معناه تنازلهم عن جميع حقوق التصرف الأخرى الواقعة خارج مدينة المحمرة بما في ذلك سائر الموانىء العثمانية على شط العرب .

الجواب : إن الدولتين الوسيطتين في تنفيذ نصوص المعاهدة المتعلقة بقضايا الحدود أوضحتا أن مرسى المحمرة يقع في مكان محاذٍ لمدينة المحمرة ذاتها ، وعلى مقربة من مستنقعات نهر الحفار (مصب نهر كارون في شط العرب) . وعلى هذا الأساس ، فلا يمكن إطلاق التسمية على أي مكان آخر سواه . وإن الوسيطان يضيفان ، فضلاً على ذلك ، أن تنازل الحكومة العثمانية ينحصر في مدينة المحمرة وبوشهر وجزيرة الخضر . والباب العالي يعلم سلفاً أنه لا توجد بمحاذاة تلك الأمكنة أراضٍ ، أو ميناء آخر تابع للدولة العثمانية . وعليه فلا أجد أي غموض في الأمر .

السؤال الثاني : تستفسر الدولة العثمانية عن مضمون الفقرة الخاصة بالعشائر ، وتتساءل : ماذا يحدث لو أن السلطات الايرانية شرعت ، متذرعة بأن نصف رعاياها يقيمون في الأراضي العثمانية ، بغزو تلك الأراضي بحجة اخضاع تلك العشائر المتمرّدة ، ثم ضمت الأراضي التي تسكنها تلك العشائر إلى ممتلكاتها ؟

الجواب : لا تستطيع أن تتخذ السلطات الايرانية من هذا العمل ذريعةً . فالحدود الواقعة في الضفة اليسرى لشط العرب هي حدود ايران وليست الحدود

(١) نقلاً عن كتاب : ايران في عهد الدولة القاجارية لمؤلفه علي أصغر شميم .

الواقعة في الضفة اليمنى التي هي جزء من الأراضي العثمانية ، حتى لو افترضنا وجود جميع العشائر الايرانية أو نصفها في الجانب العائد إلى الدولة العثمانية .

السؤال الثالث : تود الجهات العثمانية أن تجد تفسيراً لما جاء في الفقرتين الأولى والرابعة من المعاهدة الجديدة وفحواه : كان بمقدور ايران المطالبة بتعويضات مالية للأشخاص الذين تكبدو أضراراً من جراء الحركات العسكرية التي تعرضت لها المحمرة ضمن مطالبتها بتعويضات عن الأضرار الأخرى التي أصابت ممتلكاتها ، ولكنها لم تفعل ذلك ، مع العلم أن من ضمن الأشخاص الذين تكبدوا أضراراً رعايا عثمانيين ، لا تستطيع السلطات العثمانية التغاضي عن الأضرار التي لحقت برعاياها نتيجة إتلاف ممتلكاتها وسرقتها .

الجواب : تفيد الفقرتان الأولى والرابعة من المعاهدة أن السلطات الايرانية كان بامكانها المطالبة بتعويضات عن الأشخاص الذين تضرروا ، ولكنها تركت ذلك وتنازلت عنها ، إذ رأت أن الترك أفضل ، وأن المصلحة تتطلب ذلك . وبناءً عليه ، فلا يملك أي إنسان حق الاعتراض على موقف ايران من هذا الموضوع ، وإذا تقدّم أي شخص من رعايا الدولتين بطلب فإن الجهات المعنيّة تستطيع إرضاءه ودفع ما يستحق من تعويض . وقد تم الاتفاق أيضاً على أن يتولى الأشخاص الذين سيعينهم الطرفان لتسوية مشكلات الحدود اشعار الجهاد المعنّية بالدعاوى التي سترفع اليهم من ذوي العلاقة .

السؤال الرابع : تستفسر الدولة العثمانية عما إذا كانت الحكومة الايرانية قد وافقت على ما جاء في المحادثات التي دارت بين الجانبين حول القلعة (قتور) ، فضلاً عن الفقرة الثانية من المعاهدة ، وكذلك الفقرة التي جاء ذكرها في الفصل السابع ، والتي وافق عليها الجانبان وقاما بتوقيعها والخاصة بمعاملة الحجاج والتجار الايرانيين مقابل تقديم تسهيلات مماثلة لرعايا الدولة العثمانية .

الجواب : بامكان الوسيطين أن يؤكدا للدولة العثمانية أن السلطات الايرانية قبلت بارتياح مبدأ المعاملة بالمثل ، وستدرج ذلك في الفقرة السابعة الخاصة بمنح الامتيازات والتسهيلات للحجاج والتجار الايرانيين . وإن

السلطات الايرانية ستقوم بمنح الرعايا العثمانيين تسهيلات مماثلة ، وأن القناصل سيعملون على تحقيق رغبة السلطات العثمانية ، ويأملون أن تحقق مساعيهم بالتوفيق .

ذكر مؤتمن الملك في كتابه « ناسخ التواريخ » أن الحكومة الايرانية بعدما اطلعت على صورة الاسئلة والأجوبة التي تبودلت بين السفيرين الوسيطين وبين وزارة الخارجية العثمانية ، أعلنت أن اجابات الشيرازي قد جاءت مغايرةً للاتفاق الذين توصل اليه رئيسا الوفدين الايراني والعثماني من خلال المحادثات التي جرت في مدينة أرضروم . وبينما كان الشيرازي يتهيأ لمغادرة إطنبول جاءه نبأ نعي محمد علي شاه (١٢٦٤ هـ) ، فعاد إلى طهران ومعه نسخ من المعاهدة وكتاب التصديق ، وصورة من المذكرة التي وقعها بناءً على توسط السفيرين . ويقول الأستاذ علي أصغر شحيم ، مؤلف كتاب « ايران في عهد الدولة القاجارية » أن الشيرازي « قد عوقب عقاباً صارماً من قبل السلطات الايرانية جزاء تصرفه الأخرق في الادلاء برأيه الخاص في نصوص المعاهدة الجديدة دون الرجوع إلى الحكومة الايرانية للوقوف على رأيها » .

ويقول كذلك : لقد رفضت الحكومة الايرانية النص المعدّل ، وتمسكت بالنص الأول ؛ وأرسلت وفداً برئاسة الميرزا جعفر خان ، مشير الدولة ، وسفير ايران السابق في إسطنبول إلى بغداد لتدارس المعاهدة وتنفيذ الجوانب المتعلقة بقضايا الحدود في ضوء توجيهات المرزا محمد تقي خان الفواهاني الذي أصبح رئيساً للوزراء في عهد ناصر الدين شاه .

الفصل الثالث

العلاقات الايرانية البريطانية ترجيء تطبيق المعاهدة

قضت معاهدة أرضروم الثانية بتقسيم منطقة زهاب ، وتنازلت ايران عن ادعاءاتها القديمة في لواء السليمانية مقابل تنازل تركيا عن ادعاءاتها في منطقة المحمرة وجزيرة خضر (عبادان) ؛ وبذلك ورث العراق من الدولة العثمانية هذا القسم من منطقة كردستان وما فيه من مشكلات كثيرة ظلّ معظمها قائماً حتى يومنا هذا . ونشأت في كل دولة من الدول الثلاث المتجاورة منطقة كردية ، ومشكلة كردية و « قضية كردية » . وكل منطقة منها تبحث عن هويتها وحدودها ومصيرها .

أخذت العلاقات بين الدولتين تسير من سيء إلى أسوأ ما كانت عليه قبل سنة ١٨٤٧ م . واستمرت سياسة روسيا القيصرية في دعم مطالب الشاه ، وبريطانيا في دعم مطالب السلطان . وتوتر الموقف على الحدود حينما شرعت الحكومة الايرانية بوضع حامية عسكرية في وسط جزيرة خضر سنة ١٨٥١ م من دون استحصال موافقة الدولتين الوسيطتين أو استشارتهما . ومع ذلك واصلت اللجنة الرباعية المشتركة جلساتها من خلال ١٨٤٩ م - ١٨٥١ م لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ بعض بنود المعاهدة ، ولكنها لم تسفر عن شيء يذكر . واقترح وزير خارجية بريطانيا ، اللورد بالمرستون ، إجراء المفاوضات في عواصم الدول الأربع ، وتأليف لجنة فنية لمسح مناطق الحدود واعداد خرائط طبوغرافية لتكون مرجعاً للطرفين المتعاقدين .

وبنشوب حرب القرم (١٨٥٤ م - ١٨٥٦ م) توقعت اعمال اللجنة كلياً ، وخشي العثمانيون انضمام ايران إلى جانب روسيا . نكاية بتركيا . ولكن الشاه قرر الوقوف على الحياد ، وسارع باتخاذ بعض التدابير العسكرية الضرورية على طول خط الحدود مع الدولة العثمانية ، وصرح بأنه لن يطعن أخاه المسلم من الخلف . وأغلب الظن ، أن الشاه قد اتخذ هذا الموقف المحايد نتيجة ضغط أو اتصال بريطاني . فقد كانت الدولتان العثمانية والبريطانية تتعاونان تعاوناً وثيقاً في الوقوف أمام المطامع الروسية والمغامرات الايرانية .

قوات بريطانية تهاجم طهران

بعد إنتهاء حرب القرم ، شنت بريطانيا على ايران حملة عسكرية متهمةً إياها بكونها أصبحت أداةً طيّعة بيد روسيا ، تسخرها لعرقلة المصالح البريطانية ، واتهمت الشاه نفسه بأنه واقع تحت تأثير القيصر . فقد قام الأسطول البريطاني في عام ١٢٥٤ هـ باحتلال جزيرة خارك في الخليج رداً على قيام الشاه بمهاجمة وحصار مدينة هرات في أفغانستان ؛ وشن والي بغداد (علي رضا باشا) في الوقت نفسه هجوماً ضارياً على مدينة المحمرة - كما سبق ذكره - وكبدها خسائر جسيمة في الأموال والأرواح . واتهمت الحكومة البريطانية شاه ايران بالعدوان وعدم احترام القوانين الدولية ، وأبلغت بعض الدول الأوروبية بهذا العدوان ، فاغتنم الشاه الفرصة وأصدر أوامره إلى سفيره المعتمد لدى النمسا وبريطانيا وفرنسا بشرح الموقف إلى رئيس وزراء النمسا الداهية مترنيخ (كما يوصف) ، وتقديم مذكرة احتجاج شديدة إلى الحكومة البريطانية على احتلال جزيرة خارك وعلى تدخل سفير بريطانيا الفاضح في شؤون ايران الداخلية ، وفي مقدمتها قضية هرات التي تعتبرها إيران جزءاً من أراضيها وخاضعة لسيادتها . وكان من المقرر يومذاك أن يقدم السفير أوراق اعتماده إلى الملكة فكتوريا ، ولكن سفير بريطانيا في النمسا أبلغه بأن بريطانيا تعتبر نفسها في « حالة حرب » مع ايران ، وأن حكومته لا تعترف بسفارته ! وبعد سلسلة من الاتصالات قدّم السفير أوراق اعتماده ، وقابل اللورد بالمرستون ، وزير الخارجية ، وتبادلا واياه وجهات النظر حول احتلال هرات وخارك . وتسلّم السفير مذكرة من الوزير البريطاني تضمنت شروط بريطانيا في استئناف العلاقات ، وكان من أهمها :

١ ـ أن تقدّم الحكومة الايرانية إعتذاراً رسمياً إلى السفير البريطاني نتيجة الاهانات والمضايقات التي تعرض لها في طهران ، وأن تصدر بياناً رسمياً تتعهد فيه بالمحافظة على حياة جميع الأشخاص العاملين في السفارة البريطانية ، وأن تتولى السلطات الايرانية طبع البيان وتوزيعه .

٢ ـ أن تسحب قواتها العسكرية فوراً من جميع الأراضي التي احتلتها بالقوة في أفغانستان ، وتعيدها إلى حاكم هرات الأفغاني .

٣ ـ أن تنزل السلطات الايرانية العقاب بجميع الأشخاص الذين تظاهروا ضد المقيم البريطاني والقنصل البريطاني في ميناء بوشهر ، وعزل حاكم الميناء من منصبه ، عقاباً على إهانة السر متيلاند المقيم البريطاني وإعلان نبأ عزله في الصحف المحلية .

٤ ـ أن تتعهد بتنفيذ الاتفاق المعقود مع أحد رعايا بريطانيا حول التنقيب عن الفحم الحجري في مدينة قره داغ (أرسباران حالياً) . ودفع رواتب الضباط البريطانيين المتأخرة الذين كانوا يعملون في القوات المسلحة الايرانية ، والموافقة على ابرام معاهدة تجارية قبل استئناف العلاقات الدبلوماسية .

قبل الشاه شرط بريطانيا في استئناف العلاقات ، وأصدر أوامره عام ١٢٥٧ هـ برفع الحصار عن مدينة هرات وتسليمها إلى الأمير الأفغاني المحلّي ، مقابل جلاء القوات البريطانية عن جزيرة خارك ، وعاد السر جون ماكنيل سفير بريطانيا واعضاء السفارة إلى طهران ، وتم عقد اتفاقية تجارية في العام نفسه (١٨٤١ م) .

(أ) إحتلال بوشهر والمحمرة والأهواز :

إن محاولات بريطانيا في لتوطيد نفوذها على شواطىء الخليج الفارسي وتطلعها إلى حوض الرافدين وحوض نهر كارون لم تتوقف ؛ وكانت حكومة الهند تتخذ من اعتداءات إيران على حدود أفغانستان وتعاطفها مع روسيا القيصرية

(١) لمزيد من التفصيل راجع الفصل الحادي عشر من كتاب : علي اصغر شميم ، ايران في عهد الدولة القاجارية .

ذريعة للقيام بحركات عسكرية لإرغام إيران على قبول شروط تتنافى وسيادتها الوطنية .

في عام ١٨٥٦ م (١٢٧٣ هـ) شرعت حكومة الهند باتخاذ استعدادات عسكرية لاحتلال الموانىء الايرانية الواقعة على الشاطىء الشرقي من الخليج ، رداً على تحركات الحكومة الايرانية في مناطق الحدود الأفغانية ، ووجهت الحكومة البريطانية إنذاراً تضمن النقاط التالية :

١ ـ أن تسحب ايران جميع قواتها من مدينة هرات وأن تعوض الأمراء المحليين عن الخسائر التي لحقت بهم، وان تتعهد لبريطانيا بالتنازل عن جميع إدعاءاتها بالأراضي الأفغانية ، وأن تكف عن التدخل في شؤون الأفغان الداخلية ، وأن تعترف بأن بريطانيا هي التي تتولى رسمياً تسوية أي خلاف يقع بينها وبين أفغانستان ، وأن تشعر بذلك أولاً ، وأن تعترف باستقلالها .

٢ ـ أن تبرم اتفاقية تجارية مع بريطانيا ، وتوافق على فتح قنصليات في أي منطقة تختارها بريطانيا ، وأن تسارع في تسديد جميع الالتزامات المالية المترتبة لرعاياها وحسم جميع القضايا المعلقة .

٣ ـ أن تسارع إلى عقد معاهدة صداقة وحسن جوار حول ميناء بندر عباس مع سلطان مسقط حليف بريطانيا وصديقها .

٤ ـ أن يقوم الشاه بعزل رئيس الوزراء ، لتصرفاته غير المسؤولة التي سببت تعكير صفو العلاقات بين الدولتين ، وتعيين رئيس وزراء آخر قادر على صيانة هذه العلاقات .

في الوقت الذي أعربت فيه الحكومة الايرانية عن استعدادها لقبول شروط بريطانيا كانت مدفعية الأسطول البريطاني تقصف بعض الموانىء الايرانية ، وتقوم وحدات مختلطة من قواتها بعمليات إنزال في ميناء بوشهر ، وجزيرة خارك ، والمحمرة وتستولي عليها دون مقاومة تذكر . وحينما تم احتلال ميناء بوشهر وقع حاكم المدينة وعدد من الضباط أسرى ، وأعلنت بريطانيا أن سكان

المدينة أصبحوا « تحت الحماية البريطانية » .

في اليوم الثامن من مارت ١٨٥٧ م شرعت مدفعية الأسطول البريطاني بقصف المحمرة ، وانزلت قوات بحرية لاحتلالها فانسحبت القوات الايرانية إلى الأهواز شرقاً ومنها إلى شوشتر . ودامت العمليات العسكرية شهراً واحداً تقريباً .

(ب) معاهدة باريس عام ١٨٥٧ م :

توسع نابليون الثالث ، إمبراطور فرنسا ، في النزاع المسلح الذي وقع بين الدولتين ، وتم الاتفاق في ١٨٥٧م على عقد معاهدة عرفت فيما بعد بمعاهدة باريس ، وتبودلت وثائق التصديق في بغداد بين ممثلي الدولتين . لقد انتقصت المعاهدة من سيادة ايران على أراضيها ، وسيطرت بريطانيا على اقتصاديات ايران ، مما دفع بناصر الدين شاه إلى عزل رئيس الوزراء (أقا خان نوري) وحمّله مسؤولية الاعتداءات البريطانية ، ومسك زمام الأمور بيديه . لقد فعلت معاهدة باريس في البلاد القاجاري ما فعلت به معاهدة تركمان جاي ؛ فاطلقت هذه يد بريطانيا في مناطق إيران الجنوبية وأطلقت تلك يد روسيا في مناطق إيران الشمالية الغربية .

كان البلاط الايراني من خلال هذه الفترة مرتعاً خصباً للدسائس والمؤامرات البريطانية والروسية على حد سواء ، وكان نفوذ الدولتين عظيماً جداً . ولم تتوان الدولتان من إزاحة كثير من الشخصيات عن مسرح السياسة الايرانية التي وقفت أمام مطامعها الاستراتيجية ومصالحها الاقتصادية . وشعر ناصر الدين شاه ، بعد الأزمات التي مرّ بها ، أنه فقد بمقتل رئيس وزرائه محمد تقي خان الفراهاني ، الملقب « بالأمير الكبير » ، رجلاً إدارياً قديراً وسياسياً محنكاً إذا ما قيس بخلفه أقا خان نوري ، وأنه وقع ضحية الوشايات التي أطاحت بالأمير الكبير . ويقول الأستاذ علي أصغر شميم إن السفارة البريطانية هي التي فرضت عليه تعين أقا خان نوري « رئيساً للوزراء » فرضاً .

بعد أن تخلص ناصر الدين شاه من رئيس الوزراء «الأمير الكبير» وأخذت جميع المواقع والقواطع تتداعى سنة بعد أخرى أمام الأطماع والدسائس البريطانية والروسية . والمعروف عن الفراهاني أنه كان يعارض منح الامتيازات الكثيرة للدول الاجنبية ولا سيما روسيا وبريطانيا ، ويقاوم بشدة الضغوط المختلفة التي كانت تتعرض لها إيران بين أوان وآخر ، كما سبق ذكره .

في ١٥ آب سنة ١٨٥٢م جرت محاولة فاشلة لاغتيال ناصر الدين شاه من قبل أحد اتباع « الباب » (بهاء الله) ، أسفرت عن اعدامه واعتقال زعيم الحركة البهائية الشيخ بهاء الله وشن حملة واسعة لتصفيتها ، ولم يطلق سراحه إلا بشفاعة الصدر الأعظم ، وقيل يومذاك بتوسط وزير روسيا المفوض. وتقرر ابعاده هو وأفراد أسرته إلى العراق . وتولى أخوه الميرزا يحيى الملقب بـ« صبح الأزل » نشر الحركة في العراق على مرأى ومسمع من السلطات العثمانية . فتصدّى لها علماء الدين الشيعة وقاوموها مقاومة شديدة ، وعقدوا اجتماعاً عاماً في مدينة الكاظمية ، وطالبوا بابعاد الشيخ بهاء الله عن العراق ، وجرت إتصالات بين الحكومة الايرانية والباب العالي أسفرت عن إبعاده واتباعه البالغ عددهم ٦٨ شخصا إلى عكا ، وابعاد شيخ الطائفة الأزلية واتباعه البالغ عددهم ثلاثون إلى جزيرة قبرص[1] . وهكذا تخلص العراق من خطر البهائية بوعي علماء الدين ومقاومتهم . ولكن جذورها ظلت قائمة في ايران ترعاها سفارات أجنبية كثيرة .

لقد كان ناصر الدين شاه حريصاً كل الحرص على ادخال أساليب الحياة العصرية إلى ايران ، وتجلت نزعته الإصلاحية بعد الرحلات الطويلة التي

---

(١) في عام ١٣١٣ هـ ، وبينما كان ناصر الدين يؤدي مراسيم الزيارة في ضريح احد ابناء أحد العلويين الواقع في ضواحي طهران اقترب منه أحد الأشخاص وقدم إليه عريضة ، فلما شرع بقراءتها أطلق عليه عيارات نارية أردته قتيلاً في الحال . وألقي القبض على القاتل علي رضا الكرماني ، وقيل إنه بهائي ، ثم أعدم . وبذلك انتهت حياة ناصر الدين شاه الذي حكم ايران خمسين عاماً حكماً فردياً .

أمضاها في عدد من الأقطار الأوروبية وزارها زيارة رسمية . وتجلت نزعته الروحية في الزيارات الكثيرة لمراقد آل البيت في ايران والعراق[1] .

(ج) زيارة ناصر الدين شاه إلى العراق :

كتب أحد المؤرخين الايرانيين عن ناصر الدين شاه بأنه كان « متديناً ومحافظاً على اداء الشعائر الدينية ؛ كما كان مولعاً بادخال وسائل الحياة الأوروبية إلى المجتمع الايراني . وكان يرى نفسه خليفة « للمسلمين ، وللشيعة بوجه خاص . لذلك كان المؤرخون يطلقون على طهران العاصمة دار الخلافة . . . . وكان الناس ينظرون إليه نظرة تنطوي على كثير من التقديس ويعتبرونه ظل الله في الأرض ، وأكبر قوة تنفيذية وتشريعية في البلاد ، ويرون طاعته من طاعة الله »[2] .

لقد تجلت روح التدين لدى ناصر الدين شاه ، كما قلنا ، في زياراته المستمرة لأضرحة أهل البيت عليهم السلام في مدينة مشهد ، حيث ضريح الامام علي الرضا ، وإلى مدينة قم حيث ضريح شقيقته فاطمة ، وإلى الري لزيارة الشاه عبد العظيم وهي إحدى ضواحي طهران وفي اعمال الخير والهبات التي كان يغدقها على هذه المراقد وعلى سدنتها ، كما تجلت في زياراته الرسمية للعراق أيام الوالي مدحت باشا في ٢٣ تشرين الثاني عام ١٨٧٠ م ، حيث قام بزيارة ضريح الامام علي بن أبي طالب (ع) في النجف ، وضريح الامام الحسين وعترته عليهم السلام في كربلاء والكاظمية وسامراء . وهي أول زيارة رسمية يقوم بها عاهل ايراني وقت السلم . وقد استقبل لدى وصوله الحدود العراقية الايرانية استقبالاً حافلاً ، وكان على رأس المستقبلين والي العراق نفسه مدحت باشا . وكانت حاشيته تتألف من عشرة آلاف شخص ، واستغرقت

---

(١) سجل ناصر الدين شاه الأنباء الرحلة التي قام بها إلى العراق في كتاب خاص مثلما فعل في رحلته للاقطار الأوروبية . وقد تفضل صديقنا الدكتور هادي طيب زاده المحامي في طهران فترجم مشكوراً معظم الأخبار المهمة الخاصة باحداث العراق . واتضح أن الشاه لم يتطرق إلى طبيعة المحادثات التي جرت بينه وبين مدحت باشا والي العراق المعروف .

(٢) علي أصغر شميم : المصدر السابق نفسه ، راجع الفصل العاشر .

ثلاثة أشهر . وكان مدحت باشا ـ أبو الدستور ـ يرافقه في جميع تنقلاته وفقاً للتقاليد .

أولاً ـ اللّجنة المشتركة تستأنف أعمالها

تألفت اللجنة الفنية لتثبيت الحدود ، طبقاً للمادة الثالثة من معاهدة أرضروم الثانية ، من درويش باشا عن تركيا والميرزا جعفر خان عن ايران ، ومن ممثلي الدولتين الوسيطتين وهما الكولونيل فنويك ويليامز عن بريطانيا والكولونيل شيركون عن روسيا . وقبل أن تباشر اللجنة أعمالها واجهت بعض المتاعب ، وتم التغلب عليها لقاء تنازلات متقابلة . وتقرر أن تعقد اللجنة أول اجتماع لها في مدينة بغداد . وقد تلقى ممثل بريطانيا في اللجنة تعليمات من السر ستاتفورد كاننغ سفير بريطانيا لدى الباب العالي يذكره فيها بأن تتوخى اللجنة . في أعمالها مصلحة السكان العديدين المنتشرين فوق قمم الجبال المترامية الأطراف وفي السهول الشاسعة التي سيمر بها خط الحدود ، لأن عملها سيؤدي إلى إحراز تقدم اجتماعي كبير لسكانها جيلاً بعد جيل ، الذين لا يزالون يعيشون في مناطق معزولة عن الحضارة الحديثة وهي ، فضلاً عن ذلك ستسهم ، إسهاماً فاعلاً في إستتاب الأمن في ربوعها[1] .

واجهت اللجنة مشكلة كبيرة قبل مباشرة أعمالها . « فدرويش باشا الذي كان من المؤمل أن ينضم إلى زملائه الأعضاء في مدينة الموصل بعد مغادرته الأستانة ، عرّج على قلعة قتور على رأس قوة مسلّحة ، واستطاع طرد الموظفين الايرانيين منها ، واحلال حامية من الجيش ، محلهم ، ووضع حجر الاساس لبناء ثكنة عسكرية جديدة ، وتشييد دعامات الحدود في منطقة لا تبعد عن بلدة كوي سوى سبعة كيلو مترات تقريباً .وكتب عليها تاريخ إلحاق هذه المنطقة بتركيا . إن هذا التصرّف لم يكن إلا حلقة في سلسلة من التصرفات الخاطئة التي

(1) Edmonds, E., kurds, turks, and arabs, p. 134.
كان قائد القوة العسكرية التي طردت الموظفين الايرانيين من مدينة قتور ضابط بريطاني برتبة رائد هو فردريك مللنغن F. Millingen .

مارسها المندوب التركي بتصميم وعناد من خلال مهمته التي استغرقت عدة سنوات »[1] .

حينما علم مشير الدولة الميرزا جعفر خان بنبأ الاعتداء على قتور ، وهو في طريقه إلى بغداد ، قدم إلى السلطات العثمانية احتجاجاً شجب فيه هذا التصرف ، وهو بمقاطعة جلسات ، اللجنة الفنية ،ما لم تنسحب القوات العثمانية ، واستمرت المقاطعة تسعة أشهر تقريباً ، استطاع الوسيطان من خلالها نقل مقر اللجنة من بغداد إلى المحمرة ، واقناع رئيس الوفد الايراني بالسفر إلى المحمرة بدلاً من الإقامة في بغداد . ولم تعقد اللجنة إلا جلسة واحدة في بغداد ، وكانت في حزيران عام ١٨٤٩ م .

إستأنفت اللجنة أعمالها في مدينة المحمرة في شهر كانون ثاني عام ١٨٥٠ م في جو مفعم بالشكوك والبغضاء . و « صارت روح المغالطة والمشاكسة وغمط حقوق الغير » ـ كما يقول أدموندز ـ مفسدةً لكل محاولة من شأنها مواصلة سير العمل باطراد . وقد ذكر سر كاننغ ، سفير بريطانيا لدى الباب العالي . إن أعمال اللجنة لم تستغرق ـ بسبب موقف درويش باباش ـ سوى ثلاثة أسابيع من مجموع الستين اللتين أمضتهما في تثبيت الحدود ، وأن نصوص المعاهدة الخاصة بحدود العراق الجنوبية حققت مصالحها لايران اكثر مما حققت لتركيا[1]. فأجرى اتصالات سرّية مع عدد من شيوخ عشائر بني كعب القاطنة في الضفة الشرقية من شط العرب ، وحرضهم على التمرد ، مقابل منحهم التبعية العثمانية ، واعفائهم من دفع الضرائب لمدة عشر سنوات . ولكنهم رفضوا عرض الباشا . فاتبع أسلوباً معوقاً آخر وهو التمسك بنصوص معاهدة قديمة أبرمت بين السلطان مراد الرابع والشاه صفي عام ١٠٣٢ هـ ، وعكف على تحريض سكان مناطق الحدود على العصيان ، ولا سيما في أذربيجان وكردستان وكرمنشاه ولورستان . وقد تعطلت جلسات اللجنة من جراء ذلك ، ريثما يتسنى لرئيسي الوفدين التشاور مع حكومتيهما .

---

(١) وضع درويش باشا دراسة شاملة لمناطق الحدود العثمانية الايرانية لتعزيز وجهة نظر حكومته . وفي عام ١٩٥٢ م قامت الحكومة العراقية بترجمة وطبع التقرير المذكور بمطبعة الحكومة ـ بغداد .

توجه مشير الدولة من المحمرة إلى دزفول ، وأقام فيها فترة « من الزمن مترقباً وصول تعليمات جديدة من ناصر الدين شاه . فصدرت الأوامر في عام ١٢٦٧ هـ بالتوجه إلى منطقة زهاب لاستئناف الأعمال وتثبيت خط الحدود ، وكان ذلك بعد مقتل رئيس الوزراء الفراهاني . أما أعضاء الوفدين البريطاني والروسي فقد سافروا إلى منكاره في جبال لورستان لقضاء فصل الصيف ، بينما أمضى درويش باشا وباقي أعضاء الوفد التركي الفصل في منطقة بدرة التي لا تبعد كثيراً عن سفوح جبال بشنكوه . وبحلول فصل الربيع انتقل البريطانيون والروس (نيسان ١٨٥١ م) إلى قرية كرند ، ومنها واصلوا سفرهم إلى مدينة سنة لقضاء فصل الصيف .

لم تسفر اجتماعات أعضاء اللجنة الفنية عن نتائج مثمرة ، من جراء العراقيل التي وضعها الجانب العثماني ، والموقف المتصلب الذي اتخذه الجانب الايراني ، على الرغم من قيام الجانبين بعد عقدة جلسات استغرقت اكثر من ثلاثة أعوام من العمل المتواصل . فاقترح الوسيطان اتباع أسلوب آخر في تثبيت الحدود ، وذلك باجراء مسح عام لشريط من الأراضي يسير فيه خط الحدود بدلاً من تثبيت خط واحد ، كما نصت عليه معاهدة أرضروم الثانية ، ما دامت وجهات النظر مختلفة ، وما دام الفريقان يودّان التوصل إلى نتائج ايجابية وسريعة. وبعد مفاوضات مضنية وافق الجانب الايراني، وبتحفظ ، على أن

يسير خط الحدود بمحاذاة الضفة الشرقية لشط العرب ابتدأ من مصبه في البحر وانتهاء بنقطة تقع قرب مصب نهر كارون . وبذلك أصبح مجرى شط العرب كله تحت السيادة العثمانية (العراقية) . ولكن الجانب التركي رفض هذا الاجراء[1] .

وعندئذ قرر رئيس الوفد الايراني العودة إلى طهران ؛ وبعودته توقف أعمال اللجنة الفنية . « ومما يؤسف له أن خط الحدود قد رسم على أساس

(١) ادموندز : كرد ، ترك وعرب (الترجمة العربية) ، صفحة ١٢٥ .

امتداد شريط من الأرض يتراوح عرض بين عشرين إلى أربعين ميلاً . ولهذا السبب وضع بروتوكول الأستانة لعام ١٩١٣ م ، واستناداً إلى البروتوكول وضعت محاضر جلسات لجنة تثبيت الحدود لعام ١٩١٤ م »[1] .

عكف المهندسون والماحون الروس بعثذ على وضع خرائط تبين بوضوح سير خط الحدود في الشريط المقترح ، ابتداءً من منطقة اعزي كوجك في الشمال إلى مصب شط العرب في الجنوب ، بعرض ٢٥ ميلاً وبمقياس عقدة للميل الواحد ، وطبعت منها أربع عشرة نسخة ، تلقت كل من الحكومتين العثمانية والايرانية نسخة ، لترسم فيها خط الحدود في « محل ما » داخل الشريط المقترح من الأرض . إن هذه الخرائط قد وضعت في ضوء المعلومات التي توفرت لدى الماحين والمهندسين خلال عمليات المسح التي استمرت أكثر من سنتين ، وأنفقت بريطانية عليها ، كما يقول أحد البريطانيين ، أكثر من مئتي ألف جنيه .

المحادثات السرّية بين ناصر الدين شاه والسفير الروسي : -

بدأت العلاقات ، في غضون المرحلة من أعمال الهيئة الفنية ، بين روسيا وتركيا تسير نحو التدهور ، وكادت تهدد باعلان حالة الحرب بين الدولتين . وكان القيصر يبحث عن حليف يساعده على فتح جبهة قتال جديدة لاشغال الجيوش العثمانية . وقد انتهز فرصة تعثر قضايا تثبيت الحدود عام ١٢٧٠ هـ (١٨٥٣ م) ، فأمر سفيره في طهران الأمير والكوركي ، بمفاتحة ناصر الدين شاه سراً ، لضمان دخوله في تحالف ضد الدولة العثمانية وحليفتيها بريطانيا وتركيا ، لقاء شروط معينة . وقد قبل الشاه العرض من حيث المبدأ ، على أساس أن تفتح ايران جبهتين للقتال : جبهة بايزيد وأرضروم ، وجبهة بغداد ، على أن تتوغل القوات الايرانية داخل العراق ، وتواصل زحفها لاحتلال بغداد ومدن العتبات المقدسة في الكاظمية وكربلاء والنجف ؛ وتفتح كذلك جبهة ثالثة في منطقة أذربيجان . وتم الاتفاق على أن تحتفظ ايران ، بعد إبرام معاهدة الصلح ، بجميع الأراضي العثمانية التي ستحتلها بقوة السلاح . وفي حالة

---

(١) Sykes, Percrey, persia, p. 138, oxford, 1922

المطالبة باستعادتها فلها حق المطالبة بتعويضات مالية سخية عن الخسائر التي تكبدتها . كما تم الاتفاق على أن تتنازل روسيا عما تبقى من التعويضات المالية المستحقة منذ أيام فتح علي شاه عملاً بمعاهدة تركمان جاي . وفي حالة عدم نشوب قتال بين الدولتين فستقوم روسيا بحسم أثمان جميع السلاح والعتاد المشترى من روسيا من التعويضات والغرامات التي فرضتها المعاهدة المذكورة . وإذا ما امتد القتال لسنوات طويلة بين روسيا والدولة العثمانية وحليفاتها ، فإن روسيا تتعهد بتأمين جميع احتياجات ايران طيلة سنوات الحرب .

تسربت أنباء الاجتماع الثنائي بين الشاه والسفير الروسي إلى السفير العثماني في طهران على الرغم من التكتم الشديد ، وطالب بإحاطته بفحوى المحادثات السرية ؛ فاستدعى الشاه رئيس الوزيراء الميرزا اقا خان نوري الملقب « باعتماد الدولة » والذي جاء بعد مقتل « الأمير الكبير » وأطلعه على العرض الذي تلقاه من القصر ، وقبول مبدأ التحالف على أساس أن ايران ستنال من ورائه مطالب سياسية ومالية واقتصادية كثيرة . فالاستيلاء على مدن العتبات المقدسة سيفتح الطريق أمام الشعب الايراني لزيارة أضرحة آل البيت وأداء فريضة الحج إلى الديار المقدسة دون مضايقات من السلطات العثمانية . وكانت وجهة نظر رئيس الوزراء ، المتهم بميوله نحو بريطانيا ، أن التحالف ينبغي أن يكون مع أقوى الجبهتين لا مع أضعفها ، وأن استرداد الأراضي الايرانية التي استولت عليها روسيا خير من الاستيلاء على بغداد ومدن العتبات المقدسة . وبعد مداولات طويلة وتحليل وجهة نظر رئيس الوزراء تراجع ناصر الدين شاه

توقف عمليات تثبيت الحدود :

استدعت الحكومة الروسية سفيرها من طهران لفشله في انجاز مهمة . وتوقفت من جراء ذلك عمليات تثبيت الحدود ، وحاول ناصر الدين شاه تدارك الموقف ، ونفى أن يكون قد تراجع عن موقفه السابق ، واتهم السفير الروسي بسوء الفهم ، وقال إنه لا يزال على موقفه الأول ، وأن قواته شرعت في أخذ مواقعها على جبهات القتال . ولما علمت بريطانيا بهذا التطور المفاجىء في موقف

الشاه استدعت سفيرها لدى البلاط القاجاري ، وعينّت محله سفيراً جديداً مهمته إرغام الشاه على الرضوخ لارادة بريطانيا على حد تعبير جريدة التايمس اللندنية يومذاك . ونجح السفير في مسعاه ، وأعرب عن استعداده للتحالف مع العثمانيين وحلفائهم . ولكن حلفاء الدولة العثمانية لم يروا فائدة في هذا التحالف ، ووقفت ايران على الحياد عملاً بنصيحة بريطانيا وحلفائها ، وصرح بأنه لن يطعن أخاه المسلم من الخلف !

وأغلب الظن أن الشاه قد اتخذ هذا الموقف نتيجة ضغوط وتهديدات بريطانيا شديدة . فقد كانت الدولتان العثمانية والبريطانية تتعاونان تعاوناً وثيقاً في الوقوف أمام المطامع الروسية والانسياقات الايرانية عبر الحدود الشرقية . وبنشوب حرب القرم بين روسيا من جهة وتركيا وحليفاتها من الجهة الأخرى توقفت أعمال الهيئة الفنية لتثبيت الحدود (١٨٥٤ م - ١٨٥٦ م) ، كما أصيبت بالشلل تقريباً حينما شنت بريطانيا ، بعد الانتهاء من حرب القرم ، حملة عسكرية على الموانيء الجنوبية لايران متهمةً اياها بكونها أصبحت أداةً طيعة بيد روسيا تسخرها لعرقلة المصالح البريطانية ، واتهمت ناصر الدين شاه بأنه واقع تحت تأثيرها .

بعد الهزيمة التي أنزلتها القوات البريطانية بالقوات الايرانية (١٨٥٦ م - ١٨٥٧ م) وبعد إبرام معاهدة باريس (١٨٥٦ م) إجتمع المساحون البريطانيون والروس في العاصمة الروسية - بطرسبورغ - عام ١٨٥٧ م لوضع خرائط تفصيلية لمناطق الحدود ، ولم ينجزوا عملهم إلا في ١٨٦٥ م . ولدى مقابلتها ظهرت أخطاء فنية كان من الضروري تلافيها قبل تقديمها إلى الطرفين المتنازعين لتصبح خرائط مُوحدّة أو متماثلة (المتطابقة) Carte identique ، واعتمدها المهندسون والمساحون بعض مضي أربع سنوات ، وأطلق عليها اسم الخرائط « الموحدة » لتكون مرجعاً أساساً لتثبيت دعائم الحدود .

وبانتهاء حرب القرم وتوقف العمليات العسكرية البريطانية ضد ايران أعرب الجانبان الايراني والعثماني عن رغبتهما في استئناف أعمال تثبيت الحدود

وتألف لهذا الغرض وفدان : وفد عثماني وآخر ايراني برئاسة الحاج ميرزا محسن خان (مشير الدولة) ، وعضوية محب علي خان ناظم الملك . وعقدت عدة جلسات لاستعراض الأعمال التي تمت والوقائع التي أخرّت سير المحادثات . وفي إحدى الجلسات اقترح الجانب العثماني استبعاد معاهدة أرضروم الثانية واعتبارها لاغية ، وعقد معاهدة جديدة، فقوبل، الاقتراح بالاستغراب والرفض . وتعثرت المباحثات ، ولم تسفر ـ كعادتها ـ عن نتائج إيجابية .

اتفاقية لتقرير الوضع القائم (سنة ١٨٦٩ م)

أعلنت إيران موافقتها على وجوب الأخذ بالتحكيم في تثبيت خط الحدود دون تحفظ في المناطق التي أعدت خرائطها ، ونالت موافقة الطرفين وتصديقهما . وتحفظت تركيا ، ولكنها لم تعلن موافقتها النهائية غير المشروطة إلا في سنة ١٨٧٥ م ، أي بعد مرور ست سنوات على إنجاز الخرائط المتطابقة في الوقت نفسه إتفقت الدولتان على إبرام اتفاقية جديدة[١] (٣ آب ١٨٦٩ م) ، في أعقاب سلسلة من الاعتداءات والتجاوزات على الحدود ، على أساس مراعاة « الوضع الراهن » كما جرى تثبيته في ضوء الدراسات التي أنجزها ممثلو الدولتين المتنازعتين والدولتين الوسيطتين . ولكنها لم تحقق تقدماً محسوساً ، بل ادخلت عنصراً جديداً من عناصر الخلاف بين الطرفين ، وهو مفهوم « الوضع الراهن » أو « القائم». وتألفت الاتفاقية من سبع مواد ، ونصّت على ابقاء الحدود الفاصلة بين الدولتين على حالتها القائمة مع مراعاة « الوضع الراهن Status wuo ، أي أن تحتفظ كل دولة بالأراضي والمحلات المتنازع عليها وتمتنع عن إجراء أي عمل من شأنه إحداث تغيير في طبيعة « الوضع الراهن » ريثما يتسنى لممثلي الدول الأربع الكشف عليها . (م ٢) ، وريثما يتم تثبت الحدود وتخطيطها . وعند نشوب خلاف من قبل سلطات الحدود في تطبيق بنود الاتفاقية يتعذر تسويته ، يصار إلى الاتصالات الدبلوماسية لحله (م ٦)[١] .

٦(١) أبرمت الاتفاقية بين محمد أمين غالي باشا وزير خارجية تركيا وبين حسين محمد خان سفير ايران لدى الباب العالي (في ١٤ ربيع الأخر سنة ١٢٨٦ هـ) .

(١) شاكر صابر الضابط : المصدر السابق نفسه ، صفحة ٧٤ ، وفيه نص الاتفاقية .

كان كل طرف يفسر « الوضع الراهن » كما يحلو له . وفي سنة ١٨٧٤ م تألفت لجنة ثنائية من تركيا وايران بمعزل عن الدولتين الوسيطتين ، عقدت جلساتها في الأستانة . وحينما طالب الجانب الايراني بتثبيت « الوضع الراهن » استناداً إلى المادة الثالثة من معاهدة أرضروم الثانية ، في جميع أقسام خط الحدود التي لم تنص عليها المادة الثانية من المعاهدة ، توقفت جلساتها ، بينما إستند الأتراك في تثبيت خط الحدود ـ « الوضع الراهن » ـ إلى المادة التاسعة من معاهدة أرضروم الأولى لعام ١٨٢٣ م ، وإلى خط الحدود المعمول به أيام السلطان مراد الرابع وفقاً لمعاهدة زهاب لعام ١٦٣٩ م ، وساروا على هذا النهج حتى عام ١٩١٢ م . ولقيت وجهة النظر الايرانية قبولاً لدى كل من السر كيمبل A. Kemball والعقيد زلموي Zelmoi اللذين أصبحا عضوين وسيطين في اللجنة الدولية المشتركة. وباندلاع الحرب الروسية التركية سنة ١٨٧٦ م[1] ، توقفت أعمال اللجنة . ولم تحقق إلا تقدماً بسيطاً .

دأبت تركيا خلال هذه الفترة على خرق نصوص معاهدة أرضروم الثانية خرقاً متواصلاً ، واستمرت ايران تناشد الدولتين الوسيطتين بضرورة مراعاة الأوضاع العامة التي أقرتها المعاهدة المذكورة ، ونشأ عن استمرار إحتلال القوات التركية لمنطقة قتور وضعاً دقيقاً ، بحيث تعذر التوصل إلى تفاهم بين الدولتين لمدة طويلة كما يقول أدموندز . ولذلك نجد أن معاهدتي سان ستيفانو وبرلين سنة ١٨٧٨ م التي وقعتا بين روسيا وتركيا عقب قتال دار في أوائل العام نفسه ، تضمنت نصوصاً بوجوب إنسحاب تركيا من المنطقة المذكورة . وفي عام ١٨٨٠ قامت لجنة بريطانيا وروسيا مختلطة بتحديد خط الحدود بموجب بروتوكول خاص ، ولكنها لم تثبت خط الحدود موضعياً ، وظلت الحامية التركية مرابطة هناك . وجدير بالذكر أيضاً القوات الايرانية هي الأخرى ظلت مرابطة في النصف الثاني من منطقة زهاب الذي احتلته عام ١٨٢١ م ، طبقاً لمعاهدة أرضروم الأولى عام ١٨٢٣ م . وقد ترتب على هذا الوضع أن أصبح نهر سيروان خط الحدود الفعلي لسنوات طويلة .

---

(١) أدموندز : كرد ، وترك وعرب ، صفحة ١٢٦ .

ثانياً ـ إستحكامات عسكرية لحماية مدخل شط العرب :

كانت بريطانيا ـ كما ذكرنا من قبل ـ تخطط منذ زمن بعيد للاستيلاء على الكويت وحوضي شط العرب ونهر كارون ، وتنتهز كل فرصة لتثبيت وجودها السياسي والتجاري في هاتين المنطقتين ، مستفيدة من الانحلال السياسي المستشري في ايران والمنافسة الشديدة بين الأمراء القاجاريين ، ومن الضعف الذي ساد اصقاع البلاد العثمانية . وعلى الرغم من التنسيق القائم بين بريطانيا وتركيا في إحباط المخططات الروسية في الزحف نحو مياه الخليج عبر الأراضي الايرانية فقد كان السلطان عبد الحميد الثاني ، ومثله والي العراق مدحت باشا (١٨٦٩ م ـ ١٨٧٢ م) ، يتخوفان كثيراً من دسائس بريطانيا ومشاريعها في الاستيطان والمواصلات ، لا سيما مشاريعها الخاصة بتنظيم سير الملاحة في نهري دجله والفرات وشط العرب . واستعداداً للطوارىء شيدت السلطات العسكرية العثمانية في قرية الفاو بعض الاستحكامات العسكرية لحماية مدخل شط العرب ، في أعقاب عملية استطلاع لمنطقة الفاو تولاها قائد القوات العثمانية في بغداد سنة ١٨٨٣ م .

حينما علم المقيم البريطاني في البصرة ، العقيد مولكو Molker ، بزيارة القائد العام يرافقه متصرف اللواء الأميرال رضا باشا ، أبلغ حكومة الهند بالزيارة ، فاستقر الرأي على مفاتحة الجهات الايرانية ، لاطلاعها على المخاطر التي قد تواجه حركة سير الملاحة التي ضمنتها معهدة أرضروم الثانية سنة ١٨٤٧م ، مشيرة إلى أنها تؤيد أي إجراء تتخذه الحكومة الإيرانية حول الموضوع. وبعد اتصالات ومشاورات بين الحكومتين رفع السفير البريطاني لدى الباب العالي مذكرة احتجاج شديدة اللهجة إلى وزير خارجية تركيا (سعيد باشا) مطالباً إياه بضرورة وقف أعمال تشييد الاستحكامات في ميناء الفاو. فكان الرد أن لكل دولة الحق في إقامة استحكامات داخل أراضيها ، وأنها ليست موجهة ضد السفن البريطانية في الخليج ، ولا تشكل تهديداً لحرية الملاحة في شط العرب ، والعكس هو الصحيح ، وأن اجراءات الحكومة العثمانية لا تتعارض مطلقاً مع بنود معاهدة أرضروم الثانية سنة ١٨٤٧ م ، وأن السفير الايراني قد

أحيط علماً بوجهة نظر الحكومة العثمانية[1] .

واصلت الحكومة العثمانية عملها في إقامة الاستحكامات غير آبهة باعتراضات ايران ولا باحتجاجات بريطانيا ، وأبلغ السفير البريطاني بأن الاستحكامات قد شرع بانشائها منذ عام ١٨٨٣ م ، ولا سبيل للتراجع عن ذلك . وأبلغت الحكومة الايرانية أن بامكانها تشييد استحكامات مماثلة في الضفة الشرقية لشط العرب إن هي أرادت ذلك . وفي لندن استدعى وزير خارجية بريطانيا ، اللورد سولزبري ، سفير تركيا وأبلغه أن اجراءات الحكومة العثمانية تتنافى والاتفاق الذي جرى بين الدولتين حول تجنب إقامة استحكامات عسكرية على شط العرب ، وأن بناءها ليس عملاً من أعمال السيادة ، بل يتصل بالقواعد الدولية العامة ، وبنصوص معاهدة أرضروم الثانية ، مؤكداً أن مصالح بريطانيا تعتمد على تنمية العلاقات التجارية في منطقة شط العرب ، وأن أكثر السفن التجارية التي تتوجه إلى مينائي البصرة والمحمرة هي سفن بريطانيا ، وأن تصرفات السلطات العثمانية غير ودية ازاء الشركات التجارية البريطانية العاملة في العراق ، وأنه في حالة امتناع الحكومة العثمانية من تقديم ضمانات كافية لحماية حرية الملاحة فإن وحدات من الأسطول البريطاني ستتوجه إلى منطقة الخليج لتدمير الاستحكامات[1] .

أثارت هذه التهديدات مشاعر الشعب العثماني ، وشنت الصحافة حملة معادية على بريطانيا ، متهمة إياها بإثارة الفتن العشائرية ضد السلطان عبد الحميد . واغتنم السفير البريطاني لدى الباب العالي ، بناءً على تعليمات تلقاها من لندن ، فرصة قيام المدفعية التركية باغراق سفينة صغيرة عند ميناء الفاو ، فقدم مذكرة شديدة اللهجة إلى وزارة الخارجية العثمانية منددا باغراق السفينة ، ومشيراً إلى المخاطر التي تتعرض لها الملاحة الدولية . ووردت وزارة الخارجية التركية في أعقاب الانذار البريطاني ، بأن الأوامر قد صدرت إلى مدفعية

---

(١) محمد علي الداود : المصدر السابق نفسه ، صفحة ٣٢ - ٣٣ وما بعدها للوقوف على مزيد من التفصيلات .

السواحل في مصب شعر العرب بقصف أية سفينة حربية داخل المياه الاقليمية العراقية .

تلقت الحكومة البريطانية من سفيرها الجديد المعتمد لدى الباب العالي ، سير كلير فورد C. Ford في ١٨٩٣ م تقريراً أفاد فيه أن السلطان عبد الحميد مستاء جداً من سياسة بريطانية ازاء الدولة العثمانية، ولأنها تسعى إلى إضعاف نفوذه في العراق والكويت والبحرين ، وأنها قطعت قرابة خمسة عشر سنة وهي تتفاوض بأساليب ملتوية مع الحكومة العثمانية حول شط العرب ، وأنه إذا جاز أن تحتم على تسليح منطقة شط العرب ، فمن باب أولى أن تحتج روسيا على تسليح مضايق البوسفور والدردنيل .

إن اهتمام بريطانيا بمنطقة شط العرب وما وراء الشط من أراضٍ خصبة ومياه وفيرة وإمكانات زراعية كبيرة ، وثروات معدنية ، شجعها على التفكير بتنفيذ مشاريع استيطانية في العراق بواسطة مؤسسات بريطانية رسمية وغير رسمية ، من بينها بعض المشاريع التي كانت أعدتها المنظمات الصهيونية العالمية . وقد خشي السلطان عبد الحميد أن تمتد الأطماع الصهيونية إلى أرض العراق ، لا سيما بعد أن حاولت بعض المنظمات اليهودية ، الانكليزية والفرنسية ، مرات عديدة توطين مجموعات من الفلاحين اليهود من أقطار أوروبا الشرقية في العراق وفي سنة ١٩٠٧ م أرسلت جمعية التوطين اليهودية Ica ، ومقرها لندن وذات العلاقة الوثيقة بالاتحاد الاسرائيلي في باريس ، اليهودي الفرنسي نييغو Niego إلى بغداد لدراسة الموو ع . وبعد إقامة إمتدت قرابة خمسة أشهر ، وضع تقريراً أيدّ فيه امكانية التوطين ، واقترح الشروع بتوطين خمسين ألف يهودي روسي وبولوني في أراضي قاسم باشا ، صهر السلطان عبد الحميد ، الواقعة شمالي بغداد . وقد لاقى المشروع تأييداً من وزير مالية تركيا ، جاويد باشا ، وهو يهودي اعتنق الاسلام ، ولكن السلطان عبد الحميد رفض المشروع رفضاً باتاً[1] .

---

(١) نجدة فتحي صفوة : العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب ، صفحة ١٢٤ ، وفيه (بقية الحاشية في صفحة ١١٦ (٣) .

ثالثاً : الأتراك يشيدون قلعة في الفاو ١٨٨٥ م - ١٨٨٨ م

بعد فشل السلطات التركية في محاولاتها للاستيلاء على جزيرة شلحة الصغيرة في شط العرب سنة ١٨٧٦ م ، والتي تقع بمحاذاة الساحل الشرقي الايراني من شط العرب ، بدأت في أواخر سنة ١٨٨٥ م بتشييد قلعة قرب مصب شط العرب في الخليج ، بعيداً عن الجزيرة المذكورة ، للاشراف على سير حركة الملاحة في الخليج . وكان عمل الحكومة التركية هذا يتعارض « إن لم يكن مع نص اتفاقية أرضروم الثانية ، فهو يتعارض مع روحها ، ومع التفسيرات التي قدمها سفراء الدول الوسيطة ، والتي كانت تقضي بألا تقيم تركيا ولا ايران حصوناً على الضفتين المتقابلتين من شط العرب . كما أن الحكومة البريطانية أيضاً رأت في تشييد هذا الحصن عملاً غير مرغوب فيه بشكل عام . وفي سنة ١٨٨٧ م ، قدمت احتجاجات تشجب هذا التصرف بواسطة سفيرها لدى الباب العالي . وفي سنة ١٨٨٨ م ردت الحكومة التركية رداً غير مقنع . ولولا عدم الارتياح الذي عبرت عنه روسيا لدى افتتاح نهر كارون للملاحة ، لوقع هجوم بريطاني مسلح على منطقة الفاو »[1] . وعلى أثر افتتاح خطوط الملاحة قامت سفينة بريطانيا (لورنس) في الخليج ؛ بعمليّات مسح جزئية لمنطقة نهر بهمنشير حتى مصبه في البحر ، وهو المصب القديم . والأول لنهر كارون الذي

---

(١) لوريمر : دليل الخليج ، قات ، ج ١ ، صفحة ٤٦٤ . واستمرت السلطات التركية في عرقلة المصالح البريطانية ومضايقة قناصلها في العراق ، ولكن حسب المواسم السياسية . ففي سنة ١٨٨٥ م مثلا احتج الباب العالي على الرحلة التي قام بها المقيم البريطاني في بغداد على يخت المقيمين (كوميت) ، وذكر أنه قام بذلك لأمور تتعلق بواجباته القنصلية . وفي السنة نفسها اعترضت على رحلة كان المقيم يعتزم بها ، لأغراض رسمية ، لزيارة كربلاء والنجف .

مقتطفات من مذكرة الدكتور فريتز غروبه ، وزير المانيا المفوض في العراق (١٩٣٢ م - ١٩٤١ م) ، منشورات المكتبة العصرية (صيدا - بيروت سنة ١٩٦٩ م) . وقد ذكر الدكتور غروبه في مذكراته أن الملك فيصل الأول قد تسلم خلال احدى زياراته للعاصمة البريطانية في أيلول سنة ١٩٣٣ م اقتراحاً بتوطين مائة الف يهودي في حوض دجلة السفلى ، أي في المنطقة الواقعة بين مدينة العزيزية والكوت ، لقاء بعض الفوائد المالية ، ولا سيما تقديم قرض مالي كبير إلى الحكومة العراقية . وقد قيل أن قسماً من هؤلاء سيكون من المهاجرين الألمان ، وستتاح الفرصة لاستفادة العراق من ذكائهم إذا ما قبل الاقتراح .

يصب اليوم في شط العرب بواسطة « قناة الحفار » .

في الفترة الممتدة من ١٨٨٨ م إلى ١٨٩٤ م ، وبعد تثبيت الحدود في شط العرب تجددت مشكلة المحمّرة وشط العرب ، وبدأت تركيا تتدخل في شؤون الملاحة ، فباشرت سلطات الجمارك في الغاو . جباية عائدات حمولات السفن الداخلة في أعالي نهر كارون من مصبه في المحمرة ، على أساس أنها « تلقت أوامر بأن يعامل ميناء المحمرة كأرض تركيا . وبناءً على طلب الشاه ، وبالتشاور طبعاً مع روسيا ، قدّم سفير بريطانيا احتجاجاً شديد اللهجة إلى الباب العالي ، وكانت نتيجته توقّف الاتراك في الحال ، وبشكل قاطع عن التدخل في حرية الملاحة »[1] .

أوضح الباب العالي موقفه من بناء قلعة الغاو بعد احتجاجات من الجانب الايراني والبريطاني ، ولكنها كانت تقابل بالاهمال . واستأنفت السلطات التركية أعمال البناء في سنة ١٨٩٣ م ، بعد أن تعرضت ثلاثة سفن بحرية إلى اطلاق النار . وقدمت بريطانيا احتجاجاً شديد اللهجة إلى الباب العالي ، وتعهدت تركيا بضمان حرية الملاحة .

ظلت بريطانيا تتحين الفرص المؤاتية في تعزيز مركزها السياسي والاقتصادي في الخليج ومنطقة شط العرب ، واستطاعت قبيل الحرب العالمية الأولى إبرام اتفاقية بينها وبين تركيا في ٢٩ تموز سنة ١٩١٣ م سميت باتفاقية الخليج ، تنازلت بموجبها إلى الحكومة البريطانية عن البحرين وقطر ، مقابل الاحتفاظ بالسيادة الاسمية فقط على إمارة الكويت ، كما استطاعت إبرام اتفاقية أخرى في التاريخ نفسه حول تحسين شؤون الملاحة في شط العرب مما سيأتي ذكره في فصل قادم .

---

(١) لوريمر : المصدر السابق نفسه ص ٤٧٨ .

الباب الثالث

سنوات القلق والتوتر في العهد الملكي

١٩٢٠ - ١٩٥٨م

الفصل الأول

الحدود في فترات الاحتلال والانتداب والاستقلال

الفصل الثاني

اعتراف الحكومة الإيرانية بحكومة العراق

الفصل الثالث

العلاقات في ظل الاستقلال وملابساتها

الفصل الرابع

خلافات حول الملاحة والمخافر والمياه الحدودية

الفصل الخامس

بداية النهاية

النشاط البريطاني والروسي قبل الحرب العالمية الأولى

١٩١٤م - ١٩١٨م

الفصل الأول

الحدود في فترتي الاحتلال والإنتداب والإستقلال

تمهيد

في ٢٠ حزيران عام ١٩٢٠ م نشر الحاكم العسكري في العراق (سر أرنولد ولسن Wilson) بياناً أعلن فيه أن مجلس عصبة الأمم قرر وضع العراق تحت الانتداب ، وجعل من بريطانيا دولة منتدبة[١] . وأكد أن بريطانيا بوصفها دولة منتدبة ستسعى إلى انهاء فترة الاحتلال استجابةً لقرار المجلس ، وتأسيس حكومة وطنية تحقيقاً لأماني الشعب العراقي في الحرية والاستقلال . وهو ، بوصفه حاكماً عسكرياً ، سيتولى تحقيق هذه الأماني ، وسيؤسس إدارة موقته يراسها أمير عربي ، وستُجرى انتخابات عامة لانتخاب مجلس تأسيسي يضم ممثلين عن مختلف مناطق العراق ، يتولى وضع قانون أساسي (دستور) للبلاد .

لم يقابل الشعب العراقي قرار مجلس عصبة الأمم بالارتياح ، وعُدَّ ضرباً من ضروب الاحتلال والوصاية لا خطوةً من خطوات التحرر والاستقلال ؛ واشتد نشاط المعارضة ، حدَّةً في معظم مدن العراق ، فاستقر رأي الحكومة البريطانية على تقليص فترة الانتداب وتأسيس حكومة وطنية ذات سيادة واجراء

(١) أصدر مجلس عصبة الأمم في ٢٦ نيسان عام ١٩٢٠ م قراراً باخضاع جميع الأقطار العربية التي كانت خاضعة لسيادة الدولة العثمانية إلى نظام الانتداب ، وعهد إلى بريطانيا لتكون دولة منتدبة على كل من العراق وفلسطين وشرق الاردن ، وإلى فرنسا لتكون دولة منتدبة على كل من سوريا ولبنان .

استفتاء عام . وفي ٢٣ تشرين الأول عام ١٩٢٠ م كلف الحاكم العسكري العام نقيب أشراف بغداد (عبد الرحمن الكيلاني) تأليف أول وزارة في تاريخ العراق . واتخذ مجلس الوزراء قراراً بترشيح الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق واجراء استفتاء عام لهذا الغرض ، على أن تكون حكومته دستورية ، نيابية ، ديمقراطية . وقد أسفر الاستفتاء العام عن موافقة الشعب العراقي بأكثرية ساحقة على ترشيح الأمير فيصل ، وجرى احتفال رسمي كبير لتنصيبه ملكاً دستورياً . ولدى توليه زمام الأمور عكف الملك فيصل على انهاء فترة الانتداب ، وأجرى مفاوضات طويلة مع سلطات الانتداب في بغداد ومع الحكومة البريطانية في لندن أسفرت عن عقد معاهدة في عام ١٩٢٤ م ، وبذلك انتهت فترة الانتداب وتأسست أول حكومة وطنية في العراق .

مارست كل من الحكومتين التركية والايرانية على سلطات الانتداب وعلى الحكومة العراقية الفتية ضغطاً شديداً ، وتعرضت حدود العراق الشرقية والشمالية ، بل وحتى الغربية والجنوبية ، إلى مناورات ومساومات دولية طويلة ، أدّت إلى ظهور قضيتين كبيرتين هما : قضية مطالبة تركيا بولاية الموصل ، وقضية مطالبة ايران بتعديل خط الحدود في منطقة شط العرب . وأصبحت هاتان القضيتان الشغل الشاغل للحكومتين العراقية والبريطانية .

أثارت الجمهورية التركية قضيتين رئيستين : (الأولى) مطالبتها بمنطقة الموصل ، بما في ذلك المنطقة الكردية الممتدة حتى جبال حمرين جنوباً ، و (الثانية) رفضها الاعتراف ببروتوكول الاستانة لسنة ١٩١٣ م ومحاضر جلسات اللجنة الدولية المشتركة لتخطيط الحدود لسنة ١٩١٤ م بين ايران والدولة العثمانية (العراق) ، على أساس إنهما لم يعرضا على مجلس النواب العثماني ، ولم يصادق عليهما السلطان يومذاك طبقاً للاعراف الدستورية . وكان من جراء هذا الرفض أن أعلنت الحكومة الايرانية هي الأخرى عدم اعترافها بخط الحدود وطالبت بتعديله .

أولاً ـ الحدود العراقية التركية :

في سنة ١٩٢٢ م شنّت القوات التركية سلسلة من الاعتداءات على حدود العراق الشمالية ، ولا سيما في منطقة راوندوز ، فتصدت لها قوات عراقية وبريطانية مشتركة . وقد أثارت هذه الاعتداثات مخاوف وشائعات[1] كثيرة في بغداد والموصل والسليمانية . وتطميناً لسكان هذه المناطق قام الملك فيصل بزيارة لمدينة الموصل ومكث فيها بضعة أيام . وفي ربيع عام ١٩٢٣ م استعادت القوات العراقية والبريطانية المشتركة مدينة راوندوز ، بعد أن استولت عليها قوات محلية موالية للحكومة التركية لفترة قصيرة ، وأعيد الأمن والنظام إلى مناطق الحدود الشمالية ، وأصبحت في منأى عن الاعتداءات التركية .

بذلت بريطانيا ولا ريب جهوداً عسكرية ودبلوماسية كبيرة خلال فترتي الانتداب والاستقلال لصيانة حدود العراق من الاعتداءات التركية والايرانية ، واستخدمت نفوذها في اقناع الجارتين بضرورة احترام خط الحدود الجديد الذي جرى تخطيطه قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى بقليل ، وتجنب كل عمل من شأنه أن يزيد الموقف تدهوراً وتوتراً ، ريثما تتوصل الأطراف الثلاثة لوضع صيغةٍ مشتركة مقبولةً تكون أساساً لعلاقات أمتن ومستقبل أفضل . لقد وجدت بريطانيا نفسها تواجه ذات المشكلات التي سبق أن شاركت في معالجتها مع تركيا وروسيا القيصرية عام ١٩١٤ م ، وفي جميع الاتصالات والمفاوضات التي دارت ، وفي صياغة معظم المعاهدات والبروتوكولات التي عقدت خلال قرن واحد تقريباً بين الامبراطوريتين العثمانية والايرانية .

فلا غرابة اذن أن يتسم موقف تركيا بالحذر من نيات بريطانيا . فهي التي اطاحت بالامبراطورية العثمانية ومزقتها شر تمزيق بعد الحرب . العالمية الأولى ، وهي التي فرضت عليها هدنة مندروس الجائرة ومعاهدة سيفر الماسة بكرامتها واستقلالها وسيادتها ، وهي التي رشحت الأمير فيصل بن الحسين ، قائد جيوش الثورة العربية ضد السيطرة العثمانية ، ليتبوأ عرش العراق . ولا غرابة أيضاً أن

---

(١) Longrigg, S. Iraq, 1900 - 1950, p. Oxford univ. Press, 1952.

تتوجس ايران هي الأخرى خيفةً من قيام بريطانيا باحتلال العراق ووقوفها على حدودها الغربية . فتاريخها حافل بالدسائس والمؤامرات خلال العهد الملكي القاجاري ، يوم أسهمت في تقسيم ايران إلى منطقتي نفوذ بريطانيا في الجنوب وروسيا في الشمال ، واستحوذت على ثرواتها النفطية ، ويوم اجتاحت الأراضي الايرانية خلال الحرب العالمية الأولى .

(أ) قضية الموصل ومضاعفاتها

في أوائل عام ١٩٢١ م أعلن « الغازي » مصطفى كمال أن حكومة الاستانة الواقعة تحت سيطرة الحلفاء لا تمثل الشعب التركي ، وأن حكومة أنقرة ، بمجلسها الوطني الكبير ، هي حكومة البلاد الشرعية ؛ وطالب الحلفاء بتعديل شروط معاهدة « سيفر » المبرمة في اليوم العاشر من شهر آب سنة ١٩٢٠ متخذاً من فشل القوات اليونانية في احتلال بعض شواطىء تركيا الغربية ، ومن نجاح الثورة البولشفية وسقوط النظام الملكي القيصري وتعاطفها مع الثورة التركية ، ومن تباين وجهات نظر الدول الحليفة في معالجة بعض المشكلات التي رافقت انهيار الدولة العثمانية ، ومن فرار السلطان محمد وحيد الدين من البلاد ، فرصةً مؤاتية للمطالبة بهذا التعديل . وهكذا تلقت حكومتا الأستانة وأنقرة والحكومات الحليفة دعوةً من حكومات بريطانيا وفرنسا وايطاليا لعقد مؤتمر في مدينة لوزان لابرام معاهدة جديدة لمعالجة المشكلة التركية اليونانية ، ونظام المضايق ، ومشكلة الأقليات في الدولة العثمانية ، والامتيازات الأجنبية ، ومشكلة الموصل . وبخصوص قضية الموصل ، جرت مباحثات تمهيدية بين اللورد كيرزن رئيس الوفد البريطاني وعصمت باشا وزير خارجية تركيا ، إتفق الطرفان من خلالها على إحالة القضية إلى لجنة خاصة لدراستها وتقديم توصياتها إلى أعضاء المؤتمر .

ظلت الحكومة التركية تواصل مطالبتها بولاية الموصل ، ووقفت موقفاً متصلباً في جميع المفاوضات التي دارت حول هذه القضية منذ توقيع معاهدة الصلح (سيفر)[1] . وازاء هذا الموقف وجهت الحكومة البريطانية ، بالاتفاق

(١) بعد فشل المباحثات التي دارت في لوزان (١٩٢٢ م - ١٩٢٣ م) جرت مباحثات أخرى في -

مع الحكومة العراقية ، إلى سكرتيرية مجلس عصبة الأمم مذكرة تطلب فيها ادراج « مشكلة الموصل » في جدول أعمال المجلس ، مدعومة بخرائط تبين واقع الحدود المشتركة بين العراق وتركيا ، مؤكدةً أن النزاع القائم بين الحكومتين العراقية والتركية ينبغي النظر إليه من حيث هو نزاع حول الحدود ، وليس نزاعاً حول مستقبل ولاية الموصل[1] . ومن خلال المناقشات التي دارت لم يتوصل المجلس إلى إتخاذ قرار يرضي الطرفين ويضع حداً لمطالبة تركيا بمنطقة الموصل . واستقر رأي الأعضاء على قبول توصية بتعيين لجنة تحقيق قوامها ثلاثة أعضاء وعدد من الخبراء والمستشارين ، تكون وظيفتها زيارة المنطقة ، للوقوف على رغبات سكانها ، واستطلاع آراء الموظفين الاداريين فيها ، وتقديم تقرير مفصل يتضمن توصياتها . وافق مجلس العصبة على هذه التوصية بالاجماع[2] . وسرت شائعات كثيرة في العراق عن احتمال وقوع تطورات خطيرة ، ووقعت حوادث مؤسفة كثيرة في المنطقة الشمالية ، وقام الملك فيصل ، ومن قبله الأمير زيد كما

= الاستانة عام ١٩٢٤ م بين ممثلي الحكومتين البريطانية والتركية . وقد ترأس الوفد البريطاني المندوب السامي البريطاني في العراق (سر برسي كوكس C.P. Cox) ، وقد رافقه رئيس أركان الجيش العراقي (طه الهاشمي) . وترأس الوفد التركي فتحي بك ، رئيس المجلس الوطني الكبير .

(١) فاضل حسين : مشكلة الموصل ، صفحة ٥٤ وما بعدها ، طبعة ثانية منقحة ، مطبعة أسعد ، بغداد ١٩٦٧ م .
ومما تجدر الاشارة إليه أن المادة الثالثة من معاهدة الصلح (فقرة أ) افادت بأنه إذا ما فشلت الدولتان في التوصل لعقد اتفاق ودّي خلال تسعة أشهر ، فينبغي إحالة النزاع إلى مجلس عصبة الأمم ، على أن تتعهد الحكومتان (أي البريطانية والتركية) خلال ذلك بالامتناع عن القيام بأية حركات عسكرية أو غير عسكرية من شأنها المساس بالوضع الراهن بأي شكل من الأشكال .

(٢) تألفت اللجنة المذكورة من اعضاء بارزين هم : الكونت بول تلكي رئيس الوزراء المجر سابقاً ، و أي . أف . فرسن وزير السويد المفوض في بوخارست ، و أي . بولس ، عقيد متقاعد في الجيش البلجيكي . ولمزيد من المعلومات راجع كتاب : مشكلة الموصل ـ دراسة في الدبلوماسية العراقية والانلكيزية والتركية ، تأليف : فاضل حسين ، صفحة ٥٤ وما بعدها .
عقدت لجنة التحقيق عدة إجتماعات في جنيف ولندن وأنقرة وبغداد والموصل . وفي بغداد قابل اعضاؤها الملك فيصل ، والمندوب السامي البريطاني (سر هنري دوبس) ، وعدداً من المسؤولين العراقيين والبريطانيين ، ثم غادروها إلى الموصل ، واستطلعوا آراء السكان ، وتنقلوا في سائر انحاء المنطقة الشمالية الشرقية ، وقابلوا رؤساء القبائل العربية والكردية ، وزاروا مدن أربيل والسليمانية وكركوك ، ثم قفلوا عائدين إلى جنيف .

ذكرنا من قبل ، بزيارة الموصل تطميناً لسكان المنطقة ، وعقد مجلس عصبة الأمم اجتماعاً طارئاً في بروكسل أسفر عن موافقة الأعضاء على مشروع قرار يقضي بتعيين خط للحدود يكون أساساً لتسوية مشكلة الحدود بين العراق وتركيا ، وصار يعرف بخط بروكسل .

أعدّت لجنة التحقيق تقريرها ، ووافق المجلس على توصياتها من بينها توصية رسم خط موقت عرف « بخط بروكسل » يكون أساساً لتخطيط الحدود بين العراق وتركيا ، ومطالبة بريطانيا بانهاء فترة الانتداب ، وعقد معاهدة تحالف بينها وبين حكومة العراق ، واتخاذ الاجراءات التي يراها المجلس ضرورية لتثبيت خط الحدود بين الحكومتين تثبيتاً نهائياً .

أسفرت الاتصالات الثنائية التي جرت بين الحكومتين البريطانية والتركية ، بعد صدور قرار المجلس ، عن موافقة تركيا على التخلي عن ادعاءاتها في ولاية الموصل ، وعن موافقة العراق على اقتراح بريطانيا بعقد معاهدة صداقة وحسن جوار مع تركيا .

(ب) تركيا و « الأراضي المحوّلة » :

من الموضوعات التي أثارتها الحكومة التركية خلال مباحثاتها حول مشكلة الموصل والمناطق المجاورة موضوع حقوقها النفطية المكتسبة في المنطقة المعروفة « بالأراضي المحوّلة » Transfered Terretories الواقعة في قضاء خانقين. وهي المنطقة النفطية التي انتقلت عائديتها من ايران إلى الدولة العثمانية ، بموجب عمليات تخطيط الحدود عام ١٩١٤ م وإستناداً إلى بروتوكول الاستانة لعام ١٩١٣ م ، والتي كانت ضمن مناطق الامتياز الذي منحته الحكومة الايرانية عام ١٩٠١ م إلى مستر دارسي ، رجل الأعمال الاسترالي . وتسمى في الوقت الحاضر بنفطخانة في العراق ، ونفطشاه في إيران . وحيث أن الحكومة العراقية أصبحت الوريث الشرعي للحكومة العثمانية فقد انتقل اليها قسم من امتياز دارسي ، (ممثلاً في شركة النفط البريطانية الفارسية B. P. الذي يشمل

نفطشاه وجميع مناطق النفط الأخرى في جنوب ايران ، بما في ذلك مصافي عبادان .

تولت بريطانيا جميع المفاوضات التي دارت حول « قضية الموصل » ، والمشكلات الأخرى التي تفرعت منها ، ومارست ضغوطاً مختلفة على الحكومة التركية الجديدة حفاظاً على مصالحها من جهة ، وعلى سلامة الأراضي العراقية من جهة ثانية ؛ كما مارست الحكومة التركية كذلك ضغوطاً مماثلة ، وحشدت قوات عسكرية في جزيرة إبن عمر لشن إعتداء واسع على ولاية الموصل ، وأبرمت معاهدة صداقة مع روسيا البولشفية في ١٧ كانون الأول عام ١٩٢٥ م . وبتحريض وتشجيع من الحكومة البريطانية قامت كل من الحكومة البلغارية واليونانية والايطالية بسلسلة مناورات ضد الحكومة التركية ، أجبرتها على التخلّي عن موقفها المتصلب والإعراب عن رغبتها في اجراء مفاوضات مع الحكومتين البريطانية والعراقية لانهاء حالة التوتر على الحدود .

في اليوم الحادي عشر من شهر أيار سنة ١٩٢٦ م وجه المندوب السامي البريطاني في بغداد (سر هنري دوبس Dobbs) مذكرة[١] إلى رئيس وزراء العراق اقترح فيها ابرام معاهدة صداقة وحسن جوار بين الحكومتين العراقية والتركية ، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن الحكومة البريطانية ترى أن تتنازل الحكومة العراقية عن جزء من عائدات النفط في حقل نفطخانة إلى الحكومة التركية مقابل مطالبتها بولاية الموصل وحسم خلافاتها الأخرى مع الحكومة العراقية . ونوه المندوب السامي بضرورة الاستجابة لمحتويات المذكرة دون تأخير ليتسنى للحكومة البريطانية ابلاغ الحكومة التركية باستعداد الحكومة العراقية لابرام مثل هذه المعاهدة ، مؤكداً في مذكرته « الأهمية الحيوية والفائدة العظيمة »

---

(١) مذكرة المندوب السامي البريطاني في بغداد (شبه رسمي) المرقمة بي . أو/ ٩٨ والمؤرخة في ١١ أيار سنة ١٩٢٦ م . أما مذكرة المندوب السامي التي بعث بها إلى الملك فيصل فكانت بعنوان (شبه رسمي) وبرقم آر . أو بتاريخ ٧ أيار سنة ١٩٢٦ م . وفي يوم ٥ حزيران سنة ١٩٢٦ م تم التوقيع على المعاهدة استناداً إلى معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ م ، واعترفت تركيا بخط بروكسل من حيث هو خط الحدود الفاصل بين المملكة العراقية والجمهورية التركية . وعادت منطقة الموصل « عراقية » كما كانت طوال تاريخ العراق القديم .

التي سينالها العراق من جراء ذلك ، ومشيراً إلى ضرورة استغلال الظروف غير المؤاتية التي تمر بها الحكومة التركية ، وإلا فان الحكومة العراقية قد تجد نفسها مضطرة في يوم من الأيام إلى تقديم تضحيات جسام لتسوية مشكلاتها مع الحكومة التركية . واختتم رسالته قائلاً : إن الحكومة البريطانية ، تقديراً منها للتضحيات المالية التي سيتكبدها العراق ، قررت التنازل عن جميع مطالبها بالنسبة للمتلكات المحوّلة بموجب الاتفاقية المالية .

وافقت الحكومة العراقية على مقترحات الحكومة البريطانية كما جاءت في مذكرة المندوب السامي في بغداد ، وقررت منح الحكومة التركية ١٥٪ من مجموع عائداتها من شركة النفط طوال مدة الامتياز ، واعربت عن استعدادها لاجراء مباحثات في أنقرة بين الحكومتين العراقية والتركية . وقد اتضح من الاتصالات التي أجرتها الحكومة البريطانية في أنقرة أن الحكومة التركية تفضّل استلام مبلغ مقطوع من عائدات النفط ، لا يزيد عن نصف مليون ليرة انكليزية ، ورأت أن دفع قيمة الحصة المقررة نقداً وفوراً أفضل للعراق من تخصيص حصةٍ معنيّة من عائدات النفط ، وأعربت عن إستعدادها لتوفير المبلغ المطلوب بواسطة وكلاء التاج إن أرادت ذلك .

في ٢٢ أيار عام ١٩٢٦ م سافر وزير الدفاع (نوري السعيد) إلى أنقره للتوقيع على معاهدة الصداقة وحسن الجوار نيابة عن الحكومة العراقية . ولدى وصوله وجد أن الحكومة التركية قد تراجعت عن موقفها السابق ، ويطالب وزير خارجيتها (توفيق رشدي آراس) بحصةٍ عينية مقدارها ١٠٪ من عائدات النفط ولمدة ٢٥ سنة . ونظراً لرغبة الحكومة العراقية في فض النزاع حول الحدود وافقت على الاقتراح التركي وجرى توقيع المعاهدة ، وصادق عليها مجلسا النواب والأعيان . وتكونت من ثلاثة اقسام : تناول القسم الأول موضوع الحدود بين الدولتين ، والقسم الثاني سياسة حسن الجوار ، وتناول القسم الثالث أحكاماً عامة[١] . وبقدر ما يتعلق الأمر بحصة الحكومة التركية من عائدات النفط

---

(١) جاء في الأسباب الموجبة لعقد المعاهدة ما يلي :

نصّت المعاهدة على أن تدفع الحكومة العراقية ١٠٪ من جميع عائداتها من شركة النفط ومن الشركات أو الأشخاص الذين سينقبون عن النفط ، ومن الشركات الفرعية الأخرى التي تنبثق من هذه الشركات .

في ١٨ أيلول عام ١٩٢٦ م تمّ إلغاء جميع الأحكام الصادرة بخصوص الجرائم والأعمال التي ارتكبها بعض الأفراد لمصلحة الجمهورية التركية في العراق وإيقاف جميع التعقيبات القانونية الصادرة بحقهم ؛ ولدى تثبيت خط الحدود بدأ عهد جديد من الصداقة وحسن الجوار بين البلدين زادته الأيام رسوخاً . ويعود الفضل في تحسين العلاقات إلى سياسة الملك فيصل الواقعية وإلى حكمة المسؤولين العراقيين والاتراك وبعد نظرهم ، وإلى الجهود الدبلوماسية التي بذلتها ولا ريب الحكومة البريطانية في كل من بغداد وانقرة . ومع أن الملك فيصل ومعظم رجال حكومته كانوا في طليعة الرجال الذين ثاروا

= « لا يخفى أن مجلس عصبة الأمم كان قد أصدر قراره المعلوم بابقاء ولاية الموصل للعراق ، وجعل خط بروكسل الحد الفاصل بين العراق وتركيا ، وأن الحكومة التركية لم تعترف بهذا القرار ، وعدته مجحفاً بحقوقها . ولما كان العراق شديد الرغبة في مصافات جيرانه ، وتأمين الصلات الودية ومناسبات حسن الجوار معهم ، جرت مفاوضات مع تركيا للتفاهم على حسم مسألة الحدود حسماً نهائياً ، وحملها على الاعتراف بقرار مجلس عصبة الأمم . وتم الاتفاق أخيراً على عقد هذه المعاهدة التي ليست إلا عبارة عن تثبيت الحالة الراهنة بتمامها ، سوى نقطتين اثنتين : الأولى ترك طريق أشوشا ـ علامون داخل الأراضي التركية ، والثانية اعطاء تركيا ١٠٪ من حصة الحكومة من شركة النفط التركية لمدة ٢٥ سنة .

« أما النقطة الأولى فهي ليست بذات أهمية ، لأن الأراضي التي ستضم إلى تركيا من جراء اعطائها ها الطريق عبارة عن بضعة أميال مربعة فقط . وأما النقطة الثانية فلم ترَ الحكومة العراقية بدأ من الموافقة عليها بغية تأمين السلم مع تركيا ، وتأسيس علاقات الودّ معها . والحكومة تعتقد أن عقد هذه المعاهدة صفقة رابحة ، وابرامها في مصلحة البلاد وضعفتها ، لأن العراق قد حصل فيها على فوائد جزيلة ، منها اعتراف تركيا بالعراق دولة مستقلة ، وتأمين استقرار الأحوال في المنطقة الشمالية ، وذلك بتأليف لجنة الحدود الدائمة المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة . . . » .

عقدت لجنة الحدود العراقية التركية أول اجتماع لها في ١٩ تشرين الأول سنة ١٩٢٦ م داخل الحدود العراقية ، ثم أخذت تعقد اجتماعاتها مرة واحدة كل ستة أشهر في جو من الود والتفاهم ، ثم صارت عريضة ، أي كلما استجد أمر من الأمور . وتشكلت بعئذٍ لجنة مشتركة برئاسة خبير سويسري ، واستمرت حتى سنة ١٩٢٧ م . وقد استطاعت اللجنة تخطيط الحدود ونصب العلامات الدالة وفقاً لخرائط طوبوغرافية مفصلة .

على الدولة العثمانية من خلال الحرب العالمية الأولى ، وحاربوا في صفوف الحلفاء ، وحرروا أقطار المشرق العربي من السيطرة العثمانية التي إمتدت قروناً عديدة ، فقد استطاع البلدان نسيان الماضي الكئيب ، وشرعا في إقامة علاقات جديدة على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة ، دون أن يعكر صفوها أي حادث خطير ، خلافاً لما اتسمت به العلاقات العراقية الايرانية[1] .

تطرقنا إلى المراحل التي مرت بها العلاقات البريطانية والتركية ، وبالتالي العلاقات العراقية والتركية ، والتسوية التي تمت حول مشكلة الموصل ، والمكاسب المالية التي حصلت عليها الجمهورية التركية من عائدات شركة النفط التركية في حقل نفطخانه الذي آلت ملكيته إلى الدولة العراقية بعد إبرام معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين البلدين ، لنشير إلى أن مواقف تركيا المتصلبة ازاء العراق شجعت الحكومة الايرانية على أن تتخذ هي الأخرى موقفاً متصلباً من خلافاتها مع الحكومة العراقية ، وحاولت أن تحصل على بعض المكاسب والتنازلات ، ولا سيما مطالبتها بتعديل خط الحدود في شط العرب . وقد اتخذت من عدم اعتراف الجمهورية التركية ببروتوكول الاستانة لسنة ١٩١٣ م وبمحاضر جلسات لجنة الحدود الدولية المشتركة لسنة ١٩١٤ م ، على النحو الذي ذكرناه من قبل ، واللذين كانا أساسين لتخطيط الحدود بين الدولتين العثمانية والايرانية ، ذريعة لذلك . وقد اشتد ضغطها على الحكومتين البريطانية والعراقية عقب توقيع اتفاقية تعديل خط الحدود في سنة ١٩٣٢ م ، بينها وبين تركيا وبموجبها تنازلت إيران عن منطقة أرارات الصغرى لتركيا مقابل تنازل تركيا عن منطقة مماثلة لايران بعد أن صارت هذه المنطقة الجبلية ملجأ للأكراد الثائرين على سياسة القمع والتتريك التي سارت عليها تركيا الكمالية . وبذلك تمت

---

(١) في اليوم الرابع من شهر تموز سنة ١٩٣١ م غادر الملك فيصل وحاشيته بغداد بطائرة خاصة متوجهاً إلى حلب ، ومنها استقل قطاراً خاصاً إلى انقرة في أول زيارة رسمية للجمهورية التركية . فوصل اليها في اليوم السادس من تموز ، واستقبل استقبالاً رسمياً كبيراً . وكان في مقدمة المستقبلين والمرحبين الغازي مصطفى كمال أتاتورك ورجال حكومته . وقد استغرقت الزيارة عشرة أيام . وتم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين بغداد وانقرة ، وعيّن الأمير زيد ، شقيق الملك ، أول وزير مفوض للعراق في أنقرة . وقد شغل هذا المنصب لسنوات طويلة .

سيطرة الدولتين على حركات التمرد والعصيان التي كانت تجري في مناطق الحدود ، ولا سيما تلك التي جرت في ايران بقيادة إسماعيل سمكو .

ثانياً : الحدود العراقية الإيرانية

طالبت الحكومة الايرانية ، منذ تأسيس الحكم الوطني في العراق ، بتعديل خط الحدود الذي جرى تخطيطه قبيل الحرب العالمية الأولى بقليل ، ولا سيما في منطقة شط العرب . واشتدت مطالبتها بعد الانقلاب الذي تزعمه رضا خان قائد الفيلق القوقاسي الخاص ، وتوليه رئاسة الوزارة ، وتعيين تيمور طاش وزيراً للبلاط الايراني .

شرع رضا خان يخطط لاسقاط النظام الملكي ، بمساعدة وزير البلاط تيمور طاش ، لإقامة دولة « علمانية » ذات نظام جمهوري إسوة بما حدث في تركيا ، وأحكم سيطرته على البلاد بتصفية الإمارات الاقطاعية شبه المستقلة ، ولا سيما إمارة عربستان ، وانتصر على شركة النفط الانكليزية الفارسية ، ثم عكف على إدخال معالم الحياة الغربية ، منها تحرير المرأة . فأثارت هذه التطورات مخاوف الشعب الايراني ومعارضة المراجع الدينية في كل من ايران والعراق . فالاحداث التي تجري في اي منهما كثيراً ما تترك آثارها في البلد الآخر ، لارتباط القطرين بروابط تاريخية ودينية وتجارية قديمة ومتشابكة .

(أ) إنقلاب رضا خان واحتلال العاصمة طهران :

في عام ١٩٢٣م أصبح رضا خان رئيساً للوزراء ، ونصح أحمد شاه ، آخر ملوك القاجاريين ، بمغادرة البلاد لقضاء فترة راحة واستجمام[١] . وفي ٢١ تشرين الأول عام ١٩٢٥م أنهى المجلس النيابي الحكم القاجاري ، وسافر « ولي العهد » منفياً إلى باريس .

---

(١) في اليوم الأول من شهر شباط سنة ١٩٢٢م وصل الشاه الى بغداد وحل في القنصلية الايرانية ، قادماً من طهران في طريقه إلى باريس . حينما توفي الشاه ، ونقل جثمانه إلى العراق ودفن في مدينة كربلاء بالعراق جرياً على تقاليد معظم ملوك ايران .

واجه رضا خان ، رئيس الوزراء ، مشكلتين كبيرتين : مشكلة الوضع المالي والاقتصادي المتدهور ، ومشكلة السيطرة على الإمارات النائية شبه المستقلة . فعالج الأولى باستدعاء خبير مالي أمريكي هو آرثر ملزبو Arther Milspaugh عام ١٩٢٢ ، ومنحه سلطات استثنائية لمعالجة الوضع المالي لمدة خمس سنوات ، واستناداً إلى هذه السلطات الواسعة استطاع « أن يوازن أبواب الصرف ويسد العجز المالي ، ويعيد النظر في نظام الضرائب ، ويستحصل ما تأخر منها »[١] .

وعالج الثانية باخضاعها الى الحكومة المركزية مستخدماً القوة ، ولا سيما إخضاع إمارة عربستان ذات المركز السوقي والتجاري المهم .

كتب المستشرق الروسي كراجاشين Gorko Krajashin معلقاً على الوزارة التي الفها رضا خان (وزير الحربية) ما يلي[٢] :

« على الرغم من الهزيمة التي لحقت بعربستان ، فقد أبت معارضة امراء القاجاريين ان تخلد الى الكون ولو لبعض الوقت . فقد نجحوا في خلق ازمة وزارية عام ١٩٢٥م ، اسفرت عن صعوبات مالية واقتصادية جديدة . وانتهز رضا خان وانصاره هذا الظرف للتفاهم مع كبار المزارعين بالاسلوب الذي تفاهم به مع رجال الدين ذاته ، وكانت حصيلة هذا التفاهم تعيين زعيمين من زعماء المعارضة اعضاء في الوزارة هما قوام السلطنة والأمير فيروز . وهكذا تشكلت وزارة إئتلافية أسهم فيها النبلاء وأيدها علماء الدين وباركوها » . ويستطرد قائلاً :

« إن الوزارة التي ألفها الجندي الثوري رضا خان تمثل صورة نادرة . فلم يسهم فيها عضوان رجعيان فقط ، بل أسهم فيها كذلك السردار أسعد رئيس قبائل البختيارية ، هذا فضلاً عن العقل المفكر للوزارة عبد الحسين تيمور طاش وزير البلاط ، الذي كان لأمد قريب جداً حاكماً لاحدى المقاطعات ، وينظر إليه

---

(١) Fisher, S.N., The middle East, Ahistory, P. 467., 1959

(٢) E. SSed Bey: Rezashah, P. 236 to 236

الآن على انه « رجل المستقبل » . ومع انه كان تقدمياً جداً في أفكاره ، إلا أنه قد يصلح ان يكون أي شيء إلا رجلاً ثورياً . . . » .

أدّت الحملات العسكرية التي قادها رضا خان ضد الإمارات الاقطاعية . « إلى لجوء غلام رضا خان والي بشتكوه وحاشيته . إلى بغداد ، ثم عودته وخضوعه لسلطان الحكومة المركزية في طهران ، في حين فشل الشيخ خزعل أمير عربستان » الذي كان صديقاً حميماً لبريطانيا ولشركة النفط الانكليزية الفارسية لسنوات طويلة ، في تكييف نفسه لأوضاع ايران الجديدة ، ودخل في نزاع مع الحكومة المركزية بحيث لم يعط للحكومة البريطانية مجالاً لاجراء إتصالات دبلوماسية مع الحكومة الايرانية . فثار من غير قوة ، فسحقت ثورته ، ونحيّ عن منصبه ، ونقل منفياً إلى طهران . وبعد ثورة فاشلة قامت بها قبائل كعب ومحيسن العربية ، وبعد إحتجاجات متقابلة جرت بين بغداد وطهران ، أصبحت عربستان مقاطعة إعتيادية من مقاطعات ايران »[1] . وصارت تعرف بمقاطعة خوزستان .

وجه رضا خان بعدئذ اهتمامه إلى دراسة إمتياز شركة النفط الانكليزية الفارسية .B.P لتلافي الغبن الذي لحق بايران من هذا الامتياز ، فوجد مستشاروه ان الطريقة التي تستخدمها الشركة في احتساب حصة الحكومة من عائدات النفط غير دقيقة بل ملتوية ، ومجحفة ، وإن عائدات ايران من ثرواتها النفطية ومقدارها ١٦٪ قليلة جداً[2] ، واقترح الخبراء الوطنيون والأجانب طريقة أفضل لحساب الكلفة والأرباح وتعديل الاتفاقية باتفاقية أفضل .

في ٢١ كانون الأول سنة ١٩٢٥م نودي برضا خان ملكاً على ايران في جلسة استثنائية عقدها مجلس النواب وحضرها الى جانب النواب الشيخ خزعل أمير عربستان الذي كان يقيم اقامة اجبارية في طهران ، وأدلى بصوته إلى رضا خان . وتخلى عن فكرة إقامة نظام جمهوري في إيران على غرار النظام الجديد في

---

(١) Longrigg. S. Iraq, 1900-1950, PP. 158-159.

(٢) قدرت حصة الحكومة الايرانية من عائدات النفط ٤١١٠٠٠ جنيه في عام ١٩٢٣م . وظلت تزداد وتنخفض حتى بلغت ٣٠٧,٠٠٠ جنيه عام ١٩٣٢م .

تركيا بعد الزيارة التي قام بها إلى المراجع الدينية في النجف (العراق) ، ومنع الإشارة إلى النظام الجمهوري . وقد جاء اعتلاؤه للعرش بعد ستتين من انتخاب الغازي مصطفى كمال رئيساً لجمهورية تركيا ، وبعد سنة من المناداة بالأمير فيصل بن الحسين ملكاً عى العراق .

(ب) إلغاء امتياز شركة النفط البريطانية الفارسية : B.P.

في سنة ١٩٣٢م ألغى رضا شاه إمتياز شركة النفط الانكليزية الفارسية بعد أن اتضح لديه أن المعلومات التي يقدمها مجلس إدارة الشركة عن كميات النفط المستخرجة والمصفاة في مصافي عبادان والمصدَّرة ، وعن طريقة احتساب الأرباح ، وكلفة الانتاج وأسباب تباين كميات الانتاج بين سنة واخرى غير كافية . كما اتضح لديه ان شروط الاتفاقية الجديدة التي عقدتها الحكومة العراقية مع شركة نفط العراق عام ١٩٣٢م ، وهي شركة مساهمة في شركة النفط الانكليزية الفارسية ، أفضل من الشروط النافذة .

لقد أدى إلغاء الامتياز إلى نشوب أزمة سياسية شديدة بين الحكومتين الايرانية والبريطانية ، وأسفر عن قيام بريطانيا بتحريك بعض وحداتها البحرية في مياه الخليج ، وعن قيام إيران بتقديم شكوى إلى مجلس عصبة الأمم ضد بريطانيا . لقد حاولت الحكومة البريطانية إقامة دعوى على الحكومة الايرانية في محكمة العدل الدولية . وكان من رأيها ان المسألة ليست من اختصاص مجلس العصبة ولا محكمة العدل الدولية ، وان النزاع قائم بين دولة ذات سيادة وشركة ذات إمتياز خاص . وأعربت في الوقت نفسه عن استعدادها لمنح الشركة إمتيازاً جديداً وفق شروط جديدة يضمن مصلحة الطرفين .

في شهر نيسان سنة ١٩٣٣م توصل الطوفان الى عقد اتفاقية جديدة ، تنازلت بموجبها شركة النفط الانكليزية الفارسية عن نصف مساحة الأراضي المشمولة بالامتياز القديم ، وعلى أن تقتصر منطقة الامتياز على مائة ألف كيلو متر مربع فقط اعتباراً من سنة ١٩٣٨م ، وان تصبح حصة الحكومة الايرانية من الطن الواحد للنفط المباع أو المصدر أربعة شلنات ، حصتها من الأرباح بنسبة

٢٠٪ في حالة تجاوزها ٦٧١,٢٥٠ جنيه في السنة ، على أن لا تقل عائدات الحكومة الايرانية من النفط عن ٧٥٠ ألف جنيه سنوياً ، وتكون في منأى عن تخفيض قيمة الجنيه في المستقبل .

كان الغاء امتياز شركة النفط انتصاراً وطنياً كبيراً لرضا شاه وحقق دخلاً قومياً ـ ثابتاً على مدى اعوام طويلة . لتنفيذ اصلاحاته العمرانية والانمائية والانفاق على تحديث القوات المسلحة . احتل رضا شاه مكانة جديدة في داخل البلاد وخارجها ، وتوطدت علاقات الصداقة بينه وبين مصطفى كمال اتاتورك فساعدت على تسوية مشكلات الحدود بين الدولتين ، والغاء الامتيازات الاجنبية . وامتد نفوذه إلى مناطق النفط المهمة بعد أن كانت اسمية ، وامتد الى القبائل العربية والبختيارية والقشقائية واللور وتقلصت ارتباطات زعمائها . . بشركة النفط وبالموظفين البريطانيين[١] .

إن التطورات والاحداث السياسية التي حدثت في ايران ، والتي أدت إلى الاطاحة بالنظام الملكي ، وتصفية إمارة عربستان والغاء اتفاقية شركة النفط ، واشتباكات الحدود ، تركت آثارها لدى الحكومتين العراقية والبريطانية ، وأسفرت عن خلافات طويلة حول الحدود كانت عاملاً كبيراً في تدهور العلاقات بين البلدين .

(ج) إشتباكات في مناطق الحدود :

نشبت في مناطق الحدود ، من خلال فترات متعاقبة وفي أماكن متعددة ، ولاسباب مختلفة ، اشتباكات قصيرة ومتقطعة ، منها الاشتباكات التي حدثت في منطقتي خانقين وقصر شرين في أواخر سنة ١٩٢٥م واوائل سنة ١٩٢٦م . وكثيراً ما اعربت الحكومة العراقية عن رغبتها في معالجتها وضمان التعاون والتنسيق بين سلطات الحدود لوضع حد لحالة التوتر وتردي حالة الأمن والنظام على امتدادها . ولكن عدم اعتراف الحكومة الايرانية بالحكومة العراقية وعدم وجود علاقات دبلوماسية اشاع القلق والاضطرابات في مناطق الحدود الشمالية

(١) Fisher, S.N. The Middle east, Ahistory, P. 472.

الشرقية ، فأصبحت هذه المناطق مأوى للمتمردين وقطاع الطرق ، وأدت إلى مزيد من الخلافات ، وعرقلت سبل التعاون والتفاهم ، مع العلم ، ان الاتصالات ظلت تجري بين الحكومتين بواسطة دار الاعتماد البريطاني في بغداد المفوضية البريطانية في طهران « فإذا ما نشب خلاف على الحدود ، لا صلة له بمشكلة مياه مندلي وخانقين ، أو بتجاوزات العشائر الايرانية وقيامها بنهب الاغنام وسوقها إلى داخل الأراضي الايرانية قامت الحكومة العراقية بمراجعة المندوب السامي البريطاني لمعالجة الموقف . وكان المندوب السامي يفاتح المفوضية البريطانية في طهران لعرض شكوى العراق ، وإعادة الاغنام المنهوبة أو أية قضية اخرى ، وكثيراً ما يكون جواب وزارة الخارجية الايرانية بنفي وقوع التجاوز . . . »[1] . ومعظم مراجعات قناصل ايران تتم عن طريق دار الاعتماد البريطانية لا عن طريق الدوائر العراقية في جميع الأمور المتعلقة بالجالية الايرانية[2] .

ذهبت الحكومة العراقية إلى أن تجريد الحملات العسكرية فقط ضد حركات التمرد والعصيان وأعمال السلب والنهب لا يحقق الأمن والاستقرار في مناطق الحدود إلا بتثبيت الخطط ، وإقامة أجهزة إدارية قوية ، وتعاون وثيق بين ضباط الحدود الذين تقع عليهم مسؤولية حفظ الأمن والنظام ، كما ذهبت إلى أن التأخير الذي حدث في إقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين شجع بعض العشائر والجماعات المسلحة على التمادي في ممارسة الأعمال المخلة بمتطلبات الأمن والنظام[3] .

إن المتاعب التي واجهتها الحكومتان العراقية والايرانية من جراء نشاط الأمير سالار الدولة المطالب بعرش ايران يومذاك ، ونشاط الثائر الكردي

---

(١) علي جودت الأيوبي : ذكريات ، صفحة ١٨٨ . في ابان تأسيس المملكة العراقية شغل علي جودت منصب متصرف لواء ديالى المجاور لايران ، واصبح بعدئذ رئيساً للوزراء .

(٢) ناجي شوكت : سيرة وذكريات ثمانين عاماً (١٨٩٤م - ١٩٧٤م) ، صفحة ١١٩ ، طبعة ثانية موسعة ، مطبعة دار الكتب في بيروت سنة ١٩٧٥م .

(٣) قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ تموز سنة ١٩٢٧م رداً على مذكرة المندوب السامي حول تجدد الاضرابات في مناطق الحدود .

اسماعيل سمكو ، والاضطرابات التي حدثت في صفوف عشائر المحيسن وغيرها ليست إلا نموذجاً من المشكلات والمتاعب الكثيرة التي كانت تعانيها مناطق الحدود . فاضطرتا إلى تنسيق خططهما وتعاونهما على مكافحة اعمال العنف والتمرد واشاعة الأمن والنظام في هذه المناطق .

(د) نشاط الأمير سالار الدولة المطالب بالعرش :

خلق نشاط الأمير سالار الدولة في المناطق الغربية المتاخمة لحدود العراق في ربيع عام ١٩٢٤م متاعب للحكومتين ، ونجح في تحريض بعض القبائل الايرانية ضد حكومة طهران ، وفي استحالة الشيخ محمود البرزنجي بعد فشل ثورته في المنطقة الكردية وفراره إلى ايران في شتاء عام ١٩٢٣م - ١٩٢٤م ، وإتخاذ مدينة كرمنشاه مقراً لنشاط السياسي ، واستطاع الأمير سالار الدولة عبور حدود العراق متنكراً في ربيع عام ١٩٢٤م[١]، وأجرى المعتمد السامي البريطاني في بغداد اتصالات بالثائرين المذكورين ، ونصحهما بالكف عن تحريض القبائل على الثورة . وصدرت الأوامر لقائد الطيران الملكي في بغداد بالسفر إلى طهران لوضع خطة مشتركة بين الدولتين العراقية والايرانية لاحباط أية ثورة واسعة قد تندلع في مناطق الحدود .

بعد ، فشل الأمير سالار الدولة في تحريض القبائل ضد حكومة طهران استطاع التسلل إلى الأراضي السورية . وفي شهر آب سنة ١٩٢٦م عاد ثانية إلى العراق كما يقول لونكريك Longrigg ، وشوهد في منطقة هورمان الكردية العراقية يحف به عدد من المغامرين والمرتزقة الذين تجلّى نشاطهم في الغارات التي شنت على بعض القرى المتاخمة للحدود العراقية ، وغادر العراق إلى جهة مجهولة ، ثم ما لبث أن عاد ودخله متنكراً . ولما افتضح أمره القت السلطات العراقية القبض عليه في مدينة أربيل وقيد مخفوراً إلى بغداد ، وكان ذلك في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٦م . هذا فضلاً عن المتاعب الاخرى التي أثارها . كما قلنا - الثائر الكردي اسماعيل سمكو لسلطات الحدود العراقية والايرانية

---

(١) Longrigg, S., Iraq, 1900-1950 P.

والتركية . فقد استطاع هذا الثائر دخول الأراضي العراقية في عام ١٩٢٦م ، واتخذ من المناطق الكردية الجبلية الوعرة مركزاً لنشاطه المعادي لايران[١] ، وتعذر على سلطات الحدود العراقية إخماد نشاطه ، وبعد مطاردة مضنية فرّ إلى الأراضي التركية .

(هـ) عشائر المحيسن العربية :

تقطن عشائر المحيسن على الضفتين الشرقية والغربية من شط العرب . فهي عراقية حينما تقطن الضفة الغربية ، وايرانية حينما تقطن الضفة الشرقية ! ويتنقل أفرادها عادة عبر شط العرب لاغراض تجارية واجتماعية منذ قرون عديدة ، وقد أثار هذا التنقل مشكلات كثيرة لسلطات الحدود العراقية والايرانية منذ أن اصبح العراق قطراً مستقلاً ، ومنذ انهيار إمارة عربستان وامتداد سلطة الحكومة المركزية الى الضفة الشرقية . وقد جرى التعامل ان يتمسك افرادها بالتبعية التي تحلو لهم فيكونون عراقيين وايرانيين في آن واحد ! وحينما قامت الحكومة العراقية بتسجيل افراد عشائر المحيسن لتنفيذ قانون خدمة العلم رفضوا الخضوع لهذا القانون وادعوا أنهم يحملون وثائق التبعية الإيرانية لأنهم قسم من عشائر المحيسن القاطنة في الضفة الشرقية الايرانية . وحينما واصلت السلطات العراقية عمليات التسجيل ، صادرت وثائقهم الايرانية فأدت إلى نشوب اضطرابات واسعة في صفوفهم ، وإلى نزوح معظمهم إلى الضفة الشرقية احتجاجاً على الاجراءات العراقية ، بالتضامن مع عشائر عراقية إخرى . فقررت الحكومة الكف عن مواصلة عمليات التسجيل في اعقاب احتجاجات قدمتها القنصلية الايرانية في البصرة ، ونشأت من جراء ذلك مشكلة جديدة بين البلدين سميت بمشكلة « ازدواج الجنسية » . فاصدر قنصل ايران في البصرة وثائق جديدة لأبناء عشائر المحيسن ، الذين صادرت السلطات العراقية وثائقهم ، وعشرات العراقيين الأخرين الراغبين في اكتساب الجنسية الايرانية ، « مكنتهم من تحدي سلطتهم الوطنية . واجتاحت البصرة مظاهرات صاخبة تذر

---

(١) شاكر صابر الضابط : العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود ، صفحة ١٠٣ .

باجراء الحكومة العراقية ، فتصدّت لها قوات من الشرطة وفرقت المتظاهرين ، وأودع قادتها رهن التوقيف . ولكن النظام لم يستتب في المدينة إلا بعد ان تلقى القنصل الايراني من حكومته تعليمات تطالبه بالكف عن مواصلة التظاهرات »[1] . وقد شجبت الحكومة العراقية تصرفات القنصل الايراني التي لا تجيزها الأصول المرعية ، واقترحت وزارة الداخلية على مجلس الوزراء إشعار الحكومة الايرانية ، بواسطة دار الاعتماد البريطاني في بغداد ، بأن الحكومة العراقية ستعامل هؤلاء القناصل على انهم اشخاصاً اعتياديين « إذا استمروا على تحريض القبائل القاطنة على الحدود للتجنس بالجنسية الايرانية . . . »[2] .

ثالثاً : رعايا ايران والامتيازات الاجنبية :

ورثت الحكومة العراقية نظام « الامتيازات الأجنبية » من الادارة التركية ، وظلت احكامه سارية على رعايا الدول الغربية المقيمين في العراق فقط دون غيرهم . ولم يتمتع القيمون الايرانيون في ارجاء الامبراطورية العثمانية في يوم من الأيام بهذه الامتيازات . وقد شجع سريان احكامها الحكومة الايرانية على مفاتحة الحكومة العراقية بضرورة شمول رعاياها بهذا النظام اسوة برعايا الدول الاخرى ، وجعلته شرطاً من شروط « الاعتراف » بحكومة العراق الجديدة .

لم تقابل الحكومة العراقية هذا الطلب بارتياح ، بل لم تجد مبررات كافية لتطبيقه على آلاف الرعايا الايرانيين المقيمين في العراق ، في وقت كانت جهودها منصبة على إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية المخل باستقلال العراق وسيادته وكرامته ، ونظرت إلى طلب الحكومة الايرانية كما لو كان ضرباً من ضروب الضغط لتقديم تنازلات معينة ، أو معالجة مشكلات خاصة لمصلحة طرف واحد ، وخلق مزيداً من التوتر في العلاقات القائمة الهشة القائمة بين البلدين .

في هذه الفترة من تاريخ العلاقات بين البلدين واجه المقيمون العراقيون

---

(١) Longrigg, S. Iraq, 1900-1950, PP. 215-216.

(٢) ناجي شوكت : سيرة وذكريات ثمانين عاماً ، صفحة ١١٩ .

في ايران ، وهم قلة واكثرهم من اليهود ، صعوبات من نوع جديد . فلا الحكومة الايرانية توافق على قيام الممثليات البريطانية في ايران برعاية مصالحهم، ولا الحكومة العراقية قادرة على تعيين ممثليات عراقية لها في إيران لرعاية مصالحهم. وتلقت الحكومة العراقية من رعاياها في إيران، ومعظمهم من ابناء الطائفة اليهودية ، طلباً يحثونها على فتح قنصليات عراقية . وعقد مجلس الوزراء جلسة لمعالجة الموقف ، فقرر ما يلي : اذا ما تمادت الحكومة الايرانية في عدم قبولها قيام الممثليات البريطانية في ايران برعاية مصالح الرعايا العراقيين فستقابل الحكومة العراقية الحكومة الايرانية بالمثل »[1].

(أ) الحملات الصحفية على إيران :

أحيط المندوب السامي البريطاني في بغداد علماً بقرار الحكومة العراقية ، وجرت اتصالات كثيرة للتوفيق بين وجهتي نظر الحكومتين ، ولكنها جميعاً باءت بالفشل . وظل قناصل إيران في النجف وكربلاء والبصرة وبغداد وخانقين يراجعون دار الاعتماد البريطاني في جميع القضايا المتعلقة بالاقامة ونزاعات الحدود وغيرها من القضايا الخاصة بالمقيمين الإيرانيين في العراق. وفي عام ١٩٢٤ م وافقت الحكومة العراقية على السماح لقناصل الحكومة الإيرانية بمزاولة أعمالهم طبقاً لقواعد القانون الدولي العام ، مقابل موافقتها على قيام قناصل الحكومة البريطانية في إيران برعاية مصالح العراقيين المقيمين نيابةً عن الحكومة العراقية[2].

إن عدم شمول الرعايا الايرانية بالامتيازات الممنوحة لرعايا الدول الأجنبية في العراق استناداً إلى الاتفاقية العدلية الملحقة بالمعاهدة العراقية البريطانية سنة ١٩٢٢ م ـ كان كماذكرنا ـ عاملاً من عوامل الخلاف بين الدولتين وعدم اعتراف إيران بحكومة العراق . فقد عرفت المادة الأولى من الاتفاقية « الأجنبي » على أنه لفظ يطلق « على رعايا الدول الأوروبية والأمريكية التي

---

(١) قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ أيار سنة ١٩٢٤م .

(٢) قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ آب سنة ١٩٢٤ م .

كانت تستفيد من أحكام الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية سابقاً ، والتي لم تتنازل عن تلك الامتيازات ، وعلى رعايا الدول الاسيوية التي لها ممثل دائم في مجلس عصبة الأمم». وقد استثنى هذا التعريف الرعايا الإيرانيين فصار مدار خلاف طويل بين الدولتين ، على الصعيدين الرسمي والشعبي ، واسهمت الصحافة في كل من البلدين في تصعيد حدة التوتر ، وأدى إلى تدخل الملك فيصل شخصياً في معالجة الموقف ، فعقد مؤتمراً صحفياً في البلاط ناشد فيه الصحافيين في كلا البلدين احترام العلاقات التاريخية التي تربط الشعبين. وشجب الكتابات والتعليقات التي ظهرت «في بعض الجرائد العراقية رداً على ما جاء في بعض الجرائد الإيرانية»، وأعلن أسفه على ما تضمنته من عبارات نابية «لا تخلو من تجريح بعواطف الشعبين الكريمين العراقي والإيراني»، وأشار إلى أن «الأقلام التي خطّت العبارات تناست أن الأمة العراقية تربطها بالأمة الإيرانية المجيدة روابط مادية ومعنوية متينة ، يجب على كل رجل يحترم تقاليد بلاده ويغار على مصلحتها أن يحلّها من اهتمامه المحل اللائق ، ويحرص على حرمتها كل الحرص . . .»، واستنكر الحملات «القلمية الهوجاء» القائمة ، وأكد أن صداقة العراقيين لاخوانهم الإيرانيين مستندة إلى عواطف دينية مقدسة ، وصلات جوار ، ومنافع . . .» متبادلة ، وأن الشعب الإيراني، كالشعب العراقي ، يستنكر كتابات الصحف ، «وأن الأمة العربية غنية بمفاخرها الخالدة كالأمة الفارسية ، لا تحتاج إلى من يدافع عنها»[1].

(١) عقد المؤتمر الصحفي في البلاط الملكي في اليوم الرابع من شهر شباط عام ١٩٢٤ م وحضره جميع أرباب الصحف المحلية . ولكن الحملات الصحفية استمرت لمدة طويلة على ما يبدو ، وازدادت العلاقات سوءً ، وكان المقال الذي نشره موسى الشابندر باسم «علوان أبو شرارة» في جريدة العالم العربي البغدادية الصادرة في ٢٢ حزيران عام ١٩٢٨ م بعنوان «نحن والعجم» نموذجاً للحملات الصحفية ، فقد تساءل الكاتب عن «العلة» التي دفعت بالحكومة الإيرانية إلى اتخاذ موقف معاد من الحكومة العراقية ، فكان جوابه أن «العلة قديمة جداً»، إذ أن «الجرح الذي فتحه السيف العربي قبل ألف وثلاثمائة سنة في القلب الفارسي لم يلتحم بعد ، ولن يلتحم . . ولو دققنا التاريخ لوجدنا الفارسي بعد الاسلام دائماً بالمرصاد ينتظر الفرصة لينتقم من العربي (كذا). فأول ضربة أنزلها ذلك المسلم الجديد ذو الروح الزردشتية (كذا)، كانت بعد شهادة الإمام علي ، أي عندما تفرق العرب . وقد شجع العجم كثيراً ذلك الخلاف (كذا)، وأخذوا ينتسبون إلى المذهب الجديد ليزيدوا النار لهباً «كذا)، وليعرقلوا سير الحكومة =

(ب) إلغاء الامتيازات الأجنبية :

حينما ألغت الحكومة الإيرانية الامتيازات الأجنبية في بلادها ، وجدت الحكومة العراقية أن الفرصة أصبحت مؤاتية لمفاتحة الحكومة البريطانية بإلغاء الاتفاقية العدلية الملحقة بالمعاهدة العراقية البريطانية وابرام اتفاقية جديدة يعامل بموجبها العراقيون والأجانب معاملة واحدة من دون تفريق ، بعد أن أصبح تطبيق أحكامها على رعايا بعض الدول الأجنبية دون غيرهم عقبة كبيرة في سبيل تحسين العلاقات العراقية الإيرانية ، وأصبحت « السبب الوحيد في امتناع إيران عن الاعتراف بالعراق ». وقد ترتب على هذا الامتناع « حرمان العراق من كثير من الفوائد التي كا يتمتع بها . . . »، وإذ حالة التوتر القائمة بين البلدين قد كبدت العراق أضراراً كثيرة ، وأن الأمل في التوصل إلى تفاهم قريب قد أصبح بعيد المنال ؛ هذا مع العلم أن الحكومتين التركية والإيرانية قد قررتا إلغاء الامتيازات الأجنبية دون صعوبات تذكر ، وأن الوقت قد حان « لعرض المسألة برمتها على حكومة صاحب الجلالة البريطانية للنظر في إلغاء الاتفاقية العدلية »[1].

أعربت الحكومة البريطانية عن استعدادها للنظر في إلغاء الاتفاقية العدلية والاستعاضة عنها « بنظام قضائي في العراق يتساوى فيه الجميع ، من عراقيين وأجانب على حد سواء »، وتعهدت بطرح القضية في اجتماع لمجلس عصبة الأمم المقرر عقده في شهر أيار سنة ١٩٢٩ م ، واستخدام نفوذها في هذا الشأن

- الأموية (كذا). نعم انتسبت إيران إلى مذهب الشيعة وسائقها الوحيد لذلك (كذا) هو حس المقاومة والانتقام الذي نراه عند جميع الأقوام المغلوبة (كذا). . . » ما أشبه الليلة بالبارحة : بهذا المقال المنافي لروح الاسلام ، وبالتحليل الطائفي المعادي للوحدة الوطنية واصل الكاتب هجماته على إيران واستشهد « بدسائس البرامكة » أعظمة وزراء بني العباس وأعلمهم . (راجع كتاب شرارات) موسى الشابندر (مجموعة من المقالات الوطنية والسياسية والاجتماعية نشرت من سنة ١٩٢٨ م إلى سنة ١٩٣٢ بتوقيع علوان شرارة) صفحات ٣ - ٤ و ٨ - ١١ - مطبعة شفيت ، بغداد سنة ١٩٦٨ م .

(١) مذكرة رئيس الوزراء (عبد المحسن السعدون) الرقمة ٣١٣٢ والمؤرخة في ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ م الموجهة إلى المندوب السامي (هنري دوبس)، نقلاً عن : تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٣ ، صفحة ٨٨ .

لمساعدة العراق على تأسيس علاقات حسنة (مع جاراته[1] وقامت الحكومة البريطانية بتوجيه مذكرة إلى سكرتيرية مجلس عصبة الأمم في جنيف تضمنت تسع فقرات ، وشرحت الأسباب الموجبة التي دعتها لتقديم المذكرة ، وأعربت عن استعدادها لالغاء الاتفاقية العدلية بوصفها دولة منتدبة ، وأشارت إلى أن النظام المعمول به في الوقت الحاضر ينطوي على تميز في معاملة رعايا الدول الأجنبية في العراق ، وأنه قد خلق وضعاً شاذاً لا يستند إلى مبدأ سليم ، وأثار استياءً شديداً لدى العراقيين ، ولدى رعايا بعض الدول الأجنبية الأخرى ، و« أن معاملة الرعايا الإيرانيين المقيمين في العراق معاملة أقل حظوة من المعاملة الممنوحة لغيرهم من رعايا الدول الأجنبية في الأمور العدلية قد أدت إلى قيام الحكومة الإيرانية بمراجعة المجلس وحكومة صاحب الجلالة البريطانية أكثر من مرة حول الموضوع . ولا يخفى أن الوضع القائم يقف دون تأسيس علاقات ودية وثيقة بين العراق وجارته الشرقية إيران ، وأن تأسيسها بعد أمراً مرغوباً فيه كثيراً في الوقت الحاضر . ويخشى أن تؤدي هذه الأوضاع الشاذة ألى تأخير تام في تحسين علاقات الجوار بين العراق وتركيا (الفقرة الرابعة) »[2].

لدى عرض القضية على مجلس عصبة الأمم وافق المجلس على طلب حكومة الانتداب بإلغاء الاتفاقية العدلية ووضع اتفاقية قضائية جديدة تسري أحكامها على جميع السكان دون تمييز . ولدى صدور القرار تبادل العاهلان العراقي والإيراني برقيات التهاني ، وسافر رئيس الديوان الملكي (رستم حيدر) إلى طهران ، مندوباً عن الملك فيصل[3] ، ليعرب إلى الشاه ورجال حكومته عن سروره بالقرار ، وعن شكره على مبادر الشاه بإرسال التهنئة لدى صدور قرار مجلس عصبة الأمم بهذا الشأن .

---

(١) المذكرة الجوابية التي بعث بها المندوب السامي الرقمة بي . أو /٢٧ والمؤرخة في ١٨ - ١ ١٩٢٩ م رداً على مذكرة رئيس الوزراء في ٢٤ شباط سنة ١٩٢٩ م أصدرت الحكومة العراقية بياناً رسمياً ذكرت فيه أن مجلس عصبة الأمم سينظر في جلسته القادمة اقتراح الحكومة العراقية بإلغاء الاتفاقية العدلية الملحقة بالمعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ م ، وأن حكومة الانتداب ستولى بمشاركة الحكومة العراقية ، وضع نظام قضائي جديد .

(٢) عبد الرزاق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية ج ٢ ، صفحة ١٩٢ .

(٣) قرار مجلس الوزراء المنعقد في ١٣ نيسان سنة ١٩٢٩ م تلبية لتوجيهات الملك فيصل الأول .

الفصل الثاني

اعتراف الحكومة الإيرانية بحكومة العراق
شط العرب - ازدواج الجنسية - ابرام اتفاقية موقتة

اولاً : ايران تعترف بالحكومة العراقية .

أرسلت الحكومة العراقية ، بعد موافقة مجلس عصبة الأمم على إلغاء الاتفاقية العدلية ، مذكرة[1] إلى دار الاعتماد البريطاني في بغداد تشير فيها إلى أن الوقت قد حان لمفاتحة الحكومة الإيرانية بضرورة اعلان « إعترافها » بحكومة العراق ، وناشدت الحكومة البريطانية بذل مساعيها لتحقيق رغبة الحكومة العراقية هذه بالصورة التي اقترحتها من قبل . وقد أظهرت المذكرات التي تبودلت بين المفوضية البريطانية في طهران[2] ووزارة الخارجية الإيرانية ، والاتصالات التمهيدية وجود عقبات تعترض الاعتراف بالحكومة العراقية ، وأن تذليلها يتطلب وقتاً وصبراً ، وأن وزير البلاط الإيراني (عبد الحسين تيمور طاش) قد أشار أكثر من مرة إلى الحيف الذي لحق بإيران من جراء تثبيت خط الحدود في شط العرب ، ولمّح من طرف خفي إلى ضرورة إعادة النظر في تخطيط الحدود قبل اعلان الاعتراف ، ولكنه لم يقدم مشروعاً لإزالة هذا الحيف ، كما أظهرت أن بحث مشكلة شط العرب ، وإن كان سابقاً لأوانه ، إلا أنه لن يكون عائقاً كبيراً دون اعتراف إيران بالعراق .

---

(١) مذكرة مجلس الوزراء الرقمة ٦٢٩ والمؤرخة في ٢١ آيار سنة ١٩٢٩ م .

(٢) مذكرة دار الاعتماد البريطاني المرقمة بي . أو/١٠٦ والمؤرخة في ١٣ نيسان سنة ١٩٢٩ م الموجهة إلى رئيس الوزراء رداً على مذكرته .

هذا من ناحية مشكلة تصحيح خط الحدود في شط العرب ، أما فيما يتعلق بالمشكلات الأخرى فقد ظهرت مشكلة جديدة ، كما جاء في مذكرة دار الاعتماد الثانية[1] ، بين الدولتين ، وهي ازدواج الجنسية بالنسبة للرعايا الإيرانيين من جراء تطبيق الفقرة (ب) من المادة الثامنة من قانون الجنسية العراقي ، والتي انبثقت منها مشكلة أخرى ذات طبيعة خاصة تتعلق بتبعية الفلاحين المقيمين في الضفة الغربية من شط العرب ومعظمهم من عشائر المحيسن (بين كعب) التي تسكن على ضفتي الشط .

وبقدر ما يتعلق الأمر بمشكلة شط العرب ، أبدت الحكومة العراقية تفهمها وتعاطفها مع وجهة النظر الإيرانية ، ولكنها كانت تشير إلى أن بحثها ينبغي أن يتم بعد اعتراف حكومة إيران بالعراق ، وأن قيام دار الاعتماد البريطاني في بغداد ببحث تعديل خط الحدود في شط العرب يتنافى وسيادة العراق الوطنية ، وليس لطرف ثالث حق اجراء مفاوضات أو اتصالات حول هذا الموضوع ، وإن كان هذا الطرف يمثل دولة الانتداب . ومن الجدير بالذكر أن الجهات البريطانية يومذاك كانت تؤيد الاقتراح القائل بتأليف « لجنة » ثلاثية تضم العراق وإيران وبريطانيا لإدارة سير الملاحة في شط العرب بدلاً من تعديل خط الحدود . وكانت الحكومة الإيرانية ترفض هذا الاقتراح كلما طرح على بساط البحث بشكل غير رسمي .

أما مشكلة ازدواج الجنسية « فقد كانت موضوع اهتمام الحكومتين العراقية والبريطانية . وقد أشارت المذكرة السالفة الذكر إلى أن هذه المشكلة التي انبثقت من تطبيق الفقرة (ب) من المادة الثامنة سبق أن عولجت معالجة تامة في مذكرة دار الاعتماد في حزيران سنة ١٩٢٨ م ، حينما أوضحت أن المادة الثامنة من معاهدة أرضروم الثانية لسنة ١٨٤٧م لم تتناول موضوع تبعية هذه العشائر ، وأن دار الاعتماد سبق لها أن اقترحت على الحكومة العراقية مفاتحة الحكومة الإيرانية بهذا الشأن ، لاستحصال موافقتها على تطبيق نص المادة الثامنة على هذه العشائر، بحيث تكون تبيعتها وجنسيتها» مستندة إلى موطن إقامتها

(١) مذكرة دار الاعتماد المؤرخة في ٨ـ٥ ١٩٢٩ الموجهة إلى رئيس الوزراء .

الدائم ، وأن تعدل قوانين الجنسية النافذة المفعول على هذا الأساس في كل من البلدين .

مذكرة المندوب السامي السر غلبرت كلايتن :

وتضمنت مذكرة المندوب السامي البريطاني الموجهة إلى رئيس الوزراء كذلك النقاط التالية .

١ ـ إن الحدود التي تفصل البلدين في الوقت الحاضر حصيلة معاهدة أرضروم الثانية لعام ١٨٤٧ م ، وليس بمقدور إيران إنكارها ، ولا من المتوقع تحقيق أي نجاح يذكر في هذا السبيل .

٢ ـ إن إجراء أيّ تصحيح في خط الحدود يكاد يكون متعذراً ، بغض النظر عما إذا كان من المستحسن إجراؤه أم لا ، لأن مثل هذا التصحيح يتطلب تعديل المادة الثانية من الدستور العراقي ؛ ولا يمكن تعديلها ما لم يحصل العراق على مكاسب محسوسة مهمة مقابل تنازله عن جزء من سيادته الوطنية على مياه شط العرب .

٣ ـ إن الحدود بشكلها الحاضر تثير بعض المشكلات للحكومة الإيرانية ، ويستحسن اجتثاث أسبابها خدمة لمصلحة البلدين ، حتى يتسنى تنمية أواصر الصداقة والتعاون .

وقد أشارت الفقرة الخامسة من المذكرة المنوه عنها أعلاه أن الحكومة البريطانية أوعزت إلى وزيرها المفوض في طهران إبلاغ الحكومة الإيرانية أنه يتعذر عليها في الوقت الحاضر أن تقطع عهداً بتصحيح خط الحدود في شط العرب نظراً للوضع الدستوري القائم ، ولكنها ستتوسط لدى الحكومة العراقية ـ بعد الاعتراف بحكومة العراق ، وعند التثّبت من قيام صعوبات عملية حقيقية في وجه الملاحة الإيرانية جديرة بالرعاية والمعالجة . كما أشارت المذكرة إلى أن الوزير المفوض طالب الحكومة الإيرانية اعلان اعترافها بحكومة العراق فوراً ، وأعرب عن أمله بأن جميع القضايا المعلقة بين البلدين كان من الممكن تسويتها

منذ مدة طويلة لو أن الحكومتين بادرتا بإجراء مفاوضات ودية لهذا الغرض . واقترح أن تعالج قضية شط العرب ، من حيث المبدأ ، على أساس تشكيل لجنة ثلاثية تضم العراق وإيران وبريطانيا ، بحيث يتسنى لحكومة إيران مراقبة سير الملاحة الدولية ، وامتناع اللجنة المقترحة من التدخل في شؤون الموانىء الموجودة في إيران والعراق .

واختتم المندوب السامي (سر غلبرت كلايتن) مذكرته المرفوعة إلى رئيس الوزراء (الفقرة السادسة) بما يلي :

« إن الثمرة الطيبة من هذه المراسلات لا تخفى على فخامتكم ، وآمل الا تثار مشكلة جديدة تؤخر اعتراف إيران بالعراق لفترة أطول ، وأعربُ عن تقديري الخالص لما تحلت به الحكومة العراقية من حلم وحكمة إزاء الاعتداءات الإيرانية المتكررة ، هذا الحلم الذي آمل أن يأتي ثماره عن قريب » .

لم تتخذ الحكومة الإيرانية خطوات إيجابية بعد هذه الاتصالات لتخفيف حدة التوتر بين البلدين . وقد زعمت أن امتداد النفوذ البريطاني إلى العراق تهديد لسيادته واستقلالها ، وأن الحكومة البريطانية تسعى إلى تأسيس كيان عراقي شبه مستقل ليؤلف حلقة جديدة من حلقات نفوذها في منطقة الشرق الأوسط . وعلى هذا الأساس قررت « تأجيل اعترافها بالعراق وتأسيس علاقات دبلوماسية ريثما تعترف حكومة العراق بحقوق إيران في الحدود التي تفصل البلدين ولا سيما في شط العرب ، وتتعهد برعاية حقوق الرعايا الإيرانيين المقيمين في العراق »[1] . ولكن بعد سلسلة من الاتصالات ، وبعد الضمانات التي أشارت إليها مذكرة المندوب السامي البيطاني أصبح الجو أكثر ملائمة لحسم بعض المشكلات المعلقة بين البلدين ، واعتراف إيران بالعراق . وكان بعض[2]

---

(١) Ministry of Foreign Affaris (Tehran): Some Faets Concerning The Dispute Between Iran and Irag Over The Shat All Arab, P11, May, 1969.

(٢) توفيق السويدي : مذكراتي ـ نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، راجع صفحات ١٥٢ وما بعدها ، دار الكتاب العربي ، بيروت سنة ١٩٦٩ م .

الساسة العراقيين سيِّئي الظن في نيات الحكومة البريطانية ، ويتهمها بتجسيم المخاوف والأخطار المحدقة بالعراق ليكون كما يتراءى عن الأطماع لها ـ بعيداً عن التركية والإيرانية وحتى الفرنسية ، وحتى عن أطماع سلطان نجد والحجاز ، ليظل مرتبطاً بسياسة بريطانيا كل الارتباط ومعتدلاً في مطالبه الوطنية والقومية .

ولا ريب أن مثل هذه المخاوف كانت تطارد المسؤولين العراقيين بوجه عام والبلاط الهاشمي بوجه خاص . فالملك فيصل يخشى فرنسا التي أطاحت بعرشه في دمشق ، ويخشى تحركات سلطان نجد والحجاز (عبد العزيز آل سعود) الذي أزاح والده الملك حسين قائد الثورة العربية وشقيقه الملك علي عن عرش الحجاز ، ويخشى كذلك تركيا التي طالبت بضم لواء الموصل .

ظل الملك فيصل ، كما يقول رئيس الوزراء (توفيق السويدي) في شك وريبةٍ في إمكان تحقيق تفاهم بين العراق وايران ، وكان يرى أن الأخطار لا تزال تهدد الكيان الجديد ، ويخشى أن تتقدم الحكومة الايرانية ببعض المطالب التي من شأنها المساس بسيادة العراق ، كمعاملة رعاياها أسوةً بمعاملة رعايا الدول الأجنبية ، والاشراف على العتبات المقدسة وتنقل الحجاج والزوار الايرانيين الذين يقصدون كل عام الديار المقدسة لأداء مناسك الحج وزيارة العتبات المقدسة ، وأهم من ذلك كله مطالبتها بتعديل خط الحدود في شط العرب ، وغيرها من المطالب التي تتردد على ألسنة بعض كبار الموظفين البريطانيين في دار الاعتماد ببغداد بين فترة وأخرى .

رستم حيدر في طهران :

في عام ١٩٢٩ م أعربت الحكومة الايرانية عن استعدادها للاعتراف بحكومة العراق . وتعبيراً عن تقديره لهذه المبادرة أوفد الملك فيصل رئيس الديوان الملكي (رستم حيدر) إلى طهران على رأس وفد ، حاملاً رسالة شخصية إلى رضا شاه بهلوي وذلك في ٢٠ نيسان سنة ١٩٢٩ م . وفي المأدبة التي اقامها رئيس وزراء ايران في ٢٥ نيسان تكريماً للوفد العراقي أعلن رئيس

الوزراء اعتراف ايران بالعراق ، فرّد رئيس الديوان شاكراً لايران اعترافها وجميل صنعها[1] . وتبادل البلدان التمثيل الدبوماسي[2] .

وبعد وصول أول مبعوث ايراني إلى بغداد (عنايت الله سيمعي) جرت مباحثات بين الجانب العراقي برئاسة رئيس الوزراء ووزير الخارجية (توفيق السويدي) والجانب الإيراني برئاسة الوزير المفوض ، لم تستغرق اكثر من جلسة واحدة . أشار رئيس الوفد الايراني من خلالها إلى علاقة ايران الخاصة بالعراق ، وإلى مصالحها الكثيرة ولرعاياها المقيمين فيه منذ أجيال طويلة ، ولم يتطرق إلى أي موضوع آخر قد يثير مخاوف الجانب العراقي ، و « اكتفى بالاشارة إلى الفوائد التي يجنيها الأجانب من بعض الامتيازات التي تمنحها المحاكم المختلطة ، وطالب أن يتمتع الايرانيون (المقيمون) بهذه الامتيازات »[1] . فكان رد الجانب العراقي أن ظروفاً خاصة هي التي حملت العراق على قبول هذه الامتيازات ، وهي « أخف وطأة من الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للرعايا الأجانب » . وأعرب عن أمله ألا تقتفي الحكومة الايرانية أثر الدول الأوروبية ، وتُعطي الدليل على أن الشعوب الاسلامية ليست بقادرة على أن تحكم نفسها بنفسها ، أو عاجزة عن تأمين العدل للمقيمين في ربوعها ، كما أعرب عن تصميم الحكومة العراقية على إلغاء هذه الامتيازات قريباً جداً .

ثانياً ـ أول خطوة جديدة نحو التفاهم :

أسفرت هذه المداولات عن وضع صيغة لعقد اتفاق موقف يقرر الاساس الأسس العامة لتنظيم العلاقات بين البلدين . وجرى التوقيع عليه باحتفال

---

(١) عاد الوفد إلى بغداد وهو يحمل رسالة من الشاه إلى الملك فيصل ودعوة لزيارة ايران راجع الملحق للاطلاع على نص الرسالتين وخطابي رئيس وزراء ايران ورئيس الديوان الملكي ، كما جاء في صفحة ، ١٧ ج ٣ من كتاب تاريخ الوزارة العراقية .

(٢) رشحت الحكومة الايرانية عنايت الله سميعي أول وزير مفوض لها في بغداد . وقد تسلم مهام منصبه في ١٥ تموز عام ١٩٢٩ م ، واستقبل استقبالاً ودياً في بغداد .

(١) توفيق السويدي ـ مذكراتي (المصدر السابق نفسه) صفحة ١٦٣ .

خاص (بتاريخ ١١ آب عام ١٩٢٩ م) ، وتبادل الطرفان وثائق الابرام ، على أن يجري تصديقها من خلال زيارة الملك فيصل المرتقبة لطهران استجابةً لدعوة تلقاها من الشاه .

من خلال المأدبة التي أقامها رئيس الوزراء تكريماً لرئيس الوفد الايراني أكد الجانبان ضرورة تنمية علاقات الصداقة والتعاون وروابط الجوار والمصالح المشتركة وضرورة تعزيزها وحمايتها ، وذكر رئيس الوزراء[1] أن الاتفاق الموقت كان حصيلة مباحثات ثنائية ، لم تسهم في اعداده دولة ثالثة ، وهو « خطوة جديدة خطاها العراق جديرة بالاغتباط والسرور . . . وسيقتطف ثمرات يانعة منه وأنه سيقضي على اختلافات قديمة ، واجتثها من أصولها ، ويعيد مياه الصفاء والسلام إلى مجاريها ، بين بلدين تربطهما روابط عديدة من دين وجوار ومصالح مشتركة . . . . وأن وزارتنا لسعيدة إذ يقتطف العراق على يدها هذه الثمرة الشهية ، وأن تتوثق في أيامها عرى المودة والولاء بين الأمتين الشرقيتين العظيمتين » .

أســس الاتفاق المؤقت :

تضمن الاتفاق الأسس التالية :

أولاً ـ يتمتع الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لحكومة ايران ـ شرط المقابلة بالمثل ـ بذات الحقوق والامتيازات والصيانات والاستثناءات طبقاً لمبادىء القانون الدولي العام ، على ألا تكون بأي حال من الأحوال أقل من تلك الحقوق والامتيازات والصيانات والاستثناءات التي يتمتع بها الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون التابعون لأكثر الأمم حظوة .

ثانياً ـ تعيّن الحكومة الايرانية ـ شرط المقابلة بالمثل ـ ممثلين قنصليين لها في أي مكان تختاره في العراق لرعاية مصالحها الاقتصادية والثقافية ، بعد صدور موافقة الحكومة العراقية .

---

(١) توفيق السويدي ، صفحة ١٦٤ .

ثالثاً ـ يعامل الرعايا الايرانيون المقيمون في العراق وفقاً لمبادىء القانون الدولي العام ، على ألا تكون هذه المعاملة ـ شرط المقابلة بالمثل ـ أقل شأناً من المعاملة التي ينالها رعايا أكثر الأمم خطوةً . وحيث أن الدولتين اتفقتا على تأجيل النظر في الاجراءات المتعلقة بالأحوال الشخصية ، فسيظل رعايا كل من الدولتين المقيمين في أراضي البلد الآخر خاضعين بصورة موقته إلى إجراءات محاكم البلد المقيمين فيه .

رابعاً ـ تستفيد المنتجات الزراعية والصناعية المصدرة إلى العراق ـ شرط المقابلة بالمثل ـ من جميع التسهيلات التي تنالها أكثر الأمم حظوة ، إن كانت من النوع نفسه .

أخذت علاقات البلدين ، بعد إبرام الاتفاق المؤقت وتمديده ، تتحسن سنة بعد أخرى ، لا سيما عقب زيارة الملك فيصل لطهران في ٢٢ نيسان عام ١٩٣٢ م ، وإجراء اتصالات مباشرة مع كبار المسؤولين العراقيين والايرانيين ؛ وأسفر التعاون عن معالجة المشكلات المشتركة في جو من الثقة المتبادلة ، وخيم هدوء نسبي على مناطق الحدود . فقد تمت السيطرة ، مثلاً ، على تنقل عشائر بشدر الكردية وعشائر الجاف عبر الحدود الايرانية ، وتمّ توطين أغوات الأكراد الذين كانوا مصدر قلق في مناطق بعيدة عن الحدود ، وأسهمت الدولتان في عمليات عسكرية مشتركة خلال عامي ١٩٣١ م و ١٩٣٢ م ضد مثيري القلاقل والاضطرابات من عشائر الهورمان ، وعلى رأسهم محمود خان دزئي وجعفر سلطان ، ومنحت الحكومة العراقية حق اللجوء السياسي إلى والي جبل بشتكون وحاشيته الكبيرة والإقامة في بغداد بعد ثورة فاشلة قادها ضد حكومة طهران .

مُدّد الاتفاق الموقت أكثر من مرة ، كان آخرها عقب زيارة الملك فيصل لطهران ، وقد جاء التمديد في مذكرةٍ قدّمها وزير خارجية العراق (عبد القادر رشيد) إلى وزير ايران المفوض في بغداد (باقر خان كاظمي) ، طارحاً رغبة الحكومة العراقية الصادقة في توثيق عرى التعاون « مع الحكومة الايرانية على حفظ وتأمين الأمن على الحدود بين الدولتين »[٢] .

---

(١) مذكرة وزير الخارجية المرقمة ٧٩٧٥ والمؤرخة في ٦ كانون أول سنة ١٩٣٢ م ، وفيها اشارة إلى =

ثالثاً ـ تبادل التمثيل الدبلوماسي

إن إختيار توفيق السويدي ليكون أول وزير مفوض للعراق في طهران يعدّ ولا شك حدثاً مهماً في تاريخ العلاقات العراقية الايرانية مهما كانت الأسباب التي دفعت الملك فيصل لترشيحه لاشغال هذا المنصب ، وتنحيته عن منصب رئاسة الوزارة . وقد وصل إلى طهران في ١٤ أيار سنة ١٩٣١ م ، وصرح لدى وصوله ومقابلته وزير خارجية ايران (فروغي) أنه سيعمل على « توثيق عرى الصداقة والمحبة بين البلدين » . وفي اليوم التاسع من نيسان قدم أوراق اعتماده إلى الشاه »[1] ، ودار بينهما حديث قصير ، وصرح بأنه حالما وطأت قدماه أرض ايران شعر وكأنه قد دخل مملكة صديقة « تشبه العراق في جميع مظاهرها » . فعلق الشاه بأنه سيظل محافظاً على علاقات الود والصداقة مع العراق الجار ، وأشار إلى زيارة رئيس الديوان الملكي إلى طهران .

يستفاد من الأحاديث التي أجراها وزير العراق المفوض مع عدد من كبار المسؤولين الايرانيين والدبلوماسيين الأجانب[2] أن القضايا التي كانت تشغل بال الجميع يومذاك هي : مستقبل العلاقات العراقية الايرانية ، ومشكلة الحدود في شط العرب ، والمشكلة الكردية ، واهتمام الشاه بتسليح الجيش الايراني وتطويره

= تعيين ضباط حدود في ست مناطق عراقية وهي : البصرة ، وعلي العربي ، ومندلي ، وخانقين ، وحلجبه ، وراوندوز ، وإلى ست مناطق ايرانية هي : المحمرة ، وفكه ، ومنصور آباد ، وقصر شرين ، وبانه ، واشتويه ، وأعيد النظر في توزيع المناطق بعدئذ ، واستعيض عن علي الغربي بقلعة صالح ، وعن منصور آباد وبانه بحسين آباد ونوسود .

(١) كان السيد عباس مهدي سكرتيراً أو للمفوضة العراقية والسيد احمد وصفي ملحقاً أولاً . وقد اتخذت المفوضة الدار التي تعود ملكيتها إلى عائلة صوفير اليهودية العراقية مقراً لها . راجع كتاب : توفيق السويدي ـ مذكراتي صفحة ١٩٣ وما بعدها .

(٢) قام الوزير المفوض بزيارة كل من وزير البلاط (عبد الحسين تيمور طاش) ، ووزير خارجية ايران (فروغي) والوزراء المفوضين لكل من بريطانيا (روبرت كلايف) ، وفرنسا (غاستون موغرا) ، وتركيا (خسرو بك) ، وسجل الأحاديث التي دارت في كتابه « مذكراتي » ، فكتب عن وزير البلاط : « . . . وقد خيلّ لي أنني لم أصادف في الشرق رجلاً أذكى وأليق وألبق منه ، بالرغم من أنني قضيت وقتاً طويلاً في تركيا وسوريا والعراق ، وعرفت الكثير من رجالاتها » . أقصاه رضا شاه من البلاط وبطش به في السجن ، وأتهم بالتعاطف مع روسيا الشيوعية .

على أسس حديثة ، ومشروع عقد حلف بين الدول الاسلامية ، وهي ايران وتركيا والعراق وافغانستان . وحيث أن هذه الأحاديث كانت مهمة . وتعكس الأجواء العامة في العلاقات العراقية الايرانية في العاصمة الايرانية فمن المفيد تلخيصها ، وتخصيص فصل مستقل لمشكلة الحدود في شط العرب .

رابعاً ـ موقف ايران من القضية الكردية :

وصف وزير العراق المفوض زيارته إلى وزير البلاط الايراني (تيمور طاش) بأنها أهم زيارة قام بها لأي مسؤول ايراني كبير . فقد وجده محيطاً بالمشكلات التي تواجه ايران ، وناقماً على الدول الأوروبية ، ويحسبها بلاءً نزل على الشرق ، وتطرق إلى عدة قضايا ، فضلاً عن قضية شط العرب ، وأهمها : سياسة الحكومة العراقية ازاء القضية الكردية التي كانت ـ كما يقول الوزير المفوض ـ تنال اهتمام كبار المسؤولين الايرانيين ، وعلاقة العراق ببريطانيا ، وقضايا النفط في كل من البلدين ، والخطر الروسي . وبقدر ما يتعلق الأمر بالموقف العام في منطقة كردستان تساءل عن الاجراءات التأديبية التي اتخذتها الحكومة العراقية ضد حركة الشيخ محمود البرزنجي واتباعه ، لأن الحكومة الايرانية كانت تولي هذه القضية ، كما ذكرنا اهتماماً كبيراً ، وتحسب جميع الامتيازات والتسهيلات التي يقدمها العراق لتحقيق بعض الأماني الكردية خطراً يهدد سلامة أراضيها ، وضربة موجهةً لسياستها . واتضح من جواب الوزير المفوض أن الحركات التأديبية قد تبدأ حالما يصبح الموسم مساعداً على القيام بحركات عسكرية في المنطقة الجبلية ، وأن النتائج قد لا تكون مأمونة العواقب ، فقد يضطر الشيخ محمود واتباعه على الهروب عبر الأراضي الايرانية أو التركية أمام تقدّم القطعات العسكرية ، كما فعل من قبل في ايران الثائر اسماعيل سمكو واتباعه من المتمردين ، ونفى أن يكون للأجانب ضلع في تشجيع المتمردين على الاخلال بالأمن . وأكدّ أن سياسة الحكومتين العراقية والبريطانية واضحةً وصريحةً ازاء القضية الكردية ، وأنها في معاملة الأكراد لن تتجاوز الحقوق التي أقرها مجلس عصبة الأمم ، وليس لهم المطالبة بأكثر من ذلك .

أعرب وزير البلاط كذلك عن مخاوف حكومته من إحتمال فشل العمليات العسكرية في القضاء على حركات العصيان ، وعجزها عن تقديم نتائج كبيرة طالما تقوم بعض العصيان ، وعجزها عن تقديم نتائج كبيرة طالما تقوم بعض الدول الأجنبية بتشجيع العصيان مشيراً إلى أن الدول الأجنبية لا يعنيها كثيراً استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة ، ليصبح العراق مرتعاً خصباً لدسائسها ، ومنطقة لنفوذها . وأتهم الحكومة البريطانية بتشجيع الأكراد على التمرد حمايةً لمصالحها في الشرق الأوسط ، ولا سيما النفط الذي يضخ إلى ميناء حيفا على البحر المتوسط ، وحماية لخطوط مواصلاتها الحديدية في العراق ونفوذها في منطقة الخليج ، ثم تساءل : كيف يتسنى لأي انسان أن يصدق عدم وجود دسائس في العراق هدفها بَثّ الفرقة في صفوف العرب والأكراد ؟ وأكد أنه يتوخى في كلامه هذا الصراحة التامة ، ليقيم الدليل على أنه « لا يخاطب ممثلاً بريطانيا ، بل ممثلاً عراقياً يقدر ضرورة المصارحة والتفاهم فيما يعود على العراق وايران باحسن الصلات الودّية »[1] .

خامساً ـ وزير بريطانيا المفوض وتسلّح ايران والقضية الكردية :

لا يخفى أن الشاه أدخل اصلاحات اجتماعية واقتصادية كثيرة في ايران ، وعزز سلطة الحكومة المركزية بقضائه على الإمارات الاقطاعية شبه المستقلة ، ولكن إنهماكه في تعزيز قواته المسلحة ليصبح تعدادها مائة ألف جندي كان

---

(١) توفيق السويدي : مذكراتي ، صفحة ٢٠٠ ـ ٢٠٣ وما بعدها . وفي معرض زيارته لوزير الخارجية (١٢ نيسان ١٩٣١ م) صرح الوزير الايراني : « إنني كلما فكرت في صلاتنا معكم وجدت من المستحيل ان يعتريها خلل أو يدخلها فساد . وكيف يعتريها فساد ونحن جميعاً من دين واحد ؟ كما نتكلم لغتكم مع تحوير بسيط في الأسلوب والأداء . هل تعلمون أن ٨٠٪ من الفارسية عربية الأصل ، وما تبقى منها ليس إلا روابط وأدوات ؟ وهل تعلمون أن ثقافتنا لا تختلف عن ثقافتكم في شيء ؟ لماذا أذن لا نكون على أتم وفاق ، ولماذا لا تستمر صداقتنا واخوتنا ؟ » . وكتب توفيق السويدي عن وزير خارجية ايران : « وفروغي هذا من كبار رجالات ايران بلا شك . فهو متضلع في الفلسفة ، ومن الكتاب القديرين . . . وهو رجل محترم ومعروف في الأوساط الايرانية والأجنبية برجاحة العقل ، وحسن الصفات ، ودماثة الخلق » . صفحة ٢٠٥ .

موضوع حيرة لبريطانيا ، لأن هذه الزيادة سترهق الميزانية العامة ، وايران ـ البلد الفقير ـ لا يقوى على تحملها . هذا ما قاله وزير بريطانيا المفوض . ثم تساءل : ماذا يهدف الشاه من زيادة قواته المسلحة ؟ هل يريد استخدامها لتوطيد الأمن الداخلي ، والقضاء نهائياً على آمال الأمراء المحليين ومن يساندهم من العشائر والموتورين ، أوصدّ عدوان خارجي ؟ وإذا كان هدفه إحباط عدوان خارجي تقوم به إحدى الدول المجاورة ، فمن عسى أن تكون هذه الدولة ؟ هل هي روسيا ، أو تركيا ، أو أفغانستان ، أو بلوجستان البريطانية ، وأخيراً هل سيأتي العدوان من العراق ؟ لو فرضنا أن روسيا أرادت أن تشن عدواناً على ايران ، ولديها كما لا يخفى جيش مدرب وكبير ، فإن جيشاً ايرانياً قوامه مائة ألف جندي لن يقدم أو يؤخر كثيراً . ولماذا تلجأ روسيا إلى القوة العسكرية ، وهي قادرة على استخدام قوة أخرى منبثقة من سيطرتها الاقتصادية على القسم الشمالي من البلاد ؟ وهل يخشى الشاه أفغانستان ، وكلنا يعرف أنها ليست في وضع يساعدها على معاداة ايران أبداً ، لا اليوم ولا غداً ؟ أم يخشى بلوجستان ، إذ لا يخطر على بال أي مسؤول بريطاني في يوم من الأيام أن يندلع القتال على حدود البلدين ، لأن الحكومة البريطانية تسعى إلى ضمان الاستقرار والأمن في ممتلكاتها . كما أن نشوب قتال بين تركيا وايران أصبح بعيد الاحتمال ، وعلاقات البلدين لم تُشبها شائبة في الوقت الحاضر ، إلا مطالبة تركيا بتصحيح خط الحدود في منطقة قره داغ ، وهي وغيرها من المسائل يمكن معالجتها بغير اللجوء إلى استخدام القوة . ولو فرضنا جدلاً أن قتالاً نشب على حدود البلدين ، فما عسى أن يفعل جيش ايراني صغير قوامه مائة ألف جندي مقابل جيش تركي وشعب تركي ألفا الحروب ؟ وأخيراً عاد وزير بريطانيا المفوض يتساءل : ماذا يهدف الشاه من استعداداته العسكرية التي ستكلف ايران مبالغ باهظة ؟ وهو لا يقوى على صد عدوان خارجي ، وأكثر من متطلبات أمنها الداخلي ؟ .

لو كنت كردياً إيرانياً لفضلت أن أكون عراقياً :

انتقل الحديث بعدئذٍ إلى سياسة ايران ازاء المشكلة الكردية ، وقال إن أحاديث كثيرة جرت بينه وبين بعض المسؤولين الايرانيين إتسم بعضها بطابع

النقاش الحاد أحياناً ، وقد استنتج من مقابلاته أن سياستها تقوم على اهمال شؤون الأكراد وعدم إجراء اصلاحات في المنطقة الكردية ، ولا سيما الاصلاحات المطلوبة في مجالي التعليم والصحة العامة ، وإضعاف طاقة الأكراد على المقاومة تمهيداً لدمجهم بالقومية الايرانية . وهي سياسة تختلف بعض الاختلاف عن سياسة الحكومة التركية القائمة على البطش والدمج والتتريك ، وعن سياسة العراق ، كما أراها ، القائمة على اعتبارات أخرى منبثقة من الظروف السياسية التي كونت شعب العراق من عنصرين مهمين هما العرب والأكراد ، وأقامت على أرضه حكومة وطنية مستقلة . وأضاف قائلاً : إن العرب والأكراد عنصران مختلفان في كثير من الصفات والأخلاق والعادات ، كاختلاف الانكليز والأسبان . فلا تشابه ولا تقارب بينهما في جميع النواحي ، وحينما تقرر تأسيس مملكة العراق أصبح الشعب العراقي مؤلفاً من هذين العنصرين. وترتب على ذلك حماية أمانيهما ليكونوا مواطنين نافعين وصالحين، وركيزتين كبيرتين من ركائز الدولة الجديدة . وحينما تمنح الحكومة العراقية الأكراد بعض الحقوق فليس معنى ذلك أنها تسعى إلى خلق متاعب وصعوبات لايران أو تركيا ، أو تحاول تعريض أمنهما إلى الخطر . ثم استطرد قائلاً : هذا ما أوضحته إلى وزير البلاط الايراني خلال حدث خاص جرى بيننا ؛ وأتذكر أنه قال : لو كنت كردياً ايرانياً لفضلت أن أكون عراقياً :

سادساً ـ الدعوة لقيام تحالف إسلامي :

كان وزير تركيا المفوض يرى أن تقارب الدول الاسلامية وإشاعة روح التفاهم والصداقة في صفوفها من الأمور التي يستوجب اهتمام جميع المسؤولين ، وأن هذه الأمنية قد تؤدي إن عاجلاً أو آجلاً إلى اتفاق سياسي إقليمي بين الأقطار الاسلامية . واستنتج من المقابلات التي أجراها الوزير في أنقرة مع كبار المسؤولين الأتراك ، ولا سيما مقابلة رئيس الجمهورية ، أنهم جميعاً يحملون مشاعر طيبة ازاء العراق ، ويأملون أن يسير قدماً في مجال الرقي والازدهار . وأشار إلى أن سياسة الحكومة التركية ازاء ايران تتلخص في أن تصبح ايران دولة قوية تسير في مجال التقدّم والتجدد ، وتحافظ على سيادتها وتوطيد الأمن والنظام في ربوعها ،

وتكفي نفسها بنفسها . وقد جرت اتصالات ومفاوضات ، على ما ذكر وزير تركيا المفوض ، لوضع مشروع ميثاق يضم الدول الاسلامية الأربع وهي : تركيا وايران والعراق وأفغانستان ، وأن المبادرة جاءت من الحكومة التركية نفسها . وسنشير إلى هذا المشروع في فصل آخر من هذا الكتاب .

الفصل الثالث

العلاقات في ظل الاستقلال وملابساتها
الحدود في شط العرب

حقق العراق استقلاله وأصبح عضواً في «عصبة الأمم» قبل أية دولة عربية، وأقام علاقات دبلوماسية مع إيران وشرع بمعالجة شؤونه الخارجية بنفسه وبالتشاور مع الحكومة البريطانية في جميع الأمور التي تمس سيادته وأمنه وسلامته، واعرب للحكومة الايرانية عن استعداده لتسوية الخلافات القائمة بين البلدين، ولا سيما مطالبة ايران بتعديل خط الحدود في شط العرب. فكانت باكورة هذه السياسة - كما ذكرنا - زيارة الملك فيصل الأول لطهران في شهر نيسان عام ١٩٣٢م، ثم زيارة رئيس الوزراء، واتفاق الحكومتين العراقية والبريطانية على تقديم مشروع لائحة لصيانة الملاحة وتحسينها في شط العرب تراعي فيها مصالح الحكومة الايرانية المشروعة وابرام اتفاقيتين موقتين بين الدولتين تعالج الأولى موضوع تبليغ الأوراق القضائية، وتعالج الثانية تعيين ضباط لمناطق الحدود في كل من البلدين، مما سيأتي تفصيله. ولكن الدولتين لم يحرزا تقدماً يذكر في معالجة الخلافات القائمة، واتهم كل جانب الجانب الآخر في التسويف والمماطلة. وإزداد التوتّر شدة في مناطق الحدود، وإزدادت الاعتداءات في شط العرب ومناطق اخرى، وانتهى الأمر بأن أعلنت ايران الغاء بروتوكول الاستانة لعام ١٩١٣م، وقدم العراق شكوى إلى مجلس عصبة الأمم على ايران رداً على الالغاء.

أولاً : ايران تطالب بتعديل خط الحدود :

ذكر وزير العراق المفوض (توفيق السويدي)[1] في تقرير له عن اتصالات اجراها مع بعض المسؤولين الايرانيين ، ولا سيما مع وزيري البلاط والخارجية أن الأول أشار في معرض كلامه إلى مسألة وصفها بانها ذات شأن عظيم وتأثير مهم في مستقبل علاقات ايران بالعراق ، وهي مسألة الحدود في شط العرب ، وطالب ان تنال هذه المسألة اهتمام رجالات العراق ، وذكر بأنه خلال زيارته للعاصمة البريطانية عام ١٩٢٥م قابل وزير الخارجية (أوستن شيمبرلن) ، وفاتحة بتعديل خط الحدود في شط العرب . فكان رده أن الحكومة البريطانية لا ترى مانعاً في ذلك لو أن ظروف العراق مؤاتية . وكان يشير بذلك إلى تخوّف بريطانية من مغبة حدوث ردود فعل سيئة في العراق ، واتهامها بانها تتصرف في حدود العراق ومياهه خدمة لمصالحها ، وتسهيلاً لمعالجة مشكلاتها مع ايران . وذكر وزير البلاط الايراني كذلك ان الاتفاق قد تم بين الاثنين على إمكان منح الحكومة الايرانية تسهيلات خاصة في شط العرب تتناول شؤون الملاحة النهرية ، والنقل ، والخفارة وغيرها من الأمور ذات العلاقة بسير السفن ، وأن وزير خارجية بريطانية اقترح على الحكومة الايرانية مفاتحة الحكومة العراقية حول ضمان هذه التسهيلات . وذكر التقرير أن وزير البلاط الايراني يدعي بأن لدى الحكومة الايرانية مذكرة بريطانية بهذا الشأن ، وأنه على استعداد لاطلاع الوزير المفوض عليها ، وان « التسهيلات » المشار إليها استندت إلى حقوق التصرف في المياه الدولية المشتركة ، ما دامت ايران تؤلف طرفاً واحداً من الأطراف المتفعين بمياه الشط.

فروغي يطرح وجهة نظر طهران :

كانت هذه القضية تجول في خاطر وزير العراق المفوّض كلما قابل كبار

---

(١) كتاب المفوضية العراقية في طهران المرقم ٧٧٠ والمؤرخ في ٣٠ ايلول ١٩٣١م الموجه الى وزارة الخارجية العراقية . ويقع التقرير في ثلاث صفحات كبيرة .

المسؤولين الإيرانيين ، ولكنه كما قال لم يفعل ذلك ، لأن الوقت لم يحن بعد لإثارتها ، وأن الصلات الودية التي بدأت لم تتوطد بين البلدين وتحتاج إلى وقت طويل ، ولكن قرب زيارة الملك فيصل هي التي حملت وزير البلاط الإيراني على طرحها . وتتلخص وجهة نظر حكومته في الحديث التالي الشامل والصريح قال :

تعلمون ، ولا ريب ، أن الحكم الاستبدادي في إيران جرّ البلاد إلى التدهور الشديد في جميع نواحي الحياة ، وأن ايران عانت من خلال هذه الفترة الأمرّين : الضعف والفقر ، ولا سيما ضعف قواتها العسكرية . وبينما كانت ايران مشغولة « في صد الاخطار ورد الهجمات التي شنتها القوات الروسية من جهة والبريطانية من جهة اخرى ، فوجئت بالقوات العثمانية وهي تقتحم حدودها وتحتل أوروميه دون مبرر . وكان من الصعب عليها صد التوغل العثماني وتحرير البلاط من الاحتلال ، لضعفها وانتشار الفوضى والفساد في أجزائها ، فرأت أن تدفع الشر بالتي هي أحسن ، وتم التفاهم مع تركية على تحديد عام لحدود الامبراطوريتين ، إبتداءً من الشمال حتى خليج فارس في الجنوب ، تولته لجنة دولية مشتركة من ايرانيين وعثمانيين وايرانيين وروس . ثم استطرد قائلاً : وكان من سوء حظ ايران أن ديس المنطق بالاقدام ، وخولفت القواعد الدولية مخالفة صريحة في أبسط مبادئها عند تخطيط الحدود في شط العرب . ولا يخفى عليكم أن خط التالوك[1] حينما يؤلف حداً فاصلاً بين دولتين متجاورتين ، فإن منتصف مجرى المياه العميقة هو الذي يجب الحد الفاصل في رسم الحدود في الأنهر المشتركة . ولكن هذه القاعدة الدولية لم تطبق عند رسم الحدود في شط العرب ، بل بقي النهر كله تحت سيادة الدولة

---

(١) التالوك Thalweg كلمة المانية مؤلفة من مقطعين : Thal وهو وادي وWEG بمعنى طريق .
وعلى هذا تكون الترجمة الحرفية طريق الوادي ، أو مجرى النهر في الوادي ، ثم اصبحت مصطلحاً دولياً يشير الى اعمق خط في مجرى النهر ، أو القناة العميقة والصالحة لسير السفن أو الملاحة ، القادمة من اعالي البحار . ذات حولات مقننة ، وغاطس معيّن .

العثمانية ، وبقيت ايران محرومة من المياه الساحلية الضرورية . ويومذاك لم يكن بمقدور ايران تحرير اراضيها من الاحتلال العثماني ، فاضطرت ، كما قلت ، إلى الرضوخ لمبدأ مجحفٍ توقياً من شر أعظم . هذا هو واقعنا . أما ما جرى بين الحكومتين الايرانية والبريطانية قبل إقامة علاقات دبلوماسية مع العراق فيتخلص بما يلي :

حينما أعربت الحكومة البريطانية عن رغبتها في قيام ايران بمبادرة لاعلان اعترافها بحكومة العراق وإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين أثرنا موضوع تصحيح الخطأ الذي حدث لدى تثبيت خط الحدود في شط العرب ، واجرى وزير البلاد محادثات في لندن تتعلق بالأمر لا تحصرني تفاصيلها الآن . وكل ما اتذكره أن بريطانية استجابت لرغبتنا في تخطيط الحدود طبقاً لقواعد القانون الدولي ، ولم تبدِ معارضة تذكر ، سوى أنها أوصت بالتريث والتروّي على أساس ان القضية قد تثير سخط الشعب العراقي ، وتتهم بريطانيا بأنها تتفاوض وتهب أرضاً لا تملكها . واتفقنا على معالجة الموضوع بصورة عملية ، فحواها حصول إيران على تسهيلات ومساعدات تجعلنا نشعر ونتصرف وكأننا أصبحنا شركاء متساوين في شط العرب . فقبلنا هذا الوعد ، وجرى ما جرى ، وبقيت القضية بلا حلٍ حتى يومنا هذا لسبب سأشرحه بعد قليل . ثم تساءل وزير الخارجية قائلاً : هل تعتقد الحكومة العراقية ، وهي التي تحدوها رغبة شديدة في أن تكون جارة صديقة ومخلصة ، ان تخطيط الحدود في شط العرب كان عادلاً ومنصفاً وطبقاً لقواعد القانون الدولي في تحديد الانهار المشتركة ؟ وهل لديها ما يمنع من قيامها بعمل طابعه الكياسة والشهامة ازاء جارتها ايران ، للاعراب عن استعدادها لاصلاح ذلك الخطأ الجسيم في رسم الحدود ؟ وهل بالامكان أن تتاح الفرصة لملك العراق ابلاغ شاه ايران عند لقائهما خلال الزيارة المرتقبة ، بأن حكومة العراق على استعداد لرفع الحيف الذي لحق بايران ، وتأسيس صلات ودّ خاصة بين الحكومتين على أساس جعل التالوك المبدأ المقبول في رسم الحدود ؟ ثم استطرد قائلاً :

كان بمقدورنا ابرام اتفاقية مع الحكومة البريطانية نحصل بمقتضاها على

تلك التسهيلات والمساعدات المطروحة شريطة إشتراك اطراف ثلاثة فيها ، ولكننا آثرنا إبعاد بريطانيا عن الاسهام في مثل هذه القضية ، وتركناها معلقة حتى يومنا هذا . واعتقد أن حكومتنا قامت بواجبها ازاء العراق حينما عزفت عن إبرام الاتفاقية الثلاثية ، لما فيها من انتقاص لكرامة العراق الذي نريده أن يكون قوياً يعالج قضاياه بنفسه دون تدخل الغير (انتهى) .

إن بريطانيا وقفت ، ولا ريب ، من النزاع الذي نشب حول شط العرب ، موقفاً لا يختلف كثيراً عن موقف العراق ، بل ربما هي التي كانت توجه وترسم سياسة العراق ازاء شط العرب بوجه خاص والحدود بوجه عام . ومما تجدر الاشارة إليه أن وزراء الخارجية والمواصلات والاشغال والداخلية في العراق والمعنية بقضايا الحدود ، كانت تضم خبراء ومستشارين قانونيين بريطانيين ، كما أن ادارة مينائي البصرة والفاو كانتا تحت إدارة بريطانيا . وقد وقفت الحكومة البريطانية موقفاً متصلباً ازاء المطالب الايرانية « سواء فيما يتعلق بصحة الوثائق الرسمية التي تستند إليها الحكومة العراقية بشأن الحدود الحالية التي انكرت صحتها » ، أو بشأن الاعتداءات الايرانية على الأراضي العراقية التي جرى تثبيتها وفقاً لمحاضر رسمية ، أو « فيما يتعلق بموضوع الانهار المشتركة »[1] .

في ضوء التقرير الذي رفعته المفوضية العراقية في طهران بعث وزير خارجية العراق (عبد الله الدملوجي) بمذكرة إلى دار الاعتماد البريطاني في بغداد طالباً ارسال « جميع المعلومات والمخابرات المتيسرة » لديها حول تعديل الحدود في شط العرب ، لدراستها دراسة وافية[2] . كما طلب من الوزارات الأخرى التي يعنيها أمر الحدود والملاحة في شط العرب - إبداء رأيها حول القضية . فاقترحت وزارة الداخلية . وفيها مستشار بريطاني ، « استحصال مطالعة مديرية الميناء في البصرة ، إذ أن حصول التغيير في حدود شط العرب

(١) جابر الراوي : الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية (رسالة دكتوراه) صفحة ٣٢٠ ، القاهرة سنة ١٩٧٠م .

(٢) كتاب وزارة الخارجية المؤرخ في ١٠ تشرين الأول سنة ١٩٣١م .

يؤثر في مشاريع إدارة الميناء وصيانة النهر والملاحة ومرور البواخر الحربية وإلى غير ذلك »[1] .

ثانياً ـ الإتصالات المباشرة :

زيارة الملك فيصل لايران :

قررت الحكومة العراقية إجراء إتصالات شخصية ورسمية مباشرة بالمسؤولين الايرانيين حول الخلافات القائمة ، ومواصلة وساطة الدولتين التركية والافغانية وصداقة الحكومة البريطانية لمعالجة أسباب الخلافات وتحسين صلات الصداقة والجوار . وفي ضوء هذه السياسة استقر رأي الملك فيصل على زيارة ايران[2] ، ومهد لها ، كما ذكرنا من قبل ، بزيارة قام بها رئيس الديوان الملكي ، وكانت نتائجها مرضية جداً ، وتلقى الملك فيصل دعوة رسمية لزيارة إيران التي تمت بعيد اعتراف ايران بالعراق وقبيل انضمامه إلى عصبة الأمم في خريف عام ١٩٣٢ م .

كانت سياسة الملك فيصل الخارجية ازاء جميع أقطار الشرق الأوسط قائمة على أساس « حسن الجوار » ، وعلى أساس الصداقة التقليدية والمصالح المشتركة

---

(١) كتاب وزارة الداخلية المرقم س/٣٢٩٣ والمؤرخ في ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٣١م الموجه الى وزارة الخارجية .

(٢) غادر الملك فيصل وحاشيته بغداد في ٢٢ نيسان في طريقه الى طهران ماراً بخانقين وشاه آباد وكرمنشاه وهمدان وقزوين ، حيث وصل اليها في ٢٨ نيسان ، واستقبل استقبالاً حافلاً على الصعيدين الرسمي والشعبي . وكان على رأس المستقبلين الشاه ورجال حكومته وكبار المسؤولين الايرانيين . وقد تألفت حاشيته من رئيس الوزراء (نوري السعيد) وناجي السويدي ورستم حيدر ، وتوفيق السويدي (وزير العراق المفوض في طهران) وجودت العزاوي رئيس المرافقين ، والمقدم شاكر الوادي ، وتحسين قدري رئيس التشريفات وباقر الحسين معاون رئيس التشريفات ، والدكتور سندرسن الطبيب الخاص ، وحسام الدين جمعة مدير شرطة ، وابراهيم حلمي العمر ملاحظ المطبوعات ، وكريم ثابت صحافي مصري . وقد استغرقت الزيارة ثلاثة اسابيع ، زار من خلالها مشهد الإمام علي بن موسى الرضا في مشهد (خراسان) وميناء المحمرة ومنها توجه الى البصرة عبر شط العرب ، قاصداً بغداد .

مع بريطانيا . فلم تكن ظروف العراق الخاصة يومذاك ولا الظروف الدولية مؤاتية ، وحاول ترميم علاقاته المتصدعة مع الأقطار المجاورة ، وتحويل الاعداء إلى أصدقاء . وكان يؤيده في تطبيق هذه السياسة معظم رجال حكومته ورفاق السلاح في الثورة العربية كما كانوا يؤيدونه في توثيق روابط التعاون والصداقة مع الحكومة البريطانية لضمان مساعدتها في تحرير البلاد العربية الخاصعة للسيطرة الأجنبية[1] .

عقد أول اجتماع في البلاط الايراني حضره من الجانب العراقي رئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكي ، ومن الجانب الايراني وزير البلاط (تيمور طاش) ووزير الخارجية (فروغي) . وقد تطرق المجتمعون إلى ثلاث قضايا مهمة هي : مشكلة شط العرب ، وتعاون الحكومتين في شؤون النفط ، والمشكلة الكردية . واعاد وزير البلاط إلى الاذهان وجهة نظر الحكومة الايرانية حول خط الحدود في شط العرب ، وتعاون الدولتين في استثمار حقلي نفطخانة ونفطشاه الواقعين على الحدود في منطقتي خانقين العراقية وقصر شيرين الايرانية ، وتقرير سياسة موحدة ازاء المشكلة الكردية . وظهر من سير المباحثات ان الحكومة الايرانية كانت تحاول اقناع الحكومة العراقية باتباع سياسة تركيا وايران القائمة على القمع وتجاهل المطالب الكردية ، والتخلي عن سياسة التسامح وتبني المطالب الكردية الوطنية ، في حين ان سياسة الحكومة العراقية يومذاك كانت تتسم بطابع المرونة ، وقوامها أن الشعب العراقي باكثريته العربية لا يريد أن يفرض نفسه على الاقلية الكردية وغيرها من الأقليات فرضاً ، ولكن في الوقت نفسه يشجب كل مطلب يؤدي إلى تصديع الوحدة العراقية من أي جهة كانت ، ويتعارض مع هذه الوحدة[2] .

في المأدبة التي أقامها الشاه تكريماً للملك فيصل والوفد المرافق ألقى الشاه كلمة ، نوّه فيها بروابط ايران الكثيرة بالعراق ، وأشار الى مصالحهما المشتركة ،

---

(١) راجع رسالتي نوري السعيد المؤرختين في ١١ شباط ٩٣٥ و٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٥ المنشورتين في صفحات ٢٦٠ ـ ٢٦١ و٢٦٨ ـ ٢٦٩ من كتاب ناجي شوكت : سيرة وذكريات ثمانين عاماً .

(٢) توفيق السويدي ، (المصدر السابق) نفسه صفحة ٢٢٩ .

وأشاد بعلاقات الصداقة وحسن الجوار التي اخذت توثق سنة بعد اخرى ، ووصف زيارة الملك فيصل بانها جاءت تعبيراً عن روح الصداقة وعلاقات الود القائمة بين الشعبين ، وستكون عاملاً قوياً في تنميتها وتوثيقها . اما الملك فيصل فقد قال : أن زيارته لايران هدفها الاعراب عن مشاعر الصداقة والاخوة القديمة والصلات الحسنة التي كانت ولا تزال « تربط بين شعبينا وبلدينا . . » منذ عصور قديمة . وفي الاجتماعات التي عقدها العاهلان تطرقا كذلك إلى ضرورة تنمية الروابط القائمة بين الدول الاسلامية المستقلة واعداد مشروع لعقد ميثاق لهذا الغرض . وصدر بلاغ رسمي[1] عقب انتهاء الزيارة الملكية في كل من العاصمتين العراقية والايرانية ، وأشار البلاغ بوجه خاص إلى اتفاق الدولتين في اجراء مفاوضات على الفور « لعقد معاهدات واتفاقات » لحسم القضايا المعلقة على أساس التفاهم التام .

أعدت الجهات العراقية بعد عودة الملك فيصل إلى بغداد مجموعة من اللوائح التي أشار اليها البلاغ المشترك ، وارسلتها إلى الحكومة الايرانية لبيان وجهة نظرها في المبادىء والمسائل التي تناولتها هذه اللوائح[2] . وكان من بينها اتفاقية قضائية ، واخرى لتبادل المجرمين ، وثالثة لتنفيذ الاحكام الصادرة من المحاكم القضائية ، ورابعة لتنظيم علاقات الجوار بين سكان مناطق الحدود . ولكن ظروفاً خاصة حالت دون اجراء مفاوضات مباشرة لابرامها ، وبذلك تعثرت أول محاولة لتنظيم العلاقات بين البلدين . وجاءت المحاولة الثانية خلال الزيارة التي قام بها وزير خارجية تركيا (توفيق رشدي آراس) إلى طهران ، فقد طلب اليه اجراء اتصالات بالمسؤولين الايرانيين للاعراب عن رغبة الحكومة

---

(١) نصّ البلاغ الرسمي على ما يلي : « إنتهز رجال الدولتين العراقية والايرانية الفرصة السعيدة التي اتاحتها لهم زيارة صاحب الجلالة الملك فيصل العظيم لطهران ، فتبادلوا الآراء في المسائل التي يهم أمرها المملكتين ، وفي القواعد التي تستند إليها علاقاتها ، فرأوا انفسهم متفقين اتفاقاً تاماً في جميع المبادىء التي تسير عليها سياستها ، على أن تحدد فروعها وتفاصيلها فيما بعد . وقد أصبح من النصوص عليه ان يشرع على الفور في مفاوضات لعقد معاهدات واتفاقات بغية حسم تلك المسائل على أساس التفاهم التام المشبع بروح المودة القائمة بين المملكتين التي إزدادت تمكيناً بزيارة صاحب الجلالة ملك العراق لصاحب الجلالة الامبراطورية » .

(٢) كتاب وزارة الخارجية المرقم ٤٣١١ والمؤرخ في تشرين الأول سنة ١٩٣١م .

العراقية في مواصلة الحوار القائم بين الحكومتين لاجراء تسوية شاملة للخلافات القائمة ، واطلاع المسؤولين العراقيين على نتائج وساطته . ولكن الوزير التركي واصل سفره إلى جنيف دون أن يمر ببغداد كما كان متوقعاً ، وباءت المحاولة الثانية بالفشل . وكان من المقرر ان يقوم الشاه بزيارة العراق رداً على زيارة الملك فيصل الأول لطهران . بيد ان وفاة الملك فيصل في مدينة برن عاصمة سويسرة في اليوم الثامن من شهر أيلول سنة ١٩٣٣م حالت دون تحقيق الزيارة . وتعبيراً عن « الاحساسات الودية الكاملة وتقوية روابط الصداقة بين المملكتين »[١] أعرب الشاه عن رغبته أيضاً لزيارة العراق عام ١٩٣٤م وهو في طريقه للقيام بزيارة رسمية الى تركيا . ولكن التوتر الذي خيم يومذاك على معظم مناطق الحدود حال كذلك من ادائها .

موقف العراق من خط الحدود في شط العرب :

ظهر من خلال سير المباحثات التي دارت بين المسؤولين العراقيين والايرانيين بمناسبة زيارة الملك فيصل لطهران ان الحكومة الايرانية تولي قضية تعديل خط الحدود في شط العرب اهتماماً خاصاً ، وترى في الوضع القائم في شط العرب انتهاكاً لسيادتها الوطنية ، على أساس ان ظروفاً غير اعتيادية رافقت عملية تخطيط الحدود ، تخللتها ضغوط عسكرية وسياسية ، وانها جاءت خلافاً لقواعد القانون الدولي العام في تثبيت الحدود في الأنهر المشتركة الصالحة للملاحة ، وترى كذلك ان موافقتها على انضمام العراق الى عضوية عصبة الأمم تتوقف على إزالة الغبن الذي اصابها من جراء الضغوط والتهديدات العسكرية ، وان مستقبل العلاقات بين البلدين يتطلب تصحيح الخطأ الذي ارتكب خلال عملية التخطيط .

قامت الحكومة العراقية بدراسة موضوع الحدود في شط العرب من جميع نواحيه التاريخية والجغرافية والسياسية والقانونية والفنية ، واستقر رأيها ورأي

---

(١) عبد الرزاق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٣ ، صفحة ١٧٤ ـ ١٧٥ . راجع كذلك حاشية صفحة ١٧٥ .

الجهات البريطانية يومذاك على تأكيد النقاط التالية :

١ ـ ان ادعاء ايران بانها أرغمت على قبول خط الحدود في شط العرب خلال عامي ١٩١٣م و١٩١٤م تحت ضغط القوات التركية باحتلال منطقة اورومية ، وان التخطيط يتنافى واحكام القانون الدولي ولا يستند إلى أساس صحيح ؛ حيث أن بروتوكول الاستانة الموقع عليه في ١٤ تشرين الثاني عام ١٩١٣م ، هو الذي وصف خط الحدود طبقاً لمعاهدة ارضروم الثانية لسنة ١٨٤٧م يوم كانت سيادة الدولة العثمانية كاملة على شط العرب .

٢ ـ أن سير خط الحدود بمحاذاة ضفة واحدة من ضفتي النهر ، وخضوعه لسيادة دولة واحدة لا يعد من الحالات غير المعمول بها في القانون الدولي وكونه يعد حالة نادرة ، لأنه اخذ بعين الاعتبار الأهمية الخاصة التي ينفرد بها شط العرب ، لاسباب جغرافية تتعلق بسير الملاحة الدولية .

٣ ـ إن النقطتين المذكورتين اعلاه لا يستشهد بهما للرد على طلب الحكومة الايرانية ، ولكن لبيان أن مطالبتها هذه تؤول في نهاية الأمر إلى تنازل العراق عن جزء من سيادته الاقليمية على شط العرب ، مع العلم أن هذه السيادة قائمة منذ أمد بعيد ، ومنذ التقاء حدود الدولتين الايرانية والعثمانية في هذه المنطقة من أرض العراق .

٤ ـ إن كل اتفاقية تتناول اعادة النظر في خط الحدود ينبغي أن ترافقها اتفاقات أخرى جديدة تتناول صيانة قناة الملاحة في شط العرب وتحسينها ، وصيد الاسماك ، وأعمال الحراسة والأمن (شرطة خفر السواحل) وحق البواخر الحربية في استعمال شط العرب ، العراقية منها والايرانية والأجنبية .

٥ ـ إن المادة الثانية من معاهدة أرضروم الثانية لعام ١٨٤٧م تضمن حرية تامة لمرور البواخر الايرانية ابتداءً من مصب شط العرب في البحر وانتهاءً بنقطة تلاقي حدود الدولتين البرية .

تلتقي وجهة نظر الحكومة العراقية هذه بوجهة نظر الحكومة البريطانية

التي اعربت عنها في مناسبة سابقة ، فقد كانت ترى أن المادة الثانية لا تمنح حق استعمال المياه العراقية لحركات عسكرية غرضها تأديب العشائر المقيمة على الضفة الشرقية من الشط ، ولا استعمال بواخر ايرانية لاغراض الخفارة في مياه تقع ضمن السيادة العراقية في حالة اجراء الخفارة المستمرة بانتظام، إذ لا فرق بين خفارة نهرية وخفارة برية ، وعلى السلطات الايرانية ، كما جاء في مذكرة دار الاعتماد البريطاني ، ألا تمارس خفارة نهرية ، ولكن يجوز نقل افراد شرطة الخفارة بالوسائط النهرية من محل إلى آخر إذا دعت الضرورة ، ولكن لا يجوز تشييد مخافر ثابتة[1] .

٦ - إن اشارة بروتوكول الاستانة لسنة ١٩١٣م ، إلى اعمال صيد السمك مقابل الضفة الشرقية ليس معناه وجود تعديل في خط الحدود أو مخالفة. للاعراف المتبعة في الصيد . وتشمل كلمة ضفة ايضاً أراضي الجزر التابعة للضفة الشرقية . ويستبان من النص المدرج في البروتوكول ان المراد به تثبيت حقوق صيادي السمك العثمانيين مقابل الساحل الايراني الذي قد يمتد إلى الترع الايرانية ، لا تثبيت حقوق الصيد بالنسبة للصيادين الايرانيين في شط العرب الخاضع لسيادة الدولة العثمانية . ويترتب على هذا النص أن تجري اعمال صيد الاسماك بالنسبة لرعايا ايران وفقاً لتعليمات تصدرها وزارة الخارجية العثمانية ويجري تبليغها للممثلين الدبلوماسيين في اسطنبول[2] .

٧ - إن الاشارة التي جاءت في الفقرة الأولى من مذكرة[3] المندوب السامي البريطاني في بغداد ومفادها أن وزير بريطانيا المفوض في طهران (سر روبرت كلايف) قد اقترح خلال مداولاته مع وزير البلاط الايراني في اوائل سنة ١٩٢٩م تأليف لجنة مشتركة لصيانة شط العرب وتحسينه ، فاقتراحه هذا طرحه

---

(١) مذكرة دار الاعتماد في بغداد الرقمة اس ١٠ و/١٣١٤ والمؤرخة في ١٠ ترشين الأول سنة ١٩٢٨م الموجهة الى وزارة الخارجية العراقية .

(٢) مذكرة وزارة الخارجية العراقية المرقمة ٢٣١٣ والمؤرخة في ٢٢ ايلول سنة ١٩٣٠م الموجهة الى وزير خارجية ايران .

(٣) مذكرة دار الاعتماد المرقمة بي.أو/١٢٤ والمؤرخة في ٨ نيسان ١٩٢٩م والمذكرة المرقمة بي.او/١٢٨ والمؤرخة في ٩ نيسان سنة ١٩٢٩م .

على اساس « أن مسألة تعديل الحدود أمر مستحيل وغير مرغوب فيه في الواقع . . . » من جانب الحكومة العراقية كما أشارت المذكرة نفسها . ورغبة في رفع بعض الحيف الذي لحق بايران فإن الحكومة العراقية على استعداد ، والحالة هذه ، لتبنيّ الاقتراح المذكور.

٨ ـ إن حصول الحكومة الايرانية على أيّ مكسب أو امتياز من الحكومة العراقية ينبغي أن يكون مرهوناً بتسوية جميع الخلافات القائمة على الأنهر الحدودية . وإذا ما دعت الضرورة في يوم من الأيام إلى إحداث تعديل في خط الحدود فينبغي أن ينحصر التعديل في منتصف مجرى قناة الملاحة (التالوك) لا في منتصف الشط .

ثالثاً ـ إيران تعلن الغاء بروتوكول الآستانة لعام ١٩١٣ م

بعد اعتراف الحكومة الايرانية بحكومة العراق ، والوعود التي قطعها وزير بريطانيا المفوض في طهران ، وتبادل التمثيل الدبلوماسي توقعت الحكومة الايرانية أن يتخذ العراق خطوات عملية جادة في تسوية مشكلة شط العرب . إلا أن شيئاً من هذا لم يقع ، وظلت الخلافات تتصاعد وتتعقد على الرغم من الاتصالات المستمرة بين الحكومتين ، وعلى الرغم من القرار الذي اتخذ بضرورة عقد اجتماع ثلاثي بين ممثلي الحكومات الثلاث في البصرة عام ١٩٣١ ، للعثور على حل مقبول لدى الأطراف المعنية كافة[1] . وأتهمت حكومة العراق بأنها ليست جادة ولا مخصة في حل مشكلة شط العرب ، وأن الوعود التي قطعتها كان هدفها انتزاع اعتراف ايران بحكومة العراق . فاعلنت أنها لم تعد ملزمةً ببروتوكول الآستانة وهو السند القانوني الذي قامت عليه عمليات تخطيط الحدود وفقاً لمحاضر جلسات اللجنة الدولية المشتركة لتثبت الحدود عام ١٩١٤ م . وتلقت وزارة الخارجية العراقية سنة ١٩٣١ م رداً على مذكرتها ما

---

(١) وزارة الخارجية الايرانية : بعض الحقائق حول النزاع بين ايران والعراق على شط العرب (صفحة ١١ ـ ١٢) (بالانكليزية) طهران عام ١٩٦٩ م .

سبق أن أوضحته الحكومة الايرانية في مناسبات مختلفة من أنه « ما دامت اتفاقية تخطيط الحدود لسنة ١٩١٤ م قد واجهت معارضة لدى إبرامها من جانب الحكومة الامبراطورية ، وفشلت في حل نزاعات الحدود وفقاً لمصلحة ايران ، فلا يسع الحكومة الايرانية قبول الشروط التي تضمنتها . واستناداً إلى ذلك فإنها . لم تعترف على أنها وثيقة رسمية ، واحتفظت لنفسها بحق الاعتراض على محتوياتها إلى أن يحين وقت دراستها من جانب الحكومتين وتسوية النزاع »[١] .

لم تتلق الحكومة العراقية رد المفوضية الايرانية بارتياح ، وصرحت بأنه لا يسعها قبول احتجاجها حول قضية الحدود[٢] ، وطلبت من وزيرها المفوض الحصول على ايضاحات وافية من حكومة طهران .

بعد اعلان إلغاء بروتوكول الأستانة ازدادت الاعتداءات والتجاوزات الايرانية على الحدود العراقية ، واتخذت ايران موقفاً سلبياً من طلب العراق للانضمام إلى عصبة الأمم في حدوده القائمة ، ولا سيما بعد تأجيل المفاوضات التي كان من المقرر اجراؤها بسبب مرض رئيس الوزراء ووزير المالية ، مما عزز شكوك الايرانيين بنيات المسؤولين العراقيين حول مشكلة شط العرب . وجرت اتصالات سريعة بين دار الاعتماد البريطاني والحكومة العراقية لمعالجة الموقف ورأت الحكومة العراقية ، وهي بصدد ابرام معاهدة جديدة مع بريطانيا لانهاء فترة الانتداب والدخول في عضوية عصبة الأمم أن من المستحسن تأجيل المباحثات التي كانت تدور يومذاك حول تنظيم الملاحة في شط العرب واعداد مجموعة من الاتفاقات الادارية والقضائية لتحسين روابط حسن الجوار[٣] .

---

(١) مذكرة المفوضية الايرانية المرقمة ٣٢٧٦ والمؤرخة في اليوم الأول من كان الأول سنة ١٩٣١ م ، رداً على مذكرة وزارة الخارجية العراقية المرقمة ٤٧٩٠ والمؤرخة في ٥ تشرين الأول سنة ١٩٣١ م .

(٢) مذكرة وزارة الخارجية العراقية المرقمة ٦٣٤٦ والمؤرخة في ١٦ كانون الأول سنة ١٩٣١ م الموجهة إلى المفوضية الايرانية في بغداد .

(٣) على الرغم من التدهور الذي أصاب العلاقات العراقية الايرانية خلال هذه الفترة فقد استطاعت الدولتان ابرام اتفاقين مؤقتين : الأول اتفاق بشأن تبليغ الأوراق العدلية (في ٢١ مايس سنة =

كانت الحكومة الايرانية تفضل اجراء مفاوضات بين الدولتين حول الخلافات القائمة قبل دخول العراق عصبة الأمم ، بل كانت تعارض من حيث المبدأ قبول عضوية العراق قبل تسوية الخلافات . وكان من رأي وزير البلاط الايراني ، الرجل القوي بعد الشاه ، أن المادة العاشرة من ميثاق عصبة الأمم تنص على أن عضوية كل دولة تكون في إطار حدودها القائمة ، وتتم الموافقة على قبول العضوية على هذا الأساس ، وأن تأجيل تسوية الخلافات بعد قبول العراق قد يضطر الحكومة الايرانية إلى عدم المطالبة بحقوقها في شط العرب ونفط خانقين أو إسقاط ما لديها من حقوق ، وهو ما لا تريده أصلاً . أو قد يضطرها إلى ابلاغ سكرتيرة مجلس عصبة الأمم بانها تحتفظ بحقها في هذه الأمور ريثما يصبح العراق عضواً في مجلس العصبة . ثم تساءل : ما هو الأسلوب الذي تراه الحكومة العراقية صالحاً للشروع في المفاوضات ، التعجيل فيها أم التأجيل ، وابلاغ سكرتيرة المجلس بتحفظ الحكومة الايرانية ؟ فاذا كان الشق الأول فلا مانع لديها من ارسال وفد مفاوض إلى بغداد في الصيف القادم ، وإذا كان الثاني ، فيقترح اشعار الحكومة الايرانية بالأسلوب المفضل لتأجيل سير المفاوضات[1] .

أما الحكومة العراقية ، فقد ذكرت أن دخول[2] العراق في عصبة الأمم لن يغيّر بأي وجه من الوجوه ، رغبتها في الوصول إلى تفاهم ودي وصميمي حول تسوية جميع القضايا التي تمس مصالحهما المشتركة ، ولا سيما بعد أن تلاقت وجهات النظر تقريباً بين رئيس الوزراء (نوري السعيد) ووزير البلاط (تيمور

= ١٩٣٢ م) والادارية الصادرة من المحاكم الشرعية والحقوقية على اختلاف درجاتها ومن دوائر الاجراء وكتاب العدول والطابو ، والثاني حول تعيين ضباط لمناطق الحدود (في ٦ كانون الأول سنة ٩٣٢ م) التابعة للدولتين ابتداءً من لواء البصرة حتى قضائي راوندوز وبشدر .

(١) برقية المفوضية العراقية في طهران المؤرخة في ٥ حزيران سنة ١٩٣٢ م المعنونة إلى وزارة الخارجية في بغداد .

(٢) في ٣ تشرين الأول سنة ١٩٣٢ م أصبح العراق أول دولة عربية مستقلة تنضم إلى المجلس ، وثالث دولة اسلامية في مجموعة دول الشرق الأوسط المستقلة . وتضمن قرار المجلس إنهاء فترة الانتداب ومنحه الاستقلال التام .

طاش) . وإذا ما أراد الوزير الايراني اتباع الأسلوب الثاني فله أن يفعل ذلك طبعاً ، هذا مع العلم أن تفسيره الفضفاض للمادة العاشرة من ميثاق العصبة غير مقبول . وصرحت الحكومة العراقية بانها جادة فيما تقول[1] . ورأت أن تدع الأمور تجري في مجراها الطبيعي دون أخذ ورد ، إذ أن تأجيل المفاوضات ، قد يترك آثاراً عكسية لدى الأوساط الايرانية ، وتجعلها في ريبةٍ من أمر المفاوضات .

رابعاً ـ مشروع تشكيل لجنة ثلاثية مشتركة :

أعدت الحكومة البريطانية بالتشاور مع الحكومة العراقية في ٣ مارس ١٩٣٢ م ، كما تشير التقارير الرسمية ، مسودة اتفاقية لصيانة الملاحة وتحسينها في شط العرب ، تشترك فيها حكومات العراق وايران وبريطانيا ، وتأسيس لجنة ثلاثية ، تضم الدول الثلاث ، واقترحت دعوة الحكومة الايرانية لاجراء مباحثات مع الحكومة العراقية لهذا الغرض ؛ فإن استجابت عرضت عليها اللائحة المقترحة ، وأن رفضت ، اتخذت الحكومتان العراقية والبريطانية موقفاً واحداً وهو : لا تعديل في الحدود الموروثة من الدولة العثمانية . وقد أعربت الحكومة العراقية في الوقت نفسه عن استعدادها لمنح الحكومة الايرانية بعض « التسهيلات » التي جاء ذكرها في مراسلات سابقة ، وتدارس مجلس الوزراء اللائحة المقترحة ، وطلب[2] من الوزارات الأخرى ذات العلاقة المباشرة بيان رأيها في بنود الاتفاقية قبل عرضها على الحكومة الايرانية ، وأوضحت وزارة الخارجية الأسباب التي حملت الحكومة العراقية على تبني مشروع اللائحة ، وطلبت من الوزارات ذات العلاقة بيان رأيها باقرب فرصة ممكن ، نظراً لاستمرار التحرشات الايرانية في شط العرب ، إذ يترتب على ذلك من مخاطر جمة ، واحتمال وقوع اصطدام بين الحكومتين قد يزيد الموقف تعقيداً ، ومطالبة الشاه المستمرة حول تسوية مشكلة الحدود في شط العرب . وقد قدم وزير المالية

---

(١) برقية وزارة الخارجية إلى المفوضية العراقية رداً على استفسارها المشار إليه . وبعد اجراء مزيد من الاتصالات تحت موافقة الطرفين على تأجيل المفاوضات إلى شهر أيلول من عام ١٩٣٢ م ، لعقد اتفاقية خاصة بصيانة الملاحة وتحسينها في شط العرب ، ولأسباب فنية أخرى .

(٢) كتاب مجلس الوزراء المرقم ١٩٦٠ م والمؤرخ في ١٥ مايس سنة ١٩٣٣ م .

(ياسين الهاشمي) الملاحظات التالية[1] :

أولاً : ليس من مصلحة الحكومة العراقية تقديم . . . لائحة على غرار اللائحة المقترحة مباشرة أو بواسطة حليفتها الحكومة البريطانية بعد وقوع الاعتداءات المتكررة .

ثانياً ـ إن شط العرب الممر المائي الوحيد الذي يوصل ميناء البصرة في الوقت الحاضر ، فقد جعلت الظروف الكويت والقسم العربي من أراضي الحويزة في معزل عن العراق . فينبغي على الحكومة العراقية والحالة هذه أن تحرص كل الحرص لفرض سيطرتها على شط العرب ، وابعاد كل تدخل أجنبي عنه .

ثالثاً ـ إن الاتفاقية المقترحة أشركت ، بلا مبرر ، مصالح دولة أجنبية في أراضٍ عراقية ، فقد يشجع هذا الاتجاه في يوم من الأيام وفي ضوء الظروف والأحوال المتجددة دولاً أخرى على السير في هذا المضمار والمطالبة بتمثيلها في إدارة شؤون عراقية بحتة .

رابعاً ـ يستفاد من اللائحة المقترحة أن مشروع حفر سد الفاو وإدارة الميناء سيخضعان لإدارة لجنة لا يكون للدولة العراقية ، وهي الدولة المالكة ، حق الرقابة في حين نجد أن الادارتين مرتبطتان بعقد مع الحكومة البريطانية وشركة النفط . وبناءً على ذلك لا أرى سبباً يدعو العراق لركوب هذا المركب الخطر ، وأرى أن الاحتجاج على تحرشات المراكب الحربية الايرانية ، وإن لم يؤدّ إلى نتيجة حاسمة ، أقل خطراً من اخضاع الملاحة في شط العرب لرقابة دولية .

إن ترك الملاحة في شط العرب على ما هو عليه ، قد يثير ، كما أكدت وزارة الخارجية[2] ، مشكلات خطيرة لا سبيل لتلافيها ، ناهيك عن الصعوبات الفنية التي ستواجه سير الملاحة . وإذا كانت الأسس التي انطوت عليها اللائحة

---

(١) كتاب وزير المالية المرقم ٧٥٩٦ والمؤرخ في ٢٨ آب سنة ١٩٣٣ م .

(٢) كتاب وزارة الخارجية المرقم س / ٤٠٨ والمؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ م الموجه إلى وزارة المالية .

المقترحة غير مقبولة(*) في ضوء الأسباب التي طرحتها وزارة المالية ، فإن الوزارة على استعداد لتسلم مقترحات جديدة بهذا الشأن .

في حزيران من عام ١٩٣٤ م قام رضا بهلوي شاه ايران بزيارة رسمية إلى تركيا بدعوة من مصطفى كمال أتاتورك ، واصطحب معه كبار القادة العسكريين الايرانيين ، وأجرى مباحثات مع رئيس الجمهورية ورجال حكومته تناولت كما ذكر يومذاك عدداً من القضايا المشتركة ، أهمها إبرام إتفاق عسكري بين الدولتين ، وتسوية مشكلة الحدود تسوية نهائية ، وابرام اتفاق بشأن تجارة الترانزيت عبر الاراضي التركية بدلاً من استخدام طريق كرمنشاه ـ خانقين ـ بغداد . وقد ترددت يومذاك شائعات عقب هذه الزيارة مفادها أن ايران تدبر سوءاً نحو العراق . فسارع وزير خارجية ايران إلى نفي هذه الشائعات نفياً قاطعاً ، وأعرب للمفوضية العراقية في طهران عن أسف حكومته لصدورها ، وأكد أن الشاه وحكومته لا يكنان إلا الصداقة الحقيقية والحرص الشديد على استمرار العلاقات الودية بين شعبين تربطهما أواصر الدين والجوار والمصالح المشتركة . وقد كانت الحكومة الايرانية « تسعى سعياً حثيثاً لجعل تركيا تقف إلى جانبها في المنازعات الدولية ، ولا سيما في نزاعها مع العراق حول الحدود ، وقضية شط العرب على الأخص . وكانت تركيا تسعى للسيطرة على تجارة الترانزيت الايرانية عبر الأراضي التركية ، بدلاً من مرورها عبر الأراضي العراقية ، كما أنها كانت تسعى لأن يكون تدريب الجيش الايراني على أيدي بعثات تركيا تقيم في طهران اقامة دائمة . . . . »[1] واتضح أن الزيارة الرسمية التي قام بها الشاه لم تسفر عن « أية نتيجة تضر بمصالح العراق » . وظلت الأزمة قائمة بين البلدين حتى عام ١٩٧٣[1] .

(*) سميت الاتفاقية المقترحة بـ « لائحة اتفاق ثلاثي بين مملكة بريطانيا العظمى وشمال ايرلندا المتحدة والعراق وايران لاقامة مجلس لصيانة وتحسين شط العرب » ، وتألفت من ٢٤ مادة .

(١) ناجي شوكت : سيرة وذكريات ثمانين عاماً ، صفحة ٢٥٢ ـ ٢٥٣ ، بيروت سنة ١٩٧٥ م . كان ناجي شوكت وزيراً للداخلية ورئيساً للوزراء ، ووزيراً مفوضاً للعراق في تركيا حيث شغل هذا المنصب لفترة غير قصيرة . ويستطرد قائلاً : دون مناسبة ، وأسوة بـ موسى الشابندر : « إن الغلاة القوميين من الايرانيين لا يمكن أن ينسوا أن العرب هم الذين أطاحوا بمجد ـ

أعرب شاه ايران في كانون الثاني سنة ١٩٣٤ م عن رغبته في زيارة العراق توثيقاً لعرى الصداقة ، ورداً على زيارة الملك فيصل ، ونقل هذه الرغبة إلى المسؤولين العراقيين وزير ايران المفوض (عناية الله سميعي) للوقوف على مدى ما يعلقون عليها من أهمية في تحسين العلاقات . وذكرت المفوضية العراقية أن ايران على استعداد للتساهل في تسوية جميع القضايا المعلقة بين البلدين مقابل تساهل العراق في تسوية مشكلة الحدود في شط العرب[1] . وتقرر أن يقوم وزير الخارجية (نوري السعيد) بزيارة رسمية إلى طهران . وقد رحبت الحكومة الايرانية بمقدمة ، وأعطتها أهمية خاصة ، إذ تجيء عقب زيارة قام بها للعاصمة التركية . ولكن الزيارة لم تتم ، كما كان متوقعاً ، بل تأجلت ، من جراء تفاقم التحرشات في منطقة شط العرب ، واتجاه الحكومة العراقية إلى تقديم شكوى إلى مجلس عصبة الأمم ضد الاستفزازات الايرانية ، كما سيأتي تفصيله[2] .

= الامبراطورية الفارسية ، وأن بقايا طاق كسرى ما تزال ماثلة للعيان في أرض الرافدين على مقربة من بغداد ، وأن الديانة الاسلامية السمحة قضت على الديانة الزرادشتيه التي كانت سائدة في أرض داريوس» . !! راجع صفحة ١٨١ .

(١) برقية المفوضية العراقية في طهران المؤرخة في ١٢ أيلول سنة ١٩٣٤ م الموجهة إلى وزارة الخارجية .

(٢) في ٢٩ تشرين ثاني من عام ١٩٣٤ م رفعت الحكومة العراقية شكوى إلى سكرتيرية عصبة الأمم ضد الاعتداءات الايرانية وفقاً للفقرة الثانية من المادة (١١) من الميثاق .

الفصل الرابع

مشكلات الحدود تبرز للوجود
خلافات حول الملاحة في شط العرب
والمخافر والمياه المشتركة ١٩٣٢م - ١٩٣٤م

دخل النزاع بين الحكومتين العراقية والإيرانية مرحلة جديدة من جراء إبقاء المشكلات معلقة دون حل ، وظهور مشكلات جديدة . وتدهورت العلاقات لدرجة كبيرة ، ولا سيما بعد إنهاء الانتداب واعلان الاستقلال وانضمام العراق بحدوده الموروثة من الدولة العثمانية إلى عصبة الأمم .

فقد كانت هذه المناطق مسرحاً لنزاع وخلاف طويل ومستمر بين الدولتين دام أكثر من قرنين ، أشاع في ربوعها الخراب والقلق وعدم الاستقرار ، وأدى إلى نزوح السكان إلى مناطق أخرى في داخل العراق وخارجه طلبا للأمن والاستقرار . « وتلعب الحدود دوراً كبيراً من حياة السكان في الأقاليم المجاورة لها ، كما تؤثر في نفسياتهم وخلقهم ، وتجعل لهم شخصية قائمة بذاتها تختلف عن شخصية وطبيعة سكان الأقاليم الداخلية في الدولة . فهم « مثلاً أكثر اهتماماً بمشكلات هذه الحدود وتغيّراتها من سكان الاقاليم المركزية . . . »[1] .

أولاً - حركة الملاحة في شط العرب

إنّ تثبيت خط الحدود في شط العرب ، استثناءً من المبدأ القانوني العام ،

---

(١) محمد فاتح عقيل : مشكلات الحدود السياسية ، صفحة ٢٥٥ ، الاسكندرية طبعة ثانية سنة ١٩٦٧ م .

ظل مصدر قلق كبير، وعكر صفو العلاقات الاعتيادية بين الدولتين لأمد طويل جداً ، وربما سيظل كذلك لأمد غير معروف ، على الرغم من التسوية التي تمت منذ عهد قريب . فقد نص بروتوكول الاستانة لسنة ١٩١٣ م ، وهو الأداة القانونية التي مهدت لعملية تخطيط الحدود العثمانية الايرانية ، على أن يسير خط الحدود في شط العرب بمحاذاة الضفة الشرقية حتى مصبه في البحر ، تاركاً النهر كله وجميع الجزر الصغيرة الواقعة فيه تحت السيادة العثمانية ؛ واستثنى ميناء المحمرة ومرساة وبعض الجزر المتاخمة للضفة الشرقية ، وجعلها خاضعة للسيادة الايرانية . وحينما تولت « لجنة الحدود الدولية المشتركة » تخطيط الحدود ، قدمت وصفاً كاملاً لخط الحدود في شط العرب ، معززاً بجدول ايضاحي ، وأكدت أن الخط يتبع ، مع مراعاة الاستثناء المذكور ، إنخفاض مستوى الماء في الضفة الشرقية الناجم من حركة المدّ والجزر في شط العرب . وهو ما تطرقنا إليه في فصول سابقة .

لم يكن لشط العرب شأن يذكر في التجارة الدولية ، ولا لحركة الشحن التجاري نشاط يومذاك ، إلا بعد أن تمكنت بريطانيا من أحكام سيطرتها على الخليج، وإزاحة غيرها من الدول المنافسة، وإلا بعد إبرام اتفاقية لتنظيم حركة الملاحة الدولية بين الدولتين البريطانية والعثمانية في لندن. وقد اشتدت أهميته التجارية بعد تعميق قناة السويس، واكتشاف النفط في جنوبي ايران وتشييد مصافي عبادان في جزيرة خضر ، وانتعاش ميناء المحمرة في إمارة عربستان (خوزستان حاليا) ، وسيطرة بريطانيا على العراق ، وعلى صناعة النفط . وقد أدت هذه التطورات التي حدثت في أواسط القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين إلى نشاط تجاري كبير في موانىء الخليج وشط العرب (البصرة والمحمرة وعبادان) بحيث امتدت آثاره إلى بغداد وخانقين وكرمنشاه وهمدان وطهران ، وإلى منطقة الأهواز وما وراءها . وباحتلال ايران والعراق خلال الحرب العالمية الأولى، وانحسار النفوذ الأجنبي عن إيران، وزوال الحكم العثماني عن العراق ونشاط حركة تصدير النفط ومشتقاته من ميناء عبادان ، وحركة الاستيراد والتصدير من مينائي المحمرة والبصرة، أخضعت السلطات البريطانية يومذاك إدارة ميناء البصرة ، لمصالحها

التجارية والنفطية ولأغراضها العسكرية ؛ وأصدر القائد العام للقوات البريطانية التي احتلت منطقة شط العرب خلال الحرب العالمية الأولى بيانين رسميين ، اكتسبا بعد تأسيس المملكة العراقية، صفة قانونية كبيرة بمقتضى المادة ١١٤ من الدستور العراقي، تناولا كل ما يتعلق بسير الملاحة الدولية في شط العرب ، وأسست السلطات البريطانية جهازاً فنياً وإدارياً ومالياً مستقلاً عن سيطرة الحكومة العراقية وإشرافها ، بل كان امتداداً لاتفاقية سابقة أبرمت في العهد العثماني . وظلت ملكية مديرية الميناء وإدارتها عائدة لحكومة الاحتلال والانتداب ، يديرها ويشرف عليها موظفون بريطانيون ، يساعدهم عدد قليل من الموظفين المحليين . ولم تنتقل ملكية الميناء إلى الحكومة العراقية إلا بعد إبرام معاهدة سنة ١٩٣٠ م وملحقها الخاص ، فقد وجّه المعتمد السامي البريطاني (سر همفريز) ، مذكرةً إلى رئيس الوزراء (نوري السعيد) أعلن فيها موافقة حكومته على انتقال ملكية الميناء إلى الحكومة العراقية ، عملاً بالفقرة الخامسة من الملحق المذكور ، وخلاصتها[1] :

تنتقل ملكية ميناء البصرة من حيازة حكومة المملكة المتحدة إلى الحكومة العراقية ، وتؤسس هيئة مستقلة لادارة الميناء تسمى بمجلس أمناء الميناء . وتحقيقاً لهذا الغرض توافق الحكومتان على إعداد لائحة تشريعية لتأليف المجلس على أن يتمتع بشخصية قانونية مستقلة ، وأن يحظى كل تعديل في التشريع المذكور على موافقة حكومة المملكة المتحدة ، ما دامت حكومة العراق مدينة لها بالديون المستحقة عليها . ولدى سن التشريع المذكور وتأليف مجلس الأمناء تنتقل ملكية الميناء ويسجل باسم الحكومة العراقية . ويكون لمجلس الأمناء بعد نقل الملكية حق الانتفاع التام بمرفق الميناء على سبيل الايجار أو الامتياز ، أو بأية طريقة أخرى بحيث تكون شروطها مقبولة لدى حكومة المملكة المتحدة في حالة بقاء الميناء مثقلاً بأي جزء من الديون المستحقة

---

(١) عبد الرزاق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية ، صفحة ٣٥ ـ ٣٦ ، ج ٣ ، صيدا ١٩٦٦ م .

ثانياً ـ الأجهزة الفنية والادارية لإدارة ميناء البصرة :

على الرغم من انتقال ملكية الميناء إلى الحكومة العراقية وفقاً لمعاهدة سنة ١٩٣٠ م وملحقها الخاص ، فقد ظلت شؤون الملاحة والنقل البحري تحت السيطرة الفعلية للسلطات البريطانية ، واستمرت كذلك لمدة طويلة باشكال مختلفة خلال السنوات التي أعقبت الحربين العالميتين الأولى والثانية . ولما كانت حكومة العراق تمارس سيادة تامة على شط العرب ، بوصفها الوريث الشرعي للدولة العثمانية ، من نقطة التقاء الحدود العراقية والايرانية على ضفة النهر الشرقية ـ وطولها أكثر من ١١٠ كيلو مترات ـ فقد استأثرت وحدها بعائدات الموانىء وبشؤون الشط الفنية والادارية ، من حيث سلامة مرور البواخر التجارية وناقلات النفط وتنظيف وتعميق مجرى قناة الملاحة من الطمى الذي يترسب فيها كل عام، بالتعاون مع الفنيين والأداريين البريطانيين العاملين في إدارة الميناء. واستبعدت الحكومة الإيرانية من الاسهام في شؤون الملاحة بدعوى عدم توفر الخبرات الفنية ، ولأنها عمل من أعمال السيادة الوطنية . هذا مع العلم أن الحكومة الايرانية أصبحت تملك ميناءين كبيرين على ضفة شط العرب اليسرى هما ميناء المحمرة وعبادان . وحيث أن دلالة البواخر الكبيرة وارشادها في قناة الملاحة تتطلب مهارة وتدريباً ومعرفة تامة بطبيعة الشط وبطبيعة كل ميناء ، فقد ترتب على ذلك وطبقاً للتعليمات والأنظمة المقررة أن يتخلى قائد كل سفينة تجارية أو حربية ، عن قيادة سفينة Pilot ومرشد عراقي أو غير عراقي يعمل في إدارة ميناء البصرة ليتولى الأول قيادتها من عرض البحر وادخالها في مجرى قناة الملاحة ، ثم يسلّمها إلى ربان عراقي (أومرشد) Harbourmaster ليتولى رسوّها في الميناء المقصود[1] .

---

(١) تستوفي مديرية ميناء البصرة عوائد متنوعة من جميع وسائط النقل البحرية ، (وتكون ميزانية الميناء) ، مقابل الخدمات المختلفة التي تقدمها للسفن . وتستثنى من دفع الرسوم (٢) أية سفينة تابعة للحكومة العراقية والمستخدمة لأغراض غير تجارية ، (ب) والسفن التابعة لقواتها العسكرية ، وكذلك (ج) البواخر المعفاة من تسديد الرسوم من حين لآخر بمقتضى القوانين الدولية ، أو بموجب معاهدات أو اتفاقات أو عقود تعقدها العراقية .

إزاء هذا الموضع الخاص في شط العرب الموروث من السيطرتين العثمانية والبريطانية برزت مشكلتان كبيرتان تتعلقات بأنظمة سير الملاحة وبالسيادة الاقليمية على شط العرب : (الأولى) مشكلة ميناء عبادان النفطي الجديد (والثانية) مشكلة قيادة السفن البحرية الايرانية التي تجوب في شط العرب . وكانت هاتان المشكلتان مثار نزاع وخلاف طويل بين الحكومتين كما مر ذكره . وخلاصة الأولى أن ميناء عبادان أصبح بواجه وضعين متناقضين ، فمنشآت الميناء الادارية والنفطية تقع على الساحل الايراني ضمن السيادة الايرانية ، ومرسى الميناء ، حيث الأرصفه ، يقع في مياه شط العرب الخاضعة لسيادة العراق . ومعنى ذلك أن ميناء عبادان له الأرض وليس الماء ! لقد حدث هذا الوضع الشاذ بسبب تطور صناعة النفط في مصافي عبادان وحركة ناقلات النفط التي اشتدت بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية . وحينما قامت اللجنة الدولية المشتركة بتخطيط الحدود في شط العرب لم تكن لميناء عبادان أهمية خاصة وكان أقل شأناً من ميناء المحمرة . ولذلك عبّرت الدولة العثمانية عن استعدادها للتخلي عن سيادتها عن رقعة من المياه تمتد إلى منتصف شط العرب لمعالجة مشكلة ميناء المحمرة التي تضاهي مشكلة ميناء عبادان .

أما المشكلة الثانية ، وهي مشكلة البواخر الحربية الإيرانية التي تجوب شط العرب ، وضرورة تقيدها بانظمة وتعليمات مديرية ميناء البصرة ، ولا سيما مطالبتها بالتخلي عن قيادتها وتسليمها إلى « دليل » عراقي ورفع العلم العراقي على ساريتها اعلاناً بدخولها المياه العراقية ، وكذلك المخالفات والتحديات التي ترتكبها السفن الايرانية الأخرى، فقد ظلت ترافق علاقات البلدين بلا انقطاع وكان معظم الادلاء والمرشدين الذين يمارسون هذه الاعمال ، من الرعايا البريطانيين المستخدمين في مديرية الموانىء بعقود خاصة ، وهو ما تحرص عليه الجهات البريطانية اشد الحرص ومما زاد الوضع تعقيداً وتدهوراً إخلال السلطات الايرانية اخلالاً متعمداً بالانظمة والقوانين والتعليمات المتعلقة بسير الملاحة ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ، مخالفات ارتكبت في مياه شط العرب خلال هذه الفترة وهي :

أ ـ في اليوم التاسع من تشرين الثاني سنة ١٩٣٢م دخلت شط العرب أربع بواخر حربية جديدة لتنظم إلى القطعات البحرية الايرانية ، في ميناء المحمرة ، بعد أن دخلت قناة الروكة المعدة لمرور السفن باتجاه واحد فقط دون موافقة سابقة ، وغير آبهة بتعليمات ضابط المراقبة التي تتطلب من وسائط النقل عادة عدم إجتياز « قناة الروكة » قبل التأكد من خلوها من وسائط شحن اخرى، كما تتطلب مراعاة إشارات الدلالة المنتشرة على طول المجرى العميق لخط الملاحة . واتضح من هذه التصرفات ان الأوامر قد صدرت لضباط هذه البواخر بتحدي سلطات الموانىء العراقية بأي شكل من الاشكال . فكان بعضهم يتعمد ارساء الباخرة التي يقودها في المنطقة المحرمة ويرفض مغادرتها ؛ وكان البعض الآخر يمخر في مياه الشط بسرعة تفوق الحد المقدر . وقد أدت هذه التصرفات إلى ارتطام بعض البواخر الحربية الايرانية بسفن اخرى وتعرضت ناقلات النفط الصاعدة والنازلة الى ارتطامات خطيرة ، كادت تصيب سير الملاحة بالتوقف التام . واصبحت قناة الروكة الواقعة في مصب شط العرب ، (أو المجرى العميق في المصب) تواجه مخاطر جمة من جراء هذه التصرفات الخالية من روح المسؤولية . ولا يخفى ان أي توقف في سير الملاحة قد يؤدي إلى شل حركة الاستيراد والتصدير لكلا البلدين لفترة غير قليلة ، وشل تصدير النفط . هذا مع العلم ان شط العرب هو منفذ العراق الوحيد الى البحر . وكثيراً ما كانت الحكومة العراقية تلفت نظر السلطات الايرانية إلى هذه الحقيقة وإلى هذه الاخطار ، فتقابل بالتجاهل أو الادعاء بوقوع الحوادث في « مياه ايرانية » أو في « المياه الايرانية من شط العرب » ! أو القول ، كما صرح في ١٩ آذار سنة ١٩٣٣م ، مصدر رسمي ايراني يعمل في مصلحة الموانىء الايرانية ان الحكومة الايرانية لا تعترف بسيادة العراق على شط العرب ، ولا بمديرية ميناء البصرة ، ولا تستطيع التقيد بالانظمة والتعليمات والقوانين التي تصدرها بين أوان وآخر .

(ب) تتطلب التعليمات الصادرة من مديرية ميناء البصرة أن يتولى « ربابنة » الميناء ارساء جميع البواخر الحربية الاجنبية داخل حدود مينائي البصرة

وعبادان ، كما يتولون اعمال الدلالة للبواخر التي تسير على مقربة من ميناء البصرة وهي في طريقها إلى عرض البحر ، باستثناء بعض البواخر الحربية من اعمال الدلالة ، ومنها البواخر الحربية الايرانية . وفي ٢٣ حزيران سنة ١٩٣٣م ألقي القبض على رئيس ربانية الميناء البريطاني (الكابتن مكلويد Mcloed) اثناء ادائه واجباته الاعتيادية وهو على سطح البارجة الايرانية بلانك الراسية في ميناء عبادان ، واقتيد مخفوراً إلى ميناء المحمرة ، حيث جرى التحقيق معه لعدة أيام ، بعد احتجاج الحكومة العراقية على هذا الحادث . فكان ردها ان ميناء عبادان ميناء إيراني ، وإن تعين ربان من قبل السلطات العراقية قد ارسل إلى الحكومة الإيرانية سهواً: وتجنباً لحدوث سوء تفاهم لا جدوى منه. فقد اظهرت التقارير التي تسلمتها الحكومة الايرانية من سلطات الموانىء المختصة انه بينما كانت البارجة الايرانية (بلانك) تمخر في المياه الايرانية من شط العرب وتتجه نحو الساحل الايراني دخل الوما إليه (مكلويد) إلى البارجة دون إذن سابق . وحيث ان دخول الاشخاص عى هذا النحو ممنوع منعاً باتاً ، فقد قبض عليه واقتيد مخفوراً إلى المحمرة . ثم اطلق سراحه بعد تبنيه إلى الخطأ الذي ارتكبه . ورجت مذكرة الحكومة الايرانية إصدار التعليمات الواضحة لموظفي الحكومة العراقية المختصين بالكف عن ممارسة هذه الاعمال غير القانونية تلافياً لأي سوء تفاهم قد يقع في المستقبل بين الدولتين[1] .

وفي العام نفسه ، اي ١٩٣٣م ، بعثت وزراة الخارجية الى المفوضية الايرانية ببغداد عدداً من المذكرات[2] تضمنت المخالفات الكثيرة التي ارتكبتها السفن الايرانية لانظمة الملاحة ، واحتجت على تحدي ايران لسيادة العراق على شط العرب ، وطالبت اصدار أوامرها إلى الجهات المسؤولة في الموانىء الايرانية

---

(١) مذكرة وزارة الخارجية الايرانية المرقمة ١٣١٦٤ والمؤرخة في ٣ تموز سنة ١٩٣٣م الموجهة إلى المفوضية العراقية في طهران جواباً على مذكرته المرقمة ٢٢٤٢٠٢ .

(٢) مذكرات وزارة الخارجية العراقية المؤرخة في ١٣ مايس و١٣ حزيران و١١ تموز من عام ١٩٣٣م .

بوجوب التقيد بانظمة الملاحة وتعليماتها ، مشيرة في الوقت نفسه إلى المخالفات التي ارتكبتها الباخرة الحربية المسماة (سميرك) . فكان ردها ان البواخر الايرانية في غنىً عن خدمات مديرية موانىء البصرة ، ولا جدوى من بحث هذه الأمور طالما ان المفاوضات الجارية بين الحكومتين لحل قضية شط العرب وتثبيت خط الحدود لم تنته بعد[1] .

(ج) وبقدر ما يتعلق بموضوع سيادة العراق التامة على شط العرب . فقد بعثت الحكومة العراقية في اوقات مختلفة بمذكرات الى الحكومة الايرانية تندد فيها بتصرفات موظفي الجمارك والشرطة وتحديهم لسيادة العراق ، وتحرشاتهم بوسائط النقل النهرية العراقية ، واشارت إلى واقعة معينة حدثت في ٢٥ مارت سنة ١٩٣٣م ، وخلاصتها : ان عدداً من موظفي الجمارك الايرانيين العاملين في ميناء عبادان قد دخلوا إلى معمل التصليح العائم في شط العرب والعائد لشركة النفط البريطانية الفارسية متذرعين بالتحري عن بضائع مهربة . فكان جواب السلطات الايرانية ان الموظفين المذكورين لم يتجاوزوا عى الأراضي العراقية بأي حال من الأحوال ، وإنما عثروا على سلع مهربة في معمل التصليح العائد لشركة نفط ايرانية ذات مصلحة بميناء عبادان[2] !

استعمرت مخالفات السفن الحربية الايرانية وموظفي الجمارك والشرطة في شط العرب خلال عام ١٩٣٤م ، واتخذت شكلاً جديداً عدّ خرقاً صريحاً لسيادة العراق ، وأضطرها إلزام السفن الاجنبية التي ترسو في الموانىء الايرانية برفع العلم الايراني على سارياتها بدلاً من العلم العراقي ، وإخطارها بأن حمولاتها التجارية لا تمر ما لم تتقيد بنظام رفع العلم ومنها كذلك . قيام السلطات الايرانية بارساء الباخرة الحربية المسماة « كيلاك » في المياه العراقية (مقابل ميناء عبادان) لتكون قاعدة لرجال الخفر الايرانيين المسلحين الذين عهدت اليهم

---

(١) مذكرة المفوضية الايرانية في بغداد المرقمة ١٩٦٨ والمؤرخة في ٢٢ آب سنة ١٩٣٣م الموجهة إلى وزارة الخارجية العراقية .

(٢) مذكرة المفوضية الايرانية في بغداد المرقمة ٣١٧٨ والمؤرخة في اليوم الأول من شهر تشرين الأول سنة ١٩٣٣م الموجهة إلى وزارة الخارجية العراقية .

الخفارة ليلاً دون إخطار الجهات العراقية المختصة .

ثالثاً ـ مخافر ايرانية في أراضي عراقية:

شرعت سلطات الحدود الايرانية ، ولا سيما في سنة ١٩٣١م ، وفي اوقات مختلفة ، ببناء مخافر للشرطة داخل الأراضي العراقية القريبة من الحدود العراقية منها : مخفر جياه سرخ (في حزيران ١٩٣١م) قرب علامة الحدود المرقمة (٤٧) ، ومخفر البجيلية (في أيلول ١٩٣١م) قرب علامتي الحدود المرقمتين (٢٢ و(٢٣) ، ومخفر شرش (في كانون الثاني ١٩٣٢م) قرب علامتي الحدود المرقمتين (١٨) و(١٩) ، ومخفر امام ني خضر (في نيسان ١٩٣٢م) قرب علامتي الحدود المرقمة (٣٥) ، ومخفر كاني سخت (في ايلول سنة ١٩٣٤م) قرب علامتي الحدود المرقمتين ٣٣ و٣٤ .

١ ـ مخفر جياه سرخ :

اجتازت مفرزة من الشرطة الايرانية[١] الحدود العراقية في اليوم الأول من تموز سنة ١٩٣١ م ، شيدت مخفراً لها قرب علامة الحدود المرقمة ٤٧ ، داخل حدود قضاء خانقين . فاصدرت وزارة الداخلية تعليماتها إلى المسؤولين في لواء ديالي بهدم المخفر ، واستخدام القوة إذا دعت الضرورة القصوى . وتأليف لجنة[٢] خاصة للتحقيق في الحادث قبل استخدامها تحاشياً لمضاعفاتها ، ومعالجتها القضية بالطرق الدبلوماسية . وسافر اعضاء اللجنة الى مكان الحادث لتطبيق خارطة الحدود الموضوعة من قبل اللجنة الدولية المشتركة . وبعد مطابقتها اتضح ان المخفر قد شيد داخل الحدود العراقية . ونشرت الحكومة العراقية بياناً حول الاعتداء الذي وقع على منطقة الحدود ، واعلنت عزمها على هدم المخفر المذكور . وجرت اتصالات سريعة بين الحكومتين اسفرت عن

---

(١) نشرت الصحف العراقية الصادرة صباح هذا اليوم النبأ المذكور ونوهت إلى خطورته .

(٢) تألفت اللجنة من المفتش الاداري للوائي الكوت وديالي (جلال بابان) وضابط في قم الحركات بوزارة الدفاع (الرئيس الأول حميد نصرت) وممثل عن مديرية المساحة (حميد افندي) . وكان مزاحم الباجچي وزيراً للداخلية وعبد الحميد اليعقوبي متصرفاً للواء ديالي .

انسحاب المفرزة الايرانية واعتراف الحكومة الايرانية بالخطأ الذي ارتكبه موظفو الحدود الايرانيين .

٢ - مخفر البجيلية وشرش :

شيدت السلطات الايرانية العاملة قرب الحدود الايرانية المحاذية للواء العمارة مخافر للدرك في أراضي شرش الواقعة غربي شط الأعمى ، وهو الحد الفاصل بين علامتي الحدود المرقمتين ١٨ و١٩ ، ومدوا خطوطاً تلفونية ، من بينها مخفري البجيلية ومخفرين آخرين في شرش والعلوة (سفرية) ، وجميعها تقع داخل الحدود العراقية . ولما علمت الحكومة العراقية ببنائها طالبت بازالتها ، وقدمت الخرائط الرسمية للحدود المشتركة بين الدولتين ، ودارت اتصالات كثيرة حول هذه المخافر . ولكن دون جدوى ، فاقترحت تأليف لجنة لتقصي الحقائق تضم خبراء يمثلون الجانبين لاستطلاع منطقة الحدود أولاً ، والبت في عائدية المنطقة حسماً للنزاع . ولكن الحكومة الايرانية رفضت الاقتراح ، وادعت ان المخافر شيدت داخل الأراضي الايرانية . وحينما شيدت الحكومة العراقية مخفراً في جيب سيح الواقع على مسافة ١٨ ميلاً عن مخفر البجيلية اتفقت الحكومتان على ازالة المخفرين المذكورين ، ولكنهما ظلاّ قائمين على الرغم من الانفاق المذكور !

٣ - مخفر إمام ني خضر :

في نيسان سنة ١٩٣٢م نشب نزاع آخر حول عائدية الأراضي الواقعة قرب مخفر امام ني خضر الذي شيدته السلطات الايرانية قرب علامة حدود رقم ٣٥ ، التي ترتادها عشائر بني لام العراقية وعشائر الخزل الايرانية طلباً للكلأ . وجرت مراسلات بين الدولتين حول « عائدية » المراعي المذكورة واجراءات الخفارة التي فرضتها السلطات العراقية على العشائر المذكورة ، وعدت الحكومة الايرانية هذا الاجراء « تجاوزاً على الأراضي الايرانية » ومنافياً لعلاقات حسن الجوار[1] . وتبودلت مذكرات حول تشييد المخفر المذكور ، وأشارت الحكومة

(١) مذكرة المفوضية الايرانية ببغداد المرقمة ٥٩٦٨ والمؤرخة في ١٠ آذار سنة ١٩٣٢م .

العراقية إلى بروتوكول الأستانة لسنة ١٩١٣م ومحاضر جلسات لجنة تثبيت الحدود المشتركة لسنة ١٩١٤م . فاعلنت الحكومة الايرانية ، كما اعلنت من قبل ، انها لا تعترف بالمحاضر المذكورة ولا بالبروتوكول من حيث هو اساس واداة لتثبيت خط الحدود بين الدولتين[١] .

اشتدت الخلافات بين الدولتين واستمرت ، كما لا يخفى ، في الفترة المحرجة من تاريخ العراق الحديث حينما كانت الحكومة العراقية تجاهد من أجل عقد معاهدة تحالف مع بريطانيا لانهاء نظام الانتداب واعلان الاستقلال والانتماء الى عصبة الأمم . وعلى الرغم من الاستفزازات الكثيرة التي كانت تمارسها السلطات الايرانية في شط العرب وعلى طول منطقة الحدود أعربت[٢] عن استعدادها «للدخول بروح الصداقة الخالصة » . في مفاوضات حول المعاهدات والاتفاقات المقترحة على أساس خط الحدود المثبت في محاضر سنة ١٩١٤ م ، وبشرط ألا تؤدي هذه المفاوضات إلى الإخلال بسيادة الدولة العراقية في أي قسم من الأراضي والمياه الداخلية ضمن حدود العراق بمقتضى التحديد الآنف الذكر . . » ، وأشارت في الوقت نفسه الى إمكان « إيجاد حلٍ مرضٍ لجميع الصعوبات الأدارية المعلقة بين الحكومتين إذا ما ساد المفاوضات جو مشبع بروح الصداقة المتبادلة وحسن النية » .

ولكن السلطات الايرانية واصلت تشييد عدد آخر من المخافر في مناطق الحدود المتنازع عليها خلال عام ١٩٣٤م . ففي شهر ايلول من السنة نفسها شيدت مخفر للدرك في كاني سخت ومخفرين جديدين في قبرستان وصوفيجان الواقعين قرب علامة الحدود المرقمة ٧٢ ، غير آبهة بجميع الاحتجاجات التي

---

(١) مذكرة وزارة الخارجية الايرانية المرقمة ١٥٩ والمؤرخة في ٢٥ آذار سنة ١٩٣٤م الموجهة الى المفوضية العراقية بطهران جواباً على مذكرتها المرقمة ١٩٦٩ والمؤرخة في ٢٣ أيلول سنة ١٩٣٣م حول تشييد مخفر امام في خضر غرب جبل ميمك قرب علامة الحدود المرقمة ٣٥ .

(٢) مذكرة المفوضية العراقية المرقمة ٤٣٣ والمؤرخة في نيسان سنة ١٩٣٤م الموجهة إلى وزارة الخارجية الايرانية . وهي أول اشارة تصدر من الحكومة العراقية وفيها تعرب عن استعدادها لاعادة النظر في الاتفاقات والمعاهدات التي جرى بموجبها تحديد خط الحدود .

قدمتها الحكومة العراقية ، ولسان حالها يقول : أن المخافر المذكورة قد شيدت داخل الأراضي الايرانية[1] .

رابعاً ـ مياه بدرة وزرباطية :

من القضايا الأخرى التي أثارت النزاع بين الدولتين والمرارة بين سكان الحدود ، انقطاع مياه نهر كنجان جم[2] عن مدينتي بدرة وزرباطية وسومار ، والاضرار التي لحقت بالثروة الزراعية والحيوانية ، وما ترتب على ذلك من نزوح الفلاحين وهجرة سكان القرى . عن مناطق الحدود ولجوئهم إلى بعض المدن والقرى المجاورة . ولم ينشب نزاع خطير حول تقسيم مياه النهر المذكور بين سكان الحدود إلا حينما قررت السلطات الايرانية سنة ١٩٣٠م توطين بعض العشائر الايرانية في منطقة منصور آباد ، وحفر قناة جديدة لارواء الأراضي المستصلحة في الجانب الايراني ، وتشييد سد ترابي في منتصف النهر لتحويل قسم من مياه النهر إلى القناة خلال موسم الصيف . إن هذا التصرف الكيفي بمياه النهر كبد المزارعين العراقيين الذين يعتمدون عليها في زراعتهم الصيفية منذ قرون أضراراً كبيرة ، وتعرضت بساتينهم للخراب . وتلافياً لهذه المشكلة

---

(١) حدث نزاع آخر حول « عائدية » المنطقة الصغيرة المثلثة الشكل المسماة سركوشك الواقعة قرب علامتي الحدود المرقمتين ٨٩ و٩٠ ، بين سكان قرية نباوة سوته العراقية وسكان قرية باباوا الايرانية من جراء قيام القرديين الايرانيين باحتلال المثلث عنوةً منذ سنة ١٩٢٨م . وجرت بين متصرف لواء السليمانية وحاكم مريوان الايراني اتصالات لاجلاء القرويين عن اراضي سركوشك . وادعت الحكومة الايرانية ان اراضي « مزرعة سركوشك تعود إلى إيران وأن حامد بك هو الذي ابتكر مثل هذه الادعاءات لأمر في نفسه ولاحداث سوء تفاهم بين الدولتين لا جدوى من ورائه » . راجع مذكرة وزارة الخارجية الايرانية المرقمة ٤٧١٨٥ والمؤرخة في ٢١ آذار سنة ١٩٣٤م رداً على مذكرة المفوضية العراقية بطهران المرقمة ١٠١٦ والمؤرخة في ١١ كانون الثاني سنة ١٩٣٤م .

(٢) ينبع نهر كنجان جم من جبال بشتكوه ، ويجري باتجاه الجنوب الغربي نحو الأراضي العراقية على امتداد عشرين كيلومتراً ، أي من علامة الحدود المرقمة ٣٢ إلى العلامة المرقمة ٣١ . وعبر خط الحدود في منتصف النهر ، ثم يصبح بعد هذه العلامة نهراً عراقياً يسيل باتجاه بدرة (كلال بدرة) . وتستمد مدينة زرباطية ومزارعها الماء من جداول تتفرع من ضفة النهر اليمنى في المنطقة الواقعة بين علامتي الحدود المرقمتين ٣١ و٣٢ ، بينما تستمد القرى والمزارع الايرانية مياهها من جداول تتفرع من ضفة النهر اليسرى .

اقترحت السلطات العراقية تشكيل لجنة فنية مشتركة للاشراف على توزيع مياه النهر حسب حاجة كل من الغريقين . فلم تستجب الحكومة الايرانية لهذا النداء ، وادعت أن رعاياها أحق بالماء من غيرهم ، وما يفيض عن حاجتهم يذهب إلى المزارعين العراقيين . وشجبت وجه المقارنة في تقسيم المياه بين نهر كنجان جم ووادي كنكير[1] ، وذكرت أن لجنة الحدود الدولية هي التي أوصت باتباع هذه القاعدة .

نفت الحكومة العراقية أن تكون لجنة تثبيت الحدود المشتركة قد وضعت قاعدة لتقسيم مياه نهر كنجان جم ، واقترحت أن تتولى اللجنة المكلفة بمعالجة مشكلة مياه مندلي النظر كذلك في قضية مشكلة مياه زرباطية[2] . بيد أن السلطات الايرانية أكدت أن المياه لم تقطع عن زرباطية ، وأن شكوى السكان لا تستند إلى أساس سليم ، وأن الحكومة الايرانية لا تأخذ بنظر الاعتبار اتفاقية تثبيت الحدود لسنة ١٩١٤م ، ولا تود إثارة النقاش حول هذا الموضوع ، وتأمل أن تعثر الدولتان على تسوية لهذه القضية في المستقبل[3] .

إستمر النزاع طويلاً بين الدولتين حول التصرف بمياه نهر كنجان جم من سنة ١٩٣١م إلى ١٩٣٤م ، وعانى سكان المناطق العطش والجفاف والخراب . وكلما رفعت الحكومة العراقية شكاوي المزارعين العراقيين تلقت شكاوى مثلها من المزارعين الايرانيين ، متهمة سكان زرباطية بالتصرف الكيفي في مياه النهر .

خامساً ـ حالة الأمن في مناطق الحدود :

كانت مناطق الحدود ، ولا سيما المناطق الكردية وحتى يومنا هذا ، مسرحاً

---

(١) مذكرة المفوضية الايرانية ببغداد المرقمة ٢٥٧٣ والمؤرخة في ٢٠ أيلول سنة ١٩٣١م جواباً على مذكرة وزارة الخارجية العراقية المرقمة ٤١٦٩ والمؤرخة في ٣٠/٢٩ آب سنة ١٩٣١م .

(٢) مذكرة وزارة الخارجية العراقية المرقمة ٥٤٣٤ والمؤرخة في ٢ تشرين ثاني سنة ١٩٣١م الموجهة إلى المفوضية الايرانية في بغداد رداً على مذكرتها المشار اليها في أعلاه .

(٣) مذكرة المفوضية الايرانية ببغداد المرقمة ٣٨٧٨ والمؤرخة في ٢٤ تشرين ثاني سنة ١٩٣١م الموجهة إلى وزارة الخارجية العراقية .

لنزاعات وخلافات مستمرة بين الدولتين طوال أكثر من قرنين ، وعاملاً كبيراً من عوامل الاضطراب وعدم الاستقرار ونزوح السكان منها أحياناً . فحركات التمرد والعصيان واللجوء السياسي والفرار من بلد إلى آخر ، واعمال النهب والسلب التي كانت تمارسها بعض القبائل ضد بعضها أو عبر الحدود جعلت حل الأمن مضطرباً ، والنزاع بين سلطات الحدود قائماً ، والإقتتال متوقعاً .

فإذا ما تمرد زعيم كردي في أي من البلدين ، وطاردته السلطات العسكرية لجأ إلى المنطقة الكردية في البلد الآخر ، ودارت حوله مخابرات طويلة ، واثيرت اتهامات كثيرة حول دوافعه ولجوئه والسلاح الذي يستخدمه والمال الذي ينفقه . وخير مثال على ذلك الاتصالات والمخابرات والاتهامات المتبادلة التي دارت حول لجوء عدد من الثوار الاكراد ومنهم : الشيخ محمود البرزنجي واتباعه ، وحم رشيد ومحمود درزهي واسماعيل سمكو وأنصارهم . فقد خلق تمرد هؤلاء ، وغيرهم ، وتنقلهم عبر الحدود الجبلية الوعرة ، مشكلات ومتاعب كثيرة لسلطات الحدود لغياب التعاون والتنسيق بين الطرفين ، وسياسة كل منهما ازاء المشكلة الكردية .

إن سياسة اللين التي اتبعتها الحكومة العراقية ازاء المتمردين واللاجئين الاكراد شجعت بعضهم اللجوء إلى العراق خلافاً لسياسة « الشدة والبطش والقمع » التي كانت تتبعها الجارتان تركيا وإيران . فقد حاولت الدولتان أن تعقدا اتفاقات خاصة للقضاء على حركات التمرد ، واتباع سياسة موحدة ازاء المشكلة الكردية تختلف عن سياسة العراق ، ولكنهما لم يفلحا[1] .

إن حالة العرب في مقاطعة خوزستان (عربستان) كانت هي الاخرى تسمم جو العلاقات بين الدولتين أحياناً . وقد تبادلت الحكومتان بعض المراسلات حول القضية ، وظهر من سيرها أن الحكومة الايرانية كانت تتهم الحكومة العراقية بتعاطفها مع عرب الأهواز وتحثهم على مقاومة السلطة المركزية . كما أن الحكومة العراقية كانت تتهم إيران بأنها تتبع سياسة القمع والاضطهاد ضد عرب الأهواز[2] .

---

(١) (٢) توفيق السويدي : مذكراتي ، راجع صفحات ٢١٩ ـ ٢٢١ .

استمرت حالة التوتر في بعض مناطق الحدود العراقية الوسطى الشمالية من جراء تجاوز بعض العشائر العراقية على الأراضي الايرانية ، ولا سيما في مناطق الأهوار التي تسكنها عشائر ألبو محمد في لواء العمارة ، وارتكاب « جرائم القتل والنهب » من جماعات تنتمي إلى عشيرة حميدان العراقية بتحريض الشقي الايراني داماك الهارب من وجه العدالة الايرانية إلى العراق[1] ، واضطراب حبل الأمن في مناطق حدود لواء السليمانية . وقد طالبت الحكومة الايرانية بمذكرة[2] شديدة اللهجة اتخاذ اجراءات سريعة لابعاد جعفر سلطان ويكزادات لهون، وردعهم عن التحريض والدس والاتجار بالاسلحة في مناطق الحدود الايرانية ، واتهمت السلطات العراقية بالتقصير في مكافحة اعمال الشقاوة في مناطق الحدود . ومضت تقول :

إن الحكومة الايرانية لا تستطيع أن تتصور بتاتاً أن الموظفين العراقيين يجهلون تجمع هذا العدد الكبير من الرعايا العراقيين ، واسهامهم مع الشقاة والعصاة الايرانيين ، ومدهم بالسلاح والمال على مقياس واسع . وهي تأسف كل الأسف أن يقف المسؤولون العراقيون موقف التجاهل لطلب المفوضية الايرانية العادلة حول ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة في مناطق الحدود ، وتحريك قوات من الشرطة لهذا الغرض ، وقمع الدسائس والتحريكات التي تحوكها الأيدي الأجنبية ، وتسليم الاشخاص المسببين لهذه الحوادث إلى السلطات الايرانية أو أبعادهم إلى مناطق بعيدة عن الحدود وايقاف نشاطهم . إن الوضع في مناطق الحدود قد تطور إلى حالة لا يصح السكوت عنها ، حالة لا تتفق مطلقاً وعلاقات المودة القائمة بين المملكتين الجارتين . وطالبت المذكرة ، بعد توجيه هذه الاتهامات للسلطات العراقية باتخاذ الاجراءات التالية :

أولاً ـ التحقيق في جميع الاعمال التي ارتكبها الموظفون المختصون في لواء

---

(١) مذكرة وزارة الخارجية الايرانية المرقمة ١٦١٨٧ والمؤرخة في ٣١ ـ ٧ ـ ١٩٣٢م الموجهة إلى المفوضية العراقية ايضاً .

(٢) من مذكرة مستعجلة قدمتها المفوضية الايرانية في بغداد برقم ٥١٦٢ وبتاريخ ٦ ـ ٢ ـ ١٩٣٣م إلى رئيس وزراء العراق .

السليمانية تحقيقاً دقيقاً ومحايداً ، ومحاسبة المقصرين منهم ، والمتعاونين مع « الشقاة » للمضي في ارتكاب الجرائم .

ثانياً ـ إرسال عدد كافٍ من القوات المسلحة لمناطق الحدود ، لقطع الصلة بين اعمال الشقاة داخل الأراضي الايرانية والعراقية للحيلولة دون وصول المال والسلاح ، والقبض على المحرضين العراقيين وابعادهم عن مناطق الحدود .

ثالثاً ـ إبعاد أقارب جعفر سلطان وذويه وبكزادات لهون المقيمين حالياً في مدينة السليمانية باقرب فرصة ممكنة :

كان من الصعب على السلطات العراقية أن تفرض سيطرتها التامة على مناطق الحدود ، وأن تتعاون مع سلطات الحدود الايرانية لقطع دابر « الشقاة » ، مما ادى إلى استمرار أعمال العنف وحالة الفوضى فيها ، ولا سيما في منطقة لواء السليمانية . ولكن السلطات الايرانية لم تكف عن مطالبة الحكومة العراقية مرة اخرى بضرورة[1] « اتخاذ التدابير اللازمة لمنع « شقاة » بكزادات لهون من الاقامة قرب الحدود الايرانية منعاً باتاً . . . » ، واشارت إلى وقائع معينة ذهب ضحيتها عدد من أفراد القوات الايرانية المسلحة ، والحت بضرورة اتخاذ اجراءات سريعة للقبض عليهم وتسليمهم إلى السلطات الايرانية ، والتعويض عن الخسائر التي حدثت في الأرواح والممتلكات . واتهمت السلطات العراقية بأن تعاطفها مع « الشقاة » شجعهم على المضي في ارتكاب الجرائم ، بحيث اصبحت ارواح الرعايا الايرانيين واموالهم مهددة بالاخطار ، وان السلطات العراقية لا تستطيع التخلص من مسؤولياتها ، وعليها أن تقطع دابرهم قطعاً جذرياً . واستطردت المذكرة قائلة :

إن الحكومة الايرانية لا يسعها أن تتحمل تكرار هذه الحوادث اكثر مما تحملت حتى الآن ، وليس بمقدورها أن تقتنع بالاعذار التي يقدمها الموظفون العراقيون ، ورجت رجاءً أخيراً ، واتماماً للحجة أن تتفضل السلطات العراقية

---

(١) مذكرة المفوضية الايرانية في بغداد المرقمة ١٨٩٣ والمؤرخة في ١١ ـ ٧ ـ ١٩٣٣م الموجهة الى رئيس الوزراء .

المختصة باتخاذ الاجراءات التي تراها ضرورية لقمع دابر الشقاة ، واعلامها بالتدابير التي ستتخذها بهذا الشأن ، وإلا ستجد الحكومة الايرانية نفسها مضطرة لاتباع اساليب اخرى ، بما في ذلك رفع الأمر الى مجلس عصبة الأمم ، وعندئذ ستتحمل الحكومة العراقية وحدها تبعة هذه الاحداث ، « ولا يبقى بعد ذلك حق للعتاب أو الشكاية » .

* * *

في شهر مايس من عام ١٩٣٤م ازداد الموقف تعقيداً وتدهورت علاقات البلدين تدهوراً سريعاً وخطيراً ، واصبح الأمل في الوصول إلى تسوية المشكلات المعلقة متعذراً تقريباً . ووجهت الحكومة الايرانية عدة اتهامات إلى الحكومة العراقية ، منها تقصيرها في اتخاذ أية خطوة في سبيل إبرام معاهدات الحدود والتجارة والملاحة والإقامة التي أعدت منذ عام ١٩٣٢م ، وشجبت سيادة العراق على جميع شط العرب ، ورفضت الاقتراح الذي تقدمت به أو اشارت إليه الحكومة العراقية في مناسبات مختلفة حول تشكيل مجلس ثلاثي يضم ايران والعراق وبريطانية لادارة حركة سير الملاحة وصيانتها وتحسينها . « وظلت ايران تساورها الشكوك القديمة في الموافقة على اسهام بريطانية في المجلس المقترح ، بينما كانت بريطانيا تتوقع أن تصبح طرفاً ثالثاً لأن حمولة السفن البريطانية التي تدخل الشط تؤلف تسعة اعشار حمولة جميع السفن الأخرى»[١] .

إزاء هذه التطورات والاتهامات رفع العراق شكوى إلى سكرتيرية عصبة الأمم ضد جارته ايران حول استفزازات إيران الخطيرة على طول خط الحدود الذي يفصل البلدين ، ومطالبتها بتعديل الحدود .

---

(١) Longnigg. S., Iraq, 1900 To 1950, P. 276

الفصل الخامس

بداية النهاية/النشاط البريطاني والروسي قبل الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م-١٩١٨م

تمهيد :

منذ اعتلاء محمد علي شاه العرش بعد وفاة أبيه فتح علي شاه أولت بريطانيا اهتماماً خاصاً بايران وسياستها الخارجية . وكان موقف الشاه « يوحي بتبعيته للسياسة الروسية ومع ذلك فإن ابرام معاهدة تركمان جاي لم يثنيه عن معارضة تأسيس بعثة روسيا دائمة في طهران حتى آخر يوم من حياته . غير أن حفيده (مظفر الدين شاه) كان أكثر تساهلاً . . ومن المحتمل أن تكون بريطانيا قد شجعت ابناء عمومة الشاه . . . للتنافس على العرش . وربما ترك استقبال الأمراء اللاجئين إلى لندن سنة ١٨٣٥ م ، بحفاوة في لندن آثاراً سيئة في نفس الشاه ، وأسهم في تذمره من سياسة بريطانيا ازاء ايران عاماً بعد عام[١] .

كانت سياسة بريطانيا ازاء الحكم القاجاري في عهد مظفر الدين شاه ،

---

(١) لوريمر ج.ج : دليل الخليج - القسم التاريخي ، الجزء الألول ص ٣٤٩- ٣٥٠ .
في عام ١٨٣٦ قام جماعة من البريطانيين المعنيين بشؤون ايران وروسيا بحملة صحفية في بريطانيا لكشف مطامع روسيا التوسعية في آسيا ، أثارت اهتمام الرأي العام . وقد أسهم في هذه الحملة الدكتور ماكنيل طبيب السفارة البريطانية في طهران ورحالتان هما كورهارت ، وبيلي فريزر . وشغل ماكنيل بعئذ منصب وزير مفوض في المفوضية وألف كتاباً بعنوان : تقدم روسيا في الشرق دعا فيه إلى أن المصالح البريطانية تقتضي الحفاظ على استقلال ايران وحدودها مهما كان الثمن .

الأيل للسقوط ، تقوم على أساس « تطويق » النفوذ الروسي ، وابعاده من ايران ، وتحذير النظام القاجاري من أي تقارب أو تحالف مع روسيا القيصرية ، يجعله أداةً للتحرش أو الاعتداء على الحدود المتاخمة لأفغانستان ، وعلى مشارف الهند ، وبالتالي احتمال التحرّك جنوباً ، وتعرض مصالحها وطرق مواصلاتها البرية والبحرية إلى مغامرات روسيا ، وعندئذ تصبح ايران متورطة في نشاط معادٍ لبريطانيا . ولكن روسيا القيصرية لم تقف روسيا مكتوفة اليدين أمام المخططات البريطانية ، بل سعت لتحقيق الغرضين التاليين :

الأول - إنشاء قاعدة بحرية أو أكثر على شواطىء الخليج ، أو على شواطىء المحيط الهندي وخليج عمان ، وربطها بخطوط حديدية ، لاستخدامها إذا دعت الضرورة .

الثاني - ضم منطقة سجستان الواقعة إلى الجنوب الشرقي من ايران نهائياً ، وتوطيد علاقات حسنة مع أمراء الأفغان ، كجزء من سياستها « السوقية » ، على غرار ما فعلت في مناطق آذربيجان ، حيث تمكنت من أبعاد النفوذ الايراني والعثماني من هذه المناطق .

أولاً - النشاط الروسي :

في منطقة الخليج : كانت أهداف السياسة الروسية جريئة وحافلة بالمشاريع التي من شأنها تعزيز قدراتها العسكرية والبحرية ضد التوسع البريطاني في الشرق بوجه عام . ومنها تشييد قواعد بحرية ، ومد خط حديدي عبر ايران لنقل قواتها وامداداتها العسكرية إذا دعت الضرورة ، والانطلاق من قواعدها في ايران بحراً وبراً إلى ما وراء ايران من مناطق خاضعة لبريطانيا والواقعة على مقربة من حدودها الجنوبية . حدث كل هذا في وقت كانت فيه بريطانيا مشغولة في حرب في القاطع الجنوبي من افريقيا وممثلوها وعملائها يوجهون انظارها إلى الخطر الروسي الذي أصبح يقرع أبواب الامبراطورية وتصدياً لهذه الاحتمالات ، شرعت بتظاهرات وهنا دارت بحرية في مياه الخليج وموانىء بندر عباس وبوشهر امتدت حتى المحمرة والكويت والبصرة . هذا فضلاً عن

نشاطها التجاري في الخليج نفسه ، وفي الموانىء المذكورة نفسها .

وكانت الحكومة الروسية تشجع شركات الملاحة الروسية على ارتياد مياه الخليج وتقدم لها مساعدات مالية لهذا الغرض . وكانت أكثر الشركات نشاطاً في النقل البحري وأحسنها تنظيماً هي « الشركة الروسية للتجارة والملاحة التجارية .

ومن دلائل اهتمام الحكومة الروسية بالنشاط التجاري في منطقة الخليج ودعمها لجهود الشركات العاملة مادياً ومعنوياً ، ارسالها « بعثتين : تجاريتين في ١٩٠٤ م و ١٩٠٥ م ، الأولى تضم خمسة اعضاء ، برئاسة الأمير أناتوني ، وهو أرمني قوقازي . فتوجهت البعثة الأولى إلى شيراز وبوشهر والمحمرة وششتر وغيرها من المدن . وزار الأمير الميناءين الأخيرين في آب سنة ١٩٠٤ م . وكان الهدف الرئيسي هو العمل على انشاء مصارف روسيا في بوشهر وشيراز . كانت الثانية منها باشراف قسم التجارة البحرية في الحكومة الروسية ، وبرئاسة الأمير نفسه ، الذي اتخذ صفة سكرتير البنك الروسي ، ولكنه كان مكلفاً أيضاً تفتيش العاملين في الشركة الروسية للتجارة والملاحة التجارية . . والمنتشرين في موانىء الخليج منذ سنة ١٩٠٣ م . . . . ثم واصل سفره إلى أصفهان وطهران[١] .

ردود فعل بريطانيا :

كثيراً ما كانت بريطانيا تعرب عن قلقها من التحركات الروسية في ايران . وقد ظهر هذا جلياً في مؤتمرها من عقد سنة ١٩٠٢ م في لندن ، حضره مندوبون عن القيادة البحرية والشؤون الخارجية وحكومة الهند ، وادارتها العسكرية ، لدراسة موضوع ايران وروسيا . وفي اوائل عام ١٩٠٢ م تلقى وزير بريطانيا ، المفوّض في طهران تعليمات السفير من وزير الخارجية (لورد لانزدون) لابلاغ المسؤولين الايرانيين بان بريطانيا لا يمكن أن تتخلى عن مكاسبها المهمة التي حصلت عليها بعد جهود شاقة وسنوات طويلة من

---

(١) لوريمر : دليل الخليج - ق ت ، ج ١ ، ص ٥٣٨ .

العمل ، ولا أن تسمح لروسيا بإقامة أية قواعد عسكرية أو بحرية في الخليج . وإذا ما حدث ذلك فستتخذ الاجراءات الكفيلة بحماية مصالحها في الخليج ، وانها لن توافق على منح روسيا أية أفضلية في الحقوق السياسية ، أو أية مزايا أو احتكار تجاري ، أو أية مميزات خاصة في المناطق الجنوبية ، أو الجنوبية الشرقية من ايران ، بما في ذلك سجستان . وفي حالة تجاهل هذا التحذير ، فإن الحكومة البريطانية « ستعيد النظر في سياستها ازاء ايران ، ولديها مبررات كاملة لاتخاذ أية اجراءات تراها كفيلة بحفظ مصالحها ، حتى لو أدى الأمر إلى سلوك السبل التي من شأنها أن تجعل كفالة استقلال ايران ووحدتها الاقليمية أول هدف من سياستها الخارجية ، كما هو الحال الآن »[1] .

في أعقاب هذا التحذير الشديد ، والبالغ الخطورة أرسل الشاه ١٩٠٢ م لتسليمها إلى المفوضية البريطانية في طهران ، جاء فيها :

« إن حكومة ايران لم تفكر قط لا في الماضي ، ولا في المستقبل في عقد اتفاق مع أية دولة ضد الحكومة البريطانية ، ولا هي راغبة في التنازل عن شبر واحد من أراضيها ، لا اليوم ولا غداً ، لأية جهة أجنبية لتشييد استحكامات عسكرية عليها قد يجعل مصالح بريطانيا عرضة للأضرار ، وعليها الا تحفل بالافتراءات التي تقال ضدنا ، وأن تكون واثقة لروابط المودة التي تكنها لها ، وأن تكون على بينة بأننا سنبذل كل مساعينا في سبيل تشجيع التجارة البريطانية ، وستظل دائماً كذلك إلى الحد الذي لا يسيء لاستقلال بلادنا . وهو ما لا يجوز أن تتوقعه أية دولة أجنبية منا »[2] .

ثانياً ـ النشاط البريطاني :

ظلت بريطانيا تغتنم كل فرصة مؤاتية لتذكير إيران بموقفها ، وتحذيرها من الانصياع وراء مغامرات طائشة بتحريض من روسيا ، وحرضت كذلك على ابلاغ روسيا والدول الأخرى بتمسكها بهذه السياسة الثابتة ازاء ايران والخليج .

---

(١) (٢) لوريمر : دليل الخليج ، ق ث ، ج ٥ ، راجع من صفحة ٣٠٥١ ـ ٣٠٥٢ .

وفي ٢٢ كانون الثاني أعلن وكيل وزارة الخارجية اللورد غرابنورن في مجلس العموم :

« إننا نهتم بسلامة ايران ، ولكن اهتمامنا بالتوازن الدولي أعظم . إنه لمن المستحيل علينا ، مهما كانت الأسباب ، التخلي عن مركزنا الشرعي في ايران ، وبخاصة فيما يتصل بالخليج . وواقع الأمر ، إن اهتمامنا بالخليج لا ينصب على الخليج الفارسي وحده ، بل يشمل أيضاً المناطق الجنوبية من ايران ، والمناطق ذات الحدود المشتركة مع امبراطوريتنا الهندية . وحقوقنا ونفوذنا في تلك المناطق لا يمكن التخلي عنها .... وليست هي نظرية ، بل حقيقة واقعة »[1] .

في عام ١٩٠٥ م تلقت الحكومة الايرانية ، في أعقاب جلسات لجنة الدفاع الامبراطوري ، مذكرة ايضاحية تطرح الحكومة البريطانية فيها وجهة نظرها ازاء المخططات الروسية ، وحذرت من عواقبها الوخيمة ، ومن عواقب وقوع سجستان تحت سيطرة أجنبية ، واشارة إلى ضرورة بقائها تحت السيادة الايرانية التامة .

اللورد كيرزن ـ نائب الملك في الهند :

يعد اللورد كيرزن[2] من كبار الخبراء في شؤون ايران والخليج قبل توليه منصب نائب الملك في الهند . وقد تولى هذا المنصب في فترة قلقة (١٨٩٩ م ـ ١٩٠٥ م) من تاريخ الدبلوماسية في المنطقة . وفي وقت كانت وزارة الخارجية تتخبط في صياغة سياستها ازاء النشاط الروسي والفرنسي . وفي كتاب صدر له يوم كان نائباً في البرلمان بعنوان : « ايران والمشكلة الايرانية سنة ١٨٨٢ م » .

---

(١) لوريمر : دليل الخليج ، ق ث ، ج٥ ، راجع من صفحة ٣٠٥١ ـ ٣٠٥٢ .

(٢) اصبح بعدئذ وزيراً للخارجية ، وهو من ألمع الشخصيات السياسية البريطانية ، وأكثرها تفهماً لشؤون الشرق الأوسط . وكان معروفاً بقدرته وقوته وصراحته في اتخاذ أهم القرارات السياسية المتعلقة بالمنطقة . وله مؤلفات مهمة عن القضية الايرانية وتاريخ ايران . ولدى تعيينه نائباً للملك رفع مذكرة في ٢١ أيلول سنة ١٨٩٠ م إلى وزارة الخارجية ، تضمنت باسهاب آراءه السابقة ، لكونه نائب الملك ، ومقترحات ازاء معالجة المسألة الايرانية ، جديرة بأن يشارك فيها الطرفان . ويعد اللورد كيرزن من دهاقنة الاستعمار البريطاني .

استعرض فيه الانجازات الكبرى التي حققتها بريطانيا في منطقة الخليج وايران ، والخدمات التي قدمتها ، قياساً . بإدعاءات روسيا القيصرية ، وكيف أن ايران أصبحت « تمارس لوناً من السيادة والحكم الوطيدين على شوطائها أكثر قوة مما عرفته البلاد من قبل ، وكيف يبذل الاتراك محاولات لمد نفوذهم المتذبذب على سواحل ايران الجنوبية ، وعلى شبه الجزيرة العربية نفسها ، وعلى الامارات العربية التي لا تزال تحتفظ كلياً أو جزئياً باستقلالها الأصيل » ! ويفاخر قائلاً : وكيف أن بريطانيا تقف وسط الساحة « شاهرة سيفها ، وممسكة ميزان الأمور بيد حازمة وعادلة » ! ويستطرد قائلاً :

ليس من قبيل المبالغة القول بأن أرواح وممتلكات الألوف من الناس في الخليج تستند إلى ضمان الحماية التي توفرها بريطانيا للخليج ، وأن هذه الحماية لو اختفت أو سحبت ، لعادت الفوضى الشاملة في البر والبحر ، مثلما كانت عليه بالأمس القريب ، ولتعذر على الحكومة الايرانية فرض سيطرتها على سواحلها . أما اليوم فقد تعلم القراصنة على الشاطىء المقابل ، أن السلب والنهب ، لم يعد أمراً مأمون العواقب ، وأن هؤلاء الذين ملأوا البحر يوماً بسفن الرقيق ، أصبحوا اليوم يغوصون في البحر بحثاً عن اللؤلؤ فقط ، وأن القبائل العربية ـ بدلاً من خضوعها للعنة الباشوات (الحكام الاتراك) ـ قد استعادت حريتها التي تقدرها حق قدرها . وكل ذلك قد تحقق بفضل جهود الحكومة البريطانية وحدها . إن هذه الاعتبارات . . . لازمة كل اللزوم لفهم موقف بريطانيا من موضوع الاشراف على الخليج ، ولمقاومة احتمالات تسلسل دولة عدوة إلى مياهه ، بعد أن أنفقت بريطانيا الكثير من الدم والمال من أجل تأمين سلامة حركة الملاحة في الخليج . ومع ذلك فإن بريطانيا لا تتبجح ، كما تتبجح روسيا بمزاعمها التي أعلنتها حول بحر قزوين . فهي تقول بإن البحر مفتوح ، وإنها لا تملي أية معاهدات على اتباعها ، ولا تمنعهم من رفع اعلامهم الخاصة فوق مياههم ، وأن أساطيل العالم التجارية حرة في التنقل فوق مياه الخليج . . . . ولكن بريطانيا بعد التضحيات التي قدمتها ، ورأس المال الذي أنفقته ، ومن أجل مسؤولية حماية السلام الذي تقع عليها . ينبغي ألا تسمح

بظهور نفوذ سياسي معادٍ بقسمات كريهة هناك .... يؤدي إلى الاخلال بالتوازن الدقيق ، الذي شيد بجهود مضنية ، وإلى تدمير سلع تجارية تقدر بمئات الملايين من الجنيهات ، وترك الحبل على الغارب لتنازع القوميات ، لتطبيق كل قومية على رقبة القومية الأخرى ... » ثم يناشد الطرفين قائلاً : ألا فلتنقل بريطانيا وروسيا معركتهما ، أو تسوّيا صراعهما في مكان آخر .... ولا يغرقا الفوضى في منطقة آمنة ذات تجارة تحققت بشق الأنفس » .

ثم يحذر لورد كيرزون البريطانيين قائلاً : « إنني أرى أن أي امتياز تحصل عليه روسيا من أي دولة من دول الخليج ، تقيم لها بموجبه ميناءً عليه إهانةً مقصودة لبريطانيا العظمى ، وإخلالاً طائشاً بالأمر الواقع ، وتحريضاً صارخاً لقيام حرب عالمية . وإنني أتهم أيضاً أي وزير بريطاني يرتكب جرماً بالاذعان لمثل هذا الخذلان بالخيانة » .

ظل اللورد كيرزن يحذر بريطانيا من عواقب التوسع الروسي والفرنسي في ايران والخليج . ويدعو إلى احباطه ، بتعزيز مواقع بريطانيا في عمان والبحرين ، وحماية « الكويت من الوقوع في أيدي الأتراك » ، والدفاع عنها من تحرشات أمير نجد الشمالية (أمير شمر في حايل) حليف الأتراك . وفي عربستان أقام البريطانيون علاقات وثيقة بشيخ المحمرة أتاحت لهم فرصة الهيمنة على إمارته ، هذا فضلاً عن إعادة تنظيم القوات البحرية ، وزيادة عدد الممثلين السياسيين في المنطقة لتوكيد هيبتهم ومكانتهم ، وارتفاع حجم التجارة البريطانية والهندية إلى منطقة الخليج . وقد استهل اللورد كيرزن عهده بوصفه نائباً للملك ، « بتوجيه ضربة قاسية للمصالح الفرنسية في منطقة الخليج . وكانت جولته في هذه المنطقة التي تمت في أواخر سنة ١٩٠٣ م إيذاناً بنهاية تلك الفترة المضطربة (في السياسة البريطانية) . وحينما غادر الهند سنة ١٩٠٥ م . كان ينظر بعين الرضى إلى الصراع (الفرنسي والروسي) ، وإلى الدور الذي قامت

---

(١) لأهمية هذا الرأي وطرافته ، وعلاقته بواقع الخليج اليوم ، رأينا من المفيد اقتباس النص بكامله تقريباً من كتاب : لوريمر . ج.ج ، دليل الخليج ، الجزء الأول (القسم التاريخي ، ص ٥١١ - ٥١٤ .

به حكومة الهند . فقد استطاع أن يتجنّب الكارثة ، ولكن لا أحد يستطيع الادعاء ، مهما بلغت به الجرأة . بأن هذا شيء أزلي أو دائم »[1] .

ثالثاً ـ النشاط الاستعماري يبلغ عنفوانه (١٩٨٤ م ـ ١٩٠٥ م) :

أصبح نشاط الدول الغربية محموماً ، بتردي الاوضاع السياسية في كل من ايران وتركيا ، من جراء حدوث فراغ سياسي في منطقة الخليج ، وتعددت أغراض هذا النشاط وأساليبه ، وامتد إلى توفير الخدمات القنصلية إلى التجار الفرنسيين ، والمحليين ، هذا فضلاً عن النشاط العسكري والسياسي . وتبدي بقيام فرنسا ، وقبلها بريطانيا ، فاتتاح قنصلية في مسقط (عمان) عام ١٨٩٤ م ، ومنح رعايا سلطان عمان حرية رفع الاعلام الفرنسية على سفنهم التجارية ، وبتدشين خط للنقل البحري بين بومبي وموانىء الخليج ، وكذلك بتجديد الامتياز الممنوح لها للتنقيب في المناطق الأثرية في ايران ، وبخاصة في اطلال شوش (سوس) . وكان اهتمام معظم الدول الاستعمارية منصباً يومذاك على الكويت وعربستان (خوزستان) والعراق (العثماني) ومصادر المياه في كارون والرافدين . هذا فضلاً عن عمان والموانىء الايرانية ، ومضيق هرمز .

قنصلية روسيا في بغداد

كان نشاط روسيا محدوداً في هذه الفترة . فقد افتتحت قنصلية لها في بغداد وأخرى في أصفهان . وقام مساح روسي بدراسة مضيق هرمز وميناء بندر عباس سنة ١٨٩٥ م . قادماً من مدينة كرمان وبحجة انتشار مرض الطاعون في الهند وظهور إصابات في ميناء بوشهر عكف طبيبان آخران ، على دراسة هذا الوباء (١٨٩٨ م ـ ١٨٩٩ م) ، وتسلل بعضهم وزار ميناء البصرة . « وفي سنة ١٨٩٩ م أصدر السفير الروسي في طهران انذاراً ـ لم ينفذ ـ بأن روسيا سترسل قوة من جنود القوقاز لضرب حصار صحي حول بوشهر كما فعلت في سجستان من قبل . . . . أما العمل الذي تم في بغداد سنة ١٨٩٨ م فكان مرتبطاً بخطة

---

(١) لوريمر ، المصدر ، السابق نفسه ، ص ٦٢٤ ـ ٦٢٦ .

لاقامة ميناء روسي في الخليج ، حيث طلبت روسيا من قنصلها في بغداد تقريراً بهذا الخصوص . وفي سنة ١٨٩٨ م تقدم مسؤول روسي إلى الباب العالي ملتمساً الحصول على امتياز مد خط حديد يربط طرابلس الشام بميناء الكويت . ويشير هذا الالتماس إلى أن الكويت كانت هي المنطقة التي تنظر اليها روسيا لاقامة ميناء على الخليج »[1] .

وظهرت المانيا على ساحة الأحداث السياسية أول مرة . فافتتحت لها قنصلية في بغداد ، لتنفيذ مشروعاتها في ربط موانىء البحر الأبيض بمنطقة الخليج . وتمت موافقة الباب الرسمية على منح امتياز لمد خط حديدي من آسيا الصغرى إلى الخليج لشركة سكة حديد الأناضول .

الزحف على شمال الخليج

الكويت وعربستان والعراق (العثماني)

كانت قضية إمارة الكويت ومجرى شط العرب الملاحي ومينائي المحمرة والبصرة ، من القضايا الكبرى التي شغلت ايران وتركيا وحليفتيها روسيا وبريطانيا ، لصلتها بعمليات تخطيط الحدود الايرانية العراقية (التركية) ، ولا سيما بالنسبة لبريطانيا وتطلعاتها الاستعمارية ، التي استطاعت فرض حمايتها على أمير الكويت وأمير عربستان بامتياز التنقيب عن النفط ومشروع مد أنابيب لنقل الكميات المستخرجة إلى عبادان الواقعة على شط العرب وفي جزيرة خضر . اما اهتمامات روسيا بهذا المثلث : كويت ـ عبادان ـ البصرة ـ فكانت « خيالية » كما يقول لوريمر .

١ ـ بريطانيا تعقد اتفاقية مع شيخ الكويت :

حاولت تركيا تعزيز سيطرتها على الكويت مراراً في وجه الزحف البريطاني ، وأجرت اتصالات عديدة مع الشيخ مبارك لهذا الغرض ؛ فردّت

---

(١) لوريمر : ق ث ج ١ ، ص ٤٩٥ ـ ٤٩٦ .

بريطانيا بابرام إتفاقية شاملة تحرّم على « الشيخ » ، أسوةً بشيوخ الإمارات الآخرين ، الاتصال باية دولة أجنبية سوى بريطانيا ، أو تقديم تنازلات اقليمية إلا بموافقتها . وتعهدت مقابل ذلك برعاية شؤون الكويت الخارجية . واستطاعت ابرام اتفاقية سرية « تلزم ورثة الشيخ وحلفاءه من بعده » باحترام نصوصها . وحاولت تركيا احباط مفعول هذه الاتفاقية بتعين مدير تركي لميناء الكويت ، للأشراف على إدارة الميناء ، تساعده قوة عسكرية لاستخدامها عند الضرورة . وسرعان ما حذر السفير البريطاني لدى الباب العالي من عواقب هذا التدخل ، وانكر إدعاءات تركيا في الكويت ولكنه لم ينكر تبعية الكويت للسلطان . وفي سنة ۱۹۰۰ م أكدت بريطانيا بشكل قطعي أن الكويت ترفض إجراء أي تغيير في وضعها القائم ، أو تقديم أية تنازلات بهذا الخصوص . ورفض الشيخ قبول أية حامية عسكرية تركية على أراضيه مهما كان حجمها .

استأنفت تركيا محاولاتها لاستعادة مركزها في الكويت ، ولكن حرص بريطانيا على تثبيت أقدامها في أهم ميناء يشرف على أعالي الخليج وتعزيز نفوذها في إمارة الكويت ، جعلها ترفض كل محاولة من الدولة العثمانية لتغيير الوضع القائم . وأخيراً تم الاتفاق على إحترام « الوضع القائم » . وبعد مضي أقل من سنة تجاهل الأتراك الاتفاقية المعقودة ، « ووجهوا إنذار إلى شيخ الكويت بضرورة استقبال القوات التركية القادمة من العراق على أرضه » ، وتردد الشيخ في الاقدام على رفض الانذار ، ولكن وجود قطعات من الأسطول البريطاني في ميناء الكويت ، جعله يرفض الانذار . . . وبدت بعد أسابيع قليلة من دلائل تفيد بأن قوات مشتركة من الأتراك وحليفهم في نجد (حائل) ابن الرشيد تستعد لشن هجوم على الكويت . وربما بايحاء من بريطانيا نفسها . وكان البريطانيون يراقبون تحركات الأتراك وأمير شمر ، وكانوا على بيّنة من نياتهم فتأهبت ضمن سفن بحرية ـ لصد الهجوم المتوقع . ولكن الأزمة مرت بسلام[1] .

---

(۱) لوريمر : دليل الخليج ـ القسم التاريخي ، الجزء الأول ، ص ٥٧٣ .

لم يتوقف الأتراك عن اتخاذ التدابير الاحتياطية لضمان بقاء الكويت في حوزة الامبراطورية العثمانية ، بعد تصدّي بريطانيا لقواتهم . وشيدوا في السنة نفسها (١٩٠٢ م) استحكامات في مناطق صفوان ، وأم قصر ، وجزيرة بوبيان لاحكام سيطرتهم على مداخل خور عبد الله وتفرعاته داخل الأراضي العراقية ، تحسباً للطوارىء ، واستأنفوا ، وحليفهم ، ضغطهم على الشيخ ، بتحرشات بحرية ، ولكنها لم تدم طويلاً ، واستطاع البريطانيون إبعادها ، بوسائل مختلفة .

٢ ـ حكومة الشاه تقلّص نفوذ الشيخ خزعل :

اتخذت حكومة طهران خطوات لتقليص سلطات الشيخ خزعل في إمارة عربستان ، وربما بتشجيع من روسيا ، لأسباب سياسية ومالية ، ولازدهار حركة التجارة في ميناء المحمرة، وقررت وضع شؤونها الجمركية تحت سلطتها المباشرة ، بدلاً من ترك عوائدها بيد الشيخ خزعل خشية ازدياد قوته ومنعته ورغبته في التحرر من سيطرة الحكومة المركزية . وكانت بريطانيا تشجع الشيخ خزعل على مقاومة هذا الاتجاه حفاظاً على مصالحها . وفي سنة ١٩٠١ م تقرر إلحاق إدارة الجمارك ، بعد إعادة تنظيمها ، بحكومة طهران ، إلا أن الشيخ طلب مهلة للتفاوض حول تطبيق هذا الاجراء ، وساورته كثير من المخاوف والشكوك . ونجح في مسعاه ، بمساعدة بريطانيا طبعاً ، وأرسل أحد وكلائه إلى طهران للتشاور مع المفوضية البريطانية والتفاوض مع حكومة طهران ! وتوصل الطرفان إلى اتفاق ، حوّل الشيخ خزعل بموجبه رئاسة الدوائر الجمركية بمساعدة بعض الخبراء البلجيكيين المنتدبين من حكومة طهران للاشراف على عائدات الموانىء مع الاحتفاظ بالمزايا الجمركية الخاصة بها من قبل .

تلقى الشيخ خزعل ، تعهداً من وزير بريطانيا في طهران « بأن بريطانيا تتعهد بحماية المحمرة من أي عدوان بحري خارجي ما دام الشيخ يوالي حكومة الشاه وعلى استعداد للعمل بنصيحة المسؤولين البريطانيين » وتم الاتفاق بين

---

(١) لوريمر : دليل الخليج ، ق ت ، ج ١ ، صفحة ٥٧٨ .

الحكومة البريطانية والحكومة الإيرانية ، على احترام سيادة إيران على المحمرة وتوابعها .

في مطلع سنة ١٩٠٣م أعلن التوصل إلى اتفاقية بشأن عربستان . . . « وبمقتضاها انتهت مخاوف شيخ المحمرة »، وتلقى تعهداً رسمياً من الشاه - له ولرعاياه - بحق الملكية في أقاليم المحمرة وفلاحية وهنديان، ولهذا الغرض جدد وزير بريطانيا المفوض في طهران العهد للشيخ خزعل بمد يد المساعدة. هذه الأتفاقية التي تمت بين الدولتين حول الوضع القانوني للشيخ خزعل كانت صدمة لروسيا ومطاعها في الجنوب ، ولذلك توافد وكلاؤها على عربستان لاستمالة الشيخ خزعل ، وتحريضه على رفض وجود خبراء بلجيكيين في إدارات الجمارك ، وعينت ، فضلاً عن ذلك تاجراً هولندياً في الاهواز بوظيفة نائب قنصل . وزار المنطقة بعض الرحالة الروس لدراسة امكاناتها الزراعية والتجارية . وقدمت إلى المحمرة سنة ١٩٠٤ م بعثة تجارية روسية . ولكن نشاط روسيا هذا لم يترك أثراً في اضعاف نفوذ بريطانيا في منطقة عربستان والمحمرة بوجه خاص . وظلت مصالح بريطانيا تنمو وتتعمق مثلما كانت في الماضي ، ممثلة في شركة دجلة والفرات للملاحة النهرية وشركة السادة بيت لينج Lynch . . . « وفي غضون عامي ١٩٠٣ م و ١٩٤٠ م طرح مهندس هولندي لتنفيذ مشروع ارواء جزء من أراضي عربستان من نهر كارون لاغراض زراعية . . . وهو مشروع لم يسمع أحد من قبل بمثله . . . . وبعد الدراسة تقرر اعتبار المشروع غير عملي . . . . ». وأهم من هذا كله الاتفاق الذي « تم في سنة ١٩٠٥ م لوضع الترتيبات بين شركة مهمة من الشركات المؤسسة حديثاً للتنقيب عن النفط في منطقة شمالي عربستان وبين زعماء قبائل البختياري ».[١]

قبيل اغتيال ناصر الدين شاه كان الوضع متدهوراً في منطقة عربستان ، فطرق المواصلات في سنة ١٨٩٤ م غير مأمونة ، ولا سيما بين دزفول وخرّم آباد ، والقبائل العربية وقبائل البختياري تفرض سطوتها على المناطق الأخرى

(١) لوريمر : دليل الخليج ، ق ت ، ج ١ ، ص ٩٠ـ٤٩١ .

بحكم قوتها وعددها ومساحاتها الموروثة وشؤون الإدارة والأمن بيد العصابات المسلحة . وفي جنوبي عربستان اختفت مشيخة بني كعب في منطقة الفلاحين اختفاءً تاماً ، باندماجها في مشيخة المحيسين بالمحمرة ، فاتسعت رقعة عربستان أكثر من ذي قبل . وكان موقف شيخ المحمرة منذ افتتاح نهر كارون للملاحة في سنة ١٨٨٨ م معادياً لبريطانيا . ولكن الموقف قد تغير في اعقاب اغتيال الشيخ خزعل ، الذي كان أكثر تفهماً لرعاية المصالح البريطانية ولممثليها السياسيين حتى أنه تقدم سراً بطلب لوضع نفسه تحت الحماية البريطانية تفادياً لوقوع أحداث جديدة ، وبخاصة بعد ظهور دلائل تشير إلى أن حكومة طهران تنوي إلغاء استقلاله الذاتي ، فكان جواب الحكومة البريطانية بأنها ليست على استعداد في الظروف الراهنة ولا حتى في حالة تفكك كيان الحكومة المركزية ، للتعهد بضمان استقلال عربستان ، ولكنها تتعهد بدعم علاقات الصداقة بين الطرفين

الطبيعة القلقة لهذه الفترة
من العهد القاجاري

أخذت الأوضاع السياسية والاقتصادية في كل من إيران وتركيا تتدهور بسرعة في أواخر القرن التاسع ومستهل القرن العشرين ، والتدخل الأجنبي باشكاله المختلفة يتصاعد ، والقوى الكبرى المتسلطة على القارتين الاسيوية والافريقية تستعد لانزال ضربتها لاحكام سيطرتها النهائية على منطقة الأوسط متخذة من الحركات الانفصالية والاقليات العنصرية والدينية المسيحية ، والمعارضة الوطنية السياسية سبيلاً لتجزئتها وتقليص دورها في السياسة العالمية ، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط ، حيث الاسلام والنفط والموقع الاستراتيجي المهم ، والتخلف هذا فضلاً عن قيامها بتعميق الخلافات بين إيران والدولة العثمانية ، وبينها وبين شعوبها ، واستعداء بعضها على بعض . . . وفقاً لمخططات استراتيجية مدروسة .

في غضون الفترة الممتدة من ١٨٣٦ م إلى ١٩٥٢ م مثلاً تدهورت حالة الأمن والنظام على الحدود الفاصلة بين الدولتين القاجارية والعثمانية ، وتوترت

العلاقات الدبلوماسية بينها توتراً شديداً ، فكانت فرصة سانحة لبريطانيا وروسيا لتحقيق أمرين : (الأول) ارغامها على على تسوية مشكلاتها وبطرق سليمة ، (الثاني) اتفاقهما على تبادل وجهات النظر حول المسألتين الافغانية والإيرانية .

ويعزى هذا التوتر في العلاقات بين الدولتين إلى « طبيعة حدودهما الغامضة ، إلى جانب احتلال الأتراك موقتاً للحمرة سنة ١٨٣٧ م ، واحتلال الإيرانيين الموقت للسليمانية في ١٨٤٠ م وغارات الأتراك الانتقامية على اقليم ارديلان سنة ١٨٤٢ م ، والمذبحة التي ارتكبتها القوات التركية في كربلاء سنة ١٨٤٣ م ، وقتل فيها إيرانيون كثيرون . . . هذا إلى جانب استمرار معاملة رعايا إيران معاملة سيئة والتضييق على مصالحهم في تركيا». وفي سنة ١٨٤٧م تم التوقيع على معاهدة أرضروم الثانية ، التي حلت «خلافات البلدين من حيث المبدأ »، ولكنها تركت تسوية معظم المسائل القنصلية للمستقبل . وتم تعيين لجنة مشتركة لتعيين الحدود (١٨٤٨ م - ١٨٥٢ م)، « ولكنها لم تستطع أن تحقق نجاحاً يذكر . ومرة أخرى كان السبب هو عناد المندوب التركي وعدم مرونته . . . . وظلت معاملة حكومة العراق التركية لرعايا إيران على حالها السابق تقريباً ، رغم نصوص معاهدة أرضروم الثانية »[1].

١ - بوادر الانحلال السياسي في إيران وتركيا :

تدهورت أوضاع إيران السياسية والإدارية والمالية ابان حكم مظفر الدين شاه (نجل ناصر الدين شاه). وكان « أمين السلطان » اتابك أعظم رئيساً للوزراة (١٨٩٨ م - ١٩٠٣ م) معروفاً بكفايته السياسية والإدارية . ولكنه لم يستمر في الحكم طويلاً لتحالف القوى الوطنية والدينية ضده ، ودسائس المغرضين في البلاد. وأقصاه الشاه عن منصبه . وبسقوطه عمت الفوضى معظم أرجاء إيران وتدهورت الأوضاع المالية والاقتصادية تدهوراً كبيراً وارتفع العجز

---

(١) لوريمر : دليل الخليج ، المصدر السابق نفسه ص ٣٦١-٣٦٢ .

المالي من جراء سياسة الاسراف والبذخ التي درج عليها والده ناصر الدين وحاشيته وما رافقها من عقد قروض أجنبية ومنح امتيازات سخية ومن مطالبة المعارضة الوطنية بقيام حكم ديمقراطي ونظام برلماني وملكية مقيدة بدستور، كل هذه اسهمت في اثارة السخط والتمرد في صفوف الشعب وبخاصة الطبقة المثقفة، ذات الانتماءات الاجتماعية والدينية المختلفة ورفعت الوعي السياسي إلى درجة الثورة أو الانقلاب ناهيك عن شلل الأجهزة الإدارية، وارتهان إدارات الجمارك ووضعها تحت اشراف خبراء بلجيكيين في مقابل الديون العامة المستحقة، بدعوى اصلاح نظام الجمارك، والصراع الذي دار بين الدول الأجنبية حول عائدات الجمارك. فلقد كان «سلوك المسؤولين البلجيكيين متحكماً ومتعجرفاً. كما أن نقل مسؤولية الوظائف الإدارية الجمركية ذات الطابع غير الفني إليهم، جعلهم يفهمون أن دائرة الجمارك ستتطور لتصبح جهازاً قوياً، بل قد يبتلع سائر الصلاحيات التنفيذية للحكومة، إن صح الأخذ بهذه الفكرة المتطرفة»[1]. وكانت ردود الرأي العام الإيراني قوية ضد سيطرة الأجانب على الجمارك، بدعوى اصلاحها.

إن تنظيم الإدارة على أسس مركزية وموحدة، أثار كذلك مخاوف الامراء والمسؤولين المحليين، وشكوكهم، وحسبوه تهديداً مباشراً لاستقلالهم ومصالحهم. وعانت منطقة عربستان الشمالية من انتشار الفوضى والاخلال بالأمن، ومثلها السواحل الإيرانية وجزره واقليم مكران.

تقسيم إيران إلى منطقتي نفوذ بريطانيا وروسيا:

ضاعف الاستعمار الغربي منذ القرن الثامن عشر نشاطه السياسي والعسكري لابتلاع مزيد من الأقطار الاسلامية، وتلقت إيران القاجارية ضربات قاسية من جارتها الشمالية، وفقدت ـ كما ذكرنا أكثر من مرة ـ مناطق شاسعة من القفقاس، واخضعتها لنفوذها السياسي والاقتصادي، وانطلقت بريطانيا ـ المنافس الأول ـ من الجنوب الغربي الإيراني، ومن قواعدها في الهند،

(١) لوريمر: ق ت، ج ١، ص ٥١٦.

تمارس نفوذها المدمر على المنطقة ، وأصبحت إيران في أواخر القرن التاسع « شبه مستعمرة» بريطانيا، وإن بدت دولة «مستقلة»، ولكنها باتت، فاقدة لكثير من مقومات « السيادة »، بل أصبحت في حقيقة الأمر خاضعة لهيمنة استعمارية ، لقوتين كبيرتين ، تحرصان كل الحرص على اشاعة الاضطراب في مؤسساتها الاجتماعية والسياسية ، والتخلف في صفوف شعوبها ، وفي سنة ١٩٠٧ م سقطت في أحضان هاتين الدولتين الكبيرتين وفي فترة بلغ المد الديمقراطي والوعي السياسي درجة كبيرة ، واتخذ هذا الحدث شكلاً قانونياً في عرف المنطق وقانون العلاقات الدولية بين دول الاستكبار العالمي ، بابرام « اتفاقية لتقسيم إيران إلى ثلاث مناطق نفوذ : منطقة روسيا في شمال البلاد ، ومنطقة بريطانيا في الجنوب ، حيث آبار النفط ، ومنطقة عازلة ، في الوسط وفاصلة . وعلى مشهد من هذه الأوضاع والأطماع ظهرت في القرن التاسع عشر حركات سياسية عديدة مناهضة لمشاريع الاستعمار والتغلغل في مؤسسات الحكومة ، وفي المال والاقتصاد . تنطلق من مراجع دينية ، ونزعات استقلالية وطنية تنادي بالاصلاح ، ولكنها جوبهت بمقاومة شديدة من جانب السلطات الحكومية سنة ١٩٠٥ م ، وتطالب بالاصلاح الديمقراطي الدستوري . واستأنفت المراجع الدينية والوطنية نشاطها ، وبعد مرور أربع سنوات من نشاط سياسي ، دار أكثره في العاصمة طهران ، حدث «الانقلاب» أو الثورة الدستورية ، أو « انقلاب مشروطيت » كما أطلق عليه آنذاك ، وكادت إيران أن تقف على عتبة عهد جديد ، ولكن الثورة أحبطت ثانية عام ١٩٠٧ م »[1].

٢ ـ بوادر الانحلال السياسي في تركيا :

وكما كان الحال في إيران ، تدهورت الحياة السياسية باستمرار في معظم أرجاء الامبراطورية العثمانية ، ونشطت المعارضة وتأسست أحزاب سياسية في أواخر حكم السلطان عبد الحميد الثاني ، مطالبتها بإقامة حكومة دستورية ،

---

(١) Holliday, Fred, Arabia Without Sultans, P. 467-8, (Penguin Books, 1979 (Reprintd), Harmondsworth.

مندَدة بالفساد والظلم والاستبداد الذي نسب إلى السلطان عبد الحميد . ومن غريب الصدف أن ما حدث في إيران من تطورات سياسية ، وما حدث فيها م فساد وظلم حدث مثله في الدولة العثمانية ، وتزامن معه تماماً ، كما لو كان بين المطالبين بالحياة الدستورية تفاهم وتنسيق في العمل ، وتحقيق الأهداف . فالانتداب الدستوري في سنة ١٩١٧ م ، في إيران تزامن مع الانقلاب الدستوري في تركيا تقريباً . وكان لعلماء الدين في دور كبير في الدعوة والتنظيم لمكافحة الظلم والفساد والتدخل الأجنبي في إيران ، وكانوا في طليعة المطالبين بحكومة دستورية . بينما لم يكن لعلماء الدين في تركيا دور مهم .

كان ساسة الدولة العثمانية ، ومن ورائهم جماعات من اليهود والماسونيين والأقليات الدينية ، يعزون مفاسد الحكم إلى السلطان عبد الحميد الثاني ، وأسلوبه المطلق ونزعته الاستبدادية في الحكم . وتكون حزب سياسي في تركيا يطالب بحياة ديمقراطية وبنظام ملكي دستوري ، وبإجراء انتخابات عامة ، هذا الحزب هو حزب « الاتحاد والترقي » وفروعه في بعض الأقطار العربية . وقد استطاع تحقيق جانب من مطالبه السياسية . ومع أن المعارضة السياسية ، والمطالبة بحياة دستورية كانت عاملاً كبيراً في اسقاط النظام الملكي ، إلا أن الوقائع التاريخية أفادت بعدئذ أن هذا النشاط الدستوري لم يكن وحده وراء الاحداث وتطوراتها ، بل كانت الدعوة لمقاومة الفساد والاستبداد أكثر وقعاً وتأثيراً .

لو راجعنا تاريخ الدولة العثمانية الحديث ، وبالضبط الفترة الممتدة من سنة ١٨٧٦ م - ١٨٨٤ م لوجدنا أن تركيا كانت تسير في سنة ١٨٧٦ م إلى نهايتها المحزنة سيراً مطرداً منذ سنوات عديدة ، بدافع الاسراف والمطامع الاقليمية وسوء الحكم في الداخل ، والاصلاحات الزيفة ... ففي مايس من السنة نفسها قامت جماعة من السياسيين بعزل السلطان (عبد الحميد الثاني). وكان من اشهرهم مدحت باشا أول وال البغداد . ولم يدم حكم السلطان الذي خلفه أكثر من ثلاثة شهور . وفي نهاية سنة ١٨٧٦ م أعلن السلطان فجأة منح دستور الحريات للشعب في جميع أرجاء الامبراطورية العثمانية ، ولعله فعل ذلك

للتخلص من مطالب المؤتمرات الأوروبية المتتالية بضرورة اصلاحات إدارية مباشرة في تركيا الأوروبية .

« على أن روسيا أعلنت الحرب على تركيا سنة ١٨٧٧ م غير آبهة بالضمانات التي انطوى عليها الدستور الجديد للحريات في البلقان . وخلال أقل من سنة وصلت جيوشها إلى أبواب اسطنبول . وفي سنة ١٨٧٨ م . أقر مؤتمر دولي عقد في برلين فصل معظم مناطق تركيا الأوروبية ـ كلياً أو جزئياً ـ عن الامبراطورية العثمانية . ووافقت بريطانيا على هذا الفصل ، مع تحفظات ، لم تلتزم بها تركيا لاحقاً ، على الدفاع عن ممتلكات السلطات الاسيوية ضد أي عدوان في المستقبل ، وأخذت في المقابل جزيرة قبرص »[1].

وأسفرت هذه التطورات إلغاء الدستور بالرغم من مظاهر الاصلاحات التي تناولت الشؤون المالية والعسكرية والإدارية ظلت تركيا تعاني مساوىء الحكم ، التي لم تستطع التخلص منها أبداً . « لقد بلغ عجز وفساد الموظفين أقصى الحدود ، وذلك بعد أن أصبح هؤلاء يجيئون من أدنى الطبقات الاجتماعية . وكانت كراهيتهم للأوروبية تتزايد يوماً بعد يوم ، في وقت كانوا فيه ، من حيث هم جماعة ، يقلدون مناهج العمل السياسية الأوروبية ، ويعيشون من حيث هم أفراد طرائق الحياة الأوروبية الحديثة »[1].

ومن التطورات المهمة (١٨٨٠ م ـ ١٨٨٤ م) نشوء الديون العامة على الامبراطورية العثمانية . فقد وضعت معظم مواردها المالية تحت اشراف دولي .

٣ ـ الحالة في العراق (العثماني) :

لم ينج العراق التركي في هذه الفترة (١٨٧٦ م ـ ١٨٨٠ م) من قسوة الولاة الاتراك ، وحملات الابادة التي شنوّها على القبائل العربية ، مهما قدموا من ادعاءات تفيد رغبتهم في الاصلاح . « ففي مدينتي كربلاء والنجف أثار السكان في صيف ١٨٧٧ م ، وقمعت الثورة في كربلاء بمحاصرة المدينة واقتحامها ،

(١) و(٢) لوريمر : دليل الخليج ق ت ، ج ١ ، ص ٤٣٨

وباتخاذ تدابير عسكرية دون رحمة . وفي شتاء ١٨٧٧ م ـ ١٨٧٨ م حدثت اضطرابات خطيرة في بغداد نفسها بسبب المجاعة ، واستطاع السكان اثبات وجودهم . وكانت قبيلة شمر الكبيرة منقسمة على نفسها ، وزعماؤها متنافسون . . . وفي سنة ١٨٧٨ م ـ ١٨٧٩ م اندلع قتال بين رؤساء بني لام بعضهم ضد البعض الآخر ، معرضين بذلك سير الملاحة في نهر دجلة إلى الخطر ، واستعصى معالجة الموقف . وكانت قبيلة البو محمد هي الأخرى تعرض لصراعات داخلية . وارتكب أحد شيوخها المعارضين للحكومة التركية أعمالاً كانت تهديدفا كبيراً لسير الملاحة في النهر . وأخطر ما حدث من خلال هذه الفترة الهجوم على باخرة نقل البريد البريطانية (خليفة)، الذي أسفر عن مصرع عراقيين ، وإصابة ضابط الباخرة بجروح خطيرة[1].

وبالنسبة لبريطانيا ، استمرت السلطات العراقية التركية تعرقل المصالح البريطانية . وتجددت مشكلات سير الملاحة في شط العرب . « وتوالت شكاوى ضباط السفن التابعة لشركات الشحن الهندية البريطانية من تحرشات المسؤولين الأتراك وابتزازهم ، بزريعة أو بأخرى ، ولا سيما في الفا وعند مصب شط العرب . وكان لهذا التصرف صلة بمزاعم تركيا في ملكية ميناء المحمرة »[2]، كما ذكرنا تفصيلة من قبل .

في سنة ١٨٩٩ م ـ ١٩٠٠ م اضطرب سير الملاحة في أسفل نهر دجلة في أعقاب غارات شنتها قبيلة بني أسد القاطن هناك . « وفي ١٩٠٣ م شب نزاع بين قبيلة البو محمد وبين الحكومة المحلية ، أسفرت عن قيام الجيش التركي بارتكاب مجزرة مروعة بأفرادها . واستمر الشيخ سعدون من سنة (١٩٠٠ م ـ ١٩٠٥ م) شيخ مشايخ قبائل المتفق القوية القاطنة في أسفل الفرات ، في تحدّي الباب العالي . فشنت عليه ثلاث حملات عسكرية ، ولكن دون جدوى . وفي إحداها تعرضت واحدة من فصائل الجيش إلى كارثة كبيرة .

---

(١) لوريمر : ق ت ، ج ١ ، ص ٤٨٦ .

(٢) لوريمر : المصدر نفسه : ق ت ، ج ١ ، ص ٤٣٩ .

وشهدت أوضاع الاقاليم الاقتصادية نحواً مستمراً . وتقدمت الملاحة في نهر دجلة تقدماً كبيراً . . . »[1].

---

(١) لوريمر : ج . ج ، المصدر نفسه ، ص ٥١٨ ـ ٥١٩ .
في هذه الفترة استولت ـ كما يقول الدليل ـ مكتب الخدمات المدنية السلطانية على جميع السفن التركية العاملة في أنهار العراق ، وتأسست دائرة تسمى بـ « مكتب الملاحة الحميدية . وقامت منافسة بين هذا المكتب والشركة البريطانية للملاحة في دجلة والفرات أدت إلى تنشيط حركة التجارة . .

الباب الرابع

الاتفاق على تسوية شاملة

الفصل الأول

بروتوكول طهران وبروتوكول الآستانة

الفصل الثاني

النزاع العراقي الايراني في عصبة الأمم

الفصل الثالث

سنوات الانفراج والمفاوضات المباشرة

الفصل الرابع

سنوات القرار التاريخي

حكومة الانقلاب

تحسم النزاع العراقي الايراني

توقيع معاهدة الحدود سنة ١٩٣٧

الفصل الخامس

عقبات تواجه تنفيذ معاهدة الحدود

معاهدة سنة ١٩٣٧

الفصل السادس

ميثاق بغداد والتقارب العراقي الإيراني

الفصل الأول

بروتوكول طهران وبروتوكول الآستانة

وضعت معاهدة أرضروم الثانية ، على الرغم من استمرار الخلافات والمنازعات ، وعلى الرغم من المماطلة والتسويف ، وعلى الرغم من الخلافات داخلياً وخارجياً ، أساساً لفض الخلافات بالطرق السلمية بدلاً من اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها . وكان أهم إنجاز حققته الدولتان ، بمساعدة الدولتين الوسيطتين ، توصلهما إلى إبرام بروتوكول طهران في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩١١ وبروتوكول الاستانة في ٤ تشرين الثاني سنة ١٩١٣ والنظام الداخلي الخاص بلجنة تثبيت الحدود المشتركة ، فأصبحا الاساس في تثبيت معالم الحدود المشتركة تثبيتاً نهائياً بعد جهود مضنية استغرقت سبعين سنة من المحادثات التمهيدية والوساطات الدبلوماسية والمعاهدات الدولية المتعددة التي عقدتها الدولتان .

أولاً ـ بروتوكول طهران ١٩١١

أعربت الدولتان عن رغبتهما في تسوية مشكلات الحدود بصورة ودية وتفادي أي خلاف قد ينشب في المستقبل حول القضايا المعلقة ، شريطة أن تجري المباحثات بين الدولتين دون وساطة فريق ثالث . وأصدرت الحكومة الإيرانية تعليماتها إلى وزير الخارجية ، وثوق الدولة ، والحكومة العثمانية تعليماتها إلى سفيرها لدى البلاط الإيراني ، حسيب بك ، ليضعا أسس المفاوضات

والاجراءات التي ستتبع في تثبيت الحدود المشتركة عن طريق المفاوضات المباشرة واسفرت الاتصالا ت عن وضع بروتوكول طهران.

إن الأسباب التي دعت إلى عقد هذا البروتوكول تتلخص فيما يلي :

أولاً ـ فشل لجنة تخطيط الحدود التي نصت عليها المادة الثالثة من معاهدة أرضروم الثانية لسنة ١٨٤٨ ، وكذلك اللجنة التي نصت عليها المادة الأولى من بروتوكول طهران لسنة ١٩١١ في رسم الحدود على الطبيعة بصورة نهائية .

ثانياً ـ إنشغال الدولتين في مشكلات معقدّة جعلت كل واحدة منهما في غنى عن الدخول في منازعات جديدة لا طائل من ورائها ، والعزوف عن استخدام القوة في تسوية المشكلات والخلافات .

ثالثاً ـ استمرار الاشتباكات المسلحة في مناطق الحدود يعرض السكان المقيمين على جانبين الحدود ، ولا سيما القبائل الكردية والعربية ، إلى تدمير مصالحهم وفقدان أمنهم ويحول دون تنقلهم عبر الحدود ، الأمر الذي يتطلب وضع حد نهائي لهذه الحوادث المؤسفة .

رابعاً ـ رغبة كل من بريطانية وروسيا في ضرورة وضع حد للمنازعات الدائرة بين الدولتين العثمانية والإيرانية تأميناً لمصالحهما الخاصة في هذه المنطقة .

خامساً : فشل معاهدة أرضروم الثانية في القضاء على منازعات الحدود ، ناهيك عن الخلافات الكثيرة في تفسير بعض نصوص المعاهدة نفسها[١] .

هذه الأسباب وغيرها ،والوضع الدولي العام ، جعلت الدولتان تلجأن إلى طريقة جديدة في تسوية خلافات الحدود ، وهي المفاوضات الثنائية المباشرة التي أسفرت عن إبرام بروتوكول (ملحق)[٢] في ٢١ كانون الأول عام ١٩١١

---

(١) جابر الراوي : الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية (رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية الحقوق بجامعة القاهرة صفحة ٢٦٧ ، القاهرة سنة ١٩٧٠).

(٢) راجع ملحق الكتاب للاطلاع على النص الكامل لبروتوكول طهران .

وتضمن خمس نقاط هي :

١ ـ تعيين لجنة مشتركة لتثبيت خط الحدود تتألف من عددٍ متساوٍ من الأعضاء على أن تجتمع بأقرب فرصة ممكنة لتنظيم سير العمل .

٢ ـ تزويد أعضاء اللجنة بجميع الوثائق والبيانات المؤيدة لإدعاءات الفريقين لدراستها وتحليلها بأمانة وموضوعية ، لاتخاذ القرارات النهائية في تثبيت خط الحدود تثبيتاً نهائياً .

٣ ـ في حالة فشل اعضاء اللجنة في الوصول إلى تفسير وتطبيق بعض نصوص معاهدة أرضروم الثانية تفسيراً مرضياً ، تحال عندئذ القضايا المختلفة عليها إلى « محكمة التحكيم » في لاهاي لإصدار القرار النهائي .

٤ ـ تكون معاهدة أرضروم الثانية الأساس الذي تستند إليه قرارات اللجنة .

٥ ـ لا يتخذ أي من الطرفين من احتلال الأراضي المتنازع عليها حجة قانونية للاحتفاظ بها والسيطرة عليها .

واصلت اللجنة المشتركة جلساتها من شهر مارس إلى شهر آب سنة ١٩١٢ دون الاستعانة بممثلي الدولتين الوسيطتين، وعقدت خلال ذلك ثمانية عشر جلسة، ولكن دون نتيجة تذكر. واضطر سفيرا الدولتين الوسيطتين للتدخل مرة ثانية ، وطالبا الأتراك بوجه خاص بـ « ضرورة تطبيق المواد التي نصت عليها معاهدة أرضروم في الحال ودون تأخير ، ومعنى هذا عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه سنة ١٨٤٨ »[(١)]

بريطانيا تضمن مصالحها ـ وزير خارجية بريطانيا يتدخل :

ومرة أخرى أعاد العثمانيون إلى الأذهان مذكرة الميرزا محمد علي خان خلال الاجتماعات التي كانت تعقدها اللجنة ، ومرة ثانية أكد الجانب الإيراني أن المذكرة تعد لاغية ، لأنها ليست ذات قيمة حقيقية وتنقصها الشرعية . بعد

---

(١) ادموفز ، كرد وترك وعرب ، صفحة ١٢٧ .

ضغط متواصل مارسه ممثلا الدولتين الوسيطتين ، أعلن ممثل إيران في اللجنة قبول حكومته للمذكرة الإيضاحية التي بعث بها السفيران البريطاني والروسي إلى الباب العالي في شهر نيسان سنة ١٨٤٨ ، وذلك وفقاً للبيان التالي : « لدى دراسة وتمحيص الرسائل والوثائق التي وردت من طهران يتضح أنها تؤيد الرأي الذي طالما عبّر عنه المندوبون الإيرانيون ، وهو أن ميرزا محمد علي خان مبعوث صاحب الجلالة شاه إيران لم يحصل على التخويل الضروري الذي يؤهله للتوقيع على المواد الاضافية التي أعدها ممثلا الدولتين الوسيطتين ، وأن هذه المواد لم تدّون في النص الأصلي للمعاهدة .

« إن المندوب الإيراني ، على الرغم من تمسكه بوجهة النظر المذكورة ، ولكي يعرب عن رغبته الصادقة في تسوية مشكلات الحدود. ومراعاة لمساعي الوسيطين البريطاني والروسي خلال السبعين سنة المنصرمة ، يعترف بالايضاحات المبينة في المذكرة من حيث هي جزء لا يتجزأ من معاهدة أضروم الثانية ويقبلها »[1] .

لقد تقرر بموجب بروتوكول طهران استمرار المباحثات بين ممثلي الدولتين في الاستانة . غير أن السر أدواردغراي E. Grey ، وزير خارجية بريطانيا ، أجرى مباحثات مع ابراهيم حقي باشا ، مبعوث الباب العالي ، أثناء زيارة رسمية إلى لندن ، حول عدد من القضايا المشتركة بين الدولتين ، من بينها قضية تثبيت خط الحدود بين إيران وتركيا . وقد أعلن المبعوث موافقته على خط مقترح في الجنوب يعد أكثر قبولاً لإيران من أي خط مضى . وصدر في لندن عقب هذه المباحثات « تصريح » من قبل الوزير تناول مناطق الحدود الجنوبية بين الدولتين الإيرانية والعثمانية .

ثانياً ـ بوادر الزحف على العراق :

قبل أن نتطرق إلى بروتوكول الاستانة بشيء من التفصيل ، لا بد من

---

(١) وزارة الخارجية الإيرانية : الكراس الخاص المذكور سابقاً (بالانكليزية) صفحة ٨ .

الاشارة إلى أن محادثات لندن التي جرت قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى ، وأسفرت عن توقيع مجموعة من الاتفاقات والملاحق حول منطقة الخليج وشط العرب ، وقد جرت هذه المحادثات في الوقت الذي كانت جهود الدولتين الوسيطتين ، بريطانيا وروسيا ، مبذولة لتسوية مشكلات الحدود بين إيران وتركيا . وقد استطاعت بريطانيا خلال محادثات لندن أن تبرم مع الدولة العثمانية إتفاقية خاصة بالملاحة في شط العرب لتحقيق اطماعها التوسعية البعيدة.

(أ) اتفاقية الخليج :

تنازلت الدولة العثمانية، واستنادا لبنود هذه الاتفاقية، عن جميع حقوقها ومطالبها في قطر والبحرين ، وتعهدت بسحب جميع قواتها وموظفيها ، شريطة احتفاظ الدولة العثمانية بسيادتها على الكويت ، والكفّ مقابل ذلك عن التدخل في شؤونها الداخلية والخارجية بأي شكل من الأشكال ، وأن تتوقف عن ارسال قوات مسلحة إليها وأجازت لشيخ الكويت برفع العلم العثماني ، ووضع اسم « الكويت » في زاوية من زواياه . واعترفت الدولة العثمانية بموجب هذه الاتفاقية بالاتفاقات التي عقدها شيخ الكويت مع الحكومة البريطانية ، ومنها تأسيس خدمات بريدية غير الخدمات العثمانية القائمة . ويلاحظ أن هذه الاتفاقية جردت الدولة العثمانية عملياً من سيادتها على الكويت ، وبالتالي باعدت بينها وبين المناطق المجاورة سياسياً .

(ب) شط العرب :

من الاتفاقات الأخرى التي أبرمت ، اتفاقية خاصة بالملاحة في شط العرب ، تناولت حق الرسو على امتداد الساحل الواقع شمالي وجنوب مصب نهر كارون ، وبيان آخر حول الملاحة في نهري دجلة والفرات . وقد تضمن الاتفاق الخاص بشط العرب عدة أمور منها :

١ ـ يبقى شط العرب مفتوحاً لسير السفن التابعة لجميع الدول .

٢ ـ تؤلف الحكومة العثمانية لجنة لتنظيم سير الملاحة في شط العرب من مدينة القورنة حتى مصبه في الخليج، على أن تتألف من عضوين، عضو عثماني

الجنسية وعضو بريطاني الجنسية ، تختاره الحكومة العثمانية من قائمة المرشحين لهذا المنصب ، ويتقاضى كل واحد منهم مرتباً سنوياً يدفع من صندوق اللجنة .

٣ ـ يكون تعيين المهندسين والمفتشين والمستخدمين من اختصاصات اللجنة[١]. وحيث أن الحكومة العثمانية ترغب في أن يكون رئيس المهندسين ورئيس المفتشين في الإدارة النهرية من التبعية البريطانية ، فستطلب من الحكومة البريطانية تزويدها بقائمة من المرشحين لتختار من كان أهلاً لملء المنصبين المذكورين . وستقوم الحكومة العثمانية بدورها بتعيين أحد رعاياها ليشغل منصب معّاون لكل من الوظيفتين المذكورتين .

وبقدر ما يتعلق بالملاحة في نهري دجلة والفرات اتفق وزير خارجية بريطانية وحقي باشا على إصدار « بيان » خاص لتنظيم حركة نقل البضائع والأشخاص في ٢٩ تموز سنة ١٩١٣ . وقد نصت المادة الأولى من هذا البيان على ما يلي : « تمنح الحكومة العثمانية امتيازاً لشخص بريطاني ترشحه الحكومة البريطانية لتأسيس شركة تتولى تسيير حركة السفن في مياه نهر دجلة من القورنة حتى الموصل على الأقل ، وفي نهر الفرات من القورنة حتى مسكنة ».

هكذا حققت بريطانيا جميع مطامعها الإقليمية في منطقة الخليج وفي شط العرب ونهري دجلة والفرات ، وأحكمت سيطرتها على طرق المواصلات والتجارة ، وعززت حامياتها العسكرية ، وحققت أحلامها بالتوسع في منطقة الخليج التي كانت تخطط لها حكومة الهند وحكومة لندن معاً منذ أكثر من قرن ، وهيأت الأوضاع السياسة والعسكرية لاحتلال العراق .

ثالثاً ـ بروتوكول الآستانة ١٩١٣

أسفرت المفاوضات التي جرت في الاستانة وفي لندن عن توقيع بروتوكول الاستانة في اليوم الرابع من شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٣ . وقد وقع

---

(١) ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، صفحة ٢٠٦ ـ ٢٠٨ بيروت ، ١٩٦٠ وفيه تفصيل لاختصاصات اللجنة المنوى تأليفها .

البروتوكول عن الحكومة العثمانية الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) وعن الحكومة الإيرانية سفيرها لدى الباب العالي ، وممثلا الدولتين الوسيطتين . وصار هذا البروتوكول المرجع الذي استندت إليه لجنة الحدود المشتركة في تثبيت خط الحدود بين الدولتين .

نظراً لأهمية الموضوعات التي تطرق إليها ممثلو[1] الدول الأربع بالنسبة لمستقبل الحدود العثمانية الإيرانية (والإيرانية العراقية بعدئذ) نرى من المفيد جداً الاشارة اليها في الاجتماعات التي سبقت إبرام البروتوكول .

استعرض المندوبون سير المفاوضات التي دارت منذ ٢٥ آذار سنة ١٩١٢ حتى تاريخ الاجتماع ، فوجدوا أن اللجنة المشتركة المنصوص على تأليفها بموجب المادة الأولى من بروتوكول طهران سنة ١٩١١ لوضع أسس لتثبيت خط الحدود قد عقدت ثمانية عشر اجتماعاً دون أن تتوصل إلى وضع أسس مرضية . ولاحظت الحكومة الروسية[2] أنه يتعذر تطبيق الشروط الواردة في معاهدة أرضروم ، لأن ذلك يعتبر بمثابة العودة إلى الوضع الذي كان سائداً في سنة ١٨٤٨ ، وهو عام ابرام المعاهدة ، واقترحت في مذكرة أخرى أن يقبل الطرفان العثماني والإيراني خطاً جديداً للحدود تنطبق عليه الشروط المذكورة في الاتفاقات النافذة المفعول . وحيث أن الباب العالي « تواق » للاستجابة لرغبة الحكومة الروسية ، في إزالة أسباب الخلاف التي تعكر صفو العلاقات الودية بين الدولتين ، وتحدوه كذلك رغبة في إقامة الدليل على حسن نياته إزاء الحكومة الإيرانية بشأن النزاع القائم حول هذا الموضوع ، فقد قرر قبول الخط المقترح في مذكرتي السفير

---

(١) كان ممثلو الدول الأربع الذين وقعوا البروتوكول :

(أ) الأمير سعيد حليم باشا ، الصدر الأعظم ووزير الخارجية عن تركيا .

(ب) ميرزا محمود خان قاجار احتشام السلطنة ، السفير المفوض والمندوب فوق العادة لشاه إيران لدى الباب العالي .

(ج) سر لويس موليت L. Mallet ، السفير والمندوب فوق العادة لبريطانية لدى الباب العالي .

(د) ميشيل دي جيير ، السفير المفوض والمندوب فوق العادة لروسية لدى الباب العالي مذكرة السفارة الروسية المؤرخة في ٢٢ آب سنة ١٩١٢ والمرقمة في ٢٦٤ المرفوعة إلى الحكومة العثمانية .

(٢) مذكرة السفارة الروسية المؤرخة في ٢٢ آب سنة ١٩١٢ والمترجمة ٢٦٤ المرفوعة إلى الحكومة العثمانية .

الآنفي الذكر لتحديد القسم الشمالي من الحدود التركية الإيرانية من سردار بولاق إلى بانه ، أي إلى خط عرض ٣٦ درجة [1]. وأبدى الباب العالي بعض الملاحظات حول حدود منطقة زهاب ، والترتيبات التي تستطيع قبولها بغية التوصل إلى حل عادل وتفاهم نهائي مع الحكومة الإيرانية حول خط الحدود المقترح . ورحبت السفارة الروسية[2] باعتراف « الحكومة العثمانية بمحتوى المادة الثالثة من معاهدة أرضروم الثانية سنة ١٨٤٨ أساساً لتحديد منطقة حدود أرارات بانه . . . » في مذكرتها الآنفة الذكر ، ولكنها رفضت التعديلات المقترحة من قبل الباب العالي في خط الحدود ، والتحفظات التي أبدتها في مناطق أخرى من الحدود أيضاً .

وبقدر ما يتعلق بمنطقة زهاب ، أعربت السفارة الروسية ، عن موقفها بصدد اللائحة العثمانية جملةً وتفصيلاً ، وعن مخاوفها بأنها « لا تضمن حفظ السلم والنظام في مناطق الحدود ضماناً كافياً في المستقبل » . وفي مذكرة لاحقة تسلمها الأمير سعيد حليم باشا لخصّت السفارة وجهة نظرها بشأن تثبيت خط الحدود في منطة زهاب والمناطق الأخرى التي تقع إلى الجنوب منها . وجرت بعد تبادل هذه المذكرات محادثات بين السفير الروسي ، ومحمود باشا ، الصدر الأعظم ، دونت خلاصتها في مذكرة لاحقة بعث بها السفير الروسي إلى الصدر الأعظم . وقدمت السفارة الروسية عقب « تصريح » لندن سنة ١٩١٣ ، وفعلت مثلها السفارة البريطانية ، مذكرة[3] حول تثبيت خط الحدود الجنوبية الممتد بين تركيا وإيران أوجزت فيها الأسس والمبادىء المقررة في المراسلات الدائرة حول تثبيت هذا الخط وأخيراً أسفرت المداولات التي دارت بين ممثلو الدول الأربع عن تعريف خط الحدود وذكر أنه يبدأ من علامة الحدود رقم (٣٧) على الحدود التركية الروسية الكائنة بالقرب من سرادار بولاق على الذروة

---

(١) مذكرة الحكومة العثمانية المؤرخة في ١٨ آذار سنة ١٩١٣ والمرقمة ٤٧/٣٠٤٦٩ .
(٢) مذكرة السفارة الروسية المؤرخة في ١٠ نيسان سنة ١٩١٣ والمرقمة ٧٨ .
(٣) مذكرة السفارة الروسية المؤرخة في ٥ آب سنة ١٩١٣ والمرقمة ٣٤٥٥٣ ، ورد الحكومة العثمانية في مذكرتها المؤرخة ٢٣ أيلول سنة ١٩١٣ والمرقمة ٣٧٠٦٣ .

الواقعة بين جبل أرارات الصغير وأرارات الكبير ، ثم يتجه جنوباً إلى مناطق العراق الشمالية والوسطى والجنوبية .

تصريح لندن :

لم يتطرق تصريح لندن إلى بحث خط الحدود الممتد من منطقة مندلي إلى المناطق الإيرانية والعثمانية الشمالية بصورة تفصيلية . فقد رأى ممثلو الدول الأربع أن يترك الموضوع إلى لجنة تثبيت الحدود المشتركة . أما خط الحدود الواقع بين منطقة الحويزة ومصب شط العرب فقد تم بحثه على أساس أنه يبدأ من نقطة تسمى أم شير إلى نقطة تقع شرقي اتصال حور المحيسن بخور العظيم على بعد تسعة أميال إلى الشمال الغربي من البساتين الواقعة على الدرجة ٣١ والدقيقة ٤٣ والثانية ٢٩ من خط العرض الشمالي . ومن نقطة أم شير ينحرف الخط باتجاه الجنوب الغربي لغاية الدرجة ٣٥ من خط الطول الغربي تقريباً في الطرف الجنوبي من بحيرة صغيرة تعرف باسم العظيم أيضاً ، وتقع في خور العظيم على مسافة قصيرة من الجهة الشمالية الغربية لمدينة السويب . ومن هذه النقطة يواصل الخط سيره نحو الجنوب بمحاذاة الخور لغاية ٣١ درجة من خط العرض الشمالي ، ويسير معه شرقاً تماماً حتى النقطة الواقعة إلى الشمال الشرقي من كشك بصرة ، بحيث يبقى هذا المحل ضمن الأراضي العثمانية . ثم يتجه الخط من هذه النقطة إلى ناحية الجنوب حتى مصب قناة الخيّن بشط العرب ، ثم يتابع خط الحدود سيره بمحاذاة شط العرب حتى مصبه في الخليج ، تاركاً النهر وما فيه من جزر تحت السيادة العثمانية ، مع مراعاة الشروط والاستثناءات التالية :

(أ) تعود لإيران :

١ ـ جزيرة محله ، والجزيرتان الواقعتان بينها وبين الضفة اليسرى من شط العرب (ساحل عبادان الإيراني) .

٢ ـ الجزر الأربع الواقعة بين شطيط وماوية ، والجزيرتان الكائنتان مقابل منوحي والتابعتان لجزيرة عبادان .

٣ ـ جميع الجزر الصغيرة الموجودة الآن ، أو التي قد تتكون بعدئذ ، مما له صلة بانحسار المد عن جزيرة عبادان أو بالأراضي الإيرانية إلى أسفل نهر نـاز الله .

(ب) يبقى ميناء ومرسى المحمرة الحديثان ، من أعلى إلى أسفل ملتقى نهر كارون بشط العرب ، تحت سيادة إيران ، طبقاً لمعاهدة أرضروم الثانية ، ولكن دون المـاس بحق الحكومة العثمانية في استعمال هذا القسـم من النهر ، ودون أن تمتد سلطة إيران إلى أقسام النهر الواقعة خارج حدود المرسى .

(ج) لا تغيير في الحقوق والأعراف والعادات الجارية بالنسبة لصيد الأسماك في الضفة الإيرانية من شط العرب . وتشمل كلمة ضفة أيضاً الأراضي التي تتصل بالساحل وقت انحسار المد .

(د) لا تمتد السيادة العثمانية إلى أقسام الساحل الإيراني التي تغمرها مياه المد بصورة وقتية عند ارتفاع منسوب مياه شط العرب أو من جراء عوامل عرضية أخرى . ولا سلطة لإيران على الأرض الواقعة على الضفة الشرقية لشط العرب التي تظهر بصورة وقتية أو عرضية (حالة الجزر) لدى انخفاض منسوب الماء دون الحد الاعتيادي .

(هـ) يبقى شيخ المحمرة متمتعاً ، عملاً بأحكام القوانين العثمانية ، بحقوق ملكيته في الأراضي العثمانية .

ثانياً ـ يتم تثبيت خط الحدود على الأرض من قبل لجنة تثبيت مؤلفة من ممثلي أربع حكومات ، ويمثل كل حكومة ممثل واحد ونائب واحد . ويحل النائب محل الممثل الأصيل الغائب عند الضرورة .

ثالثاً ـ لدى قيام لجنة تثبيت الحدود بوظائفها الملقاة على عاتقها ينبغي :

١ ـ التمسك بأحكام هذا البروتوكول .

٢ ـ تطبيق النظام الداخلي للجنة المرفق بهذا البروتوكول .

رابعاً ـ إذا تضاربت آراء أعضاء اللجنة حول خط الحدود في أي قسم من أقسامه ، فعلى الممثل الإيراني والعثماني أن يقدما خلال ثمانٍ وأربعين ساعة بياناً خطياً إلى الممثلين الروسي والبريطاني يعزز وجهة نظر كل منهما في الأمر ، وعلى الممثلين الوسيطين أن يعقدا اجتماعاً خاصاً لهذا الغرض لإصدار قرارهما . وينبغي ادراج القرار في محضر الاجتماع العام ، والاعتراف بالقرار الصادر بكونه ملزم للأطراف الأربعة كافةً .

خامساً ـ حالما تتم عملية تثبيت قسم من خط الحدود يصبح ذلك القسم قد ثبت تثبيتاً نهائياً ، ولا يكون عرضةً لأي تدقيق أو تعديل بعدئذ .

سادساً ـ يحق للحكومتين العثمانية والإيرانية أن تؤسسا مخافر على الحدود أثناء سير أعمال لجنة تثبيت الحدود .

سابعاً ـ ليكن مفهوماً ، أن الامتياز الممنوح من لدن شاه إيران إلى وليم نوكس دارسي ، عملاً بالاتفاقية المؤرخة في ٢٨ ايار سنة ١٩٠١ ، التي انتقلت حقوقها إلى شركة النفط الانكليزية الفارسية بموجب المادة التاسعة من الاتفاقية المذكورة (ويشار إليها بكلمة اتفاقية في الملحق (ب) من هذا البروتوكول) تبقى نافذةً المفعول بصورة تامة مطلقة في جميع الأراضي التي حولتها إيران إلى تركيا تنفيذاً لأحكام هذا البروتوكول والملحق (ب) .

ثامناً ـ تقدّم الحكومتان العثمانية والإيرانية إلى الموظفين العاملين في مناطق الحدود عدداً كافياً من نسخ تثبيت الحدود التي رسمتها اللجنة الرباعية ، مشفوعة بنسخ كافية من ترجمة البيان المنصوص عليه في المادة الخامسة عشرة من نظام اللجنة الداخلي ، على أن يكون مفهوماً بأن النص المدوّن باللغة الفرنسية سيبقى وحده النص المعوّل عليه رسمياً .

رابعاً : النظام الداخلي الخاص بلجنة تثبيت الحدود الدولية :

نصّ بروتوكول الاستانة ، فيما نص ، على تأليف لجنة لتثبيت الحدود المشتركة بين الدولتين ذات نظام داخلي خاص . وقد نصت المادة الأولى من

المواد العشر على تمتع جميع أعضاء لجنة (قومسيون) تثبيت الحدود بحقوق وصلاحيات متساوية، وعلى أن تكون الخارطة «المتطابقة» المرسلة إلى الحكومتين العثمانية والإيرانية الأساس الطوبوغرافي الذي يستند إليه عمل اللجنة (م ٢)، وأن يترك لها حرية تقرير نوع علامات الحدود التي تنصبها على طول خط الحدود والتي ستتحمل الحكومتان نفقاتها مناصفة (م ٨). ولدى قيام اللجنة بتعيين مواقع علامات الحدود تعييناً قطعياً عليها الاستعانة بلجنة فرعية قوامها عضوين اثنين على الأقل للاشراف على عمليات النصب، تختارهم من بين أعضاء اللجنة أنفسهم أو من الموظفين العاملين فيها (م ٩)، ولها أرجاء عمليات تثبيت قسم من الحدود إذا كانت الأحوال الطبيعية غير مساعدة، أو لأي سبب آخر بناءً على قرار الأكثرية (م ١٣). وعليها أن تهيء، بأسرع وقت ممكن، وبعد انجاز عملها نهائياً، نسخةً من الخارطة المذكورة في المادة الثانية من النظام الداخلي ممضاة من قبل جميع أعضاء اللجنة، وتوزيعها على الوجه التالي :

نسخة واحدة لكل حكومة من الحكومات الممثلة في اللجنة، ونسخة لكل من السفارة التركية والروسية و البريطانية في طهران، ونسخة لكل من سفراء بريطانيا وإيران وروسيا في الاستانة (م ١٤).

ولدى قيام اللجنة بتزويد الدول الأربعة بخارطة الحدود المذكورة عليها أن تقدم في الوقت نفسه بياناً يتناول وصف الحدود وصفاً تفصيلاً كاملاً، بحيث يكون مطابقاً تماماً للوصف المدوّن في محاضر اللجنة ومذيلاً بتواقيع الأعضاء الأربعة .

أ ـ أعمال لجنة تثبيت الحدود.

بدأت اللجنة[1] أعمالها في شهر كانون الأول عام ١٩١٣ ابتداءً من

---

(١) تألفت اللجنة على النحو التالي:
عن إيران: إطلاع الملك، عضوا أصليا، ومنصور السلطنة عضوا مساعدا.
عن تركيا: المقدم عزيز سامح بك عضوا أصليا وعبدالحميد الحفرجة عضوا مساعدا. =

منطقة شط العرب في القاطع الجنوبي من الحدود وانتهاءً بمنطقة جبال أرارات ، وأتمت أعمالها في ٢٧ تشرين الأول من سنة ١٩١٤ ، وذلك قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى . وقد ضمت اللجنة شخصيتين دبلوماسيتين بارزتين ، وشخصيتين أخريين من الاستخبارات البريطانية هما : أرنولد ولسن A. Wilson وهوبارد G. E. Hubbard الذي أصبح سكرتيراً للجانب البريطاني في لجنة الحدود ، ومؤلف كتاب من الخليج إلى أرارات سنة ١٩١٦ الذي سبقت الاشارة إليه ، فضلاً عن العقيد رايدر C. H. D. Ryder ، والمقدم كاوي H. W. Cowie اللذين توليا عمليات المسح . وقد انضم إلى المسّاحين المذكورين مستر سون Soane والمهندس دوغلاس Douglas .

إن اشتراك هذا العدد الكبير من البريطانيين في لجنة تثبيت الحدود يعزى إلى حرص بريطانيا الشديد على مصير مناطق امتياز دارسي للنفط الذي غطى جميع المناطق الإيرانية المحاذية للحدود العراقية من المحمرة جنوباً حتى خانقين شمالاً ، واحتمال انتقال قسم منها إلى الدولة العثمانية في حالة تثبيت خط الحدود تثبيتاً نهائياً ، هذا فضلاً عن مشاريعها وأطماعها التوسعية في العراق التي كانت تخطط لها تخطيطاً واضحاً منذ أواسط القرن التاسع عشر .

ب ـ نصب دعامات تثبيت الحدود .

نصبت أول دعامة من علامات تثبيت خط الحدود في الضفة الشرقية من شط العرب في الاسبوع الأخير من شهر كانون الأول سنة ١٩١٣ . وقد تولى

= (والاخير من اصل عراقي، وتقلد وظائف عدة في الحكومة العراقية).

عن بريطانيا : أي. سي راستلاو A.C. Wrastlaw عضوا أصليا (دبلوماسي في الدائرة القنصلية لقسم الشرق الاوسط في وزارة الخارجية البريطانية). والكابتن آرنولد ولسن A. Wilson عضوا مساعدا (ضابط استخبارات تابع لحكومة الهند ومقره بوشهر. وقد عين حاكما عسكريا في العراق ايام الاحتلال لفترة سنة خلال فترة غياب برسي كوكس .Percy Cox في إيران).

عن روسيا : أن في مينورسكي N.V. Minorsky عضوا اصليا. قال عنه ارنولد ولسن في كتابه جنوب غربي آسية : دبلوماسي وعالم مشهور، ضليع باللغات الشرقية وعيّن استاذا في جامعة كمبردج، وأن بيلاييف N. Belayeve عضوا مساعدا.

آرنولد ولسن[1] نفسه الاشراف على عمليات المسح والتثبيت لخبرته وأطلاعه الواسع على مناطق الحدود . وقد سجّل في مذكرته وهو على سفوح جبال شتكوه وعلى ضفاف نهر الطيب الذي ينساب جنوباً إلى نهر دجلة بتاريخ ١٢ مارس ١٩١٤ : لقد ثبتنا حوالي ٢٥٠ كيلومتراً من خط الحدود . . . وكانت اجتماعاتنا طويلة وتستمر أحياناً حتى منتصف الليل ، وتمتعنا بصلاحيات التحكيم الممنوحة لممثلي بريطانيا وروسيا بحرية تامة »[2].

وفي منطقة خانقين تولى الكابتن ولسن الجانب السياسي من أعمال لجنة تثبيت الحدود بدلاً من راستلاو الذي أصيب بمرض نقل على أثره إلى بغداد ، لما لمنطقة خانقين من علاقة مباشرة بامتياز دارسي للنفط ، التي صارت تعرف فيما بعد بالأراضي المحوّلة Transfered Territories . وكان ذلك من أصعب الأعمال التي واجهت اللجنة ، كما يقول ارنولد ولسن ؛ فقد كان علي استحصال موافقة زملائي على تعريف يحدد مدى ومعنى الأراضي المحولة إلى تركيا عملاً باتفاقية سنة ١٩١٢ ، ومن ثم تثبيتها على الخارطة . وهو أمر على جانب عظيم من الأهمية والخطورة بالنسبة لشركة النفط الانكليزية الفارسية صاحبة امتياز دارسي[3] ، وبالنسبة للحكومة البريطانية التي أوشكت على

(١) سجل ارنولد ولسن في مذكراته: تسلمت في شهر آب سنة ١٩١٣ أثناء مكوثي في لندن أمرا بالسفر الى الاستانة لمقابلة السفير البريطاني سر لويس مالت Malet والسفارة الروسية. وأمضيت فيها اسبوعا واحدا، ثم واصلت سفري إلى باطوم وطرابزون، ومنها سافرت إلى باكوورث وقزوين وطهران حيث قابلت سفير بريطانيا السر ولتر تاونلي W. Townly. وبعد اجراء اتصالات بالسفارة الروسية والوزارات المختصة غادرتها الى همدان، للاجتماع بمسّاحين بريطانيين كانا يتوقعان وصولي هما سون (وقد وجدته مريضا فاضطر للسفر الى بغداد عن طريق كرمنشاه) ودوغلاس. ومن همدان سافرت الى بروجرد ونهاوند حيث قابلت الامير اختام الدولة، ومنها واصلت السفر الى خرّم آباد. ويذكر آرنولد في كتابه «جنوب غربي إيران» صفحة ٢١٨ ما يلي: وجدت في الصحراء على بعد ثلاثين ميلا عن نهر كارون أو شط العرب برجين مربعين كبيرين مشيدين بالطابوت (الآجر)، الأول يسمى كشك البصرة، والثاني كشك الحويزة. وقد قيل لي إن الحدود كانت تمر بين هذين البرجين. ويتساءل المؤلف من الذي بنى هذين البرجين، ولأي غرض؟ ويقول: لا يستطيع أحد أن يجيب عن السؤال، ويبدو أن البرجين غير قديمين.

(٢) آرنولد ولسن: المصدر السابق صفحة ٢٧٩ وما بعدها. لقد اعتمدت على المؤلف في تدوين الوقائع التي دارت حول تثبيت خط الحدود.

(٣) اكتشف اول حقل للنفط في مسجد سليمان سنة ١٩٠٩، وتقرر مد خط انابيب لنقل النفط إلى =

الاسهام في هذه الشركة ، التي وضعت خطة لمد أنابيب النفط عبر العراق ، إلى البحر الأبيض المتوسط ، لا سيما وأن إحدى شركات النفط قد حصلت من الحكومة العثمانية على امتياز للتنقيب عن النفط في ولايتي بغداد والموصل .

أصبحت الحدود في هذا الوقت ذات أهمية كبرى بالنسبة لبريطانيا . فقد غطى امتياز دارسي جميع مناطق إيران المحاذية لحدود العراق امتداداً من خانقين تقريباً حتى جنوبي إيران . وتم حفر آبار نفط في قصر شرين . وقد أصبح متوقعاً أن تخرج ملكية المنطقة من إيران وفقاً لإحدى تفسيرات المعاهدة ، أو تستقطع كلها من العراق ، أو قد يصبح ، وهذا ما حدث فعلاً ، قسم منها في إيران والقسم الآخر في العراق . وبريطانيا لا يعنيها كثيراً أين سيكون عليه خط الحدود بقدر ما كان يعنيها تثبيت خط الحدود تثبيتاً نهائياً في موقع من المواقع . وحتى تحين هذه الساعة ، فليس من المتوقع حفر آبار نفط في المنطقة . وقد اعترفت الحكومة العثمانية بمصالح الحكومة البريطانية الخاصة ومصالح المستر دارسي اعترافاً رسمياً بأن امتياز النفط سيظل قائماً بقوة القانون في أي مقاطعة يجري تحويلها من إيران إلى تركيا بحكم الواقع في ضوء نتائج تحكيم العضوين البريطاني والروسي »[1].

في اليوم الرابع من شهر آب سنة ١٩١٤ اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى ، وكان أعضاء اللجنة يواصلون أعمالهم في مدينة أوشنو. فقرر كل من ولسن البريطاني ومنيورسكي الروسي ضرورة إنهاء عمليات التثبيت ووضع دعامات الحدود بأسرع وقت ممكن ، وفي مدة أقصاها نهاية شهر تشرين الأول . دعامات الحدود بأسرع وقت ممكن ، وبدأت عمليات مسح المناطق تقترب رويداً رويداً من جبال أرارات .

= شط العرب. وتنفيذا لهذا المشروع جرت مفاوضات مع الشيخ خزعل أمير عربستان وشيوخ قبائل البختيارية الموالية لبريطانيا تولاها السر بيرسي كوكس باسم شركة النفط البريطانية الفارسية على ظهر البارجة لورنس اسفرت عن توقيع اتفاقية خاصة. وكان يرافقه سكرتيره الشرقي موزا محمد (خان بهادر) وآرنولد ولسن ضابط الاستخبارات في منطقة الخليج.

(١) آرنولد ولسن: المصدر السابق نفسه، صفحة ٢٧١.

ج - مشكلة قتور :

ظلت مشكلة عائدية منطقة قتور معلقة ، وتأجلت اجتماعات اللجنة ، وأرجئت عمليات نصب علامات الحدود لدى إعلان نبأ اندلاع الحرب العالمية الأولى ، وموقف مندوب تركيا المتصلب من قضية قتور ، وطالب بوقف العمل استناداً إلى المادة الثالثة من بروتوكول الاستانة ، بينما أصر ممثل إيران على ضرورة استئناف العمل بناء على تعليمات تلقاها من حكومته . وفي الجلسة السابعة والثمانين صرح ممثل إيران بأن تأجيل العمل في أي قسم من أقسام الحدود إلى وقت آخر عملاً بالمادة الثالثة من النظام الداخلي لا يجوز الرجوع إليه إلا ضمن المدة المقررة لأعمال اللجنة ولا يحمل إطلاقاً . وبما أن أعمالنا أوشكت على الانتهاء فينبغي استئناف العمل في منطقة قتور، يضاف إلى هذا أن المادة السادسة من بروتوكول الاستانة تخول الفرقاء المعنيين دخول المناطق التي تعود حيازتها إليهم حال الانتهاء من تثبيتها . واستطرد قائلاً : إنّ إعلان النفير العام في تركيا لا يشكل عقبةً أبداً في الجلاء عن الأراضي التي ستؤول ملكيتها لإيران . ففي «جفزر» لم يسحب جندي واحد ، وما بولاق باشي سوى محطة مهجورة تتألف من دارين فقط لا يقيم فيها انسان . وطلب إلى نظيره التركي إصدار أوامره باخلاء هذين المكانين . ورد ممثل تركيا قائلاً : ليست لدي صلاحية بإخلاء المكانين في حالة إعلان النفير العام ؛ وقد طلبت موافقة حكومتي على إخلاء جفزر. أما إخلاء بولاق باشي فقد أبلغت رسمياً بأن قوات تركيا ستواصل بقاءها ريثما يعلن أمر إلغاء حالة النفير العام . وأما بخصوص قتور فلا علم لي بوجهة نظر الحكومة بعد .

د - التوقيع النهائي على محاضر جلسات لجنة خط الحدود الدولية :

وفي ختام الجلسة اقترح الرئيس أن يكون الاجتماع القادم آخر اجتماع يعقده أعضاء اللجنة ، وأن يرفق بالمحضر وصف كامل لمناطق الحدود التي جرى تثبيت حدودها ، ما عدا منطقة قتور ، على أن تعقد اللجنة اجتماعاً خاصاً في مدينة بازركان لحسم مشكلة قتور . وفي ٢٧ تشرين الأول سنة ١٩١٤ جرى

توقيع المحاضر والملاحق والخرائط النهائية للحدود التركيـة والإيرانيـة في مكان لا يبعد كثيراً عن مدينة بايزيد في سفح جبال أرارات. وبذلـك انطوت صفحـات وذكريات مريرة في تاريخ الـدولتين المسلمتـين الجارتـين . وقد وصف هـوبارد ، سكـرتير الجـانب البريـطاني في لجنة تثبيت الحـدود عمل اللجنـة الذي استغـرق سبعين سنة من المحادثات التمهيدية والمؤتمرات الدولية واللجان الخـاصة بـأنه : « ظـاهرة من ظـواهر المماطلة والتسويف لا نـظير لهـا في تـاريـخ الـدبلومـاسيـة الشرقية » ؛ وتنبأ بأن التسـوية التي تمت ، سيرفضها كل من الطرفـين المتعاقـدين بعد عشرين سنة من إبرامها :

إن محاضر جلسات لجنة تثبيت الحدود الدولية الرباعية ذكرت الإحداثيات الجغـرافية ، ووصفت كـل علامـة من علامـات الحدود وصفـاً كافيـاً ، وقدمت كـذلك وصفـاً شامـلاً لخط الحدود قـاطبة . وفي المنـاطق التي قد تكـون منطلقـاً لادعاءات في الحقوق غير صحيحة ، بذلت جهود لتعريف حقوق الرعي ، ومياه الأنهر والينابيع المشتركة . « وقد وجد أن التجاوزات التركية على الحدود الايرانية قد وقعت ، في الغالب الأعم ، في المناطق الشمالية ، وإن التجاوزات الايـرانية على الحدود التركية قـد وقعت في المناطق الجنـوبية . وعليـه نـستطيـع القول بـأن تثبيت خط الحدود الجديد قد جاء لمصلحة إيران من ناحيـة الشمال ، ولمصلحـة تركية (ووريثتها حكومة العراق) من ناحية الجنوب »[1] .

---

(١) Edmonds, Kurds, Turks, and Arabs, p.136.

الفصل الثاني

النزاع العراقي الايراني في عصبة الامم

أولاً ـ شكوى الحكومة العراقية على إيران :

بعد الحوادث المؤسفة التي وقعت على إمتداد خط الحدود ازداد التوتر في مناطق الحدود العراقية الايرانية ، وتدهورت العلاقات بين البلدين تدهوراً كبيراً من جراء مطالبة ايران بتعديل حدودها في شط العرب وعدم تمسكها بالاساس الذي قام عليه هذا التثبيت وهما : بروتوكول الاستانة لسنة ١٩١٣ ، ومحاضر جلسات لجنة الحدود الدولية المشتركة لسنة ١٩١٤ .

في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ بعثت الحكومة العراقية إلى السكرتير العام لمجلس عصبة الامم بمذكرة[1] تطلب فيها عرض النزاع القائم بين العراق وايران على مجلس العصبة وفقاً للفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من الميثاق في أول اجتماع يعقده ، وأرفقت بالمذكرة ثلاثة ملاحق : الملحق الأول تضمن نص معاهدة أرضروم لسنة ١٨٤٧ ، والملحق الثاني تضمن بروتوكول الاستانة لعام

(١) تنص المادة الحادية عشرة من الميثاق على ما يلي :
« وحفاظاً على حقوق الصداقة بين أعضاء العصبة يستطيع أي عضو من الاعضاء أن يجلب إنتباه مجلس العصبة إلى أي حادث يجافي العلاقات الدولية ، أو يهدد السلم العالمي ، أو يضعف حسن التفاهم بين الأقطار » .
وتقع المذكرة العراقية وهي باللغة الانكليزية في ٢٨ صفحة من حجم الفلسكوب ، وقد بعثت الحكومة العراقية بنسخة منها إلى الحكومة الايرانية للعلم .

١٩١٣ ومحاضر جلسات لجنة تثبيت الحدود لسنة ١٩١٤ ، والملحق الثالث تضمن حوض شط العرب والمخافر الايرانية في الأراضي العراقية ، ومخفر بناوه سوته وأخيراً نهر كنجان جم .

أشارت الحكومة العراقية في كتاب الشكوى الذي طلبت عرضه على المجلس إلى أن تجاوز موظفي الحكومة الايرانية المستمر على الحدود العراقية أصبح « مدعاة قلق عظيم للحكومة الملكية خاصة من خلال السنتين الماضيتين » ، وأكدت وجهة نظرها في شرعية خط الحدود بين العراق وايران ، وتضمن كتاب الشكوى ثماني نقاط أساسية أهمها :

١ ـ ان خط الحدود يستند إلى معاهدة أرضروم المبرمة بين الحكومتين العثمانية والايرانية في سنة ١٨٤٧ ، وإلى بروتوكول تخطيط الحدود المؤقع في اليوم الرابع من تشرين الثاني سنة ١٩١٣ من ممثلي الدولتين ، وممثلي الدولتين الوسيطتين بريطانيا وروسيا ، والذي نص صراحة على أنه حالما تنتهي لجنة تثبيت الحدود من تثبيت قسم منه ، يعد ذلك القسم قد ثبّت تثبيتاً نهائياً غير قابل للتدقيق أو التمحيص .

٢ ـ إنّ الحكومة الايرانية تواصل خرقها لحرمة الحدود المثبتة على الرغم من مشروعية التثبيت والوضعية القانونية ، وتواصل تجاوزاتها ، وتبرر تصرفها هذا على أنها لا تعترف بمشروعية الحدود ، وإنها غير ملتزمة بالاجراءات التي أتخذت في تثبيت الحدود ؛ وهو إدعاء لا تقبله الحكومة العراقية إطلاقاً .

٣ ـ إنّ الحكومة العراقية لم تكن حتى الآن راغبةً في رفع شكوى علنية على الجارة العضو في عصبة الامم ، وانها لم تدخر وسعاً لحل المشكلات القائمة بين الدولتين إلا وعملته . وكان مصير المقترحات التي قدمتها لحل المشكلات بالطرق السلمية الرفض أو التجاهل .

٤ ـ إنّ استمرار الحالة التي أشرنا إليها في المذكرة المرفوعة لسكرتارية المجلس وملاحقها ستترك ولابد آثاراً سيئة على حسن التفاهم بين الدولتين ، وهو ما تودّ الحكومة العراقية تلافيه كثيراً .

قامت المفوضية العراقية في طهران باشعار الحكومة الايرانية بأن الحكومة العراقية رفعت إلى سكرتارية مجلس عصبة الامم كتاباً حول نزاع الحدود وطلبت عرضه على المجلس ونوهت إلى « أن هذا الكتاب وإن كان مصاغاً بشكل شكوى على الحكومة الايرانية إلا أنه لم يكن بدافع غير ودّي ، وإنما الأمر على خلاف ذلك ، إذ أن الصداقة مع ايران من أهم ما ترمي إليه السياسة الخارجية العراقية . . . . والحكومة العراقية تشعر بأن الأسباب التي كانت منذ أمد بعيد مدعاةً لسوء التفاهم بين الحكومتين منشؤها اختلاف الرأي حول مشروعية الحدود المثبتة في سنة ١٩١٤ ، وكونها قد ثبتت بصورة نهائية ، وأن الوقت قد حان لازالة عوامل الخلاف المذكورة » . والحكومة العراقية تترقب بعد حل هذه المشكلة « عهداً جديداً من الصداقة الصميمية والتعاون بين الحكومتين والشعبين »[١] . وقد أوضحت الحكومة الايرانية بأنها « كانت ولا تزال راغبة في ازالة الخلاف مع الحكومة الجارة ، ولم تألُ جهداً في بذل المساعي في هذا الباب ، لأنها تعتقد بأن الروابط والعلائق الودية بين البلدين هي ضرورية وطبيعية ، وأن رقي وتقدم العراق لا يتنافيان مع منافع ايران الحقيقية »[٢] . ولكنها استدركت وقالت إن الحكومة العراقية تتردد مع الأسف إعلان إعترافها بحق الحكومة الايرانية في حدود الدولتين « وتصف عمل موظفي ايران الذي يؤدونه داخل حدود بلادهم طبقاً لقواعد الحقوق الدولية تجاوزاً ، وأن هذه النقطة ناشئة عن سوء التفاهم الحاصل لدى الحكومة العراقية بشأن الوثائق التي تعتبرها أساساً لحدود المملكتين ، في حين أن هذه الوثائق قد فقدت اعتبارها القانوني للأسباب التي سبق أن بينّتها الحكومة الايرانية إلى الحكومة العراقية في أوقات مختلفة .

« وإن هذه المشكلة بعينها قد ظهرت فيما يخص الحدود الايرانية التركية ، واضطرت الحكومتان إلى إعادة النظر في خط الحدود ، وتوقيع اتفاقية خاصة بهذا

---

(١) مذكرة المفوضية العراقية في طهران المرقمة ١٢٠٩ والمؤرخة في ٩ / ١٢ /١٩٣٤ الموجهة إلى وزارة الخارجية الايرانية .

(٢) مذكرة وزارة الخارجية الايرانية المرقمة ٤٠٨٧٤ والمؤرخة في ١٧ / ١٢ / ١٩٣٤ الموجهة إلى المفوضية العراقية في طهران .

الشأن من قبل الجهات المسؤولة . . . وما دامت الحدود الإيرانية العراقية غير مثبتة على أسس الحق والعدالة والقواعد الدولية ، وهي من المسائل الأساسية ، فلا يمكن قيام صداقة وتعاون صميمي بين الدولتين والشعبين . . . » .

في ختام المذكرة أشار وزير خارجية ايران إلى أنه قد تبادل وجهات النظر من خلال زيارته الأخيرة إلى جنيف مع وزير خارجية العراق (نوري السعيد) ، وسعى سعياً حثيثاً لايجاد حل لهذه المشكلة ، كما أنه أجرى مباحثات أخرى مع المسؤولين العراقيين بعد عودته من جنيف ومروره ببغداد ، ولكنها لم تسفر عن شيء ، وختم مذكرته قائلاً : وإذا ما رغبت السلطات العراقية في إجراء مفاوضات مباشرة طبقاً للأسس السالفة ، فإن الحكومة الايرانية على إستعداد لذلك . وإذا ما فضلت عرض القضية على مجلس العصبة فليس أمام الحكومة الايرانية سوى الموافقة ، لأنها واثقة تماماً من روح الحياد والحق في المجلس ، ولها وطيد الأمل بأن المجلس سيرى أن دلائل الحق ستكون إلى جانب ايران .

ثانياً ـ الحكومة الايرانية ترد على شكوى العراق :

عرضت الحكومة الايرانية وجهة نظرها على شكوى العراق في مذكرة رفعها وزير الخارجية (باقر كاظمي) إلى سكرتارية مجلس عصبة الامم في اليوم الثامن من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٥ تضمنت نقاطاً أربع ، ونفت أن تكون للأسس القانونية التي استندت إليها الحكومة العراقية صفة « تنفيذية لتقرير الحدود بين المملكتين ، لا من حيث مبادىء القانون الدولي ولا من حيث قواعد العدالة، متذرعة بالاسباب التالية :

أولاً : إن المفاوضات التي دارت وانتهت بابرام معاهدة ارضروم الثانية كانت بالحاح من بريطانيا وروسيا ، وتمت بواسطتها ، وكانت طويلة وشاقة ، أرغم الفريقان المتعاقدان بعدئذٍ على إدراج نص مفاده انها سيقبلان ويوقعان هذه المعاهدة عند تبادل الوثائق ، وان يتم ذلك خلال مدة شهرين أو أقل . وقد طلب الباب العالي بعض الايضاحات فقدمها السفيران الوسيطان (١٤ ـ ١٦ نيسان ١٨٤٧) ، وجعل الباب العالي تلك الايضاحات شرطاً من شروط قبول

المعاهدة ، وان يقبلها البلاط الايراني بالشكل الذي اتفق عليه الوسيطان . وافترضت الدول المعنية بأن ايران قد وافقت على ذلك دون أن تقوم بابلاغها ما اتفق عليه . ولما ألح الباب العالي على المندوب الايراني بقبول المذكرة الإيضاحية أضطر إلى قبولها ، مع العلم أنه لا يملك تخويلاً بذلك ، ولم يشعر رئيس الدولة بما طلب إليه . وهكذا نجد أن المعاهدة التي كان « ينبغي قبولها وامضاؤها وابرامها » أبرمت من غير أن يتم قبولها . ولهذا فإن الوثيقة التي تحاول حكومة العراق الاستناد إليها في دعواها ، تعتبر لاغية وباطلة المفعول .

ثانياً : وعلى الرغم من المساعي التي بذلها الممثلان الوسيطان فلم تجر سوى محاولات متباعدة لتطبيق أحكام المعاهدة ، لا علاقة لها بإرادة الدولة الموقعة . وقد أعقبت هذه محاولات أخرى لتثبيت الحدود ، ولكنها ذهبت أدراج الرياح . ولم تعترف إيران بتصريح سفيرها ميرزا محمد علي خان لأن عمله هذا كان خارج حدود صلاحياته ، كما أن الباب العالي رفض قبول المعاهدة إلا إذا تضمنت النقاط التي عالجتها المذكرة الإيضاحية . وحينما أدركت الدولتان الوسيطتان المحاذير التي ظهرت بعد إبرام المعاهدة أقنعتا إيران وتركيا بإجراء مفاوضات مباشرة لوضع أسس جديدة لتسوية مشكلات الحدود . وهكذا تمّ التوصل في طهران إلى وضع بروتوكول طهران في ٢١ كانون الأول سنة ١٩١١ نص على تأليف لجنة لتثبيت خط الحدود من ممثلي الدولتين . ولم تشر حكومة العراق في مذكرتها إلى بروتوكول طهران على الرغم من أهميته الخاصة . وعليه فليس من الصواب القول بأن بروتوكول سنة ١٩١٣ هو بمنزلة تطبيق فني عملي لأحكام معاهدة مزعومة ، أي معاهدة أرضروم التي لم تكن قد قبلت . وتجدر الاشارة إلى أن الفرق بين خط حدود معاهدة أرضروم المبهم وبروتوكول سنة ١٩١٣ واضح جداً ، وبين الاختلاف بين الأسس والتطبيق ، كما أنه ينص على منح فوائد عظيمة لم ينص عليها في المعاهدة . والنقطة المهمة التي تظهر في البروتوكول هو حرمان إيران من حقها في شط العرب لأول مرة ، حينما ثبتت الحدود بمحاذاة الشاطىء الشرقي . ولهذا فقد ذهب بروتوكول سنة ١٩١٣ إلى أبعد ما ذهبت إليه معاهدة أرضروم سنة ١٨٤٧ .

وعملاً بأحكام الدستور الايراني (المادتان ٢٢ و٣٤ من دستور ٥ آب ١٩٠٥ والمادة الثالثة من ذيل دستور ٧ تشرين الأول سنة ١٩٠٧) لا يجوز إجراء تغيير أو تعديل في حدود الدولة من غير موافقة مجلس الأمة . والحقيقة أنه لا سبيل لتعديل حدود دولة من الدول إلا بقانون خاص ، كما ينص على ذلك الدستوران الفرنسي والبلجيكي . وحيث أن بروتوكول الاستانة لسنة ١٩١٣ لم يحظ بموافقة المجلس المذكور فإن شرطاً من شروط صحته ومشروعيته يكون ناقصاً ، وهذا لا ينطبق على قوانين البلدين فحسب ، بل على قواعد القانون الدولي أيضاً ، وكان دستور الامبراطورية العثمانية يقضي يومذاك بالشرط ذاته .

ثالثاً : إستناداً إلى بروتوكول سنة ١٩١٣ ، وهذا إستناد غير مشروع ، باشرت لجنة تثبيت الحدود عملها في الجنوب من مصب شط العرب في الخليج حتى جبال أرارات شمالاً . وجرى التثبيت في القطاعين الجنوبي والأوسط لمصلحة الدولة العثمانية ، ولم يعترض ممثلوها طبعاً . أما القسم الشمالي فإن الممثلين العثمانيين رفضوا الاشتراك في تثبيت الحدود في منطقة من المناطق ؛ حتى انهم رفضوا إخلاء وتسليم مواقع عديدة لايران كان ينبغي انتزاعها من الدولة العثمانية عملاً بخط حدود سنة ١٩١٤ .

وعليه ، فإن الحكومة العثمانية اعتبرت بروتوكول الاستانة سنة ١٩١٣ وخط الحدود المثبت بموجب محاضر جلسات اللجنة سنة ١٩١٤ ، لا وجود لهما من الناحية العملية تقريباً ، إن لم يكونا لاغيين أو باطلين أصلاً من ناحية قانونية . وإذا كان بروتوكول الحدود قد اهمل بداعي عجز أحد الفريقين المتعاقدين عن مراعاة أحكامه فيما يتعلق بقسم واحد من الخط ، فلا بد ان الاهمال يقع ولا ريب على الأقسام الأخرى .

وبناءً على ما تقدم لا نرى وجهاً لتمسك الحكومة العراقية ببروتوكول الاستانة لسنة ١٩١٣ ، ولمحاضر لجنة تثبيت الحدود لسنة ١٩١٤ للأسباب التالية :

(أ) انهما يستندان من حيث الأساس إلى معاهدة لم يكن لها وجود وهو بروتوكول طهران سنة ١٩١١ .

(ب) وانه بابرام بروتوكول ١٩١٣ الذي خرجت أحكامه خروجاً واضحاً عن الأحكام والشروط الواردة في بروتوكول طهران ، والقاضية بالتحكيم عند اختلاف الطرفين ، أهملت بشكل واضح جميع القواعد المختصة بأصول الوساطة ، تلك القواعد التي اتفق عليها منذ أمد قريب في مدينة لاهاي بموجب اتفاقات أبرمها الفرقاء .

(ج) وانه على أساس ادعاء بوجود معاهدة مبرمة بين ايران والدولة العثمانية فإن بريطانيا وروسيا ابرمتا (أولاً) إتفاقية لاحقة باتفاقية أخرى حول شط العرب ، عقدت بين الباب العالي وبريطانيا ، (ثانياً) ابرمت الاتفاقية بعد تفاهم تم بين جانبين فقط في لندن خلافاً للقواعد المتبعة ، وذلك خلال سير المفاوضات التي كانت جارية بهذا الشأن في الاستانة بين الأطراف المعنية .

(د) ولأن أحد الفريقين ، ونعني به الحكومة العثمانية ، عجز عن تطبيق أحكام بروتوكول سنة ١٩١٣ من نواحي كثيرة جداً ، فيترتب عليه ذلك بطلان جميع أحكام البروتوكول ، وإن كان هذا العجز يتناول قسماً خاصاً من المعاهدة ، إذ أن المعاهدة تعتبر كلًا واحداً لا يقبل التجزأة .

ينبغي أن نضيف إلى الأسباب الواردة الذكر في بطلان أحكام المعاهدة والبروتوكول سبباً قاطعاً ، وهو أن القضية تتعلق بالتزامات قانونية عامة جعلتها القوانين الأساسية (في ضوء أحكام القانون الدولي) خاضعة لشرطين اثنين : أولها مشروعيتها الداخلية ، وثانيها مشروعيتها الدولية . وهذان الشرطان لم ينجزا لا من جانب ايران ولا من جانب الامبراطورية العثمانية .

رابعاً : إن الجمهورية التركية الجديدة قد تمسكت بعين الحجج التي حدت بالحكومة الايرانية إلى اعتبار تثبيت الحدود حدث بشكل جعل بروتوكول سنة ١٩١٤ لاغياً وباطل المفعول . واعلنت بأن « بروتوكول سنة ١٩١٣ لا يمكن اعتباره وثيقة سياسية مشروعة ، لأنه يخلو من الشكل الضروري الذي يجعله

مشروعاً . وبعبارة أخرى لم يقترن بموافقة مجلس المبعوثان العثماني ، ولم يصادق عليه السلطان الذي كان يومذاك رئيس الدولة . ولذلك ظل البروتوكول لاغياً وبلا مفعول » .

وخلصت المذكرة إلى القول : بأن إدعاء العراق بالسيادة التامة على جميع شط العرب إدعاء لا تؤيده التقاليد ، هذا فضلاً عن أنه يتنافى تماماً مع المبادىء والأسس الموضوعة في برشلونة سنة ١٩٢١ ، باشراف عصبة الامم وبتأييد منها ، وقبل تأسيس الدولة العراقية . وهذه الأسس مفادها أن الخط الفاصل بين قطرين يشتركان في نهر واحد هو خط الوسط ، أو بالاحرى الخط الذي يقطع قاعه في الوسط ، وهو الخط الذي ينبغي أن يحسب الحد الفاصل بينهما تأميناً لحرية الملاحة .

ثالثاً ـ مجلس عصبة الامم ينظر في الشكوى :

عقد مجلس عصبة الامم في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٥ جلسة للنظر في شكوى العراق على ايران برئاسة مندوب تركيا (رشدي آراس) ، ومثل العراق وزير الخارجية (نوري السعيد) ، ومثل ايران وزير خارجيتها (باقر خان

---

(١) ذكر عبد الرزاق الحسني في كتابه تاريخ الوزارات العراقية (ج ٤ هامش صفحة ٤٦) ما يلي :
« كانت الحكومة الايرانية قد ابتاعت باخرتين من ايطاليا ، فتظاهرت الحكومة الايطالية بالعطف على وجهة نظر ايران في هذا الخلاف . فأراد وزير خارجية العراق ، نوري السعيد ، أن يخطب ودّ الحكومة التركية لتكون إلى جانبه ، فجعل طريقه على انقره . وأشاع أنه سيعقد معاهدة صداقة مع ايطاليا . وكانت تركيا تكره هذا المعنى ، فتعهدت له بتأييد العراق إذا عدل عن عقد هذه المعاهدة ، فربح السعيد تأييد جارته الشمالية » .
غادر وزير خارجية العراقي (نوري السعيد) بغداد في ٢٦ كانون الأول سنة ١٩٣٤ متوجهاً الى انقرة ومنها إلى جنيف لعرض شكوى العراق على مجلس عصبة الأمم ، وانضم اليه بعدئذ رئيس الوزراء (علي جودت الأيوبي) ، « ولبث فيها ثلاثة أسابيع صرح خلالها أن الحكومة العراقية توافق على إحالة الخلاف على محكمة العدل الدولية في لاهاي ، وتقبل برحابة صدر كل قرار تصدره ، وأنه إذا كانت الحكومة الايرانية تدعي أن معاهدة أرضروم ، التي يستند العراق اليها في دعواه ، عقدت في ظروف إستثنائية فان العراق يوافق على الرجوع الى المعاهدة التي سبقتها (يقصد معاهدة أرضروم الأولى) ويقبل بكل قرار يصدر عن لاهاي . . . » .

كاظمي) ، وتوّلى نوري السعيد وزير الخارجية عرض وجهة النظر العراقية ، كما ذكرنا ، عرضاً موجزاً في ضوء المذكرة التي رفعتها الحكومة العراقية الى سكرتارية المجلس من قبل ، وفنّد وجهة نظر الحكومة الايرانية كما عبرت عنها في مذكرتها المرفوعة إلى سكرتارية المجلس . وجاء في مذكرة وزير خارجية العراق :
إن الحدود المتنازع عليها هي كل الحدود التي تفصل بين القطرين ، وتمتد من الخليج الفارسي حتى جبل دلامبر ، ملتقى خط الحدود العراقية التركية ، وطولها ١٢٠٠ كيلومتر . وتسكن على إمتداد خط الحدود ، ما عدا أماكن معينة ، عشائر رحالة في حالة بدائية ، لا تخضع لسيطرة الحكومة كثيراً لإنعدام طرق المواصلات ووعورة المناطق الجغرافية . وتمتد الحدود في القسم الجنوبي مسافة تسعين كيلومتراً بمحاذاة نهر كبير صالح للملاحة هو شط العرب . ومن الإنصاف أن نقول إن لدى العراق وليس لدى إيران اسباباً للشكوى . فإيران تمتلك ساحلاً بحرياً على الخليج الفارسي يمتد إلى الفي كيلومتر تقريباً ، وتقع عليه ثغور وموانىء كثيرة . أما العراق فإن شط العرب هو المنفذ الوحيد إلى البحر ، والميناء الوحيد هو البصرة الواقع على مسافة مائة كيلومتر عن مصبه . فليس من مصلحة العراق على الاطلاق أن تسيطر دولة اخرى على احدى ضفتي هذا الشط . وليس معنى هذا أن الحكومة العراقية تطالب بتعديل خط الحدود ، بل لبيان أن خط الحدود لا يتمشى مع مصلحة العراق واستطرد قائلاً :

إن شكوى العراق على إيران تستند إلى إتفاقات دولية تم تثبيت خط الحدود بمقتضاها . إن التوسع الإيراني جنوباً - خلال السنوات العشر التي سبقت عقد معاهدة ارضروم الثانية ، باتجاه شط العرب اتسمت بالكفاح الدموي الذي تعرضت إليه إمارة بني كعب العربية المستقلة ، التي ادعت الحكومة العثمانية انها خاضعة لسيادتها في اعقاب قيام ايران بارسال حامية عسكرية صغيرة إلى المحمرة ، وهي الميناء العربي الصغير عند مصب نهر كارون في شط العرب . وفي الحقيقة ان احتلال ايران لضفة شط العرب الشرقية أمر شاذ ، أقرته لأول مرة معاهدة ارضروم التي تدعي الحكومة الايرانية ببطلانها . وبعد أن استعرض صحة الاتفاقات الدولية المتعلقة بالحدود

التي تمّ تثبيتها ، وبالمذكرة الايضاحية ، وتخطي ممثل ايران الصلاحيات الممنوحة له ، ذكر أن ايران وتركيا والدولتين الوسيطتين قد راعت أحكام معاهدة أرضروم من سنة ١٨٤٨ إلى سنة ١٩١٤ ، وأن ايران نفسها قد احتجت بهذه المعاهدة ، واعتمدت عليها مرات كثيرة في كل اتصالاتها الدبلوماسية المتعلقة بمشكلات الحدود . وما تعرضه حكومتي بهذا الصدد هو أنه لا غبار على صحة معاهدة أرضروم مطلقاً ، وان ما تدعيه الحكومة الايرانية من ان ما تم من تنفيذ احكامها كان شيئاً يسيراً ، أو لم يتم شيء أصلاً ، فهو ادعاء مخالف للواقع . إذ أن أعمال لجنة تثبيت الحدود قد استمرت اعواماً ، واستطاع المسّاحون البريطانيون والروس خلال هذه الفترة وضع الخرائط المتطابقة . وقد رفعت ايران في مناسبات كثيرة إلى الدولتين الوسيطتين شكاوى كثيرة مآلها أن تركيا انتهكت حرمة معاهدة أرضروم .

وفيما يتعلق ببروتوكول طهران ، فإن هذا يؤيد قضية حكومتي تأييداً قوياً . فهو ينص على تعيين لجنة مؤلفة من مندوبي الحكومتين لتجتمع في الاستانة وظيفتها تثبيت خط الحدود . ولكن كيف يتم ذلك وعلى أي أساس ؟ والجواب هو المادة الثالثة من البروتوكول التي تنص على أن تكون أعمال اللجنة مستندة إلى أحكام معاهدة أرضروم . أما مسألة القانون الأساسي الايراني وموافقة أو عدم موافقة مجلس الأمة الايراني ، فإن البروتوكول لم يغيّر الحدود المنصوص عليها في معاهدة صحيحة نافذة هي معاهدة ارضروم . إن حكومتي حين تتمسك بالحدود القائمة ، لا لكونها تتمشى مع مصالحها ، بل لكونها الحدود التي عيّنها القانون ، ولكونها هي الحدود الحقيقية المثبّتة بين قطرين . ولدى حكومتي أكثر من إعتبار واحد وهو أن المعاهدة لا تخدم مصالحها خدمة تامة .

وقال ممثل العراق اود أن أضيف كلمة إلى ما قلته بشأن شط العرب . فقد ذكرت أن الحدود العراقية الممتدة بمحاذاة الضفة الشرقية تستند إلى إتفاق قديم وثابت ، وشرحت كيف تم هذا الاتفاق . أما الحكومة الايرانية فتقدم عدة اعتراضات ، مستشهدة بالعادة والعرف الدوليين ، ومبيّنة أنه مخالف للقانون .

إنني أوافق مع من يقول : إن منتصف مجرى النهر هو الحد الفاصل بين دولتين في نهر صالح للملاحة كشط العرب ، ولكن هذا ليس قاعدة عامة دائماً ، فأحياناً يتم تعيين الحدود على الضفة بالاتفاق ، وهذا ما حصل فعلاً في شط العرب . ومتى وقع الاتفاق صار ملزماً لأي من الطرفين . والذي أريد تبيانه بجلاء أن القضية المعروضة تنطوي على أسباب خاصة تبرر تماماً خط الحدود بوضعه الحالي . ومع هذا لم يخطر ببال الحكومة العراقية قط أن تستفيد من وضعها هذا لتقييد حرية الملاحة بالنسبة لأقطار اخرى ، فالقسم الساحلي من النهر تديره وتسيطر عليه هيئة منظّمة تنظيماً جيداً ، تتوافر فيها الكفاية والدراية الفنية ، هي مديرية ميناء البصرة التي تسعى سعياً حثيثاً لجعل الشط صالحاً للملاحة وخالياً من المواقع الطبيعية التي قد تعرقل سير الملاحة .

أما وزير خارجية ايران (باقر خان كاظمي) فقد كرر إدعاءات ايران المعروفة بخصوص حدودها النهرية في شط العرب ، واستطرد قائلاً :

نلاحظ ، بقدر ما يتعلق الأمر بالحدود البرية ، أن بروتوكول الاستانة لسنة ١٩١٣ قد حرم إيران من منطقة واسعة لم تتناولها معاهدة أرضروم ، وتقدر مساحتها بعدة آلاف من الكيلو مترات المربعة ، وتحتوي على أراضي خصبة يخترقها نهر سرفان ، وتقع إلى جنوبها منطقة نفطية . وبخصوص المنطقة النفطية أدرج في البروتوكول تحفّظ غريب في بابه . فقد نصت المادة السابعة منه على أن الامتياز الذي منحته الحكومة الامبراطورية الايرانية في سنة ١٩٠١ إلى وليم نوكس دارسي ، والذي تنازل عنه بعدئذ إلى شركة النفط الانكليزية الفارسية يقصد به الأراضي المحوّلة من قبل ايران إلى تركيا استناداً لاحكام هذا البروتوكول . فهنا نجد أن نص المادة المذكورة ذاته يكشف الستار عن الغرض الذي يرمي إليه البروتوكول ؛ فهو لا يقول بتثبيت الحدود وحدها إستناداً إلى معاهدة ارضروم ، بل يتخطى نطاق تلك المعاهدة ، فيتولى هو نفسه (أي البروتوكول) اجراء التحويلات التي لا تخفى أهميتها على أعضاء المجلس .

ليس في نية ايران المطالبة بتعديل المعاهدات الحالية ، كما أنها لا تنوي

المطالبة بفسخ الاتفاقات التي أبرمتها في الماضي . ولكنها ترى أن الحل الوحيد هو تطبيق مبدأ العدالة والمساواة في شط العرب .

وهذا الحل طبيعي أكثر من غيره بالنسبة لهذه القضية . والمساواة في السيادة بين الدولتين صاحبتي الشأن على ضفتي النهر ليس فيه ما يهدد ابداً سلامة احدهما ، بل العكس ، فإن عدم المساواة يترتب عليه أمر خطير يهدد سلامة البلاد ورضاءها وحتى استقلالها . وليس من صلاحية دولة واحدة فقط أن تفرض على دولة أخرى شروطها وقيودها حول استعمال طرق الملاحة النهرية وتجعلها خاضعة لانظمتها ولولاة الأمور فيها من أجل تنفيذ تلك الأنظمة ، أللّهم إلا إذا كانت حرية الأنهار عبارة جوفاء ، وتتوخى الحطّ من كرامة إحدى الدولتين ذات العلاقة ، وتهديد استقلالها . وليس من صلاحية دولة واحدة فقط أن تفرض على دولة شروطها وتحفظاتها حول استعمال طرق الملاحة الدولية وتجعلها خاضعة لانظمتها ، ولولاة الأمور فيها من أجل تنفيذ تلك الانظمة ، اللهم إلا إذا كانت حرية الملاحة في الانهار عبارة جوفاء ، وتتوخى الحط من كرامة احدى الدولتين ذات العلاقة ، وتهديد استقلالها .

ولما كانت ايران قد أتهمت بانتهاك حرمة الحدود العراقية التي لم تكن قد ثبتت بصورة مشروعة فإنها تحتج على ذلك ، لأنها لا ترى مبرراً لهذا الاتهام . ولأجل ازالة جميع الشكوك فانها تعلن بان تعيين الحدود تعييناً واضحاً بموجب اتفاق مشترك بين الدولتين الجارتين المتحابتين ، عملاً بميثاق عصبة الامم ، أصبح عملاً مهماً . ونظراً لرغبتها الأكيدة في الحفاظ على مبدأ إحترام الحدود وعدم التجاوز عليها فانها لا تطلب شيئاً لا يتفق تماماً مع مبدأ احترام المعاهدات المعقودة وفقاً لأصول وأحكام القوانين الدولية والعدل والشرف .

وتعتقد ايران ، كما يعتقد العراق ، بان الحدود ضرورية لكل دولة من الدول . ولكنها ترى أن الحدود ليست خطاً عدائياً يحصر المنافع لفريق على حساب الفريق الأخر ، بل خط مفتوح لتسهيل سبل المواصلات بين الفريقين بملء الحرية . واما بشأن شط العرب وحدوده ، فينبغي أن يكون استعماله على

قدم المساواة دون النظر إلى اعتبارات الأفضلية ، إذ هو بمثابة ملك انعمت به الطبيعة على الدولتين كي يجمع بينهما ، ويتدربا فيه على الادارة المشتركة ، عندما يتقابلان في منتصفه ، ويتعلما درساً في التفاهم والتعارف ، وفي احترام الحقوق والواجبات .

اشترك في المناقشة كل من وزير خارجية الاتحاد السوفياتي (ليتفينوف) ووزير خارجية بريطانيا (ايدن) . وقال الأول : يهمنا جميعاً حسم الخلاف بصورة عادلة وبلا محاباة ، وبوجه يرضي الطرفين ، ليتسنى لهما مواصلة علاقاتهما بروح من المودّة والصداقة وحسن الجوار . وقال الثاني : إن كلا الفريقين يدعيان بأنهما بذلا جهودهما لحسم الخلاف القائم بصورة ودّية ، ولكنهما فشلا في الوصول إلى تسوية مرضّية لاختلاف وجهات النظر حول نقاط قانونية ،واقصد بذلك مشروعية الوثائق التي استند إليها خط الحدود . وما دام الأمر كذلك ، فانني أطلب إتخاذ قرار حول هذه النقطة بالذات لتكون أساساً لتسوية جميع القضايا المتعلقة بالحدود . وأقترح الاستئناس برأي هيئة حقوقية ذات اختصاص ، كأن تكون محكمة العدل الدولية في لاهاي . وعلق رئيس المجلس ، مندوب تركيا ، ما دام المجلس قد استمع إلى أقوال مندوبي الدولتين ، وعينّ مقرراً لهذا الغرض هو البارون ألويزي Aloisi (مندوب ايطاليا) فأرى أن نعطيه وقتاً كافياً لدرس جوانب النزاع .

وفي الجلسة التاسعة التي عقدها مجلس العصبة في ٢١ كانون الثاني ذكر المقرر أنه بغية تقديم تقرير عن هذا النزاع فإنه بحاجة لمواصلة جهوده حول نقاط كثيرة ، والمداولة مع الفريقين في مختلف جوانب القضية . فاعترض مندوب العراق على طلب المقرر ، وقال انه لا يستطيع السير بهذه القضية باكثر مما تمّ فعلاً في اجتماع المجلس الحالي ، ولا سيما وأن ايران تأبى الاعتراف بخط الحدود ، تلك الحدود التي طبقت وروعيت نحو عشرين سنة ، والتي اعترفت بها عصبة الامم في شهر تشرين الأول من سنة ١٩٣٢ لدى انضمام العراق لعضويتها ، يوم جرت المناقشة حول تقرير اللجنة السداسية بشأن شروط العضوية التي تنص على أن للعراق حكومة ثابتة وحدود معيّنة ، مع علمنا بأن

مندوب[1] ايران قد أشاد في خطابه الترحيبي ، الذي كان موضوع تقديرنا ، إلى بعض مسائل الحدود المعلّقة . ولكن ذلك يختلف كل الاختلاف عن موقف ايران الحالي ازاء القضية ، وهي تنكر وجود حدود معترف بها . وتصويتها في ذلك إلى جانب دخول العراق إلى عصبة الامم لا يتفق مطلقاً والموقف الحالي .
واختتم وزير خارجية العراق كلمته ، بعد أن حذر من احتمال وقوع حوادث مؤسفة ، بأن حكومة العراق توافق على إحالة القضايا المتنازع عليها على محكمة العدل الدولية الدائمة للاستئناس برأيها الاستشاري ، وانها على استعداد تام ، إذا ما فتح باب المفاوضات على هذه الصورة ، لاجراء مباحثات مع الحكومة الايرانية حول أية صعوبة من الصعوبات التي سببتها قضية الحدود بروح من التعاون والوّد .

عقّب وزير خارجية ايران على كلمة وزير خارجية العراق ، وقال إن حكومة العراق تريد ان تفرض علينا الآن ، كتدبير وقتي ، الوضع الذي تدّعي الاعتراف به فيما بعد كتدبير دائم . إن قبول مثل هذا الطلب معناه ، إفتراض أمر لا مبرر له . وفي وسعي ، باسم حكومتي ، قبول ما يلي :

(أ) الاستمرار في اجراء الاتصالات وتقديم الايضاحات المقتضية لمقرر اللجنة خلال الفترة التي تتخلل اجتماع المجلس .

(ب) التعهد تعهداً متبادلاً بعدم القيام بعمل خلال هذه الفترة من شأنه أن يزيد الموقف تعقيداً مع الاحتفاظ بجميع الظروف المتعلقة بالواقع والحقوق .

وأضاف مندوب ايران قائلاً :

ولما كانت حكومة العراق قد أشارت في طلبها الذي رفعته للمجلس إلى الفقرة الثانية من المادة (١١) من الميثاق ، فليست ثمة من حاجة إلى السير في حسم النزاع طبقاً لأصول اخرى غير ما أقره الميثاق . وهنا أوّد أن أضيف أنه في

---

(١) يشير بذلك إلى ترحيب وزير خارجية ايران وأول مندوب لها (فروغي خان) بدخول العراق إلى عصبة الأمم مهنئاً بعبارات وديّة وتعليقه على الانضمام بالعبارة التالية : « وللعراق مع ايران أمور يبغي حسمها ، واتفاقات ومعاهدات ينبغي عقدها ، ومسائل حدود يقتضي تسويتها » .

١٩ أيلول سنة ١٩٣٢ انضمت حكومتي إلى المادة الاختيارية التي تعترف بسلطة محكمة العدل الدولية بالشكل التالي : « العمل بنظرية التبادل في أي نزاع ينشأ بعد إبرام هذا التصريح حول أوضاع أو حقائق تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتطبيق المعاهدات أو الاتفاقات التي قبلتها ايران وعقدت بعد إبرام هذا التصريح ما عدا :

(أ) المنازعات المتعلقة بوضع ايران الاقليمي ، بما في ذلك المنازعات المختصة بحقوق سيادتها على جزرها وموانيها .

(ب) المنازعات التي وافق أو سيوافق الفرقاء على تسويتها تسوية سلمية بطرق أخرى .

(ج) المنازعات المتعلقة بمسائل تقع ضمن سلطة ايران عملاً بمبادىء القانون الدولي .

في ضوء هذا الشرط الموضوع وطبقاً لنظرية التبادل التي ينصُ عليها مبدأ المساواة ، وهي القاعدة التي تسير بموجبها عصبة الامم ، لا بد لحكومتي أن تحتفظ بحقها في استنباط ، كلما دعت الحاجة ، جميع النتائج التي قد تكون ضرورية . أما بخصوص إمكان الحصول على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية الدائمة فقد يكون سابقاً لأوانه على أقل تقدير . اما ايدن فقد قال :

نظراً للصداقة التي تربط حكومتي بكلا الفريقين ، فانها توّد حسم النزاع بصورة عادلة وبأقصر وقت ممكن . وهذه الرغبة ولا شك هي رغبة جميع الاعضاء واضاف ايدن : بيد أن عامل الوقت مهم جداً . والمسألة المطروحة أمام المجلس مسألة قانونية تتعلق بمشروعية بعض الوثائق ، لكنها معروضة بشكل شكوى من مملكة تدعي بأن جارتها تتجاهل الحدود المقررة ، وتتخذ اجراءات منفردة لتنفيذ وجهة نظرها بشأن وثائق دولية قامت عليها تلك الحدود . وعليه فالموقف دقيق ، وأرجو ان يتجنب الفريقان كل ما من شأنه عرقلة مهمة المجلس ، وتسوية المسألة تسوية نهائية .

وأخيراً قبل المجلس الاقتراح القاضي باستمرار الاتصالات بين ممثلي

الطرفين حتى أواخر شهر أيلول القادم بغية التوصل لحل يرضي الطرفين ، شريطة أن يتجنبا كل عمل قد يزيد الموقف تدهوراً . وأكد المقرر أنه سيسير في اجراء الاتصالات سيراً حثيثاً ، آخذاً بنظر الاعتبار البيانات التي أدلى بها الفريقان ، وملاحظات وزير خارجية بريطانيا . واختتم رئيس المجلس ، ممثل تركيا ، الجلسة قائلاً :

كنت اتمنى من صميم قلبي لو تمكنا من التوصّل إلى حل خلال فترة انعقاد الاجتماع الحالي . إنني أدرك الصعوبات المحيطة بهذه القضية ، وأشارك المقرر فيما ذهب إليه من حيث صعوبة المسائل التي تتعلق بقضايا الحدود ، والحاجة إلى دراسات واسعة لأجل التوصل إلى نتيجة ما باسرع ما يمكن ، حرصاً على استمرار العلاقات الودية بين الدولتين الجارتين . وهذا أمر يهم تركيا بوجه خاص ، لانها جارة المملكتين ايران والعراق ، ومرتبطة معهما بعدة معاهدات مسجلّة في سكرتارية مجلس العصبة . و« كنّا قد واجهنا نزاعاً شبيهاً بهذا النزاع مع ايران . وقد سافرت شخصياً إلى طهران لتسويته . ونظراً لمشاعر الود التي أبدتها حكومة ايران الامبراطورية واهتمام الشاهنشاه الخاص فقد حسم ذلك النزاع بشكل نهائي ، وتربطنا اليوم بايران أحسن العلاقات . وجدير بالعراق ان يتبع نفس النهج ، وان يحسم المشكلة بالمفاوضات المباشرة » .

الفصل الثالث

سنوات الانفراج والمفاوضات المباشرة

أسفرت الاتصالات الشخصية التي تمت بين وزيري خارجية العراق وايران ، والمداولات التي اجراها مقرر اللجنة البارون ألويزي عن استعداد الفريقين المتنازعين لحسم النزاع حول الحدود بطريقة ودّية ، وعن طريق التراضي ، واستبعاد إقتراح مقرر اللجنة القاضي « بتدويل » شط العرب International iazation . إن المفاوضات المباشرة ساعدت ولا شك على تخفيف حدة التوتر ، وعلى نقلها من جنيف إلى طهران ، بالرغم من الموضوعات « الحساسة » التي عرضها الجانبان . وتوقف ايران عن المطالبة بالسيادة على نصف شط العرب . إلا أن موضوع رقعة الماء التي تمت الموافقة المبدأية على تخصيصها لميناء عبادان حتى منتصف شط العرب، على غرار ما اتبع في حل مشكلة ميناء المحمرة بموجب معاهدة ارضروم الثانية ، وفكرة تأسيس لجنة مشتركة للاشراف على شؤون الملاحة ، ورغبة الحكومة العراقية في تمثيل بريطانيا في اللجنة ، والمناورات التي قام بها وزير خارجية العراق حول تشكيلها وموقف ايران المعارض ، وقيام ايطاليا الفاشية بغزو الحبشة ، جعلت سير المفاوضات المباشرة بين الدولتين أمراً محفوفاً بالصعوبات الكثيرة وبالمضاعفات الدولية .

تولى ياسين الهاشمي تأليف وزارة جديدة بعد استقالة وزارة علي جودت ، وسافر وزير الخارجية (نوري السعيد) ووزير العدلية (محمد زكي) إلى جنيف

لحضور المناقشات التي ستجري هناك في مجلس العصبة . واستقر رأي المجلس على تأجيل النظر في النزاع العراقي الايراني إلى شهر أيلول سنة ١٩٣٥ ، لاعطاء الفريقين فرصة كافية لاجراء مفاوضات مباشرة علّها تسهم في حسم النزاع بصورة ودّية . وقدمت الحكومة العراقية ، تبعاً لذلك ، طلباً إلى سكرتارية المجلس رسمياً لتأجيله .

في الوقت نفسه ، أخذت موجة من التفاؤل تغمر الأوساط السياسية العراقية والايرانية ، وأظهرت وسائل الاعلام الايرانية « منتهى المودة والاحترام نحو العراق »[١] ، وحذت حذوها الصحف العراقية . وعلمت المفوضية العراقية في طهران ، أن وزير ايران المفوّض في بغداد قد وصل إلى طهران في ٢٠ حزيران سنة ١٩٣٥ وقابل لدى وصوله شاه ايران ، واتضح أن « ايران لا تتمسك بطلب الاعتراف لها بحق السيادة على نصف شط العرب ، بل تكتفي بالحصول على إمتيازات وفوائد عملية »[٢] ، غير أن هذا التحوّل في الموقف الايراني الذي نقله عناية الله سميعي الوزير المفوض في بغداد ، يحتاج ألى تأييد من وزير خارجية ايران (باقر خان كاظمي) الذي من المتوقع أن يعود إلى طهران قريباً . كما أن إيران اظهرت استعداد للاعتراف بالحدود البرية التي جرى تثبيتها وفقاً للمعاهدات والبروتوكولات القديمة[٢] . وفي مقابلة اجراها وزير العراق المفوّض مع وزير خارجية ايران[٣] ذكر أن المباحثات التي دارت في جنيف اسفرت عن تقارب في وجهات النظر ، وأن الحكومة الايرانية بانتظار الزيارة التي سيقوم بها وزير خارجية العراق (نوري السعيد) إلى طهران ، لاستكمال المباحثات قبل إجتماع مجلس العصبة القادم ، أملاً في إمكان الوصول إلى أسس عامة لحل النزاع بين الدولتين[٤] .

---

(١) برقية المفوضية العراقية المعنونة إلى وزارة الخارجية في ٢٣ مايس ١٩٣٥ .

(٢) برقية المفوضية العراقية المعنونة إلى وزارة الخارجية في ٢٠ حزيران ١٩٣٥ .

(٣) برقية المفوضية العراقية المعنونة إلى وزارة الخارجية في ٢ تموز ١٩٣٥ .

(٤) في هذه المرحلة من الاتصالات قطعت سلطات الحدود الايرانية المياه عن مندلي ، واصبحت بساتينها وأراضيها الزراعية مهددة بالهلاك . ومن ناحية اخرى تجاوز مائة جندي ايراني على أراضي بيارة ، واحتلوا المثلث الحدودي المتصل بالقرية ، وألقوا القبض على مواطن عراقي ، =

علم رئيس وزراء العراق من رئيس الوفد العراقي في جنيف (نوري السعيد) أن وزير خارجية ايران ، باقر كاظمي ، يرغب في اجراء مفاوضات مباشرة مع الجانب العراقي في جنيف تتناول قضايا كثيرة ومتنوعة . فاقترحت الحكومة العراقية على رئيس وزراء ايران (فروغي) اجراءها في بغداد أو طهران[1] . واستجابت الحكومة الايرانية لهذا الطلب ، إذ لم تجد مبرراً لاستمرارها في جنيف بعد انفضاض جلسات مجلس عصبة الامم ، وأوعزت إلى وزير خارجيتها في جنيف بتقديم طلب مشترك إلى مجلس العصبة بهذا الخصوص ، على أن تستأنف المباحثات في عاصمة أحدى الدولتين في المستقبل .

وفد عراقي يتوجه إلى طهران :

غادر بغداد في ٥ آب ١٩٣٥ وفد عراقي[2] برئاسة وزير الخارجية متوجهاً إلى طهران لاستئناف سير المباحثات التي توقفت في جنيف . وتم التوصل إلى صيغة معاهدة صداقة وعدم تعدّي . ولكن وزير خارجية العراق امتنع من التوقيع على المعاهدة بالأحرف الأولى ، وطلب تأجيل التوقيع لأنه أضمن للعراق، مع العلم ان الحكومة العراقية استجابت إلى المقترحات التركية وتحملت بعض الضرر ، وأن الحكومة الايطالية اخذت تقف إلى جانب الحكومة الايرانية . وهذا هو السبب المهم في تأجيل التوقيع . « ولم استأ من ذلك ، ولم اهتم ، لأني اعتقد أن صداقة أنقره مهمة ومفضلّة على كل شيء . وقد اضطر بعد مدة على التوقيع . وأود أن يعلم الجماعة (أي القادة الاتراك) اني قمت بأكثر مما يتطلب الموقف في سبيل اظهار الروابط بيننا . . . . اني راجعت ايران مرة اخرى ، وفتحت ابواب التفاهم ، ولم تزل مفتوحة ، ولعل الاتراك من

= وسافروه مع ماشيته إلى مخفر هانه كرمله الايراني . وفي الوقت نفسه احتجت الحكومة الايرانية على إبعاد الرعايا الايرانيين من العراق ، وعلى توزيع منشورات معادية في مدينتي كربلا والنجف المقدستين تتهم الحكومة الايرانية بالخروج عن الدين الاسلامي .

(١) برقية رئيس الوزراء إلى المفوضية العراقية في طهران في ٢٢ أيلول ١٩٣٥ لابلاغ مضمونها إلى رئيس وزراء ايران .

(٢) ضم الوفد كذلك وزير العدلية ، ومدير الشؤون الشرقية في وزارة الخارجية ، والمفتش الاداري تحسين العسكري ، والخبيرين البريطانيين أدموندز والكولونيل وورد مدير الميناء العام .

جانبهم يقومون بالمعاونة على أساس الاعتراف بالحدود القائمة ، كما أوضحت ذلك لتوفيق رشدي آراس »[1] .

وبصدد مباحثاته في طهران ذكر وزير الخارجية في رسالة مؤرخة ٣ - ١١ - ١٩٣٥ : « بقيت في طهران ثلاثة اسابيع ، والأمور لم تتقدم خطوة واحدة ، بل كلما تقدمت نقضها في اليوم الثاني الكاظمي أو فروغي . وقد شاهدهما سفير تركيا في طهران بنفسه ، وكان يتأثر من هذه الأعمال اكثر مني ، إلى أن حانت ساعة الصفر ، وذهبت إلى الشاه ، واستطعت أن ابحث معه قضية الحدود بصورة شفهية ، ثم ذهبنا إلى جنيف . واستمر الحال حتى نفذ صبري ، فاضطررت ان اترك نصرت الفارسي (مدير الخارجية العام) بعدي مع نصوص صريحة ونهائية ، لاتفادى التقلّب المستمر . فاضطر الكاظمي على التوقيع مع التحفظ . ومعنى ذلك أنه لم يُبت في النصوص نهائياً . . . ولكن ما اتفقنا عليه يعتبر عملاً ناقصاً إلى أن تحسم قضايا الملاحة في شط العرب ، ومعاهدة حسن الجوار والصداقة ، ومعاهدات اخرى ، كالإقامة وتسليم المجرمين . . . . الخ ، وستبحث في بغداد وطهران ، وستأخذ شهرين أو ثلاثة أشهر من الزمن ، وعندئذ نوقع عليها توقيعاً نهائياً ونرسلها للابرام . . . »[1] .
حظى رئيس الوفد بمقابلة رضا شاه بهلوي مستأذناً بالعودة إلى بغداد ، ودار الحديث حول النزاع القائم على الحدود ، واعترف الشاه بمشروعية معاهدة ارضروم سنة ١٨٤٧ ، ولكنّه طالب أن يتنازل العراق لايران عن رقعة من المياه في شط العرب مساحتها ثلاثة كيلو مترات مربعة تقريباً لتمكن البواخر وناقلات النفط من الرسّو في رصيف ميناء عبادان . وأبدى رئيس الوفد استعداده لعرض طلب الشاه على الحكومة العراقية . لقد كان طلب الشاه والموافقة الأولية عليه نقطة تحوّل ، في سير المفاوضات التي أدت إلى حسم النزاع وإبرام معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ .

---

(١) راجع رسالتي نوري السعيد المؤرختين في ١١ شباط ١٩٣٥ و٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٥ المنشورتين في صفحات ٢٦٠ - ٢٦١ و٢٦٨ - ٢٦٩ من كتاب ناجي شوكت : سيرة وذكريات ثمانين عاماً .

أولاً : مفاوضات في جنيف وطهران :

بحث الجانبان مشروع معاهدة صداقة وعدم تعدي بين الدولتين ، والموافقة على أسسها ، واستعاد فكرة إدخال اتفاقية تنظيم حركة الملاحة في صلب المعاهدة وبالصورة التي ارادها رئيس الوفد الايراني . فوافق رئيس وزراء ايران على استبعادها وتأجيل المباحثات حولها . وكان من رأيه التوقيع على معاهدتي الصداقة وعدم التعدي بالأحرف الأولى ، في حين كان وزير خارجية ايران يميل إلى إضافة مادة واحدة فقط إلى مواد المعاهدة تتناول وصول الطرفين إلى اتفاق مبدئي حول إبرام الاتفاقية الخاصة بالملاحة ، فأدى ذلك إلى تأجيل التوقيع بالأحرف الأولى . يضاف إلى هذا أن تركيا وافقت على الانضمام إلى معاهدة الصداقة وعدم التعدي تضامناً مع الدولتين الجارتين ، وهي المعاهدة التي انقلبت فيما بعد إلى ميثاق سعد آباد . وكان من رأي وزير خارجية ايران أيضاً عقد معاهدة تحكيم بين الدولتين[1] .

اذاعت الحكومة العراقية في ٢٦ آب سنة ١٩٣٥ نص البيان الرسمي المشترك الذي أذيع في طهران في ٢٥ آب عن نتائج زيارة الوفد العراقي لطهران هذه ترجمته :

« في اثناء اقامة الوفد العراقي في طهران جرت مفاوضات بين الوفد العراقي والحكومة الايرانية الامبراطورية بروح مشبعة بالود والصداقة . وقد ازيل القسم الأعظم من سوء التفاهم السابق ، وأخذت بوادر الاتفاق تظهر الآن للعيان . ونظراً لضرورة حضور الطرفين في اجتماع مجلس عصبة الامم

(١) خلاصة الأراء التي جاءت في تقرير رفعه مستشار المفوضية الايرانية في بغداد إلى وزارة الخارجية العراقية التي بعثت به إلى وزير الخارجية (نوري السعيد) في ٢٨ أيلول سنة ١٩٣٥ خلال زيارته الرسمية لطهران . وفي ٢٢ تشرين الأول من السنة نفسها تلقت المفوضية العراقية في طهران برقية من وزارة الخارجية في بغداد مفادها أن : فكرة ابرام معاهدة تحكيم وعدم الاعتداء بين العراق وايران وتركيا تتوخى قبل كل شيء تجنب المشكلات وتأمين الأمن على الحدود المشتركة ، وبالدرجة الثانية ، حث المملكة السعودية والمملكة الافغانية على الانضمام إذا رغبتا في ذلك ، مع العلم أن الأولى تفضل التريث وعدم الاستعجال في الانضمام . وطالبت البرقية نقل محتواها إلى سفير الافغان .

القـادم ، فلم يبق متسـع من الـوقت لانهاء المفاوضـات في طهران . وعليـه فقـد ارتؤي تأجيل المفاوضات . والفريقان عازمان على مواصلة المفاوضات في جنيف بنفس الروح الصميم الذي سارتا عليه حتى الآن . والأمل وطيد في الوصول إلى نتيجة مرضية حاسمة وسريعة » .

وبقدر ما يتعلق بالاقتراح الذي افضى به الشـاه إلى رئيس الوفـد العراقي عقد مجلس الوزراء اجتماعاً للاستماع إلى تقرير وزير الخارجية عن نتائج زيارتـه لطهران ، وعـالج الاقتـراح من جميع جـوانبه ، فـظهر : أن القـانون الأسـاسي العراقي لا يجيز التنازل عن أي شبر من أراضي العراق ، ولهذا تتعذر الاستجابة لمطلب الشاه ؛ إلا أن المجلس يـوافق من الجهة الثـانيـة عـلى إعـطاء المسـاحـة المذكورة بالايجار الطويل ، شريطة استجـابة ايـران لمطالب العـراق المشروعـة في القضـايا المتنـازع عليها . وفي اليـوم السـادس من أيلول سنـة ١٩٣٥ عاد الـوفد العراقي إلى جنيف ليطلع أعضاء مجلس العصبة على نتائج المفاوضات التي دارت في طهران . ولدى عودة الوفـد إلى بغداد في ٤ تشـرين الأول ، قررت الحكـومة العراقية سحب شكواها على ايران ، ومـواصلة مساعيهـا لحل خـلافاتهـا بصورة مباشرة[١] . وفي ٣٠ تشرين الأول اذاعت الحكومة العراقيـة بيانـاً رسمياً ذكـرت فيه أن : الاتفاق قـد تم في جنيـف على عقـد معاهـدة عدم التعـدي بين العـراق وايران وتركيا ، وأن حكومـة الافغان سـتنضم إلى هـذه المعاهـدة أيضاً . كـما تم الاتفاق على عقد معاهدة تحكيم بين العراق وايران . وما دامت التسـويـة تمت في شط العرب على أسـاس موافقة العراق عـلى « التنازل عن قسم من سيـادته عـلى

---

(١) عبد الرزاق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٤ ، صفحة ٩٨ .

Khadouri, M., Independent Iraq (1932-1958) Second Ed. PP. 329-330, London 1960.

راجع كذلك كتابي : فؤاد مفرج : نزاع الحدود بين العـراق وايران في القـانون الـدولي (بيروت ١٩٣٥) الصادر باللغة الانكليزيـة بعنوان : The Iraqi-Persian Dispute in International Law, 1935 وكذلك كتاب : رحمة الله أميني الصادر باللغة الفرنسية بعنوان النزاع حول الحدود العراقية الايرانية (سنة ١٩٣٦) . نقلاً عن الدكتور خدوري .

شط العرب لاعتبارات سياسية لا قانونية ، فالتعقيدات في الوضع الدولي أثرت تأثيراً كبيراً في التوصل إلى تسوية سريعة من أجل ضم هذين القطرين ، إلى جانب تركيا وافغانستان ، لتشكيل حلف في الشرق الأوسط ، من جراء قيام موسوليني باحتلال الحبشة سنة ١٩٣٥ ، الذي زعزع من مكانة عصبة الامم ومبدأ السلامية الجماعية »[٢] .

بعث مصطفى كمال أتاتورك ، رئيس جمهورية تركيا ، برسالة ودّية وشخصية إلى كل من الملك فيصل الأول ورضا شاه بهلوي يعبر فيهما عن أمله في الوصول إلى تسوية مقبولة لدى الطرفين . وعلق المؤرخ البريطاني المعروف آرنولد توينبي Toynbee على جهود مقرر اللجنة البارون الويزي قائلاً : ليس العمل الدبلوماسي الذي قام به المقرر هو الذي أدى بالدولتين المتنازعتين إلى استخدام العقل ، بل العمل العسكري الذي قام به سيده موسوليني في احتلال الحبشة .

ثانياً : إتفاقية لتحسين وصيانة الملاحة في شط العرب :

حينما صرح رضا شاه بهلوي بأن ايران لا تريد من العراق سوى توسيع مرسى عبادان على امتداد كيلومترات مربعة قليلة ، وأنه سيظل متحفظاً بسيادته على شط العرب ، تلقت الحكومة العراقية هذا الاعلان بارتياح شديد ، وصار أساساً لاجراء مفاوضات جديدة ، ومدخلاً للبحث في إمكان التوصل لابرام اتفاق لتحسين وصيانة شط العرب .

إن موضوع الحدود في شط العرب ، من الموضوعات المهمة التي شغلت الحكومة الايرانية لمدة طويلة من الزمن ، وصار من موضوعات « السيادة » و« الكرامة » الوطنية ، واستنزف منها طاقة دبلوماسية كبيرة منذ الحرب العالمية الأولى حتى الوقت الحاضر ؛ وقد أحرج ، بل أزعج ، الحكومتين العراقية والبريطانية . فايران تريد تحقيق مصالحها وسيادتها وتضميد كرامتها ، في حين يريد العراق بحث الموضوع في ضوء سيادته ومصالحه المقررة وفقاً لاتفاقات دولية

مقررة ، بل وفي كثير من الأحايين في حدود مصالحه ومصالح حليفته بريطانيا ، التي وقفت إلى جواره أيام الأزمات ، ودفعت عن حدوده مطامع الجارات . إن هذه العلاقة الخاصة هي التي جعلت الحكومة العراقية تتبنى فكرة دعوة بريطانيا لتكون طرفاً ثالثاً في المفاوضات وفي اللجنة المختلطة المقترحة لادارة شط العرب ، ومفاتحة الحكومة الايرانية بشأنها[1] .

طلبت الحكومة العراقية من وزيرها المفوض في طهران مقابلة[1] الشاه ليصدر توجيهاته إلى اعضاء الوفد الايراني المتوجه إلى بغداد لاجراء مفاوضات مع المسؤولين العراقيين في بغداد حول شط العرب واظهار روح التسامح والتعاون ذاتها التي إتسم بها جو المفاوضات في طهران ، ولا سيما حول تخصيص رقعة المياه في ميناء عبادان النفطي ، وأن تكون مساحتها في حدود كيلو متر أو كيلو مترين مربعة . فرد الشاه قائلاً :

يظهر أن الحكومة العراقية تريد أن تحاسبني بالمتر والمثقال ، فتتمسك ببعض ما قلت وتتجاهل البعض الآخر . لقد قلت وقتئذٍ إنني أريد كيلو متر أو كيلو مترين في ضوء احتياجات منطقة عبادان ، وسأصدر أوامري إلى الوفد الايراني أن يتفاوض مع الجانب العراقي مع مراعاة مصلحة البلدين ، وعليكم أن تطلبوا أنتم كذلك من حكومتكم أن تراعي حاجة المملكتين[2] .

وصل إلى بغداد في ١٧ كانون الأول سنة ١٩٣٥ وفد ايراني على مستوى عالٍ ، ضم كبار موظفي وزارة الخارجية الايرانية ، لاستئناف المباحثات حول النزاع القائم على الحدود وقضايا اخرى مشتركة ، ومكث في بغداد مدة طويلة ، وعقد عدة اجتماعات مع الوفد العراقي الذي كان برئاسة وزير الخارجية[3] ،

---

(١) برقية وزارة الخارجية العراقية في ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٥ الموجهة إلى المفوضية العراقية في طهران .

(٢) خلاصة البرقية التي أرسلها الوزير المفوض في طهران إلى وزارة الخارجية المؤرخة ٢٩ تشرين الثاني ، بعد المقابلة التي اجراها مع رضا شاه بهلوي بحضور وزير الخارجية .

(٣) ضم الجانب العراقي مدير الخارجية العام (نصرت الفارسي) ومدير المالية العام (يوسف غنيمة) ومدير الداخلية العام (خليل اسماعيل) .

واتضح أن الحكومة الايرانية توافق على إشراك بريطانيا في المداولات التي تقرر اجراؤها حول اتفاقية تحسين الملاحة خلافاً لما جاء في برقيته للمفوضية العراقية في طهران (في ١٠ كانون أول سنة ١٩٣٥) . وقد اتهمت الحكومة الايرانية وزير خارجية العراق (نوري السعيد) بعرقلة سير المفاوضات ، باصراره على إشراك بريطانيا في أعمال لجنة تحسين الملاحة ، وأشارت إلى أنه قد خلق مشكلة جديدة ، وتصرف تصرفاً لا تقره الحكومة الايرانية . وبعد فترة انتظار طويلة انسحب الوفد الايراني محتجاً[1] ، ولم يتوصل الطرفان إلى نتائج مهمة لانشغال الحكومة العراقية يومذاك ، كما قيل ـ بمعالجة تمرد العشائر في منطقة الفرات الأوسط .

أطلعت الحكومة العراقية الحكومة التركية نتائج المباحثات التي دارت في بغداد ، وطالبت توسّطها وانسحاب الوفد الايراني ، وبعثت بالبرقية التالية إلى المفوضية العراقية في انقره[2] :

على الرغم من التصريح الذي أفضى به جلالة شاه ايران بأنه يود الحصول على رقعة من المياه لمرسى ميناء عبادان ، وترك شط العرب للعراق ، ذلك التصريح الذي توقعنا أن يكون مدخلاً لتسوية الخلافات وتحسين العلاقات بين الدولتين بموجب معاهدات واتفاقات مرضية ، فقد أصيبت المفاوضات بالفشل . ويبدو أن الجانب الايراني أخذ يثير قضايا جديدة ، مما حدا بنا للاعتقاد أن المفاوضين الايرانيين يتجاهلون تصريح جلالة الشاه ، أو كأن تصريحاً كهذا لم يصدر أصلاً . فقد اثيرت قضية إشراك بريطانيا في اتفاقية الملاحة ، واتهمت الحكومة العراقية بانها تعارض في ذلك . واتضح لدينا كذلك أن نيّة ايران منصرفة إلى اشراك العراق على أساس المساواة ، ليكون شط العرب جزءاً لا يتجزأ من موضوع الحدود ، الأمر الذي اضطرنا إلى تقديم

---

(١) الكراس الذي أصدرته الحكومة الايرانية (بالانكليزية) حول النزاع بين ايران والعراق على الحدود ، صفحة ٢١ عام ١٩٦٩ ، المار ذكره .

(٢) برقية وزارة الخارجية العراقية المرسلة بتاريخ ٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٦ إلى المفوضية العراقية في انقرة لابلاغ مضمونها إلى الحكومة التركية واستحصال موافقتها ، والمرسلة صورة منها إلى المفوضية العراقية في طهران .

اقتراح في عقد معاهدة الصداقة على أساس تثبيت الحدود لسنة ١٩١٤ ، وقد أفهمنا رئيس الوفد. اما المداولة في تسوية المسائل القائمة ، ومنها قضية الحدود في ضوء تصريح جلالة الشاه ، وتأجيل البت في اتفاقية تحسين الملاحة إذا وجدت ايران أن اشراك بريطانيا لا يخدم مصالحها ، على أن ينظر في الأمر في وقت آخر مناسب ، أو قيام ايران باشعار بريطانيا بانها لا تجد مبرراً لمشاركتها في الاتفاقية المذكورة ، وعندئذ نبرأ انفسنا من مسؤولية فشل المفاوضات . وحيث أن علاقاتنا بايران من الأمور التي تثير اهتمام الجارة تركيا استدعينا وزير تركيا المفوض وأوضحنا له موقفنا ، وطلبنا إليه ابلاغ حكومته ، وتوصية وزيرها المفوض في طهران لمقابلة الشاه واطلاعه عن حقيقة ما جرى خلال سير المفاوضات في بغداد[1] .

قررت الحكومة العراقية ان يقوم وزير خارجية العراق بزيارة لطهران للاتصال بالمسؤولين الايرانيين لاستئناف المفاوضات التي توقفت في بغداد . ولدى عودته رفع تقريراً إلى رئيس الوزراء (ياسين الهاشمي) أفاد فيه أن وزير خارجية ايران الجديد ، عناية الله سميعي ، أظهر عدم ارتياحه من موقف الحكومة المتصلب الذي أدى إلى عرقلة سير المفاوضات ، وأكد رئيس الوزراء بأنه حاول كثيراً تسهيل مهمة سميعي في بغداد ، ولا سيما طلب الحكومة الايرانية الخاص برقعة المياه المقترحة لمرسى عبادان ، وأنه ألغى قسماً من التحفظات التي كانت تتمسك بها الحكومة العراقية ، وأضاف مادة جديدة إلى لائحة إتفاقية الملاحة تتعلق برسوم الملاحة وجعلها تقوم على قاعدة تعادل النفقات بالايرادات ، وأنه قبل أن يغادر بغداد لتسلّم منصبه الجديد في طهران زوّده بمقترحات الحكومة العراقية الجديدة ،ليستطيع دراستها بنفسه ، ونوّه رئيس الوزراء بأن الحكومة العراقية تدرك ولا شك بأن وجوده في وزارة الخارجية سيساعد على حسم الخلاف باقرب فرصة ممكنة ، وانها تترقب الآن وصول

---

(١) في اليوم الثاني من شهر كانون الأول سنة ١٩٣٥ استقال فروغي خان من رئاسة الوزارة الايرانية . وفي ٦ مارت ١٩٣٦ أقيل باقر كاظمي من وزارة الخارجية وحلّ محله عناية الله سميعي وزير ايران المفوض في بغداد وخلفه مظفر أعلم .

مقترحات الحكومة الايرانية البديلة حول مسودّة المعاهدة بفارغ الصبر[1] .

ثالثاً : وصول مقترحات ايرانية جديدة :

بعث وزير خارجية ايران بملاحظاته حول اللائحة الجديدة إلى رئيس الوزراء ، مؤكداً أنها ملاحظات « شخصية » لا تعبر عن وجهة نظر الحكومة الايرانية ، وانه نظر إلى المقترحات التى عرضها رئيس الوزراء « شخصية » كذلك لا تعبّر عن وجهة نظر الحكومة العراقية أيضاً . وبعد دراستها اتضح أن موقفه من المقترحات العراقية كان متصلباً ، وأن الحكومة الايرانية تطالب أن يكون طول مرسى عبادان أربعة أميال لا أربعة كيلو مترات ، وأن يدار شط العرب إدارة مشتركة . وتبين ان توسيع مرسى عبادان إلى منتصف الشط معناه تسليم طريق الملاحة بكامله ليكون مرسى خاصاً لايران ، وأن الحكومة الايرانية تطلب حق الملكية التامة على منطقة المرسى . أما الادارة المشتركة المقترحة فذات معنى واسع ، وستكون مدعاة خلافات اخرى في المستقبل ، وتنطوي على محاذير كثيرة سبق أن بسطها أمام عناية الله سميعي قبل مغادرته بغداد .

إن هذا الموقف الايراني الجديد قد خيّب أمل المسؤولين العراقيين في إمكان حل الخلاف على الأسس التي تبادلها رئيس الوزراء ووزير خارجية ايران الجديد . وقد أكدها وزير الخارجية خلال المقابلة التي قام بها الوزير العراقي المفوض ، وقال : إذا رفض العراق طلب الحكومة الايرانية حول مرسى عبادان فستعود إلى مطالبها القديمة ، وإذا فشلت عصبة الامم في تسوية النزاع أو رفضت طلب ايران ، فستقوم بتطهير وتنظيم قناة بهمشير ، وتستغني عن شط العرب ، وتتحرر من الخضوع لانظمة ميناء البصرة .

أولت الحكومة البريطانية اهتماماً كبيراً بتسوية مشكلات الحدود بين العراق وايران ، ولا سيا بعد التوتر الذي أصاب الوضع الدولي العام من جراء

---

(١) خلاصة برقية وزارة الخارجية العراقية إلى المفوضية العراقية بطهران في ٥ نيسان ١٩٣٦ ، ورجت فيها إبلاغ مضمونها إلى كل من وزير خارجية ايران ووزير تركيا المفوض في طهران .

(٢) برقية وزارة الخارجية إلى المفوضية العراقية في طهران في شهر نيسان ١٩٣٦ .

قيام ايطاليا الفاشية بغزو الحبشة ، وطلبت من وكلائها الكف عن التدخل في سير الملاحة ، واشعرت السلطات الايرانية بما اتخذت من خلوات ، ولكن موقفها سرعان ما تبدل ، وعادت تتدخل في شؤون النفط[1] .

إن رغبة بريطانيا في الاشتراك بإدارة شط العرب ، ووقوف العراق إلى جانبها في تحقيق هذه الرغبة ، وتزايد نشاط المخابرات الالمانية والايطالية في منطقتي الشط والخليج ، ورفض ايران المتواصل قبول بريطانيا طرفاً ثالثاً في إدارة الشط كانت كلها عوامل أساسية في سير المفاوضات الجارية الخاصة بحسم مشكلات الحدود ، ولا سيما الحدود في منطقة شط العرب . وبناء على رغبة الحكومة العراقية في الوقوف على رأي الحكومة الايرانية النهائي وجّه وزير خارجية العراق (نوري السعيد) مذكرة رسمية مسهبة حول الموضوع (رقم ١٩١٤ وبتاريخ ٢٣ مايس ١٩٣٦) اقترح فيها ضرورة تأليف لجنة مختلطة لإدارة الشط قوامها ثلاثة أعضاء ، وأشار إلى « أن الحكومة الوحيدة التي لها مصلحة في هذا الموضوع هي الحكومة البريطانية »[2] .

وتقول وزارة الخارجية الايرانية إن نوري السعيد ، خلافاً للوعود التي قطعها من قبل ، قد وضع في مذكرته هذه بعض القيود على حق ايران في شط العرب ، وطلب من الحكومة الايرانية بيان رأيها تحريرياً في محتويات المذكرة . وبينما هي مشغولة في إعداد الرد ، تلقت من رئيس وزراء بريطانيا ومن السفارة البريطانية في طهران بعض المقترحات الخاصة بتسوية مشكلة شط العرب لعرضها على الحكومة العراقية . وذكر القائم بأعمال السفارة البريطانية في طهران خلال المتابعة التي تمت في شهر تموز سنة ١٩٣٦ بوزارة الخارجية الايرانية أن الحكومة البريطانية ترى أن النزاع القائم بين ايران والعراق حول ادارة شط العرب يمكن تسويته وفقاً للأسس التالية :

١ ـ يمنح مرسى ميناء عبادان رقعة من المياه تتناسب وحاجاته .

---

(١) بعض الحقائق المتعلقة بالنزاع بين ايران والعراق حول شط العرب : وزارة الخارجية الايرانية ، صفحة ٢١ ، طهران مايس سنة ١٩٦٩ .

(٢) وزارة الخارجية الايرانية ، المصدر السابق نفسه ، صفحة ٢١ .

٢ ـ تشترك الحكومة البريطانية في المحادثات الجارية وفي التوقيع على الاتفاقية .

٣ ـ تكون صلاحيات اللجنة مقتصرة على وضع الترتيبات اللازمة لسير السفن ، ولاتتدخل في عمليات حفر قاع النهر وتنظيف وصيانة شط العرب إلا بعد أن تضع الحكومة الايرانية كذلك قسماً من نهر كارون وقناة بهمشير تحت سيطرة اللجنة المذكورة .

رابعاً : عضوية بريطانيا في اللجنة الثلاثية المقترحة :

اعدت الحكومة الايرانية ردها على مذكرة وزير خارجية العراق ، وقام وزير ايران المفوض في بغداد بتسليمه شخصياً إلى نوري السعيد ، وأكد « أن ايران لن تتنازل عن حقوقها في شط العرب ، وأنها ليست على استعداد للسماح للبريطانيين أن يسهموا في ادارة شط العرب »[1] ، وأشار الرد إلى أن كلمة شاه ايران قد حملت على غير محملها ، وإلى تراجع الحكومة العراقية عن موقفها السابق ، وإلى حق ايران المشروع في شط العرب ، وإلى عمليات صيانة وتحسين الشط ليصبح ممراً صالحاً للملاحة ، وإلى وجهة نظر الحكومة الايرانية في اللجنة الثلاثية المشتركة ودعوة فريق ثالث لعضويتها ، وإلى اختصاصاتها وسريان صلاحياتها بحيث تتناول مينائي خرمشهر وعبادان وقناة بهمشير كلها ، وإلى رفض الحكومة الايرانية اقتراح توسيع صلاحياتها لتشمل موانيها. وتناول الرد كذلك مسألة حرية الملاحة لجميع السفن ، وأمور الصيد ، والتعاون في مكافحة التهريب جانبي ضفتي الشط ، والاتفاق على وضع تعليمات صحية وفنية لشط العرب . وحيث أن الرد يكتسب اهمية خاصة بالنسبة لمستقبل شط العرب ويعبر عن وجهة نظر طالما تمسكت بها الحكومة الايرانية فقد رأيت من المفيد جداً ترجمته وادراجه نصاً[2] :

---

(١) المصدر السابق نفسه ، صفحة ٢٢ . ذكر كراس وزارة الخارجية الايرانية في صفحة ٢١ أن المذكرة كانت مؤرخة في ٢٣ مايس في حين ذكر في صفحة ٢٢ انها مؤرخة في ٢٣ حزيران سنة ١٩٣٦ .

(٢) كراس وزارة الخارجية السابق الذكر تراجع صفحات ٢٢ ـ ٢٦ .

يسرني أن أخبر معاليكم بانني قد تسلمت مذكرتكم المرقمة س / ١٠١٤ والمؤرخة في ٢٣ حزيران سنة ١٩٣٦ التي بحثت في الترتيبات الخاصة المقترحة لتسوية النزاعات بين ايران والعراق . ولي الشرف الآن أن أدلي بوجهة نظر حكومتي في هذه القضايا .

(أ) إن الحكومة الامبراطورية تحدوها رغبة ملّحة في الوصول لتسوية نزاعات الحدود بأقصر وقت ممكن ، وأن ترسي قواعد الصداقة بين البلدين على أمتن الأسس . ولعلّ أحسن تعبير عن شعور الود الذي تكنه ايران نحو العراق تلك الكلمات التي نطق بها جلالة الشاه اثناء المقابلة التي حظى بها وزير خارجية العراق معرباً فيها عن رغبته في الوصول لتسوية ودّية ، والتي حملت في مذكرتكم محملاً مخالفاً لمعناها الأصلي . واستناداً لمعناها الحقيقي سافر إلى بغداد وفد ايراني في كانون الأول سنة ١٩٣٥ ، حيث مكث هناك حتى الثامن عشر من نيسان سنة ١٩٣٦ دون أن تسفر المباحثات التي جرت بين الجانبين ، مع الاسف ، عن نتائج ملموسة ؛ فالحكومة العراقية لم تتقدم خطوة إلى الامام لحل الصعوبات ازاء الموقف الايجابي الذي وقفه الوفد الايراني ، والآن وقد رأيتم من الأفضل عرض وجهات نظر الطرفين كتابة ، فلا اعتراض لدى الحكومة الامبراطورية على اتباع هذا النهج . ومع هذا ، ينبغي أن نضع نصب أعيننا أن الحكومة الايرانية ستحتفظ بحقوقها كما طرحت في مذكراتها ومباحثاتها السابقة ، وكما طرحت كذلك في اجتماعات مجلس عصبة الامم . وتوّد أن تبين بجلاء ، وإلى أن يتم الوصول إلى وضع اتفاقية خاصة ، إن المباحثات الجارية ، وتبادل الكتب لا يمكن أن تضعف بمقدار ذرة مشروعية هذه الحقوق .

(ب) إن الفلسفة من وراء تشكيل لجنة مختلطة لإدارة شط العرب هو ردع كل من الحكومتين الجارتين من اعداد تعليمات خاصة بالملاحة في شط العرب قد تتضارب من حين لأخر مع تعليمات البلد الأخر ، وانجاز عمليات تنظيف قاع الشط وصيانته بموجب اتفاقية متبادلة بصورة تؤدي إلى ضمان سلامة الملاحة في شط العرب . وتلافياً لحدوث أي تأخير يؤدي إلى اختلاف محتمل في وجهات نظر ممثلي البلدين أبدت الحكومة الامبراطورية موافقتها في الوقت نفسه

على إمكان دعوة طرف ثالث ، وهي موافقة ذات اهمية متساوية ، بموجب اتفاق متبادل بين الحكومتين ، خشية أن يترتب للقطر الثالث حق من الحقوق يؤديه والحالة هذه إلى حصول موافقة وتوقيع ذلك العضو في إدارة شط العرب . يضاف إلى هذا ، أن معاليكم لم تبيّنوا في مذكرتكم رأي حكومة العراق الملكية في طلب الحكومة البريطانية القاضي بتمثيلها في اللجنة المختلطة ، واكتفيتم بالاشارة إلى طلبها فقط . يسرّني جداً لو تعبرون لنا عن وجهة نظر حكومة العراق بهذا الطلب .

(ج) في القسم الثاني منَ مذكرتكم قسمتم أعمال اللجنة المختلطة إلى قسمين :

١ ـ تنظيم سير السفن .
٢ ـ تنظيف وصيانة شط العرب .

ولقد اقترحتم معاليكم في القسم الثاني من مذكرتكم أن تقتصر واجبات اللجنة على أمرين : الأول منحها صلاحيات تنفيذ قراراتها الفنية . والثاني توسيع صلاحياتها بحيث تتناول قيامها ببعض الأعمال في مناطق تقع على مسافة بضعة أميال داخل نهر كارون ، وعلى امتداد قناة بهمشير كلها .

إن حكومتي توافق على منح اللجنة المختلطة بعض الصلاحيات ، على أساس المساواة في الحقوق لأي من الجانبين ، لوضع ترتيبات تتعلق بشؤون الملاحة وصيانة شط العرب ، وهي على إستعداد لمواصلة بحث التفصيلات الخاصة ، ودراسة اي مقترح يقدم بهذا الخصوص . بيد أن تدخّل اللجنة المذكورة في نهر كارون وقناة بهمشير ، وهما نهران ايرانيان ، لا يمكن أن يلقى قبولاً لدى حكومتي .

لقد ذكرتم في القسم الثاني من مذكرتكم أن الحكومة الامبراطورية إذا لم تظهر استعدادها لمنح اللجنة المختلطة قدراً من الصلاحيات على النهرين المذكورين ، فستتولى الحكومة العراقية بنفسها إدارة شؤون الشط . إن الغرض من قيام معاليكم بتحرير هذه العبارة ليس واضحاً تماماً . إذ أن كل طرف من

الأطراف يستطيع ولا شك أن يتخذ ، استناداً إلى قوة المساواة في الحقوق ، أية اجراءات يراها غير متناقضة مع حقوق الطرف الآخر في الشط ، ولكن قد تسبب طريقة كهذه ، كما أوضحنا ذلك في الفقرة الأولى المذكورة أعلاه ،إرتباكاً في سير الملاحة وصيانة النهر . يضاف إلى هذا ، ان احصاءات ميناء البصرة تدل على أن اكثر من ٨٥٪ من السفن التي تدخل شط العرب تتعامل مع موانينا دون غيرها ، ولا سيما ميناء عبادان . وعليه ، واستناداً إلى حقوق ايران التي لا يرقى إليها الشك كيف يمكن تجريد الحكومة الامبراطورية من مصلحتها في تنظيف هذا النهر وصيانته ؟

(د) فيما يلي أعرض وجهة نظر حكومتي في الترتيبات الخاصة بشؤون شط العرب ، وتحدوها رغبة صادقة في إجراء مباحثات حول خط الحدود عن رضىً ، إذا ما اتضحت لديها وجهة نظر حكومة العراق الملكية وأصبحت معروفة :

١ ـ ينبغي أن يكون شط العرب مفتوحاً دائماً أمام جميع السفن التجارية التابعة لجميع الأقطار على حد سواء ، لتمخر أو ترسو فيه دون تمييز ، وأن تجبى الأجور المستوفاة من السفن ، وتدفع الرسوم الأخرى مقابل الخدمات التي تسدى ، ومقابل الحمولات ، بغض النظر عن جنسياتها ونوع حمولتها ومقدارها ، وألا يتجاوز مجموع الرسوم المستوفاة وفقاً لهذه الطريقة الحد الأقصى للنفقات السنوية الخاصة بصيانة شط العرب وإدارته .

٢ ـ ينبغي تنظيم سير السفن ، وتقرير طريقة تنظيف قاع النهر وصيانته بحيث يصبح شط العرب صالحاً للملاحة دائماً ، وتعيين طريقة جباية الرسوم وتطبيقاتها بموجب اتفاقية متبادلة ، والسماح لكل طرف من الأطراف بالعمليات الفنية التي تجعل الشط صالحاً للملاحة ، بحيث لا يسبب ذلك أي اضطراب في الترتيبات الخاصة بسير الملاحة ، بدعوى أن ذلك القسم من الشط يعود إليه وحده دون غيره .

٣ ـ يكون للبواخر البحرية وغير البحرية التي تعود لحكومتي ايران والعراق

حق السير في شط العرب ، أو الرسوّ في أي وقت من الأوقات ودون دفع أية رسوم .

٤ ـ تترتب حقوق متساوية للقطرين الجارين في صيد الأسماك ، واستخدام مياه شط العرب للأغراض الزراعية والصناعية .

٥ ـ يتعاون الطرفان على وضع التعليمات الصحية المتعلقة بشط العرب ، وبوضع الاجراءات لمكافحة حركة التهريب ، وحماية شواطئها ، بموجب اتفاقية متبادلة تعقد لهذا الغرض ، بحيث لا تقف ملكية كل طرف لضفة النهر حائلاً دون تطبيق تعليمات وسلامة الطرف الآخر . وغنيّ عن البيان ، إن الترتيبات السالفة الذكر ستنفذ في ذلك القسم من شط العرب الذي يفصل القطرين . وبانتظار تلقي جوابكم ، انتهز هذه الفرصة لاعبر لكم عن اسمى تقديري (انتهى) .

الفصل الرابع

سنوات الحسم والقرار التاريخي

تمهيـد:

أطاح إنقلاب عسكري خاطف تزعمه الفريق بكر صدقي، قائد القوات العراقية في ليلة ٢٨/٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٣٦، بحكومة الجنرال ياسين الهاشمي. وهو أول انقلاب عسكري يقع في تاريخ العراق الحديث ليمهد الطريق لسلسلة انقلابات مؤسفة لم يجن العراق منها سوى التصدع والفرقة وغياب الشرعية، وإضعاف الحياة الدستورية، وتلاشي المؤسسات الديمقراطية. وتولّى رئاسة الوزارة حكمت سليمان، وهو سياسي طموح لم يكن من رفاق فيصل في الثورة العربية، بل من بقايا العائلات العثمانية الحاكمة في الاستانة وبغداد، ومن اشد المعجبين بمصطفى كمال اتاتورك وبخطواته الاصلاحية. وقد استطاع أن يجمع حوله، ولفترة قصيرة، عناصر وطنية عرفت بميولها «التقدمية»، وبمعاداتها للعناصر «القومية»، وأن يسبغ على حكومته طابعاً إصلاحياً «شعبياً»، وأن يظهر تعاطفاً مع دول المحور ومع الدول المجاورة، وجفاءً للسياسة الغربية في الشرق الاوسط، ولا سيا للسياسة البريطانية. وباغتيال مدبر الانقلاب، وهو في طريقه الى تركيا، سقطت حكومة الانقلاب، بعد ان خلفت وراءها ذكريات مريرة.

حدث هذا يوم كانت المفاوضات جارية لايجاد تسوية لمشكلة شط العرب

بين العراق وايـران، ويوم كـانت الحكومـات الاسلاميـة الأربع: إيـران والعراق وتركيا وأفغانسـتان، على وشك إبرام ميثاق جمـاعي يصونها من عـدوان خارجي، ويوم كانت الحكومتان البريطانية والتركية تسـعيان سعياً حثيثاً لحسم النزاع القائم بين إيران والعراق حول الحدود ليكون سبيلا لعقد الميثاق المذكور.

لقد ساعـد العدوان الايـطالي على الحبشـة على تنميـة روح التضـامن في الشرق الاوسط، وتجلّى ذلك في قضيتين رئيسـتين: في إبرام المعـاهدة البـريطانيـة المصريـة سنة ١٩٣٦، معاهدة الحدود العراقية الايرانية في شط العـرب سـنة ١٩٣٧. ويعزى ابرام هاتين المعاهدتين لدرجة ما الى تهـديد مـوسـوليني[1]، وإلى اطماعه التي كانت سبباً من أسباب عقد ميثاق سعد آبـاد بين الـدول الاسلاميـة الأربع، وأساساً لعقد معاهدة الحدود بين العراق وإيران[2]. وقد بذلت كـل من تركيا وأفغانسـتان جهوداً كبيرة لتقريب وجهات النظر بين الفريقين المتنازعين.

بعد مفاوضـات طويلة في كـل من بغداد وطهـران استطاعت الـدولتان أن تضعا لائحة في ضـوء معاهـدةأرضروم لسـنـة ١٨٤٧ وبروتـوكول الاستـانة لسـنـة ١٩١٣، ومحاضر جلسـات لجنة تثبيت الحـدود المشتركـة لسنة ١٩١٤. وتفصيـل ذلـك أن وزارة الخـارجيـة استـدعت وزيـر إيـران المفــوض في أعقـاب نجــاح الانقلاب، وسلّمته مذكرة تضمنت سياسة العراق الخارجية الجديدة، وفي الوقت نفسـه ابرقت خـلاصتها إلى المفـوضية العـراقية في طهـران[3]، اكـدت فيهـا أن سياسة توثيق أواصر الصداقة الحقيقية والتعاون الودّي بين العراق وايران ستكون ركناً أسـاسياً من أركان سياسة العراق الخارجية، واقترحت:

---

(١) Bullard, Reader (SIR), Britian and the Middle East, P.89.

(٢) نجدة فتحي صفوة: العراق في مذكرات الدبلوماسـيين الأجانب (مذكرات دكتور غرويه)، صفحة ١٢٢.

(٣) جاء في برقية وزارة الخارجية المؤرخة في ٢٨/١١/١٩٣٦ أن منهاج الحكومة في السـياسة الخارجيـة هو «تحكيم اواصر الصـداقة والتعاون بين العراق وجمهورية تركيا، والعمل على التعجيل بالتوقيـع على ميثاق عدم التعدي بين العراق وايران وتركيـا والافغان» ودوام الصـداقة وحسـن العـلاقات السـائدة بين العراق وايران والسـعي لتوطيد أواصرها، وبذل كـل الجهود لحسـم القضـايا المعلقـة بين المملكتين». وإلى هذه السياسـة أشار كذلك خطاب العرش.

أولاً : الاسراع بعقد معاهدة لحسم قضية الحدود على أساس اقتراح شاه إيران، أي: (أ) اعتراف إيران بالحدود الأصلية حتى البحر، (ب) توفير مرسى لميناء عبادان، مع تحفظات تتعلق بحرية الملاحة في المرسى في حالات السلم والحرب، وبحقوق الخفر.

ثانياً : إبرام ميثاق عدم التعدي الرباعي حالما ينتهي التوقيع على معاهدة الحدود.

ثالثاً : توقيع إتفاقية لتحسين وصيانة شط العرب بين الدولتين بعد إبرام الميثاق.

رابعاً : إتفاق الحكومتين على إجراء مفاوضات بأسرع ما يمكن لعقد سلسلة من الاتفاقات لتنظيم علاقات حسن الجوار والاقامة والجنسية، والأمور القنصلية، واسترداد المجرمين، والتعاون القضائي وشؤون البرق والبريد.

في ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٣٦، عقدت الوزارة الايرانية جلسة برئاسة الشاه في أعقاب وصول أنباء الانقلاب استعرضت خلالها العلاقات بين العراق وايران، وقررت ابلاغ وزير ايران المفوض لمقابلة رئيس وزراء العراق حول مستقبل العلاقات والحلول التي يقترحها لتسوية مشكلات الحدود المعلّقة. ومن خلال المقابلة صرح رئيس الوزراء أن حكومته على استعداد لقبول أي مقترحات تتقدم بها ايران لتسوية الخلافات المزمنة. فجاء الجواب أن الشاه أمر رئيس الوزراء بقبول المقترحات العراقية دون مناقشة. فرد رئيس وزراء العراق: «إن شط العرب لم يستفد منه غير عدوّ الطرفين. فلماذا نختصم عليه؟ وهكذا حل الخلاف»[١].

أظهرت حكومة الانقلاب استعدادها لتسوية نزاعها. وفي ٢٦ حزيران سنة ١٩٣٧ قدمت مقترحات جديدة الى الحكومة الايرانية قام بإيصالها وزير العراق المفوض في طهران(خالد سليمان شقيق رئيس الوزراء). وكان من بينها

---

(١) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الرابع، هامش صفحة ٣١٧ ـ ٣١٨، من حديث خاص للمؤلف مع حكمت سليمان رئيس الوزراء يومذاك.

تعيين لجنة من الخبراء لتثبيت خط طول وعرض مرسى عبادان، على ان تستبدل عبارة «علاقة متساوية» التي جاءت في المادة الخامسة من المقترحات الايرانية بعبارة «مصلحة مشتركة»، مع مراعاة «الوضع الراهن» Status Quo في شط العرب ريثما يتم التوصل لعقد اتفاقية الملاحة، وتوكيد عدم المساس بحقوق العراق ولا واجباته في شط العرب بقدر ما يتصل الأمر بالمعاهدة المعقودة بين العراق وبريطانيا (معاهدة سنة ١٩٣٠)، وأكدت أن هذه المقترحات الجديدة تمثل «أقصى ما يمكن للاتفاق ولا يستطاع المزيد»[١].

اقترحت المفوضية العراقية تجديد مساعي رئيس جمهورية تركيا حول قبول المقترحات العراقية التي جاءت اكثر اعتدالاً[٢]، وذكرت في الوقت نفسه أن الشاه ووزير خارجيته قد عبرا عن ارتياحهما وسرورهما بالمقترحات العراقية الجديدة[٣].

أولاً : التوقيع على معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ حزيران سنة ١٩٣٧، نتيجة للمساعي المتواصلة التي بذلتها الحكومة العراقية ونجاح الوساطة التركية ما يلي:

١ ـ إرسال وفد إلى طهران برئاسة وزير الخارجية (ناجي الأصيل) يضم مدير الخارجية العام (نصرت الفارسي) ومدير الأمور الشرقية (جميل السلام) وعدد من الخبراء والموظفين[٤].

٢ ـ تخويل وزير الخارجية التوقيع على معاهدة الحدود والمفاوضة والاتفاق

---

(١) خلاصة برقية وزارة الخارجية العراقية إلى المفوضية العراقية في ١٩ حزيران ١٩٣٧.
(٢) برقية المفوضية العراقية في طهران المؤرخة في ٢٠ حزيران ١٩٣٧ الموجهة الى وزارة الخارجية في بغداد.
(٣) برقية المفوضية العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية المؤرخة ٢٢ حزيران سنة ١٩٣٧.
(٤) انضم الى الوفد مدير التشريعات (توفيق السعدون) وعبدالله بكر (معاون مدير المكتب الخاص) ومساعد المشاور الحقوقي جبرائيل البناء.

على صيغة الكتب المراد تبادلها، كما جاء في الفقرة الثالثة من كتاب وزارة الخارجية.

٣ ـ تخويل وزير الخارجية التوقيع على معاهدة عدم التعدي، ومعاهدة التحكيم الموّقع عليها بالاحرف الأولى في جنيف، وقبول انضمام الافغان الى معاهدة عدم التعدي.

٤ ـ تخويل وزير الخارجية الدخول في مفاوضات حول الاتفاقية المتعلّقة بحسن الجوار والشؤون القنصلية، واسترداد المجرمين، وبالاتفاق القضائي، واتفاقية تحسين الملاحة في شط العرب.

وقبيل سفر اعضاء الوفد العراقي إلى طهران في ٢٩ حزيران سنة ١٩٣٧ جرى التوقيع بالاحرف الأولى على معاهدة الحدود، وصدر البيان الرسمي التالي:

« وقّع أمس في ديوان وزارة الخارجية على معاهدة الحدود بين المملكة العراقية والامبراطورية الايرانية بالحرف الأول من جانب معالي وزير الخارجية الدكتور ناجي الأصيل من جهة، ومعالي وزير ايران المفوض جناب أقاي مظفر أعلم من جهة أخرى، وذلك تمهيدا للتوقيع النهائي في طهران. وقد تم التوقيع على لائحة المعاهدة المذكورة معززا بأخلص أماني الطرفين بأن يكون خير مقدمة لما ينتظر علاقات المملكتين من مستقبل باهر مشبع بالصداقة والود الدائمين».

سفر الوفد العراقي إلى طهران:

غادر الوفد العراقي بغداد برا سالكا طريق خانقين ـ كرمنشاه ـ همدان متوجها إلى طهران، ونزل ضيفا على الحكومة الايرانية. وفي اليوم الرابع من تموز جرى توقيع معاهدة الحدود؛ وفي اليوم نفسه أرسل وزير الخارجية البرقية التالية:

« وقّعنا اليوم على معاهدة الحدود حسب نصّها الموقع عليه بالحرف الأول في بغداد. وقد حصل الاتفاق على إلحاق بروتوكول بها اعتبر جزءاً لا يتجزأ

منها، وتضمن المواضيع التي كان يراد تبادل الكتب بشأنها».

وبمناسبة هذا الحدث التاريخي الكبير تبادل العاهلان العراقي والايراني برقيات التهنئة[1]، وصدر بيان رسمي في طهران بتاريخ ٤ تموز هذا نصه:

« إن المفاوضات التي كانت دائرة منذ زمن بعيد بين الدولة الامبراطورية الايرانية وحكومة المملكة العراقية حول الحدود المشتركة بين الدولتين، وقضية شط العرب، قد تكللت بالنجاح وانتهت بالتوقيع على معاهدة الحدود والبروتوكول الملحق بها. وبتوقيع هذه الوثائق سوّيت الخلافات التي كانت قائمة منذ زمن بعيد بين البلدين تسوية نهائية.

« ويسرنا أن نصرّح بأن رعاية صاحب الجلالة الامبراطورية الايرانية وصاحب الجلالة ملك العراق، العاهلين الشهيرين للبلدين الشقيقين، قد خلفت جواً يسوده التفاهم التام والصداقة الصميمية، هو عربون التآلف بين الدولتين الشقيقتين. وسيساعد هذا الجو على توثيق عرى الأخوة القائمة بين الشعبين المتحدين بروابط مادية ومعنوية عديدة، وجعلها تستند الى أسس متينة، وعلى التعاون في سبيل صيانة السلم».

واصل وزير الخارجية والوفد المرافق مباحثاته مع المسؤولين الايرانيين، بعد التوقيع على معاهدة الحدود، حول المعاهدات والاتفاقيات الأخرى التي تقرر ابرامها والتي أشرنا اليها من قبل، وتكللت مهمته بالنجاح[2]. وقبل سفره قام

---

(١) بعث شاه ايران الى الملك غازي بن فيصل بالبرقية التالية في ٥ تموز:
«يسرنا أن نعرب لجلالتكم بمناسبة التوقيع على معاهدة الحدود بين بلدينا عن احر تهانينا لهذا الحادث الذي سيكون فاتحة عهد جديد في العلاقات الودّية التي كانت تسود دائما أمتينا. فنتهز هذه الفرصة لتقديم اخلص التمنيات بالسعادة لجلالتكم، ورفاه العراق، صديق إيران».
وكان الرد الملكي:
«كان للخبر السار الذي تفضل جلالتكم الامبراطورية بإبراقه إلينا إثر توقيع معاهدة الحدود بين بلدينا وقع جميل في نفسنا. فنسارع بتقديم أحر تهانينا لجلالتكم الامبراطورية بتوثيق الروابط الودّية التي كانت قائمة بين شعبينا، مشفوعة بأخلص التمنيات لسعادة شخص جلالتكم الكريم، وازدياد رفاهية الشعب الايراني الصديق في عهدنا الجديد».

(٢) نشرت الصحف العراقية الصادرة في ١٨ تموز سنة ١٩٣٧ نصوص معاهدتي الحدود والميثاق الرباعي ـ ميثاق سعد آباد.

بزيارة للشاه مودعا ومستأذنا بالسفر، وكان اللقاء ودياً جداً[1].

وهكذا انتهت المفاوضات بين الحكومتين العراقية والايرانية، بعد جهود مضنية، وأسفرت عن إبرام عدد من المعاهدات والاتفاقيات وفي مقدمتها معاهدة الحدود التي عالجت مشكلة شط العرب مع الاحتفاظ بسيادة العراق على الشط. وقد استنزفت هذه المفاوضات جهود المسؤولين العراقيين منذ تأسيس الدولة العراقية وتنصيب الأمير فيصل ملكا على العراق حتى ساعة ابرامها، ومرت في فترات حرجة من التعثر والتسويف والمماطلة والضغط. ولولا الصبر الذي تحلى به معظم المسؤولين العراقيين وبعد نظرهم في معالجة المشكلات الحساسة المتعلقة بسيادة العراق وسلامة حدوده، والتمسك بسياسة حسن الجوار التي أرسى قواعدها الملك فيصل ازاء إيران، ولولا توسط تركيا الصديقة في شخص رئيس جمهوريتها مصطفى كمال، ونفوذ بريطانيا الدبلوماسي ونشاط وزرائها المفوضين في العراق وايران، ولولا المتغيرات الدولية التي احدثتها إيطاليا الفاشية والمانيا النازية لما أمكن التوصل الى مثل هذه النتيجة المقبولة لدى الطرفين التي استغرقت قرابة خمسة عشر عاما من الاتصالات والمفاوضات.

إن المعاهدات والاتفاقات التي أبرمتها الدولتان هي:

اولا: معاهدة الحدود بين مملكة العراق وامبراطورية ايران (٤ تموز سنة ١٩٣٧).

ثانيا: ميثاق عدم تعدّي (ميثاق سعد آباد) بين العراق وايران وتركيا وافغانستان (٨ تموز سنة ١٩٣٧).

ثالثا: ميثاق حل الخلافات بالطرق السلمية (٢٤ تموز ١٩٣٧).

---

(١) أبرق وزير خارجية العراق من طهران البرقية التالية الى وزارة الخارجية: «تشرفنا بمقابلة الشاه للتوديع والاستئذان بالسفر. جرى حديث جامع استغرق ساعة كاملة. أظهر جلالته صداقة صميمية نحو جلالة الملك والعراق، وتأييدا قويا لخطة الحكومة. أمر جلالته بالتوقيع على معاهدة التحكيم التي سنوقع عليها غدا (السبت)، وسنغادر بعد الظهر ونصل خانقين الاثنين».

رابعا: إتفاق خاص بتنظيم اعمال لجنة تحديد الحدود العراقية الايرانية (٨ كانون الأول سنة ١٩٣٨).

وسنتناول أهم القضايا التي عالجتها هذه المعاهدات والاتفاقات بإيجاز.

معاهدة الحدود ١٩٣٧ :

تعتبر هذه المعاهدة أهم معاهدة ابرمتها الحكومتان العراقية والايرانية «لتوثيق عرى الصداقة الأخوية وحسن التفاهم»، وتكوّنت من أصل وملحق (بروتوكول)، وتضمنت الأحكام التالية[1]:

١ ـ اعترفت في المادة الأولى ببروتوكول الاستانة المبرم في ٤ تشرين الأول سنة ١٩١٣، وبمحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود المشتركة لسنة ١٩١٤، على أنها وثائق مشروعة وملزمة، وان خط الحدود، عدا ما هو وارد في المادة الثانية، أصبح «عين الخط الذي تم تعيينه وتخطيطه من قبل اللجنة المذكورة أعلاه». وعلى الصورة التالية:

٢ ـ إن خط الحدود عند ملتقاه بمنتهى النقطة الكائنة في جزيرة شطيط (في الدرجة ٣٠ والدقيقة ١٧ والثانية ٢٥ من العرض الشمالي، والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٩ والثانية ٣٨ من الطول الشرقي على وجه التقريب، يعود فيتصل على خط ممتد عاموديا من خط انخفاض المياه بتالوك شط العرب، ويتبعه حتى نقطة كائنة امام الأسكلة الحالية رقم (١) في عبادان (في الدرجة ٣٠ والدقيقة ٢٠ والثانية ٨,٤ من العرض الشمالي، والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٦ والثانية ١٣ من الطول الشرقي على وجه التقريب). وفي هذه النقطة يعود خط الحدود فيسير مع مستوى المياه المنخفضة متبعاً تخطيط الحدود الموصوف في محاضر جلسات ١٩١٤ (المادة الثانية). وفي هذه المنطقة من المياه العراقية حدث، كما لا يخفى،

---

(١) تم التوقيع على المعاهدة، كما ذكرنا، في ٤ تموز سنة ١٩٣٧ في طهران، ولكن مجلس النواب العراقي لم يصادق عليها الا بعد فشل الانقلاب وفي وزارة جميل المدفعي (٢٠ حزيران سنة ١٩٣٨ ، وبالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٣٨) وتألفت من ست مواد ، ونشرت في الوقائع العراقية عدد ١٦١٨ وبتاريخ ١٤ آذار سنة ١٩٣٨ .

تعديل في خط الحدود لصالح ايران، حيث منحت رقعة من المياه لتوسيع مرسى عبادان.

٣ ـ يقوم الفريقان المتعاقدان تواً بعد التوقيع على هذه المعاهدة بتأليف لجنة لنصب دعائم الحدود التي سبق وأن عيّنت اماكنها لجنة الحدود الدولية المشتركة، ووضع دعائم جديدة إذا ما وجدت ذلك أمراً ضرورياً.

٤ ـ تطبق الأحكام التالية على شط العرب، ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البحرية بين الدولتين الى النهر المذكور حتى عرض البحر:

(أ) يبقى شط العرب مفتوحا بالمساواة للسفن التجارية العائدة لجميع البلدان، وتكون جميع العوائد المجباة من قبيل أجور للخدمات المؤداة، وتخصص فقط لتسديد ـ بصورة عادلة ـ كلفة صيانة أو تحسين طريق الملاحة ومدخل شط العرب من جهة البحر، ولتدارك النفقات المتكبدة لصالح حركة الملاحة. وتقدر العوائد المذكورة على اساس الحمولة الرسمية للسفن او مقدار انغطاسها، أو على كليهما معا.

(ب) يكون شط العرب مفتوحا لمرور السفن الحربية والسفن الأخرى المستخدمة في مصالح حكومية غير تجارية، والعائدة للفريقين المتعاقدين.

(ج) إن هذه الحالة، أي اتباع خط الحدود في شط العرب، مرةً المياه المنخفضة وتارة التالوك أو وسط المياه لا تتعارض مع حق استفادة أي من الطرفين وبأي وجه من الوجوه، في الشط كله (المادة الرابعة).

٥ ـ لما كان للفريقين المتعاقدين «مصلحة مشتركة» في الملاحة، كما هو معترف به في المادة الرابعة، فإنهما يتعهدان «بعقد اتفاقية بشأن صيانة وتحسين طريق الملاحة»، وبشأن اعمال الحفر، ودلالة السفن، واستيفاء الأجور والعوائد، والتدابير الصحية، والتدابير الأخرى اللازمة لمكافحة التهريب، وكذلك بشأن جميع الأمور المتعلقة بالملاحة في شط العرب (المادة الخامسة).

أما البروتوكول المؤلف من خمس فقرات فقد اعتبر ملحقا بمعاهدة الحدود

و«جزءاً لا يتجزأ منهـا، ويدخـل في حيز التنفيـذ مع المعـاهدة في وقت واحـد».
ونصت الفقـرة الأولى على تـأليف لجنة خـاصة من خبـراء يعيّن كـل فريق عـددا متـساوياً لأجل تثبيت المقاييـس الجغرافية المـذكورة في المـادة الثانيـة من المعاهـدة، وضمن الحدود المعيّنة، وتدوّن نتائج التثبيت بمحضر، يكـون بعد التـوقيع عليـه جـزءاً لا يتجزأ من المعـاهدة. ونصّـت الفقـرة الثانيـة عـلى أن يتعهـد الفـريقـان المتعاقدان بعقد الاتفاقية الخاصـة بصيانـة وتحسين طـريق الملاحـة «في بحر سنـة واحدة من تاريخ تنفيذ المعاهدة». فإن تعذر عقدها في بحر السنة، فعندئذ يجـوز تحديد المدة المذكورة باتفاق مشترك بـين الفريقـين المتعاقـدين. «وتوافق الحكـومة الايرانية الامبراطوريـة على أنـه في خلال مـدة السنة المنصـوص عليها في الفقـرة الأولى من هذه المادة، وفي خلال تحديد هذه المدة ـ في حالة ما إذا جرى التحديد المذكور ـ تأخذ حكومة العراق على عاتقها وفق الأسـس الحالية المـرعية أمـر القيام بكافة الأمور التي ستعالجها الاتفاقية المذكـورة. وتقوم الحكـومة الملكيـة العراقيـة بإطلاع الحكومة الايـرانية مـرة كل ستـة اشهر عـلى الأعمال المنجـزة، والعوائـد المجباة، والنفقات المتكبدة، وعلى جميع التدابير الأخرى المتخذة». ومن المفهوم، ان ليس في المعـاهدة المبحـوث عنهـا، مـا يخـل بحقـوق العـراق وواجبـاتـه وفق التعهدات التي قطعها للحكومة البريطانية فيـما يخص شط العرب، عمـلا بالمـادة الرابعة من المعاهدة المبرمة في ٣٠ حـزيران سنـة ١٩٣٠، وبالفقـرة السـابعـة من ملحقها الموقع عليه باليوم نفسه.

ماذا حققت معاهدة الحدود بالنسبة لـلاطراف المعنيـة ؟ لقد حققت ثـلاثة أمور مهمة : (الأول) ، تنازل العراق لايران عن سيادته على رقعـة محدودة من مياه شط العرب لتسهيل حركة الناقلات والبواخر لمرسى ميناء عبادان النفـطي ، تماماً كما فعلت الدولة العثمانية يوم تنازلت عن رقعة مماثلة لمرسى ميناء المحمرة التجاري (خرمشهـر حاليـاً) ، مقابـل تسويـة عامـة مع ايـران بشأن الحـدود . ويـلاحظ أن ايران كـانت تملك مينائـين أحدهمـا يقع في مصب نهر كـارون بشط العرب ، وهو ميناء المحمرة ، وثانيهما يقع على الضفة الشرقية من شط العرب ، وهـو ميناء عبـادان . وهما مينـاءان جديـدان ، نشأ الأول بفضـل ازدهـار إمـارة

عربستان (خوزستان) ، ونشأ الثاني بفضل ازدهار ونمو صناعة النفط في عبادان . وكان لايران يومذاك الشاطىء والأرصفة للمينائين المذكورين ، دون حق السيادة على المياه التي تجري بمحاذاة الرصيفين . وهو أمر غير طبيعي ، وكان هو مصدر الخلافات كلها . والأمر (الثاني) اعترفت ايران لأول مرة بخط الحدود القديم الذي جرى تثبيته بموجب معاهدة ارضروم الثانية لسنة ١٨٤٧ ، وبروتوكول الاستانة لسنة ١٩١٣ ، ومحاضر جلسات لجنة الحدود المشتركة دون المساس بسيادة العراق على شط العرب ، في حين كانت دائماً ترفض الاعتراف بخط الحدود ، بدعوى ان ممثل ايران قد تجاوز صلاحياته ، وأن المجلس النيابي الايراني لم يصادق على الحدود يومذاك ، كما ان الجمهورية التركية هي الأخرى قد رفضت الاعتراف بخط الحدود نفسه . والأمر (الثالث) ، استبعدت بريطانيا من المشاركة في اللجنة المقترحة لتحسين وصيانة الملاحة في شط العرب ، ولكنها احتفظت بنفوذها ومصالحها حينما نصت المعاهدة على أن ليس فيها ما يخل بحقوق العراق وواجباته وفق التعهدات التي قطعتها للحكومة البريطانية بموجب معاهدة سنة ١٩٣٠ وملحقها بقدر ما يتعلق الأمر بشط العرب .

ثانياً : ميثاق سعد آباد :

كان ميثاق سعد آباد أول تعبير جماعي عن إرادة أربع دول إسلامية مستقلة في شجب الاعتداء والقوة من حيث هما وسيلتان من وسائل فض المنازعات . ومع أن الطرفين المستفيدين من عقد هذا الميثاق هما العراق وايران استفادة مباشرة ، فقد استفادت تركيا وافغانستان كذلك . ولم تكن علاقة افغانستان بايران يومذاك وديّة بسبب النزاع حول مشكلات الحدود ولا سيما مشكلة نهر هلمند . ولم يكن بمقدور العراق كذلك ، أن يتحرر نهائياً من أطماع تركيا في الموصل ، والتي تحتفظ بأقلية كبيرة في لواء كركوك . لقد تعهد الفرقاء المتعاقدون بالامتناع التام « عن أي تدخل في شؤونهم الداخلية » ، « وبمراعاة حرمة الحدود المشتركة » ، والتشاور في جميع الخلافات ذات الصفة الدولية وذات مساس بمصالحهم المشتركة ، وبالامتناع التام ، وفي أي حالة من الحالات ، منفرداً أو

بالاشتراك مع دولة اخرى من ارتكاب اعتداء ضد فريق آخر . ويعتبر من أعمال التعدي : إعلان حالة الحرب ، وهجوم دولة بقواتها البرية أو البحرية أو الجوية على أراضي دولة اخرى ، أو بواخرها ، أو طائراتها ، ولو بدون اعلان حالة حرب ، وإعانة واسعاف المعتدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة . ويتعهد كل فريق كذلك ، كل داخل حدوده ، بعدم اعطاء المجال لتشكيل العصابات المسلّحة والجمعيات ، أو كل عمل يستهدف قلب المؤسسات القائمة ، أو إرتكاب أعمال مخلة بالنظام العام والأمن في أي قسم من بلاد الفريق الآخر ، سواء أكان في منطقة الحدود أو في غيرها ، أو الاخلال بنظام الحكم السائد في بلاد الفريق الآخر .

ثالثاً : معاهدة صداقة بين ايران والعراق :

بناءً على رغبة كل من الحكومتين العراقية والايرانية في « توثيق روابط الصداقة الصميمية » ، ونظراً لقناعتهما بأن توطيد هذه الروابط الأخوية سيؤدي إلى رفاه وسعادة شعبيهما فقد اتفقتا على عقد معاهدة[1] صداقة لاقامة « سلم دائم وصداقة لا تتغير » . ويتعهدان بأن يعقدا باسرع وقت ممكن (أ) اتفاقية حسن جوار ذات علاقة بأمن منطقة الحدود وتسوية المنازعات (ب) ومعاهدة لاسترداد المجرمين (ج) ومعاهدة إقامة وجنسية (د) معاهدة تجارية (هـ) واتفاقية تعاون قضائي (ز) واتفاقية برق وبريد .

رابعاً : معاهدة لحل الخلافات بالطرق السلمية :

بما أن الدولتين تحدوهما الرغبة في تسوية خلافاتهما دائماً بالطرق السلمية في إطار أحكام ميثاق عصبة الأمم ، فقد قررتا عقد معاهدة[2] لهذا الغرض تبقى

---

(١) وقعت في طهران في ١٨ تموز سنة ١٩٣٧ وابرمت في ٢٠ حزيران سنة ١٩٣٨ بموجب القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٣٨ .

(٢) وقعت في طهران في ٢٤ تموز سنة ١٩٣٧ وابرمت في ٢٠ حزيران سنة ١٩٣٨ وصدقت بموجب القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٣٨ . وتتألف من ٢٤ مادة .

نافذة المفعول لمدة خمس سنوات تتجدد تلقائياً ، إلا إذا تخلى عنها أحد الطرفين .
وبموجبها تعهدت الدولتان :

١ ـ اتباع الطرق السلمية في حل كل خلاف يمكن أن ينشأ بينهما مما يتعذر حلّه بالمفاوضات الدبلوماسية الاعتيادية .

٢ ـ عرض جميع الخلافات التي قد تنشب بينهما حول أي حق من الحقوق ، على محكمة العدل الدولية الدائمة بموجب إتفاق خاص ، للبت فيها ما لم يقرر الفريقان مراجعة محكمة تحكيم ما عدا الخلافات التي حدثت قبل دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ ، أو كانت تتعلق بأعمال أو بأوضاع سبقت تاريخ دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ ؛ أو بأمور هي من اختصاص أحد الفريقين المتعاقدين فقط حسب القوانين الدولية ؛ والخلافات المتعلقة بحدود أحد الفريقين المتعاقدين وأراضيهما .

٣ ـ إنَّ كل خلاف لا يمكن حلّه بقرار قضائي أو تحكيمي بموجب نصوص المعاهدة يصار في حله إلى طريقة المصالحة ، بعد تأليف لجنة مصالحة لهذا الغرض ، يتفق عليها الطرفان .

٤ ـ ليس في هذه المعاهدة ما يمكن تفسيره بأنه يخل بحقوق الفريقين المتعاقدين في طلب مساعدة مجلس عصبة الامم ، وذلك ضمن أحكام ميثاق عصبة الأمم وهذه المعاهدة .

خامساً : إتفاق خاص لتنظيم أعمال لجنة تحديد الحدود :

تنفيذاً لأحكام المادة الثالثة من معاهدة الحدود المعقودة في ٤ تموز سنة ١٩٣٧ ، وأحكام المادة الأولى من البروتوكول الملحق بالمعاهدة المذكورة ، اتفقت الدولتان على ما يلي[١] :

---

(١) وقع الاتفاق في بغداد في ٨ كانون الأول سنة ١٩٣٨ ؛ ويتألف من ستة عشر مادة . راجع نصوص المعاهدات والاتفاقات في ملحق الكتاب .

١ ـ تؤلف لجنة لوضع دعائم الحدود ، قوامها ممثل أوّل وممثّل ثان تعيّنهما كل من الحكومتين ، ويحل الثاني محل الأول عند تغيّبه ، وتناط به وظائفه ، ويتمتع بجميع امتيازاته وصلاحياته . ولدى حدوث أي خلاف يتعذر حله ، يحيل الممثلان موضوع الخلاف إلى حكومتيهما لحله بالطرق الدبلوماسية ، ويترأس الممثلان جلسات اللجنة بالتناوب ، ويدوّنا محاضر الجلسات باللغات العربية والفارسية والفرنسية ، ويكون النص الفرنسي هو النص المعتمد عند حصول أي خلاف .

٢ ـ تناط باللجنة الأعمال التالية : تعيين الحدود العراقية الايرانية عملاً بمعاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ والبروتوكول الملحق بها ؛ وتتخذ أساساً لاعمالها : (أ) محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ ، بما في ذلك جدول وصف الحدود ، مواقع دعائم الحدود ، والخرائط الأصلية المتطابقة ، والخرائط الاضافية المستعملة والموقعة من قبل اللجنة المذكورة (ب) المادة الثانية من معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ المتعلقة بتعيين خط الحدود لمرسى عبادان . وعلى اللجنة كذلك أن تنظم محاضر جلسات اللجنة ، وكراسة نقاط الارشاد المنصوص عليها في المادة العاشرة من هذا الاتفاق ، وكذلك الخرائط ، وغيرها من الوثائق الأخرى التي تعدها اللجنة بنسختين ، يوقع عليها الممثلان ، مع إحتفاظ كل من الحكومتين بنسخة منها .

موقف الرأي العام العراقي
من إبرام المعاهدة وملاحقها

لم يصادق مجلس الأمة العراقي على معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ ، وما تفرع عنها من معاهدات واتفاقات ، ولم تنشر بقانون إلا بعد مرور حوالي سنة من إبرامها في طهران (٤ تموز ١٩٣٧) . وحينما أحالت الحكومة لائحة قانون المعاهدة على رئاسة المجلس ، وتدارستها لجنة الشؤون الخارجية ، أثارت المادة الخامسة الخاصة بعقد اتفاقية بشأن صيانة وتحسين قناة الملاحة في شط العرب لدى مناقشتها في المجلس بعض المخاوف ، وحاولت الوزارة ، خلال إحالتها

على اللجنة وقبل تقديمها للمجلس ، تعديل المادة المذكورة ، وطلبت من الحكومة الايرانية الموافقة على التعديل المقترح الخاص بالادارة المشتركة لما انطوى عليه من غموض[1] ، وما قد يتسبب عنه من التباس في المستقبل . فكان ردّها أنها « لا ترى أي غموض في المادة الخامسة ، وأن ليس في وسعها إجراء أي تعديل »[2] .

إن إغتيال قائد الانقلاب العسكري ، الجنرال بكر صدقي ، في ١١ آب سنة ١٩٣٧ ، واستقالة رئيس الوزراء ، حكمت سليمان ، من منصبه ، وتشكيل وزارة جديدة برئاسة جميل المدفعي في ١٧ آب من السنة نفسها ، أدّى إلى تأجيل ابرام اللوائح القانونية التي قدمت إلى مجلس الأمة . وقد تردد يومئذ أن الحكومة الجديدة ، المعروفة بسياستها التقليدية ازاء بريطانيا ، ستتبع سياسة جديدة بالنسبة لعلاقاتها مع حليفتها بريطانيا ، ومع الأقطار المجاورة ، وفي مقدمتها طبعاً تركيا الكمالية وايران البهلوية .

إن نظرة « فاحصة للأوضاع العالمية والداخلية التي كانت قائمة » يومذاك ، وسياسة حكومة الانقلاب الخارجية المتعاطفة مع دول المحوّر ، والانتكاسة التي اصابت الحياة السياسية والدستورية ، واستبعاد بريطانيا من المفاوضات الخاصة بسير الملاحة في شط العرب واللجنة المشتركة المقترحة ، والأهمية التجارية والسوقية التي يتصف بها الشط في حالة قيام وضع دولي خطير ، وهو ما حدث فعلاً ، ودور مصافي عبادان الواقعة على ضفة الشط الشرقية ، ووجود قاعدة الشعيبة الجوية البريطانية على الجانب الغربي لحماية الملاحة والمصافي ، ترينا الأسباب التي أدت إلى سقوط حكومة الانقلاب ، وتأجيل ابرام لوائح المعاهدات والاتفاقات ، وقيام مظاهرات في بعض مدن العراق احتجاجاً على ابرام معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ والبروتوكول الملحق بها ، وتجعلنا ندرك ، فضلاً عن ذلك ، دوافع المعارضة التي ظهرت عند طرح

---

(١) برقية وزارة الخارجية العراقية المؤرخة في اليوم الأول من كانون الثاني سنة ١٩٣٨ المعنونة إلى وزير العراق المفوض في طهران لمقابلة وزير الخارجية عناية الله سميعي .

(٢) برقية المفوضية العراقية في طهران في ١٥ كانون الثاني الموجهة إلى وزارة الخارجية .

المعاهدة للمناقشة في مجلس الأمة وعلى رأسها رستم حيدر أحد كبار رجال البلاط .

لقد أوضحت الحكومة الجديدة ، رداً على الانباء التي تناقلتها وكالات الانباء والصحافة الأجنبية ، أن سياستها الخارجية هي ذات السياسة التي درجت عليها الحكومات العراقية المتعاقبة . وقد جاء هذا الرد أيضاً في بيان اذاعته المفوضية العراقية في القاهرة : « إن سياسة العراق الخارجية هي عين السياسة التي سار عليها المغفور له جلالة الملك فيصل ، وأيدها صاحب الجلالة الملك غازي المعظم ، واتبعتها الوزارات . إن الوزارة الحاضرة ستحافظ على الصلات الودية مع الحكومة البريطانية على أساس الحلف المعقود بين الحكومتين ، وستحافظ على صلات الصداقة مع جاراتها الجمهورية التركية والمملكة الايرانية ، وانماء هذه الصلات . وستعرض باسرع ما يمكن على مجلس الأمة وثائق المعاهدات الجديدة المعقودة بين العراق والمملكة الايرانية ، وستعرض عليه أيضاً ميثاق سعد آباد ، الميثاق الشرقي ، وستكون سياسة الحكومة العراقية مع جميع الدول سياسة صداقة وسلام » .

تضمن المنهاج الوزاري إمرار المعاهدات الأربع التي وقعتها حكومة الانقلاب من مجلس الأمة طبقاً للأصول الدستورية . ولدى مناقشتها في الجلسة النيابية السابعة عشرة المنعقدة بتاريخ ٦ آذار سنة ١٩٣٨ « وافق المجلس على ثلاث منها بالاجماع وبدون مناقشة تذكر . وأما المعاهدة الرابعة ، وهي معاهدة الحدود ، فقد قبلت بأكثرية (٨٢) صوتاً ضد عشرة أصوات . وكانت موضوع مناقشة حادة »[1] .

وجه رستم حيدر انتقاداً شديداً إلى المفاوض العراقي الذي استسلم لايران ـ على حد قوله ـ وضرب مصالح العراق عرض الحائط ؛ وانتقد طه

---

(١) عبد الرزاق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٥ صفحة ٢١ من الطبعة الثالثة سنة ١٩٦٦ ـ صيدا ـ لبنان . وكان من بين المتكلمين في هذه الجلسة : رستم حيدر ، أحد كبار الساسة العراقيين والمقربين إلى البلاط ، وطه الهاشمي ، ومحمد مهدي كبه ، وصادق البصام . راجع محاضر جلسات المجلس لسنة ١٩٣٨ ، صفحة ١٨٠ .

الهاشمي إشراك ايران في شؤون الملاحة في شط العرب ، وأشـار محمد مهـدي كبه إلى أن المعاهـدة « منحت الحكومـة الجارة ايـران حقوقـاً وامتيازات اخـرى لم تكن لها من قبل ، الأمر الذي لا يتفق وحقوق السـيادة والتملك التي ورثناها من الامبـراطوريـة العثمانيـة ، والتي ضمـنتها المعـاهدات والبـروتوكـولات ، وجرى عليها التعامل منذ عهد بعيد » .

في الـوقت الذي كـان فيه مجلـس الأمـة يناقش اللوائـح القانـونيـة لابـرام المعاهدات جـرت في بغداد والبصـرة مظاهـرات احتجاجـاً على ابـرامها واقفلت الحوانيت والمخازن ، وعطلت المتاجر والمصانـع تأييـداً لهذه المـظاهرات . وألقت الشرطة القبض في بغداد على عدد من الشباب القـومي الذي قـاد المظاهـرات . أمـا في البصرة فقـد أمـر متصـرف اللواء « بجلد » الـطلاب الـذين شـاركـوا في المظاهرات عـلى قارعـة الطريق . وفشـلت جميـع الجهود حمـل مجلـس الأمة عـلى رفض هذه المعاهدات[1] .

(١) عبد الرزاق الحسني : المصدر السابق نفسه ، صفحة ٢٢

الفصل الخامس

عقبات تواجه تنفيذ معاهدة الحدود سنة ١٩٣٧

تمهيد

أنهى إبرام معاهدة الحدود بين العراق وايران، وميثاق عدم التعدي، والمعاهدات والاتفاقات الأخرى المنبثقة عنها، فترة التوتر الحرجة التي بدأت في عهد الملك فيصل الأول وانتهت في عهد الملك غازي. فقد احتلت سلامة العراق وتثبيت حدوده التاريخية المقام الأول في سياسة العراق الخارجية والداخلية، وأولاها الملك فيصل والمسؤولون العراقيون جلّ اهتمامهم. فالاتراك كانوا يطالبون بولاية الموصل، بجناحيها الكردي والعربي، والايرانيون كانوا يرفضون الاعتراف بالحكومة العراقية وبالحدود التي جرى تثبيتها أيام العثمانيين، ويطالبون بتصحيح خط الحدود في شط العرب، والنجديون يشنون الغارات على الحدود الجنوبية الغربية.

استطاعت الحكومة العراقية بالتعاون مع الحكومة البريطانية من حيث هي دولة منتدبة وحليفة، أن تضمن سلامة حدود العراق الشمالية وأن تتوصل الى تسوية نهائية مع تركيا لقاء ١٠٪ من عائدات شركة النفط التركية في الأراضي المحوّلة (من ايران لتركيا) لمدة ٢٥ سنة، وإجراء تعديل بسيط في خط الحدود. بينما لم تستطع التوصل الى تسوية مماثلة مع إيران إلا بعد فترة طويلة من المشاورات والمفاوضات.

ما كاد العراق وإيران يدخلان عهدا جديدا من التفاهم وعلاقات حسن الجوار، بعد إبرام هذه المعاهدات والاتفاقات، ويتعاونان على توطيد الأمن والاستقرار في مناطق الحدود، ويشرعان في تنفيذ احكامها إلا وتوتر الوضع الدولي العام وظهرت بعض المشكلات بين الدولتين تعزى إلى عوامل مباشرة وأخرى غير مباشرة .

أولا : العوامل المباشرة:

إن الصعوبات المباشرة في تطبيق المعاهدات تجلّت في: (١) أحكام المادتين الثالثة والخامسة من معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ والبروتوكول الملحق به، حيث نصت على وجوب عقد اتفاقية خاصة بشأن صيانة وتحسين الملاحة في شط العرب من خلال مدة أقصاها سنة واحدة وفقا لأحكام الفقرة الثانية من البروتوكول. وتجلّت كذلك في (٢) عمل لجنة نصب دعائم الحدود التي نصت عليها المادة الثالثة من المعاهدة. وكانت كل دولة تولي أهمية خاصة للمادة التي تحقق مصالحها قبل مصلحة الطرف الأخر. فانصبت عناية الحكومة العراقية، مثلا، على لجنة تثبيت دعائم الحدود وسارعت في ترشيح ممثل عنها في اللجنة، بينما انصب اهتمام الحكومة الايرانية قبل كل شيء على ضرورة إبرام اتفاقية صيانة وتحسين الملاحة في شط العرب. وبقدر ما اظهر العراق رغبة في تنفيذ أحكام المادة الثالثة من معاهدة الحدود أظهر فتوراً وتلكؤاً في تنفيذ أحكام المادة الخامسة من المعاهدة نفسها. أما إيران فكانت لها رغبات أخرى وسنتطرق إلى هذين الموضوعين في الصفحات القادمة تفصيلا.

ثانيا : العوامل غير المباشرة:

أما العوامل الأخرى غير المباشرة التي أدت إلى التسويف والمماطلة في تنفيذ المادتين المذكورتين فيمكن حصرها فيما يلي:

١ - شعور الغبن لدى بعض المسؤولين والعراقيين عند إبرام معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ . فقد تنازل عن جزء من

سيادته على شط العرب في رقعة المياه التي خصصت لميناء عبادان حتى منتصف مجرى النهر، من دون أن ينال هو الآخر، كما قيل يومذاك ،أو كما أوحي لـه أن يقول، على مكاسب كبيرة لقاء هذا التنازل، تماما كما تنازل العثمانيون لايران عن رقعة مياه محدودة لمرسى المحمرة (خرمشهر) مقابل تخلي الطرفين عن ادعاءاتها في منطقتي الحدود الجنوبية والشمالية الشرقية. وقد ظهر هذا الشعور جليا في مجلس النواب، اثناء مناقشة المعاهدة المذكورة، وفي الصحافة المحلية، وفي المظاهرات التي جرت في بغداد والبصرة والكاظمية.

٢ ـ استبعاد بريطانيا، عن الاشتراك في المباحثات التي دارت حول اتفاقية تحسين وصيانة الملاحة في شط العرب، وعن قبولها عضواً ثالثا في اللجنة الثلاثية المقترحة لإدارة الشط، واقتصار العضوية على العراق وايران فقط. ولعل هذا الاستبعاد كان العامل الكبير في تلكؤ العراق في تطبيق المادتين المذكورتين، وسببا من اسباب تجميد العلاقات وإشاعة الخلافات التي اتسمت بها سنوات الحرب العالمية الثانية وما بعدها. لقد كانت إيران ترفض رفضاً باتاً إشراك طرف ثالث في اللجنة المقترحة، في حين كان العراق يسعى إلى إقناع إيران بضرورة إشراك بريطانيا ويريدها أن تكون طرفاً مهماً في اللجنة ما دامت له مصلحة كبرى في شط العرب؛ إذ أن معظم حمولة السفن التجارية، كما يقول البريطانيون، المتجهة نحو الموانئ الواقعة على ضفتي شط العرب، وما داموا كذلك فلديهم حق التعبير عن مصالحهم، ناهيك عن مصالحهم في مديرية موانئ البصرة، وفي موانئ الخليج، وخدماتها الإدارية والفنية والتجارية في شط العرب التي اسسوها قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها بسنوات.

ليس بمستبعد، والحالة هذه، أن تكون بريطانيا قد نصحت حكومة العراق بتأجيل ابرام اتفاقية تحسين وصيانة الملاحة ردا على موقف ايران المتصلّب، وحفاظا على صناعتها النفطية في عبادان وتجارتها الخارجية التي أصبحت مهددة بالانهيار والانحسار، وربما التخريب.

٣ ـ إن اندلاع الحرب العالمية الثانية في ايلول سنة ١٩٣٩ أعطى شط العرب أهمية سوقية (استراتيجية) خاصة بالنسبة لحلفائها، وجعلت بريطانيا

تشعر أن الوقت لم يعد صالحا لمنح ايران بعض الحقوق والامتيازات، ولا سيما وأن الحلفاء يومذاك اتهموها بالتعاطف مع دول المحور أو ضالعة في ركابها، وإن تظاهرت بالحياد، ويشيرون إلى تغاضيها عن نشاط الاستخبارات الالمانية والايطالية في مناطق الخليج وشط العرب وجنوب ايران، وما قد يسفر عن هذا النشاط من إضرار بمناطق النفط ومصافي عبادان التابعة لشركة النفط الانكليزية الفارسية التي تملك الحكومة البريطانية نسبة من رأس المال. ولم يكن من السهل على سفيري بريطانيا والاتحاد السوفياتي مقابلة شاه إيران (رضا شاه الكبير) لاطلاعه على أوجه نشاط الاستخبارات الالمانية في إيران. وإذا تمت مثل هذه المقابلة فتكون في الغالب الأعم عديمة الجدوى. فقد كان الشاه يرتاب من أقوال الأجانب، ويعتمد على حاشيته من وزرائه.

وحينما قدمت الحكومة البريطانية «إلى الحكومة الايرانية قائمة بأسماء الضباط الالمان القاطنين في إيران بصفة رجال أعمال، وكان أحدهم قد ساهم في إثارة القلاقل في العراق، أكد الشاه أن بلاده ليس فيها رتل خاص»[1]. ويستطرد سر بولارد Bullard سفير بريطانيا الاسبق في إيران فيقول: كان الشاه شديد الثقة بموظفيه، وبجهاز الشرطة دون مبرر. وهذا الموقف هو الذي يفسر «سبب امتناع الشاه عن اتخاذ اجراءات احتياطية مناسبة لاحباط حركة سبع سفن تجارية تابعة للمحور كانت راسية في ميناء بندرشاهبور. فلقد كان لدى السلطات البريطانية تقارير تفيد أن هذه السفن تحمل على ظهرها كميات من المتفجرات، وإن إحداها قد تتسلل تحت جنح الظلام إلى مدخل شط العرب الضيق، وتنسف حمولتها هناك. فلو تحقق ذلك لاصبحنا معزولين عن العراق وعن مصافي عبادان. وتجنبا لوقوع مثل هذه الاخطار تقدمنا إلى الحكومة الايرانية بطلب معقول، وهو نقل ملاحي هذه السفن منها، أو رفع بعض الآلات المهمة في محركاتها لتعطيل حركتها. ولكن الطلب قوبل بالرفض التام، بدعوى أن السفن السبع لا تحمل متفجرات، وإن الشرطة الايرانية على استعداد تام لتلافي وقوع أي حادث من هذا القبيل. وقد ثبت أن الشاه كان على خطأ تام بواقع الأمر. فحينما شرعت القوات البريطانية باحتلال جنوب ايران، نسف الملاحون

إحدى السفينتين، وكان النسف شديدا بحيث تركها ركاما»[1].

أما العراق فقد ظلت سياسته الخارجية مؤيدة للحلفاء قبل حركة رشيد عالي الكيلاني ـ حركة مايس سنة ١٩٤١ ـ وما بعدها؛ وقد أعلن الحرب على دول المحور، وساعد حليفته بريطانيا وفقا لمعاهدة[2] ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠، وجعل شط العرب وموانيه تحت تصرف الحلفاء ولخدمة قضيتهم على عكس ما فعلت ايران، وفي غضون الحرب العالمية الثانية فقدت الدولتان سيطرتها على الشط إلا السيادة الاسمية.

لقد أدركت الحكومة الايرانية أن الحكومة العراقية غير جادة في تنفيذ أحكام معاهدة الحدود والبروتوكول الملحق بها، وأنها تختلق الأسباب للتخلص من التزاماتها، لا سيما بعد انقضاء فترة السنة المحددة لعقد اتفاقية صيانة وتحسين الملاحة في شط العرب، واقتراح الحكومة العراقية بتحديدها لسنة اخرى اعتبارا

---

(١) Bullard, Peader (Sir), Britian and the Middle East, PP .132, 195, London.

(٢) جاء في المادة الرابعة من معاهدة التحالف لسنة ١٩٣٠، والتي اعتبرت نافذة المفعول في ٢٣ تشرين الأول سنة ١٩٣٢، وهو يوم قبول العراق عضواً في عصبة الأمم، والفقرة السابعة من الملحق ما يلي:

المادة الرابعة: إذا اشتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب يبادر الفريق السامي المتعاقد الآخر فوراً لمعونته، بصفته حليفاً، وفي حالة خطر حرب محدق، يبادر الفريقان فوراً إلى توحيد مساعيهما باتخاذ تدابير الدفاع الضرورية. إن معونة ملك العراق، في حالة حرب أو خطر حرب محدق، تنحصر في أن يقدم إلى ملك بريطانية، في الأراضي العراقية، جميع ما في وسعه تقديمه من التسهيلات والمساعدات، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية، والأنهر، والموانىء، والمطارات، ووسائل المواصلات والاتصالات اللاسلكية.

الفقرة السابعة من الملحق: «يوافق جلالة ملك العراق على تقديم، عند طلب صاحب الجلالة البريطانية ذلك، جميع التسهيلات الممكنة لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية، من جميع الصفوف العسكرية عبر العراق، ولنقل وخزن جميع المؤن والتجهيزات التي قد تحتاج إليها هذه القوات في أثناء مرورها، وتتناول هذه التسهيلات استخدام طرق العراق، وسككه الحديدية، وطرقه المائية، وموانئه ومطاراته. ويؤذن لسفن صاحب الجلالة البريطانية إذناً عاماً في زيارة شط العرب، بشرط اشعار جلالة ملك العراق قبل القيام بتلك الزيارات للموانىء العراقية».

من عشرين تموز سنة ١٩٣٩[١]. ومع استجابة الحكومة الايرانية لرغبة الحكومة العراقية إلا أنها فوجئت بالخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء العراقي (نوري السعيد) في مجلس الاعيان حول معاهدة الحدود ونشرته الصحف الصادرة في اليوم التالي فقد اثار استغرابها ودهشتها، حينما اعلن أنه لم يكن موافقا على إبرام معاهدة الحدود منذ البدء، فأوعزت الى وزيرها المفوض في بغداد بمقابلة رئيس الوزراء للوقوف على حقيقة الأمر، ولكن المقابلة لم تسفر عن معلومات مطمّنة. ويبدو أن الوضع الدولي العام، ووقوف العراق إلى جانب الحلفاء، ووقوف إيران إلى جانب دول المحور، وإن تظاهرت بالحياد، أعطى رئيس الوزراء مبررات كافية للتنصل من تنفيذ الالتزامات التي نصت عليها المعاهدة وملاحقها.

حاولت الحكومة العراقية دائما تطمين الجارة إيران بأن سياستها الخارجية هي السياسة التي وضعها الملك فيصل، وطبقها من بعده المسؤولون العراقيون، وإن أسس هذه السياسة لن تزعزعها العواصف التي تهب على العراق بين حين وآخر، مهما كانت شدتها. وتوكيدا لهذه السياسة طلبت وزارة الخارجية من المفوضية العراقية في طهران إبلاغ وزارة الخارجية الايرانية بأن سياسة الحكومة العراقية الجديدة (الوزارة السعيدية الثالثة) هي سياسة تستمد أصولها من شاه إيران وملك العراق (نجل الملك فيصل) وتستند الى ميثاق سعد آباد، وإن جلالة الشاه وافق على التزام رئيس الوزراء بهذه السياسة[٢]. وباستقالة الوزارة السعيدية قرر مجلس الوزراء (الوزارة الكيلانية الثالثة) في ١٩ حزيران سنة ١٩٤٠ إيفاد كل من وزير الخارجية (نوري السعيد)، ووزير العدل (ناجي شوكت) إلى تركيا لاجراء بعض الاتصالات الرسمية مع المسؤولين الاتراك حول الوضع الدولي الراهن، وفي مستقبل البلاد العربية، ولا سيما مستقبل

---

(١) مذكرة وزارة الخارجية العراقية المرقمة: ٤/٢٣٧/٦٤٦٤ والمؤرخة في ١٢ حزيران سنة ١٩٣٩ الموجهة إلى المفوضية الايرانية في بغداد.

(٢) برقية وزارة الخارجية العراقية المؤرخة في ٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٩ الموجهة إلى المفوضية العراقية في طهران.

في ٢٦ شباط سنة ١٩٣٩ وصل إلى بغداد في طريقه الى القاهرة الأمير محمد رضا بهلوي ولي عهد إيران واستقبل استقبالا حافلا، ونزل ضيفا على الحكومة.

سوريا. وقد اجتمع الوزيران العراقيان[1] بوزير خارجية تركيا (سراج أوغلو)، وبرئيس جمهورية تركيا الجديد عصمت اينونو[2] واستعرضا الوضع الدولي العام، بما في ذلك علاقة العراق بإيران. وقد أكد وزير خارجية تركيا ضرورة إطراد العلاقات الودية بين الدولتين، وأظهر استعداد حكومته للتوسط «كأخ ثالث، بين أخوين متفاهمين لبقاء ذلك الاخاء الصادق بين البلدين المتجاورين». وأيد رئيس الجمهورية ما قاله وزير خارجيته «عن استعداد تركيا لازالة كل ما يطرأ على صلات البلدين المتاخمين من وهن».

احتلال العراق وإيران عام ١٩٤١

حينما غزت قوات الحلفاء إيران من الجنوب والشمال في غضون الحرب العالمية الثانية أوقفت ايران أعمال لجنة تنصيب دعامات الحدود المشتركة. ففي شهر آب عام ١٩٤١ انطلقت، من الاراضي العراقية قوات بريطانية (بقيادة الجنرال كوينان Quinan) من نقطتين سوقيتين: من منطقة خانقين في الوسط، ومنطقة البصرة (شط العرب) من الجنوب، لتحقيق هدفين رئيسين: صد توغل الجيوش الالمانية في القفقاس، ومنع زحفها ووصولها الى مشارف أذربيجان الايرانية تمهيدا لاجتياح ايران والعراق معا. وكان ذلك في ٢٢ حزيران سنة ١٩٤١. أما الهدف الثاني فهو حماية آبار النفط في الأهواز ومصافي النفط في عبادان. أما الجيوش الروسية فقد احتلت شمال ايران.

اشتركت القوة الجوية البريطانية في العمليات العسكرية فانطلقت أربعة أسراب من قاعدة الشعيبة قرب البصرة وثلاثة من الحبانية لاسناد القوات البحرية والبرية، واسقطت على سكان بعض المدن الايرانية منشورات تدعوهم الى الهدوء والسكينة، وأحيانا بعض القنابل لاشعارهم بجدية الحركات العسكرية. ولم تبد القوة الجوية الايرانية يومذاك، وعدد طياريها حوالي مائة

---

(١) عبدالرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج ٥ صفحة ١٣٢.

(٢) توفي مصطفى كمال أتاتورك في ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٨، وشاركت الحكومة العراقية رسميا في تشييع جنازته. وكان الوفد برئاسة ناجي شوكت.

طيار، إلا مقاومة قليلة بعد هجوم كاسح شنته الطائرات البريطانية على قاعدتها في الأهواز. . وبينما حلقت طائرات مقاتلة لحراسة المجال الجوي لمصافي عبادان، قامت طائرات اخرى بقصف مراكز المدفعية في مضيق «باي طاق» الاستراتيجي عبر الطريق الممتد بين خانقين وكرمنشاه وهمدان. وانتهى الغزو البريطاني الروسي بتنازل الشاه عن العرش لنجله ولي العهد، وتوقيع معاهدة تتعهد ايران بموجبها الحفاظ على سلامة خطوط المواصلات مع الاتحاد السوفياتي وسلامة القارة الهندية. وقد كان نجاح هذه الحملة الخاطفة ثمرة من ثمرات النصر الذي أحرزه الحلفاء في العراق بعد فشل حركة رشيد عالي الكيلاني[1].

إن احتلال بريطانيا لايران من قواعدها في العراق، واحتلال الروس لشمالي ايران، وما رافقه من تفاعلات سياسية أدت إلى تنازل رضا شاه بهلوي عن العرش لنجله الشاب محمد رضا، وإلى امتناع إيران من مواصلة عملها في لجنة نصب دعامات الحدود. كما أن سيطرة بريطانيا والولايات المتحدة على موانئ شط العرب وخضوعه للاعتبارات العسكرية حالت هي الأخرى دون قيام العراق بعقد اتفاقية لتحسين وصيانة الملاحة في الشط. وواقع الأمر، ان ظروف الحرب لم تكن مؤاتية للطرفين للقيام بأي عمل من شأنه تنفيذ احكام المعاهدات والاتفاقات التي أبرمت قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية.

ونظرا لأهمية أعمال لجنة نصب علامات الحدود، والمباحثات التي دارت حول عقد اتفاقية الملاحة، وجدنا من المفيد بحث هذين الموضوعين بشيء من الاستفاضة.

ثالثا : نصب علامات الحدود:

رشحت الحكومتان ممثليها[2] في لجنة نصب علامات الحدود التي نصت

---

(1) Philip Guedalla, Middle East, 1940- 1941. A Study in Air Power, Hodder and Stoughton, 1944.

(2) رشحت الحكومة العراقية السيد عبدالحميد الخوجه، وهو نفس الممثل الذي اشترك مع الجانب العثماني في لجنة تحديد الحدود الدولية المشتركة سنة ١٩١٤، والسيد سعيد فهيم معاوناً، ورشحت الحكومة الايرانية اللواء ديبا ممثلا عن وزارة الدفاع.

عليها معاهدة سنة ١٩٣٧، وتقرر عقد اجتماع تمهيدي في طهران لوضع الاسس العامة الواجبة التطبيق خلال عملية التنصيب، كما تقرر أن تعقد أول جلسة عمل في خرمشهر بتاريخ ٢٤ أيلول سنة ١٩٣٩. ومعنى ذلك أن اللجنة شرعت في أعمالها قبل أيام قليلة من نشوب الحرب العالمية الثانية. وحينما باشرت في تثبيت خط الحدود وجدت أن ليس من السهل المضيّ في العمل دون الاحتكام إلى شخص ثالث محايد لحل أي خلاف قد ينشب بين الطرفين. يضاف الى هذا، ان السلطات العراقية لاحظت أن الاتفاق الخاص بتنظيم أعمال لجنة الحدود لا يفي بجميع أغراض عمليات التثبيت، فاقترحت على الحكومة الايرانية اجراء بعض التعديلات في الاتفاق الخاص، كان من أهمها تعيين شخص ثالث محايد يترأس جلسات اللجنة المشتركة وإجراء التصويت على قرار اللجنة بأغلبية ثلثي الأعضاء. بيد ان الحكومة الايرانية لم توافق على ذلك.

باشرت اللجنة أعمالها من العلامة رقم (١) الواقعة على نهر الخيّين، ونصبت علامة جديدة برقم (١) كذلك على الضفة اليسرى من النهر المذكور عند مصبه في شط العرب، وعلامة برقم (٢) على الضفة اليمنى. وهاتان العلامتان هما في واقع الأمر نقطتا التقاء الحدود البرية بالنهرية للدولتين. وبعد تثبيت الدعامة برقم (٣) نشب خلاف بين الطرفين حول تثبيت العلامات القادمة، مما ادى الى توقف أعمال اللجنة المشتركة، ولا سيما بعد قيام الحكومة الايرانية باستدعاء ممثليها إلى طهران. فأوعزت الحكومة العراقية إلى رئيس الجانب العراقي (عبدالحميد الخوجه) بالسفر الى طهران للاجتماع بزملائه أعضاء اللجنة الايرانية للتغلب على الخلاف الذي نشأ. وبعد مشاورات بين الاعضاء تمت تسوية الخلاف حول خط الحدود الواقع بين دعامة رقم (٣) وعلامة رقم (١٠). ولما عاد الاعضاء إلى مقر عملهم في خرّمشهر جرى تثبيت خط الحدود حتى علامة رقم (١٠) في ضوء الاتفاق المذكور. اما بعد هذه العلامة فلم يتقدم عمل اللجنة بسبب الموقف المتصلب الذي وقفه الأعضاء الايرانيون، في حين كانت العلامات المرقمة ١١، ١٢، ١٣ واضحة كل الوضوح ولا تحتاج رؤيتها إلى خلاف. ولقد اتضح من سير العمل، أن

الاعضـاء الايرانيـين لا يريـدون أن يتقيدوا بـأحكام الاتفـاقيـة التي نصت عـلى ضـرورة تثبيت العلامـات القديمـة أولا، بغيـة الحصـول عـلى بعض المكـاسب، متخذين من عدم وضوح بعض الاشارات المدونة في محـاضر لجنـة تثبيت الحدود لسنة ١٩١٤ ذريعة لذلك، كما اتضح انهم كانوا يتعمدون إهمال الاشـارات التي لا يرونها تتفق ومصلحة إيران.

لـدى تثبيـت رقعة المياه المتنازل عنها لمرسى عبـادان لم تتـوصـل اللجنـة المشتركة الى اتفاق حول حدود القسـم الشمالي والجنوبي منها. فقد تقدمت إيـران بادعاء جـديد يقضي بـإضافـة كيلومترين آخـرين إلى الجزء المتنـازل عنه، ولكن الجانب العراقي فنّـد هذا الادعـاء، وتعذر إقنـاع الجانب الايـراني، الأمر الـذي أدى إلى توقف اعمال اللجنة في هذه الرقعة. وبعد المداولـة، اتفق الطرفـان على انتقال اعمال اللجنة إلى أم شير الواقعة شمالي هور الحويزة عند العلامة القديمـة رقم (١٥). وعقد الطرفان جلسـة مشتركة في اليوم الخامس من شهر مايس سنـة ١٩٤٠، لمواصلة أعمال التثبيت، غير أن الشرطة الايرانية منعت لجان المسح من العمـل. وفي ١٦ مايـس انسحب الجـانب الايـراني بنـاء عـلى أوامـر تلقـاهـا من طهران، والعودة إلى طهران لشدة الحرا

إتصل رئيـس اللجنة العراقية بالسـلطات المختصة في بغداد وأخبرها بتوقف اعمال اللجنة في شط الأعمى من جراء تدخل سلطات الأمن[1] الايرانية. فطلبت وزارة الخارجية العراقية من المفوضية الملكية في طهران الاتصال بوزارة الخـارجية الايرانية وتقديم إحتجاج على موقف سلطات الأمن الايرانية، ومطالبتها باصـدار التعليمات الفورية لازالة العقبـات التي وضعت في طريق لجنـة نصب عـلامـات الحـدود، واشارت إلى أن التـذرّع بشدة الحـر لا يمكن أن يكون مبـرراً معقـولاً لتوقف أعمال اللجنـة، واكدت أن اصـدار كل قـرار من هذا القبيـل ينبغي أن يكون باتفاق الحكومتين[1].

اقترحت الحكومة العراقية، بعد تقديم الاحتجاج، الشروع في علامـات

---

(١) برقية وزارة الخارجية المؤرخة في ١٦ مايس ١٩٤٠ إلحاقا بكتابها المرقم ٨٣٢ والمؤرخ ٨ منه.

الحدود في المنطقة الشمالية الشرقية لاعتدال الطقس في هذا الموسم . فقبلت الحكومة الايرانية هذا الاقتراح ، وطلبت إرسال من يمثلها للمداولة معه في كيفية الشروع بالعمل ، ودراسة أسباب الخلاف الذي نشب من قبل . فسافر إلى طهران رئيس الجانب العراقي ، وطلب اليه اقتراح اسم رئيس محايد لترأس جلسات اللجنة المشتركة ، أو إختيار محكمّ لحسم الخلافات . فاقترحت الحكومة الايرانية أن يكون المحكمّ من رعايا تركيا بينما رأت الجهات العراقية ترشيح ثلاثة محكّمين : احدهما أفغاني ، والثاني تركي ، وثالثهما يتفق على رعويته من الجانبين .

وقعت تطورات سياسية خطرة في العراق في شهر مايس سنة ١٩٤١ أدت إلى توقف أعمال اللجنة ، وتصدت لها قوات بريطانية واخرى أردنية ، واسفرت عن سقوط حكومة رشيد عالي الكيلاني ، ولجوء قادة « الحركة » إلى ايران ، وعودة « الوصي » الأمير عبد الإلّه إلى بغداد مع رجال حكومته الذين فروا من البلاد . وفي غضون هذه الفترة تقدمت الحكومة العراقية باقتراح إلى الحكومة الايرانية ، لتقديم طلب مشترك إلى الحكومة البريطانية لإختيار محكم من رعايها . فكان جواب الحكومة الايرانية أن الوقت لم يعد مناسباً لتثبيت ونصب علامات الحدود بسبب الظروف الدولية والاحتلال الأجنبي . وفي شهر نيسان سنة ١٩٤٤ ، وبناء على اقتراح وزارة الدفاع قدمت الحكومة العراقية مذكرة إلى المفوضية الايرانية في بغداد تقترح فيها استئناف اعمال لجنة نصب علامات الحدود . فلم ترد الحكومة الايرانية عليها ، وتوقفت أعمال اللجنة منذ ذلك التاريخ حتى يومنا هذا .

أشارت الحكومة الايرانية في ١٦ مايس سنة ١٩٤٦ ، إلى أن المعلومات المتوفرة لديها من المراجع المختصة « ان السلطات العراقية الملكية قامت منذ مدة بانشاء علامات من الاسمنت ، بفواصل معيّنة على ضفة شط العرب في الجانب الايراني دون أن تستحصل موافقة مسبقة من الدولة الايرانية الامبراطورية على نصب العلامات المذكورة » ، وروجت « إخبارها عن كيفية وقوع هذه القضية ، واسباب عدم استحصال موافقة الحكومة الايرانية الامبراطورية على نصبها الآنفة

الذكر »[*] . واتضح من التحقيق الذي قامت به « السلطات العراقية المختصة أن العلامات المذكورة قد أنشئت في خلال شهري أيلول وتشرين أول عام ١٩٤٤ لفرض مسح شط العرب على طريقة التثليث ، والتي لا بد منها لسلامة سير الملاحة . . » ولا صحة « من أن العلامات تعيق حركة النقليات أو أعمال الزراعة ، فضلاً عن فائدتها العظيمة وضرورتها لأعمال المسح التي قد تجري في المستقبل لمصلحة الطرفين » . وأكدت وزارة الخارجية « أن ليس لدى الحكومة العراقية غرض آخر من إنشاء هذه الأعمدة غير الغرض المذكور » ، وقد سبق أن أحيط قومسير الحدود الايراني في خرمشهر ، وقبله قومسير الحدود العراقي في البصرة ، علماً بالغرض من إقامة الأعمدة[٢] .

رابعاً : إتفاقية تحسين وصيانة الملاحة في شط العرب :

تعهدت الحكومة العراقية في المادة الخامسة من معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ بعقد إتفاقية تتناول صيانة وتحسين الملاحة في شط العرب واعمال الحفر ودلالة السفن ، واستيفاء الأجور والعوائد من السفن والجنائب ، واتخاذ إجراءات صحية ، ومكافحة التهريب وغيرها مما هو مذكور في المادة الرابعة .

ويعود موضوع عقد الاتفاقية إلى تاريخ سابق . فقد جرت أول محاولة لعقدها قبيل انضمام العراق إلى عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ ، وإبان شكوى العراق على ايران في مجلس العصبة سنة ١٩٣٤ . وكادت هذه الاتفاقية ان تبرم لولا ظهور عوامل جديدة أدت إلى تأخيرها كما شرحنا ذلك من قبل . إن إلمامة بسيطة بالمداولات الأولى التي جرت تدينا جانباً من جوانب التوجيه الذي كانت تمارسه بريطانيا يومذاك ، وجوانب التعطيل واسباب التأخير . في مذكرة وافية رفعها المشاور الحقوقي البريطاني لوزارة الخارجية (ماكدوكل) في ٢٩ كانون أول

---

(١) مذكرة المفوضية الايرانية في بغداد المرقمة ٩٣٣ والمؤرخة ١٦ مايس سنة ١٩٤٦ الموجهة إلى وزارة الخارجية العراقية إلحاقاً بمذكرتيها المرقمتين ٢٥٨١ و٢٩٦٨ والمؤرختين في ٢٤ حزيران سنة ١٩٤١ و٨ تموز ١٩٤١ على التوالي .

(٢) مذكرة وزارة الخارجية العراقية المؤرخة في ١٣ آب ١٩٤٦ الموجهة إلى المفوضية الايرانية في بغداد .

سنة ١٩٣٨ إلى وزير الخارجية حول المشكلات القائمة بين العراق وايران ، أشار المستشار إلى مذكرة سبق أن رفعها قبل عام تقريباً ، وأرفق بها مسوّدة اتفاقية للملاحة بين العراق وايران ، وذكر أن هذه المسوّدة استمدت أحكامها من مسوّدة أخرى بعثت بها الحكومة البريطانية في كانون الأول سنة ١٩٣٥ ، واقترحت فيها تشكيل مجلس إدارة ثلاثي ، يتمتع بصلاحيات واسعة ، يمثل العراق وايران وبريطانيا . وقال المشاور القانوني في معرض كلامه إن محاولة جرت في أوائل سنة ١٩٣٧ ، لاقناع الحكومة الايرانية على ابرام الاتفاقية قبل إبرام معاهدة الحدود سنة ١٩٣٧ ، ولكنها فشلت في محاولتها ، ورفضت كذلك إدخال أية عبارة يراد بها قبول فكرة الاستمرار على محافظة الوضع الراهن في شط العرب ريثما يتم ابرام وتنفيذ اتفاقية الملاحة بشكل نهائي . وأضاف أن وزير خارجية ايران (مظفر علم) قد بيّن بصورة شخصية وبشكل قاطع أن ايران لا يسعها الموافقة على إشراك بريطانيا في مجلس الادارة المقترح . واستطرد المشاور القانوني قائلاً : إنه في ١٣ نيسان سنة ١٩٣٨ قدم مذكرة طويلة إلى وزير الخارجية حول موضوع الاتفاقية ، وأن الوزير طلب أن يبعث بنسخة منها إلى السفير البريطاني للوقوف على وجهة نظر الحكومة البريطانية ، فكانت كما يلي :

١ ـ عند تعذر وضع اتفاقية ثلاثية وتشكيل مجلس إدارة ، فعلى الحكومة العراقية والحالة هذه ابرام اتفاقية ثنائية مع ايران ، على أن يتولى كل قطر إدارة شؤونه الخاصة ، طبقاً لقواعد عامة متفق عليها ، ويستحسن تشكيل مجلس ثنائي أو ثلاثي يضم ممثلاً عن بريطانيا .

٢ ـ إن الحكومة البريطانية لا تؤيد وجهة النظر القائلة بأن العراق سيتحرر من إلتزاماته بعقد الاتفاقية إذا ما انقضت السنة المنصوص عليها في البروتوكول الملحق ولم تبرم اتفاقية الملاحة .

٣ ـ ترى الحكومة البريطانية أن تقوم الحكومة العراقية بوضع لائحة باتفاقية تحسين وصيانة الملاحة ، على أن تكون اختصاصاتها محدودة ، وأن

---

(١) مذكرة عن الحدود العراقية الإيرانية ـ رأي المستشار القانوني سنة ١٩٣٨ .

تعرضها على ايران قبل انتهاء المدة المنصوص عليها ، ما لم تطلب ايران نفسها اجراء مفاوضات حول الموضوع ، أو تتقدم هي بعرض مسوّدة لائحة على الحكومة العراقية .

٤ ـ وترى أنه في حالة إصرار ايران على تشكيل مجلس تنفيذي مشترك خلال المدة المنصوص عليها ، فعلى الحكومة العراقية أن تصر على تشكيل مجلس ثلاثي ، وأن يكون العضو الثالث بريطانياً ، باعتبار ان بريطانيا هي اكثر الدول التي تستخدّم شط العرب إذا ما أخذنا حمولة البواخر بنظر الاعتبار ، وأن يكون ذلك شرط تلتزم به الحكومة العراقية . وفي حالة الرفض ، ينبغي أن تدور المفاوضات في المستقبل حول مسوّدة الاتفاقية التي أعدتها الحكومة العراقية .

واختتم المشاور القانوني مذكرته بقوله : إن وجهة نظر السفارة البريطانية صائبة، وإذا ما وجدت لها قبولاً فسيباشر باعداد لائحة تتضمن الأسس العامة، في ضوء وجهة نظر الحكومة البريطانية . وحينما انتهى المشاور من إعداد مشروع اللائحة ، أحيلت في ١١ تشرين الأول سنة ١٩٣٩ على جميع الوزارات المختصة لبيان ملاحظاتها ، كما أرسلت نسخة منها إلى الحكومة البريطانية للغرض نفسه ، بيد أنها لم تفعل شيئاً يومئذٍ ، ولم تتقدم بها إلا بعد مرور عشر سنوات من تسلّمها لمسودة الاتفاقية . وأغلب الظن أن نشوب الحرب العالمية الثانية هو الذي أدى إلى عدم الرد .

يبدو أن الغرض من إعداد اللائحة كان مواجهة الحكومة الايرانية بلائحة بديلة في حالة قيامها بتقديم مشروع لعقد اتفاقية تكون أساساً لأية مفاوضات قد تجري في المستقبل بين البلدين . وبعد زوال ظروف الحرب جددت الحكومة الايرانية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية مطالبتها بعقد اتفاقية تحسين وصيانة الملاحة في شط العرب واستئناف اعمال لجنة نصب دعامات الحدود في مذكرتها المؤرخة في تموز سنة ١٩٤٨ ، لتنفيذ أحكام المادتين الثانية والخامسة من معاهدة الحدود ، راجية حث « السلطات العراقية المختصة بالاسراع باتخاذ الخطوات التمهيدية لتنفيذ المادتين تجنباً لمزيد من التأخير . . » ، ما دامت « ملزمة بموجب المادة الثانية من البروتوكول الملحق بالمعاهدة تزويد الحكومة الايرانية ، كل ستة

أشهر ، بالمعلومات المتعلقة بالاجراءات المتخذة في شط العرب ، وإن مثل هذه المعلومات لم ترسل إلا لغاية ٣١ آذار سنة ١٩٤٠ » .

١ ـ الحكومة الإيرانية تتقدم بمشروع لائحة :

تلقت الحكومة العراقية لائحة اتفاقية لصيانة شط العرب وتحسينه من الحكومة الايرانية تنفيذاً لأحكام المادتين المذكورتين ، ورجت درسها وموافاتها بوجهة نظرها . وقد احيل المشروع إلى الوزارات المختصة كافة لبيان رأيها . وقد تضمن المشروع ستة عشر مادة ، واقتراحاً بتشكيل لجنة رباعية تنفيذية لإدارة شط العرب والاشراف عليه قوامها اربعة اعضاء : عضوان عراقيان وعضوان ايرانيان ينتخبون لمدة ستين ، على أن تكون رئاسة اللجنة بالتناوب سنوياً ، وأن يتمتع المجلس بشخصية معنوية ، وأن تؤول إليها ملكية جميع المباني والسفن والمنشآت والمخازن والمعدات التي تعود في الوقت الحاضر لمديرية ميناء البصرة (المادة الخامسة عشرة) ، وأن تقدّم تقريراً سنوياً شاملاً إلى الدولتين عن أعمالها وعوائدها ونفقاتها وديونها (المادة الثانية عشرة) . وفي حالة حصول أي خلاف في تفسير بنود الاتفاقية يتعذر حلّه بالوسائل الاعتيادية والدبلوماسية فيصار إلى محكّم تختاره الدولتان (المادة السادسة عشرة) .

ألفت الحكومة العراقية لجنة وزارية لدراسة المشروع الايراني ضمت ممثلين عن وزارات الداخلية والدفاع والمالية والعدل والاقتصاد ، عقدت أول اجتماع لها في ١٠ أيلول سنة ١٩٣٩ . وفي هذا الاجتماع طلب من ممثل مديرية الموانىء العامة ، الجهة المختصة ، أن يضع تقريراً يتضمن ملاحظاته حول المشروع الايراني المقترح ، وحول المشروع العراقي أيضاً . وانقضت شهور ثلاثة ، ولم يتقدم أحد بملاحظاته ، حتى مديرية الموانى العامة ، ومن جهة اخرى لم تكف المفوضية الايرانية في بغداد عن متابعة الموضوع فناشدت وزارة الخارجية جميع الوزارات المعنية ، بالايعاز لممثليها في اللجنة المبادرة « فوراً بتقديم التقرير » الخاص[٢] .

---

(١) مذكرة المفوضية الايرانية في بغداد المرقمة ١٤ والمؤرخة في ٤ نيسان سنة ١٩٤٩ .

(٢) كتاب وزارة الخارجية الرقم ش : ٢٧٠٢٢/١٤٠٣ والمؤرخ في ١٩ كانون الأول سنة ١٩٤٩ ـ

وزير خارجية إيران قد تطرق في مؤتمره الصحفي الاسبوعي إلى موضوع شط العرب وصرح بأن موضوع الشط « تنظمّه معاهدة لحسن الخط أساسية ، أوضحت جوانبه ، ولا خلاف حولها . أما الاتفاقية التي يجري بحثها فتتعلق بإدارة شؤون شط العرب إدارة مشتركة ، كما هو مقرر في معاهدة الحدود نفسها . وقد أعدت الحكومة الايرانية مشروع اتفاقية لتحسين وصيانة شط العرب ، وعرضته على الحكومة العراقية . ولنا أمل أن يجري التوقيع عليها باسرع وقت ممكن »[1] .

٢ ـ قضية شط العرب في مجلس النواب الإيراني :

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نشطت الحكومة الايرانية في معالجة العلاقات العراقية الايرانية ونشطت الأوساط السياسية في تذكير المسؤولين ، على صفحات الجرائد وفي مجلس النواب ، بالمعاهدات التي ابرمت ، وضرورة تنفيذ أحكامها . وقد وجه الدكتور متين الدفتري (من رؤساء الوزارات السابقين) إلى وزير الخارجية في مجلس النواب سنة ١٩٤٨ استفساراً عما تمّ بشأن تنفيذ أحكام معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ والبروتوكول الملحق بها ، والمصالح المشتركة من شط العرب ، وعقد اتفاقية تحسين وصيانة الملاحة ، وبعد أن استعرض المراحل التاريخية التي مرت بها العلاقات بين البلدين ، ووجهات النظر

- الموجهة إلى وزارة المواصلات والاشغال .

وكانت وزارة الخارجية الايرانية قد بعثت إلى المفوضية العراقية بطهران بمذكرة أرفقت بها نسخة من مشروع الاتفاقية ، وقامت المفوضية بتبليغها إلى وزارة الخارجية العراقية بموجب كتابها المرقم ٢ / ١٠ / ٤٩٦ والمؤرخ في ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٩ . وبعد أن استعرضت المذكرة الايرانية الأسباب الموجبة لعقد الاتفاقية والحوادث غيرالمتوقعة « التي أخرّت ابرامها ، والأهمية الكبيرة التي تعلق عليها ، ذهبت إلى أن التأخير في الاجابة قد يترك أثراً غير مرغوب في علاقات الدولتين ، وقد يكون سبباً من أسباب عرقلة وتأخير في سائر الأمور التي تهم البلدين . حذرت من مغبة عدم الرد ، لا سيا وأن إختيار المحكّم المقترح في لجنة نصب دعائم الحدود سيكون نصيبه التأخير .

(١) خلاصة التصريح الذي اعلنه وزير الخارجية كما جاء في برقية المفوضية العراقية في طهران المؤرخة ١٦ حزيران ١٩٤٩ المعنونة إلى وزارة الخارجية .

القانونية ، وشكوى العراق في مجلس العصبة ، وتوصل الطرفين لعقد معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ ، واعاد إلى الاذهان أن الحكومة العراقية أقرت بعد توقيع المعاهدة الجديدة ، على إجراء تعديل فيها ، بغية إشراك دولة ثالثة في شط العرب . غير أن الحكومة الايرانية لم توافق على هذا الأمر ، واشعارها ، مرة كل ستة أشهر ، بسير الأعمال المنجزة ، والعوائد المستوفاة ، والنفقات المصروفة ، وغيرها من الأمور . وقد أوفت الحكومة العراقية بهذا التعهد مرتين أو ثلاث مرات إلى أن وقعت في ايران احداث شهر يور ١٣٢٠[1] .

واستطرد قائلاً[2] :

إن السؤال الذي أوّد توجيهه لوزير الخارجية هو : لماذا لم تتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ أحكام معاهدة الحدود المعقودة بين ايران والعراق على الرغم من أن الحرب العالمية الثانية قد وضعت أوزارها منذ حوالي ثلاث سنوات ؟ وإذا ما اتخذ أي اجراء حول الموضوع فما هي نتائجه ؟ وعلى من تقع تبعة هذا الاهمال وهذا الخطأ الفاحش الذي سيجعل من شط العرب قضية شبيهة بقضية البحرين إن لم نتلاف هذا الخطأ ؟

فكان جواب وزير الخارجية (نوري اسفند ياري) ، بعد استعراض عام للمفاوضات التي دارت قبل الحرب العالمية الثانية ، ان نشوب الحرب العالمية الثانية مع الأسف ، وحوادث شهر يور المؤسفة ، وتتابع المشكلات الداخلية والخارجية في ايران أشغلت بال الحكومات وأدت إلى تأجيل المباحثات حول عقد

---

(١) إشارة إلى تاريخ غزو الحلفاء لايران بالتقويم الهجري الشمسي ، وتنازل رضا شاه بهلوي عن العرش في سنة ١٩٤١ لنجله ولي العهد محمد رضا .

(٢) اغتنم الدكتور متين الدفتري ، بوصفه نائباً واستاذاً بكلية الحقوق في جامعة طهران ، فرصة زيارة وفد من طلبة وأساتذة كلية الحقوق في بغداد لمدينة طهران في شهر شباط سنة ١٩٤٩ فألقى كلمة ترحيبية ، أشاد فيها بالصداقة العراقية الايرانية ، وإلى موضوع شط العرب ، ورجا الاساتذة العراقيين استعمال نفوذهم الأدبي لدى المسؤولين العراقيين عقب عودتهم لتجنب أي تأخير في إبرام اتفاقية تحسين وصيانة شط العرب ، وإزالة ما علق من غبار على صلات المودة القائمة بين المملكتين الصديقتين الجارتين .

اتفاقية الملاحة وتنفيذ أحكام المعاهدات . والآن ، وكما طالبت وزارة الخارجية دائماً ، لا بد من انجاز مطلبين :

الأول : عقد اتفاقية لادارة شؤون الملاحة في شط العرب .

والثاني : إستئناف أعمال لجنة نصب دعائم الحدود .

إنّ هذين المطلبين هما محل اهتمام وزارة الخارجية ، وهي على إتصال دائم بالمفوضية العراقية في طهران للاسراع في انجازهما ، كما أن المفوضية الايرانية في بغداد تواصل مشاوراتها مع وزارة الخارجية العراقية بهذا الخصوص .

خامساً ـ الأمير عبد الإله ولي العهد يترأس وفداً على مستوى عالٍ :

قام الأمير عبد الآله (الوصي على العرش) بزيارة رسمية لإيران (٤ حزيران ١٩٤٩) على رأس وفد[1] ضم وزير الخارجية (محمد فاضل الجمالي) وعدداً من كبار موظفي وزارة الخارجية والدفاع والداخلية . وتعد زيارته أول زيارة رسمية على مستوى عالٍ تجيء بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ١٩٤٥) ، ولم تسبقها سوى زيارة الملك فيصل الأول مؤسس المملكة العراقية عام ١٩٣٥ ، في اعقاب الاتهامات التي اطلقتها الحكومة الايرانية ، بأن الحكومة العراقية تماطل وتتنصل من تنفيذ التزاماتها بموجب أحكام معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ والبروتوكول الملحق بها . وكان غرض « الوصي » من هذه الزيارة تخفيف حدة التوتر وإزالة سوء التفاهم باستئناف المحادثات حول تنفيذ بنود

(١) بدأت زيارة الأمير عبد الآله في اليوم الرابع عشر من حزيران سنة ١٩٤٩ . وضم الوفد العراقي ، فضلاً عن وزير الخارجية ، المدير العام للدائرة السياسية (يوسف الكيلاني) ومدير الشرطة العام (علي خالد) وممثل عن وزارة الدفاع (فاضل عباس) وآخرين . وتلتها زيارة للملك فيصل الثاني سنة ١٩٥٧ .

وتألف الجانب الايراني من : وزير الخارجية (علي أصغر حكمت) ووزير الدولة (مصطفى عدل) ورئيس أركان الجيش الايراني (الجنرال رازمارا) . ومدير الأمن العام (الزعيم صفاري) ووزير ايران المفوض في بغداد (السيد شايسته) ومعاون وزير الداخلية (فريدوني) ومعاون وزير الخارجية (علي قلي أردلان) ورئيس الشعبة السياسية الأولى في وزارة الخارجية (محسن شاهرخي) .

المعاهدة ، ولا سيما قضية اللجنة المشتركة لإدارة شط العرب ، وكذلك حول المشكلات الجديدة التي تركتها الحرب العالمية الثانية في العراق وايران وآثارها في البلدين المجاورين ، كالنشاط الشيوعي والصهيوني والكردي ، وتنسيق جهودهما في مكافحة هذا النشاط أو ترويضه على الأقل ـ وجدير بالذكر أن « النشاط الهدام » الذي اجتاح البلدين في خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها ، والنشاط الصهيوني الذي استشرى في العراق وامتد إلى ايران ، ولا سيما إلى الاهواز وطهران ، أقلق الدولتين وجارتهما تركيا .

وكان من بين الموضوعات التي استأثرت باهتمام المسؤولين العراقيين والايرانيين مشروع اتفاقية صيانة الملاحة وتحسينها في شط العرب واللجنة المشتركة ، واستئناف اعمال لجنة تثبيت علامات الحدود في القاطع الجنوبي من البلاد ، التي تعثرت بظروف الحرب العالمية الثانية وادت إلى توقفها لاسباب شرحناها من قبل . وقد عقد الجانبان سبع جلسات لهذا الغرض . واتفقا على وضع أسس التعاون في المستقبل وفقاً للمبادىء التالية :

١ ـ تتعاون الدولتان تعاوناً وثيقاً في تسوية القضايا المعلقة تسوية ودية ، وتعميق تعاونهما في مجالات اخرى بحيث يصبح هذا التعاون مثلاً يحتذى من قبل الدول الاسلامية الأخرى ، وأن يواصلا سعيهما لتطوير ميثاق سعد آباد الذي نصت عليه المعاهدة . (معاهدة ١٩٣٨) .

٢ ـ تتعاون الدولتان في نطاق الأمم المتحدة ، ويكوّن هذا التعاون مبدأ أساسياً لسياستها الخارجية .

٣ ـ تسعى الدولتان لتسوية خلافاتها القائمة مع الدول الاسلامية الواقعة في الشرق الأوسط ، بالطرق السلمية ، كالخلافات القائمة بين حكومتي الباكستان وافغانستان .

ونظراً للأخطار التي تتعرض اليها أقطار الشرق الأوسط من جراء تزايد النفوذ السياسي والاقتصادي لليهودية العالمية ومن ورائها الصهيونية العالمية ، واستخدام أساليب مختلفة لتحقيق اطماعها ومآربها ، وفي ضوء التطورات التي

حدثت بفلسطين اتفقت الدولتان على ما يلي :

١ ـ تتعاون الأجهزة المتخصصة في دوائر الشرطة تعاوناً خاصاً على مكافحة عمليات التهريب والنشاط المخل بانظمة جوازات السفر ، وضمان رقابة شديدة على أعمال التهريب والتزوير في كل من البلدين .

٢ ـ تعرب الدولتان عن اهتمامها الخاص بضرورة ضمان استعادة الأوساط الاسلامية سيطرتها على شؤونها التجارية ، وتشريع القوانين والأنظمة الكفيلة بتحقيق هذا الغرض .

٣ ـ تواصل الدولتان تعاونها على إحباط النفوذ الصهيوني في أروقة الأمم المتحدة .

٤ ـ تعمل الدولتان على مكافحة التنظيمات الصهيونية السرية حماية لرعاياها من اخطار الحركة الصهيونية العالمية ودسائسها واغراءاتها .

وبقدر ما يتعلق الأمر بتسوية مشكلات الحدود والملاحة في شط العرب فقد اتفق الجانبان على استئناف أعمال لجنة نصب علامات الحدود في فصل الخريف القادم سنة ١٩٤٩ ، وعلى ضرورة اختيار « محكّم » قبل استئناف العمل ، للتحكيم في أي خلاف قد ينشأ من خلال اعمال نصب العلامات ، على أن تتألف من اعضاء فنيين وموظفين من ذوي النيات الطيبة ، وعلى أن يبدأ العمل أولاً بنصب الدعائم التي لا غبار على تثبيتها . وعلى أعضاء اللجنة مراجعة حكومتيهما بشأن أي خلاف يتعذر تسويته في فترة اقصاها ثلاثة أشهر من بدء الاختلاف . فإن تعذرت تسويته فعندئذٍ يحال إلى محكّم يتفق على اختياره لاصدار قراره النهائي .

أما بشأن مشروع اتفاقية إدارة شط العرب الذي تقدمت به الحكومة الايرانية إلى الحكومة العراقية ، كما فصّلنا من قبل ، فقد أفاد وزير خارجية العراق ، أن المشروع قد أحيل إلى الوزارات المختصة ، وأنها لم تفرغ بعد من دراسته .

تناولت المباحثات بين الجانبين ، فضلاً عن ذلك ، شؤوناً اخرى مهمة من بينها : إعادة اللاجئين البارزانيين الذين فروا إلى ايران بعد القضاء على تمرد الملا مصطفى ، وحماية الأكراد من الدعايات الضارة التي بدأت تتسرب إلى معظم مناطقهم . وفي هذه المرحلة من المباحثات اشتركت تركيا ، ومثّلها سفيرها في طهران كمال كوبولو ، والملحق العسكري . ومن الموضوعات الأخرى التي تناولتها المباحثات : شؤون الرعي ، ومخافر الحدود ، ومياه الأنهر الحدودية المشتركة ، وتسهيل أمر السفر بين المملكتين ، ولا سيما فيما يتصل بالزوار الايرانيين الذين يقصدون زيارة العتبات المقدسة في العراق ، والذين يواصلون سفرهم لاداء فريضة الحج في الديار المقدسة[1] .

إن هذه الزيارة التي تجيء بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وفي خضم المشكلات الداخلية والخارجية أتاحت « الفرصة الطيبة لممثلي الحكومتين . . . .

---

(١) عاد الأمير عبد الآله والوفد المرافق له إلى بغداد في ٢٣ حزيران سنة ١٩٤٩ . وقد قام من خلال زيارته لايران بزيارة المتحف الايراني والمجوهرات الملكية في بناية البنك الملّي ، والبرلمان ، وبعض معامل النسيج ، كما زار منطقة مازندران وبابلسر الواقعة على سواحل بحر قزوين ، وتشرف بزيارة ضريح الإمام علي الرضا (ع) في مدينة مشهد (خراسان) . وتبادل والشاه محمد رضا بهلوي البرقيتين التاليتين :

حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية محمد رضا شاه بهلوي ـ طهران :

إن ما لقيته من جلالتكم شخصياً من جميل اللطف وجزيل الحفاوة ، ومن حكومتكم الموقرة من العناية الفائقة ، ومن شعبكم النبيل من العواطف الفيّاضة والشعور الحيّ يجعل زيارتي هذه لإيران ذات أثر بليغ في نفسي . وستبقى على كرّ الأيام عاملاً مهماً في تقوية أواصر الأخوة وحسن الجوار بين بلدينا . وإنني إذ أغادر أرض ايران الجميلة أودّع جلالتكم شاكراً ممتناً ، راجياً للشعب الايراني الكريم كل عزٍ ورفاه في ظل جلالتكم .

التوقيع : عبد الإله

وكان الرّد الملكي :

صاحب السمو الملكي الأمير عبد الآله الوصّي ووليّ عهد العراق ـ بغداد إني مسرور وشاكر جداً لبرقيتكم الودّية . فقد كانت رؤية أخي في زيارته وإقامته القصيرة في طهران مبعث غبطة لي لن انساها أبداً . إن تشييد بناء الوحدة والأخوة وإحكام الروابط الودّية وحسن الجوار بين المملكتين من الأمور التي تتجه إليها الأمة الايرانية واتجه إليها شخصياً . واني أتمنى من صميم قلبي مزيداً من السعادة والتوفيق لسموكم . . . » .

التوقيع محمد رضا بهلوي

استعراض القضايا المشتركة . . . فجرى البحث فيها في جو يسوده التفاهم التام والرغبة الصادقة في التعاون . وقد تم الاتفاق على طرق حل كل القضايا المعلّقة ، وتوطيد العزم على تقوية الصلات الثقافية والتجارية وتسهيل السفر والزيارات بين البلدين ، وكذلك على ضرورة التعاون في الميدان الدولي لغرض تأمين السلام في هذا الجزء من العالم ، وفقاً لمبادىء العدل والحرية ، وذلك عملاً بنص وروح ميثاق الأمم المتحدة . وتوكيداً للرغبة المشتركة في تقوية الأواصربين القطرين ، فقد تم الاتفاق على رفع مفوضتيهما في كل من بغداد وطهران إلى درجة سفارة »[1] .

إتفقت الحكومتان ، كذلك ، على الاستعانة بخبير سويدي محايد عندما تستأنف لجنة نصب علامات الحدود أعمالها . وتسهيلاً لمهمة اللجنة اقترحت الحكومة السويدية أن ينضم إلى الخبير مساعد فني في عمليات المسح ، وأن يحسم أي خلاف قد ينشب بين اعضاء اللجنة باشتراك الخبير مع اعضاء اللجنة بتثبيت الحدود ونصب العلامات ، وأن تقوم اللجنة بتأشير النقاط المتنازل عليها . واقترح الطرفان أن توضع اتفاقية تحكيم ، على أن يلتزم بموجبها كل طرف قبول قرار الحكم السويدي واعتباره قراراً قطيعاً .

أدلى وزير خارجية ايران في ٣٠ حزيران سنة ١٩٤٩ ، ببيان في مجلس النواب استعرض فيه سياسة ايران الخارجية ، وتطرق إلى مشروع الاتفاقية الخاصة بصيانة الملاحة وتحسينها الذي تقدمت به الحكومة الايرانية إلى الحكومة العراقية في شهر نيسان سنة ١٩٤٩ ، وأشار إلى المباحثات التي دارت بين الحكومتين ، وإلى اجتماعه بوزير خارجية العراق للوقوف على ما تمّ بشأن الاتفاقية ، وذكر أنه أعطى عهداً بدراسة الموضوع بعد عودته إلى بغداد ، وأنه سيوافي الحكومة الايرانية بوجهة نظر الحكومة العراقية من خلال شهر واحد .

كانت الحكومة الايرانية تتوقع ، بعد المحادثات التي اجراها الأمير عبد

(١) من البلاغ المشترك الذي صدر في كل من بغداد وطهران وأذيع في ٢٣ حزيران سنة ١٩٤٩ عقب انتهاء زيارة الوصّي وولّي العهد .

الآله ، أن تفتح سجلاً جديداً في مستقبل العلاقات الايرانية العراقية . ولكن شيئاً من هذا لم يحدث . وعاد الفريقان يتبادلان الاتهامات في عرقلة كل خطوة في هذا الاتجاه . فقد إتهم وزير خارجية ايران (علي أصغر حكمت) الحكومة العراقية بانها « تنتهج سياسة التسويف والمماطلة في تسوية خلافاتها مع ايران ، وأن حسن النية ليس متوفراً لدى المسؤولين العراقيين ، على الرغم من الوعود التي قطعت والقرارات التي اتخذت من خلال المباحثات الرسمية التي ترأسها الوصي وولي العهد ووزير خارجيته بتسوية موضوع شط العرب خلال شهر واحد من تاريخ عودتهما إلى العراق . . »[1] .

إن « الزيارة الرسمية التي قام بها الوصي إلى طهران في حزيران سنة ١٩٤٩ فشلت في تحسين علاقات البلدين ، مع العلم أن اتفاقية للتعاون المتبادل قد جرى توقيعها في ٢٣ حزيران من العام نفسه ، ورفع التمثيل الدبلوماسي إلى درجة سفارة . واتخذت خطوات لتأليف لجنة نصب علامات الحدود في أواخر عام ١٩٤٩ . ولكن إعلان السلطات الايرانية المفاجيء عن عزمها دون سابق إنذار على إقصاء جميع الرعايا العراقيين من ايران (وجلّهم من اليهود) أدى إلى نشوب ازمة بين البلدين سنة ١٩٥٠ »[2] .

بعد مضي سنة وثلاثة اشهر ونصف تقريباً من تاريخ تقديم المشروع الايراني ، « تقدمت وزارة الخارجية العراقية بمشروع مقابل يتعلق بتشكيل لجنة مختلطة لادارة شط العرب (مذكرتها المرقمة ١٥٠٧٥ / ٤ / ٤٨٧ والمؤرخة في ١٧ ـ ٥ ـ ١٩٥٠) اقترحت أن تكون وظيفتها إستشارية غير تنفيذية . وغني عن البيان أن الغرض من تقديم هذا المشروع المقابل هو العودة إلى أساليب المماطلة والتعويق في تنفيذ معاهدة الحدود ، والمضيّ في إساءة انفاق عوائد شط العرب

---

(١) من تصريح لوزير خارجية ايران في المؤتمر الصحفي الاسبوعي الذي اعتاد عقده كل اسبوع .

(٢) Longrigg, S.H., Iraq: 1900 to 1950, P.358, Oxford Univ. Press, 1953.

في رسالة تلقاها المؤلف من الدكتور محمد فاضل الجمالي ، وزير الخارجية وأحد اعضاء الوفد ، من تونس بتاريخ ٥ ـ ٢ ـ ١٩٧١ جواباً عن استفسار المؤلف عن الأسباب التي أدت إلى تجميد نتائج المباحثات التي كانت برئاسة الوصي وولي العهد نختار منها فقط قوله : إن الجهود التي بذلها الأمير في طهران قد « نسفت » في بغداد !

على ميناء البصرة الذي شيّد بفضل هذه العوائد »[1] .

استفزازات إيرانية :

لم تتوقف الاستفزازات الايرانية في مناطق الحدود ؛ فقد قامت السلطات الايرانية بسلسلة من التجاوزات في كل من لوائي البصرة والكوت ، وأكدت التقارير الرسمية أن السلطات الايرانية هي التي ارتكبت هذه التجاوزات ، فصدرت الأوامر بتعزيز مخافر الحدود ، وصد أية محاولة اعتداء للاستيلاء على بعض المناطق العراقية . وفي الوقت نفسه اشعار السلطات الايرانية بالعواقب الوخيمة التي ستترتب على هذه التجاوزات ، بعد أن ثبت لديها أن السلطات الايرانية قد عززت قواتها المرابطة في الحدود من جهة تل غزيل بجنود نظاميين ، وأنها قامت بحفر خط الحدود ، واتخذت منه مواضع لقواتها ، وأن الدوريات الايرانية ما انفكت يومياً وباستمرار تجتاز الحدود العراقية ، وأن النية متجهة لقيام السلطات الايرانية بوضع ربيئة على تل أبو ميذاح الكائن ضمن أراضي ناحية السويب العراقية وتحاول إنشاء مخافر ايرانية داخل الأراضي العراقية . وطالبت وقف هذه « التجاوزات التي لا تتفق مع علاقات حسن الجوار . . . باتخاذ الاجراءات الفعالة لمعاقبة المتجاوزين على الأراضي العراقية »[2] .

شهدت السنوات التي سبقت واعقبت هذه الفترة مزيداً من الاستفزازات على الحدود ، ومزيداً من التوتر ، ولا سيا بعد النشاط القوي الذي مارسه حزب توده الشيوعي في مناطق النفط الايرانية وغيرها من المناطق وإمتداد هذا النشاط إلى العراق . ففي العراق كان النشاط قوياً جداً في صفوف الطلبة والعمال ، وقد بلغ حداً بحيث أدى إلى إعلان الاحكام العرفية ، وبقاء هذه الأحكام معلنة خلال فترة الإعداد لعقد ميثاق بغداد ، ثم ازداد الوضع السياسي والداخلي تدهوراً قبيل العدوان الثلاثي على مصر وبعده ، والشعور

---

(١) وزارة الخارجية الايرانية : بعض الحقائق . . . . ، صفحة ٤٢ ، الصادر باللغة الانكليزية في مايس سنة ١٩٦٩ .

(٢) كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم ش / ٤٢٣ / ٤٢٣ / ١٣٨٠٦ والمؤرخ في ٢٥ حزيران سنة ١٩٥١ المعنون إلى السفارة العراقية في طهران .

المعادي القوى الذي تركه هذا العدوان في العراق والبلاد العربية ازاء السياسة الغربية وعلى انعاش التعاطف مع الاتحاد السوفياتي .

أما في ايران فلم يكن الوضع الداخلي والاقتصادي بأحسن من وضع العراق . فقد بلغ المد الشيوعي درجة الخطر ، وساعد على مجيء الدكتور مصدق للحكم ، وما رافق مجيئه من ازمات سياسية واقتصادية أسفرت عن تأميم شركة النفط الانكليزية الايرانية ، وانهيار العملة الايرانية ، وإنتشار العطالة ، وعن تضعضع النظام الملكي في ايران . ويتذكر الايرانيون جيداً كيف رفضت سلطات الموانى العراقية ، إبان التأميم ، القيام بأعمال دلالة ناقلات النفط اليابانية والايطالية المتوجهة إلى ميناء عبادان لشحن كميات من النفط المؤمم ، يوم كانت أوضاع ايران المالية والاقتصادية تتدهور بسرعة . يضاف إلى هذا أن الوضع السياسي أخذ يتدهور بصورة لم يعرف من قبل . فقد إلتجأ الشاه محمد رضا بهلوي إلى بغداد في ١٦ آب سنة ١٩٥٣ ، تصحبه زوجته الملكة ثريا ومرافقه الخاص بطائرته الخاصة ، واستقبل بحفاوة على الرغم من إستنكار حكومة الدكتور مصدّق . وبعد أداء مراسم الزيارة في الكاظمية وكربلاء والنجف الأشرف ، غادر بغداد متوجهاً إلى إيطاليا ، ثم عاد إليها في ٢١ آب ثم واصل سفره إلى طهران[١] . بعد اقصاء الدكتور مصدق عن الحكم وتصفية الشيوعيين .

إن إنصراف الدولتين إلى معالجة المشكلات الداخلية ، وأهمها النشاط الشيوعي وقضايا النفط ، والحالة المالية ، ساعدت على توّقف سير المشاورات . وبانضمامهما إلى ميثاق بغداد ، وتعاطف الحكومة الايرانية ، اسوة بحكومة العراق ، مع الدول الغربية الكبرى ، أظهرت الدولتان استعدادهما لتوثيق علاقات الجوار ، وتسوية خلافاتها التي كانت عودة العلاقات الطبيعية بين البلدين . وفي الفصل القادم سنتناول تطور هذه العلاقات في ظل ميثاق بغداد ، وقبل اندلاع ثورة الرابع عشر من تموز سنة ١٩٥٨ .

---

(١) وفي ٢٥ تشرين الثاني سنة ١٩٥٣ وصلت الملكة الوالدة لزيارة العتبات المقدسة أيضاً . وبعد أن أدت مراسم الزيارة لاضرحة آل البيت (ع) عادت إلى طهران .

الفصل السادس

ميثاق بغداد والتقارب العراقي الإيراني

تمهيد:

لم تتوقف الحكومة الايرانية أبداً، وفي كل ظرف من الظروف، عن المطالبة بتنفيذ احكام معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، والبروتوكولات الملحقة بها، والتي شرحناها في فصل سابق، وبخاصة موضوع عقد «اتفاقية تحسين وصيانة الملاحة» في شط العرب، فقد اعترفت المعاهدة، لأول مرة، بوجود «مصلحة مشتركة» للدولتين في الشط، وان هذه «المصلحة» تتطلب التعاون والتنسيق في إدارة سير الملاحة الدولية، وان «تجميدها» أو «التملص» منها، أو تجاهلها ليست السبل السليمة والكفيلة لتحسين علاقات حسن الجوار، مهما طال الزمن.

لقد كانت هذه المعاهدة، الحسنة المنبت والسيئة الصيت، وقضية «السيادة» على شط العرب، وما تعرضت إليه من انتهاكات، الشغل الشاغل لايران، في علاقاتها بالعراق منذ الحرب العالمية الأولى، وتذهب إلى أن محاولات العراق المستمرة للتخلص من التزاماتها، سواء تحت وطأة الظروف الداخلية أو وطأة الظروف العالمية، أمر يتنافى مع الجيرة والمصالح المشتركة، ولا يصح السكوت عنها، وتحسبها إيران ماسة «بسيادتها وكرامتها الوطنية»، واستنزافا لطاقاتها. هذه الهواجس والذكريات المريرة، جعلت دول ميثاق بغداد (تركيا

والباكستان والعراق وبريطانيا ، والولايات المتحدة الامريكية (بوصفها عضواً مراقباً) تبدي اهتماما كبيرا بالخلافات القائمة منذ زمن طويل بين بغداد وطهران، وتمكنت في ظل ميثاق بغداد تهيأة الظروف المؤاتية، لتسويتها وتوثيق أواصل الاخاء والتعاون بين دول الميثاق، والسعي الجاد لتنفيذ أحكام معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ بين العراق وايران وإشاعة روح الصفاء والاخاء بين الاعضاء. إن انضمام الدولتين إلى ميثاق بغداد ومتطلباته العسكرية والسياسية، والتزامهما بسياسة خارجية واحدة إزاء الاحداث الأولية، وبسياسة دفاعية واحدة، جعلها اكثر تقبلا لتسوية عادلة، واكثر واقعية ومرونة واستعداداً. لقد كانت علاقات العراق بإيران، من الموضوعات التي طرحت على «مجلس الحلف»، وتبادل الاعضاء وجهات النظر، واستقر الرأي على ضرورة تنمية روح التفاهم بين البلدين، ونسيان الماضي واستقبال عهد جديد من الصداقة والاستقرار والتقدم. وبدأ المسؤولين يتبادلون الزيارات الرسمية على مقياس واسع، ويعقدون الاجتماعات لبحث الشؤون الاقليمية والدولية. وفتحت زيارة الملك فيصل الثاني الرسمية لطهران صفحة جديدة في تاريخ العلاقات بين العراق وايران، لولا قيام ثورة الرابع عشر من تموز سنة ١٩٥٨، وما خلفت وراءها من انقلابات وازمات وصراعات على السلطة .

هذه الصفحة بدأت باتصالات جرت بين وزير خارجية العراق (برهان باش اعيان) ووزير خارجية إيران (ردلان) في غضون انعقاد المجلس الوزاري لدول ميثاق بغداد في طهران ، وتم الاتفاق ، من حيث المبدأ ، على صياغة مبادىء عامة ، تقرر أسلوب العمل الواجب الاتباع من قبل الجانبين اثناء المداولات والمناقشات . وفي فترة انعقاد المجلس في كراتشي (عام ١٩٥٥) ، فاتح الوزيران العراقي والإيراني كل من رئيس وزراء العراق (نوري السعيد) ورئيس وزراء إيران (منوجهر اقبال) ، فوجدا تفهماً وقبولاً كبيرين ، وقيل يومذاك أن رئيس وزراء إيران كان أكثر استعداداً وتسامحاً من غيره من المسؤولين الإيرانيين فقد توصل الطرفان ، بروح من الصداقة الحقة ، وبوساطة كل من اسكندر ميرزا رئيس جمهورية الباكستان ، وعدنان مندرس ، رئيس

وزراء تركيا، إلى صياغة وإقرار بعض المبادىء العامة والطرق التي ستعالج بموجبها القضايا المعلقة، وتضمنت نقطتين اساسيتين وهما[1]:

اولا : أن تعالج كل مشكلة من المشكلات مستقلة عن الأخرى، بحيث لا يعلق حل على حل مشكلة ثانية، لئلا تبقى المشكلات دون حل، وان تؤلف لجان فنية، وهذا شرط اساسي، تتولى تسويتها، كل حسب تخصصها.

ثانيا: تعامل مشكلة «شط العرب» على أساس مستقل، اسوة بغيرها من المشكلات، بحيث لا تأخذ قضية تنظيم سير الملاحة وادارتها، وتثبيت علامات الحدود، مركز الصدارة في سلم الاسبقيات، وتحجب القضايا الأخرى، بحيث لا تعلوها أو تنافسها مشكلة اخرى.

بعثت وزارة الخارجية العراقية بمذكرة الى سفير إيران في بغداد (بطها نقليج) تضمنت الاسس والمبادىء التي وافق الطرفان على مراعاتها اثناء سير المباحثات القادمة. وقد تم هذا الاتفاق قبيل استقالة وزارة نوري السعيد، واحتفظ برهان باش اعيان بمنصبه وزيرا للخارجية في الوزارة الجديدة التي شكلت عام ١٩٥٧. وفي أول اجتماع لمجلس الوزراء الجديد، وجد أن إحدى فقرات منهاج الاجتماع تناولت قضايا الحدود بين إيران والعراق، وقد طرحها مجلس الوزراء السابق مشفوعة بالمذكرات المتبادلة بين الحكومتين، وطلب من المجلس الموافقة على منهاج الجلسة. واتضح أن الحكومة الايرانية عادت وأكدت ضرورة إعطاء موضوع شط العرب الأهمية الأولى في المباحثات، ليكون المدخل لتسوية جميع الخلافات القائمة، على غير ما تم الاتفاق عليه من قبل، كما اتضح أن الوزارة السابقة (وزارة علي جودت الايوبي) هي التي تراجعت عن المبدأ الأول، وقبلت الرأي الايراني[2].

---

(١) من حديث خاص حول العلاقات العراقية الايرانية في ظل ميثاق بغداد جرى في مدينة الرباض (٢٦ شباط ١٩٧٢) بين المؤلف والسيد برهان باش أعيان (قبل وفاته رحمه الله). وكان قد شغل منصب وزير الخارجية مرتين متواليتين: مرة في وزارة نوري السعيد (١٩٥٥)، وأخرى في وزارة عبدالوهاب مرجان سنة ١٩٥٧.

(٢) بعد اجتماع المجلس الوزاري في كراتشي استقالت وزارة نوري السعيد وألف الوزارة علي جودت =

كان بمقدور كل مشكلة من مشكلات الحدود أن تفضي الى مناقشة جميع الخلافات المعلّقة بين البلدين حتى وان كانت مشكلة بسيطة. فالمياه الحدودية المشتركة مثلا، أو مياه الانهر الواقعة على الحدود، كانت مصدرا من مصادر التوتر والخلاف. وقد أظهرت الحكومة الايرانية، أيام ميثاق بغداد استعدادها لتسوية جميع الخلافات، كقضية نهر كنجان جم في لواء الكوت والوند في لواء ديالي، وشط العرب، وغيرها من القضايا، واشارت إلى أنها تتوقع، منذ زمن بعيد، وصول وفد عراقي للعثور على تسوية لجميع هذه القضايا[1].

نماذج من المراسلات المتبادلة بين الدولتين:

جرت أول مداولة حول مشكلات المياه الحدودية المشتركة، بما في ذلك مشكلة مياه مندلي، في اجتماع «اللجنة الاقتصادية» التابعة لميثاق بغداد، وذلك في شهر نيسان سنة ١٩٥٦، واستقر رأي الاعضاء على ضرورة تشكيل لجنة فنية مشتركة[2]، وأبلغت وزارة الخارجية الايرانية بأسماء الاعضاء الذين اختيروا لهذه المهمة في ٢٧ مايس سنة ١٩٥٦. ولكنها أنكرت التوصية التي أقرتها اللجنة الاقتصادية، الخاصة بتأليف لجنة فنية مشتركة[3].

= الأيوبي، واسندت وزارة الخارجية بالوكالة إلى وزير المالية (علي ممتاز الدفتري). وحينها قام الملك فيصل الثاني والألامير عبدالإله ورئيس الوزراء (علي جودت) ووزير الخارجية بزيارة رسمية لايران، وانضم الى الوفد وكيل وزارة الخارجية (يوسف الكيلاني)، اتصل وزير خارجية العراق السابق (برهان باش اعيان) بالسيد يوسف الكيلاني من البصرة، وقبيل مغادرة الوفد بغداد الى طهران وأطلعه على جوانب الاتفاق الذي تم التوصل اليه في كراتشي بين رئيس وزراء العراق ورئيس وزراء إيران، وطلب إليه عرضها على وزير الخارجية بالوكالة. ويبدو أن الوفد المرافق للملك فيصل قد تناول الموضوع خلال سفره بالقطار من طهران إلى مازندران، وتم الاتفاق كما يقول باش أعيان، على أن الاسس الجديدة تؤلف عقبة في سير المفاوضات المقبلة، ولهذا فقد رفضت العمل بموجبها.

(١) مذكرة السفارة الايرانية المرقمة ٥٩ والمؤرخة في ٣٠ نيسان ١٩٥٦ الموجهة إلى وزارة الخارجية العراقية.

(٢) كتاب مديرية الري العامة المرقم س/ ٢٤/ ٦ والمؤرخ في ٩ مايس سنة ١٩٥٦.

(٣) مذكرة وزارة الخارجية الايرانية المؤرخة في ٦ حزيران سنة ١٩٥٦ الموجهة إلى السفارة العراقية في طهران.

وشرعت الدولتان بتبادل المذكرات العديدة حول تسوية القضايا المعلقة . وكانت كل دولة تتمسك بوجهة نظرها الخاصة ، وتطرح على بساط البحث القضايا التي تعنيها أولا. فإيران مثلا، وكما أشرنا من قبل، تطالب بحل جميع الخلافات الخاصة بقضايا الحدود، ولا سيما قضية شط العرب، وبتنفيذ أحكام المادتين الرابعة والخامسة من البروتوكول الملحق بمعاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ . ومن خلال المحادثات التي جرت في طهران بتاريخ ١٨ نيسان ١٩٥٦[١]، وبحضور وزيري خارجية البلدين والوفدين المفاوضين تناول الطرفان مشكلات الحدود في ضوء المعاهدات والاتفاقات المبرمة. وفي سنة ١٩٥٧ أعرب وزير خارجية إيران عن استعداد حكومته لإرسال وفد خاص إلى بغداد لاجراء مفاوضات شاملة تتناول جميع القضايا المعلقة، واستدرك قائلا: إنه لا يستطيع الشروع في المفاوضات دون بحث مشكلة شط العرب، ورجا في الوقت نفسه أن يتمسك الطرفان بالوضع القائم تجنبا لنشوب خلافات جديدة ريثما تتم عملية نصب علامات الحدود[٢].

في أنقرة جرت اتصالات تمهيدية ، خلال اجتماعات المجلس الوزاري لميثاق بغداد، بين رئيس وزراء العراق ورئيس وزراء إيران، وبحضور وزيري خارجية الدولتين، لتسوية مشكلة شط العرب، واتفقا على ان تجري المباحثات القادمة استنادا الى أحكام معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧، وأن ترسل الحكومة العراقية إلى طهران وفدا لهذا الغرض. وفي ١٨ آذار سنة ١٩٥٧ طلبت وزارة الخارجية من مجلس الوزراء تسمية أعضاء الوفد المقترح.

بعد أيام قليلة تسلّمت وزارة الخارجية من السفارة الايرانية في بغداد مذكرة حول المباحثات القادمة التي تقرر إجراؤها في طهران تطلب فيها تأييد ما تم التوصل إليه، من حيث المبدأ، بين رئيس وزراء إيران (إقبال) ورئيس وزراء العراق (نوري السعيد). فأكدت الوزارة التفاهم الأولي الذي تم «حول

(١) مذكرة السفارة الايرانية ببغداد برقم ١٤٥ وبتاريخ ١٩ حزيران ١٩٥٦ الموجهة إلى وزارة الخارجية.

(٢) كتاب السفارة العراقية المرقم ١٣/١٥ والمؤرخ في ٨ كانون الثاني سنة ١٩٥٧ الموجه الى وزارة الخارجية عقب المقابلة التي قام بها سفير العراق لوزير خارجية إيران.

استئناف لجنة تثبيت دعائم الحدود العراقية الايرانية أعمالها، وضرورة تعيين حَكَم من رعايا السويد، ومن ذوي الاختصاص، كعضو فيها، ويكون حكمه نهائياً في حالة حصول أي خلاف، وذلك وفقا للخطة المتفق عليها بين الحكومتين»[1]. وفي ٢٧ حزيران عادت السفارة الايرانية وطلبت اشعارها بأسماء أعضاء الوفد العراقي الذي سيتوجه الى طهران للاتفاق على وضع خطة معنية للعمل[2]. ولكن وزارة الخارجية اشارت في ردها إلى اتفاق الحكومتين على تقديم طلب مشترك إلى الحكومة السويدية لترشيح الخبير المطلوب، وطالبت تأيدها لهذا الاتفاق. أما الوفد المزمع إرساله إلى طهران «للمفاوضة حول عقد اتفاقية الصيانة والملاحة تنفيذا لأحكام المادة الخاصة من معاهدة الحدود» فإن الحكومة العراقية ستلبي الطلب «إذا ما تمت الاجراءات المتعلقة بتثبيت دعامات الحدود»[3]. وهكذا نجد ان كل طرف يعطي مركز الصدارة لقضيته بالدرجة الأولى!

المطالبة بنصب دعامات الحدود وابرام إتفاقية سير الملاحة في آن واحد:

استمر تبادل المذكرات بين السفارة الايرانية ووزارة الخارجية بلا انقطاع ولكن دون بارقة أمل، وأعادت إلى الأذهان الوعود التي قطعها مراراً عديدة وبصورة شفوية كل من وزير الخارجية (برهان باش أعيان) ووكيل وزارة الخارجية (يوسف الكيلاني) حول إستئناف لجنة نصب دعامات الحدود أعمالها وإجراء المفاوضات لعقد اتفاقية تحسين وصيانة الملاحة في شط العرب في آن واحد[4]. وطالبت تأيد ذلك؛ واستفسرت عن الموعد الذي سيصل فيه الخبير العراقي إلى طهران لاتخاذ أول خطوة عملية في سبيل تعزيز العلاقات بين

(١) مذكرة وزارة الخارجية العراقية المؤرخة في ١٩٥٧/٦/٢٢ الموجهة إلى السفارة الايرانية.
(٢) مذكرة السفارة الايرانية المؤرخة في ١٩٥٧/٦/٢٧ الموجهة إلى وزارة الخارجية العراقية.
(٣) مذكرة وزارة الخارجية العراقية المرقمة ش/ ٧٤٣/ ٧٤٣/ ٣٢٨٦، والمؤرخة في ٣ تموز سنة ١٩٥٧ الموجهة إلى السفارة الايرانية.
(٤) مذكرة السفارة الايرانية المرقمة ٢٤٧ والمؤرخة في ٤ تموز ١٩٥٧ الموجهة إلى الخارجية.

الشعبين الشقيقين بعد مضي ثلاثين سنة من المراسلات والمباحثات[1].

أكدت وزارة الخارجية، ردا على مذكرة السفارة الايرانية، إن المفاوضات لعقد اتفاقية الصيانة والملاحة ستبدأ حالما تتخذ الاجراءات اللازمة لتشكيل اللجنة المشتركة والشروع في عمليات نصب علامات الحدود. وأشارت إلى أنها لم تأل جهدا في مناسبات عديدة، وبمذكرات تحريرية، وبمقابلات شخصية، إبتداء من عام ١٩٤٢ لحمل الحكومة الايرانية. . على مواصلة أعمال تثبيت علامات الحدود من قبل اللجنة المشتركة التي توقفت أعمالها في مايس ١٩٤٠ عند المنطقة المسماة أم شير، غير أنها لم تتلق الجواب عن مذكراتها المتالية في هذا الشأن، إلا في سنة ١٩٥٤ بمناسبة دعوة الحكومة الايرانية في تلك السنة الحكومة العراقية إلى عقد مؤتمر عام في طهران لحل قضايا الحدود المعلقة، ومنها قضية تثبيت علامات الحدود. وقد وجهت هذه الدعوة الى المفوضية العراقية في طهران من قبل وزارة الخارجية الايرانية (بمذكراتها المرقمة ٣٨٩١ والمؤرخة في ٢٣ حزيران سنة ١٩٣٣، وإلى الوزارة بمذكرة السفارة المرقمة ٣٩١٩ والمؤرخة في ١٣ كانون الأول سنة ١٩٥٤) وذلك اثناء حضور الوفد العراقي اجتماع ميثاق بغداد في طهران. وذكرت الوزارة كذلك أن وزارة الخارجية الايرانية قد أنكرت القرارات التي اتخذت في ذلك الاجتماع، وأشارت إلى كتاب وزير الخارجية العراقية الموجه إلى وزير الخارجية الايرانية المؤرخ في ٧ حزيران سنة ١٩٥٦، الذي انطوى على جميع التفصيلات الخاصة بالموضوع»[2].

هذا ما يتعلق بالقضية الأولى التي تناولتها مذكرة السفارة الايرانية، وهي القضية التي توليها وزارة الخارجية العراقية اهتمامها الأول. أما القضية الثانية، وهي إبرام اتفاقية الصيانة والملاحة في شط العرب، فقد أوضحت الوزارة في مذكرتها السابقة أن الحكومة العراقية أدلت برأيها في مشروع الاتفاقية في مذكرة بعثت بها إلى السفارة (مذكرتها المرقمة ش/ ٤٨٧/ ٤٨٧/ ٤/ ١٥٠٧٥

---

(١) مذكرة السفارة المرقمة ٢٢٤٨ والمؤرخة في ٢٧ حزيران ١٩٥٧ الموجهة إلى وزارة الخارجية.

(٢) مذكرة وزارة الخارجية المؤرخة في ٢٧ تموز سنة ١٩٥٧ الموجهة الى السفارة الايرانية ببغداد.

والمؤرخة في ١٥ تموز سنة ١٩٥٠)، ولم تتلق جواباً إلا بعد أكثر من أربع سنوات، حينما وجهت الحكومة الايرانية دعوتها السالفة الذكر.

وهكذا نجد، أن كل جانب يضع اللوم على الجانب الأخر في ترك القضايا معلقة دون حل، وكل جانب يتهم الاخر بالتسويف والمماطلة. وبصدد الاتفاق الذي تم بين رئيس وزراء إيران ورئيس وزراء العراق من خلال اجتماع المجلس الوزاري لميثاق بغداد في كراتشي أبدت السفارة الايرانية الاتفاق الذي تم وعلى الصورة التالية[1]:

١ ـ توافق الحكومة الايرانية على أن تبدأ اللجنة المشتركة لنصب علامات الحدود واللجنة المشتركة لوضع اتفاقية تحسين وصيانة الملاحة في شط العرب أعمالها في آنٍ واحد، وتواصلان اعمالهما معا في ضوء الاتفاق الذي جرى بين سفير ايران ووكيل وزارة الخارجية العراقية واللقاء الذي تم في ١٧ تموز سنة ١٩٥٧.

٢ ـ ترى الحكومة الايرانية، بقدر ما يتعلق الأمر بتثبيت دعامات الحدود، ألا داعي لزج طرف ثالث ما دام حسن النية والتصميم متوافران لدى الطرفين لتسوية القضايا المعلقة بينهما، وحرصا منها على تأكيد اسمى ما لديها من نوايا طيبة توافق على اقتراح الحكومة العراقية، باختيار ممثل من رعايا دولة السويد ليكون حكما في فض أي نزاع ينشب عند نصب دعائم الحدود، على أن لا تتعدى صلاحياته ما هو مقرر في نطاق البروتوكولات والمعاهدات القائمة.

٣ ـ توافق الحكومة الايرانية على إرسال مبعوث أو وفد إلى طهران ليضع هو وموظفو الحكومة الايرانية خطة العمل.

في ١٥ آب سنة ١٩٥٧ عقدت اللجنة الفرعية الاستشارية للقضايا المعلقة بين العراق وايران اجتماعا في وزارة الخارجية وافقت من خلالها على مسوّدة لائحة مشتركة تتقدم بها الحكومتان العراقية والايرانية إلى الحكومة السويدية

---

(١) مذكرة السفارة الايرانية في ١٩٥٧/٧/٢٧ والمرقمة٣٤٥ الموجهة إلى وزارة الخارجية.

لترشيح خبير فني في المسح الجيوديسي من رعاياها ليكون حكما خلال عمليات تثبيت ونصب علامات الحدود، وتقدمت بها إلى السفارة الايرانية في بغداد، لموافاتها بما لديها من ملاحظات. ولكن السفارة لم تتقدم بمطالعاتها حول اللائحة، بل قدمت صيغة جديدة لا تختلف عن صيغة الحكومة العراقية، ولعلها كانت ترمي من وراء ذلك تقديم اتفاقية تحسين الملاحة في شط العرب لتكون الخطوات متوازنة. فقد ذكرت بأن ما تقدمت به الحكومتان من لائحتين متقابلتين لا ينال أهمية خاصة إلا إذا سافر وفد عراقي إلى طهران ليتدارس مع المسؤولين الايرانيين الخطة والطريقة التي سيتبعها الطرفان استنادا إلى القواعد التي انطوت عليها مذكرة السفارة المرقمة (٤١٠) والمؤرخة في أول أيلول سنة ١٩٥٧.

استجابت وزارة الخارجية[1] إلى مذكرة السفارة الايرانية، ووافقت من حيث المبدأ على الصيغة المقترحة، ولكنها اقترحت إضافة الفقرة التالية لتكون الصيغة مقبولة: «كما اتفقنا على توقيع بروتوكول من شأنه أن يجعل قرارات الحكم قطعية ومقبولة لدى الطرفين، ولها نفس قوة القرارات التي تصدر من قبل لجنة الحدود المشتركة ضمن نطاق البروتوكولات والمعاهدات القائمة بين المملكتين العراقية والايرانية». وأكدت وزارة الخارجية ما سبق لها توكيده في مناسبات عدة «أن الحكومة العراقية ما زالت عند وعدها بهذا الشأن، وستبعث بوفدها إلى طهران لوضع خطة العمل، والمفاوضة بشأن اتفاقية الصيانة والملاحة في شط العرب حالما تستلم الحكومتان جواب الحكومة السويدية عن المذكرة المشتركة موضوعة البحث».

يتضح من أساليب المذكرات المتبادلة والرد عليها، والرد على الرد، والتحفظات، ومن المناورات واللف والدوران، والظروف المتغيرة والتغيرات الوزارية والنفوذ الخارجي، والرواسب التاريخية، تتضح أسباب استمرار

(١) مذكرة الى وزارة الخارجية العراقية المؤرخة في ٣٠ أيلول سنة ١٩٥٧ الموجهة إلى السفارة الايرانية في بغداد.

الخلافات، وصعوبة الوصول إلى تسويتها بمنطق سليم، وفي ضوء المتغيرات الدولية.

محادثات الملك فيصل الثاني وولي العهد في طهران :

بدت العلاقات العراقية الإيرانية وكأنها أصبحت تسير، في ظل ميثاق بغداد، نحو التحسن قبل زيارة الملك فيصل الثاني لطهران. وقد اسفرت الزيارة عن اتفاق الدولتين وكما شرحنا من قبل ـ من حيث المبدأ ـ على تسوية قضيتين مهمتين: الأول الشروع بأعمال لجنة نصب علامات الحدود وإبرام اتفاقية تحسين وصيانة الملاحة في شط العرب في آن واحد، والثانية الاتفاق على اختيار خبير من تبعية سويدية، ليكون حكماً في فض أي نزاع ينشب بين الجانبين من خلال عمليات تثبيت علامات الحدود، وأن يكون قراره قطعياً وغير قابل للطعن.

أجرى الملك فيصل والأمير عبدالاله (ولي العهد) وعدد آخر من كبار المسؤولين العراقيين محادثات مع شاه ايران مهدت السبيل لاجراء تسوية نهائية للخلافات المعلقة بين الدولتين. وقد اهتمت الصحافة الايرانية اهتماما خاصاً بهذه الزيارة التي بدأت في ١٨ تشرين الأول سنة ١٩٥٧، ورتبت على نتائجها آمالاً كبيرة قبل تحديد موعدها تحديداً نهائياً، على أساس المباحثات ستدور بين الحكومتين حول أمرين: «الأول الخلاف على مياه الحدود، والثاني الخلاف حول شط العرب. وبقدر ما يتعلق بالخلاف الأول فإن الجانب العراقي يصر على تسويته، بينما يصر الجانب الايراني على تسوية الخلاف الثاني. ورغبة في حسم الخلافات شرعت لجنة خاصة، مؤلفة من ممثلي الشعبة الأولى وشعبة الحدود بوزارتي الخارجية والدفاع ومديرية الحدود العامة بعقد جلساتها بديوان وزارة الخارجية لهذا الغرض. وتقول تقارير السفارة الايرانية ببغداد بأنها على اتصال مع وزارة الخارجية العراقية، ومن المحتمل وصول وفد عراقي إلى طهران، لاجراء محادثات لوضع حد نهائي لهذه الخلافات وتسويتها، قبل زيارة الملك فيصل الثاني لإيران[1].

---

(١) تألفت حاشية الملك من رئيس الوزراء علي جودت الأيوبي، ووزير المالية والخارجية بالوكالة علي ـ

رفع وزير خارجية إيران تقريراً إلى مجلس الوزراء حول قضايا الحدود وشط العرب. وتردد يومذاك أن الحكومة العراقية على أتم استعداد لتسوية مشكلات الحدود، بيد أنها لا تبدي رغبة مماثلة لتسوية الحدود في شط العرب.

وصل الملك فيصل الثاني والأمير عبد الآله ورئيس الوزراء علي جودت الأيوبي والوفد المرافق إلى طهران صباح يوم ١٨ تشرين الأول سنة ١٩٥٧، وكان في استقبالهم شاه ايران وكبار رجال الحكومة[١].

في المأدبة الرسمية التي اقامها الشاه لضيوفه تبادل العاهلان كلمات الترحيب. فرد الملك فيصل على كلمة الشاه قائلا: «إن أواصر الأخوة التي كانت قائمة لحسن الحظ بين شعبينا منذ قديم الزمان قد توطدت وزادت قوة منذ تأسيس الحكم الوطني في العراق. وكانت الزيارات الملكية بين القطرين والمواثيق المعقودة بينهما تعبيرا صادقاً عن تلك الأواصر الأخوية. ولقد توثقت هذه الصلات أخيراً بعقد ميثاق بغداد المنسجم مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة، والذي ليست له أية غايات عدوانية، ولا يستهدف إلا أن يسود هذه المنطقة سلم واستقرار دائمين، لكي تتاح لمملكتينا أن تسيرا قدماً في تحقيق مشاريعهما العمرانية وتحقيق الرفاه لشعبينا...».

= ممتاز الدفتري، والسكرتير الخاص للأمير عبدالأله عبدالله بكر، ووزير الصحة الدكتور عبدالأمير علاوي، وسفير العراق في طهران عبدالأمير الازري، ورئيس التشريفات تحسين قدري، ونائب رئيس اركان الجيش اللواء غازي الداغستاني، والمرافق الاقدم للملك فيصل اللواء عبدالله المضايقي، والمدير العام للدائرة الشرقية في وزارة الخارجية عبدالحق فاضل، ومرافق الملك فيصل الزعيم نوري جميل. ومرافق رئيس الوزراء المقدم عبدالرزاق الجده، وجواد شلاش السكرتير الثالث في السفارة العراقية في لندن ومرافق الملك فيصل الرئيس الأول جواد كناوي، وغيرهم من المرافقين وموظفي وزارة الخارجية ومديرية التوجيه والاذاعة العامة. كما كان برفقة الوفد صاحب جريدة الزمان النائب توفيق السمعاني.

(١) امتدت الزيارة من ١٨ تشرين الى ٣٠ تشرين الأول، حيث غادر الوفد مطار طهران عائدا إلى بغداد. وقد سرت شائعات في بغداد يومذاك مفادها أن الملك فيصل قد يتقدم لخطوبة كريمة شاه ايران من زوجته المصرية السابقة فوزية. وعلم أن رئيس مجلس الاعيان سماحة السيد محمد الصدر قد سافر إلى طهران لهذا الغرض حاملا معه نسخة خطية نادرة من المصحف الشريف، لتكون فاتحة عهد ميمون ومبارك. راجع مذكرات الامبراطورة السابقة ثريا.

تناولت المحادثات جميع جوانب العلاقات العراقية الايرانية، والوضع الدولي العام في منطقة الشرق الاوسط وخارجها، وكانت «ملؤها التفاهم والصداقة الخالصة بين العاهلين العراقي والايراني»[1]. وقد لمس أعضاء الوفد أن جلالة الشاه - كما يقول رئيس الوزراء - كان يود من صميم قلبه أن تسود علاقات حسنة بين القطرين الجارين اللذين تربطهما روابط دينية وثقافية واقتصادية. ومصالح مشتركة منذ زمن بعيد وقد أظهر عواطف سامية ونيات حسنة إزاء الوفد. وفي أعقاب الزيارة الملكية صدر بيان مشترك في كل من بغداد وطهران.

١ - صدور بيان مشترك:

إن صيانة وتوطيد السلام والأمن في الشرق الاوسط هو غايتهما، وأنهما لن يحجما عن اتخاذ أي تدبير في هذا السبيل ولا سيما وأن لدى كل منهما برامج واسعة النطاق للانشاء والإعمار، لتوفير حياة أفضل لشعبيهما وإن تحقيق ذلك، والاستمرار فيه يتطلبان استتباب الأمن والاستقرار.

« وبالنظر لأهمية هذه المنطقة من الوجهتين الاقتصادية والجغرافية وتأثيرها البالغ في الأوضاع العالمية العامة، فإن على الدول كافة أن يكون هدفها استقرار هذه المنطقة ورفاهية شعوبها. ولهذا ستبذل الحكومتان - كما بذلتا من قبل - كل جهودهما في سبيل إحكام وتقوية ميثاق بغداد الدفاعي، إذ هو عامل مؤثر في حسن التفاهم، وضامن للسلم والأمن في هذه الربوع، ليكون بمقدورهما الدفاع عن هذه المنطقة من جهة، ورفع مستوى معيشة الشعب بتنفيذ البرامج الاقتصادية المشتركة من جهة أخرى.

« وبالنظر لما يربط شعوب الشرق الأوسط من أواصر تاريخية ودينية وثقافية، فإن صيانة التراث الاسلامي منوط بها. ولهذا ينبغي بذل الجهود الصادقة لإدامة الصلات الأخوية والودية بين جميع دول هذه المنطقة، والسعي

---

(١) علي جودت الأيوبي: ذكريات (١٩٠٠ - ١٩٥٨) صفحات ٣٣٧ - ٣٣٩، مطابع الوفاء، بيروت سنة ١٩٦٧.

عن طريق التعاون فيما بينها لحل مشكلاتها بالطرق الودية والسلمية . ومن دواعي السرور البالغ أن هذا اللقاء التاريخي السعيد أتاح الفرصة لاجراء مباحثات مفعمة بروح المودة توطيداً للعلاقات السياسية ، وتقوية للصلات الاقتصادية والثقافية بين القطرين المسلمين المتحدين الأخوين ، وتهيئة الوسائل للوصول الى حلول مرضية للقضايا المعلقة بين القطرين الشقيقين . . . » .

٢ ـ إختيار خبير وحكم سويديّ ـ براندت .

أبدت الحكومة الايرانية ـ كما ذكرنا ـ موافقتها من حيث المبدأ على اختيار خبير سويدي يكون حكما في فض الخلاف وذلك من خلال الاتصالات التي تمت بين رئيس وزراء العراق (نوري السعيد) ورئيس وزراء إيران (د. منوجهر إقبال) بمناسبة انعقاد المجلس الوزاري لميثاق بغداد في سنة ١٩٥٧ بمدينة كراتشي. وتلقت وزارة الخارجية مذكرة تفصيلية من السفارة الايرانية في بغداد عبرت فيها عن وجهة نظر الحكومة الايرانية في وظيفة الحَكَم السويدي على الوجه التالي[١]:

١ ـ يعين حَكَم من رعايا الحكومة السويدية، وإذا اقتضى الأمر من قبل محكمة العدل الدولية في لاهاي، للتعاون مع الموظفين الفنين لكلتا الدولتين في تثبيت علامات الحدود فقط.

٢ ـ ينبغي أن يكون واضحا، في كتاب التخويل الممنوح إلى الحكم من قبل الدولتين، أن اختصاصه ينصب على الحدود البرية وتنصيب علامات الحدود، وضمن نطاق معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ وبروتوكول سنة ١٩١٣ لا غير. ولا يمنح الموظفون الفنيون ولا الحَكَم المذكور أيضا صلاحيات التباحث أو إبداء الرأي حول أي موضوع لم يذكر بصورة واضحة في المعاهدة أو البروتوكول المذكورين أعلاه.

٣ ـ تتحمل الدولتان الايرانية والعراقية أجور خدمات الحَكَم مناصفة.

٤ ـ تتعهد الدولتان، بموجب كتاب متبادل بهذا الشأن، أنه حالما يجري

---

(١) مذكرة السفارة الايرانية المرقمة ٤١٠ والمؤرخة في اليوم الأول من شهر ايلول ١٩٥٧.

تعيين أعضاء لجنة نصب علامات الحدود تؤلف لجنة مختلطة تكون مهمتها إعداد مسودة اتفاقية لإدارة شط العرب من قبل الطرفين، خلال مدة ستة أشهر، وضمان تصديقها من قبل السلطات المختصة لكلتا الدولتين.

٥ ـ تتعهد الدولتان على نحو واضح، بموجب كتاب متبادل بهذا الشأن، أن جميع القضايا الواردة في معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ وبروتوكول سنة ١٩١٣ ومحاضر جلسات ١٩١٤، وموضوع اتفاقية لإدارة شط العرب لا تنفصل الواحدة عن الأخرى. وفي حالة التوصل إلى تسوية بعضها دون التوصل إلى اتفاق البعض حول الأخرى، سواء ما اتصل منها بشط العرب أو بالحدود البرية، تصبح جميع الأمور التي توصل الطرفان إلى تسويتها لاغية وباطلة، ولا يستطيع أي منهما اعتبارها وثائق مشروعة يصح تقديمها إلى أي جهة كانت.

وطالبت المذكرة، فضلا عن ذلك، تأليف لجنة لاعداد جدول الأعمال لدراسة جميع النقاط المذكورة في أعلاه بالسرعة الممكنة وإعلام السفارة بما سيستقر عليه رأي الوزارة[1].

رفعت وزارة الخارجية العراقية (في ١٩٥٧/١١/١١) كتابا الى ديوان مجلس الوزراء حول قضايا الحدود بين العراق وإيران، أرفقت به جميع الكتب المتبادلة والمذكرات المشتركة الموجهة إلى السفارة السويدية لاختيار الحَكَم؛ فأيد مجلس الوزراء محتويات الكتاب[2]؛ كما رفعت الوزارة كتابا آخر طلبت فيه إتخاذ ما يلزم لعرض مسودة المشروع العراقي بشأن عقد اتفاقية تحسين وصيانة الملاحة في شط العرب المبلغة إلى الديوان بموجب المذكرة الايضاحية المرقمة ش/ ٥٨٠/ ٥٨٠/ ١٩٨٥/١/٤ والمؤرخة في ٢ تموز سنة ١٩٥٧، واستحصال موافقة المجلس للشروع بإجراء مفاوضات مع الحكومة الايرانية وفق الاسس التي تضمنها الكتاب[3].

---

(١) بعض الحقائق عن النزاع بين العراق وايران حول شط العرب صفحة ٤٣ ـ ٤٤.

(٢) كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ٥٢٢٧ والمؤرخ في ١٩٥٧/١١/١٣.

(٣) كتاب وزارة الخارجية المؤرخ في ١٩٥٧/١١/٢٣ الموجه إلى ديوان مجلس الوزراء.

بعد إختتام زيارة الملك فيصل الثاني إلى طهران وصدور البيان المشترك وجه وزير خارجية ايران (د. أردلان) رسالة إلى وزير خارجية العراق بالوكالة ووزير المالية (علي ممتاز الدفتري) في ٢٤ تشرين الأول سنة ١٩٥٧ وبرقم ٦٧٩٤ تضمنت ثلاث نقاط أساسية طالبا تأييد محتوياتها تمهيدا لاجراء مفاوضات حول مشكلات الحدود، وهي نقاط طالما أشرنا إليها من قبل وهي:

١ ـ إجراء مباحثات بين البلدين حول شط العرب وفقا لمعاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ وعقد اتفاقية لإدارة شط العرب.

٢ ـ الطلب إلى الحكومة السويدية، في حالة نصب علامات الحدود، إختيار حَكَم، وتعيين لجنتين من قبل الحكومتين لمرافقة الحَكَم السويدي الى الحدود تحقيقا لهذا الغرض.

٣ ـ ضرورة عقد اتفاقيات حول شط العرب والحدود البرية في آن واحد.

وقد أيّد وزير خارجية العراق بالوكالة النقاط الواردة في كتاب وزير خارجية إيران، ووعد باتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة المشكلات المعلقة بأسرع وقت ممكن. واستمرت الاتصالات بين الدولتين لاختيار حَكَم سويدي، وانتهت بترشيحه. فقد أفادت السفارة العراقية في طهران[1] أن الحكومة السويدية قد وقع اختيارها على خبير بالمسح الجيوديسي، فأعلنت موافقتها على هذا الاختيار من حيث المبدأ، أما الحكومة الايرانية فقد كانت بصدد ترشيح خبير سويدي آخر واستحصال موافقة الحكومة العراقية على ترشيحه. فما كان من الحكومة العراقية سوى الرفض، واحتجاجها على ترشيح خبير آخر، في وقت رشحت الحكومة السويدية خبيراً معيّناً. أما الشخص الذي اختارته الحكومة الايرانية، وطلبت الموافقة على ترشيحه[2] وتوجيه الدعوة إليه برقيا ليكون بمقدوره الوصول إلى طهران في غضون مدة أقصاها ١٥ مايس الجاري فهو الخبير نورنستدام

(١) برقية السفارة العراقية في طهران المؤرخة في ١٨/٣/١٩٥٨ الموجهة إلى وزارة الخارجية.
(٢) مذكرة السفارة الايرانية المرقمة ٦٩ والمؤرخة في ٤ مايس ١٩٥٨ الموجهة إلى وكيل وزارة الخارجية (يوسف الكيلاني).

Nordentsdam. وفي حالة الموافقة ستباشر اللجنتان المشتركتان: لجنة نصب دعامات الحدود ولجنة وضع لائحة اتفاقية تحسين وصيانة الملاحة أعمالهم في آن واحد، وحذرت من مغبة التأخير في اعلان الموافقة، وقالت إذا ما تعذر الشروع في العمل من خلال شهر مايس، فقد يمتد التأخير إلى شهور أخرى!

رفضت الحكومة العراقية إبداء رأيها في المرشح الثاني، واقترحت «تقديم طلب مشترك جديد إلى الحكومة السويدية، لاختيار مرشح آخر»، وفقا للاسلوب المتبع من قبل. إن تصرف الحكومة الايرانية في طريقة ترشيح الخبير السويدي، أدى إلى ردود فعل سلبية من جانب الحكومة العراقية، وأسفر عن توقف المفاوضات الجارية قبل حلولها. وإزاء هذا الموقف، عادت الحكومة الايرانية إلى أساليبها القديمة في التفاوض، بإثارة موضوع شط العرب في كل مناسبة، وإشعار وسائل الاعلام انها بعملها هذا توجه إنذارا إلى الحكومة العراقية. وقد تناقلت جميع الصحف الصادرة في طهران، ووكالات الانباء هذا الخبر، وذكرت سفارة العراق في طهران، إن وزارة الخارجية الايرانية، ليست على استعداد لنفي النبأ، ويبدو أن الغرض من اختلاقه ونشره هو التنويه بأن قضية شط العرب «قضية حيوية» بالنسبة لايران، وتذكير دعاة الاتحاد في العراق بهذه الحقيقة، قبل تشكيل حكومة «الاتحاد العربي»[1] بين العراق والاردن.

ومع كل ذلك فقد اتفقت الحكومتان على تقديم طلب مشترك جديد لترشيح حكم سويدي. وتمت موافقة مجلس الوزراء على قيام السفارة العراقية في طهران بمفاتحة السفارة السويدية في طهران للشروع في ترشيح حكم جديد بالاشتراك مع وزارة الخارجية الايرانية[2]. وفي صباح يوم ١٩٥٨/٥/٢٦ استقبل وزير خارجية إيران، علي أصغر حكمت، سفير العراق، وتداولا في موضوع تأليف لجنتي نصب علامات الحدود واتفاقية تحسين وصيانة الملاحة التي تمت الموافقة على تأليفهما من خلال زيارة الملك فيصل لطهران، وكذلك تقديم

(١) كتاب السفارة العراقية المرقم ٢/١٠/ ١٩٥ والمؤرخ ١٠ مايس ١٩٥٨ الموجه إلى وزارة الخارجية بعد المقابلة التي تمت بين سفير العراق ومدير الشعبة السياسية الأولى، نائب وزير الخارجية.

(٢) كتاب وزارة الخارجية المؤرخ ١٩٥٨/٥/٢٢ الموجه إلى السفارة العراقية في طهران.

طلب مشترك جديد إلى الحكومة السويدية لاختيار حكم جديد تنفيذا للتعليمات التي تلقاها من بغداد.

وحدثت تطورات جديدة في موقف الحكومة الايرانية إزاء إشتراك طرف ثالث في اللجنة الثلاثية المقترحة لادارة شط العرب. فقد علم سفير العراق في طهران من السفير البريطاني ان وزير خارجية ايران طلب التوسط لحل مشكلة شط العرب، وان الوزير يوافق على اشتراك عضو ثالث في اللجنة، ولا مانع لديه أن يكون بريطانيا، إذ كانت الحكومة البريطانية تخشى اضطراب حركة سير الملاحة في الشط إذا اقتصرت العضوية على اعضاء عراقيين وإيرانيين فقط، وأن الوزير يقترح أن يكون «حكماً لا عضواً دائماً»، ويعتقد السفير البريطاني أن اقتراح وزير خارجية إيران سيساعد على تسوية القضية لدرجة كبيرة، ويعتقد كذلك أن العراق حريص على سلامة الأجهزة الادارية والفنية في شط العرب، ومنع حدوث أي ارتباك في سير العمل، ما دام الشط هو الممر المائي الوحيد لتجارة العراق الخارجية[1]، وبخاصة ان الحكومة الايرانية رفضت أن تكون وظيفة اللجنة استشارية، وموقفها إزاء العضوية الثلاثية يتيح فرصة مؤاتية في الوقت الحاضر لتسوية القضية لمصلحة العراق الكاملة. وعلق سفير العراق أن السفير البريطاني يقترح اتخاذ الخطوات لتحقيق تسويتها بعد أن أصبحت سبباً لعرقلة جميع القضايا الأخرى[1].

اختارت الحكومة السويدية مستر براندت Brandt ليكون خبيرا وحَكَماً[2]، وطلبت من الحكومتين الموافقة فتمت موافقتهما.

وذكرت الحكومة السويدية أن الخبير يشترط أن يقوم أولا بزيارة كل من ايران والعراق للتعرف على أعضاء اللجنة وطبيعة أعمالها، وأن يباشر عمله اعتبارا من شهر تشرين الثاني القادم سنة ١٩٥٨. أما الحكومة الايرانية فقد قررت تأليف اللجنة التي ستقوم بإجراء المفاوضات حول عقد الاتفاقية ونصب

---

(١) كتاب السفارة العراقية المرقم ٢/١٠/٢٥٣ والمؤرخ في ١٩٥٨/٦/٧ الموجه إلى وزارة الخارجية.
(٢) برقية وزارة الخارجية المؤرخة في ١٩٥٨/٦/١١ التي ابدت فيها موافقتها على الترشيح.

علامات الحدود، وعهدت برئاستها إلى السفير محسن الرئيس، واقترحت السفارة العراقية على وزارة الخارجية اتخاذ الاجراءات العاجلة لتعيين أعضاء الوفد العراقي في اجتماعات اللجنة المشتركة[1]. وصرح وزير خارجية إيران أن الحكومة الايرانية ستجد نفسها مضطرة «إلى إثارة الموضوع في اجتماع ميثاق بغداد المقبل في لندن»[2] في حالة عدم الوصول إلى تسوية عاجلة، ولا سيما بشأن شط العرب.

وفي اليوم العاشر من شهر تموز عام ١٩٥٨ م انطلقت ثورة شعبية عارمة بانقلاب عسكري اطاح بالنظام الملكي في العراق، وسقط حلف بغداد، وتوقفت المداولات والاتصالات.

---

(١) كتاب السفارة العراقية المؤرخ ١٩٥٨/٧/١٠ الموجه إلى وزارة الخارجية العراقية.

(٢) كتاب السفارة العراقية المؤرخ ١٩٥٨/٧/٥ الموجه إلى وزارة الخارجية العراقية.

الباب الخامس

تطور الخلافات بين العراق وايران

الفصل الأول

الخلافات الدائرة حول خط الحدود

الفصل الثاني

القضايا المتنازعة عليها

علاقتها بسكان الحدود وحقوقهم المكتسبة

الفصل الثالث

النفط في مناطق الحدود

والمياه الإقليمية والجرف القاري

الفصل الأول

تطور الخلافات بين العراق وايران

نظرة عامة :

اشرنا أكثر من مرة إلى التطورات التاريخية في العلاقات السياسية بين الامبراطوريتين العثمانية والايرانية وبحثنا المشكلة التي كانت قائمة بين الدولتين ، وهي بقاء الحدود غير مثبتة ، ونشوب نزاعات مستمرة وادعاءات متقابلة حول تبعية هذه المنطقة أو تلك ، أوحول تثبيت هذا الخط أو ذاك ، وذكرنا أن الدولتين استطاعتا بعد نزاع طويل أن يتفقا على تثبيت حدودهما بوساطة دولتين كبيرتين هما بريطانيا العظمى وروسيا القيصرية بموجب معاهدتي ارضروم ١٨٢٣ و١٨٤٧ ، وبروتوكول الاستانة لسنة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تثبيت الحدود المشتركة لسنة ١٩١٤ . أو بين العراق العثماني وإيران القاجارية .

غير أن النزاع عاد وتجدد ثانية بعد الحرب العالمية الأولى بين ايران والجمهورية التركية ، حينما أعلن الزعماء الاتراك عدم اعترافهم باتفاقيات الحدود ، بدعوى أنها لم تعرض على مجلس المبعوثان ولم يصادق عليها السلطان ، وفشلت مساعي الدولة الايرانية في اقناع القادة الاتراك بوجوب احترام بروتوكول الاستانة ومحاضر لجنة تثبيت الحدود المشتركة ، فأعلنت هي الأخرى عدم اعترافها بعملية تثبيت الحدود[1] . وبعد فترة من الاتصالات والمفاوضات

(١) نشأت نزاعات حول خط الحدود بين ايران والاتحاد السوفياتي وعكرت صفو العلاقات بين

توصلت الدولتان إلى عقد اتفاقية بشأن (القسم الشمالي الشرقي منه) في ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٣٢ . وبذلك انتهت خلافاتها وسجلتا صفحة جديدة من العلاقات الودية وحسن الجوار .

أما في العراق فقد ظل القسم الأعظم من خط الحدود محل نزاع بين العراق وايران منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى ١٩٣٧ ، وظل العراق ـ وريث الدولة العثمانية ـ يتمسك بالحدود التي انحدرت اليه عن طريق التوارث الدولي في الالتزامات والحقوق ، ويعتبرها شرعية ونهائية . أما ايران فقد شجبت معاهدات الحدود ، ومارست ضغطاً لتعديله ولا سيما في منطقة شط العرب . وكانت مطالبة تركيا بولاية الموصل ، وتعديل خط الحدود التركية العراقية الشمالية وحصولها على مكاسب مالية عاملاً مشجعاً للمطالبة بتعديل خط الحدود .

شهدت الفترة التي اعقبت تأسيس المملكة العراقية تجاوزات كثيرة على الحدود العراقية الشرقية من جانب السلطات الايرانية لا سيما بعد الاطاحة بالنظام الملكي القاجاري في ١٩٢٥ وتتويج رضا خان بهلوي شاه على إيران.

وبلغت هذه التجاوزات والمخالفات درجة كبيرة بحيث دفعت الحكومتين إلى اجراء مفاوضات لإزالة آثارها، وأدّت إلى إبرام معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ . وبموجبها اعترفت إيران بالحدود العراقية الايرانية كما نص عليها بروتوكول الاستانة لسنة ١٩١٣ ، وكما ثبتت في محاضر لجنة تثبيت الحدود الدولية المشتركة عام ١٩١٤ ، وبسيادة العراق على مياه شط العرب .

إن ظروف الحرب العالمية الثانية في كل من البلدين حالت دون استمرار

= البلدين وفي شهر كانون الأول ١٩٥٤ عقدت الدولتان اتفاقية بشأن النزاع حول الحدود (صودقت في شهر مايس ١٩٥٥) على أساس المصالح المتبادلة واحترام خط الحدود القديم مع اجراء تعديلات بسيطة لا سيما في المنطقة الواقعة على الجانب الايمن .

تنفيذ بعض احكام المعاهدة وملاحقها ، وتجددت الخلافات والتجاوزات ، وتأزمت العلاقات أكثر من مرة . وانصب اهتمام ايران هذه المرة على ضرورة عقد اتفاقية بشأن سير الملاحة في شط العرب وفقاً للفقرة الثانية من المادة الخامسة لبروتوكول المعاهدة ، التي سبق أن نصت على ضرورة تشكيل اللجنة المقترحة بعد سنة من تاريخ ابرامها . وأنصب اهتمام العراق على استئناف اعمال لجنة تثبيت دعائم الحدود في المنطقة الجنوبية التي توقفت أعمالها سنة ١٩٤٠ . وفي عام ١٩٥٨ ، وقعت مديرية مصلحة الموانى العامة ، مشروع اتفاقية لصيانة وتحسين الملاحة لتكون منطلقاً لتسوية مشكلات الملاحة الدولية .
ومع أن حكومة ثورة الرابع عشر من تموز كانت راغبة في مواصلة المساعي المبذولة في اطار ميثاق بغداد ، إلا أنها لم تكن في حالة تساعدها على عقد الاتفاقية ، فشرعت الحكومة الايرانية تطالب صراحة بتعديل خط الحدود في شط العرب على أساس « التالوك » أو المجرى العميق . ولما لم تجد استجابة جدية لمطالبها أعلنت « إلغاء معاهدة طهران لسنة ١٩٣٧ مرتين : مرة في أواخر عام ١٩٦٥ ، ومرة أخرى عام ١٩٦٩ . وأثار هذا الالغاء من جانب واحد وضعاً سياسياً وقانونياً جديداً ، وتأزمت العلاقات إلى درجة كبيرة .

إن الخلافات القائمة بين العراق وايران تعزي إلى رواسب قديمة تراكمت جيلاً بعد جيل ، أكثر مما تعزي إلى مطالب إقليمية أو إحداث تغييرات في خط الحدود . فعلاقات الدولتين لم تكن في يوم من الأيام ودية ، لا في العهد العثماني ولا في العهد الملكي ، ولا في العهد الجمهوري ، لانعدام الثقة وحسن النية بين البلدين . هذا من ناحية، أما من ناحية اخرى ، فإن شط العرب لم يعد الممر المائي الوحيد لموانى البلدين . فقد شيد العراق ميناء حديثاً في أم قصر ، وبدأ يصدّر ثروته النفطية عبر شبكة من الأنابيب إلى مينائي خور العمية والبكر في رأس الخليج من حقول نفط البصرة ، هذا فضلاً عن الخطوط الاستراتيجية النفطية الأخرى التي تضخ النفط شمالاً عبر أنابيب نفطية متطورة (وإن كانت معطلة في الوقت الحاضر) وخرجت ايران أيضاً من شط العرب ، منذ أن مدت شبكة جديدة من أنابيب النفط من عبادان إلى ماهشر

(بندر خميني) وإلى جزيرة خرج .

الخلافات الدائرة حول خط الحدود

يمكن حصر الخلافات الدائرة حول خط الحدود ، في (١) توقف عمليات نصب علامات الحدود كما أقرت في محاضر لجنة تثبيت الحدود المشتركة لسنة ١٩١٤ ، وفي معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ وملاحقها ، و(٢) تثبيت خط الحدود في شط العرب ، وانعكاساته على عقد اتفاقية صيانة وتحسين الملاحة ، و(٣) استغلال مياه الأنهر والعيون والسدود على الحدود المشتركة ، بما فيها المياه الاقليمية ، و(٤) وجود مخافر ايرانية داخل الحدود العراقية .

حاولت معاهدة ١٩٣٧ تسوية هذه الخلافات وفقاً للاتفاقات والمعاهدات المقررة ، بعد اتصالات ووساطات اسلامية ، وفي اعقاب شكوى العراق في عصبة الأمم ، ولكن ردود الفعل في الأوساط السياسية العراقية ، وتطور الأحداث الدولية والنفوذ البريطاني في العراق والحرب العالمية الثانية عرقلت تطبيقها ، بالرغم من تصديقها في مجلس النواب العراقي ، مع العلم أن ايران حققت بعض المكاسب ، واستؤنفت الاتصالات في ظل ميثاق بغداد ، وتمت الموافقة بالشروع في تسويتها ، ولكنها توقفت بسبب اندلاع ثورة تموز ١٩٥٨ ، واسقاط النظام الملكي . وظلت الخلافات تتصاعد والعلاقات تتدهور في العهد الجمهوري ، وبذلت جهود كبيرة لاستئناف المحادثات ، واسفرت عن ابرام معاهدة الجزائر سنة ١٩٧٥ ، وتسوية معظم الخلافات ، فتوقفت بسبب الثورة الاسلامية في ايران سنة ١٩٧٩ ، والحرب العراقية الايرانية ، وأعلن العراق الغاء المعاهدة .

أولاً : نصب دعامات الحدود :

بعد تأسيس الدولة العراقية ، اعلنت ايران انها لا تعترف بخط الحدود المثبت بموجب محاضر جلسات لجنة الحدود الدولية المشتركة ، وطالبت باجراء

بعض التعديلات ، ولا سيما في منطقة شط العرب ، أسفرت عن ابرام معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧[1] والبروتوكول الملحق بها ، والاتفاقات المنبثقة عنها . وقد حقق العراق من ابرامها بعض المكاسب ، ولعل أهمها تثبيت خط الحدود بشكل نهائي من قبل لجنة خاصة حسماً للنزاع ، وتطبعت العلاقات نسبياً بين الدولتين « أو شكلياً » ،ولكن سرعان ما حدثت تطورات جعلت ايران لا تعترف « عملياً » بخط الحدود ، وإن اعترفت به « قانونياً » ، لامتناع العراق من عقد اتفاقية لتحسين وصيانة الملاحة في شط العرب ، وهي ما كانت تتوخاه دائماً ، وظلت الخلافات والتجاوزات والعلاقات تتدهور عاماً بعد عام .

وجدير بالذكر أن إمتناع الحكومة العراقية من تنفيذ تعهدها بتشكيل اللجنة المقترحة (عملاً بالمادة الخامسة من المعاهدة والبروتوكول الملحق بها) ، ومن خلال سنة من ابرامها يعزى لاسباب قاهرة ، منها : ظروف الحرب العالمية الثانية ، واحتلال ايران من قبل الجيوش البريطانية والروسية ، والاضطرابات والوثبات السياسية التي عمت كلا البلدين في اعقابها. وأظهرت استعدادها لابرامها إذا ما توفر المناخ المناسب ، وإذا ما وفت ايران بالتزاماتها بشأن استئناف أعمال لجنة تثبيت الحدود التي اقرتها المعاهدة نفسها . وحتى اليوم لم يتوفر المناخ المناسب !

وإيضاحاً لطبيعة اعمال لجنة تثبيت الحدود وانجازاتها ، عقدت عدة اجتماعات قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية للاتفاق أولاً على أسلوب العمل في نصب دعامات الحدود ، وباشرت أعمالها في شط العرب ، ولكن سرعان ما احتدم الخلاف ، وتوقفت أعمال النصب ، ثم استؤنفت ، وتوقفت في أم شير

---

(١) اصبحت هذه المعاهدة نافذة المفعول في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٨ . وبموجبها اكد الطرفان المتعاقدان على انهما ملزمان بمراعاة بروتوكول الحدود الموقع في الاستانة سنة ١٩١٣ ، ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ ،واعلنا أن خط الحدود بين الدولتين هو عين الخط الذي تم تحديده وتخطيطه من قبل اللجنة المذكورة ، باستثناء التعديلات التي جرت لمصلحة ميناء عبادان النفطي .

في محافظة العمارة سنة ١٩٤٠ ، أي قبيل غزو الحلفاء لايران سنة ١٩٤١ . ولم تستأنف اللجنة أعمالها خلال الحرب العالمية الثانية ، ولكنها أعربت عن رغبتها في استئناف أعمالها في اعقاب زيارة الأمير عبد الآله سنة ١٩٤٩ لايران ، وبعد الانتهاء من ازمة النفط التي فجرّها الدكتور محمد مصدّق ، وفي « تسوية جميع القضايا المعلقة بين البلدين » ـ كما قال وزير خارجية ايران . كما أعربت الحكومة العراقية عن الرغبة نفسها في مذكرة رسمية[1] ، واقترحت تأليف لجان مشتركة لدراسة وحل جميع القضايا المعلقة بين البلدين . وتهيأ المناخ المناسب حينما انضم البلدان إلى ميثاق بغداد . فقد اظهرت الحكومة الايرانية « استعدادها لحل جميع الخلافات حول الحدود ، كقضية نهر كنجان حج والوند وشط العرب »[2] وبخاصة بعد الزيارة الرسمية لايران التي قام بها ملك العراق فيصل الثاني وولي العهد الأمير عبد الآله ، ورئيس الوزراء في ١٩٥٧ .

تتلخص وجهة نظر الحكومة العراقية في استئناف اعمال لجنة نصب علامات الحدود بما يلي :

١ ـ اتباع الخرائط الاصلية لمحاضر جلسات لجنة الحدود لسنة ١٩١٤ ، وإجراء مسح طوبوغرافي في حالات خاصة فقط وفقاً للتثبيت العراقي الذي وافق عليه الجانب الايراني في ١٩٣٩ .

٢ ـ قبول الاقتراح الخاص باختيار حكم سويدي الذي تمت الموافقة عليه سنة ١٩٥٨ .

٣ ـ تزامن اجراء عملية تثبيت خط الحدود ، مع عقد اتفاقية الملاحة في شط العرب ، كما اتفق عليه سنة ١٩٥٨ .

---

(١) مذكرة السفارة العراقية في طهران المرقمة ٣ ـ ٢ ـ ٧٨٠ والمؤرخة في ١٦ ـ ٩ ـ ١٩٥٤ إلى وزارة الخارجية .

(٢) مذكرة السفارة الايرانية في بغداد المرقمة ٥٩ والمؤرخة في ٣٠ ـ ٤ ـ ١٩٥٦ الموجهة إلى وزارة الخارجية العراقية .

ثانياً : خط الحدود في شط العرب واتفاقية تحسين وصيانة قناة الملاحة :

سبق وأن بحثنا مشكلة الحدود في شط العرب والمساعي التي بذلت من أجل عقد اتفاقية لصيانة وتحسين شط العرب بحثاً مستفيضاً . وقد رأينا أن نستعرض المراحل التاريخية الأولى التي مرت بها استكمالاً لشروط البحث ، ثم نشرح وجهة نظر العراق القانونية .

١ ـ خط الحدود في شط العرب :

انتهت الخلافات العراقية الايرانية ـ من حيث الشكل ـ حينما توصل البلدان إلى عقد معاهدة الحدود سنة ١٩٣٧ والبروتوكول الملحق بها ، وحينما وقع الطرفان كذلك على معاهدات واتفاقات أخرى لتكون منطلقاً لصداقة ثابتة ودائمة . ولكن سرعان ما تجددت الخلافات واستمرت حتى الوقت الحاضر وازدادت تعقيداً وخطورة بالرغم من حصول الحكومة الايرانية على مكاسب كثيرة من جراء عقد هذه المعاهدات ولولا رغبة العراق في انهاء خلافاته مع إيران وتثبيت حدوده بشكل نهائي .

وكانت الحكومة الايرانية تطالب قبل عقد معاهدة الحدود سنة ١٩٣٧ بتعديل خط الحدود في منطقة شط العرب حتى منتصف النهر أو في منتصف مجرى النهر (والثالوك) ، باعتبار أن الشط قد أصبح نهراً مشتركاً يفصل حدود دولتين متجاورتين ، لا سيما بعد تعديل مماثل في خط الحدود جرى قبل الحرب العالمية الأولى أمام مرسى ميناء المحمرة (خرمشهر) بالاتفاق مع الدولة العثمانية ، بدعوى أن القانون الدولي لا يعرف غير الثالوك أو منتصف النهر مبدأ لتثبيت الحدود في الأنهر المشتركة بما في ذلك شط العرب ، وأن ليس من العدالة ولا متعارفاً في التطبيقات الدولية أن يتصرف قطر واحد في نهر مشترك ، وأن إيران لم تكن يومئذ حرة في تثبيت حدودها مع الدولة العثمانية حيث لعب البريطانيون والروس دوراً كبيراً في تثبيت خط الحدود خدمة لمصالحهم ولمصلحة الدولة العثمانية فقط .

أخذت الحكومة الايرانية منذ سنة ١٩٣٧ حتى سنة ١٩٦٩ ، بدعوى تلكؤ العراق في عقد اتفاقية صيانة وتحسين الملاحة ، تثير مرة أخرى مشكلة حدودها وسيادتها على شط العرب وتطالب بتعديل خط الحدود على انها شريكة في النهر ، وبوضع شط العرب تحت ادارة مشتركة كما مرّ ذكره وما زالت قضية شط العرب الشغل الشاغل للحكومات الايرانية المتعاقبة وتعتبرها من أهم مشاكلها الوطنية ، وتحسبها مفتاحا لتحسين العلاقات العراقية الايرانية . وتأكيداً لحقها هذا أعلنت في أواخر عام ١٩٦٥ اعتبار معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ لاغية ، وكررت هذا الالغاء في أواسط عام ١٩٦٩ . أما الحكومة العراقية فقد شجبت محاولات الالغاء بصورة انفرادية وأعلنت استعدادها لعرض القضية على محكمة العدل الدولية .

ندرج أدناه وصفا كاملا لخط الحدود في شط العرب ، والتعديل الذي طرأ عليه بموجب معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ .

يبلغ طول شط العرب من مدينة القرنة حتى مصبه في الخليج العربي زهاء (٢٠٤كم) ، ويجري في أراضي عراقية لمسافة (١٠٢كم) حتى مدينة البصرة (العشار) . وقامت لجنة تثبيت الحدود المشتركة بتثبيت أوصافه بموجب جداول وخرائط أعدت لهذا الغرض (١٩١٣ - ١٩١٤) على الشكل التالي :

« تأتي الحدود من العرض وتمس ضفة شط العرب اليسرى إلى نقطة تقع على مسافة ميلين نازلاً من القلعة العائدة حالياً إلى الشيخ خزعل . رصد موقع هذه القلعة من شرفة دائرة البريد العثمانية في الفاو حيث تحقق سمتها في الشمال وهو درجة ٨٧ . من هذه النقطة تتبع الحدود مستوى المياه المنخفضة لضفة الشط اليسرى (ضفة عبادان) إلى جزيرتين واقعتين أمام (مينوحي) التي تحيط بهما بشكل يتركهما لايران . وتأتي مباشرة لتنضم لخط المستوى المذكور التي تتبعه أربع جزر واقعة بين مووايه (ماوية) وشطيط بعد أن تلتف حول هذه الجزر بشكل يتركها في الأراضي الايرانية تختلط ثانية مع خط مستوى المياه المنخفضة وتتبعها إلى جزيرة (محلة) التي تؤلف قسماً من الأراضي الايرانية مع

الجزيرتين الواقعتين بين هذه والضفة الايرانية . وبعد أن تحيط (محلة) متبعة دائماً نفس المستوى تأتي إلى نقطة حيث يبدأ ميناء ومرسى المحمرة . وتعرف هذه النقطة حالياً باسم تويجات وتقع على مسافة (٤٦٥٠) قدماً (١٤١٧) متراً ، من أبعد نقطة متقدمة من ضفة قارون (كارون) اليسرى بالقرب من مصبه في شط العرب .

« يسير خط الحدود من تويجات بخط مستقيم في وسط مجرى ماء الشط الذي تتبعه بين الضفة الايرانية والجزيرة المسماة أم الرصاص في قسمها الشرقي وأم الخصاصيف في قسمها الغربي إلى أن تصل أمام المدخل الشرقي لنهر الخيين . يدخل خط الحدود في النهر ويتبع وسط مجرى الماء إلى العلامة رقم (٢) »[١] .

منذ تأسس المملكة العراقية بعد الحرب العالمية الأولى تجددت مشاكل الحدود وأخذت ايران تطالب باعادة النظر بتعيين خط الحدود في شط العرب استناداً إلى الوقائع والنظريات القانونية التي سبق ذكرها . وهل الشط حقاً يعتبر نهراً دولياً مشتركاً أم نهراً وطنياً ، وما هي القاعدة القانونية العامة في تعيين خط الحدود في الأنهر المشتركة ؟

كان شط العرب قبيل عقد معاهدة ارضروم سنة ١٨٤٧ نهرا وطنياً خاضعاً للسيادة العثمانية ، نظراً لوجود امارة عربية مستقلة « حاجزة » في منطقة عربستان (خوزستان) هي إمارة كعب . هذه الامارة التي أنشأت ميناء المحمرة تميل إلى ايران تارة وإلى تركية تارة أخرى . حفاظاً على استقلالها . وكانت تستعين ببريطانيا لضمان هذا التوازن . ولم تكن لايران ، بسبب هذا الوضع الجغرافي حدود مثبتة أو مفترضة على شط العرب إلا بعد أن تنازل

---

(١) هذا الوصف لخط الحدود مقتبس من الكراس الذي أصدرته وزارة الخارجية العراقية في شهر كانون الثاني ١٩٦٠ بعنوان « حقائق عن الحدود العراقية الايرانية » عقب النزاع الذي نشب بين العراق وايران . ويبلغ طول هذا القسم حوالي سبعة كيلومترات .

الايـرانيون عن ادعـاءاتهم في منطقـة السليمانيـة ، وارتباط إمـارة كعب بـإيـران بموجب معاهدة ارضروم الثـانية لسنـة ١٨٤٧ . وهذه الحقيقـة التاريخيـة والحيازة الطويلة هي التي أوجبـت سـريان خط الحدود لمحاذاة الضفة الشـرقية وبقـاء الشط تحت السيـادة العثمانيـة . مع العلم أن الاتجـاه العام في تعيـين خط الحدود بـين الدولتين العثمانية والايرانية في شط العرب يومذاك كان ميـالاً إلى الأخذ بتعيـين خط الحدود يسير بمحاذاة قناة بهمشـير وادخال جميـع المناطق الـواقعة عـلى الضفة الشرقية من شـط العرب بما فيها ميناء المحمرة ضمن السـيادة العثمانية لاعتبـارات جغرافية وسكـانية . ولكن هـذا الاقتراح قـد فشل بسبب مـوقف روسيا المؤ يـد لايران وتراجع بريطانيا امامها .

ويمكن القول أنه لا توجد قاعدة قانونية عامة ملزمة في القانون الدولي تبين بوضوح طريقة تثبيت الحدود في الأنهر المشتركـة . بل العبـرة في ذلك بـالتعامـل الجاري بين الـدول ذات المصالـح المشتركـة . فقد تـرتضي دولة منتصف مجـرى النهـر أو خط العمق (التالـوك) حداً فـاصـلاً ، أو تـرتضي منتصف النهـر ، أو ترتضي حوض النهر لاحدى الدولتين استثناء ، فيصبح شـاطىء الدولـة الأخرى هو الحد الفـاصل بـين الاقليمين . وفي هـذه الحالـة ينبغي التميز في كـون النهر المشترك صالحاً للملاحة أم غير صالح للمـلاحة . ولكـل حالـة احكامهـا . هذا من نـاحية ومن نـاحيـة ثـانيـة فـإن شط العـرب لا يمكن اعتبـاره نهراً دوليـاً إلا لأغراض الملاحـة الدوليـة ، نهراً مشتركـاً إلا في حدود ضيقـة ، وفي ضوء رقعتي المياه الواقعتـين أمام مينـاء خرمشهـر وعبـادان والجـزر الصغيرة والكبيـرة المنتشرة بمحاذاة ضفتيه الشرقية والغربية ، وكذلك في ضوء الوضع الجغرافي للعـراق على أساس أن شط العرب هو منفذ العراق الوحيد إلى الخليج والبحـار . ومع ذلـك فقـد منح العـراق إيران امتيـازات كثيرة في شط العـرب مراعـاة لحسن الجوار ، واعتبر النهر كما لو كـان مشتركـاً بين الـدولتين . وفي هـذا الصدد يقـول الأستاذ أوبنهايم في الأنهار الحدودية[١] .

---

(١) Oppenkeim, L., International Law. Vol. I. PP. 532- 533-1955.

« إن الأنهر المشتركة هي تلك الأنهر التي تفصل دولتين مختلفتين بعضها عن بعض . فإذا كان النهر غير قابل للملاحة فان خط الحدود ، كقاعدة عامة ، يسير في وسط النهر مقتفياً جميع انحناءات خط الحدود لكلتا ضفتي النهر . أما إذا كان قابلاً للملاحة فأن خط الحدود يسير ، كقاعدة عامة ، في وسط ما يسمى بالثالوك أي منتصف مجرى النهر العميق . وهذه القاعدة العامة أقرتها معاهدة السلام لسنة ١٩١٩ ، إلا في حالات خاصة (المادة الثالثة من معاهدة السلم مع ألمانيا ١٩١٩) . ولكن من الممكن أن يكون خط الحدود أحد ضفتي النهر ، بحيث يعود حوض النهر بكامله إلى احدى الدولتين الواقعتين على ضفة النهر فقط . وهذه حالة استثنائية نشأت أما عن حيازة طال عليها الزمن أو عن معاهدة مبرمة بين الطرفين ، أو من جراء قيام الدولة ـ أي دولة ـ احتلال الأراضي الواقعة في الضفة الثانية الواقعة على الجانب الثاني من النهر من قبل دولة أخرى . وينبغي أن نتذكر أن النهر ما دام يبدل مجراه ما بين حين وآخر فأن خط الحدود يتحول تبعاً لذلك . . . » هذا بصرف النظر عن مراعاة حسن الجوار والمصالح المشتركة .

وقد اعترف فقهاء القانون الدولي بوجود ثلاثة نماذج في تثبيت خط الحدود بالانهار الدولية المشتركة وهي : ضفة النهر Bank وخط الوسط Median Line ومجرى الملاحة Thal Weg أو خط العمق . ومن الفقهاء من يعتبر النهر المشترك غير مملوك لأي من الدولتين الواقعتين على ضفته ، بل يعتبره منطقة محايدة ، ويسير خط الحدود بمحاذاة شاطىء كل منهما .

إن تحديد الحدود في الأنهار المشتركة يخضع ـ كما قلنا ـ إلى قاعدة تقسيم الأنهار إلى أنهار صالحة للملاحة ، وحينئذ تخطط الحدود « بخط الوسط » وإلى أنهار غير صالحة ، وحينئذ تحدد بمجرى الملاحة . ويعتبر الأسلوب الأول من القواعد الرئيسية المقبولة في القانون الدولي والعمل الدوليين ، ويعتبر الأسلوب الثاني « خط الوسط » أو خط سير السفن ذات الحمولات الكبيرة أيضاً من القواعد الدولية المقررة . وربما هو القاعدة والاستثناء ضفة النهر شريطة أن ينص على ذلك في اتفاق أو معاهدة كما هو الحال بالنسبة لشط العرب مراعاة للوضع الجغرافي والسكاني لمنطقة شط العرب يومذاك .

وشط العـرب « نهر وطني يجـري في اقليم دولـة واحـدة (وهي العـراق حالياً) ويخضع لسـيادتها التامة على أساس الحيازة الأزلية للنهر وضفته ، وكذلـك على أساس الاتفاق . وبالنظر لعدم وجود قواعد دولية ملزمة فالعبـرة بالاتفـاق ، وأن النهـر لم يكن مشتركـاً بين الـدولة العثمـانية والـدولة الفـارسيـة في يـوم من الأيام ، بل أن الضفة اليسرى لشط العـرب كانت تـابعة للبصـرة منذ أيـام مراد الـرابع سلطان الـدولة العثمـانية . . »[1] ، وأن « اتخـاذ ضفة النهـر كحـد بـين الدولتين لا يتنافى مع القواعد العـرفية في القـانون الـدولي ، ويتفق مع مـا جرى عليه العمل في المعاهدات والاتفاقات الخاصة بتحديد الحدود في الأنهار »[2] .

٢ ـ مشروع اتفاقية صيانة وتحسين الملاحة

ظلت الاتصالات مستمرة بين الحكومتين العراقية والايرانيـة واسفرت عن وضع مشـروع اتفاقية ثلاثية واجراء تعديلات جديـدة ، كان آخـرها التعـديلات التي اقتـرحتها الحكـومة البـريطانيـة ، وتبنتها الجهـات العراقيـة وعرضتهـا عـلى السلطات الايرانية ، فرفضتها رفضاً باتا ولا سيما اقتراح دخول بـريطانيـا كطرف ثالث في ادارة شؤون الملاحة في شط العرب . وقد اثير مـوضوع عقـد الاتفاقيـة ثانية عند التوقيع على معـاهدة الحـدود لـسـنة ١٩٣٧ والبـروتوكـول الملحق بها في طهران ، وجرت محاولة اخـرى في سنة ١٩٣٨ لاقنـاعها بـالتوقيـع على الاتفـاقية المقتـرحـة قبـل اجـراءات التصديق عـلى معـاهـدة الحـدود التي تمت في ٢٠ / ٦ / ١٩٣٨ . ولكن دون جدوى ، وعندئذ طوى مشـروع عقد الاتفـاقية الثلاثية نهائياً .

ويتضـح مـوقف الحكومـة العراقيـة من « المشـروع » ومـوقف الحليفـة بريطانيا ، بعد رفضها من الحكومة الايرانية التي تسعى دائماً لتكـون عضواً ثـالثاً في اللجنة المقترحة لادارة سير المـلاحة وتحسينهـا في شط العرب لضمـان هيمنتها

---

(١) جابر الراوي : الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقيـة الايرانيـة صفحة ٣٥١ (رسـالة دكتـوراه ١٩٧٠) . ولم تكن ضفة شط العرب اليسرى تابعة للسيادة العثمـانية لا في أيـام السـلطان مراد الرابع ولا في أيام غيره من السـلاطين .

(٢) المصـدر السـابق نفسـه ص ٤٥٩ .

على طرق المواصلات البحرية المؤدية إلى مصب شط العرب وموانيه التجارية وميناء عبادان النفطي منذ الحرب العالمية الثانية ، من المذكرات التالية :

١- وضع المشاور الحقوقي لوزارة الخارجية (مستر ماكدوكل) في ١٩٣٩/١٠/١١ مشروعاً لاتفاقية جديدة استند إلى مبدأين اساسين : الأول احتفاظ كل دولة بحق المراقبة والاشراف على جميع أعمال الصيانة والملاحة الواقعة ضمن سيادتها الاقليمية ، والثاني تشكيل لجنة ثلاثية استشارية تضم ممثلين عن العراق وإيران وبريطانيا ، على أن تقتصر واجباتها على تقديم التوصيات الضرورية لتأمين توحيد النظم الادارية الخاصة بالملاحة في شط العرب . وقد احيل المشروع إلى الوزارات المختصة وإلى الحكومة البريطانية لموافاة وزارة الخارجية بما يتيسر لديها من ملاحظات . غير أن الأخيرة لم تبعث بملاحظاتها وتقدم استشارتها إلا بعد مرور عشر سنوات .

٢- في ٤ نيسان ١٩٤٩ تقدمت الحكومة الإيرانية بمشروع لعقد اتفاقية صيانة وتحسين الملاحة استند كذلك إلى مبدأين اساسيين : الأول تشكيل لجنة ثنائية لا ثلاثية لادارة الملاحة في شط العرب والثاني جعل اللجنة تنفيذية ذات صلاحيات واسعة . إلا أن الحكومة العراقية اعترضت على معظم المواد التي تألفت منها الاتفاقية، واقترحت أن تكون اللجنة ثلاثية واستشارية ذات صلاحيات محددة.

٣- وفي١٩٥٦/٧/٢ عرض على مجلس الوزراء أول مشروع لعقد اتفاقية بشأن صيانة وتحسين الملاحة في شط العرب. وتم الاتفاق بين الحكومة العراقية والإيرانية على أن تستأنف لجنتا نصب دعائم الحدود المشتركة وتجرى المفاوضات حول عقد الاتفاقية في آن واحد . وفي اوائل سنة ١٩٥٨ رفعت وزارة الخارجية مشروعاً بشأن الاتفاقية لاقراره تمهيداً للدخول في مفاوضات مع الحكومة الإيرانية ، ونجحت الدولتان في اختيار خبير سويدي يكون حكماً في حل الخلافات التي قد تنشأ عند نصب دعائم الحدود .

٤- في١٩٥٩/١٢/١٢ قامت لجنة مختصة في وزارة الخارجية بدراسة المشروع

(*) اتخذت الحكومة العراقية هذه الخطوة بعد الاعتداءات المتكررة التي قامت بها ايران ، كان منها :
١ - خرق حرمة الاجواء العراقية من قبل الطائرات الايرانية على طول خط الحدود . ٢ --

العراقي الأول ، وأجرت عليه بعض التعديلات ، كان من بينها استبدال العضو الثالث (البريطاني) بعضو من رعايا دولة ثالثة .

٥ ـ وفي ١٩٦١/٣/١٢ اجتمعت اللجنة التحضيرية التي عهد إليها دراسة موضوعات الخلاف بين العراق وإيران ، بعد المبادرة التي اتخذها وزير خارجية العراق ، ومشروع اتفاقية الملاحة ، فأوصت بأنه ليس في معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ ولا البروتوكول الملحق بها ما يلزم بعقد « الاتفاقية » . وهو تراجع عن مواقف سابقة . ولكنها اقترحت ، عند الدخول في مفاوضات ، أن تكون اللجنة المقترحة استشارية لا تنفيذية . وتتلخص وجهة نظر الحكومة العراقية فيما يلي :

نصت المادة الثانية من البروتوكول الملحق بمعاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ على تعهد العراق وإيران بعقد « الاتفاقية » المنصوص عليها في المادة الخامسة خلال سنة واحدة من تاريخ تنفيذ المعاهدة . كما نصت على جواز تمديد مدة السنة باتفاق الفريقين . ونصت الفقرة الثانية من المادة المذكورة كذلك على موافقة الحكومة الإيرانية بأن يتولى العراق ، وفقاً للأسس الحالية المرعية ، جميع الأمور التي ستعالجها الاتفاقية المذكورة ، وذلك من خلال السنة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة ، ومن خلال تمديدها . وفي حالة سريان مدة التمديد .

إن هذا النص سكت عن قيام حالة عدم تمديد بعد مضي مدة السنة . وهي الحالة التي وقعت فعلاً ، إذ لم يجر اتفاق حتى الآن بين الحكومتين العراقية والإيرانية بشأن هذا التمديد ولم تتخذ الحكومة العراقية ولا الحكومة البريطانية ولا الولايات المتحدة بعد احتلال ايران خلال الحرب العالمية الثانية التي استخدمت شط العرب لاغراضها العسكرية أية خطوة بهذا الخصوص لا قبل ولا بعد انتهاء المدة المقررة .

= الاعتداء المسلح على قرية كاني باشا العراقية في ايلول ١٩٥٩ وتجمعات العشائر الكلخانية على الحدود وعلى غيرها من القرى . ٣ ـ احتجاز دورية عراقية من مرتبات مخفر الخرنوبية العراقي الواقع في شط العرب في آب ١٩٥٩ وسوقها إلى خرمشهر دون الالتفات إلى طلبات الحكومة العراقية . ٤ ـ احتجاز مدير ناحية المشرح ورفاقه في ٨ كانون الأول ١٩٥٩ في منطقة الحدود في سوسنكرد الايرانية المقابلة لقضاء قلعة صالح اثناء قيامه بجولة تفتيشية .

كانت الحكومة العراقية قد تنبهت الى النقص في المادة قبل تصديق المعاهدة في مجلس النواب وحاولت تلافيه ، إلا أن الحكومة الايرانية رفضت اجراء أي تعديل في نصوص البروتوكول الملحق بالمعاهدة وأنكرت وجود أي غموض ، وشجبت حق الحكومة العراقية في قيامها بإدارة شؤون الملاحة في شط العرب[1] استناداً إلى بعض مواد الملحق ، والادعاء بارتكاب البواخر الايرانية بعض المخالفات وعدم الانصياع للأوامر الصادر من مصلحة الموانىء العراقية في البصرة ، بحجة أن الاجراءات التي يتخذها جانب واحد والأوامر التي تضعها مصلحة الموانىء العراقية لا تكتسب صفة قانونية[2] . وهي نفس الحجج التي استندت اليها لتبرير محاولاتها في الاستغناء عن الادلاء والربابنة العراقيين لاستخدامهم في المياه الاقليمية الايرانية المحيطة بميناء عبادان ، تلك المحاولة التي قررت ايران تنفيذها اعتباراً من منتصف ليلة ٢٧/٨/١٩٦٠ ، والتي احبطتها السلطات العراقية بحرمان جميع السفن المتوجهة إلى الموانىء الإيرانية من الخدمات والتسهيلات الفنية ، مما أدى إلى توقف حركة السفن في شط العرب ، وتوقف ضخ مشتقات النفط من مصفى عبادان ، وتكبد ايران خسائر مالية جسيمة . وترى إيران أن استخدام الربابنة الإيرانيين في مياهها الاقليمية من شط العرب شأن من شؤونها الداخلية ويقع ضمن سيادتها ، وليس للعراق دخل فيه[3] .

وحيث أن المدة المنصوص عليها في البروتوكول لم تحدد ، واتفاقية صيانة وتحسين الملاحة لم تبرم فإن الحكومة الإيرانية تتجاهل دائماً اختصاص العراق في ادارة شؤون الملاحة في شط العرب وتتصرف احياناً تصرفاً انفرادياً مضراً بقوانين الملاحة الدولية . وتدعي بأن ثلاثة ارباع السفن التي تدخل شط العرب تقصد الموانىء الإيرانية ، وان ٦٥٪ من مياه شط العرب تنبع من الجبال الايرانية وتتدفق إلى الشط بواسطة نهر كارون وغيره من الأنهر الصغيرة ، وذهبت إلى أن

---

(١) مذكرة السفارة الايرانية في بغداد المؤرخة في ١٤/١٠/٥٨ الموجهة الى وزارة الخارجية .
(٢) مذكرة السفارة الايرانية في بغداد المؤرخة في ٢٣/٧/٥٩ الموجهة إلى وزارة الخارجية .
(٣) مذكرة السفارة الايرانية في بغداد المؤرخة في ٢٤/١٠/٦٠ الموجهة إلى وزارة الخارجية .

حقها في الشط اكبر من حق العراق ، وان هذا يخولها ممارسة حق السيادة على الشط .

إن وجهة نظر ايران مقبولة حول استخدام ربابنة إيرانيين لقيادة السفن وارسائها في ميناء عبادان ، اسوة بما هو جار في ميناء خرمشهر ، ما دامت هذه الأعمال تمارس داخل مياهها الاقليمية . وقد يتساءل المرء : ما هو الأسلوب المتبع حالياً في ارساء السفن في ميناء خرمشهر ومتى نشأ ؟

كان الربابنة التابعون لمصلحة الموانىء العراقية ، وكلهم بريطانيون ، يقومون قبل الحرب العالمية الثانية بقيادة السفن داخل المياه الاقليمية الواقعة أمام ميناء خرمشهر تماماً كما يقوم الربابنة العراقيون حالياً بقيادة السفن داخل المياه الاقليمية لميناء عبادان . ولكن مديرية ميناء خرمشهر استطاعت ، بمساعدة السلطات البريطانية ومن خلال الحرب العالمية الثانية استخدام ربابنة ايرانيين لقيادة السفن إلى ميناء خرمشهر (بعد التحاق الربابنة البريطانيين المستخدمين من قبل مصلحة الموانىء بالجيش البريطاني دون أن يلقى هذا الاجراء معارضة الحكومة العراقية مع العلم أن اعمال الربابنة هي من صلب اختصاصات مصلحة الموانىء العراقية . وأخذ الايرانيون يمارسون هذا الحق حتى يومنا هذا دون احتجاج من السلطات العراقية . ولعل هذه الممارسة الفعلية هي التي اغرتهم على تجربتها في ميناء عبادان ، ولا يتكبد العراق اضراراً كبيرة من جراء قيام سلطات الموانىء الإيرانية إستخدام ربابنة إيرانيين لارساء السفن القادمة من عرض البحر في ميناء عبادان ، واقلاعها . ولا نرى ما يستوجب قيام مصلحة الموانىء بارساء السفن داخل المياه الاقليمية الإيرانية دون موافقة السلطات الإيرانية ، ناهيك عن المحاذير والأخطار التي قد تنجم احياناً من جراء عمليات الارساء والاقلاع . إن موافقة السلطات العراقية على استخدام ربابنة ايرانيين في المياه الاقليمية الإيرانية قد يخفف كثيراً من حدة التوتر في شط العرب الناجم عن شعور السلطات الايرانية انها لا تستطيع أن تتصرف تصرفاً حراً حتى داخل مياهها الاقليمية .

٣ ـ خروج إيران من شط العرب : مشروع جام :

اتجهت الحكومة الإيرانية بعد الأزمة الشديدة التي نشبت بينها وبين

سلطات الموانىء العراقية في سنة ١٩٦٠ من جراء حرمان ناقلات النفط الاجنبية والسفن التجارية المتوجهة إلى مينائي عبادان وخرمشهر من الخدمات الفنية الضرورية ، كما مر ذكره تفصيلاً في مكان آخر من هذا الكتاب ، وتوقف مصافي عبادان عن العمل ، والخسائر المالية التي لحقت بالاقتصاد الإيراني خلال فترة التأزم في العلاقات من جراء هذا الحرمان ، واحتمال تجدد النزاع مرة أخرى في شط العرب بين الحكومتين ـ اتجهت ومعها شركات النفط الأجنبية العاملة إلى تطوير سبل تصدير النفط الخام ومشتقاته و« الخروج من شط العرب » ، فقررت توسيع ميناء بندرماه شهر (معشور) وتطوير جزيرة خارك لتصبح أعظم ميناء لتصدير النفط الخام في منطقة الخليج العربي . ويهدف المشروع الأول ، وهو الذي يغنينا أكثر من الثاني ، إلى مد شبكة أنابيب من مصافي عبادان إلى ميناء ماه شهر عبر الأراضي الإيرانية الموازية لشط العرب لنقل مشتقات النفط وتصديره بناقلات أكبر إذ لم يعد ميناء عبادان قادراً على استقبال ناقلات تزيد حمولتها على ١٦٠٠٠ طن . وقد أرصدت شركات النفط العاملة في إيران ١٥٠ مليون دولار لانجاز هذا العمل الذي عرف « بمشروع جام » بالتعاون مع شركة النفط الوطنية الإيرانية .

وتعزى أسباب « الخروج من شط العرب » وتنفيذ مشروع جام إلى ما يلي[1] :

١ ـ كميات الطمى المترسبة عند المصب ، إذ تحمل الأنهار التي تصب في

(*) يقع ميناء بندرماه شهر (او بندر خميني) في رأس الخليج العربي ، وفي منطقة خورموسى ، وعلى مصب نهر كارون القديم ، وعلى مسافة ٩٦ كيلومتراً شرقي عبادان . وقد شيد هذا الميناء في أوائل الحرب العالمية الثانية ١٩٤٠ وشرع في تصدير النفط الخام من آبار أغاجاري التي تبعد مسافة مائة كيلو متر عن الساحل ، وفي سفوح جبال زاغروس السفلى . ويقع على مقربة منه ، وفي الخور نفسه ، ميناء تجاري صغير هو ميناء بندرشاهبور .

(١) نشرت مجلة « تهران مصور » الأسبوعية الواسعة الانتشار في عددها المرقم ١٢١٩ مقالا بعنوان « لم تعد ايران بحاجة إلى الشط » اكدت فيه تضاؤل اهمية شط العرب بالنسبة لايران كطريق مائي تنقل بواسطته منتجات النفط الايرانية الى العالم الخارجي نظراً لتطوير ميناء ماه شهر (معشور سابقاً) وقد قامت مؤسسة « ايكوادف ايران » بترجمة المقال في نشرتها المرقمة ٣٩٥٣ والمؤرخة في ١١/١/١٩٦٧ .

شط العرب زهاء مليوني طن من الطمى سنوياً فيترسب نصفها تقريباً في قاع النهر وينحدر الباقي إلى قاع الخليج ، الأمر الذي يتطلب تطهير قناة الملاحة باستمرار ، فقد لا يعود الشط بعد سنوات صالحاً لسير الملاحة .

٢ ـ قدرة الناقلات الاستيعابية ، يستطيع الشط استقبال السفن وناقلات النفط التي تقل حمولتها عن ثمانية عشرة ألف طن ، بينما يستطيع ميناء ماه شهر على خور موسى استقبال السفن التي تبلغ حمولتها ٨٠ ألف طن .

٣ ـ استئثار العراق بإدارة شط العرب ، بين إيران والعراق نزاع قائم حول خط الحدود على امتداد شط العرب . وتقوم السلطات العراقية منذ ١٩٢٣ وحدها باعمال الملاحة ، وأصبح الشط تحت سيطرة وإدارة « مصلحة ميناء البصرة » بقدر ما يتعلق الأمر بسير السفن التجارية وأعمال الدلالة . وقد قام العراقيون من جراء ذلك باجراءات تضر بمصلحة إيران في مناسبات كثيرة .

٤ ـ قيام الادلاء العراقيون ، اثناء غزو إيران من قبل الحلفاء في آب ١٩٤١ ، بأعمال دلالة سفن الغزو ، بما في ذلك السفن الحربية وناقلات الجنود وغيرها إلى الشواطىء الإيرانية .

٥ ـ رفض الادلاء العراقيون أبان ازمة تأميم النفط التوجه بناقلات السفن اليابانية والإيطالية إلى ميناء عبادان لشحن الكميات المباعة من النفط المؤمم .

٦ ـ الأزمات السياسية ، فمن خلال الفترة التي كانت فيها العلاقات العراقية الإيرانية متوترة جداً أوقف العراقيون سير الملاحة في شط العرب ، فتوقف تصدير النفط الايراني مدة ثمانين يوماً وأدى إلى تعطيل شحن ٢٨ مليون طن من النفط المخزون في ٤٠٠ خزان في عبادان .

٧ ـ ابقاء السلطات الايرانية جاهلة تماماً بعائدات الميناء : تجبى مصلحة ميناء البصرة جميع عوائد الميناء والدلالة الخاصة بميناء عبادان منذ عشرات السنين دون أن تتسلم إيران اية حصة منها . أما اليوم فجميع العوائد التي ستجبى لحساب ميناء جزيرة خارك (في الخليج) وميناء ماه شهر (في خورموسى) ستذهب إلى الخزينة الإيرانية .وكان الغرض من تنفيذ « مشروع جام » :

أولاً : توسيع وتطوير أساليب ضخ النفط الخام من ميناء جزيرة خارك ليصبح من أكبر محطات العالم لتصدير النفط الخام .

ثانياً : تشييد خزانات جديدة ومراسي حديثة ومحطات ضخ ومد شبكة من الأنابيب لنقل مشتقات نفط مصافي عبادان إلى ماه شهر وتصديرها بدلاً من الاعتماد على عبادان وشط العرب .

ثالثاً : الاحتفاظ بميناء عبادان واستخدام تسهيلاته إذا دعت الحاجة .

لقد تطلب تنفيذ هذا المشروع القيام بأعمال هندسية هائلة ومعقدة ، كما تطلب اجراء تحويرات في سير أنابيب النفط من حقول اغاجاري إلى مينائي عبادان وماه شهر ، ومن عبادان إلى ماه شهر نفسها [1] .

وقد تطلب هذا المشروع كذلك توسيع طاقة الخزن في ميناء ماه شهر ، واعتبره الإيرانيون « حدثاً مهماً في صناعة النفط في ايران » و« نهاية عهد » بالنسبة لميناء عبادان . إن « خروج ايران من شط العرب » وهي العبارة التي كان يرددها المسؤولون قبل انجاز المشروع ، قد حرر إيران من خضوعها للسيطرة العراقية في شط العرب والتحكم في اقتصادياتها ، وجعلها أكثر قدرة على التصرف في مقدراتها السياسية والتجارية ، وتحررها هذا هو الذي جعلها تتحدى سيادة العراق على شط العرب وتقوم بخرق تعليمات مصلحة الموانىء العراقية وتتصرف

---

(١) افتتح الشاه في اليوم الرابع من شهر كانون الأول سنة ١٩٦٧ حفلة تدشين التجهيزات الجديدة في ميناء ماه شهر ومراسي الميناء التي بلغت تكاليفها ثمانية عشرة مليون دينار (٥٠ مليون دولار) ، واصبح الميناء الجديد قادراً على استقبال ناقلات نفط تبلغ حمولتها قرابة خمسين ألف طن ، وعلى اسداء الخدمات بزمن أقل وكفاءة أكثر .

ان تنفيذ « مشروع جام » أدى إلى تشييد ثمانية خطوط لخدمة صناعة النفط في ايران في مجالي التصدير والتكرير وهي :

١ ـ خطان ينقلان النفط الخام إلى مصافي عبادان قياس ١٢ و١٦ .

٢ ـ خط لنقل الغاز الى المصافي قياس ١٦ عقدة .

٣ ـ خط لضخ مياه الشرب من نهر كارون الى ماه شهر قياس ١٢ عقدة .

٤ ـ ثلاثة خطوط لنقل مشتقاة البنزين الأبيض من مصفى عبادان قياس ١٢ عقدة .

٥ ـ « خط حار » لنقل مشتقاة النفط إلى ميناء ماه شهر قياس ٢٦ عقدة .

في شط العرب ، كما تريد خلال تردي العلاقات في عام ١٩٦٩ . وقد تسبب عن خروجها هذا من ناحية أخرى انخفاضاً في عائدات مصلحة الموانىء العراقية يتراوح بين مليونين وثلاثة ملايين دينار في السنة .

ثالثاً : مواطن الخلاف حول خط الحدود في شط العرب :

تتألف الوثائق التي تعين الحدود في شط العرب من : بروتوكول ١٩١٣ ، ومحاضر جلسات لجنة تثبيت الحدود الدولية لسنة ١٩١٤ ، وأخيراً من معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ . وعلى الرغم من التفصيلات الواضحة في هذه الوثائق لخط الحدود في منطقة شط العرب فقد ظهرت خلافات كثيرة بعضها يرجع إلى فعل تراكم الطمى في مصب الشط . . .

ويعضها إلى اطماع ايران في حصولها على مكاسب توسعية جديدة في منطقة عبادان .

١ ـ مصب شط العرب :

وضعت محاضر جلسات لجنة تثبيت الحدود (الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ ١٩١٤/١/٢٥) من قبل اعضاء اللجنة وهم على ظهر الباخرة العسكرية التركية (مرمريس) خط الحدود بأن يبدأ من عرض البحر ملتقياً بالشاطىء الأيسر لنهر شط العرب في نقطة تقع على بعد ميلين انحداراً من القلعة التي تعود إلى الشيخ خزعل وتقع على الدرجة ٨٧ . ومن هذه النقطة يسير مع حد الماء الواطىء على الشاطىء الأيسر لشط العرب حتى الجزيرتين الواقعتين مقابل منوحي ، ثم يواصل سيره ، كما ذكرنا ذلك من قبل تفصيلاً ، إلى النقطة التي يبدأ فيها مرسى المحمرة وميناؤ ها والمعروفة بالتويجات .

نجم عن تراكم الطمى والترسبات المحمولة من نهري دجلة والفرات ونهر كارون ان ابتعد البحر عن النقطة التي كان عليها في ١٩١٤ بحوالي (٢٤٠٠٠) قدماً في ١٩٥٩ ،ان تقدم الشاطىء الإيراني نحو البحر من جراء تراكم الطمى أثار مشكلات تتعلق، بتعيين خط الحدود في تلك المنطقة ، وصعوبات امام

الحكومة العراقية حينما ظهرت حاجتها لحفر قناة اخرى لدخول البواخر الى شط العرب[1] . كما أثار مشكلات اخرى تتعلق بتحديد « المياه الاقليمية » في رأس الخليج . ونظراً للتغيرات التي تطرأ على منطقة مصب شط العرب فقد اقترحت مصلحة الموانىء العراقية ضمان اعتراف الحكومة الايرانية بعائدية منطقة مصب شط العرب إلى العراق[2] .

٢ ـ منطقة عبادان :

جرى تعديل على خط الحدود في شط العرب بموجب معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ والبروتوكول الملحق بها على الصورة التالية : اصبح خط الحدود يترك خط الماء الواطىء من المنطقة الشمالية لجزيرة شطيط جنوب عبادان ويخرج إلى اعمق نقطة في شط العرب امام تلك النقطة . ويستمر هكذا بالاتجاه على طول خط التالوك (الخط المتكون لأعمق نقطة لكل مقطع على طول النهر) حتى الرصيف رقم (١) في حينه . (إذ قامت الحكومة الايرانية بتبديل رقم هذا الرصيف وجعلته رقم (٣) واطلقت على رصيف آخر يقع شمال هذا الرصيف بحوالي مائتي متر برصيف رقم (١) بالرغم من تثبيت احداثيات هذه النقطة في معاهدة الحدود تثبيتاً واضحاً) ثم يرجع خط الحدود إلى خط الماء الواطىء ويستمر كما هو محدد سابقاً في محاضر جلسات لجنة تثبيت الحدود المشتركة لسنة ١٩١٤ . وهكذا نشأ خلاف جديد مع الحكومة الايرانية حول تبديل الرصيف رقم (١) ، كما نشأ خلاف آخر حول نهاية خط الحدود في جزيرة شطيط . وطالبت إيران باضافة كيلو مترين آخرين إلى الجزء المتنازل عنه بدعوى أن أقصى نقطة من جزيرة شطيط تقع على الطرف الجنوبي وليس الطرف الشمالي ، وإن الاحداثيات التي وضعت بموجب معاهدة طهران لسنة ١٩٣٧ كانت تقريبية ولا يصح عليها الاعتماد .

---

(١) من « تقرير عام عن الحدود العراقية الايرانية في شط العرب والمعاهدات والبروتوكولات المعمول بها واتفاقية الصيانة والملاحة في شط العرب المقترح عقدها مع ايران » اعدته مديرية مصلحة الموانىء العامة بتاريخ ١٩٥٩/٨/٢٣ اشارة إلى الاجتماع الذي عقد في ديوان وزارة الخارجية يوم ٢٣ آب ١٩٥٩ برئاسة وزير الخارجية (هاشم جواد) .

(٢) كتاب مديرية مصلحة الموانىء العراقية المؤرخ في ١٩٥٦/١٢/٤ .

٣ ـ الاحداثيات :

ودار خلاف آخر حول تعين الاحداثيات الخاصة بنقاط الحدود . ونظراً لصعوبة تحديد قسم منها اقترحت مديرية الموانىء العامة اختيار طرف ثالث محايد يحتكم اليه في تعين هذه الاحداثيات .

الفصل الثاني

المياه الحدودية المشتركة

نظرة عامة

ترتفع هضبة إيران عن سهول العراق الوسطى والجنوبية وتطل عليها، وتمدها بمياه الأمطار والانهار والعيون، وتؤلف هذه أنهارا كبيرة وصغيرة تتراوح في طولها من نهر كارون إلى نهر قره تو. وتتصل هذه الهضبة بهضاب العراق الشمالية وتشترك معها في منظومة من مياه العيون والوديان يعيش عليها سكان القرى الواقعة في مناطق الحدود[1].

ونظرا لحاجة سكان الحدود لهذه المياه وحقهم الصريح في استغلالها. فقد أولت الحكومتان العثمانية والايرانية هذه القضية الحيوية اهتمامها لاستمرار تمتع السكان بحقوقهم المكتسبة الموروثة وفقا للتعامل القديم الذي كان جاريا بينهم منذ اجيال طويلة. فعالجت محاضر جلسات لجنة تثبيت الحدود لسنة ١٩١٤، في أقسام معينة فقط، كيفية توزيع هذه المياه وتحديد حصة كل دولة منها.

إن استمرار الخلافات السياسية بين الحكومتين العراقية والايرانية، ونظرا لأهمية الانهار المتزايدة في العصر الحديث لاغراض الري وتوسيع الرقعة الزراعية

---

(١) راجع الفصل الثاني من كتاب : الدكتور فلاح شاكر اسود (الحدود العراقية الايرانية) ولا سيما صفحة ٢٥ ـ ٩٢ (مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٠) وفيه عرض لمنظومة المياه المشتركة بين العراق وايران.

وتوليد الطاقة الكهربائية، فضلا عن اهميتها المعروفة لأغراض الملاحة والصيد فقد حالت دون الوصول إلى تسوية نهائية عادلة، وزادت في حدة توتر وتدهور العلاقات، لا سيما بعد أن أخذت السلطات الايرانية تستصلح مساحات واسعة من الأراضي الواقعة قرب الحدود، وتشجع الايرانيين، وحتى العراقيين، على الانتفاع بها لأغراض الزراعة والاستيطان، وتقيم السدود لتوسيع رقعة الاراضي المزروعة. وقد أدت هذه السياسة إلى استئثار إيران بمعظم المياه الحدودية، فعمدت إلى تحويل بعضها كلياً إلى داخل أراضيها، الأمر الذي أدى الى الاضرار بالمزارعين العراقيين الذين لم تبق لهم سوى الفضلة منها.

ونظرا لأهمية هذه القضية، والمآسي التي نشأت عنها بالنسبة لسكان مندلي وبدره وزرباطية وقره تو، فلا بد من الرجوع إلى أحكام القانون الدولي، وإلى التعامل القديم الذي كان جاريا بين العراق وإيران.

إستنادا إلى التقرير الذي وضعه الخبير العالمي الدكتور ولتر لودرملك Walter Lodermilk وقدمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (١٩٥٤) يبدو إن موارد المياه سواء في البلاد النامية أو المتنامية، ستعاني في الوقت الحاضر نقصاً كبيراً أو ستبرهن على أنها كذلك في المستقبل القريب. وسيؤدي هذا النقص في نظره إلى انتكاسة شديدة في مشاريع التنمية الاقتصادية. وقال إن نسبة تزايد الحاجة للماء هي أعظم من نسبة تزايد حاجة السكان. ويعزو الدكتور لودرملك هذه الزيادة إلى هجرة السكان إلى المدن من ناحية وإلى الزيادة غير الاعتيادية في استخدام المياه لأغراض صناعية من ناحية أخرى، ويرى أن النزاع حول موارد المياه المحدودة سيزداد حتما، وإنه لا مفر من دراسة جميع موارد المياه المتيسرة في العالم، السطحية منها والجوفية وتنظيم أحسن السبل لاستغلالها. ويقترح الاستاذ بربر F . J . Barber أستاذ القانون الدولي في جامعة ميونيخ سابقا أربعة مبادىء للتحكم في استغلال مياه الأنهار الجارية في أكثر من بلد واحد أهمها: «مبدأ السيادة الاقليمية المقيدة والوحدة الاقليمية المقيدة»[1].

(١) «The Principle of Restricted Territorial Souvreignty and of Restricted Territorial = Integrity».

إن المنازعات الدولية حول استغلال مياه الأنهر في شؤون غير الملاحة قد «ازدادت بصورة مقلقة في مجال الحياةالاقتصادية، لأن استغلال الموارد الطبيعية قد يكون نافعا ومفيدا من جانب وضارا من جانب آخر». ويعبر الفقهاء الاميركيون عن هذه الحقيقة بقولهم: إن« كل شخص يدعي أنه لا أثر لاستغلال المياه من جانب واحد على الجانب الآخر أو يدعي إمكانية استغلال المياه السطحية دون التأثير في المياه الجوفية لا يخدع سوى نفسه»[1].

ولكن ما هو الاساس القانوني لاستغلال مياه الأنهر الدولية؟ وكيف يجري تكييف حقوق الدولة على إقليمها بعنصرية الماء والأرض؟ إن أغلب الفقهاء يميل إلى التقرير بأن حقوق السيادة الاقليمية تتحدد طبقا لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول الذي « وقد أصبح هذا المبدأ حجر الأساس للنظام القانوني الدولي الحالي كله . . ».

والمساواة في السيادة معناها «إن المجموعات السياسية تتمتع بشخصية دولية كاملة وتستحق بالتساوي جميع الحقوق وتخضع لكافة الالتزامات ـ برضائها الصريح أو الضمني ـ ولا تكره على تسوية المنازعات بالطرق السلمية إلا إذا وافقت على ذلك. والمساواة لا تعني أن الدول تتمتع بذات الحقوق وتلتزم بذات الواجبات ذلك أن الحقوق والالتزامات المثبتة في الاتفاقيات تتغاير تغايرا كبيرا، كما أن الدول قد تختلف مراكزها القانونية تبعا لاختلاف ظروفها الجغرافية. ويتفرع عن ذلك أن المساواة لا تنصرف إلى الحقوق والواجبات في ذاتها وإنما تعني أن الدول تملك بالتساوي قدرة أو أهلية قانونية على تحمل الواجبات واكتساب الحقوق»[2].

= راجع القسم الأول والثاني من كتاب الاستاذ بربر وعنوانه «الأنهار في القانون الدولي».

F.J. Barber:

Rivers In International Law, London and New York, 1959.

(1) ممدوح توفيق القاضي: استغلال الانهار الدولية في غير شؤون الملاحة ومشكلة نهر الأردن صفحة ١١ ـ ١٢، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق، جامعة القاهرة ١٩٦٧.

(2) المصدر السابق نفسه، صفحة ٢٠.

تكييف حقوق الدولة على النهر الدولي:

ليست سيادة الدولة على إقليمها سيادة مطلقة، بل مقيدة ونسبية. وهذا ما تحتمه طبيعة الروابط السياسية والاجتماعية بين قطر وآخر. فالدول الحديثة ليست كيانات متباعدة ومعزولة بعضها عن بعض. والروابط التي تجمعها كثيرة ومتنوعة، وآخذة بالازدياد نظرا لتطور سبل الاتصال والمواصلات. ولا يمكن أن تقوم هذه الروابط وتعيش إلا إذا حددت كل دولة تصرفاتها وأعمالها في حدود معينة ولم تتجاوزها وأخضعت حريتها المطلقة إلى ضوابط وقيود اجتماعية معتبرة من أجل مصلحة المجتمع الدولي العام.

يكاد يجمع فقهاء القانون الدولي على تقييد سلطات الدولة بالنسبة لاستغلال الانهار الدولية[1]. «ويمكن القول على وجه العموم إن الادراك القانوني للنهر الدولي هو ذات الادراك القانوني للاقليم بصفة عامة، وحقوق الدولة على النهر الدولي لا تختلف من حيث جوهرها على حقوقها على الاقليم. وتتمثل في ولاية الدولة على الجزء من النهر الخاضع لاختصاصها ولأية انفرادية تتضمن حق استغلاله والتصرف في مياهه ومقاومة أي تدخل في هذا الشأن اللهم إلا في الحالات التي يتعين الاهتداء في شأنها بالحلول العادلة المنصفة التي تفرضها قواعد التضامن والتكافل تبعا لتطور العلاقات الدولية ونموها، أو

---

(١) يعرّف الدكتور محمد حافظ غانم النهر الوطني والنهر الدولي في كتابه «مبادىء القانون الدولي العام» (١٩٦٧) في صفحات ٢٣٥ - ٢٣٦ كما يلي:

« يقصد بالنهر في القانون الدولي وحدة مائية System of Waters تكوّن من جميع مجاري المياه والبحيرات التي تتصل بعضها مع بعض وتجري في منطقة معينة تكون حوضا واحدا. وينتهي حوض النهر في البحر أو في بحيرة داخلية لا تتصل بالبحر. ويدخل في حوض النهر كذلك مجاري المياه التي تسير تحت الارض وتكون متصلة بالنهر.

«وإذا كان حوض النهر واقعا برمته في اقليم دولة واحدة فهو يخضع لسيادة تلك الدولة، ويكون النهر في هذه الحالة نهرا وطنيا. ولكل دولة الحق في تنظيم استغلال موارد نهرها الوطني، وفي أن تقتصر الملاحة فيه على بواخرها وحدها. ومن أمثلة الانهار الوطنية نهر التايمز في بريطانيا.

« أما إذا كان النهر دوليا، أي كان حوضه يمر في أقاليم دول مختلفة أو يفصل بين اقليمي دولتين، أصبح له حكم مختلف. فكل دولة تباشر سيادتها على ما يمر في اقليمها من النهر أو ما يجاوره من مجراه، ولكنها تتقيد بأن تراعي مصالح الدول الأخرى التي يمر بها حوض النهر، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالانتفاع المشترك بمياه النهر لأغراض الزراعة والصناعة، وبالملاحة النهرية الدولية. ومن أمثلة الأنهار من هذا النوع نهر النيل ونهر الكونغو ونهر الدانوب».

الحالات التي تتقيد فيها أوجه نشاط الدولة بثمة نصوص اتفاقية تبادلية أو قواعد عرفية موضوعية تعين حقوق وواجبات الدولة المتقابلة»[1].

ما هو إذن الاساس الذي يقوم عليه استغلال كل دولة لذلك الجزء من النهر الخاضع لسيادتها الاقليمية؟ هل يقوم هذا الاساس على مبدأ الارتفاق الموروث، أم على مبدأ الاستعمال التاريخي الذي يستند بدوره إلى المبدأ القائل بأن الأحوال القائمة منذ فترة زمنية طويلة ينبغي عدم تعديلها إلا في أضيق نطاق، أم أساسه «نظرية الحقوق المكتسبة»، بمعنى أنه إذا وجد اتفاق سابق بمقتضى اتفاق خاص وجب احترامه ما لم تقبل الدولة صاحبة الاستغلال السابق خلاف ذلك.

إن جميع هذه المبادىء التي تبحث في أساس استغلال النهر الدولي منتقدة، ولكن النظرية التي وجدت قبولا كبيرا عند اكثر فقهاء القانون الدولي هي «نظرية الاقتسام المعقول والعادل». وتقوم على اساس «التوفيق بين المذاهب الواقعية الارادية والمذاهب الشخصية المثالية، وتستند إلى مبدأ المعقولية أو العدل والانصاف تبعا للظروف والاحوال المرتبطة بكل حالة»[2].

استقر العرف الدولي «على أنه مع الاعتراف للدولة بالسيادة على ذلك الجزء من النهر الذي يمر في اقليمها تلتزم الدولة عند ممارستها لسيادتها بعدم المساس بالأوضاع الطبيعية والجغرافية والتاريخية للنهر، وبالاعتراف بحقوق الدول المشتركة في النهر في الاستفادة منه بالقدر العادل والمعقول. وتسأل الدولة عن الأعمال التي تصدر عنها أو عن رعاياها التي يترتب عليها إحداث تعديلات في مجرى نهر معين، أو إعاقة اندفاع مياهه أو استغلال مياهه بطريقة تعسفية مما يؤدي إلى الاضرار بدولة مجاورة أو الحيلولة دون انتفاعها بمياه النهر بشكل ملائم»[3].

---

(١) ممدوح توفيق القاضي، صفحة ٤٩ المصدر السابق نفسه.

(٢) ممدوح توفيق القاضي: استغلال الانهار الدولية في غير شؤون الملاحة ومشكلة نهر الأردن. راجع الفصل الثاني من الكتاب، لا سيما الصفحات ١٠٠ ـ ١٠٢.

(٣) محمد حافظ غانم ـ مبادىء القانون الدولي العام، صفحة ٢٣٧، القاهرة ١٩٦٧.

وخلاصة القول إن المبادىء التي تحكم استغلال الأنهار الدولية في غير شؤون الملاحة هي[1]:

أ ـ إن كل دولة من دول النهر تملك حقا قانونيا في نصيب معقول وعادل في مياه الحوض الطبيعي، وإن على كل منها التزام باحترام هذا الحق. والتقسيم المعقول أو العادل للمياه مسألة تخضع لحقيقة الواقع التي تتقرر في كل حالة بذاتها على ضوء العوامل التاريخية والجغرافية والاقتصادية والاستراتيجية وغيرها من العوامل الملائمة.

ب ـ إن أوجه الاستغلال السابقة تعد حقوقا مكتسبة بصفة عامة ويقع على الدول النهرية التزام أولى باحترام هذه الحقوق .

أولاً : الانهار المشتركة في المنطقة الوسطى والجنوبية :

يشترك العراق مع إيران كما ذكرنا في مجموعة من الانهار الصغيرة التي تنبع من الهضاب الايرانية وتنساب نحو السهول والوديان العراقية، ومن أهمها: كنكير، وكنجان جم، والوند، ودويريج، والكرخة وهركينة، والطيب، وتروي هذه الأنهار الأراضي الايرانية والعراقية معا، وتسبب لسلطات الحدود متاعب كثيرة من جراء استئثار المزارعين الايرانيين بالحظ الاوفر للأغراض الزراعية. وستتناول بحث المشكلات الناجمة عن هذه الأنهار وطرق معالجتها في ضوء أحكام القانون الدولي العام .

١ ـ مياه وادي كنكير في قضاء مندلي :

يرجع النزاع حول توزيع مياه نهر كنكير إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى. وقد أبدى أعضاء لجنة تثبيت الحدود المشتركة اهتماما في وضع حد لهذا النزاع بين سكان مندلي وسومار. ففي شهر نيسان سنة ١٩١٤ اقترح الممثل التركي على اعضاء اللجنة أن تبتاع الحكومة العثمانية أو بلدية مندلي وادي كنكير مع

---

(١) ممدوح القاضي: المصدر السابق نفسه صفحة ١٠٢.

إبقائه داخل الأراضي الايرانية، أو تبتاع حصة إيران من مياه النهر المذكور، أو يجري تبادل في الأراضي فيضم وادي كنكير إلى الأراضي العثمانية لقاء تنازل تركيا عن أراضي أخرى. ولكن الممثل الايراني رفض قبول أي من هذه المقترحات. وبعد المداولة قررت اللجنة في جلستها الثامنة والعشرين المنعقدة في مندلي بتاريخ ١٢ نيسان ١٩١٤ ما يلي:

« أبدى المندوب العثماني أنه لما كانت مياه كنكير لا تسد حاجة مندلي فإن تقسيمها سيؤدي إلى توليد وإثارة البغضاء بين سكان مندلي وبين الاشخاص الذين سيأتون لزراعة سومر. وتجنبا لوقوع منازعات دموية محتملة الوقوع بين سكان الطرفين فإنه من الضروري ايجاد طريقة للتفاهم تعيد المياه إلى مجاريها في هذا القسم من الحدود[1].

اقترح المندوبان الروسي والبريطاني في لجنة الحدود المشتركة تقسيم المياه مناصفة: قسم يعود الى مندلي وقسم آخر إلى أهالي سومر، دون مقابل، وبسد الكهريز الذي انشأه سكان مندلي باعتباره ملكا مشتركا لهم. وإذا رغب أهالي سومر في استعماله فعليهم أن يتفقوا على ذلك مع سكان مندلي.

وهكذا تمت عملية تقسيم مياه نهر كنكير مناصفة بين مندلي وسومار. بيد أن نشوب الحرب العالمية الأولى ونزاعات الحدود بين العراق وايران حال دون تنفيذ هذا الاتفاق الرضائي، وأخذ سكان سومار يتصرفون تصرفا مجحفا بحقوق سكان قضاء مندلي. وقد أثار نائب مندلي مشكلة مياه كنكير في مجلس النواب في سنة ١٩٢٥ بناء على الشكاوى التي رفعها سكان القضاء الى المراجع المختصة، واشار الى المخاطر التي تتعرض لها البساتين من جراء شحة مياه الأنهر وقيام

---

(١) وحسما للنزاع قدمت المقترحات التالية:

١) شراء وادي سومار من قبل العراق أو من قبل بلدية مندلي مع الاحتفاظ بكونه خارج الحدود.

٢) شراء القسم العائد لايران من مياه كنكير.

٣) مبادلة الأراضي لغرض ترك وادي سومار الى الجانب العثماني من الحدود.

وقد صرح المندوب الايراني بأن اللجنة ملزمة بموجب بروتوكول الاستانة بحل مشكلة تقسيم مياه كنكير وانه في حالة إصدار التقسيم، على استعداد أن يبلّغ حكومته باقتراح زميله العثماني.

الايرانيين باستغلال المياه استغلالا ضارا بمصالح المزارعين العراقيين.

جرت اتصالات بين السلطات العراقية والايرانية لحسم مشكلة نهر كنكير في ضوء قرار لجنة تثبيت الحدود اسفرت عن عقد اجتماعات كثيرة بين ممثلي الحكومتين كان من بينها الاجتماعين اللذين عقدا في سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٣٢ في مدينة سومار بين متصرف لواء ديالي وحاكم سعد آباد، حيث تعهد الاخير بتأمين توزيع مياه النهر مناصفة طبقا لقرار اللجنة. وكان الايرانيون يتذرعون دائما بشحة المياه في النهر المذكور.

أثيرت هذه المشكلة ثانية في مجلس النواب عامي ١٩٤٤ و١٩٤٥ بعد أن أخذ سكان قضاء مندلي يتركون مزارعهم وبساتينهم، وعالجتها الصحف المحلية، وطالبت الحكومة العراقية[1] من السلطات الايرانية الايعاز الى القومسير الايراني في سومار بضرورة تأمين حصة مندلي من مياه نهر كنكير. فكان جواب وزارة الخارجية الايرانية أن المياه قد أصبحت قليلة في أكثر الانهر ومن بينها نهر كنكير، وإن شحة المياه في مندلي تعزى إلى طول المجرى الذي يمتد من الأراضي الايرانية إلى الأراضي العراقية، وإن كميات من المياه غير قليلة تتسرب إلى داخل الأرض فتحرم منها بساتين مندلي، واقترحت (بعد تغطية المجرى وتوفر الجهاز الفني) توزيع المياه مناصفة بين المدينتين وفقا لمحاضر لجنة تثبيت الحدود لسنة ١٩١٤.

قامت السلطات العراقية المختصة بدراسة فنية لمشكلة مياه مندلي، وذهبت مديرية الري العامة إلى أن خير وسيلة لايجاد حل دائم يضمن حقوق رعايا الدولتين اتخاذ ترتيبات فنية لتوزيع المياه توزيعا عادلا وفق قاعدة ثابتة يتفق عليها الطرفان، وذلك بتأليف لجنة فنية مشتركة (عراقية وإيرانية) تتولى القيام بدراسات فنية لهذا الغرض. واقترحت وزارة المواصلات ايفاد هيئة عراقية فنية إلى منطقة سومار لاستطلاع منطقة كنكير وإجراء دراسات وأعمال فنية تتعلق

---

(١) مذكرة وزارة الخارجية العراقية المؤرخة في ١٩٤٤/١٠/٤ الموجهة إلى المفوضية الايرانية في بغداد، ومذكرتها المؤرخة في ١٩٤٥/٣/١٢، و١٩٤٥/٤/٧ ومذكرة المفوضية العراقية في طهران المؤرخة في ١٩٤٥/٤/٢ الموجهة الى وزارة الخارجية الايرانية.

بتسوية بعض المواقع ورصد كميات المياه الجارية في النهر وتوابعه، وجمع المعلومات الضرورية تمهيدا لوضع مقترحات عملية أمام اللجنة الفنية المشتركة التي سيعهد إليها القيام بهذا العمل. غير أن السلطات[1] الايرانية فضلت توزيع مياه نهر كنكير مناصفة بين سومار ومندلي وفقا لقرار لجنة الحدود لسنة ١٩١٤، وادعت أن القيام بالدراسات الأولية وتشكيل لجنة فنية مشتركة هو من اختصاصات لجنة تثبيت الحدود العراقية الايرانية التي توقفت أعمالها منذ أمد قريب، فعليها تقع تبعة تعيين محل توزيع المياه وفق الأسس الفنية. وأضافت بأن التعليمات قد صدرت إلى سلطات الحدود لاعطاء مندلي حصتها من مياه كنكير. وشعرت الحكومة العراقية أن السلطات الايرانية تنوه بضرورة استئناف لجنة تثبيت الحدود أعمالها إذا ما أريد معالجة القضية معالجة جذرية. مع العلم أن إعادة تأليف اللجنة من قبل وزارة الداخلية وانتدابها لزيارة منطقة سومار قد يستغرق وقتاً طويلاً تتعرض من خلاله مزارع مندلي إلى مزيد من الاضرار[2]. وأكدت وزارة الداخلية أنه لا علاقة لأعمال لجنة تثبيت الحدود بموضوع تقسيم مياه وادي كنكير، وطلبت مفاتحة المراجع الايرانية مرة أخرى حول اقتراح وزارة المواصلات بتأليف لجنة فنية مشتركة (عراقية - إيرانية). وأخيرا اقترحت وزارة الداخلية تأليف لجنة موقتة من مزارعي الدولتين برئاسة قومسيري حدود مندلي وسومار تتولى زيارة وادي كنكير من حين لآخر للاشراف على مياه النهر وتقسيمها مناصفة منعا للنزاع وسوء التفاهم. ولم يلق هذا الاقتراح ترحيبا من السلطات الايرانية واعتبرت القضية متصلة بأعمال لجنة تثبيت الحدود. أما الحكومة العراقية فكانت ترى أنه لا يجوز تعليق موضوع تأليف اللجنة المشتركة على موضوع تثبيت الحدود لاستقلال كل موضوع عن الآخر، وان مسؤولية تأخير تثبيت الحدود تقع على كاهل السلطات الايرانية لا على الحكومة العراقية.

أخذت مشكلة مياه مندلي منعطفا جديدا، وازدادت تعقيدا وخطورة حينما قامت

---

(١) مذكرة المفوضية الايرانية في بغداد المؤرخة في ١٩٤٥/١١/١٩ جوابا على مذكرة وزارة الخارجية المؤرخة في ١٦ أيلول ١٩٤٥.

(٢) كتاب وزارة المواصلات المؤرخ في ١٩٤٦/٢/١٧ الموجه الى وزارة الخارجية حول وجهة نظرها في الموضوع.

السلطات الايرانية بإسكان بعض العشائر الايرانية في مقاطعة سومار واستئثارها بأكبر كمية من المياه المتدفقة من وادي كنكير، وحرمان قضاء مندلي من حصته المقررة من النهر المذكور. وتلافيا لهذا الحرمان حفرت السلطات العراقية كهريزا لنقل مياه الوادي بين مخفري كومه سنك العراقي ومياه سنك الايراني في منطقة غير مزروعة. وكانت حصة قضاء مندلي توزع من اعالي النهر (الصدور) وتنساب في ترعة طولها (٢٥كم). ولكن هذه الكمية المقررة صارت معرضة للسرقة من قبل المزارعين الذين قامت السلطات الايرانية باستيطانهم، وتمر القناة عبر اراضيهم. فأثار نزاعا جديدا بين سكان الحدود. وفي عهد رضا شاه قامت السلطات الايرانية بردم الكهريز مدعية أن القناة المذكورة تجري في أراضي إيرانية. فواجه سكان قضاء مندلي ومزارعوها صعوبات جمة في الحصول على الكيمات الكافية من المياه لارواء مزارعهم من جراء حرمانهم من حصتهم وعدم رغبة السلطات الايرانية في القيام بتسوية عادلة تحقق لسكان القضاء حقهم التاريخي المكتسب في مياه كنكير.

طريقة توزيع المياه على المزارعين في كنكير :

إن الطريقة المتبعة في حصول قضاء مندلي على حصته من مياه وادي كنكير تتلخص في اجتماع يعقده قومسير الحدود العراقي مع زميله الايراني في مدينة سومار في اوائل كل فصل من شهور الصيف ، حيث تزداد الحاجة للمياه ، وفي المكان الذي تقاس فيه حصص المياه لتحديد كميات المياه المطلوبة . وحيث أن الكمية المخصصة لمقاطعة مندلي تنساب في وادي كنكير نفسه (لعدم وجود ناظم مستقل وقناة مستقلة في صدر النهر لنقل الحصة المذكورة) وتلتقي بالحصص المقرر للمزارعين الايرانيين فانها تقاس ثانية عند الحدود العراقية الايرانية . وفي مثل هذه الحالة يكون من الصعب جدا ايقاف التجاوزات التي تقع عليها من جانب المزارعين الايرانيين والمياه تنساب في مجرى النهر الرئيسي . وكثيرا ما يقيم المزارعون الايرانيون حواجز وسدود ترابية أو حجرية لرفع مستوى المياه والحصول على اكبر كمية من المياه في فصل الصيف الأمر الذي يلحق اضرار كثيرة بالمزارعين العراقيين ، ويثير الحزازات والمصادمات بين سكان الحدود .

فيضطر قومسير الحدود العراقي ، وهو عادة قائمقام قضاء مندلي ، مراجعة زميله الايراني لايقاف هذه التجاوزات ، ويذهبان سوية لقياس كميات المياه المخصصة لمندلي ويأمران برفع الحواجز والسدود المقامة على النهر . وكثيرا ما تتجدد المنازعات والاصطدامات بعد عودة قومسيري الحدود إلى عملهما ، وتتجدد الاتصالات بين موظفي الحدود ، واحيانا دون جدوى ، وتتعرض الحاصلات الزراعية والبساتين والسكان إلى العطش والضياع .

إن هذه الطريقة في تقسيم مياه كنكير تطبق وتحترم حينما تكون العلاقات السياسية بين البلدين طبيعية وودية . اما في حالات التأزم فقلما يستجيب قومسير الحدود الايراني نداء زميله العراقي ، بل ربما يقابله بالتسويف والمماطلة ، وبعدم وصول تعليمات لديه من الجهات المختصة ، أو بعدم اطلاعه على الاتفاق الخاص بين الدولتين لتوزيع حصص مياه النهر ! وبحلول موسم الصيف تنهال على السلطات العراقية شكاوى سكان قضاء مندلي من انقطاع المياه عن بساتينهم ومزارعهم ، وتبدأ السلطات العراقية ـ كعادتها ـ باجراء اتصالات مستعجلة مع السلطات الايرانية فيكون جوابها المألوف أنها أوعزت لسلطات الحدود الايرانية لضمان حصة مندلي من مياه نهر كنيكر ، وأن انحباس المطر وقلة الثلوج هي التي تسبب شحة الماء في كنكير ، وتؤثر بالتالي على حصة قضاء مندلي لا التجاوزات الواقعة من قبل المزارعين الايرانيين !

ومن أساليب التسويف الأخرى التي يمارسها قومسير الحدود الايراني في فصل الصيف هو اصراره على ضرورة ارسال مهندسين فنيين يشرفون على تحديد وتقسيم المياه بين البلدين قبل اعطاء مندلي حصتها من المياه المقررة ، أو يطلب تعهدا من قومسير الحدود العراقي بالسماح لعشائر السنجابيين بارتياد المراعي العراقية في منطقة شرقي بقجه (قرب خانقين) وغيرها من المناطق التي لا علاقة لها بموضوع تقسيم مياه نهر كنكير . فينقضي فصل الصيف ، وتتعالى الشكاوى وتزداد التجاوزات ، وتتكرر مأساة سكان الحدود كل عام دون حل .

مقترحات عراقية :

تقدمت الجهات العراقية باقتراحات عديدة لحسم النزاع حول تقسيم مياه

نهر كنكير اضافة إلى اقتراحها الاول بضرورة تأليف لجنة فنية مشتركة . ومن هذه المقترحات :

(أ) انشاء سد سكور على عرض النهر داخل الحدود الايرانية وانشاء نواظم لأرواء مزارع مقاطعة سومار الايرانية على نفقة الحكومة العراقية لتأمين توزيع المياه توزيعها عادلا .

(ب) حفر جدول خاص بامرار حصة مياه مندلي ابتداء من نقطة تقسيم المياه (صدر المقاطعة) وانتهاء بالحدود العراقية .

(جـ) تعيين كارخين (حارسين) احدهما عراقي والآخر ايراني في مقاطعة سومار لصيانة حقوق الطرفين ومنع وقوع التصرفات الضارة بحقوق المزارعين العراقيين .

(د) انشاء قناة من السمنت تبدأ من نقطة وصول المياه بالحدود العراقية وتنتهي بالجدول الموصل إلى حوض الشلالات للحيلولة دون ضياع المياه الجارية في المنطقة الرملية من الحدود .

إن هذه المقترحات لم تؤد إلى نتيجة ايجابية ، واستمرت ايران تستأثر بمياه نهر كنكير مما ادى إلى هلاك ٧٠٪ من اشجار البرتقال والليمون والفواكه الأخرى تقريبا ، وإلى ٣٠٪ من اشجار النخيل ، وإلى انصراف زراع مندلي من زراعة الخضروات ، وإلى هجرة أكثر من أربعة آلاف نسمة من سكان القضاء .

٢ ـ مياه نهر كنجان جم في زرباطية :

يشكل هذا النهر خط الحدود بين العراق وايران في المنطقة الواقعة شرقي قضاء بدرة . ويمر خط الحدود في منتصفة . وتتفرع من الجانب الغربي من النهر عدة قنوات وترع لأرواء بساتين ومزارع ناحية زرباطية العامرة منذ عدة قرون . وتستمد زرباطية مياهها بواسطة نهري جزمان وسرخ وفقا للتعامل القديم .

لقد جاء في محضر الجلسة الرابعة والعشرين من محاضر لجنة تثبيت الحدود لسنة ١٩١٤ ذكر للاقتراح الذي قدمه الممثلان البريطاني والروسي بشأن الحقوق

المكتسبة لسكان ناحية زرباطية من مياه النهر المذكور بالنحو التالي :

إن القومسير الايراني يطالب بالمملحة ، ولكن الخط الذي يقترحه يقطع عرضا الجداول التي تجهز زرباطية بالماء . وهذا اجحاف كبير بسكان تلك المقاطعة . ومن الممكن الاتفاق على قبول خط متوسط للحدود يترك قسما من الاراضي التي يطالب بها القومسير لايران ، مع ضمان تجهيز زرباطية بكميات المياه التي تستحقها . وقد جاء في المحضر الخاص بالجلسة الخامسة والعشرين أن الممثلين العثماني والايراني في لجنة الحدود قد قبلا هذا الاقتراح .

يتضح من هذا أن حصة زرباطية من مياه نهر كنجان جم كاملة كما نص عليه محضر الجلسة . وليست الفضلة المتبقية كما تدعي السلطات الايرانية احيانا . يضاف إلى هذا أن زرباطية وبساتينها هي اقدم في الاستيطان من منطقة مهران الايرانية التي لم تكن مأهولة بالسكان ، ولم تستوطن الا قبل نصف قرن تقريبا ، وأن حقها في الاستفادة من مياه النهر مكتسب منذ قرون . وكل خلاف حولها لا يصح السكوت عليه ولا يستند إلى أساس تاريخي .

ولكن كيف تطور الخلاف حول مياه النهر وما هي الحلول المقترحة ؟

في عام ١٩٣٢ شرعت الحكومة الايرانية بشق قناة من نهر كنجان جم لأرواء أراضي مهران ، وشجعت حتى العشائر العراقية الساكنة على الحدود بالنزوح والاستيطان في هذه المنطقة والاشتغال بالأعمال الزراعية . وبمرور الزمن تأسست وتوسعت قرية مهران الايرانية على حساب مناطق الحدود العراقية ، كما ازدادت رقعة أراضيها الزراعية من جراء قيام السلطات الايرانية باقامة السدود على النهر وروافده الأمر الذي أدى إلى شحة المياه من ناحية زرباطية ، وإلى هجرة قسم من سكانها وضياع قسم من بساتينها تماما كما حدث لقضاء مندلي . واستمرت الحكومة الايرانية على شق قنوات جديدة لارواء مزيد من الأراضي الزراعية . وإذا ما شحت المياه في النهر ، كما يحدث عادة في فصل الصيف ، اصدرت السلطات الايرانية أوامرها إلى قومسير الحدود في مهران بسد جميع

الترع التي تمد زرباطية بالماء . وتجري عملية السد احياناً بمساعدة قوات نظامية من الجيش والشرطة لمنع أهالي زرباطية من إعادة فتحها .

وتدعي ايران دائماً بأن مياه النهر تنبع من جبال ايران وهي ملك لها ، وليس لزرباطية إلا ما تبقى منها . وإذا كان العراق يدعي بوجود حصة مقررة له فيه فعليه أن يثبت هذا الحق بوثائق رسمية . ولكن العراق لم يستطع تقديم الوثائق الضرورية لاثبات هذا الحق سوى القرار الذي اتخذته لجنة تثبيت الحدود في الجلسة الرابعة والعشرين السالف الذكر(*) .

ونظرا للأضرار الكبيرة التي لحقت بناحية زرباطية من انشاء السد على نهر كنجان جم فقد انهالت برقيات الاستغاثة على وزارة الداخلية ومتصرفية لواء الكوت تناشدها ببذل مساعيها الدبلوماسية لايقاف تشييد السد المذكور . فبعثت وزارة الخارجية بمذكرة إلى السفارة الايرانية[1] أشارت فيها إلى أن نهر كنجان جم « يعتبر نهرا دوليا لا يجوز التصرف بمياهه من جانب واحد ، فضلا عن أن التعامل القديم بشأن تقييم مياه النهر قد جعل حصة زرباطية ٣/٥ وحصة أهالي مهران ٢/٥ وأن مزارع زرباطية وبساتينها التي غرست منذ مئات السنين على تلك الحصة من المياه لخير دليل على حقوق العراق بمياه النهر المذكور . وأشارت المذكرة الى خطورة هذا العمل الذي تقوم به السلطات الايرانية، وما يؤدي اليه من أضرار بالغة بسكان ومزارع وبساتين زرباطية وما جاورها من قرى ، الذين سيتعرضون الى خطر الهلاك عطشاً الأمر الذي لا يتفق وعلاقات حسن الجوار بين البلدين ولا يخدم مصالح أي منهما . . . »

(*) في عام ١٩٥٣ ارتأت وزارة الخارجية عرض الموضوع على مجلس الوزراء واستحصال موافقته على حل المشكل وفقا لمعاهدة « حل الخلافات بالطرق السلمية » المعقودة بين ايران والعراق (٢٤ تموز ١٩٣٧ وعملا بالمادتين السادسة عشرة والثامنة عشرة ، وذلك عن طريق لجنة المصالحة المنصوص عليها في المعاهدة المذكورة . وإذا تعذر تلجأ الحكومة العراقية إلى المادة الخامسة عشرة من ميثاق الأمم المتحدة . غير أن هذا الاقتراح لم يرفع لمجلس الوزراء .

(١) مذكرة وزارة الخارجية المرقمة آسيوية ١٤٨٠/١٤٨٠/٤ والمؤرخة في ١٩٦١/١/٢ .

وجرت اتصالات أخرى في طهران حول « قضية مياه زرباطية وسد كنجان جم وكذلك كافة المياه الجارية من ايران إلى العراق كمياه الوند ومندلي وكلال والطيب وغيرها[1] » أسفرت عن ايقاف » الأعمال الجارية في منطقة كنجان جم . . « نظراً للعلاقات الطيبة القائمة بين البلدين »[2] . وقيل أن ايقاف العمل في السد كان مساومة حول الموافقة على استخدام ربابنة ايرانيين في ميناء عبادان[3] .

عود إلى السد :

بعد اجتياح السيول لمنطقة انشاء السد في شتاء ١٩٦١ عادت السلطات الايرانية ثانية إلى مشروع اقامة سد حول نهر كنجان جم . فلما علمت الحكومة العراقية بذلك طلبت من سفارتها في طهران « متابعة القضية لدى وزارة الخارجية : إذ أن قيام الحكومة الايرانية الامبراطورية بتحويل مجرى نهر كنجان جم يعتبر خرقا صريحا للاتفاقيات المرعية ومساً غير مشروع بحقوق العراق في مياه النهر المذكور. ولا يسع الحكومة العراقية التغافل عنه ، وهي تلقى مسؤولية ما ينجم عن ذلك من أضرار على عاتق الحكومة الايرانية[4] . . » وبدأ الفلاحون الايرانيون يستأثرون بمياه نهر كنجان جم من نقطة تقع في مقدمة نقطة التقسيم دون مراعاة حقوق المزارعين العراقيين ويقيمون سدا عليه لتحويل مجراه إلى ترعة ساوري الايرانية مما أدى إلى نزول أضرار مادية جسيمة بسكان المناطق

---

(١) كتاب السفارة العراقية في طهران المرقم ٢١/٤٩/٢ والمؤرخ في ٦١/١/١٠ الموجه إلى وزارة الخارجية عقب المقابلة التي أجراها السفير (عبد المطلب الأمين) مع وزير خارجية ايران .

(٢) كتاب وزارة الخارجية المؤرخ في ١٩٦١/١/٩ الموجه إلى وزارة الداخلية عقب البرقية التي تسلمها القائم بأعمال السفارة الايرانية في بغداد ونقل محتوياتها إلى الوزارة المذكورة .

(٣) كتبت مديرية شرطة لواء الكوت في ١٩٦١/٢/١١ إلى متصرفية اللواء تخبرها « أن سد نهر كنجان جم قد غمرته المياه وجرفته لشدة سيلها ، وأن أعمال السد المذكور قد توقفت منذ مدة . . . » .

(٤) مذكرة وزارة الخارجية العراقية المرقمة آسيوية ٧٥٢٩٤/٩٨/٩٨ والمؤرخة في ١٩٦١/١١/٢٧ الموجهة إلى السفارة الايرانية في بغداد .

العراقية ، فطالبت الحكومة العراقية باتخاذ الاجراءات الفورية لازالة السد واعادة جريان مياه النهر[1] .وأشارت إلى قيام السلطات الايرانية بشق ترعة جديدة أطلق عليها اسم ترعة غلام شاه لتحويل مياه كنجان جم ومنع وصولها إلى زرباطية [2] .

في ١٩٦٣/٥/٢٥ نشرت الصحف الايرانية خبرا مفاده أن مجلس التخطيط قد خصص الاعتمادات اللازمة ضمن ميزانيته للبدء بانشاء سد على نهر كنجان جم[3] . ورغبة في ايجاد حل لهذه المشكلة استدعت وزارة الخارجية القائم بأعمال السفارة الايرانية ولفتت نظره إلى مشروع السد ، فأجاب أن الحكومة الايرانية تحترم دوما التزاماتها بما في ذلك قضية مياه نهر كنجان جم ، وبالنظر للعلاقات الودية القائمة بين البلدين فان حصة زرباطية في مياه النهر سينظر اليها في حينه .

واصلت السلطات الايرانية « عملها لتشييد سد على نهر كنجان جم »[4] في عام ١٩٦٤ ، وطلبت وزارة الخارجية من السفارة العراقية في طهران بذل مساعيها مع المراجع الايرانية المختصة لعرض وجهة النظر العراقية ، فقابل السفير (الدكتور عبد الحسن زلزلة) المسؤولين في وزارة الخارجية الايرانية في ١٩٦٤/١/٢٨ فكان جوابهم أن انشاء السد لا يهدف مطلقا تحويل مجرى نهر كنجان جم ، وأن السلطات الايرانية احتراما منها لكافة التزاماتها بموجب الاتفاقيات النافذة تتعهد باعطاء زرباطية حصتها المشروعة من تلك المياه بنفس الكميات التي كانت تتلقاها .

---

(١) مذكرة السفارة العراقية في طهران المؤرخة في ١٩٦٢/١٠/١٤ الموجهة إلى وزارة الخارجية الايرانية ومذكرتها الأخرى المرقمة ١٠٠٥/٤٩/٢ والمؤرخة في ١٩٦٢/١١/٨ .

(٢) مذكرة وزارة الخارجية العراقية المؤرخة في ١٩٦٣/١/١ الموجهة إلى السفارة الايرانية .

(٣) مذكرة السفارة العراقية في طهران المرقمة ١٥٢/٤٩/٢ والمؤرخة في ١٩٦٣/٥/٢٧ الموجهة إلى وزارة الخارجية الايرانية .

(٤) كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم آسيوية/١١٩٦/١١٩٦/٤ والمؤرخ ١٩٦٤/١/١٨ الموجه إلى السفارة العراقية في طهران .

٣ ـ نهر الوند في خانقين :

قامت الحكومة الايرانية في سنة ١٩٥١ بشق قناة من نهر الوند لارواء الأراضي الواقعة بين مدينتي قصر شرين وخسروي الواقعتين قرب الحدود العراقية(*)، وقد تم انجاز القسم الأول من القناة ابتداء من شاه بيكار حتى قصبة قصر شرين وتلاه القسم الثاني البالغ طوله أحد عشر كيلو مترا ، وتولت انجاز هذه الأعمال الهندسية شركة لندا . إن عرض قاع القناة أربعة أمتار ، ويتراوح عمقها من خمسة إلى ستة أمتار . وتقطع الطريق الرئيسي بين قصر شرين وخسروي في مكانين . وتقدر الكميات التي تسحبها القناة من مياه نهر الوند، وهو أحد فروع نهر ديالي ، بـ ٦٠٪ من مياه النهر قاطبة . وقد أدى شقها إلى تناقص كميات المياه خلال موسم الصيف داخل الأراضي العراقية التي تعتمد في زراعتها على مياه النهر والبالغة خمسون ألف مشاره ، وفي بساتين قضاء خانقين .

إن معدل تصريف مياه نهر الوند عند قرية كاني باز العراقية خمسة أمتار مكعبة في الثانية صيفاً. ومن جراء توسيع مشاريع الري في منطقة قصر شيرين أخذ التصريف يتناقص إذ بلغ في موسم الصيف مترين في الثانية تقريباً داخل الأراضي العراقية . وقد بسطت الحكومة العراقية وجهة نظرها الى الحكومة الايرانية حول نهر الوند في « المذكرتين المؤرختين ٢٨ ـ ٩ ـ ١٩٥٣ و١٢ ـ ٤ ـ ١٩٥٤ التي طالما تمسكت بها الحكومة العراقية واسترعت كالعادة نظرها إلى النقاط التالية :

(أ) كان العراق ، ولا يزال ، يستفيد من مياه نهر الوند منذ قرون طويلة في احياء منطقة خانقين وما فيها من قرى مأهولة ، وأن حق التصرف القديم يكسب سكان المنطقة حقا في مياه النهر لا سبيل لنكرانه .

(ب) لا يحق لدولة أن تقوم بتحويل مياه مجرى نهر دولي مشترك أو

(*) سبق للحكومة الايرانية أن شقت ترعة من نهر الوند ١٩٤٣ في نقطة دره قياره . غير أن مياه الفيضانات خربت الترعة . وتجلدت هذه المحاولة سنة ١٩٥١ .

تستعمل مياه ذلك النهر استعمالا ضارا بمصلحة الدولة الأخرى دون اتفاق سابق بين الدولتين .

(جـ) إن شحة مياه نهر الوند في فصل الصيف تسبب أضرارا كبيرة للمزارعين العراقيين . ويترتب على هذا أن سحب المياه من نهر الوند وانشاء سد عليه سيزيد في متاعب سكان المنطقة ويضر بزراعتها وبساتينها .

(د) إن كمية المياه التي ستتحول إلى الترعة الجديدة ستسحب ولا شك من حصة العراق المكتسبة لا سيما في موسم الزراعة الصيفية ، ومعنى ذلك أن تناقص حصة العراق سيضر بالمساحات المزروعة فعلا ناهيك عن المساحات التي قد تزرع في المستقبل .

(هـ) إن الحد الأدنى لكميات المياه التي تنساب إلى الأراضي العراقية تقدر بزهاء خمسة أمتار مكعبة في الثانية . وإذا تم شق القناة فستهبط إلى مترين مكعبين في الثانية .

إن التقرير الذي قدمته الحكومة الايرانية إلى اجتماع اللجنة الفنية العاملة المنبثقة عن اللجنة الاقتصادية لميثاق بغداد في ١٠/٤/١٩٥٨ أكد اكمال العمل في سد قصر شيرين ومسيله ، وشق قناة يكون معدل تصريفها أربعة أمتار مكعبة في الثانية ، وذلك لتحويل مياه نهر الوند لزراعة الأراضي الايرانية الواقعة حوالي قصر شيرين ولتوليد الطاقة الكهربائية . ويشير التقرير إلى أن القوة الكهربائية التي سيولدها السد ستستخدم كذلك في تشغيل المنشآت لرفع المياه من جانبي نهر الوند لاسقاء الأراضي الواقعة على ضفتيه .

ثانياً ـ اللجنة الاقتصادية لميثاق بغداد :

بحثت قضايا الأنهر المشتركة بين العراق وايران اكثر من مرة في اجتماعات اللجنة الاقتصادية لميثاق بغداد بطهران في شهر نيسان عام ١٩٥٦ ، واستقر الرأي على تأليف لجنة فنية مشتركة من موظفي الري الفنيين لوضع خطة ثابتة لتقسيم مياه الأنهر المشتركة في ضوء المعاهدات والبروتوكولات النافذة المفعول ، أو طبقا للتعامل الجاري منذ أزمنة طويلة إن وجد ، وإلا فطبقا لقواعد القانون الدولي العام . وقد أكد ممثلو الحكومتين في اللجنة الفنية العاملة المنبثقة عن

اللجنة الاقتصادية في اجتماعهم الذي عقدوه في أنقره خلال شهر تموز سنة ١٩٥٦ وفي بغداد خلال شهر نيسان ١٩٥٨ ضرورة احترام القواعد الدولية فيما يخص حسم قضايا المياه الحدودية المشتركة .

إن ارتباط الدولتين في ميثاق بغداد ساعد على تقارب وتفهم أكثر لمشكلة مياه الأنهر المشتركة لدى المسؤولين العراقيين والايرانيين على حد سواء ، وخلق المناخ المناسب لاجراء مفاوضات شاملة حول هذه المشكلة . وقد اوقفت ايران سير العمل بمشاريعها الاروائية في حوض نهر الوند ، ولكنها عادت واستأنفت العمل بعد ثورة الرابع عشر من تموز سنة ١٩٥٨ . فطلبت الحكومة العراقية[١] ايقاف العمل بالمشروع فورا ريثما يتم الاتفاق على طريقة عادلة لتقسيم مياه الحدود عملا بمبدأ المحافظة على « الوضع الراهن » . غير أن التصرف في المياه المشتركة ـ كما ادعت الجهات الايرانية ـ لا يشمله مبدأ المحافظة على الوضع الراهن ، لأنه عمل داخلي ومن حق الحكومة الايرانية وحدها البت فيه ولا تعتبره من قضايا الحدود .

إن مشكلات المياه المشتركة كما تقول السلطات العراقية من القضايا التي ينبغي تسويتها ضمن قضايا الحدود ، وإن الحكومة العراقية لا يسعها الدخول في أية مفاوضات تتعلق بالحدود إذا استبعدت منها قضية الأنهار المشتركة ، وأنها في حالة إصرار الحكومة الايرانية على تنفيذ مشروع تحويل مجرى نهر الوند ستضطر إلى استخدام الطرق القانونية الدولية لضمان حقوقها[٢] .

استعرضت وزارة الخارجية العراقية المراحل التاريخية التي مر فيها النزاع حول نهر الوند وجهودها المبذولة في تقرير مفصّل موجه الى وزارة الاصلاح الزراعي ، انتهى إلى القول (الفقرة الخامسة) بأنه في حالة إصرار الحكومة الايرانية على تنفيذ مشروع تحويل مجرى نهر الوند ستضطر إلى استخدام الطرق القانونية الدولية لضمان حقوقها[٢] . واتهمت السلطات العراقية الحكومة الإيرانية بأنها دأبت منذ الأشهر الأولى من الثورة على المطالبة بحل القضايا المعلقة ، مع علمها بأن ظروف العراق وهو في بداية الثورة لا تساعد على

---

(١) مذكرة وزارة الخارجية المؤرخة في ٢٠/١٠/١٩٥٨ الموجهة إلى السفارة الايرانية .

(٢) مذكرة وزارة الخارجية المؤرخة في ٢٨/٣/١٩٥٩ الموجهة إلى السفارة الايرانية في بغداد .

ذلك[1] . وأضافت وزارة الخارجية العراقية قائلة :

أن غاية إيران من هذا الالحاح وهذه الادعاءات حمل العراق على الاعتراف بمطاليبها في شط العرب، وهو أمر ليس في الامكان تحقيقه ما لم توافق إيران على: أولا تثبيت علامات الحدود البرية،لأنه إذا ما تم تثبيتها بصورة كاملة وصحيحة فسوف تحل معظم الخلافات من تلقاء نفسها أو يسهل حالها بما في ذلك تثبيت الحدود في شط العرب . أما قضية المياه المشتركة والصيانة والملاحة في شط العرب فإن البت فيها يتوقف نهائياً على التفاهم حول تثبيت علامات الحدود ، وهي مسائل فنية بالامكان إحالتها إلى لجان فنية لدراستها وإعطاء حلول تطمئن رغبة البلدين دون المساس بحقوق أحد منهما . ولكن إيران لا تريد هذا الحل ، فاشترطت في مؤتمرات طهران سنة ١٩٥٨ حل القضيتين (الشطية والبرية) دفعة واحدة ، بحيث لا تنفذ إحداهما إلا بعد الاتفاق على الثانية ، وتجاهلت مشكلات المراعي والأنهار الحدودية في مناسبات كثيرة باعتبارها من القضايا التي تشملها التسوية في أية مفاوضات مقبلة تتعلق بالحدود .

عرضت وزارة الخارجية مشكلة قضايا الحدود على مجلس الوزراء بكتابها المؤرخ في ١٩٥٩/٧/٢٥ فوافق على تأليف لجنة عراقية برئاسة وزير الخارجية لدراسة القضايا المذكورة مؤلفة من أعضاء من ذوي الاختصاص في الوزارات التالية : (الداخلية والدفاع والمواصلات والزراعة) . وقد اجتمعت اللجنة في ديوان هذه الوزارة يوم ١٩٥٩/٨/٢٣ وترأس الاجتماع وزير الخارجية . وبعد بيان أسباب الدعوة لهذا الاجتماع وغايته واستعراض تفاصيل الخلافات العراقية الايرانية ووجهة نظر الحكومتين في القضايا الموقوفة اقترح أن تتولى كل وزارة بإعداد التقارير والوثائق والمستندات اللازمة لكل قضية كل فيما يخصه ، وإرسالها إلى وزارة الخارجية لتوحيدها وإعداد مذكرة تفصيلية تتناول جميع القضايا الموقوفة لتعرض على مجلس الوزراء في اجتماع قادم .

---

(١) كتاب وزارة الخارجية المؤرخ في ١٩٥٩/٩/٢ الموجه إلى وزارة الاصلاح الزراعي .

ونظراً لاهمية الكتاب اقتبسنا بعض الفقرات لاطلاع القارىء على حقيقة الخلافات القائمة بين الدولتين حول المياه المشتركة .

سياسة الشاه في ازعاج العراق :

وتجدر الاشارة إلى الحديث الخاص الذي جرى بين شاه إيران والسيد سعادة علي خان(*) (السكرتير البرلماني لوزير خارجية الهند وعضو الوفد الهندي لاحتفالات ١٤ تموز) في خلال توقفه في طهران . ومما جاء فيه : لقد بدأنا نسلك تجاه العراق سياسة الازعاج . لقد حولنا مجرى نهر الوند لحمل العراق على الالتفات إلى مطالبنا ، بخصوص شط العرب . وقال الشاه ايضاً :

إن لنا في شط العرب حقا مساويا لحق العراق ، والعراق يتجاهلنا. وأخيرا بدأ يتعرض لوسائل النقل الايرانية . وقد اصدرنا امراً لبواخرنا المسلحة في شط العرب بأن تفتح النار إذا ما تعرضت وسائل النقل المائية الايرانية في شط العرب للتهديد.

تلك هي على العموم وجهة النظر العراقية في قضية نهر الوند وفي غيرها من قضايا المياه المشتركة.

أما من وجهة النظر الايرانية بخصوص نهر الوند أو غيره من الانهار فتلخص في: أن السلطات الايرانية لا تهدف من وراء مشاريعها إحداث أي تغيير في كيفية التصرف بمياه نهر الوند من جراء شق القناة، وإنها تجابه قضية مماثلة في قضية مياه نهر هلمند الذي ينبع من هضبة الافغان ويروي منطقة سيستان. فقد عانت هذه المنطقة آلام العطش من جراء تصرف الافغان بمياه النهر تصرفا ضارا بمصلحة إيران، الأمر الذي اضطر إيران إلى استغلال جميع مصادر المياه لديها استغلالا كافيا لضمان مصالحها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الحكومة العراقية تقوم بإنجاز مشاريع اروائية واسعة وانشاء سدود كبيرة في أراضيها دون استشارة إيران ودون الالتفات إلى الاضرار التي قد تصيبها. إن هذه المشاريع والسدود ستزيد ولا شك في نسبة الملوحة في شط العرب من جراء تناقص كميات المياه العذبة من نهري دجلة والفرات وستؤثر

(*) عين سفيرا للهند في بغداد بعد ذلك، ثم سفيرا في تركيا حيث توفى هناك.

تأثيرا سيئا على المناطق الزراعية الواقعة على الضفة الشرقية لشط العرب، وعلى الملاحة بالنسبة للموانئ الايرانية.

إن مشكلات مياه الأنهر المشتركة تحتاج إلى دراسة فنية واسعة من جانب الدولتين وإلى عقد معاهدة خاصة لتنظيمها وإنهاء النزاع حولها. ولكن هذه الدراسة وعقد هذه المعاهدة لا جدوى من ورائها ما لم تقم علاقات سياسية ودية بين البلدين، وخلق مناخ مناسب للمفاوضات، كما حدث أو كاد أن يحدث أيام حلف بغداد، وإلا فيستمر النزاع مدة أطول ويتعرض سكان مناطق الحدود إلى مزيد من الشقاء والفقر. وانقطاع الماء عن نهر قره تو، وهو أحد روافد نهر ديالي نموذج صغير من هذا الشقاء والعناء الذي يلاقيه سكان الحدود. إن مياه نهر قره تو تدخل حدود العراق في طنكي حمام (بعد اجتيازها لمناطق سهلية في إيران) حيث تستغل لسقي المزروعات الصيفية. وتصب في نهر قره تو عدة مجاري صغيرة قبل مروره في الحدود العراقية، ويكون منتصف مجرى النهر الحد الفاصل بين الدولتين لمسافة (٣٧ كيلومترا فقط)، وبعدها يدخل الأراضي العراقية ويصب في نهر ديالي عند جدول بلاجو.

مياه نهر قره تو:

انقطع مجرى الماء تماما عن قرية قره تو من جراء غلق ابواب السد الواقع في أعالي نهر الوند. وترتب على ذلك توقف مشروع اسالة الماء في مركز الناحية، وتلف المزروعات. وتعرض سكان القرية إلى مخاطر العطش[١]. فجرت اتصالات فورية بين وزارة الخارجية والسفارة الايرانية في بغداد للتوسط «لدى حكومتها لاصدار تعليمات فورية الى السلطات الايرانية المختصة في تلك المنطقة لتأمين اعادة جريان المياه في النهر المذكور كالسابق»[٢].

---

(١) كتاب قائمقام قضاء خانقين (قومسير الحدود) المؤرخ في ١٩٦٢/٦/١٦ الموجه إلى زميله قومسير الحدود في قصر شرين.

(٢) مذكرة وزارة الخارجية المؤرخة في ١٩٦٢/٦/٣٠ الموجهة الى السفارة الايرانية، وكذلك مذكرة السفارة العراقية في طهران (رقم ٢/٤٩/٥٥٥ بتاريخ ١٩٦٢/٧/٨) الموجهة إلى وزارة الخارجية الايرانية.

وجرت اتصالات بين قومسير الحدود العراقي والعقيد متيمي لاتخاذ الاجراءات الفورية لضمان وصول الماء إلى قرية قره تو[1]. واستأنفت السفارة العراقية مساعيها واتصالاتها بالجهات المسئولة في طهران فكان جواب المدير العام للدائرة السياسية « أنه يعنى بالقضية عناية خاصة ، وإن لجنة ستجتمع غداً للبت بشكل يؤمن رغبة الجهات العراقية »[2] . وبعد مرور عدة أيام أجاب قومسير الحدود الايراني زميله قائمقام قضاء خانقين (١٩٦٣/٨/٣١) بما يلي : لا توجد مياه دائمية في نهر قرەتو ، ولم تقم السلطات الايرانية بأعمال أدت إلى انقطاع المياه من النهر المذكور ! أما المدير العام للدائرة السياسية في وزارة الخارجية الايرانية فقد قال إن اللجنة التي تألفت لبحث الموضوع لم تتوصل بعد إلى اتخاذ قرار نهائي ، لأن الأمر لا يتعلق بوزارة الخارجية وحدها ! واستنتج القائم بأعمال السفارة العراقية الذي قابله لهذا الغرض في ١٩٦٢/٩/٢٥ : إن المدير العام يحاول المساومة في الموضوع حينما اشار خلال حديثه إلى أن الجهات العراقية لم تبد موافقتها حتى الآن على سفر الاعضاء الايرانيين الذي تقرر إيفادهم لحضور اجتماع اللجنة المشتركة بخصوص مياه بحيرة دربندخان (المتكونة من انشاء سد دربندخان) .

قاعدة تقسيم مياه قره تو:

لا توجد قاعدة أساسية متبعة في تقسيم مياه مجرى قره تو بين الحكومتين العراقية والايرانية. ولكن التعامل القديم قائم على أساس أنه في حالة حدوث نقص في مياه النهر يتصل قومسير الحدود العراقي (قائمقام قضاء خانقين) بزميله قومسير الحدود في قصر شرين للمداولة حول طريقة التقسيم وهي : على أساس تخصيص خمسة أيام للرعايا العراقيين ومثلها للرعايا الأيرانيين ، أو يومين .

---

(١) كتاب قومسير الحدود المؤرخ في ١٩٦٢/٧/١٢ .
(٢) كتاب السفارة العراقية (رقم ٢/٤٩/ ٣٨٠ وتاريخ ١٩٦٢/٨/٧) الموجه إلى وزارة الخارجية .
(٣) مذكرة السفارة الايرانية المرقمة ٣٣٩٤ والمؤرخة في ١٩٦٤/٩/١٩ الموجهة الى وزارة الخارجية .

نهر دويريج :

ينبع نهر دويريج من الجبال الايرانية ويدخل الحدود العراقية قرب مخفر الفكه العراقي، ثم يتجه غربا ويصب في هور المشرح. وتدل المعلومات المتيسرة لدى الجهات العراقية إن الجهات الايرانية عازمة على إنشاء سد في المنطقة المسماة بـ (جم العريم) لتحويل ماء النهر إلى داخل الحدود الايرانية مع العلم ان هناك اربعة عشرة مضخة منصوبة على النهر داخل الحدود العراقية (مجموع قوتها حوالي ٦٠٠ حصان) تسقي الأراضي الواقعة على ضفتي النهر المذكور . وفي ١٩٦٦/٣/٦ قامت السلطات الايرانية بإنشاء سد ترابي أمام مجرى نهر دويريج في الموضع المسمى كبة هشال الذي يقع على مسافة خمسة كيلومترات تقريباً من مخفر الفكة العراقي ، فتسبب عن ذلك قطع المياه عبر الأراضي العراقية اعتباراً من اليوم المذكور ، ثم عادت وتدفقت في اليوم الثاني من جراء انهيار السد الترابي[١] .

نهر الكرخه وكارون وفروعها :

ينبع نهر الكرخه من الجبال الايرانية ويصب في هور الحويزة في موسم الفيضان. وهذا الهور الذي تختلط مياهه بمياه هور الكسارة الواقع في ناحية ميسان في محافظة ميسان يتفرع الى فرعين: أحدهما يصب في نهر السويب في قضاء القورنة ويصب الثاني في شط الكسارة. وتلقت السلطات العراقية[٢] معلومات تفيد بأن الحكومة الايرانية عازمة على إقامة مجموعة من السدود على نهري كارون والكرخة لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية، وفي ١٩٦١/١٢/١٦ أشعرت وزارة الخارجية السفارة الإيرانية في بغداد[٣] بأن السلطات الايرانية أقامت في الأونة الاخيرة سدة على نهر الكرخه في نقطة تبعد عشرة كيلومترات شمال شرقي

---

(١) كتاب متصرفية لواء العمارة المرقم س/٥/٢٤٢ والمؤرخ في ١٩٦٣/٣/١٣ الموجه إلى وزارة الداخلية.

(٢) كتاب وزارة الخارجية الى القنصلية العراقية في خرمشهر المرقم آسيوية /٤/٢١٣٦ والمؤرخ في ١٩٦١/١/٢٩ .

(٣) مذكرة وزارة الخارجية المؤرخة في ١٩٦١/١٢/١٦ الموجهة الى السفارة الايرانية .

الحميدية الايرانية، وإن الغرض من انشائها هو تحويل مجرى هذا النهر، وحجز مياهه من الوصول إلى مصبه في الكسارة وشط العرب ضمن الأراضي العراقية. وأشارت إلى خطورة هذا العمل وما يترتب عليه من أضرار بالغة بمصالح العراقيين، واعتباره خرقا للاتفاقات المبرمة والحقوق المكتسبة ومجافاة لروح الصداقة وحسن الجوار. وردت السلطات الايرانية بـ «أن نهر الكرخه يجري من أوله إلى آخره في الاراضي الايرانية، غير ان مياه هذا النهر فقط تنحدر في موسم الفيضان الى هور الحويزة. وقد تتقلص المياه في فصل الصيف لدرجة تجعل الساكنين على شاطئه يعانون أزمة قلة الماء، علما بأن التقارير الواصلة من السلطات المختصة تفيد أن السد الموجود حاليا على نهر الكرخه هو نفس السد القديم المشيد منذ عشر سنوات»[1] فاقترحت وزارة التخطيط مفاتحة الجهات الايرانية لوضع خطة منتظمة لاستثمار مياه هذا النهر بصورة مشتركة بين البلدين بناء على عزم الحكومة العراقية على تنظيم ري وبزل منطقة العمارة[2]. ومن أجل ذلك اقترحت تأليف لجنة مشتركة لزيارة مناطق الأنهر المشتركة ووضع خطة للتعاون بين البلدين .

وجدير بالذكر أن الحكومة الايرانية قامت منذ اكثر من عشر سنوات بإنشاء سدة قاطعة على نهر الكرخه في المنطقة المسماة «سن العباس» التي تقع شمالي منطقة الحميدية وعلى مسافة ستة كيلومترات منها. وتبعد السدة المذكورة عن الحدود العراقية بحوالي ٦٤ كيلومترا. أما طولها فيبلغ ١٥٠ مترا وتحتوي على ست فتحات مجهزة بأبواب حديدية. والغاية من انشائها حجز مياه النهر ورفع منسوبها، وشق سبعة جداول في مقدمتها لارواء الأراضي الواقعة على جانبي نهر الكرخة، أربعة منها كبيرة وهي الدهوري والهرموني وخصبان والشاولي، ويقدر عرض كل جدول بين ٢٠ ـ ٣٠ مترا، وثلاثة صغيرة تقابل الجداول الكبيرة وهي نهر علي الزامل والصرخة وحاجي عباس، ويتراوح عرضها بين ٦ إلى ٨ أمتار. وكانت

---

(١) مذكرة وزارة الخارجية الايرانية المرقمة ٢٧٢٦ والمؤرخة في ١٩٦٣/٦/٢٣ .

(٢) كتاب وزارة التخطيط المرقم س/٩/٢١٤ والمؤرخ في ١٩٦٣/٧/٨ ، الموجه إلى وزارة الخارجية .

هذه الجداول موجودة قبل انشاء السدة، وتجري فيها المياه شتاءً، عند ارتفاع مناسيب الماء في نهر الكرخة، وبعد انشاء السد صارت تجري صيفاً وشتاء .

وفضلا عن ذلك قامت السلطات المختصة بشق جدولين كبيرين آخرين في مقدم السدة مباشرة، أحدهما يصب في نهر الكرخة القديم وطوله خمسة عشر كيلومترا ويسقي حوالي خمسة آلاف مشاره وثانيهما قد شق لاسقاء أراضي المبيتين. كما قام سكان المنطقة بنصب تسع مضخات على نهر السابلة أحد فروع نهر الكرخة، قوة كل واحدة منها ستون حصانا. ونصبت السلطات الحكومية أربع مضخات كبيرة قوة كل منها ١٥٠ حصانا في الضفة اليسرى من نهر الكرخه مقابل مدينة الحميدية لاسقاء الأراضي التي تسكنها عشائر بني اسكين والهويشم وبني طرفه العربية.

وكان لانشاء هذه السدة تأثير كبير على مياه هور الحويزة الذي يمد نهر السويب بالماء لا سيما في فصل الصيف وينتهي في شط العرب . وتتفرع من نهر الكرخة جداول داخل الحدود العراقية هي : نعمة ونيسان والسابلة والكسرة والخرابة وعمود السيدية . وجميعها تصب في هور الحويزة . وتجف مياه هذه الفروع خلال موسم الصيف عدا الفرع المسمى عمود السيدية .

أما نهر كارون الذي ينبع من جبال بختياري الايرانية ويصب في شط العرب عند ميناء خرمشهر (المحمرة سابقا) فيبلغ معدل تصريفه السنوي حوالي عشرين مليار متر مكعب من الماء. وقد بدأت الحكومة الايرانية بالسيطرة على النهر وروافده منذ ١٩٦٢ وشيدت سد دز (أو محمد رضا بهلوي) على نهر دز أحد فروع نهر كارون لاغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية ويعد من أعلى سدود منطقة الشرق الأوسط . وقد أثر هذا السد في عذوبة مياه شط العرب لا سيما في موسم الصيف التي تتأثر بكميات المياه المتدفقة منه ومن نهري كارون والكرخة ، بينما وتعزو السلطات الايرانية ارتفاع نسبة الملوحة في شط العرب إلى تنفيذ المشاريع الواسعة التي تقوم بها الجهات العراقية في أعالي نهري دجلة والفرات ، كما أن استهلاك المياه للأغراض

الزراعية في الأقسام الجنوبية من العراق استهلاكاً فائضاً عن الحاجة قد سبب تناقصاً كبيراً في كميات المياه الداخلة إلى شط العرب .

لا تزال معظم مشاريع الري والسدود في خوزستان قيد الدرس. وقد عهد لمؤسسة ماء وكهرباء خوزستان وضع الدراسات والمشاريع وتنفيذها بالاتفاق مع مؤسسة «التنمية والموارد الامريكية»(*). وتستهدف خطة التنمية العامة في مقاطعة خوزستان الى تشييد عدد من السدود على أنهر كارون ومارون والكرخه ودز وبقية الأنهار الايرانية لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية. وأكثر هذه المشاريع لا تزال قيد الدراسة باستثناء سد دز الكبير (أو سد محمد رضا بهلوي).

نهر الطيب:

ينبع هذا النهر من الاراضي الايرانية ويدخل الحدود العراقية في المنطقة المسماة (جشة ليلة) التي تبعد عن المخفر العراقي بحوالي سبعة كيلومترات من ناحية الشمال، ثم يسير بمحاذاة الحدود لمسافة كيلومترين تقريباً، ثم يتجه نحو الأراضي العراقية المسماة بأراضي الجزيرة الواقعة شرقي مدينة العمارة، ويصب في هور المشرح. وتزداد كميات مياه النهر شتاء وتتناقص صيفاً. ويستفيد المزارعون العراقيون منه لسقي الأراضي الواقعة على جانبيه. وتنوي السلطات الايرانية انشاء سدة على نهر الطيب بمساعدة الخبراء الامريكيين الذين قاموا فعلا بإجراء التحريات والمسوحات الفنية اللازمة لانشاء السدة المذكورة في المنطقة المسماة (دهلون). واذا ما تم انشاؤها تحول مجرى النهر، وحرم المزارعون العراقيون من مياهه التي عليها تتوقف حياتهم[1].

(*) American Development and Resources Corporation.

من تقرير القنصلية العراقية في خرمشهر المرقم س/٣/٤٩ والمؤرخ في ١٩٦٥/٢/٢٨ .

(١) كتاب متصرفية لواء العمارة المرقم س/٥/١٩٣ والمؤرخ في ١٩٦٠/٣/٩ .

ثالثاً : المياه المشتركة في المنطقة الشمالية الشرقية :

١ ـ مياه نهر هركينه :

كثيرا ما تحصل اشتباكات مسلحة بين سكان الحدود العراقيين والايرانيين في منطقة مريوان حول كيفية الاستفادة من مياه نهر زرين جوي الكبير الذي يروي الأراضي الواقعة على الحدود. وتنظيما لحقوق المزارعين من مياه هذا النهر، الذي يبلغ عرضه خمسون مترا، وافقت السلطات العراقية والايرانية على إجراء تسوية عادلة، فأقيمت ستة سدود صغيرة تفرعت من مقدماتها ست جداول: ثلاثة منها في إيران وهي سد بايوه الذي يسقي الأراضي الزراعية الواقعة في هذه الناحية وسد بالاجو الذي تحرك مياهه مطحنة ناحية باشماق وسد وسان الذي يسقي أراضي وسان الزراعية. أما السدود العراقية الثلاثة فتقع في نواحي بناوه سوته، وهركينه، وعلي آباد وتسقي الأراضي الزراعية التابعة لهذه النواحي.

وبالرغم من تشييد هذه السدود لتوزيع مياه النهر توزيعا عادلا فلم تتوقف الاشتباكات المسلحة بين الطرفين. ففي عام ١٩٥٤ مثلا وقع اشتباك مسلح في منطقة مريوان[١] بين العشائر الايرانية والعراقية أدى إلى خسائر جسيمة. وقد كان هذا الاشتباك موضع اهتمام الصحف والسلطات الايرانية. واستدعى القائم بأعمال السفارة العراقية (عبدالمنعم الكيلاني) الى وزارة الخارجية الايرانية وتسلم مذكرة احتجاج حول الحادث، جاء فيها ان (٥٠٠) شخص من سكان قرية هركينه العراقية يساعدهم عدد من رجال الشرطة قد تجاوزا على الاراضي الايرانية واطلقوا النار عليها، وهدموا سد نهر باشماق، وهدموا في اليوم الثاني سد بايوه. وطالبت المذكرة أن تصدر الحكومة العراقية أوامرها الصريحة والاكيدة لموظفيها لتجنب ارتكاب هذه الأعمال ثانية، وإلا فإن موظفي الحكومة الايرانية سيلجئون من الان فصاعدا إلى المقابلة بالمثل، وحذرت المذكرة من العواقب الوخيمة[٢].

---

(١) جريدة كيهان الايرانية في عددها الصادر بتاريخ ١٩٥٤/٨/١٦ نقلا عن مراسلها في مدينة سننلج.

(٢) مذكرة وزارة الخارجية الايرانية المرقمة ٣٢٠٥ والمؤرخة في ١٩٥٤/٨/١٧.

وتتلخص أسباب هذا الاشتباك المسلح الى ما يلي[1]:

«حدثت في الآونة الاخيرة منازعة على مياه هركينة العراقية وباشماق الايرانية، حيث أن السلطات الايرانية تدعى بعائدية مياه السواقي المذكورة إليها بدعوى أنها حديثة التكوين. كما أن السلطة العراقية تدعي بأن مياه هذه السواقي قديمة العهد وتعود إليها. لقد أمر القومسير الايراني لمنطقة مريوان بقطع مياه السواقي المذكورة. وعقد اجتماع مع مدير ناحية بنجوين بتاريخ ١٩٥٤/٧/٣١ للتحقيق في هذه الشكاوي. وقد تم إجراء الكشف بحضور الخبراء المحليين لكلا الجانبين وتبين بأن النهر الفاصل بين بناوه سوته وهركينه العراقية وبايوه وباشماق الايرانية قد سحبت منها ست سواقي ثلاثة منها تجري نحو الأراضي العراقية والثلاثة الأخرى نحو الأراضي الايرانية.

إن النزاع الرئيسي يدور حول مياه الجدول الذي يقع إلى الجنوب من قرية بناوه سوته العراقية (إحداثيات ٩٢١٠ خارطة مريوان ١/ ١٠٠,٠٠٠) ويصب في نهر قزلجه (باشه رود) على مسافة كيلومترين من شمال مخفر باشماق الايراني. ويعتبر هذا الجدول خط الحدود بين الدولتين ابتداء من نقطة تقع إلى الجنوب من مخفر بناوه سوته وانتهاء بمصبه في نهر قزلجة. إن مياه الجدول تنبع من أراضي بناوه سوته وبعد أن تسقي مزارعها تنحدر فتصب في الجدول المذكور. وقد بحثت الفقرة الخامسة من بروتوكول الحدود لسنة ١٩١٣ مياه نهر قزلجه وفرعه الذي يسقي أراضي مسعود العراقية التي تقع الى الشمال من هذا الجدول المتنازع عليه بحوالي ثمانية كيلومترات.

لقد اعتاد مزارعو وفلاحو كلتا الدولتين القاطنين على الحدود منذ عهد بعيد اسقاء مزارعهم من مياه النهر المذكور. ويظهر من سير الوقائع أن أهالي قرية هركينه لدى مراجعتهم قائمقام قضاء حلبجة بشأن انقطاع المياه عن قريتهم توجه الى مكان الحادث للكشف والتحقيق، فظهر من سير التحقيق أن القومسير

---

(١) برقية متصرفية لواء السليمانية في ١٩٥٤/٨/٨ المعنونة الى وزارتي الداخلية والخارجية.

الايراني لمنطقة مريوان قد أصدر أوامره بقطع الماء عن إحدى هذه السواقي التي تسقي أراضي هركينه العراقية بدعوى أن هذه الساقية حديثة العهد، وليست من ضمن السواقي الست القديمة، في حين أنها قديمة وقد جرى كريها حديثا. غير أن القومسير الايراني لم يقتنع بهذه الايضاحات فأمر بقطع جريان الماء تواطؤ مع مستأجري أراضي باشماق الايرانية، مع العلم أن الساقية تمتد بضعة مئات من الكيلومترات داخل الحدود العراقية.

في ١٩٥٤/٨/١٣ وقّع كل من قومسير منطقة مريوان الايراني ومدير ناحية بنجوين اتفاقا مؤقتا بشأن كيفية التصرف بالمياه المتنازع عليها يقضي باستعمال طريقة المناوبة في التوزيع، على أن تخصص أربعة أيام للرعايا العراقيين ويومان للرعايا الايرانيين، ريثما تصل اللجنة المشتركة المقترح تشكيلها لحسم النزاع. وقد وافقت وزارة الداخلية على هذا الاقتراح وقررت تأليف اللجنة العراقية برئاسة قائمقام حلبجة وعضوية آمر حامية السليمانية ومساح اللواء.

كانت وجهة نظر السلطات العراقية تتلخص في ان التجاوز قد وقع من جانب السلطات الايرانية في منطقة الحدود، وان المسؤول عن اثارة الاشتباك المسلح هو قومسير الحدود الايراني (السرهنك برويز)[1]، واقترحت تأليف لجنة للتحقيق في الحوادث التي وقعت. غير أن الجهات الايرانية واصلت تجاوزاتها على المياه بشق ساقية جديدة، ولم توافق على تأليف اللجنة. فاضطرت الحكومة العراقية[2] ثانية إلى لفت نظر وزارة الخارجية الايرانية إلى المشاكل التي قد يسببها هذا النزاع. فكان جوابها أن الأمر «لا يحتاج إلى التحقيق وإيفاد لجنة»[3].

إن التجاوزات التي تقع على الحدود والمشاكل التي تنبعث عنها يستغلها المسؤولون الايرانيون أحيانا لاثارة قضايا أخرى أو توجيه الانظار إلى قضايا معينة

---

(١) مذكرة وزارة الخارجية العراقية المؤرخة في ١٩٥٤/٩/٥ الموجهة الى السفارة الايرانية في بغداد.

(٢) مذكرة وزارة الخارجية العراقية المرقمة ش: ١٢٥/١٢٥/٤/١٩٩ والمؤرخة في ١٩٥٥/١/٩ الموجهة الى السفارة العراقية في طهران لابلاغ مضمونها إلى وزارة الخارجية الايرانية.

(٣) مذكرة وزارة الخارجية الايرانية المؤرخة في ١٩٥٥/١/١٩ الموجهة إلى السفارة العراقية.

لا سيما قضية شط العرب «ويظهرون ـ من طرف خفي تارة وجلي تارة أخرى ـ أن الخطورة التي يعلقونها على حل هذه القضية»[1] ويمهدون لها في الصحف الايرانية. ولكن الحكومة العراقية كانت دائما تعارض في ربط قضية معينة بقضايا أخرى، وبعبارة ثانية: تعليق حل القضايا الصغرى على حل القضايا الكبرى، كما أنها لا تأخذ «بالرأي القائل بالدخول في مفاوضة لحل ما يدعى بقضايا الحدود جملة باعتبارها ذات علاقة مع بعضها البعض. وهي تعتبر ذلك اقتراحا غير عملي ولا يمكن تحقيقه. . .» ويخالف «الأصول والعرف والتعامل، ويلحق بمصالح العراق أضرارا بالغة ويسبب تأخر البت في قضايا مهمة تحتاج بطبيعتها إلى حل سريع لعلاقتها بحياة الأفراد وحقوقهم»[2].

إن النزاع المذكور الذي يمس حياة المزارعين العراقيين القاطنين على الحدود قد أخذ يتجدد بين حين وآخر. فقد ادعت السفارة الايرانية بأن عشرين شخصا من أهالي هركينه قد ذهبوا إلى الحدود «لبناء سد على النهر، فمنعهم الموظفون النظاميون من انجاز ذلك. وفي تاريخ ١٩٥٥/٨/٧ ذهب معاون شرطة بنجوين مع عشرة من الشرطة وأشخاص آخرون إلى الحدود. وعند اجتماعهم بآمر مخفر الحدود أفاد بأن تعليمات متصرف السليمانية تنص على بناء سد (مينه خوارحم) حتى ولو لم توافق قومسيرية مريوان على ذلك. .»[3]. وأضافت بأن إقامة أي نوع من السدود، وقيام الرعايا العراقيين بأي عمل من شأنه التجاوز على الاراضي والمياه الايرانية سيضطر موظفو الحدود الايرانية الى منعه، وستقع مسؤولية هذا العمل على المتجاوزين.

* * *

تؤلف مياه الحدود المشتركة بين العراق وإيران مشكلة كبيرة وخطيرة كلما

---

(١) كتاب السفارة العراقية في طهران المؤرخ في ٢٠/٣/١٩٥٥ الموجه إلى وزارة الخارجية.

(٢) مذكرة وزارة الخارجية المرقمة ش/٣٩٥/٣٩٥/١٤٠٧٨/٤ والمؤرخة في ٢٦/٣/١٩٥٥ الموجهة الى السفارة العراقية في طهران.

(٣) مذكرة السفارة الايرانية في بغداد المؤرخة في ٦/٩/١٩٥٥ الموجهة الى وزارة الخارجية.

تدهورت العلاقات بين البلدين وهي في الغالب الأعم متدهورة جدا ، وتتصرف السلطات الايرانية تصرفا ضارا بحقوق المواطنين العراقيين دون مراعاة للحقوق المكتسبة والتعامل القديم . وقد اخترنا نماذج من المشكلات لتبيان ضخامة هذه المشكلة واحتمال توسعها في المستقبل وندرج أدناه طائفة اخرى من اسماء الأنهر الأخرى المشتركة بين الدولتين: (١) نهر زاراده الذي ينبع من جبال إيران ويجري بمحاذاة الحدود لمسافة خمسة كيلومترات ثم يصب في نهر الزاب الصغير قرب سنسكر في لواء السليمانية و(٢) نهر الزاب الصغير و(٣) نهر اباني وقزلجه من فروع الزاب الصغير و(٤) نهر براوه سوتا الذي ينبع من جبال ايران شرقي براوه سوتا ويجري باتجاه الشمال الغربي، ثم يصب في نهر قزلجه شمالي مخفر باشماق الايراني، ويسير بعدئذ بمحاذاة الحدود لمسافة أربعة كيلومترات و(٥) نهر كوكاسوز و(٦) بيارا و(٧) سيروان أحد فروع نهر ديالي و(٨) زمكان و(٩) آباسان. ومن الأنهر والمجاري الأخرى الصغيرة: كلال الدير، وكلال طرسف، ومجرى كانكولاك ونهر السويب ونهر الخيين.

٢ ـ مياه خزان دربندخان

من المشاكل المستجدة ذات الطبيعة الخاصة مشكلة مياه خزان سَدّ دربندخان الحديث، وامتداد بحيرة السد وتجاوزها على الأراضي الايرانية. وجوابا[١] على استفسار السفارة الايرانية في بغداد أوضحت وزارة الخارجية العراقية أن الحكومة العراقية أعربت أكثر من مرة عن حسن نواياها ومقاصدها في هذه القضية في كافة ظروفها ومراحلها. إذ أوضحت كل التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع إلى السفارة وإلى المسؤولين في الحكومة الايرانية، واقترحت إجراء الكشف على المنطقة لمعرفة الأقسام التي يحتمل أن تغمرها مياه الخزان، وأبدت استعدادها للتعويض المالي عن الضرر المحتمل حدوثه لبعض الأراضي الايرانية

---

(١) مذكرة وزارة الخارجية العراقية المرقمة آسيوية /٥٣٧٧/ ٥٣٧٧/٤ والمؤرخة في ١٩٦١/١١/٥ الموجهة إلى السفارة الايرانية جوابا على مذكرتها المرقمة ١٠٨٥ والمؤرخة في ١٩٦١/١٠/٢٥ .

من انغمارها بالمياه . وبهذا تكون قد قامت من جانبها بكافة الأجراءات المقتضية التي تمليها أحكام القانون الدولي. أما ما ذهبت إليه السفارة. . . بأنه لا يجوز للحكومة العراقية حسب أحكام القانون الدولي أن الدولي التي لا تمنع قواعده من قيام الدولة بإنجاز أي تدبير أو مشروع في اقليمها لاستغلال مياه النهر المشترك بينها وبين دولة مجاورة إذا لم يكن من شأن هذا المشروع أن يلحق بالدولة المجاورة ضررا جسيما أو أذى بالغا. ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الايرانية الامبراطورية التي تتمسك بأحكام القانون الدولي في هذه القضية بالذات سبق لها أن تجاهلت ولا تزال ماضية في تجاهلها في قضايا كثيرة تتعلق بمياه الحدود المشتركة، كنهر الوند وكنجان جم ووادي كنكير والطيب ودويريج مما سبب للعراق أضرارا جسيمة تجمعت عن انشاء السدود والمشاريع الأخرى على هذه الأنهر المشتركة دون الالتفات إلى مصالح العراق والعراقيين المستندة إلى حق صريح للعراق في هذه المياه يؤيد التعامل القديم والاتفاقيات النافذة الملزمة للدولتين. وعلى الرغم مما تقدم فإن الوزارة جريا منها على حرصها على تنمية علاقات المودة وحسن الجوار وتعزيزها بين البلدين تود إعلام السفارة المحترمة بأن خزان دربندخان قد بوشر بخزن المياه فيه ابتداء من ١٠/١١/١٩٦١، وأن الجهات المختصة ترى أن منسوب المياه في الخزان سوف لا يغمر الأراضي الايرانية في السنة المائية من السنين العالية، أو إذا كان الفيضان استثنائيا ـ وهو ما لا يمكن التنبؤ به منذ الآن ـ فإن منسوب المياه في الخزان سيصل إلى ٤٦٠ مترا فوق سطح البحر في أواسط شهر نيسان ١٩٦٢. وحينئذ يحتمل أن يبدأ انغمار الأراضي الايرانية . . . مؤكدة اقتراحها السابق بتأليف لجنة فنية مشتركة للكشف على الأراضي التي قد تعلوها مياه الخزان تمهيداً للتوصل إلى اتفاق بهذا الشأن .

استجابت الحكومة الايرانية لاقتراح الحكومة العراقية، ووافقت على ارسال ممثل عنها إلى مناطق الحدود القريبة من سد دربندخان وطلبت من الجهات العراقية تزويده بالموسم البياني لاختلاف مناسيب مياه خزان دربندخان

حسب المسافة اعتبارا من السد حتى اعالي المياه، وبخارطة لأعلى مستوى منسوب الماء. واقترحت أن تقوم هيئة إيرانية لرسم الخرائط تصحبها هيئة فنية عراقية بالكشف على مناطق الحدود[1]. واختارت الحكومة الايرانية أعضاء الجانب الايراني في اللجنة المشتركة وهم: الدكتور فريدوني القائم بالأعمال رئيسا والمقدم المهندس علي دانشور، واثنين من مهندسي دائرة المساحة والري. ولكن الحكومة العراقية لم تسارع في تعيين ممثليها في اللجنة المشتركة، وظلت السلطات الايرانية بانتظار قرار الحكومة العراقية بهذا الشأن[3]. وفي ١٨/١٠/١٩٦٢ وصل الى بغداد أعضاء الوفد الايراني. وكانت واجبات اللجنة المشتركة المؤلفة من الجانبين:

١ ـ تحديد الأراضي التي ستغمرها مياه الخزان فوق أعلى منسوب سبق أن وصل إليه نهر ديالي وفي كل كيلومتر في مناطق الانغمار. وتأشير ذلك موقعيا وعلى الخرائط.

٢ ـ تثبيت الحالة الراهنة للأراضي التي يحتمل إنغمارها من حيث الزراعة والاسكان وتأشير ذلك على الخرائط.

٣ ـ إعداد تقرير يرفع باسم اللجنة إلى الحكومتين عن نتائج أعمالها موقعا

---

(١) مذكرة السفارة الايرانية في بغداد المؤرخة في ٣١/١٢/١٩٦١ والمرقمة ١٤٥٧.

(٢) كتابا السفارة العراقية في طهران المؤرخان في ٢٤/٧/١٩٦٢ و٤/٩/١٩٦٢ الموجهان إلى وزارة الخارجية.

(٣) الراجح أن من اسباب هذا التأخير في اختيار الممثلين هو عدم قيام السلطات الايرانية باتخاذ أي إجراء بصدد انقطاع المياه عن ناحيتي قره تو وزرباطية، بدلالة ما جاء في كتاب وزارة الخارجية المؤرخ في ١٣/٩/١٩٦٢ الموّجه إلى السفارة العراقية في طهران حول حث السفارة على مواصلة مساعيها في إعادة جريان المياه إلى نهر قره تو.

في ١٨/١٠/١٩٦٢ وصل إلى بغداد الوفد الايراني المكلف بالتفاوض مع الحكومة العراقية حول الاراضي الايرانية التي ستغمرها مياه سد دربندخان وتطبيق الخرائط الخاصة والمؤلف من: العقيد تقي جليلي رئيسا والعقيد الركن صادق صالح كبير والمهندس المقدم علي دانشور والمهندس نظام الدين موحد والمهندس كاظم ذو الفقاري أعضاء وحلوا ضيوفا على الحكومة العراقية[٢].

عليه من قبل رئيس كل من الجانبين.

عقدت اللجنة العراقية الايرانية المشتركة عدة اجتماعات لها واتخذت التوصيات التالية:

١ ـ تشكيل هيئة مشتركة إيرانية عراقية لمسح الأراضي الايرانية التي ستغمرها مياه خزان دربندخان وإعداد الخرائط التي تبين حدود ومساحة الأراضي الايرانية التي قد تغمرها مياه السد.

٢ ـ تعيين أعضاء هيئة المسح بأسرع وقت ممكن ، وعلى الجهات الايرانية تحديد الموقع الذي سيجري فيه العمل وخطة المسح.

٣ ـ يقوم الجانب الايراني بإبداء التسهيلات اللازمة لفرقة المسح العراقية اثناء وجودها في إيران، وتقديم جميع الأدوات الفنية التي يتطلبها المسح.

٤ ـ يكون محل عمل هيئة المسح داخل الأراضي الايرانية، وتقوم هيئة المسح العراقية بإبداء التسهيلات الفنية اللازمة لتثبيت خط الانغمار من أعلى منسوب سطح ماء الخزان.

٥ ـ اسهام خبراء من الجانبين مع هيئة المسح المشتركة لتعيين نوع الأراضي والمنشآت التي قد تغمرها مياه السد، وتقدير الأضرار وفقا للأوضاع والأحوال والعرف المحلي وتقديم تقرير بذلك إلى حكومتيهما.

٦ ـ يفضل الشروع بالعمل من تاريخه حتى اواخر شهر تشرين الثاني القادم الموافق لليوم العاشر من آذرمان سنة ١٣٤٢ . وفي حالة تعذر إنجاز العمل خلال هذه المدة يستأنف في أوائل الخريف القادم حيث يصبح منسوب مياه الخزان في مستوى منخفض يساعد على إنجاز العمل.

٧ ـ يكون مكان التقاء فرقتي المسح المشتركة وخبراء تقدير الاضرار في

كرمنشاه لقربها من مناطق المسح.

٨ ـ اتفق الطرفين على أن انغمار قسم من أراضي ايران بمياه حوض دربندخان ليس معناه حدوث أي تغيير في خط الحدود بين البلدين في المنطقة ذاتها.

طلبت السفارة الايرانية في بغداد تسمية الوفد العراقي وموعد وصوله الى طهران[١]. فتقرر أن يغادر الوفد[٢] بغداد في ١٩٦٤/٩/١٦[٣]. ولكن السفارة الايرانية[٤] طلبت تأجيل سفر أعضاء اللجنة المشتركة «لبضعة أيام ريثما تتم الاستعدادات اللازمة لتهيئة أماكن سكن أعضاء الوفد وإرسال المواد اللازمة إلى المنطقة التي سيتم الكشف عليها...» ثم استقر رأي الحكومتين على أن يكون موعد السفر في اليوم الثالث من شهر تشرين الأول. وقبل أن يغادر أعضاء الوفد العراقي طلبت السفارة الايرانية ثانية تأجيل موعد السفر حتى إشعار آخر «لوقوع حادث طارىء لاثنين من أعضاء الوفد الايراني»! ولم تجر أية اتصالات بعد هذا التأجيل.

حلول عراقية لمشكلات المياه :

حينما اشتدت مشكلات المياه وقضايا الحدود بين إيران والعراق قبيل الرابع عشر من تموز سنة ١٩٥٨ وفي ظل حلف بغداد طلبت وزارة الدفاع من وزارتي الداخلية والخارجية تأليف الوفد العراقي المفاوض للسفر إلى طهران

---

(١) مذكرة السفارة الايرانية في بغداد المرقمة ٤٧٥/٢١٧/٨ والمؤرخة في ١٩٦٤/٨/٣ الموجّهة الى وزارة الخارجية .

(٢) برقية وزارة الخارجية المؤرخة في ١٩٦٤/٩/١٣ الموجهة الى السفارة العراقية في طهران .

(٣) تألف من السادة : عبد المنعم الخطيب عن وزارة الخارجية ، وكابتي عزيز درزهي قائمقام الشطرة عن وزارة الداخلية والمقدم الركن حميد رشيد النعمان عن وزارة الدفاع وعبد القادر مصطفى عن وزارة الاصلاح الزراعي والمهندس كيفان سورمان والمهندس علاء الدين الصقال ومفتش المساحة أديب متى وشلال واقع .

(٤) بعد مقابلة جرت صباح يوم ١٩٦٤/٩/١٣ بين القائم بأعمال السفارة الايرانية ومدير الشعبة الاسيوية الافريقية في وزارة الخارجية .

لاجراء مداولات مع السلطات الايرانية حول جميع قضايا الحدود المعلقة وحسمها نهائيا[1]. فطلبت وزارة الخارجية[2] استحصال موافقة مجلس الوزراء على تأليف الوفد العراقي المفاوض وإيفاده إلى طهران لانجاز ما يلي:

١ ـ حسم القضايا المعلقة الكثيرة الخاصة بقضايا الحدود والمياه المشتركة.

٢ ـ استحصال موافقة الحكومة الايرانية على اختيار حَكَم سويدي يتولى البت في أي خلاف يقع بين الطرفين حول تثبيت دعائم الحدود.

٣ ـ تسوية مياه الحدود المشتركة التي لها مساس مباشر بقضية تثبيت الحدود بنفس الوقت وبنفس الطريقة التي تجري بموجبها عملية التثبيت.

بعد مخابرات واتصالات طويلة وافقت الحكومة الايرانية على قدوم وفد عراقي إلى طهران للمداولة حول وضع خطة للعمل. ثم غيرت موقفها هذا وعادت إلى اتباع أسلوب التسويف والتعجيز بتقديم طلبات جديدة ـ بواسطة سفارتها في بغداد ـ لا علاقة لها بالموضوعات الرئيسة التي تم الاتفاق حولها من قبل، وذكرت «أنه يجب أن يتم تأليف لجنتي الحدود ونصب العلامات واتفاقية الصيانة والملاحة في شط العرب في آن واحد، وأن تبدأ بالعمل كل لجنة بمؤازرة الأخرى دون انقطاع». بينما كان من المتفق عليه أن تبدأ لجنة تثبيت الحدود عملها أولا ثم تباشر بعدها اللجنة الأخرى. فلم تستجب الحكومة العراقية لهذا الطلب وتعثرت المفاوضات. وكادت أن تثمر شيئا قبل نشوب ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨.

اتجهت الحكومة العراقية إلى تنفيذ مشاريع ري داخل الحدود العراقية بدلاً من الاعتماد الكلي على المياه التي تنحدر إليها من المرتفعات الايرانية . فقامت إحدى اللجان الفنية في مديرية الري العامة بوضع تقرير[1] عن « مشكلات المياه الدولية

---

(١) كتاب وزارة الدفاع المرقم د/٢٠٢/ ٤٣/ ٧٢٥ والمؤرخ في ١٩٥٧/٣/٢ الموجه إلى وزارتي الخارجية والداخلية.

(٢) كتاب وزارة الخارجية المرقم س /٧٤٢/٧٤٢/٤/٧٢٣٨ والمؤرخ في ١٩٥٧/٣/١٨ الموجه إلى ديوان مجلس الوزراء.

المشتركة نقتطف منه التوصيات التالية :

أولا : إن الطريقة السليمة التي يمكن اتباعها الآن (وإن اتبعت من قبل) مع بلد اسلامي مجاور، له مع العراق علاقات وثيقة ومصالح مشتركة هي المفاوضة بصورة جدّية. وإذا ما توفرت النية الحسنة والصداقة الحقة صار بالامكان حل جميع القضايا المعلقة. وهذا ما حدث فعلا في كثير من الدول المجاورة.

ثانيا : وإذا فشلت المفاوضات فلا بد من عرض قضايا المياه المشتركة على الجهات الدولية المعنية كالامم المتحدة أو مجلس الأمن.

ثالثا: وبما أن اللجوء إلى الاسلوبين السابقين يستغرق وقتا طويلا فلا بد من إيجاد الوسائل لمعالجة مشكلات المياه المشتركة داخل العراق على أن لا يعيق ذلك المطالبة بحقوق العراق المشروعة في هذه المياه.

رابعا: ينبغي بذل الجهود لتأمين إيصال المياه إلى مناطق الحدود وإعادة الرفاهية لسكانها.

خامسا: إن الوسائل العلاجية التي سلكتها الجهات المختصة في العراق يمكن استخدامها في المستقبل هي :

مشكلة مياه مندلي:

طلبت الجهات المختصة إلى شركة سر أم. ماكدونالد وشركاه البريطانية الاستشارية دراسة مشروع مندلي وبدره وجصان لتطوير الزراعة وانعاشها في المنطقة. وقد قدمت الشركة تقريرها بهذا الخصوص الذي عالج مشاريع الري والبزل المقترحة للمنطقة، وقامت كذلك شركة هنتنك للخدمات الفنية بتقديم تقرير عن التربة والزراعة.

وفيما يلي وصف عام لمشروع مندلي:

---

(١) يقع التقرير الذي وضعته اللجنة في (١٤) صفحة من القطع الكبير.

تناولت التحريات المساحة العامة للمنطقة البالغة (٥٥٠٠) كم مربعا (٢,٢٠٠,٠٠٠ مشارة) والواقعة في الجهة الشرقية من أواسط العراق في قضائي مندلي وبدرة اعتبارا من جبال حمرين شمالا إلى هور الشويجه جنوبا، ومن الحدود الايرانية شرقا حتى حدود مشروعي ديالي والنهروان غربا. وتتألف المنطقة من ثلاثة أقسام رئيسة:

القسم الأول: وتقدر مساحته بـ(٥٦٠) الف مشارة، ويقع في قضاء مندلي، ويسقي أراضيه حاليا نهر كنكير. وهذا القسم مأهول بالسكان، وفيه أراضي زراعية جيدة يمكن الاستفادة منها إذا توفرت المياه اللازمة. ويبدو أن المصدر الوحيد لتجهيز هذا القسم بالمياه هو نهر ديالي ومن نقطة تبعد حوالي ثمانين كيلومترا.

القسم الثاني: وتقدر مساحته بمليون وأربعمائة ألف مشاره، ويقع إلى الجنوب من نهر كنكير. ويعتمد حاليا على بعض المجاري في ري أراضيه، مثال ذلك كلال طرسق ونسبة الأراضي المزروعة منه قليلة بالنسبة إلى المساحة العامة. وتقع أراضي هذا القسم عند سفوح التلال، وإمكانية تحسين هذه الأراضي ضئيلة.

القسم الثالث: وتقدر مساحته بـ(٢٤٠,٠٠٠) مشارة، ويقع حوالي قصبتي بدرة وجصان. ويسقي كلال بدره قسما من هذه الأراضي. وهذا القسم مأهول بالسكان. ومن المحتمل تجهيز هذا القسم بالمياه من نهر دجله.

يتضح من تقرير مسح التربة وتصنيفها ودراسة الأحوال الزراعية ومصادر المياه الحالية والدراسات الهندسية والاقتراحات المتعلقة بإيصال الماء لاحياء الأراضي المذكورة والتحليل الاقتصادي للاقتراحات المختلفة بأن حل هذه المشكلة ليس هينا لبعد المنطقة عن مصادر المياه. ولذلك فقد تقرر إحياء (٥٨,٠٠٠ إلى ١٨٠,٠٠٠) مشارة من الأراضي الزراعية و(٦١٠٠) مشارة من البساتين فقط حسب الطريقة التي ستستخدم في توصيل المياه. وقد قسم المشروع

إلى قسمين (من حيث الموقع ومصدر المياه) الأول مشروع مندلي والثاني مشروع بدره وجصان:

مشروع مندلي:

إن مشكلة قضاء مندلي تتضح من جراء قلة مياه نهر كنكير في موسم الصيف (بلغ تصريف النهر مثلا في شهر أيلول سنة ١٩٥٩ (٢٨٠ رم ٣ثا). وهذه الكمية لا تكفي لارواء البساتين البالغة مساحتها (٣٥٠٠) مشارة. ولما كان تجهيز البساتين بالماء وحده خلال موسم الصيف لا يعد عملا اقتصاديا فقد أدخل المهندسون الاستشاريون قسما من الأراضي الزراعية في المشروع لتقليل كلفة المشارة الواحدة. وكانت المقترحات تدور حول إيصال المياه من نهر ديالي بواسطة ثلاثة مسالك مائية.

مشروع بدره وجصان:

تسد مياه كلال بدره حاجة بساتين بدره خلال موسم الصيف ولكنها لا تسد حاجات جصان ومرزاآباد. وحيث أنه من المتوقع قيام السلطات الايرانية باستغلال مياه النهر على نطاق واسع فقد اقترحت الشركة الاستشارية تجهيز نصف متر مكعب في الثانية فقط إلى بدره من احتياجات الماء في موسم الصيف، سواء لاسقاء البساتين أو لاستعمال السكان، أي بنسبة ٨٠٪ من كميات المياه. وقد أوصت الشركة الاستشارية بأن يكون نهر دجله هو المصدر الاساسي لتجهيز الماء. وفي هذه الحالة سيتم التجهيز بواسطة نصب محطة ضخ على نهر دجلة عند قرية الدبوني لرفع المياه بمقدار خمسة أمتار مكعبة في الثانية وشق قناة طولها خمسة وأربعون كيلومترا، ومحطة ضخ ثانية لرفع المياه إلى بساتين ومزارع جصان ومرزاآباد بواسطة خط للانابيب طوله سبعة عشر كيلومترا. ويتطلب الأمر كذلك إنشاء محطة ضخ ثالثة ومد خط من الأنابيب طوله تسعة عشر كيلومترا لتجهيز بدرة بنصف متر مكعب في الثانية من الماء.

وتوجد ثلاث مقترحات للاستفادة من تجهيز هذه المياه:

الاقتراح الأول يدور حول تجهيز نصف متر مكعب فقط لارواء البساتين

بكلفة (٣,٧٢ مليون دينار) أي بكلفة ١٤٠٠ دينار للمشارة الواحدة. والاقتراح الثاني يدور حول تجهيز المنطقة بالمياه الكافية لارواء البساتين والأراضي القابلة للزراعة الواقعة في منطقة جصان ومرزاآباد بكلفة (٤,٦٢ مليون دينار) أي بكلفة ١٤٧,٥ دينار للمشارة الواحدة. والاقتراح الثالث يدور حول تجهيز جميع الأراضي القابلة للزراعة في منطقة جصان ومرزاآباد والبالغة مساحتها ٨٨٩٠٠ مشارة فضلا عن بساتين بدرة بكلفة قدرها (٨,٦٦ مليون دينار) أي بكلفة (٩٧,٤٥ دينار) للمشارة الواحدة.

الفصل الثالث

النفط في مناطق الحدود والمياه الاقليمية والجرف القاري

تزخر مناطق الحدود الوسطى والجنوبية المتاخمة للحدود الايرانية بثروات كبيرة من النفط والغاز ، لم يكشف النقاب عنها بعد لاسباب كثيرة ، وتمتد هذه المناطق من خانقين إلى شط العرب جنوباً ، ومن الشط إلى المياه الاقليمية العراقية والايرانية ، حيث تتداخل الحدود في بعض مياه الخليج . وقد سويت معظم الخلافات تقريباً . ونشأت صناعات نفطية كيماوية فيها ، وخطوط لنقل الأنابيب طويلة للتصدير والتصفية . وسنكتفي بالاشارة إلى بعضها واهميتها في العلاقات العراقية الايرانية .

أولا : نفطخانة ونفطشاه:

كانت شركة نفط خانقين المحدودة في العراق وشركة النفط الانكليزية الفارسية في إيران، وهي شركة واحدة، بموجب امتياز دارسي تستثمر حقلي نفطخانة ونفطشاه الواقعين على الحدود العراقية دون صعوبة تذكر. ويقع حقل النفط المشترك عبر الحدود العراقية الايرانية، ويشطره نهر «أبي نفط» الفاصل بين الدولتين إلى شطرين: الشطر الأول ويسمى بحقل نفطخانه الذي يبعد ٣٥كم عن جنوب شرقي مدينة خانقين ويقع في المنطقة المعروفة «بالأراضي المحولة» إلى الدولة العثمانية، والشطر الثاني ويسمى بحقل نفطشاه. غير أنه بعد تأميم صناعة النفط في إيران وانهاء امتياز شركة نفط خانقين في العراق عام ١٩٥٨

وقبيل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وتولي الحكومة العراقية عمليات الانتاج بنفسها وجدت الجهات الفنية في وزارة النفط أنه لا بد من تبادل المعلومات الفنية بين العراق وإيران بعد أن حلا محل الشركة البريطانية، وأنه لا بد من وضع خطة مشتركة لانتاج النفط في الحقلين المذكورين، وتطويرهما والمحافظة على درجة الضغط اللازمة بشكل يحقق مصلحة البلدين. هذا مع العلم أن الكميات المستخرجة من حقل نفطخانه تضخ إلى مصافي الدورة في بغداد بواسطة خط للانابيب، وأن الكميات المستخرجة من حقل نفطشاه تضخ إلى مصفى كرمنشاه بواسطة خط للأنابيب أيضا.

حول هذه المنطقة المشتركة دارت مفاوضات بين الدولتين . فاقترحت « شركة النفط الوطنية الايرانية » في ١٩٦٠/٩/٢٢ على وزارة النفط العراقية أن يتم تعاون فني في حقلي نفطخانه ونفطشاه باعتبارهما حقلاً طبيعياً واحداً .

في ١٩٦٠/١٢/٢٨ طلبت وزارة النفط من مجلس الوزراء الموافقة على إجراء مفاوضات مع الحكومة الايرانية حول الموضوع، إلا أن المجلس طلب من الوزارة إعداد دراسة وافية عن مشكلة الحقلين المذكورين. فأعدت الدراسة[1] ورفعت إلى مجلس الوزراء دون أن يتخذ قرارا حول الموضوع. وعادت الجهات الايرانية تؤكد رغبتها في إجراء المحادثات، فقررت وزارة النفط أن المصلحة تقضي إجراء هذه المحادثات حفاظا على حقوق العراق الطبيعية[2]، وفاتحت وزارة الخارجية مستفسرة عن الجو السياسي الملائم لاجرائها. فأيدت الوزارة مبادرة وزارة النفط[3]، وأشعرتها بموافقة مجلس الوزراء على إجراء المباحثات[4]. وعلى تأليف الهيئة المفاوضة من ممثلين عن وزارتي الخارجية والنفط[5].

سافر الوفد العراقي إلى طهران وجرت المحادثات حول «موضوع التعاون

(١) كتاب وزارة النفط المرقم ٢١٧٦ والمؤرخ في ١٩٦١/٣/٢٣ الموجه الى ديوان مجلس الوزراء .
(٢) كتاب وزارة النفط المرقم ها/١٢٢ والمؤرخ في ١٩٦٣/٢/١٩ الموجهة الى وزارة الخارجية .
(٣) كتاب وزارة الخارجية المرقم اقتصادية ٢٢٥١/١٠٠/١٠١ والمؤرخ في ١٩٦٣/٤/٢٨ الموجه الى وزارة النفط .
(٤) كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ٣٨٢٦ والمؤرخ في ١٩٦٣/٤/٢٧ .
(٥) كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ٤٦١٥ والمؤرخ في ١٩٦٣/٧/٢١ .

في انتاج الحقول النفطية المشتركة» وموضوع المياه الاقليمية من ٢٨ تموز إلى ٤ آب ١٩٦٣ وتم الاتفاق بين الجانبين على مسودة اتفاقية يجري العمل بموجبها بعد مصادقة الحكومتين وفقا للأصول الدستورية. وقد استندت مسودة الاتفاقية إلى الأسس التالية[1]:

١ - تبادل المعلومات المتعلقة بالنواحي الجيولوجية وهندسة النفط والانتاج بين الطرفين.

٢ - إجراء دراسة مشتركة للمعلومات المذكورة لوضع أسس الانتاج من الحقل المشترك وفقا للقواعد السليمة التي تسمح بها صناعة النفط.

٣ - في حالة عدم التوصل إلى اتفاق بين ممثلي البلدين يحال الموضوع إلى خبير دولي (شخصي أو شركة) لدراسة واتخاذ القرار المناسب بشأنه، على أن يتحمل الطرفان نفقات دراسة الخبير، وعلى أن تكون قراراته ملزمة للجانبين.

٤ - يوافق الطرفان على تحديد حد أعلى للانتاج الحالي من الحقل المذكور بعشرة آلاف برميل من النفط يوميا لكل منهما وذلك لحين إنجاز الدراسات المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة أعلاه والتي سيتقرر على أساسها معدل الانتاج لكلا الجانبين.

٥ - يوافق الطرفان على استمرار تبادل المعلومات الفنية عن الانتاج، والسماح للفنيين من رعايا البلدين بزيارة مناطق العمليات الجارية في القسم الآخر من الحقل، والتعاون في تبادل المساعدات الفنية عند الحاجة، كمكافحة الحريق، وتبادل المواد والخبراء لهذا الغرض.

٦ - لغرض تطوير الحقل المشترك لانتاج أقصى حد ممكن من النفط يوافق الطرفان على تشكيل لجنة مشتركة لدراسة الموضوع وإمكانية الانتاج من الطبقات النفطية الأخرى في الحقل إن وجدت. ويتحمل الطرفان نفقات هذه الدراسة مناصفة.

---

(١) كتاب وزارة النفط المرقم شركات /س/٦٥٦ والمؤرخ في ١٩٦٣/٨/١٢ الموجه الى ديوان مجلس الوزراء.

٧ ـ نظراً لوجود بعض المنتجات النفطية الفائضة عن حاجة الطرفين من نفط يوافق الجانبان من حيث المبدأ على تبادل هذه المنتجات الفائضة وفقاً لاحتياجاتها أو إعادتها إلى الحقل النفطي المشترك بصورة موحدة على أسس يتم الاتفاق عليها فيما بعد .

ثانيا: المياه الاقليمية:

طرحت الحكومة الايرانية منذ عام ١٩٥٧ مواردها النفطية للأستثمار في المياه الاقليمية ومنحت قسماً منها إلى بعض الشركات الاجنبية عن طريق الامتياز. فلاحظت وزارة النفط أن بعض المناطق البحرية التي شملها الامتياز تقع ضمن المناطق البحرية العراقية. وللتثبت من هذه الحقيقة استقدمت الوزارة خبيرا دوليا في المياه الاقليمية هو الكابتن (كوشيرون آموت) النرويجي الجنسية ليتولى مسح المنطقة، بالاشتراك مع المهندسين والمساحين العراقيين، وتثبيت حدود المياه البحرية العراقية على الخارطة. حدث ذلك بعد عقد الاتفاقية الدولية لقانون البحار سنة ١٩٥٨ فوصل الخبير الى العراق سنة ١٩٥٩ ورسم الخارطة المطلوبة ، وظهر وجود تداخل بين المناطق البحرية التي منحتها الحكومة الايرانية بالامتياز وبين المياه البحرية العراقية[١]. واقترح

---

(١) أذاع رئيس مجلس الوزراء (علي جودت) بيانا حول تحديد المياه الاقليمية في ٢٢ تشرين الأول سنة ١٩٥٧ هذا نصه:

«إن الحكومة العراقية تحرص أشد الحرص على استثمار موارد العراق الطبيعية إلى أقصى حد ممكن. وبالنظر إلى قناعتها بأن قدرا لا يستهان به من تلك الموارد يكمن في قاع المنطقة البحرية الممتدة باتجاه البحر والملاصقة للبحر الاقليمي العراقي، ولثقتها بأن استثمار موارد هذه المنطقة على الوجه الذي يعود بالنفع على الشعب العراقي قد أصبح ميسورا بالنظر إلى التقدم الحديث، لذلك فهي تعلن أن جميع الموارد الطبيعية الكائنة في قاع البحر وما تحت القاع في المنطقة البحرية الممتدة باتجاه البحر والملاصقة للبحر الاقليمي العراقي تعود ملكيتها إلى العراق، وأن للعراق وحده حق الولاية العامة على هذه الموارد والاشراف على حفظها واستثمارها، كما أنه له وحده حق القيام بجميع التدابير اللازمة للكشف عن هذه الموارد ولاستثمارها بالطريقة التي يراها مناسبة، وكما أن له الحق في اتخاذ جميع الاجراءات التشريعية والادارية الضرورية لحماية كافة المنشآت التي تتطلبها عملية الكشف والاستثمار.

«إن الحكومة العراقية تود أن تؤكد بأنها لا ترمي من اصدار هذا البيان سوى ممارسة الحقوق التي ـ

الخبير الدولي اتخاذ بعض الاجراءات التي من شأنها الحفاظ على حقوق الحكومة العراقية. غير أن تلك الاجراءات لم تنفذ لعدم ملاءمة الظروف السياسية يومئذ. وظل الخلاف قائما بين البلدين. وقامت الحكومة الايرانية بتوجيه دعوة لوزير النفط لزيارة إيران للتفاوض بهذا الشأن. فسافر الوزير (عبدالعزيز الوتاري) على رأس وفد إلى طهران، وجرت مباحثات حول الموضوع هناك، وظهر أن الحكومة الايرانية قد اعتمدت في تثبيت مياهها البحرية على بروتوكول الاستانة المبرم في ١٩١٣، وادعت أن سيادة الحكومة العراقية على شط العرب تنتهي عند نقطة تقع على مسافة ٨,٧٥ كيلومترات من نقطة التقاء شط العرب بالخليج العربي.

وعلى هذا الاساس ذهب الجانب الايراني إلى أن البحر الاقليمي للبلدين يبدأ اعتبارا من تلك النقطة وليس من النقطة التي تمثل آخر نقطة على الساحل عند انحسار البحر، وهو المبدأ الذي أقره مشروع قانون البحار، والذي رسم الخبير النرويجي بموجبه خارطة المياه العراقية. ولدى تدقيق الموضوع تبين أن ادعاء الجانب الايراني غير صحيح، وأن بروتوكول الاستانة الذي أقر معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ يؤيد عكس ما ادعته السلطات الايرانية. ويؤيد سيادة العراق على شط العرب حتى مصبه في الخليج العربي. وليس هناك أي تحديد للنقطة التي اثارها الجانب الايراني.

وبناء على عدم التوصل لاتفاق حول بداية مقبولة تكون أساسا لتثبيت حدود المياه البحرية بين البلدين فقد طرح الجانب العراقي عدة مقترحات تتعلق باستثمار الموارد النفطية في المياه العائدة للطرفين، استثماراً مشتركاً بغض النظر عن موضوع سيادة كل دولة على هذه المياه البحرية. ورغبة في إقناع الجانب الأيراني لقبول هذه المقترحات عقد رئيس الوفد العراقي عدة اجتماعات خاصة مع وزير المالية الايراني، وتم الاتفاق بينهما على ان تحال المقترحات الى لجنة فنية مشتركة لدراستها وتقديم التوصيات

= أقرها التعامل الدولي، كما تود أن تؤكد أيضا أن ليس في هذا البيان ما يمس القواعد المقررة المتعلقة بحرية الملاحة وبحق الصيد في المنطقة البحرية المشار اليها».

بشأنها. وقد أسفرت المناقشات التي دارت بين أعضاء هذه اللجنة المشتركة عن قبول اقتراح واحد يقضي باستثمار الموارد النفطية الموجودة في المياه البحرية العراقية والايرانية استثمارا موحدا، واقتسام العوائد المتأتية مناصفة بين البلدين، وتأليف مجلس مشترك يتولى من حيث المبدأ إدارة شؤون هذه المنطقة وعمليات الاستثمار بغض النظر عن مساحة كل منطقة من مناطق المياه البحرية التابعة للبلدين، وعلى افتراض أن الاحتمالات النفطية في كل منها لا تزال مجهولة ولا تعتمد على المساحة . فقد تظهر في منطقة عراقية أو إيرانية . وقد تظهر في المنطقتين معاً .

استنادا الى موافقة الجانب الايراني خلال اجتماعات اللجنة الفنية على أسس هذه المقترحات تم وضع مسودة اتفاقية بهذا الخصوص. ولدى مناقشتها في الاجتماع الذي عقده ممثلو الجانبين مساء يوم ١٩٦٣/٨/٤ طلب الجانب الايراني إبعاد مسألة السيادة عن الموضوع، وطالب أن تكون حصة إيران ٦٠٪ من العائدات المتوقعة وحصة العراق ٤٠٪ على أساس أن مساحة المياه البحرية الايرانية أكبر من مساحة المياه العراقية، وزعم بأن الميناء البحري العميق الذي أنشأته شركة نفط البصرة في خورالعمية يقع ضمن المياه البحرية الايرانية، واتخذ من ذلك وسيلة للمساومة في الحصول على نسبة أعلى من العوائد. وعندما شعر الجانب العراقي أن المحادثات لا تسير سيرا مرضيا وأن الجانب الايراني قد أظهر تصلبا في موقفه قرر إنهاء المحادثات وترك الباب مفتوحا لاجراء دراسات أخرى في المستقبل. وأخبر الجانب الايراني أنه لا يستطيع إبرام الاتفاقية التي توصل إليها بشأن التعاون في انتاج حقول نفط خانقين المشتركة بمعزل عن موضوع المياه البحرية، واقترح تأجيل ذلك ريثما يتم الاتفاق حول الموضوع الثاني.

في آخر اجتماع عقده الجانبان وجه وزير النفط لزميله الايراني الدعوة لزيارة العراق لاستكمال المباحثات والدراسات إذا ما وجدت المقترحات العراقية قبولا لدى الجانب الايراني أو كانت لديه مقترحات جديدة مقبولة لدى الحكومة العراقية . واتفق الجانبان على بيان صحفي يذاع من إذاعتي بغداد وطهران في يوم

١٩٦٣/٨/٥ ، هذا نصه :

« اجتمع في طهران وفد الحكومتين العراقية والايرانية، وعقدا مباحثات ما بين ٢٨ تموز و٤ آب ١٩٦٣ . وقد دارت المباحثات في جو من الصداقة التامة وحسن النية وأدت إلى النتائج التالية :

«١ ـ تم التفاهم فيما يخص طريقة استثمار حقول النفطخانه ونفطشاه بصورة تحفظ المصالح المشتركة للطرفين .

٢ ـ أما بشأن المناطق البحرية فقد تم التفاهم مبدئيا على أن استثمار مواردها النفطية بصورة مشتركة هو في صالح الطرفين . ولذلك فقد اتفق على أن تحديد الطريقة التي يتم بها هذا الاستثمار المشترك يحتاج إلى دراسة وتمحيص أكثر ، وعلى أن يعقد اجتماع آخر لهذا الغرض في أقرب فرصة ممكنة» .

ودارت المناقشة حول الموضوعات الأساسية وهي : تثبيت المياه الاقليمية والجرف القاري والاستثمار المشترك استناداً إلى الاتفاقية الجديدة لقانون البحار سنة ١٩٥٨ :

ثالثا: الجرف القاري:

تشكلت لجنة فرعية لدراسة تحديد البحر الاقليمي والجرف القاري خلال محادثات طهران . ففي الاجتماع الأول الذي عقدته هذه اللجنة قدم الجانب الايراني في ٢٩ تموز ١٩٦٣ مذكرتين إحداهما وهي (أ) تبين وجهة نظر ايران في المياه الاقليمية والجرف القاري، وثانيهما وهي (ب) تبين كيفية تثبيت المياه الاقليمية الايرانية وجرفها القاري .

تطرقت «مذكرة أ» (حول المياه الاقليمية والجرف القاري) الى تاريخ القضية بإعلان الحكومة العراقية امتداد بحرها الاقليمي باثني عشر ميلا بحريا في اواخر سنة ١٩٥٨ ، والمذكرات المتعددة التي تبودلت بين الحكومتين ودعوة الحكومة الايرانية لقيام وفد عراقي بزيارة إيران للمداولة حول الموضوع، وعن إعلان شركة النفط الوطنية الايرانية في نيسان ١٩٦٣ استثمار المياه الاقليمية الايرانية وأقسام من جرفها القاري وعن احتجاج الحكومة العراقية على هذا الاعلان .

أما «مذكرة ب» (حول كيفية تثبيت المياه الاقليمية الايرانية والجرف القاري) فقد اشارت اولا إلى بروتوكول الآستانة لسنة ١٩١٣ وإلى محاضر لجنة تثبيت الحدود المشتركة لسنة ١٩١٤ التي ذكرت بأن خط الحدود القادم من العرض يتصل بالضفة اليسرى لشط العرب في نقطة تقع على مسافة ميلين منحدرا من القلعة العائدة للشيخ خزعل. . واعتبرت المذكرة المياه الواقعة جنوب هذه النقطة كائنة في البحر. ولهذا فإن خط الحدود للمنطقة الواقعة على امتداد المياه بين الساحلين العراقي والايراني ومن هذه النقطة حتى البحر يكون على طول منتصف المسافة بين الساحلين. وبينت كذلك بأن الحكومة الايرانية قد أجرت مسحا جويا وثبتت نقاطا على الساحل، ومن هذه النقاط أجرت مسحا لمصب شط العرب في الخليج وعلى امتداد الساحل الشمالي منه، ووضعت خرائط بمقياس (١ : ٥٠,٠٠٠) وأنها انفقت مبالغ طائلة واستعانت بخبراء عالميين من أجل تثبيت حدود مياهها الاقليمية وجرفها القاري مع العراق.

ولدى إطلاع الجانب العراقي على الخرائط التي وضعتها الحكومة الايرانية ، ظهر أن الحكومة الايرانية اعتبرت الحدود عند مصب شط العرب وفي منتصف الشط، أي أنها أدخلت القناة الملاحية للشط ضمن اقليمها. كما اعتبرت موقع الميناء العميق لتصدير النفط في خور العمية واقع ضمن مياهها الاقليمية. وقد قدم الجانب العراقي، ردا على ادعاءات الجانب الايراني، مذكرتين في يومي ٣٠ و٣١ تموز ١٩٦٣ هما «ج» لدحض ادعاءات إيران حول كيفية تثبيت البحر الاقليمي والجرف القاري و«د» حول بروتوكول الاستانة لسنة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تثبيت الحدود المشتركة لسنة ١٩١٤.

أ ـ المذكرة (جـ) حول تثبيت البحر الاقليمي والجرف القاري:

تطرقت هذه المذكرة أولا إلى خط الحدود، وأكدت أن تقدم شط العرب في منطقة الخليج، عبر سنوات طويلة وخاصة منذ الخمسين سنة الماضية لا يغير من حقيقة أن خط الحدود للمنطقة المتكونة من تراكم الطمى الحديث جنوب الفاو يقع على الضفة الايرانية، وإن جميع شط العرب حتى مصبه في البحر يقع ضمن الاقليم العراقي وتحت السيادة العراقية. وذكرت بأن الحكومة العراقية

عند تحديدها لبحرها الاقليمي تستخدم أحسن الخرائط المعترف بها عالميا وهي الخرائط التي تضعها الاميرالية البريطانية. وزود الجانب العراقي الجانب الايراني بنسخة من الخارطة المطبوعة في كانون الثاني ١٩٦٣، وفيها يبدو التباين مع المسح الذي أجرته الحكومة الايرانية. فقد بينت الخرائط البحرية العالمية بأن الضفة العراقية هي المتقدمة في الخليج، بينما ادعت إيران أن الضفة الايرانية هي المتقدمة مستندة في ذلك إلى المسح الجوي الذي قامت به قبل كل شيء.
وقد أشارت المذكرة (جـ) إلى ظهور بعض الاخطاء في خرائط المسح الايرانية، من ذلك الخطأ الذي وقع من جراء عدم الاشارة الى قناة الروكا (قناة الملاحة) في شط العرب والتي كانت حتى سنة ١٩٥٢ هي المدخل للشط. بل أظهرت خرائط المسح أن القناة تقع ضمن الشاطىء الايراني. وتطرقت المذكرة (جـ) كذلك إلى أن المسح الجوي لا يعتبر أسلوبا مثاليا عند تصوير المياه في مصب شط العرب، حيث تكون المياه غير صافية لوجود كميات من الطمى كبيرة تجعله غير شفاف، وإن نتائج المسح الجوي لا تصبح دقيقة في الحالات التي يتجه فيها الشاطىء قليلا جدا نحو الميلان كما هي الحالة عند مصب شط العرب، إذ يتراوح الميلان بحوالي قدم واحد لكل خمسة كيلومترات، وإن وقوع خطأ صغير يقدر بعدد قليل من السنتيمترات وبصورة عمودية يسبب اخطاء جسيمة تقدر بعدد من الكيلومترات بصورة أفقية. وقد اعترف الخبير الاجنبي الذي كان حاضرا مع الجانب الايراني بأن طريقة المسح التي اتبعها العراق أدق من المسح الجوي الذي اتبعته ايران. هذا وقد ذكرت المذكرة بأن المسح الايراني قد تم في شهر كانون ثاني سنة ١٩٥٨. وقد حدثت تغيرات في الساحل كثيرة منذ ذلك الحين. وأفادت بأن الحكومة العراقية هي الأخرى قد انفقت مبالغ طائلة لتثبيت حدود بحرها الاقليمي وجرفها القاري، واستعانت بخبير عالمي هو الكابتن كوشيرون آموت من البحرية النرويجية. وقد زود الجانب العراقي الجانب الايراني بنسخة من الخريطة التي وضعها الخبير المذكور.

ب : المذكرة (د) حول محاضر لجنة تثبيت الحدود لسنة ١٩١٤ :

أوضحت هذه المذكرة التي جاءت متممة للمذكرة (جـ) وملحقة بها

ادعاءات الجانب الايراني حول خط الحدود في مصب شط العرب بالنقاط التالية:

(أ) إن بروتوكول الاستانة لسنة ١٩١٣ اعترف بأن خط الحدود يسير مع مجرى شط العرب حتى البحر تاركا جميع الجزر الموجودة فيه تحت السيادة العثمانية.

(ب) أقر الممثل العثماني في لجنة الحدود المشتركة لسنة ١٩١٤ وفي محضر الجلسة الثانية التي حددت نفسها نقطة حدود شط العرب جنوبي الفاو وبان خط الحدود يسير مع مجرى نهر شط العرب حتى البحر تاركا جميع الجزر الكائنة فيه تحت السيادة العثمانية.

(جـ) أقر محضر الجلسة الثانية للجنة تثبيت الحدود لسنة ١٩١٤ بأن الممثل الروسي في اللجنة قد أيد بأن خط الحدود يسير مع الضفة الايرانية لشط العرب، وقال إن هذا مفروغ منه ولا حاجة لاضافته إلى المحضر، وأيد الممثل الايراني ذلك، وأعلن رئيس اللجنة بأن خضوع شط العرب للسيادة العثمانية أمر غير قابل للجدل، وإن واجب اللجنة هو تأشير نقاط الحدود فقط.

(د) إن معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ والبروتوكول الملحق بها قد اعترفت بخط الحدود كما حدده بروتوكول الاستانة لسنة ١٩١٣ وثبته محاضر جلسات لجنة تثبيت الحدود لسنة ١٩١٤ واعتبرتها وثائق غير شرعية.

رابعاً : الاستثمار المشترك للثروات النفطية :

عقدت اللجنة الفرعية الفنية المشتركة جلساتها (٣ و٤ آب ١٩٦٣) لمناقشة المقترحات التي تقدم بها الجانب العراقي حول إمكان قيام استثمار مشترك لموارد النفط في البحر الاقليمي والجرف القاري بين الدولتين دون التطرق إلى موضوع سيادة كل دولة على بحرها الاقليمي، وكانت كما يلي:

يضع الجانب العراقي بحره الاقليمي قاطبة، عدا المنطقة الواقعة على بعد ثلاثة أميال بحرية من الخط الواطىء، على قدم المساواة مع إيران - التي منحت امتياز بحرها الاقليمي المشابه إلى شركة النفط الوطنية الايرانية العائدة للحكومة

الايـرانية وكـذلك الجـرف القاري والبحـر الاقليمي الايراني الـواقـع في شـمـال الخليـج الذي لم يعلن لـلاستثمار مضافاً إليه الجـرف القـاري الـذي تـدعي بـه إيران ـ للاستثمار المشترك، على أن يؤلف فيما بعد مجلس مشترك من الحكـومتين لتقرير طريقة الاستثمار، وعلى أن توزع العوائـد مناصفـة. وكانت وجهـة النظر العراقية تقـوم على أسـاس أن حلا كهـذا يعتبر عـادلا لتشكيك الـطرفين بـوجود حقول نفطية في أي من المنطقتين، وإن أي نسبة مقترحة لتقسيم العوائد ستكـون مجحفة لكل من الطرفين، يضـاف إلى هذا أن مسـاحة المنـاطق العراقيـة تسـاوي مسـاحة المنـاطق الايرانيـة، وإن أي حقول نفـطية قـد تكتشف في منـاطق أحـد البلدين سيشـترك فيها الـطرفان مشـاركة متسـاوية، وستكـون احتمالات النفـع والضرر متعادلة كذلك. وقد أظهر الجانب الايـراني استعداده لقبـول هذا المبـدأ شريطة أن تكـون نسبة العـوائد ٦٠٪ لايـران و٤٠٪ للعراق بـاعتبار أن مسـاحة المنطقة الايرانية أكبر من مساحة المنطقة العراقية، وإلا فإنه يوافق على الاخذ بأي من المقترحات الثلاثة التالية:

١ ـ ينحصر الاستثمار المشترك في المنطقة المتنازع عليها فقط.

٢ ـ ينحصـر الاستثمـار في المـنطقـة المتنـازع عليهـا مضـافـا اليهـا البحـر الاقليمي والجرف القاري العراقي غير المتنازع عليه ومساحة متسـاوية من البحـر الاقليمي والجرف القاري الايراني غير المتنازع عليه.

٣ ـ ينحصـر الاستثمار المشترك في المنطقـة المتنازع عليهـا مـطروحـا منهـا المنطقة البحرية العراقية التي تدخل ضمن منطقة الاستثمـار التي سبق أن منحت الحكومة الايرانية امتيازها إلى شركة سـيريب في عام ١٩٥٧ مضـافا إليهـا المنطقـة العراقية غير المتنازع عليها. وتضع الحكومة الايرانية، مقابل ذلك، جميع بحـرها الاقليمي وجرفها القاري الواقع شمال الخليج الذي لم يمنح بالامتياز بعد.

رفض الجـانب العراقي الاقتـراح الأول لأن التنـازع غـير متكـافىء، ولأن العراق لا يؤيد وجود حق متنازع عليه لايران مساويا لحق العراق، كما ان حصر الاستثمـار المشترك في المنطقة المتنـازع عليهـا فقط سيجعله استثمـارا صغيـرا لا يستهـوي الشـركـات النفطيـة الراغبـة والمستعدة لـلاستثمار. كما رفض الجـانب

العراقي الاقتراحين الثاني والثالث لنفس السبب وهو عدم التكافؤ في منطقة التنازع. وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها الجانب العراقي في تقريب وجهات النظر دون التفريط في حقوق العراق وسيادته فإن الجانب الايراني كان مصرا على وجهة نظره مما ادى إلى تأجيل المفاوضات وإصدار البيان المشترك الذي أشرنا إليه من قبل[1].

إن الخلاف القائم بين العراق وإيران حول خط الحدود في شط العرب له آثار بعيدة تتعلق بسلامة العراق وسيادته، وتؤلف تهديدا لمصالحه الاقتصادية والنفطية في منطقتي شط العرب والخليج، لا سيما الموارد النفطية في قاع الخليج[*].

إن المادة الثانية من قانون تحديد المياه الاقليمية العراقية (رقم ٧١ لسنة ١٩٥٨) قد حددت البحر الاقليمي العراقي بأنه يمتد «مسافة اثني عشر ميلا بحريا[*] باتجاه أعالي البحر، مقاسا من أدنى حد لانحسار ماء البحر عن الساحل العراقي». وليس في هذا التحديد «ما يخل بالحقوق الأخرى المقررة دوليا للعراق في المنطقتين البحريتين المعروفتين بالمنطقة المتاخمة والامتداد القاري . .»[2].

---

(١) حذرت شركة النفط الوطنية العراقية المؤسسات وشركات النفط العالمية في أنها تحتفظ بكامل حقوقها في المياه الاقليمية في منطقة الخليج العربي. وجاء هذا التحذير إثر إعلان شركة النفط الوطنية الايرانية عن مزايدة لاستغلال مساحة من المياه في منطقة الخليج العربي للبحث والتنقيب عن النفط قد تتعارض بشكل أو بآخر مع مصالح العراق. وأكدت شركة النفط الوطنية العراقية في إعلان عام نشر في صحافة النفط العالمية أن هذا التحذير لا يسري على المنطقة المعلن عنها فقط بل على المياه الاقليمية في منطقة الخليج العربي كافة.

(جريدة الجمهورية البغدادية في ٢٧/١٠/١٩٧٠).

وقد سبق أن حذر مصدر مسؤول في وزارة الخارجية العراقية من عواقب الاتفاقيات التي تتعارض مع مصالح العراق النفطية عقب البيان الكويتي الايراني المشترك بشأن تحديد الجرف القاري في ١٩٧٠/٧/٨.

(*) إن إحدى المناطق الاربعة التي تم الاتفاق عليها بين شركة النفط العراقية الوطنية وشركة إيراب الفرنسية ومساحتها ٢٢٨٠ كيلومترا مربعا تقع ضمن المناطق المشمولة بهذه الاتفاقية وفي رقعة بحرية في الخليج العربي.

(*) الميل البحري يساوي ١٨٥٢ مترا.

(٢) المادة الرابعة من القانون نفسه. وفي ضوء الاتفاقية الدولية لقانون البحار سنة ١٩٥٨.

إن قيام العراق بتحديد مياهه الاقليمية والجرف القاري يعزى إلى وجود احتياطي ضخم من النفط طبقاً لمعاهدة ١٩٥٨ . فقد عرّفت هذه الاتفاقية الجرف القاري وأوضحت النظام القانوني الذي يتحكم فيه . وعلى هذا الاساس حددت المادة الأولى من هذه الاتفاقية الجرف القاري بأنه «مناطق قاع البحر وما تحته من طبقات، وهي المناطق التي تتصل بالشاطىء، وتوجد خارج مجال البحر الاقليمي بحيث لا يتجاوز عمق ماء البحر فيها عن مئتي متر عن سطح الماء، أو إلى الحد الذي لا يتعداه بحيث يقبل عمق المياه من السطح استغلال الموارد الطبيعية لهذه الموارد. . .» وحددت المادة الثانية النظام القانوني للجرف القاري على الصورة التالية :

١ ـ تمارس الدولة الشاطئية على الجرف القاري حقوق السيادة بقصد التنقيب فيه واستغلال موارده الطبيعية .

٢ ـ الحقوق المنصوص عليها في الفقرة الأولى مانعة، بمعنى أنه إذا لم تقم الدولة الشاطئية بالتنقيب في الجرف القاري أو باستغلال موارده الطبيعية فلا يجوز لأحد آخر أن يقوم في هذا النشاط في جرفها القاري، أو أن يدعي حقا فيه، ما لم يكن ذلك برضا الدولة الشاطئية الصريح .

٣ ـ إن حقوق الدولة الشاطئية على الجرف القاري لا تستند إلى وضع اليد الفعلي أو المجازي ، كما لا تستند إلى أي إعلان صريح صادر بهذا الخصوص .

ونصت المادة الثالثة من الاتفاقية بأن «حقوق الدولة الشاطئية على الجرف القاري لا تتغير من النظام القانوني لما وراءه من مياه بوصفها بحارا عالية، كما لا تغير من النظام القانوني لما فوق هذه المياه من فضاء جوي». وتفصيله كما يلي :

أ ـ اتفاقية قانون البحار لسنة ١٩٥٨ :

أقرت الاتفاقية في جنيف عام ١٩٥٨ ، بعد مداولات ومناقشات طويلة، وتألفت من أربع اتفاقيات، تكمل الواحدة الاخرى، ولكنها في الوقت نفسه مستقلة وذات طابع خاص: (الأولى) اتفاقية المياه الاقليمية والمنطقة المتاخمة،

و(الثانية) اتفاقية الجرف القاري، و(الثالثة) اتفاقية البحار العليا، و(الرابعة) اتفاقية خاصة بالثروات البحرية التي تزخر بها بحار العالم. وكان إقرارها حدثاً كبيرا بالنسبة لقانون البحار وتدوينه، وتطبيقاته. ومع ذلك فقد واجهت «الاتفاقية» بعض الانتقادات المهمة، لأنها جاءت مخيبة لآمال الدول المتخلفة، أو دول العالم الثالث، ومحققة لصالح الدول الكبرى، المتطورة صناعيا وتكنولوجيا، وجعلتها المستفيد الأول، والمهيمن الأكبر على بحار العالم وثرواتها المدفونة في قاع البحار، الأمر الذي أدى إلى امتناع بعض الدول من توقيعها، وطالبت إعادة النظر في بعض احكامها[1].

انصبت معارضة هذه الدول بالدرجة الأولى على تحديد العرض الأقصى للمياه الاقليمية بحيث لا يتجاوز اثنتي عشر ميلا بحريا (٢٠ كيلومتر). وقد ترتب على هذا التحديد أن حرمت الاتفاقية الدول الساحلية من حقها في ممارسة سيادتها على المياه البحرية المجاورة، وصنفتها في مقولة «البحار العليا»، ومنحت كل دولة حق التمتع بمجالاتها الجوية، وبحرية الملاحة وصيد الاسماك، واستثمار ثروات قاعها، ومد خطوط الهاتف والبرق وأنابيب النفط والغاز في قيعانها. وبعبارة أخرى أصبحت «ملكا مشاعاً» بين الدول، بل صارت «مجالا حيوياً» خاصا بالدول الكبرى، كالولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا. ونظرا لتقدمها الصناعي والتكنولوجي وخبراتها السابقة ومصالحها اللاحقة، فقد

---

(١) ظهر اهتمام الدول بثروات قاع البحار لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)، وكان أول مؤتمر عقد لهذا الغرض هو مؤتمر اتحاد القانون الدولي في بروكسل في ١٩٤٨/٩/٣. وعقد المؤتمر الأول في جنيف سنة ١٩٥٨. وعقد في جنيف سنة ١٩٦٠ المؤتمر الثاني لقانون البحار (كان أول مؤتمر عقد في لاهاي سنة ١٩٣٠). وبعد مناقشات ودراسات تعذر على المؤتمر التوصل الى نتائج مرضية، من جراء ضغوط الدول الكبرى المتزايدة، للحفاظ على استثمارات الثروات الطبيعية الموجودة في قاع البحار، كالنحاس والمنغنيز والكوبالت وغيرها. في عام ١٩٧٣ تقرر حل اللجنة الدولية لدراسة موضوع تنظيم استغلال قيعان البحار لصالح الجنس البشري كله. ونقلت المسألة برمتها الى الجمعية العمومية للأمم المتحدة، فقررت عقد مؤتمر عالمي لدراستها. فكان المؤتمر الدولي الثالث لقانون البحار الذي عقد اول دورة له في كاراكاس (من ١٩٧٤/٦/٢٠ الى ١٩٧٤/٨/٢٦). أما المؤتمر الثالث لقانون البحار فقد عقد في ١٥ آذار سنة ١٩٧٦ في نيويورك.

أصبحت وحدها القادرة على الاستفادة منها. بينها يتعذر على الدول المتنامية، في الوقت الحاضر، أو دول العالم الثالث، الاستفادة من المياه المتاخمة، ونظرت إلى الاتفاقية الجديدة كما لو كانت وسيلة من وسائل «القرصنة» لحرمان الشعوب الفقيرة من حقوقها الطبيعية، تحت ستار «الملكية المشاعة». ودفاعا عن حقوقها دعت الى اتخاذ اجراءين لرفع الغبن عنها: أحدهما أن يكون لكل دولة منطقة اقتصادية خاصة عرضها مئتين ميل، لا يجوز الاعتداء عليها واستثمارها، وثانيهما عقد مؤتمر دولي جديد لاعادة النظر في قانون البحار. وأثمرت مساعيها حينما طالب مندوب مالطة في الأمم المتحدة عام ١٩٦٧ باسم هذه الدول بعقد مؤتمر خاص لتنظيم استثمار ثروات البحار. وأصدرت الجمعية العامة قرارها الشهير باعتبار هذه الثروات «إرثا مشتركا للانسانية» (رقم ٢٧٤٩/ ٢٥ في كانون أول سنة ١٩٧٠).

وتنفيذا لهذا الاعلان العالمي الرسمي وجهت الدعوة «لعقد المؤتمر الدولي الثالث لقانون البحار» عام ١٩٧٣، حضره زهاء ١٥٠ مندوبا رسميا، وممثلين عن منظمات سياسية وقانونية، واسفرت المناقشات والدورات المختلفة عن وضع مشروع «اتفاقية شاملة لتنظيم جميع الأمور المتعلقة بقانون البحار» في مارس ١٩٨١[1]، يجري تنفيذها من خلال فترة تمتد بين ثلاث إلى خمس سنوات، ولن

---

(١) عقدت عشر دورات في مدن نيويورك وجنيف وطوكيو وكاراكاس ونيومكسيكو بين عام ١٩٧٣ إلى ١٩٨١، وتضمن المشروع ٣٢٠ مادة، وتسعة ملاحق، وخمسة قرارات، وتصريحا واحدا. ويعود السبب الى موافقة أعضاء المؤتمر على اتفاقية واحدة ذات نصوص شاملة، بدلا من اتفاقيات مستقلة كما كان الحال في اتفاقية ١٩٥٨، هو حض الدول على توقيع معاهدة شاملة بدلا من توقيع اتفاقات منفصلة، يوقعون ما يشاؤون وينبذون ما يشاؤون. هذا فإن معارضة الولايات المتحدة وبعض الدول الصناعية حالت دون توقيع المعاهدة عام ١٩٨١ كما كان مقررا في كاراكاس، فتم التوقيع سنة ١٩٨٢، في مدينة مونتيجو باي (في جمايكا) في اليوم العاشر من شهر كانون الأول (ذكرى إعلان حقوق الانسان) من قبل ١١٧ دولة، بينما امتنعت اربع دول فقط (الولايات المتحدة الامريكية، فنزويلا، تركيا، اسرائيل)، وامتنعت عن التصويت ١٧ دولة غربية! وكان موضوع ثروات أعماق البحار هو الذي جعل الدول المذكورة تمتنع عن التصويت باستثناء فرنسا. واقترحت دول العالم الثالث انشاء هيأة دولية لاستثمار قيعان البحار، وقسّمت الثروات الموجودة في أعماق مياه البحر العالي بين جميع دول العالم حسب =

تصبح نافذة المفعول إلا بعد مرور سنة كاملة على تصديقها من قبل ستين دولة، وإيداع هذه التصديقات لدى وزارة خارجية جمايكا. وربما الان قد بلغت نسبة الدول المصدقة على الستين دولة واكثر .

ب ـ اتفاقية قانون البحار لسنة ١٩٨٢ :

حقوق السيادة : قلنا إن اتفاقية ١٩٥٨ واجهت انتقادات واحتجاجات كثيرة ، بين معظم الدول لخلوها من ضوابط قانونية محددة ومقبولة عند التطبيق ، وأسفرت عن منازعات وادعاءات كثيرة وخلافات حادة ، واطلقت يد الدول الكبرى في التحكم باستغلال ثروات مياه البحار وقيعانها . وبصدور اتفاقية عام ١٩٨٣ ، حدثت تطورات مهمة في سيادة الدول على مياهها الاقليمية ، وأصبحت الدول الساحلية تتمتع بثلاثة أنواع من حقوق السيادة : فأصبح لديها (١) حق السيادة الكاملة على مياهها الداخلية ، كما اتفق عليه دولياً ، أي على مياه الخلجان التي لا يتجاوز عرض فتحة كل خليج على هيأة شريط ٢٤ ميلا ، وعلى مياه الموانيء الواقعة على سواحلها وحق ممارسة السيادة على مياهها الاقليمية على هيأة شريط بعرض ١٢ ميلا ، يمتد بمحاذاة شواطئها ، وعلى المجال الجوي الذي يعلو هاتين المنطقتين المتصلتين ، أو ما يسمى بالمياه الداخلية والحياة الاقليمية . ولكن (ب) لا تمارس سيادتها على مسطحات المياه المجاورتين لهاتين المنطقتين بل تتمتع بحقوق يعترف بها القانون الدولي ، وهي : (١) المنطقة المتاخمة ، و(٢) المنطقة الاقتصادية ، و(٣) الجرف القاري ، وعلى الصورة التالية[1] :

١ ـ المنطقة المتاخمة : وهي التي تلي المياه الاقليمية ، لا تتمتع الدولة بحق سوى مكافحة التهريب والمخدرات والتلوث ، والقرصنة والرق . وتبقى مفتوحة امام الملاحة الدولية .

= نظام عادل ومتوازن يكفل مصالح الدول الساحلية والحبيسة (المعزولة عن مياه البحر)، ولكن الاقتراح لم تقبل به الولايات المتحدة واخواتها.

(١) راجع ما كتبه د. إحسان هندي عن الاتفاقية الدولية لقانون البحار لسنة ١٩٨٢ في جريدة الشرق الأوسط اليومية، صفحة ١١ بتاريخ ٢٩ /١/١٩٨٣.

٢ ـ المنطقة الاقتصادية : يبلغ عرضها ٢٠٠ ميل عن الساحل ، ولا تتمتع الدولة فيها إلا بحق الاستثمار الاقتصادي على الموارد المعدنية والطبيعية والبيلوجية . وتشكل قسماً من أعالي البحار الحرة ، وتبقى مفتوحة أمام جميع الدول .

٣ ـ الجرف القاري : ويبلغ عرضه ٢٠٠ ميل ايضاً ، ويمتد في قاع البحر . وللدولة الشاطئية حق الاستثمار بثرواته حصراً دون سواها ، ولكن الاتفاقية ، سمحت بجعل عرض الجرف القاري ٢٥٠ ميلاً ، في حالة استغلال حقول النفط والغاز الطبيعي وفي حالة كهذه تتقاسم الدول المستثمرة جزءاً من عائداتها مع المجتمع الدولي في مناطق الجرف القاري التابع لهذه الدول على أساس الملكية المشتركة .

(ج) وبقدر ما يتعلق الأمر بحقوق السيادة على أعالي البحار ، أو على الثروات الكامنة في قيعانها ، فإن الدولة لا تمارس عليها أي حق من الحقوق المكتسبة ، بل تشارك سائر الدول بحرية الملاحة ، واقتسام الخيرات التي قد تنطلق منها .

نداء الى الولايات المتحدة:

حذر رئيس مؤتمر قانون البحار (تومي كوه) الولايات المتحدة الامريكية (١٩٨٢/١٢/١٠) من أن أي محاولة منفردة لاستغلال ثروات قيعان البحار خارج نطاق المعاهدة التي ابرمت في مولتيغو باي، ستقابل بإدانة دولية. وقد تؤدي إلى نتائج خطيرة على المستويين الاقتصادي والسياسي. وجه هذا التحذير من خلال الجلسة الختامية للمؤتمر، مناشداً واشنطون الرجوع عن معارضتها للمعاهدة قائلا:

« إن الولايات المتحدة دولة ساندت عبر تاريخها النمو المطرد للقانون الدولي، كما كافحت في سبيل سيادة القانون في العلاقات بين الدول. . .» وحذر من مشاركة الوفد الامريكي في الاجتماعات شبه الرسمية الجارية بين الدول الموقعة على المعاهدة، والتي لها الصفة المتميزة «لرواد المستثمرين» قبل تسوية المشكلات الخاصة الناجمة من تداخل المواقع الاستكشافية في قاع البحار، وقبل

تقديم طلب الاجازة الى اللجنة التحضيرية التابعة للسلطات الدولية في شهر آذار القادم (١٩٨٢)، خشية «ان تستخدم الولايات المتحدة هذه المعلومات كي يتسنى لها أن تقرر في أي الأماكن تباشر نشاطاتها الاستكشافية، دون التعرض لمخاطر التصادم بالمستثمرين الرواد، الذين يعملون في اطار هذه المعاهدة. . .»[1].

(١) ومن خلال الجلسة الختامية اشاد سكرتير الأمم المتحدة (خافير بيريز دي كويا)، الذي حضر الجلسة خصيصا بعدد الدول التي وقعت للمعاهدة الدولية، رغم بعض العقبات الأخرى. وكانت بعض الدول مثل الاتحاد السوفياتي وفرنسا قد وقعتا على المعاهدة خلال الحفل الختامي، وظلت الولايات المتحدة وتركيا متمسكتين بموقفهما المعارض، بينما تحفظت الدول الصناعية، مثل المملكة المتحدة والمانيا الغربية في حين تحفظت دولتان في أمريكا اللاتينية لاسباب تتعلق بدستور كل منهما، وهما الاكوادور وبيرو. وستظل المعاهدة مفتوحة للتوقيع عليها من خلال العامين القادمين، وبالانضمام اليها بعد هذا التاريخ. ولكي تصبح نافذة المفعول ينبغي أن تصادق عليها ستون دولة.

ملاحق الكتاب

العلاقات في العهد الملكي

١ - معاهدة ارضروم الثانية ١٨٤٧م . (ملحق رقم ١) .

٢ - مذكرة إيضاحية حول بعض الشروط الواردة في معاهدة ارضروم . (ملحق رقم ٢) .

٣ - جواب الحكومة العثمانية على مذكرة السفيرين البريطاني والروسي (ملحق رقم ٣) .

٤ - مذكرة محمد علي ١٨٤٨م . (ملحق رقم ٤) .

٥ - إتفاقية ١٢٨٦ حول خلافات الحدود . (ملحق رقم ٥) .

٦ - بروتوكول طهران ١٩٩١م . (ملحق رقم ٦) .

٧ - وصف تفصيلي لحدود العراق الشرقية في بروتوكول الاستانة ١٩١٣م . (ملحق رقم ٧) .

٨ - وثيقة اعتراف ايران بالعراق . (ملحق رقم ٨) .

٩ - معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ (ملحق رقم ٩) .

١٠ - ميثاق سعد آباد . (ملحق رقم ١٠) .

١١ ـ معاهدة الحدود بين مملكة العراق وامبراطورية ايران عام ١٩٣٧م. (ملحق رقم ١١) .

١٢ ـ معاهدة لحل الخلافات بالطرق السلمية . (ملحق رقم ١٢) .

ملحق "١"

معاهدة أرضروم الثانية

١٢٦٤هـ-١٨٤٧م

المادة ١ ـ تتنازل الدولتان الإسلاميتان عن كل ما للواحدة على الأخرى من ادعاءات مالية في الوقت الحاضر على شرط أنه ليس في هذا الترتيب ما له مساس بالاحكام الموضوعة لتسوية الادعاءات التي تبحث فيها المادة الرابعة .

المادة ٢ـ تتعهد الحكومة الايرانية بأن تترك للحكومة العثمانية جميع الأراضي المنخفضة ـ أي الأراضي الكائنة في القسم الغربي من منطقة زهاب ـ وتتعهد الحكومة العثمانية بأن تترك للحكومة الايرانية القسم الشرقي ـ أي جميع الأراضي الجبلية ـ من المنطقة المذكورة بما في ذلك وادي كرند .

وتتنازل الحكومة الايرانية عن كل ما لها من ادعاءات في مدينة السليمانية ومنطقتها وتتعهد تعهداً رسمياً بأن لا تتدخل في سيادة الحكومة العثمانية على تلك المنطقة أو تتجاوز عليها .

وتعترف الحكومة العثمانية بصورة رسمية بسيادة الحكومة الايرانية التامة على مدينة المحمرة ومينائها وجزيرة خضر والمرسى والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية . أي الضفة اليسرى ـ من شط العرب التي تحت تصرف عشائر معترف بأنها تابعة لايران . وفضلاً عن ذلك فللمراكب الايرانية حق الملاحقة في شط العرب بملء الحرية وذلك من محل مصب شط العرب في البحر إلى نقطة اتصال حدود الفريقين .

المادة ٣ ـ لما كان الفريقان المتعاقدان قد تنازلا بهذه المعاهدة عن ادعاءاتهما الأخرى المختصة بالأراضي فانهما يتعهدان بأن يعينا حالا قوميسرين ومهندسين بمنزلة ممثلين عنهما من أجل تقرير الحدود بين الدولتين بصورة تنطبق على أحكام المادة المتقدمة .

المادة ٤ ـ يوافق الفريقان على أن يعينا في الحال قوميسرين من الجانبين للحكم في كل قضية سببت ضرراً لأحد الفريقين وتسويتها تسوية عادلة من القضايا التي وقعت منذ قبول الاقتراحات الودية التي وضعتها وقدمتها الدولتان الكبيرتان والوسيطتان في شهر جمادي الأول سنة ١٢٦١هـ وكذلك للحكم في جميع المسائل المتعلقة برسوم الرعي منذ السنة التي وقعت فيها بقايا في تلك الرسوم وتسويتها تسوية عادلة .

المادة ٥ ـ تتعهد الحكومة العثمانية بأن يقيم الامراء الايرانيون الفارون في بروسة وبأن لا تسمح لهم بمغادرة ذلك المحل ولا بأن تكون لهم علاقات سرية بايران . وكذلك تتعهد الدولتان الساميتان بتسليم جميع المهاجرين الأخرين عملاً باحكام معاهدة أرضروم الأولى .

المادة ٦ ـ على التجار الايرانيين أن يدفعوا الرسوم الجمركية على بضائعهم ـ عيناً أو نقداً ـ حسب قيمة تلك البضائع الجارية الحالية وعلى المنوال المشروح في المادة المتعلقة بالمتاجرة في معاهدة أرضروم المنعقدة في السنة ١٢٣٨هـ (١٨٢٣م) . ولا يستوفي شيء إضافي ما علاوة على المقادير المعينة في تلك المعاهدة .

المادة ٧ ـ تتعهد الحكومة العثمانية بمنح الامتيازات المقتضية لتمكين الزوار الايرانيين وفق المعاهدات السابقة من زيارة الاماكن المقدسة في الأراضي العثمانية بسلامة تامة ومن غير التعرض لمعاملات مزعجة مهما كانت . وكذلك لما كانت الحكومة العثمانية راغبة في تقوية وتوثيق عرى الصداقة والتفاهم الواجب بقاؤهما بين الدولتين الاسلاميتين وبين رعاياهما فانها تتعهد باتخاذ انسب الوسائل التي من شأنها أن تؤمن أمر التمتع بالامتيازات المذكورة في الأراضي

العثمانية ليس للزوار فحسب بل لجميع الرعايا الايرانيين وذلك بصورة تحميهم من كل ظلم أو خشونة سواء أكان ذلك فيما يتعلق باعمالهم التجارية أم بأي أمر آخر .

وفضلاً عن ذلك تتعهد الحكومة العثمانية بالاعتراف بالقناصل الذين قد تعينهم الحكومة الايرانية في اماكن واقعة في أراض عثمانية تتطلب وجودهم بداعي المصالح التجارية أو لحماية التجار وسائر الرعايا الايرانيين إنما تستثنى من ذلك مكة المكرمة والمدينة المنورة . وتتعهد فيما يخص القناصل المومأ إليهم بأن تحترم جميع الامتيازات التي لهم حق التمتع بها بناء على صفتهم الرسمية والممنوحة لقناصل الدول المتحابة الأخرى .

تتعهد الحكومة الايرانية فيما يخصها بتطبيق أصول المعاملة المتبادلة من جميع الوجوه بحق القناصل الذين تعينهم الحكومة العثمانية في أماكن واقعة في ايران ترى تلك الحكومة لزوماً لتعيين قناصل فيها . وكذلك تتعهد بتطبيق أصول المعاملة المذكورة على التجار العثمانيين وعلى سائر الرعايا العثمانيين الذين يزورون إيران .

المادة ٨ ـ تتعهد الدولتان الاسلاميتان المتعاقدان الساميتان باتخاذ وتنفيذ الوسائل اللازمة لمنع ومعاقبة السرقات والسلب من جانب العشائر والأقوام المستقرة على الحدود وتقومان لذلك الغرض بوضع الجنود في مراكز ملائمة وتتعهدان فضلاً عن ذلك بالقيام بالواجب المفروض عليهما ازاء مختلف أعمال التعدي كلها كالنهب واللصوصية والقتل مما قد يقع في اراضيهما .

على الدولتين المتعاقدتين الساميتين فيما يخص العشائر المتنازع فيها والتي لا تعرف لمن السيطرة عليها أن تتركها حرة في اختيار وتقرير الاماكن التي سيقطنونها دائماً من الآن فصاعداً . أما العشائر التي تعرف لمن السيطرة عليها فترغم على المجيء إلى داخل أراضي الدولة التابعة لها .

المادة ٩ ـ تؤيد بهذا من جديد جميع النقاط والمواد المدرجة في معاهدات سابقة ـ ولا سيما المعاهدة المنعقدة في أرضروم في السنة (١٢٣٨هـ ١٨٢٣م)

والتي لا تعد لها أو تلغيها هذه المعاهدة بصورة خاصة . ويسري هذا التأييد إلى نصوصها كلها كما لو كانت قد نشرت بحذافيرها في هذه المعاهدة .

وتوافق الدولتان المتعاقدتان السـاميتان على أن تقبلا وتمضـيا هذه المعاهدة عند تبادل نسخها وعلى أن يتم تبادل وثائق ابرامها في ظرف مدة شهرين أو قبل ذلك .

ملحق "٢"

مذكرة ايضاحية حول بعض الشروط الواردة في معاهدة أرضروم

قدمها السفيران البريطاني والروسي في الاستانة إلى الحكومة العثمانية في السادس والعشرين من شهر نيسان سنة ١٨٤٧م .

يتشرف الموقعان في أدناه ممثلاً بلاطي بريطانية العظمى وروسية الوسيطين بتسلم المذكرة المطابقة ـ مع الملحق ـ المتعلقة بالمفاوضات التركية الايرانية والتي تفضل معالي علي افندي وزير الخارجية بارسالها إليهما في الحادي عشر من الشهر الحالي .

لقد ارتاح الموقعان أشد الارتياح من تصريح معاليه في المذكرة المذكورة بالنيابة عن الباب العالي بأنه قد قرر القرار على اصدار التعليمات على الفور إلى المندوب العثماني المفوض في أضروم للتوقيع على مواد المعاهدة المنعقدة مع بلاط ايران غير المعدلة أي وفق النص الذي وضعه مندوبا البلاطين الوسيطين وكما قدمت لموافقة الحكومات المختصة من قبل وزرائها المفوضين في اضروم على شرط أن يقدم ممثلا البلاطين المذكورين إلى الباب العالي الايضاحات عن بعض النقاط التي ترى الحكومة العثمانية أنها غير واضحة كل الوضوح .

أما النقاط التي يريد الباب العالي تقديم ايضاحات عنها فهي كالآتي :

١ ـ يظن الباب العالي بأن الفقرة الواردة في المادة الثانية من مسودة المعاهدة والتي تنص على ترك مدينة المحمرة وميناتها ومرساها وجزيرة خضر

لايران لا يمكن أن تشمل أراضي الباب العالي المتضمنة (أ) خارج المدينة ولا موانئها الأخرى الواقعة في هذه الأقاليم .

ويهم الباب العالي كذلك فيما يتعلق بالنص الوارد في فقرة اخرى من هذه المادة حول امكان تقسيم العشائر التابعة فعلا لايران أي اسكان نصفها الواحد في اراض عثمانية ونصفها الآخر في اراض ايرانية أن يعلم هل أن ذلك معناه أن تصبح أيضاً أقسام العشائر الموجودة في تركيا خاضعة لايران وبالتالي أن تترك كذلك لايران الأراضي التي تحت تصرف تلك الأقسام وهل سيكون لايران الحق يوما من الأيام في المستقبل في أن تنازع الباب العالي حق التصرف في الأراضي المذكورة .

٢ ـ يهم الباب العالي فيما يخص احكام المادتين الأولى والرابعة الحالية أن يعلم هل أن للحكومة الايرانية الحق في أن تدخل التعويضات المالية فيما بين الحكومتين التي تنازلت عنها برمتها ضمن الادعاءات الشخصية . والمفهوم لدى الباب العالي أن هذه الادعاءات لا تسري إلا إلى بعض رسوم الرعي والخسائر التي تكبدها رعايا الحكومتين من جراء الأعمال التي ارتكبها قطاع الطرق وما شاكل ذلك .

ثم أن الباب العالي يستفهم ما إذا كان سيتم الحصول على موافقة الحكومة الايرانية على مسألة الاستحكامات والحصون المضافة إلى المادة الثانية وكذلك على الفقرات المختصة المعاملة المتبادلة التي سهى عن درجها في المادة السابعة من مسودة المندوبين .

ولما كان الممثلان الموقعان أدناه راغبين وملزمين في ازالة الغموض العالق بذهن الباب العالي حول جميع المسائل المذكورة في اعلاه فانهما يصرحان بهذا كالآتي : ـ

بخصوص ١ ـ أن مرسى المحمرة هو القسم الواقع مقابل مدينة المحمرة في قناة الحفار . وهذا التعريف لا يحتمل أن يؤثر أي تفسير آخر في معناه .

وفضلاً عن ذلك فأن الممثلان الموقعان في أدناه يشاطران الحكومة العثمانية الرأي القائل بأن قيام الحكومة العثمانية بتركها لايران مدينة المحمرة ومينائها ومرساها وجزيرة خضر في المنطقة المذكورة لا يعني تركها أية اراض أو موانيء اخرى موجودة في تلك المنطقة .

ويصرح كذلك الممثلان الموقعان في أدناه بأنه سوف لا يكون لايران الحق بأية حجة كانت في أن تقدم ادعاءات حول المناطق الكائنة على الضفة اليمنى من شط العرب ولا حول الأراضي العائدة لتركيا على الضفة اليسرى حتى حيث تقطن من تلك الضفة أو من تلك الأراضي عشائر ايرانية أو أقسام منها .

بخصوص ٢ ـ أما بشأن تخوف الباب العالي من احتمال تفسير المادتين الأولى والرابعة من مسودة المعاهدة تفسيراً غير قانوني بحيث يؤدي بالحكومة الايرانية إلى اثارة مسألة الادعاءات المالية التي بين الحكومتين من جديد فان الممثلين الموقعين في أدناه يصرحان بهذا بأنه كما أن المادتين المذكورتين من مسودة المعاهدة قد صرحتا بالتنازل الآن وفيما بعد عن جميع الادعاءات التي من هذا القبيل مهما كان منشأها فانه ليس في الاستطاعة استئناف البحث في هذه المسألة بشأن أية قضية كانت وأنه على الفريقين ترضية اصحاب الادعاءات الشخصية فقد دون غيرها . وفضلاً عن ذلك فان تدقيق تلك الادعاءات الشخصية والبت في مشروعيتها سيناط بلجنة خاصة تؤلف لهذا الغرض كما أن البت في أي من الادعاءات التي ستعتبر بمنزلة ادعاءات شخصية سيحال كذلك إلى هذه اللجنة .

وللجواب على السؤالين الفرعيين اللذين وردا في ختام مذكرة معالي علي افندي فإن الموقعين في أدناه يعتقدان بأن هنالك ما يسوغ لهما القول بأن الحكومة الايرانية ستوافق بلا تردد على أن تدرج في المادة السابعة الفقرات المتعلقة بأصول المعاملة المتبادلة التي على كل من الحكومتين مراعاتها حبا بصالح رعاياها وزوارها وموظفيها القنصليين . أما بشأن مسألة الاستحكامات والحصون فلا يستطيعان سوى بيان رأيهما الشخصي وهو أن تعهد الدولتين الاسلاميتين تعهدا متبادلا

بعدم تحصين ضفتي شط العرب معناه ضمان آخر لدوام العلاقات السلمية بين المملكتين كما أنه من شأنه توثيق عرى الاخلاص وحسن النية وهذا ما ترمي إليه المعاهدة المذكورة .

بناء على ما تقدم فانه في وسع الممثلين الموقعين في أدناه أن يعضدا تلبية رغبات الباب العالي حول هذه النقطة بواسطة توسط زملائهم في طهران ولهما وطيد الأمل بأن عملهما هذا سيسفر عن نتيجة مرضية .

وفي عين الوقت يعتقد الممثلان الموقعان في أدناه بأنه في الامكان امضاء المعاهدة قبل ظهور نتيجة المفاوضات حول النقطة الخاصة الآنفة الذكر لأنه في الاستطاعة فيها بعد اضافة مادة جديدة إلى المعاهدة .

بيره في ١٤ (٦) نيسان ١٨٤٧م

الموقعان : أوستينوف

اج . وليسلي

ملحق «٣»

جواب الحكومة العثمانية على مذكرة السفيرين البريطاني والروسي في مدينة الآستانة

تلقيت مذكرة معاليكم الرسمية المشتركة والمؤرخة ١٤ شهر نيسان الماضي جوابا على مذكرتي الرسمية إلى معاليكم التي طلبت فيها بعض الايضاحات حول موضوع المعاهدة الايرانية .

لقد قيل في مذكرة معاليكم فيما يتعلق بالاراضي والعشائر التي تبحث فيها المادة الثانية من مسودة المعاهدة أنه وإن كان الباب العالي يوافق على ما جاء في هذه المادة بشأن احتفاظ ايران بمدينة المحمرة وميناثها وبالمرسى الواقع مقابل المدينة في قناة الحفار وبجزيرة خضر لكنه لا يتنازل بذلك عن أي ميناء آخر أو أرض اخرى في تلك المنطقة وانه سوف لا يكون للحكومة الايرانية الحق في تقديم أي ادعاء كان بحقوق الملكية لا فيما يخص الاماكن الكائنة على الضفة اليمنى من شط العرب ولا فيما يخص الاماكن العائدة للحكومة العثمانية على الضفة اليسرى منه حتى حيث تقطن عشيرة ايرانية أو قسم منها وأنه سوف لا تدخل الادعاءات الموجودة بين الحكومتين والتي تنازلتا عنها باجمعها بمقتضى المادة الأولى ضمن الادعاءات الشخصية التي تبحث فيها المادة الرابعة وأن هنالك ما يبعث فيكما الأمل بموافقة بلاط ايران بلا تردد عن درج الفقرة التي سهى عن درجها في المادة السابعة حول أصول المعاملة المتبادلة .

إن الباب العالي مرتاح إلى الايضاحات والتأكيدات الرسمية المار ذكرها في

اعلاه ولما كان لصاحب الجلالة السلطان ملء الثقة بالبلاطين الوسيطين وبممثليهما فقد أصدر ارادته الملكية بارسال التعليمات لمعالي أنور أفندي مندوب الباب العالي في مدينة أرضروم كي يوقع على مسودة المعاهدة التي قدمها مندوبا البلاطين الوسيطين بلا تعديل على أن يقبل بلاط ايران بالتأكيدات التي اعطاها ممثلا البلاطين الوسيطين والتي مالها أن ايران سوف لا تقدم ادعاءات تتعارض وهذه التأكيدات وكذلك على أنه اذا ما قدمت ادعاءات من هذا القبيل فان المعاهدة ستعتبر لاغية وباطلة المفعول .

إن الغرض من كتابة هذه المذكرة الرسمية وارسالها اليكما هو الفات نظر معاليكم إلى جميع الاعتبارات المذكورة في أعلاه .

في ٢٩ جمادي الأول سنة ١٢٦٣هـ

(الأمضاء)

السعيد محمد أمين علي

ملحق «٤»

مذكرة مؤرخة في ١٤ كانون الثاني ١٨٤٨

من ميرزا محمد علي خان إلى السفيرين الروسي والبريطاني .

اصرح بهذا لمعاليكم بانني بناء على المهمة التي عهدت بها إليّ حكومتي لتبادل وثائق إبرام معاهدة ارضروم موافق كل الموافقة على الايضاحات التي قدمها ممثلا الدولتين الوسيطتين إلى الباب العالي حول النقاط الثلاث الأولى من رسالة معاليكم . وفضلاً عن ذلك أصرح فيما يختص بالنقطة الرابعة من الرسالة المذكورة بأنه لا مانع لدي على أن تدرج في المادة السابعة الفقرات المتعلقة بأصول المعاملة المتبادلة التي على كل حكومة من الحكومتين مراعاتها فيما يتعلق برعايا الحكومة الأخرى وزوارها وموظفيها القنصليين وكذلك أصرح فيما يخص الاستحكامات والحصون بأن جلالة الشاه يوافق على أن تمتنع ايران عن اقامة الاستحكامات والحصون على الضفة اليسرى التي أمن تصرفها بها بموجب احكام المعاهدة ما دامت تركيا تمتنع عن اقامة الاستحكامات والحصون على الضفة اليمنى من شط العرب مقابل الأراضي الايرانية .

وتأييداً لذلك فقد وقعت على هذه المعاهدة وختمتها بختمي .

بيرة ٢٣ صفر سنة ١٢٦٤هـ

الموافق ١٩ (٣١) كانون الثاني سنة ١٨٤٨م

(الامضاء)
محمد علي

ملحق "٥"

اتفاقية ١٢٨٦هـ حول خلافات الحدود

تم إبرام هذه الاتفاقية بين وزير خارجية الدولة العثمانية محمد أمين عالي باشا وبين السفير الايران حسين محمد خان في الأستانة في اليوم الرابع عشر من ربيع الآخر سنة ١٢٨٦هـ وقوام هذه الاتفاقية سبع مواد وهي :

المادة الأولى : إن الحدود الفاصلة بين الدولتين تبقى كما هي ويحافظ الطرفان على الأمن على الحدود .

المادة الثانية : يراعي الطرفان قاعدة (استاتوقو) ـ الوضع القائم ـ وهي أن تبقى الأراضي والمحلات المتنازع عليها بيد الدولة التي هي في يدها بدون اجراء أي عمل إلى أن تكشف عليها الهيئة المكونة من الدول الأربع . وعلى المسؤولين من الجانبين أن يلاحظوا هذه القاعدة بكل اعتناء .

المادة الثالثة : واستناداً إلى قاعدة (استاتوقو) تبقى هذه المحلات المتنازع عليها بعد الكشف من قبل الهيئة المؤلفة من دول بيد الدولة التي هي بيدها إلى أن تثبت الحدود وتخطط وأن لا يعد ذلك من املاكه في المستقبل .

المادة الرابعة : لا يحدث أي تغيير في البناء والتعمير في المحلات المنازع عليها بعد اجراء الكشف إلى وقت التخطيط وأن لا يحاول أي طرف في ادعائها مرة ثانية اثناء تخطيط الحدود .

المادة الخامسة : في منطقة (قازلي كول) يجوز تعمير البيوت من قبل اصحابها على أن لا يكون ذلك حجة في تثبيت العائدية في تلك المنازعات .

المادة السادسة : إذا حصل اختلاف لدى المسؤولين في تنفيذ هذه الاتفاقية على الحدود ولم يتمكن الطرفان الاتفاق على رأي تجري الاتصالات بينهما وبين دولتيهما وتحاول أن تحل هذه الخلافات بالمخابرات الدولية بين الدولتين .

المادة السابعة : ان هذه الاتفاقية تراعي على أن لا تؤثر على ادعاءات والتزامات الدولتين لحين تسوية الخلافات بينهما وتثبيت الحدود .

أما دول الاستاتوقو فهي : انكلترا ، روسيا ، الدولة العثمانية وايران .

ملحق "٦"

بروتوكول طهران المؤرخ
كانون الأول سنة ١٩١١م

لما كانت الحكومتان الايرانية والعثمانية راغبتين في ان تجتنبا من الآن فصاعداً كل موضوع يقضي بهما إلى الجدل حول حدودهما المشتركة، ولما كانتا قد اصدرتا الأوامر الأولى لوزير خارجية ايران والثانية للسفير التركي في طهران لكي يضعا أسس المفاوضات والأصول التي ستتبع لاجل تحديد الحدود المذكورة فقد وافق الموقعان في ادناه بعد المداولة على النقاط التالية :

أولاً : يجتمع قومسيون مؤلف من عدد متساو من مندوبي الفريقين في الآستانة باسرع ما يمكن .

ثانياً : تصدر التعليمات لمندوبي الحكومتين بعد تزويدهم بكافة الوثائق والأدلة المؤيدة لادعاءاتهما ليقرروا باخلاص وعدم محاباة خط الحدود الذي يفصل البلدين . وبعد ذلك يقوم قومسيون فني بمجرد تثبيت التحديد القطعي على الأرض وفاقاً للأسس التي وضعها القومسيون السابق .

ثالثاً : تكون اعمال القومسيون المشترك الذي سيجتمع في الآستانة مبنية على مواد المعاهدة المعروفة بمعاهدة ارضروم المنعقدة في ١٢٦٣هـ .

رابعاً : إذا لم يتفق مندوبو الفريقين على تفسير وتطبيق بعض مواد المعاهدة فمن المتفق عليه أنه عند ختام مدة ستة أشهر من المفاوضات المعينة لحسم مسألة تحديد الحدود حسماً كاملاً تحال جميع النقاط المختلف فيها معاً إلى محكمة

التحكيم في لاهاي وذلك بغية حسم المسألة برمتها بصورة نهائية .

خامساً : من المفهوم أنه لا يجوز لأي من الفريقين أن يتخذ احتلال الأراضي المتنازع فيها احتلالاً عسكرياً كحجة قانونية يدلي بها .

كتب عن نسختين وتم تبادل الأصل بين الموقعين في أدناه بالنيابة عن حكومتيهما . السفارة العثمانية الامبراطورية في طهران في الحادي والعشرين من شهر كانون الأول سنة ١٩١١م .

(الامضاء)	(الامضاء)
وثوق الدولة	هـ . حسيب

ملحق "٧"

الوصف التفصيلي لحدود العراق الشرقية حسبما جاء في البروتوكول الموقع عليه في استانبول ١٧ تشرين الثاني ١٩١٣م ومقررات لجنة الحدود لسنة ١٩١٤م

يبدأ خط الحدود العراقية الايرانية من منبع وادي حاج بك (روبار كيرديا أو جمارو) الواقع جنوب دلبر طاغ حيث تلتقي الحدود العراقية ـ الايرانية . ويمتد على خط القمم التي تفصل مياه راوندوز عن حوض لاوينه تاركاً حوض الوادي الأول بكامله على الجانب العراقي فيمر بالقمم والمضائق التالية : سياه كوه ، وزرده كل (مضيق بربزين) وبوزطاغ (جيكي دره) وبارزين وسرشيوه وكوي خوجه ابراهيم . ثم يواصل سيره نحو الجنوب متبعاً سلسلة جبال قنديل الرئيسية تاركاً على الجانب الايراني احواض سواعد نهر كيالو (الزاب الأسفل) من الجانب الايمن وهي بردنان وخضر آغا وتلي خاتان .

وبعد أن يصل خط الحدود قمة سرقلة (قلعة) كلين يمر من فوق زنوي جاسوسان ومضيق بامين ويقطع نهر وزنة بالقرب من جسر برده بردين ويترك قرية شينية على الجانب العراقي . ثم يتسلق سلسلة جبال فوكايا باكير وبرده سبيان وبرده عبد الفتح ومضيق كاني رش . وبعد ذلك يتبع الصبب المكون من لا كاف كرد وسواعده ومضيق خان أحمد وطرف تبة سالوس الجنوبي حتى يصل إلى مجرى نهر كيالو (الزاب الأسفل) .

ثم يسير متبعاً عكس مجرى نهر كيالو حتى مصب خيله رشى (وادي بانه) فيعقب مجرى النهر المذكور حتى طرف جبل بالو الجنوب الغربي صاعداً إلى

الطرف الشمالي الغربي من سلسلة جبال سور كيو فيمر على خط قمم هذه السلسلة حتى قمة سور كايو ويترك قرية جم باراو إلى ايران ثم يصعد سلسلة الجبال التي تفصل بين منطقتي بانه ومريوان الايرانيتين عن حوض وادي شالار العراقي .

ثم يتبع جدول خليل آباد سائراً مع عكس المجرى حتى ملتقاه بنهر قزلجة فيسير مع مجرى النهر الأخير حتى مصب ساعده الأيسر الذي يصب في قرية بناوه سوته . ثم يتبع جدول بناوه سوته مع المجرى ماراً بمضيقي كلي نوسر وكلي بيران إلى مضيق سورين المعروف باسم جقان .

ثم تصبح سلسلة هاورمان الحدود بين ايران والعراق حتى قمة كيا جارو فيتبع تفرعها الغربي تاركاً بياره وطويلة في الجانب العراقي وهانه كرمله ونوسود في الجانب الايراني ثم يتبع خط القمم الذي يفصل وادي طويلة عن الوديان التي إلى شرقيه حتى يتصل بنهر السيروان .

ويسير مع نهر السيروان حتى مصب نهر الزمكان فيتسلق من هناك جبل بيزل إلى قمته ثم ينحدر منها وادي بشت كراو بالزمكان يتسلق قمم المحيطة بحوض الوادي الأخير حتى يتصل بكوه بامو .

وبعد أن يسير متبعاً كوه بامو يعود فينحدر عند بلوغه سلسلة جبال درنبدهول إلى وادي عباسان فيقطعه إلى قمة شو الدير ثم يمر بذرى التلال التي يتألف منها صبب بين سهول تليكوو سر قله ثم جبال خولى باغان وعلي بك وبندر كوك كرميك وسنكلر واسنكوران حتى مضيق تنك حمام على وادي قوراطو .

ومن هناك يعقب خط الحدود مجرى وادي قوراطو حتى قرب القرية المسماة بهذا الاسم فيتركها في الجانب العراقي ويمتد بمحاذاة ذري جبلي كيشكة وآق طاغ . وبعد أن يترك قلعة سبزي في ايران ينحرف نحو الجنوب لحد مخفر كاني باز ثم يتبع نهر الوند في عكس مجراه لحد النقطة الكائنة على بعد نحو ميلين نزولاً من ملتقاه بوادي كيلان . ثم يتجه جنوباً ماراً في شرق تبه خرس وقبر

كبان وجفا سرخ حتى مخفر جاي حمام ومنه إلى ملتقى آب بخشان بآب نفط ثم يعقب النهر الأخير مع مجراه حتى ملتقاه بجم نفط . ثم يواصل سيره على محاذاة جبال ياربلند وكهنه ريك وكوه كوماسنك وجبل أبو غريب . ويعقب ما بين دعامتي الحدود ٢٤ و٢٥ سفوح جبال بشتكوه حتى نهر الطيب .

وبعد أن يقطع النهر المذكور قرب جشمه ليلاً يمتد إلى أبو حديرية ويتسلق جبل حمرين ويسير بامتداده حتى ملتقاه بالجبل الفوقي فيعقبه إلى وادي دويريج فيسير معه إلى ملتقاه بشط الاعمى فيمتد معه حتى أم الشر .

ومن أم الشر يثنى الخط نحو الجبهة الجنوبية الغربية لدرجة ٣٥ من الطول الغربي تقريباً (٤٢ʹ ٤٧°) في الطرف الجنوبي من بحيرة صغيرة تعرف باسم العظيم أيضاً . وتقع في هور العظيم ومنها يواصل الخط سيره نحو الجنوب على محاذاة الهور لحد الدرجة ٣١ من العرض الشمالي ويتبعه سائراً نحو الشرق تماماً لحد النقطة الكائنة إلى الشمال الشرقي من كشك البصري حيث يتركه في الأراضي العراقية ثم يسير الخط من هذه النقطة نحو الجنوب لحد قناة خيان إلى نقطة كائنة بين نهر الدجاجي ونهر أبو العرابيد ويتبع منتصف مجرى قناة خيان لحد نقطة اتصال القناة المذكورة بشط العرب عند منتصف نهر باز الله .

ومن هذه النقطة تتبع الحدود مجرى شط العرب معقبة مستوى المياه المنخفضة في الجانب الشرقي حتى نقطة كائنة أمام الأسكلة الحالية رقم(١) في عبادان (٤, ٢٠٨ʹ ٣٠° شمالاً و١٢ʹ و١٦ʹ ٤٨° شرقاً) فيتصل على خط ممتد عمودياً من خط انخفاض المياه بتالوك شط العرب حتى نقطة كائنة في شطيط (٢٥ʺ ١٧ʹ ٣٠° شمالاً و٢٨ ١٩ʹ ٤٨° شرقاً يعود مع مستوى المياه المنخفضة في الجانب الشرقي من الشط لحد البحر .

تكون جميع الجزر الموجودة في شط العرب تحت السيادة العراقية باستثناء ما يلي :

١ ـ جزيرة محلة والجزيرتين الواقعتين بين جزيرة محلة والضفة اليسرى في شط العرب .

٢ ـ الجزر الأربعة الواقعة بين شطيط والجزيرتين الكائنتين مقابل ميوحي التابعتين لجزيرة عبادان .

٣ ـ جميع الجزر الصغيرة الموجودة الآن والتي قد تتكون فيها بعد ويحصل عن هبوط الماء بجزيرة عبادان أو بالأراضي الإيرانية إلى أسفل نهر باز الله .

ملحق «٨»

وثيقة اعتراف ايران بالعراق

إن الخطاب الذي بعث به الملك فيصل إلى شاه إيران وجواب الشاه عليه ، وكذا الخطاب الذي القاه رئيس الوزارة الإيرانية عن اعتراف إيران بالعراق وجواب وزير العراق المفوض عليه ، تؤلف كلها وثائق مهمة لمن تتبع سير العلاقات بين العراق وإيران ، فآثرنا نشرها هنا وهي :

١ ـ كتاب الملك فيصل إلى جلالة الشاه

بفضل الله وتوفيقه

إلى حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية ، رضا شاه بهلوي ، شاهنشاه إيران حرسه الله أخي العزيز

سلام الله وبركاته عليكم : وبعد فلتسمح لي أخوتكم الجليلة ، أن أقدم إليها الحائز على اعتمادنا وثقتنا ، رئيس ديواننا رستم حيدر ، المندوب فوق العادة ، والوزير المفوض موفداً لسدتكم السنية بمهمة خاصة الا وهي الاعراب عما يكنه قلبي لذاتكم العالية من عواطف الشكر والولاء .

إن البرقية التي هنأتموني بها ، لمناسبة قرار مجلس عصبة الأمم فيما يتعلق بالغاء الامتيازات العدلية ، لا يزال أثره المحمود عالقاً بقلبي ، ولا شك في أن الموقف الكريم الذي وقفتموه جلالتكم لمن أكبر العوامل على ازالة تلك القيود

التي ورثناها غير مخيرين ، والتي كانت بما تحدثه من فوارق عقبة في سبيل رجوع حسن الصلات بين امتين تجمعهما أواصر أخوية قديمة ، ومصالح جسيمة ، فاحمد الله على رجوع صلات الصداقة إلى مجراها الطبيعي ، تلك الصلات التي كانت ولا تزال موضع اهتمامي العظيم ومن أجل أماني الخالصة ، معتمداً على مظاهر اخوتكم في تأييدها وتقويتها بين مملكتينا المجاورتين راجياً لذاتكم العالية دوام السعد والأقبال ولشعبكم النجيب كل خير وتقدم ؟.

كتب ببغداد في ١٠ ذي القعدة ١٣٤٧ هـ في ٢٠ نسيان ١٩٢٩ م .

وزير الخارجية ـ عبد المحسن السعدون أخوكم فيصل

٢ ـ جواب جلالة الشاه

جلالة الملك فيصل ملك العراق

أخي العزيز

سرنا وصول كتاب جلالتكم المؤرخ في ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٧ هـ والمرسل بواسطة جناب رستم بك حيدر ، الوزير المفوض ، والممثل فوق العادة ، ورئيس ديوان ذلك الأخ العزيز ، وأننا بمزيد السرور قبلنا المومى إليه في حضرتنا، واصغينا إلى ما أبداه من البيانات الحاكية محبة جلالتكم ومودتكم الخاصة. ولأن تأخر ايجاد الروابط الودية بين الأمتين الإيرانية والعراقية، اللتين لا حاجة لذكر علاقتهما الجوارية والأخلاقية ردحاً من الزمن، لسبب بعض الموانع والمشاكل ولعل بعض الذين لا علم لهم بتلك المشاكل يسيئون تأويل ذلك التأخير ، غير أني مسرور وممتن جداً بأن حسن نيتنا ، وعقيدتنا الخاصة في توطيد الروابط ، واستقرار العلاقات ، قد انكشفت ، وظهرت بصورة كاملة لدى ذلك الأخ العزيز . وانتم بعبارتكم الرقيقة ، وبيان حسياتكم الصميمية ، قد تفضلتم وأبديتم الرضا والتقدير .

والآن بحمد الله تعالى ، بعد أن تم أمر الاعتراف ، وجددت العلائق الودية القديمة ، إني آمل بحسن نية جلالتكم ، ومساعدتكم الخاصة ، أن تزداد الروابط تحكيماً وتأييداً يوماً فيوما ، وتتحقق آمال الأمتين الإيرانية والعراقية ،

والمشتركة في سبيل الرقي والتعالي .

وفي الختام أبدى حسن قبولي من مساعي واهتمام جناب رستم بك حيدر ، في القيام بإبلاغ مودة جلالتكم ، راجياً من الله تعالى السلامة والتوفيق لذلك الأخ العزيز ، والرقي والسعادة للأمة العراقية .

القصر البهلوي في (١٨) اردبهشت ١٣٠٨ هـ   رضا شاه بهلوي

٣ ـ خطاب رئيس وزارة إيران

يا صاحب الفخامة . أصحاب المعالي . أيها السادة

إني لسعيد بأن اعلن أن حكومة إيران الامبراطورية ، قد اعترفت بالعراق ، وعلى هذه الصورة قد افتتح عهد جديد في علائق المملكتين اللتين تربطهما روابط مودة واحترام متقابل ومنافع مشتركة عديدة .

إن الأحتفاظ بعواطف المودة الخالصة نحو العراق هو من تقاليدنا ، وسعادة وتقدم الأمة العراقية نحو الأمام كانا دائماً عزيزين على الأمة الفارسية ، فإذا كانت الموانع الموقتة حالت دون حكومة إيران الامبراطورية من أن تظهر عواطفها الودية نحو الأمة المجاورة ، فهذه الموانع قد ارتفعت اليوم لحسن الحظ ، والمملكتان ستسيران في طريق الأحترام المتقابل ، والمصالح المشتركة ، عاملتين بصورة سليمة على نهوضها الوطني .

وإذا كنا نرى بسرور بيننا صاحب المعالي رستم بك حيدر ، المندوب فوق العادة ، والوزير المفوض لصاحب الجلالة الملك فيصل ، فنحن مدينون بهذا السرور إلى هذا الشعور الولائي القائم ما بين الملكين . فلنرحب به كأول ممثل لمملكة صديقة .

والآن ارفع قدحي لأشرب على محبة المملكتين ، وصحة معالي رستم بك حيدر .

٤ - جواب صاحب السعادة رستم بك حيدر

أصحاب الفخامة والمعالي . سادتي :

لقد تلقيت صورة من خطاب صاحب الفخامة وأنا متوجه إلى هنا ، فلم يكن لدي متسع من الوقت لأدون جوابي ، لذلك أرجو المعذرة عما قد يقع من شطط .

يسرني سادتي أن أقف لاقدم إلى صاحب الفخامة ، تشكراتي الخالصة على بياناته الجميلة ، والتمنيات الطيبة ، التي وجهها إليّ ، أن الخبر الذي رفعتموه إلينا ، يا صاحب الفخامة ، عن اعتراف حكومة صاحب الجلالة الامبراطورية بدولة العراق لثمين وعظيم جداً ، وأني لمتأكد بأن هذا الخبر سيكون له صدى مؤثر ، وسيتلقاه الشعب العراقي ، وعلى رأسه مليكي المعظم صاحب الجلالة الملك فيصل ، بكامل الترحاب والتقدير ، وسيكون فاتحة عهد جديد يعود على البلدين بالخير العميم .

لقد اشرتم يا صاحب الفخامة إلى الصلات ما بين المملكتين : إيران والعراق ، فاسمحوا لي أن أقول لكم أن هذه الصلات ليست وليدة ساعة أو يوم . بل ليست وليدة سنوات معدودة ، إنما هي وليدة قرون عديدة بدأت منذ أقدم العصور ، بل يمكننا أن نقول ، بلا شيء من المبالغة ، أنها بدأت منذ أن أوجدت الطبيعة هذين القطرين ، وجعلت العراق إلى جانب إيران ، وإيران إلى جانب العراق . فإذا ما اعتور هذه الصلات شيء من الفتور ، وإذا ما وقف في سبيل حسن التفاهم شيء من الصعوبات ، فإنا كنا دائماً متفائلين ، وكنا نعتقد بأن هذه العثرات لا تستطيع أن تستمر زمناً طويلاً ، ولا يمكنها أن تقوى على ما بيننا من تقاليد قديمة ، وأواصر متينة ، وهكذا قد كان ومن أجل ذلك نتمتع الآن بهذه الدقائق السعيدة .

إن العقبات التي أشرتم إليها يا صاحب الفخامة لا أظن بأن مسؤوليتها تقع على أحد منا ، لقد كان لكل منا وجهة نظر جديرة بالاعتبار .

إن الشعب العراقي أيها السادة شعب شاب ناهض ، يريد أن يتبوأ منزلة محترمة

بين جيرانه وسائر الأمم الراقية ، ففي الوقت الذي كان يرى الأمم المجاورة له تقضي على الامتيازات الأجنبية ، كان يستحيل عليه أن يفتح باباً جديداً لتوسع الدائرة المحدودة ، التي اضطرته الظروف إلى قبولها . أما وجهة نظر حكومتكم يا صاحب الفخامة فلم تكن لتخفى علينا . أن الشعب الإيراني الذي يفاخر بماضيه القديم ، وبتمدنه الزاهر ، والذي يفاخر بمجهوداته الحاضرة ، والذي يحق له قبل كل شيء أن يفاخر بعاهله الكبير ، ذلك الذي لم يسجل تاريخ الإنسانية إلا نادراً . إرادة ماضية كإرادته ، ونفوذ نظر كنفوذ نظره ، وخاصة محبة عميقة لشعبه كمحبته . أن هذا الشعب أيها السادة الذي يملك هذه الأمجاد ، كان ثقيلاً عليه ، ولا شك بالنظر إلى الروابط والمصالح الجسيمة التي تربطه بالعراق المجاور له ، أن يرى ابناءه غير متمتعين بالنظر الى بعض الأجانب بقواعد المساواة التامة .

إننا أيها السادة لا يمكن أن نلقي باللائمة على أحد الطرفين ، فكلاهما كان محقاً بوجهة نظره ، والآن نحمد الله على زوال تلك العقبة . وإذا كنا أيها السادة نتمتع بهذه الدقائق السعيدة في الوقت الحاضر ، فالفضل يرجع في الدرجة الأولى إلى تلك المودة المتقابلة التي ينطوي عليها قلبا مليكينا المعظمين ، وإلى ما بين الشعبين من أواصر قديمة العهد .

وبهذه المناسبة لا أدري إذا كان صاحب السعادة السير روبرت كلايف يسمح لي بأن أنوه بالجهود المستمرة التي بذلتها حكومته في سبيل إزالة تلك العقبات . إنها لجهود مثمرة تستحق شكرنا نحن العراقيين .

وقبل أن أختم كلمتي أيها السادة أحب أن أشكر فخامة رئيس مجلس الوزراء على حسن ضيافته وأن أشاركه تمنياته الجميلة . إني أعتقد أن هذا العهد الجديد سيؤدي إلى تقوية الروابط المادية والمعنوية بين القطرين الشقيقين وسيفتح عهداً جديداً يعود علينا جميعاً بالخير والتقدم .

والآن أرجوكم سادتي أن تشربوا معي نخب المحبة القائمة بين الأمتين ، وعلى سعادة بلاد إيران العظيمة وصحة صاحب الفخامة رئيس مجلس الوزراء .

ملحق ٩٠

معاهدة الصداقة ١٨ تموز ١٩٣٧ م

معاهدة صداقة بين مملكة العراق وامبراطورية إيران

صاحب الجلالة ملك العراق من جهة :

وصاحب الجلالة الأمبراطورية شاهنشاه إيران من الجهة الأخرى :

بناء على رغبتهما الشديدة في توثيق روابط الصداقة الصميمية التي تسود فيما بين مملكة العراق وامبراطورية إيران بصورة دائمة ، ونظراً لقناعتهما بما يؤدي إليه توطيد هذه الروابط الأخوية وبنائها على أسس المقابلة والمساواة التامة من رفاه وخير شعبيهما ، فقد اتفقا على عقد معاهدة صداقة ، وعينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين عنهما وهما :

صاحب الجلالة ملك العراق
صاحب المعالي الدكتور ناجي الأصيل وزير الخارجية
صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه إيران
صاحب المعالي عناية الله سميعي وزير الخارجية

اللذان بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها موافقة للأصول اتفقا على ما يلي :

المادة الأولى ـ يسود فيما بين مملكة العراق ، وامبراطورية إيران ، وكذلك

فيما بين رعايا الدولتين ، سلم دائم وصداقة لا تتغير .

المادة الثانية ـ يتمتع الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين في بلاد الفريق المتعاقد السامي الآخر ، بشرط المقابلة التامة بالمثل ، بما يتمتع به الممثلون السياسيون والقنصليون لأكثر الأمم حظوة من الحقوق والامتيازات والصيانات والأعفاءات الممنوحة وفق مبادىء وتعامل الحقوق الدولية العامة .

المادة الثالثة ـ يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يعقدا بأسرع وقت من تاريخ تبادل وثائق إبرام هذه المعاهدات والاتفاقيات الآتية :

١ ـ اتفاقية حسن جوار وذات علاقة بامن منطقة الحدود وتسوية المنازعات التي تحدث في المنطقة المذكورة .

٢ ـ معاهدة استرداد المجرمين .

٣ ـ معاهدة إقامة وجنسية .

٤ ـ معاهدة تجارة .

٥ ـ اتفاقية تعاون قضائي .

٦ ـ اتفاقية قنصلية .

٧ ـ اتفاقية برق وبريد .

المادة الرابعة ـ تبرم هذه المعاهدة ويجري تبادل وثائق الإبرام في بغداد وتصبح نافذة من تاريخ تبادل وثائق الإبرام .

واستناداً على ما ذكر فقد وقع المندوبان المفوضان على هذه المعاهدة .

كتبت في طهران في اليوم الثامن عشر من شهر تموز سنة ألف وتسعمائة وسبع وثلاثين بنسختين باللغات العربية والفارسية والأفرنسية ، وعند وجود الأختلاف يكون النص الأفرنسي هو النص المعول عليه .

ناجي الأصيل سميعي

ملحق "١٠"

ميثاق سعد آباد ٨ تموز ١٩٣٧ م

نشرنا في موضع آخر من هذا المجلد ، نص البلاغ الذي أذاعته « الوزارة الهاشمية » عن عقد معاهدة عدم التعدي بين العراق وتركية وإيران والأفغان ، وهي المعاهدة التي عرفت بميثاق سعد آباد ، وقد انتهز ناجي الأصيل وزير الخارجية في الوزارة السليمانية ، فرصة وجوده في إيران مع الدكتور رشدي آراس ، وزير خارجية تركية ، فتم التوقيع على هذه المعاهدة في قصر سعد آباد بطهران يوم ٨ تموز سنة ١٩٣٧ م وهذا نصها :

صاحب الجلالة ملك العراق .

صاحب الجلالة ملك الأفغان.

صاحب الجلالة الأمبراطورية شاهنشاه إيران.

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية .

بما أنهم راغبون في أن يشتركوا بكل ما لديهم من الوسائط في المحافظة على روابط الصداقة وحسن التفاهم فيما بينهم .

وبناء على رغبتهم في تأمين السلم والأمن في الشرق الأدنى بضمانات إضافية ضمن نطاق ميثاق عصبة الأمم ، وأن يساعدوا بهذه الواسطة على تأمين السلم العام .

ولما كانوا متحسسين بالواجبات التي تعهدوا بها في معاهدة نبذ الحرب

الموقّع عليها في باريس في ٢٧ آب ١٩٢٨ م والمعاهدات الأخرى التي هم فرقاء فيها ، والتي هي ضمن نطاق ميثاق عصبة الأمم ومعاهدة نبذ الحرب .

فقد قرروا عقد هذه المعاهدة ، ولهذا الغرض عينوا مفوضين عنهم :

صاحب الجلالة ملك العراق .
معالي الدكتور ناجي الأصيل — وزير الخارجية
صاحب الجلالة ملك الأفغان .
معالي فيض محمد خان — وزير الخارجية
صاحب الجلالة الأمبراطورية شاهنشاه إيران .
معالي عناية الله سميعي — وزير الخارجية
صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية .
معالي الدكتور توفيق رشدي آراس — وزير الخارجية

اللذين بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهم فوجدوها صحيحة اتفقوا على ما يأتي :

المادة الأولى ـ يتعهد الفرقاء المتعاقدون السامون باتباع سياسة الامتناع المطلق عن أي تدخل في شؤونهم الداخلية .

المادة الثانية ـ يتعهد الفرقاء المتعاقدون السامون تعهداً صريحاً بمراعاة حرمة حدودهم المشتركة .

المادة الثالثة ـ يتفق الفرقاء المتعاقدون السامون على أن يتشاوروا فيما يخص كل الاختلافات التي لها صبغة دولية ولها علاقة بمصالحهم المشتركة .

المادة الرابعة ـ يتعهد كل من الفرقاء المتعاقدين السامين نحو الآخر بأن لا يعمد في أية حالة من الحالات ، منفرداً أو بالاشتراك مع دولة أو دول اخرى ، إلى أي تعد موجه إلى أحد منهم .

يعتبر من أعمال التعدي :

١ ـ إعلان الحرب .

٢ ـ استيلاء دولة على أراضي دولة أخرى ، بقوة مسلحة ولو بدون إعلان حرب .

٣ ـ هجوم دولة بقواتها البرية أو البحرية أو الجوية على بلاد دولة أخرى أو بواخرها أو طائراتها ولو بدون إعلان حرب .

٤ ـ إعانة وإسعاف المعتدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

لا يعتبر من أعمال التعدي :

١ ـ الالتجاء إلى حق الدفاع الشرعي ، أي مقاومة عمل من أعمال التعدي حسب ما جرى تعريفه اعلاه .

٢ ـ القيام بتطبيق المادة ١٦ من ميثاق عصبة الأمم .

٣ ـ الأعمال المتخذة بناء على قرار صادر من عصبة الأمم أو مجلس عصبة الأمم أو تطبيقاً للفقرة ٧ من المادة ١٥ من ميثاق عصبة الأمم على أن يكون العمل في هذه الحالة الأخيرة موجهاً نحو الدولة البادئة بالهجوم .

٤ ـ أسداء أحد الفرقاء المتعاقدين السامين المعونة لدولة هوجمت أو خرقت حدودها أو التوسل بالحرب من قبل أحد الفرقاء المتعاقدين السامين الآخرين خلافاً للميثاق العام لنبذ الحرب الموقع عليه في باريس في ٢٧ آب ١٩٢٨ م .

المادة الخامسة ـ إذا رأى أحد الفرقاء المتعاقدين السامين أن المادة الرابعة من هذه المعاهدة قد خرقت أحكامها أو كادت تخرق ، فعليه أن يعرض القضية فوراً على مجلس عصبة الأمم .

إن هذا التدبير الأخير لا يؤثر في حق هذا الفريق المتعاقد السامي فيما يتخذه من الإجراءات التي يراها لازمة في مثل هذه الظروف .

المادة السادسة ـ إذا ما قام أحد الفرقاء المتعاقدين السامين باعتداء على دولة أخرى من غير الدول الموقعة على هذه المعاهدة ، فللفريق المتعاقد السامي الآخر انهاء أحكام هذه المعاهدة نحو الفريق المعتدي المذكور بدون سبق انذار .

المادة السابعة ـ يتعهد كل من الفرقاء المتعاقدين السامين ، كل داخل حدوده ، بعدم اعطاء مجال إلى تأليف العصابات المسلحة والجمعيات أو كل ترتيب غايته قلب المؤسسات القائمة أو قيامها بأعمال لغرض الأخلال بالنظام والأمن العام في أي قسم من بلاد الفريق الآخر سواء أكان في منطقة الحدود أو في غيرها أو الأخلال بنظام الحكم السائد في بلاد الفريق الآخر .

الثامنة الثامنة ـ لما كان الفرقاء المتعاقدون السامون قد اعترفوا في الميثاق العام لنبذ الحرب الموقع عليه في باريس بتاريخ ١٧ آب ١٩٢٨ م بأن حل وحسم كل المنازعات أو الاختلافات من أي نوع أو مصدر كانت والتي قد تنشب فيما بينهم يجب أن لا يكون إلا بالطرق السلمية فإنهم يؤيدون هذا النص ويعلنون بأنهم سوف لا يتبعون إلا الأصول المقررة والتي ستقرر لهذا الغرض بينهم .

المادة التاسعة ـ ليس في أية مادة من هذه المعاهد ما يخل بالواجبات التي تعهد بها أحد الفرقاء المتعاقدين السامين بموجب ميثاق عصبة الأمم .

المادة العاشرة ـ حررت هذه المعاهدة باللغة الفرنسية ، ووقع عليها بأربع نسخ ، ويعترف كل من الفرقاء المتعاقدين السامين باستلام نسخة منها ، وأنها عقدت لمدة خمس سنوات .

وعند انتهاء هذه المدة ما لم يكن أحد الفرقاء المتعاقدين قد أعلن انهاءه هذه المعاهدة مع انذار سابق قبل ستة أشهر ، فإن المعاهدة تعتبر مجددة بطبيعة الحال لمدة خمس سنوات مجدداً وهكذا تجدد من مدة لأخرى إلى أن يبلغ أحد الفرقاء المتعاقدين السامين أو قسم منهم رغبته في إنهائها بعد إعطاء انذار بذلك قبل مدة ستة أشهر .

إذا انتهى حكم هذه المعاهدة مع أحد الفرقاء المتعاقدين السامين ، يبقى حكمها مرعياً بحق الباقين .

تبرم هذه المعاهدة من قبل كل من الفرقاء المتعاقدين السامين وفقاً لقانونه الأساسي ، وتسجل لدى عصبة الأمم من قبل سكرتيرها العام الذي يرجى منه

أن يبلغ باقي اعضاء جمعية العصبة بها .

وتودع وثائق الابـرام من قبل كـل من الفرقـاء المتعاقـدين السامين لدى حكومة إيران .

تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بين الفريقين السامين حالا بعد أن تودع وثائق الإبرام من قبل هذين الفريقين وتـدخل حيـز التنفيذ بحق الفـريق الثالث عندما يودع هذا الفريق وثائق الإبرام . وكذلك الأمر فيما يخص الفريق الرابع .

عند إيداع وثائق الإبرام تبلغ حكومة إيران الفرقاء المتعاقدين الموقعين على هذه المعاهدة بذلك .

كتب في قصـر سعد آبـاد (طهران) في اليـوم الثامن من شهـر تمـوز سنـة تسعماية وسبع وثلاثين بعد الألف .

ناجي الأصيل فيض محمـد سميعي دكتور تـوفيق رشدي آراس

ملحق «١١»

معاهدة الحدود بين مملكة العراق وامبراطورية ايران ١٤ تموز ١٩٣٧م

صاحب الجلالة ملك العراق : من جهة .

وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران : من جهة اخرى .

بناء على رغبتهما في توثيق عرى الصداقة الأخوية وحسن التفاهم بين الدولتين ، وبغية وضع حد بصورة نهائية لقضية الحدود بين دولتيهما قد قررا عقد المعاهدة ، وعينا عنهما مندوبين مفوضين لهذا الغرض :

صاحب الجلالة ملك العراق :

صاحب المعالي الدكتور ناجي الأصيل وزير خارجية الدولة العراقية الملكية .

وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران :

صاحب المعالي عناية الله سميعي وزير خارجية الدولة الايرانية الامبراطورية اللذين بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة اتفقا على ما يأتي : ـ

المادة الأولى : يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على اعتبار الوثائق التالية ، باستثناء التعديل الوارد في المادة الثانية من هذه المعاهدة ، وثائق

مشروعة ، وعلى أنهما ملزمان بمراعاتها (أ) « البروتوكول المتعلق بتحديد الحدود التركية الايرانية والموقّع عليه في الآستانة بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩١٣م » .

(ب) « محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ م » .

ونظراً إلى أحكام هذه المادة ، وما عدا ما هو وارد في المادة التالية ، يكون خط الحدود بين الدولتين عين الخط الذي تم تعيينه ، وتخطيطه من قبل اللجنة المذكورة اعلاه .

المادة الثانية : ان خط الحدود عند ملتقاه بمنتهى النقطة الكائنة في جزيرة شطيط (في الدرجة ٣٠ والدقيقة ١٧ والثانية ٢٥ من العرض الشمالي والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٩ والثانية ٢٨ من الطول الشرقي على وجه التقريب) يعود فيتصل على خط ممتد عمودياً من خط انخفاض المياه بتالوك شط العرب ويتبعه حتى نقطة كائنة امام الأسكلة الحالية رقم ١ في عبادان (في الدرجة ٣٠ والدقيقة ٢٠ والثانية ٨,٤ من العرض الشمالي والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٦ والثانية ١٣ من الطول الشرقي على وجه التقريب) من هذه النقطة يعود خط الحدود فيسير مع مستوى المياه المنخفضة متبعاً تخطيط الحدود الموصوف في محاضر جلسات سنة ١٩١٤م .

المادة الثالثة : يقوم الفريقان الساميان المتعاقدان تواً بعد التوقيع على هذه المعاهدة بتأليف لجنة لاجل نصب دعائم الحدود التي كانت قد عينت اماكنها اللجنة المذكورة في الفقرة (ب) من المادة الأولى من المعاهدة وتعيين دعائم جديدة مما ترى فائدة في نصبه .

وتعيين تشكيلات اللجنة ومنهاج أعمالها بترتيب خاص يجري بين الفريقين الساميين المتعاقدين .

المادة الرابعة : تطبق الاحكام التالية على شط العرب ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين الدولتين إلى النهر المذكور حتى عرض البحر .

(أ) يبقى شط العرف مفتوحاً بالمساواة للسفن التجارية العائدة لجميع

البلدان ، وتكون جميع العوائد المجباة من قبيل اجور للخدمات المؤداة ، وتخصص فقط لتسديد - بصورة عادلة - كلفة صيانة أو تحسين طريق الملاحة ومدخل شط العرب من جهة البحر ولتدارك النفقات المتكبدة لصالح الملاحة . وتقدر العوائد المذكورة على أساس الحمولة الرسمية للسفن أو مقدار انغطاسها أو على كليهما معا .

(ب) يكون شط العرب مفتوحا لمرور السفن الحربية والسفن الأخرى المستخدمة في مصالح حكومية غير تجارية والعائدة للفريقين الساميين المتعاقدين .

(ج) ان هذه الحالة أي اتباع خط الحدود في شط العرب مرة المياه المنخفضة وتارة التالوك أو وسط المياه مما لا يؤثر على حق استفادة الطرفين المتعاقدين بوجه ما في الشط كله .

المادة الخامسة : لما كان للفريقين الساميين المتعاقدين مصلحة مشتركة في الملاحة في شط العرب ، كما هو معرف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة ، فانهما يتعهدان بعقد اتفاقية بشأن صيانة وتحسين طريق الملاحة وبشأن أعمال الحفر ودلالة السفن واستيفاء الأجور والعوائد والتدابير الصحية والتدابير اللازمة الأخرى في سبيل منع التهريب ، وكذلك بشأن كافة الأمور المتعلقة بالملاحة في شط العرب كما هو معرف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة .

المادة السادسة : تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل وثائق الابرام في بغداد باسرع ما يمكن ، وتصبح نافذة من تاريخ تبادل الوثائق المذكورة .

واقراراً بما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران أعلاه على هذه المعاهدة .

كتب في طهران باللغات العربية والفارسية والافرنسية . وعند وجود اختلاف يكون النص الفرنسي هو النص المعول عليه .

طهران في ٤ تموز ١٩٣٧م سميعي ناجي الأصيل

بروتوكول

إن الفريقين السامين المتعاقدين حين قيامهما بالتوقيع على معاهدة الحدود بين العراق وايران متفقان على ما يأتي :

١ ـ لاجل تثبيت المقاييس الجغرافية المذكورة على وجه التقريب في المادة الثانية من المعاهدة الآنفة الذكر بصورة نهائية تؤلف لجنة خاصة من خبراء يعين كل من الفريقين السامين المتعاقدين عدداً متساوياً منهم وتقوم اللجنة المشار اليها بتثبيت المقاييس المذكورة ضمن الحدود المعينة في تلك المادة وتدوّن نتائج التثبيت بمحضر يكون بعد أن يوقع عليه اعضاء اللجنة المشار إليها جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة .

٢ ـ يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بعقد الاتفاقية المنصوص عليها في المادة الخامسة من المعاهدة في بحر سنة واحدة من تاريخ تنفيذ المعاهدة . فإذا لم يكن في الامكان عقد الاتفاقية في خلال السنة وذلك بالرغم من الجهود المبذولة من قبلهما يجوز عندئذ تمديد المدة المذكورة باتفاق مشترك بين الفريقين السامين المتعاقدين ، توافق الحكومة الايرانية الامبراطورية على أنه في خلال مدة السنة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة ، وفي خلال تمديد هذه المدة ـ في حالة ما إذا جرى التمديد المذكور ، تأخذ حكومة العراق على عاتقها وفق الأسس الحالية المرعية أمر القيام بكافة الأمور التي ستعالجها الاتفاقية المذكورة . وتقوم الحكومة الملكية العراقية باطلاع الحكومية الايرانية الامبراطورية مرة كل ستة اشهر على الأعمال المنجزة والعوائد المجباة والنفقات المتكبدة وعلى جميع التدابير الأخرى المتخذة .

٣ ـ إن الاجازة التي يمنحها أحد الفريقين السامين المتعاقدين لاحدى السفن الحربية أو لاحدى السفن الأخرى الحكومية غير المستخدمة في مقاصد تجارية العائدة لدولة ثالثة لاجل الدخول في احدى الموانىء العائدة إلى ذلك الفريق السامي المتعاقد والواقعة في شط العرب تعتبر اجازة منحت من قبل الفريق السامي المتعاقد الآخر ، وذلك لكي تتمكن السفينة المذكورة من

استعمال المياه العائدة له في شط العرب عند مرورها منه .

ومع ذلك عندما يمنح احد الفريقين الساميين المتعاقدين اجازة من هذا القبيل عليه أن يخبر بذلك الفريق السامي الآخر فوراً .

٤ ـ مع الاحتفاظ بما لايران من حقوق في شط العرب فمن المفهوم أنه ليس في المعاهدات المبحوث عنها ما يخل بحقوق العراق وواجباته وفق التعهدات التي قطعها للحكومة البريطانية فيما يخص شط العرب عملاً بالمادة الرابعة من المعاهدة المؤرخة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠م وبالفقرة السابعة من ملحقها الموقع عليه بنفس التاريخ .

٥ ـ يبرم هذا البروتوكول في نفس الوقت الذي تبرم فيه معاهدة الحدود ، ويكون ملحقاً بها وجزءاً لا يتجزأ منها ، ويدخل في حيز التنفيذ مع المعاهدة في وقت واحد .

كتب هذا البروتوكول باللغات العربية والفارسية والفرنسية وعند وجود اختلاف يكون النص الفرنسي هو النص المعول عليه .

كتب في طهران بنسختين في اليوم الرابع من شهر تموز سنة ألف وتسعمائة وسبع وثلاثين ميلادية .

ناجي الأصيل　　　　سميعي

ملحق "١٢"

معاهدة لحل الاختلافات بالطرق السلمية
١٤ تموز ١٩٣٧ م

كذلك اتم ناجي الأصيل وزير الخارجية العراقية البحث في معاهدة حل الاختلافات بالطرق السلمية بين ايران والعراق ووقع على هذا الاتفاق يوم ٢٤ تموز ١٩٣٧م وهذا نصه :

صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران

بما انهما متشبعان بروح الصداقة التي تربط بلاديهما .

وراغبان في حل ما يمكن أن يقع بينهما من اختلافات بطرق سلمية وذلك ضمن احكام ميثاق عصبة الامم .

قررا عقد معاهدة لهذا الغرض وعينا مفوضين عنهما :

صاحب الجلالة ملك العراق

معالي الدكتور ناجي الأصيل ـ وزير الخارجية

صاحب الجلالة شاهنشاه ايران

معالي عناية الله سميعي ـ وزير الخارجية

اللذين بعد أن تبادلا اوراق اعتمادهما فوجداها صحيحة اتفقا على ما يأتي : ـ

المادة الأولى : يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يتبعا طريقة سلمية على الأسلوب المبين في هذه المعاهدة في كل خلاف يمكن أن ينشأ بينهما مما لا يمكن حله بالمفاوضات الدبلوماسية الاعتيادية .

المادة الثانية : ١ ـ باستثناء ما ورد في الفقرة الثالثة من هذه المادة فان كل الاختلافات التي تحدث بين الفريقين حول حق من الحقوق يجب أن تعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة للبت فيها ما لم يرجح الفريقان مراجعة محكمة تحكيم كما سيأتي :

٢ ـ ومن المعلوم أن الاختلافات المنوه عنها آنفاً تتضمن خصيصاً الاختلافات المذكورة في المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولية الدائمة .

٣ ـ ان الفقرة الأولى من هذه المادة لا تنطبق على الاختلافات الآتية : ـ

(أ) الاختلافات التي حدثت قبل أن تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ أو هي تتعلق بأوضاع أو أعمال تسبق تاريخ دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ .

(ب) الاختلافات المتعلقة بأمور هي من اختصاص أحد الفريقين المتعاقدين السامين فقط حسب الحقوق الدولية .

(جـ) الاختلافات المتعلقة بحدود (STATUT TERRITORIAL) أحد الفريقين المتعاقدين السامين واراضيهما .

المادة الثالثة : إذا اتفق الفريقان على عرض أحد الاختلافات الوارد ذكرها في الفقرة الأولى من المادة السابقة على محكمة تحكيم ، فانهما يضعان اتفاقا خاصا يصرحان فيه بموضوع الاختلافات والمحكمين المنتخبين والأصول الواجب اتباعها فـإذا لم ترد صراحة كافية في هذا الاتفاق الخاص فأن أحكام اتفاقية لاهاي المؤرخة في ١٨ تشرين الأول ١٩٠٧م المتعلقة بحل الاختلافات الدولية حلا سلمياً تطبق بقدر ما هو ضروري . وإن لم يذكر شيء في هذا الاتفاق الخاص عن الطرق الواجب اتباعها من قبل المحكمين والمتعلقة بأساس الاختلاف فأن

المحكمة تطبق الطرق المنصوص عليها في المادة ٣٨ من نظام محكمة العدل الدولية الدائمة .

المادة الرابعة : إذا لم يتمكن الفريقان من الوصول إلى تفاهم حول الاتفاق الخاص المذكور في المادة السابقة أو لم يتمكنا من تعيين المحكمين فأن لكل منهما عرض الخلاف مباشرة على محكمة العدل الدولية الدائمة بعد سبق اعطاء انذار لمدة ثلاثة اشهر .

المادة الخامسة :

١ ـ للفريقين ، في حالة الاختلاف المذكورة في الفقرة الأولى من المادة الثانية أن يرجعا إلى طريقة المصالحة التي جاءت بها هذه المعاهدة قبل مراجعة محكمة العدل الدولية الدائمة أو أية طريقة تحكيمية .

٢ ـ إذا رجع الفريقان إلى طريقة المصالحة واسفر ذلك عن عدم النجاح فلا يحق لهما عرض الخلاف على محكمة العدل الدولية الدائمة أو طلب تأليف محكمة التحكيم المذكورة في المادة الثالثة قبل مضي شهر واحد على اجراءات لجنة المصالحة .

المادة السادسة : كل اختلاف لا يمكن حله بقرار قضائي أو تحكيمي بالنظر إلى نصوص هذه المعاهدة تتبع في حله طريقة المصالحة .

المادة السابعة : ان الاختلافات المذكورة في المادة السابقة تعرض على لجنة مصالحة يؤلفها الفريقان بالطريقة المذكورة فيما يلي :

المادة الثامنة : إذا نشأ خلاف فانه تؤلف لجنة مصالحة لفحصه خلال مدة ثلاثة اشهر إعتباراً من التاريخ الذي يطلب فيه أحد الفريقين ذلك إلى الفريق الآخر .

فإذا لم يقرر الفريقان ذوا العلاقة خلاف ذلك فتؤلف لجنة المصالحة كما يلي : ـ

١ ـ تؤلف اللجنة من خمسة أعضاء يعين كل من الفريقين قوميسرا ينتخبه

من بين راعاياه وأن القوميسرين الثلاثة الآخرين يعينون باتفاق مشترك من بين رعايا دول اخرى . أما رئيس اللجنة فينتخبه القوميسرون .

٢ ـ إذا حدث الشغور بسبب الوفاة أو الاستقالة أو أي سبب آخر فيملأ ذلك الشغور باسرع ما يستطاع ووفقاً لطريقة التعيين المبينة آنفاً .

المادة التاسعة : إذا لم يتم تعيين القوميسرين الذين هم من غير رعايا الفريقين خلال المدة المبينة في المادة الثامنة فان رئيس مجلس عصبة الأمم يقوم باجراء التعيينات المطلوبة بناء على طلب أحد الفريقين .

المادة العاشرة :

١ ـ تجتمع لجنة المصالحة بناء على طلب يقدمه إلى رئيسها الفريقان بناء على اتفاقهما على ذلك وعند عدم اتفاقهما فبطلب يقدمه احدهما.

٢ ـ تتضمن العريضة موضوع الاختلاف باختصار ، وكذلك الطلب إلى اللجنة للتوصل بكل وسيلة صالحة لحله حلاً ودياً .

٣ ـ إذا قدم الطلب من قبل أحد الفريقين فقط فان صاحب الطلب يبلغه إلى الطرف الثاني بلا تأخير .

المادة الحادية عشرة :

١ ـ تجتمع لجنة المصالحة في المحل الذي يعينه رئيسها إلا إذا اتفق الفريقان على خلاف ذلك .

٢ ـ للجنة المصالحة أن تطلب مساعدة سكرتير عصبة الأمم العام في انجاز مهمتها .

المادة الثانية عشرة : لا تنشر أعمال لجنة المصالحة إلا بقرار من اللجنة وباتفاق الفريقين .

المادة الثالثة عشرة :

١ ـ للجنة المصالحة نفسها أن تضع الأصول التي تسير عليها إلا إذا حصل

الاتفاق على خلاف ذلك ، وعلى كل حال فان الأصول المذكورة يجب أن تمكن كلا من الفريقين بيان ما لديه .

٢ ـ يمثل الفريقين لدى لجنة المصالحة وكلاء مخولون صلاحية التوسط بين الفريقين واللجنة المذكورة ، وللفريقين اضافة إلى ذلك أن يستعينا بمشاورين وخبراء يعيناهما للغرض المذكور . ولهما أن يطلبا سماع شهادة كل شخص يريان نفعاً فيها .

٣ ـ للجنة المصالحة أن تطلب من جانبها الايضاحات الشفهية اللازمة من الوكلاء والمشاورين والخبراء العائدين للفريقين ، ومن كل الاشخاص الذين ترى فائدة في حضورهم ، وذلك بموافقة حكومتهم .

المادة الرابعة عشرة : تصدر مقررات لجنة المصالحة باكثرية الآراء إلا إذا اتفق الفريقان على خلاف ذلك . ولا يسوغ للجنة أن تصدر قرارها على أساس الاختلاف إلا بحضور جميع اعضائها .

المادة الخامسة عشرة : يتعهد الفريقان بتسهيل أعمال لجنة المصالحة وخاصة بتقديمهما لها بأكبر مقياس ممكن كل الوثائق والمعلومات النافعة باتخاذ الوسائل التي لديها لتمكين اللجنة في بلاديهما ووفقاً لقوانينهما من جلب الشهود والخبراء واستماع شهادتهم وتنقلهم فيها .

المادة السادسة عشرة : يستوفي كل عضو من رعايا دولة ثالثة خلال اشتغاله اجرة يعين مقدارها باتفاق الفريقين ويدفع كل منهما نصفها .

وتدفع بالطريقة الآنفة الذكر المصاريف العامة التي سببتها أعمال اللجنة .

المادة السابعة عشرة :

١ ـ إن مهمة لجنة المصالحة أن توضح الأمور المنازع فيها وأن تجمع لهذا الغرض جميع المعلومات النافعة سواء أكان ذلك بطريقة التحقيق أو بغيرها وأن تبذل جهدها في التوفيق بين الطرفين ولها بعد تدقيق القضية أن تعرض على الفريقين صورة التسوية التي تراها مناسبة وأن تعين لهما مدة لابداء رأيهما فيها .

٢ ـ عندما تنتهي اللجنة من أعمالها تنظم محضراً تدون فيه أن الطرفين قد تصالحا وتبين شروط المصالحة عند وجودها أو أن الفريقين لم يتمكنا من قبول المصالحة وذلك حسبما تكون الحالة .

٣ ـ يجب أن تنتهي أعمال اللجنة خلال ستة أشهر منذ اليوم الذي أودعت قضية الخلاف إليها إلا إذا اتفق الفريقان على خلاف ذلك .

المادة الثامنة عشرة : إذا لم يتم التفاهم بين الفريقين على طريقة لحل الاختلاف حلا سلميا خلال الشهر الذي يعقب انتهاء أعمال لجنة المصالحة فان الاختلاف يعالج وفق المادة ١٥ من ميثاق عصبة الأمم .

إن هذا النص لا يطبق على القضية المنصوص عليها في المادة ٥ من هذه المعاهدة .

المادة التاسعة عشرة : يتعهد الفريقان بأن يمتنعا عن كل تدبير مخل بتنفيذ القرار القضائي أو التحكيمي أو يخل بالتربيات المقترحة من قبل لجنة المصالحة أو من قبل مجلس عصبة الأمم ويتعهدان بصورة عامة بأن لا يقوما بأي عمل من أي شكل كان من شأنه أن يشدد أو يوسع الخلاف .

المادة العشرون :

١ ـ تطبق المعاهدة الحاضرة بين الفريقين المتعاقدين السامين ولو كان الاختلاف يخص دولة ثالثة سواء أكانت تلك الدولة مشتركة في معاهدة أو لم تكن .

٢ ـ للفريقين بالاتفاق أن يقوما خلال مرافعة المصالحة أو التحكيم بدعوة هذه الدولة الثالثة إلى الاشتراك .

المادة الحادية والعشرون : إن الاختلافات المتعلقة بتفسير أو تطبيق هذه المعاهدة بما فيها ما يتعلق بماهية النزاع أو بمدلولات التحفظات تعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة .

المادة الثانية والعشرون : ليس في هذه المعاهدة ما يمكن تفسيره بأنه يخل

بحقوق الفريقين الساميين المتعاقدين في طلب مساعدة مجلس عصبة الأمم وذلك ضمن أحكام ميثاق العصبة وهذه المعاهدة .

المادة الثالثة والعشرون :

١ - تبرم هذه المعاهدة ويجري تبادل وثائق ابرامها في بغداد باسرع ما يستطاع .

٢ - تدخل حيز التنفيذ حالا بعد تبادل وثائق الابرام .

٣ - تسجل لدى عصبة الامم من قبل السكرتير العام الذي يرجى إليه أن يبلغها إلى الدول اعضاء العصبة وغيرها .

المادة الرابعة والعشرون :

١ - تبقى هذه المعاهدة نافذة لمدة خمس سنوات اعتباراً من دخولها حيز التنفيذ .

٢ - فإذا لم يتخل عنها قبل نفاذ الاجل المذكور بستة أشهر فانها تعتبر مرعية مدة ٥ سنوات اخرى وهلم جرا .

٣ - بالرغم من تخلي أحد الفريقين المتعاقدين عن هذه المعاهدة فأن الأصول المطبقة وقت انتهاء اجلها يستمر عليها إلى حين الانتهاء منها طبيعياً .

كتبت في طهران بنسختين باللغة الفرنسية في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز من السنة التسعمائة والسبعة والثلاثين بعد الألف ميلادية .

سميعي ناجي الأصيل

خاتمة

لا تخلو دراسة تاريخ العلاقات العراقية الايرانية ، في إطار العلاقات العثمانية الايرانية ، ومن خلال فترات طويلة حافلة بالحروب والخلافات ، من صعوبات جمّة . وقد تثير تساؤلات وانتقادات لا مفر من مواجهتها والرد عليها إن توخينا الصحة والموضوعية . لقد واجهت العلاقات أزمات شديدة ، وخضعت لضغوط أجنبية وخارجية شديدة .

كان التنافس على « القارة » الايرانية شديداً ، بين الدول الغربية الاستعمارية ، ولا سيما بين روسية القيصرية وبريطانية . فاتساع رقعتها ، وموقعها « السوقي » المتميز ، وثرواتها الطبعية وأسواقها التجارية و « عراقتها » التاريخية جعلت هذه الدول تبذل جهوداً متواصلة للسيطرة على مقدراتها ، واستغلال مواردها ، والتغلغل عبر تخومها الحدودية ، فالأولى ـ دولة مجاورة ـ ذات أطماع « توسعية » ، والثانية ـ امبراطورية ذات أهداف « سوقية » وتجارية . ونشطت كل منها في كسب « صداقتها » بتقديم القروض والخبراء ، وتحديث وتدريب القوات المسلحة ، وتشجيعها على تسوية « خلافاتها » مع الدولة العثمانية ، بالطرق السلمية . وقد تكللت جهودهما بإبرام معاهدة أرضروم الثانية وملاحقها ١٨٤٨ م ، وبموجبها توصل الطرفان إلى تسوية مقبولة لانهاء النزاع حول الحدود ، وتشكيل لجنة « دولية » لرسم خط الحدود من مصب شط

العرب في الخليج جنوباً إلى جبال أرارات شمالاً ، وبموجبها كذلك بدأت علاقات الصداقة والجوار تتحسن والأمن في مناطق الحدود يعود تدريجياً

بعد سقوط الدولة العثمانية في اعقاب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) وتصفيتها على يد قوى الاستكبار العالمي ، وانسلاخ « ولاية » العراق ، واحتلال القوات البريطانية لهذه الولاية ، وقيام مملكة مستقلة بعد انتهاء فترة « الانتداب »، تجدّدت الخلافات حول خط الحدود ، وأصبح شط العرب مصدر قلق لكل من الدولتين لسنوات طويلة . لما له من أهمية تجارية وسوقية بالنسبة للعراق وحليفته بريطانية ، وبالنسبة لايران ولشركات النفط ولمصافي عبادان . وأخذت العلاقات بين الدولتين تسير في طريق مسدود ، ومن سيىء إلى أسوأ ، وعلاقات الجوار تتداعى عاماً بعد عام . وكانت بريطانية حريصة جداً على الاحتفاظ بمصالحها في منطقة شط العرب ، فأحكمت بأجهزتها الفنية المستقلة ، واخضعت حركة الملاحة الدولية لادارتها ورقابتها ، وأخذت تستوفي العائدات نيابة عن الحكومة العراقية حتى عام ١٩٣٧ . وكانت تعمل على احباط أية محاولة يراد بها اشراك دولة ثالثة في اللجنة الفنية المقترحة لادارة شؤون الملاحة . ولهذا اتخذ النزاع في شط العرب منعطفاً جديدا . فبعد أن كان يدور حول خط الحدود ، أصبح النزاع يدور ، حول مهمة اللجنة الفنية المقترحة ، وباندلاع الحرب العالمية الثانية ، واحتلال ايران والعراق ، أحكمت بريطانية سيطرتها على شط العرب ، وعلى حركة الملاحة حتى عام ١٩٤٥ ، وبعدها بقليل. واتخذت مشكلة شط العرب أبعاداً سياسية جديدة. فلم يعد «ممراً مائياً » ولا خطاً للحدود ، ولا تشكيل لجنة فنية ، بل عنواناً للكرامة الوطنية والقومية لدى طرفي النزاع . فانتقل الموضوع من قضية « فنيّة » إلى قضية « سياسية »، وأصبح الشط العامل المؤثر في رسم مستقبل العلاقات بين أيران والعراق .

لماذا حدث هذا كله ؟ . . .

ولماذا أخفقت الدولتان في تسوية خلافاتها وتطبيع علاقاتها كما فعلت تركية وايران ؟ لقد قطع العراق زهاء نصف قرن من حياته السياسية والمشكلة لا

زالت قائمة . هل الاخفاق يعزى إلى « شط العرب » وحده ، أم إلى عوامل أخرى ؟ هل يعزى مثلاً إلى الغموض في نصوص المعاهدات والاتفاقات المبرمة ، وفي تفسيرها وطريقة تنفيذها ، وهي نصوص مبرمة منذ عهود بعيدة ، و « عدلت » منذ أمد قريب ؟ فإن لم يكن فما ، أسباب الاخفاق وما أبعاده ؟ وما الطرق الكفيلة بتسوية المشكلات وبعث « الحياة » في الروابط العراقية الايرانية ؟.

تعزى الأسباب إلى مواقف « نفسية » ورواسب تاريخية زرعها الصراع العثماني الايراني والمصالح البريطانية ، على ضفاف دجلة والفرات ، فاخضوضرت احقاداً وعصبيات وأوهاماً ، توارثها الأبناء عن الآباء ، وجعلوها « فلسفة » للحكم وأداةً للتحكم ، عن البديل .

لماذا انتهكت أحكام المعاهدات والاتفاقات ، وتوقفت الاتصالات والمباحثات المباشرة و « الوساطات » لحسم الخلافات ؟ ولماذا أحبطت جهود الوسطاء والخبراء للخروج من « دوّامة » التسويف والمماطلة والتلاعب بالنصوص ، والدخول في رحاب التسوية وتناسي الماضي الكئيب ؟.

ونعود ثانية ، ونسائل أنفسنا ، لماذا أخفق الطرفان في تسوية خلافاتهما بالطرق السلمية ، وعلى أساس الثقة المتبادلة ، واختارا المماطلة والعنف سبيلاً ؟

لو رجعنا إلى تاريخ العراق القريب ، لوجدنا أن « نظام الحكم » قد وقع « أسيراً » في قبضة التقاليد العثمانية في الادارة والحكم ، ولمدة طويلة ، حتى بعد الاستقلال ، فقد تعذر عليه على ما يبدو التحرر من السلبيات « الموروثة » القائلة : بأن ايران تشكل دوماً « تهديداً » لأمن العراق وسيادته وعروبته ووحدته ، وان ايران دولة « طامعة » في ثرواته وفي أرضه ، ومعادية لاستقلاله .
وفي ضوء هذه السلبيات أو المزاعم ، قامت سياسة العراق الخارجية إزاء ايران على أساس تجاهل « وجودها » الجغرافي والتاريخي ، والاكتفاء بالحد الأدنى من العلاقات الدبلوماسية ، وبالحد الأدنى من علاقات الجوار ، لا توسيعها ولا

تحسينها ، بدعوى أن ايران دولة تتحين الفرص لتحقيق أحلامها التوسعية ، وبالتعاون مع الجماعات المحلية الناقمة والرافضة لنظام الحكم ، الأمر الذي يتطلب دوماً « قوة » رادعة ، وحكومة « ساهرة » لاحباط أية محاولة ضد نظام الحكم ، وتمكين « الطبقة الحاكمة » من الاحتفاظ « بالسلطة »، وشن حملات تأديبية ضد الأكثرية « الشيعية » والأقلية « الكردية »، وعزلها عن زعاماتها القبلية والدينية ، واضعاف معنوياتها ، لكبح طموحاتها الوطنية والقومية .

من هذا المنطلق استطاعت « الطبقة الحاكمة » ذات التقاليد « العثمانية » احكام سيطرتها على العناصر المتذمرة ، من عرب وأكراد ، والحفاظ على « الوضع الراهن » مهما كانت النتائج ، وتكونت على توالي العقود ، وبتراكم الأحداث ، واشتداد الأزمات ، أجيال جديدة من « القوميين » المتطرفين و « اليساريين » المترفين ، و « العسكريين » المخضرمين وغير المخضرمين ، ومن السلالة الحاكمة نفسها، وأخذت تتفاعل مع «المدرسة العثمانية» ونظريتها في الحكم ، وتشكك في قدرة أي « نظام » « ديمقراطي »، قائم على أسس دستورية ، وحياة برلمانية ، وقاعدة « شعبية »، على تلبية مطالب الشعب العراقي في الوحدة والحرية والاستقلال ، وفي استعادة مكانته بين شعوب العالم . وهكذا أخذ هؤلاء السياسيون ومن معهم من «الرعيل الأول» يعارضون أية محاولة مرتجلة لزج الشعب العراقي في تجربة الحياة الديمقراطية ، ذات التقاليد الغربية ، ويشكك في نجاحها ، ويعارض أية تسوية للخلافات القائمة بين العراق وايران ، وعدم التنازل عن « شبر » واحد من السيادة العراقية على شط العرب ، بدعوى أن نظام الحكم في ايران « رجعي » و « عميل » (أي غربي الاتجاه) و « طامع » في العراق ومنطقه الخليج « العربي » و « ضالع في ركاب » الصهيونية ، و « معادٍ » للقومية العربية ، وللنظم « التقدمية ». وظهرت ، في أوساط المثقفين الايرانيين ، قوى جديدة معادية لأماني الأمة العربية ومصالحها ، أبرزها : القوميون العنصريون ، ويمثلهم حزب ايران الكبرى (بان ايرانيست)، والزرادشتيون ، وهم قلة ، والبهائيون ، وهم كثرة ، وهؤلاء يؤلفون خطراً حقيقياً على العرب والاسلام ، لو جاؤا إلى السلطة .

إن « العسكريين » الذين نشأوا في أحضان المؤسسة العسكرية العثمانية وتقاليدها ظلوا متمسكين « بمواقفهم » ازاء عرب العراق وشيعته وأكراده ، وازاء ايران ! وظلوا ينظرون إلى ايران نظرة « معادية » ويحسبونها « الخطر » القادم ، ويجرون مناوراتهم « العسكرية » قرب الحدود الايرانية الوسطى والشمالية الشرقية ، ويحسبون معظم سكان العراق (من العرب والأكراد) « رتلا خامساً »، وعواطفهم « ايرانية » وأفكارهم « شعوبية » ومطالبهم « انفصالية » ويدعون إلى مطاردتهم ومراقبة نشاطهم ، وأبعادهم واسقاط الجنسية « العراقية » عنهم وقد دأبت هذه المؤسسة « العسكرية » ذات الجذور العثمانية وضع خططها السوقية والدفاعية على أساس « تحصين » المنطقتين الشرقية والشمالية الشرقية (كردستان)، لدرء الأخطار الايرانية ، وعلى حرمان معظم أبناء الوسط والجنوب . من شرف الالتحاق بالمؤسسات العسكرية للقوات المسلحة والشرطة وأجهزة الأمن العامة والخاصة ، ومن الوظائف العامة « الحساسة »، مثلما فعل العثمانيون من قبل ، على أساس أنهم « رعايا » لا يصلحون إلا للتجنيد والجباية والأعمال الجسمية الشاقة ، هذا الموقف جعل العرب الشيعة ، ومثلهم الأكراد ، ينظرون إلى « السلطة » عنواناً للتسليط وامتداداً للحكم العثماني المباد . بل ذهبوا إلى القول بأنهم لم يتحرروا بعد من نير الحكم العثماني !

إن المواطن العراقي من أبناء الوسط والجنوب وكردستان يعاني حتى اليوم وبسبب هذه المواقف المتسلطة « عقدة الاضطهاد » والحرمان بدرجة متفاوتة . وإذا ما فشلنا في مساعدته على التحرر من هذه « العقدة »، ليستعيد الثقة بالنفس ، فسيبقى ناقماً ومتمرداً على « السلطة » مهما كانت هويتها ، وستبقى أرض العراق ميداناً للانقلابات والمؤامرات وموقداً تستعر فيه الاحقاد والكراهية بين أبناء الوطن الواحد والمصير الواحد وتقع على السلطة السياسية ، وحدها مسؤولية تصحيح هذا المسار غير السليم ، ونبذ فكرة التسلط تمهيداً لإقامة مجتمع عراقي « متحرر » من الانقسامات والاقطاع السياسي ، أياً كان شكله ، عسكرياً أم مدنياً ، وأياً كان محتواه ، يمينياً أم يسارياً . فالاقطاع السياسي بيئة صالحة للاستغلال والاستئثار بالسلطة ، ومدرسة للتدريب على أساليب القمع

والقهر والتصفية ـ تصفية الأعداء والرفاق على حد سواء ـ وظلمة تحول دون انبثاق فجر « الديمقراطية »، ولا بد من القول كذلك ، ان « المشكلة » القائمة ليست مشكلة حدود في شط العرب ولا مشكلة لجنة فنية مشتركة ، ولا « بأطماع » ايران « المجوسية »، ولا قضية « عربستان » أو خوزستان، وسكانها العرب « المضطهدين »، ولا « الخليج العربي »، ولا غيرها من المزاعم والأوهام ، بل هي أعمق وأخطر : إنها مشكلة « صراع » للحفاظ على مكاسب « سياسة » من قبل الاقلية « الساحقة » على حساب الأكثرية « المسحوقة »، من عرب وأكراد وتركمان ، وللاحتفاظ بامتيازاتها الموروثة ، بأساليب موروثة وملتوية من الحكم العثماني والبريطاني ، لجعل الحكم « تحكماً »، والسلطة « تسلطاً »، والمواطنة « هبةً »، تمنحها لمن تشاء ، وتستردها متى شاءت .

وصفوة القول : إن تقاليد المدرسة العسكرية العراقية وأفكارها القومية العنصرية ، التي قد تصل إلى حد العصبية القبلية الجاهلية ، ورفعها لواء مكافحة « الشيعة » باسم مكافحة « الشعوبية » وعدائها العميق لايران ، وانعكاس هذا العداء على شيعة العراق بحكم روابطهم المذهبية ، واحباطها كل محاولة من شأنها تنقية أجواء الصداقة والجوار لاقامة روابط سياسية واقتصادية وثقافية ، قد انتقلت إلى الجيل المعاصر ، بالتلقين أحياناً وبالايحاء أحياناً أخرى .

* * *

هكذا تبعثرت الجهود لفض « الخلافات » وحسم « النزاعات » على أساس الاحترام المتبادل ، والمصالح المشتركة ، والمصير الواحد ، بين دولتين إسلاميتين متجاورتين ، كانتا ولا زالت معلمين شامخين من معالم الحضارة الاسلامية والعربية ، وأكثرها عطاء . بل هكذا تناثرت الآمال المعقود على قمم الجبال والسهول ، وعادت « المأساة » تتكرر بأزماتها وانتكاساتها ، لتذكير الأجيال القادمة بالأرواح التي ازهقت ، وبالآمال التي انهارت ، وبالثروات التي أهدرت ، وبالسياسات والزعامات التي أفلست . ولتذكيرها كذلك بأن

« المأساة » قد تتكرر ، وأن الأيام القادمة حافلة بـالأخطار ، وأن السبيـل الأوحد لإقـامة عـلاقات وديّـة بين الجـارتين ، هـو تطهـير النفوس من سـمـوم الماضي ، ومواصلة الحوار الهادىء البنّاء ، وتـرك باب المفـاوضات مفتـوحاً ، لأنـه الـسبيل الأفضل والأسلم لتسـوية الخلافات وتعزيز العلاقات .

* * *

المراجع العربية

آرنولد ولسن : الخليج العربي - ترجمة عبد القادر يوسف ، الناشر مكتبة الأمل - الكويت .

توفيق السويدي : مذكراتي : نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العراقية ، دار الكتاب العربي بيروت ١٩٦٩ .

د . جابر الراوي : الحدود الدولية ، ومشكلة الحدود العراقية الايرانية (رسالة دكتوراه) القاهرة ١٩٧٠ .

جورج لنشوفسكي : الشرق الأوسط في الشؤون العالمية . المجلد الأول ، ترجمة جعفر خياط ، الناشر مكتبة المثنى ، ١٩٦٤ بغداد .

درويش باشا : تقرير درويش باشا ، الحكومة العراقية . مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٥٢ .

ريشارد.كوك : بغداد مدينة السلام - نقله إلى العربية د . مصطفى جواد وفؤاد جميل ، ج ٢ ، مطبعة شفيق ، بغداد ١٩٦٧ .

ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية : طبعة ثانية ، تموز ١٩٦٠

سليمان فائق : حروب الايرانيين في العراق (كتاب مخطوط باللغة التركية ، نقله إلى العربية بتصرف محمد خلوصي بن محمد سعيد أفندي التكريتي الناصري ، نشر في مجلة آفاق عربية ، العددان ٣ ، ٤ . تشرين الثاني وكانون أول سنة ١٩٨٠ ، مع مقدمة .

عباس العزادي : تاريخ العراق بين احتلالين : الجزء الأول بغداد ١٩٥٦ .

عبد الرزاق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٢ ، ج ٣ ، ج ٤ .

د. عبد العزيز نوار : تاريخ العراق الحديث ، القاهرة ١٩٦٨ .

علي أصغر شميم : إيران في عهد الدولة القاجارية . نقله إلى العربية د. أحمد بدلي ونشر قسماً منه في مجلة المنهل الصادرة في جدة .

علي جودت الأيوبي : ذكريات ـ ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨ ، مطابع الوفاء ، بيروت ١٩٦٧ .

د. علي الوردي : لمحات من تاريخ العراق الحديث ، ج ٢ ، مطبعة الارشاد . بغداد ١٩٧١ .

د. فاضل حسين : مشكلة الموصل ، ط ٢ منقحة ، مطبعة أسعد ـ بغداد ١٩٦٧ .

د. فلاح شاكر أسود : الحدود العراقية الايرانية ، مطبعة العاني بغداد ١٩٧٠ .

لوريمرج . ج : دليل الخليج ، القسم التاريخي . ج ١ ، ٥ ـ ٦ .

د. محمد حافظ غنيم : مبادىء القانون الدولي العام ، القاهرة ١٩٦٧ .

د. محمد علي الداود : محاضرات عن الخليج العربي والعلاقات الدولية (معهد الدراسات العربية العالية) جامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٦١ .

د. محمد فاتح عقيل : مشكلات الحدود السياسية ، ط ٢ ، الاسكندرية ١٩٦٧ .

مديرية مصلحة الموانئ العامة : تقرير عام عن الحدود العراقية الايرانية والبروتوكولات المعمول بها ، و اتفاقية الصيانة والملاحة المقترحة في شط العرب ١٩٥٩ .

د. ممدوح توفيق القاضي : استغلال الأنهر الدولية في غير شؤون الملاحة ، ومشكلة نهر الأردن، القاهرة ١٩٦٧ .

نجدة فتحي صفوت : العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب .

ن . خالفين : الصراع على كردستان : ترجمة أحمد نعمان بكر ، بغداد ١٩٦٦ .

وزارة الخارجية : بعض الحقائق عن النزاع بين العراق وإيران حول شط العرب .

المراجع الأجنبية

Ansor, R.C.K., England, 1870 to 1914, Oxford University Press 1936.

Assad Bay, E., Regashah.

Barber, F.S, Rivers in International Law, London and New York, 1959.

Bullard, Reader, Britian and the Middle East, London.

Creasy, Edward S., History of the Ottoman Empire.

Edmonds, C.J., Kurds, Turk, and Arabs, Oxford, 1957.

نقله إلى العربية المحامي جرجس فتح الله بعنوان كرد وترك وعرب ، من منشورات دار العروبة ، طبع في مطبعة التايمس ، بغداد ١٩٧١ .

Fisher, S.N, The Middle East History. 1959.

Guedalla, Philip, Middle East, 1940- 1941. A Study in Air Power, Holder and Stoughton, 1944.

Holliday, Fred, Arabia without Sultans, Penguin Books 1979.

Hurewitz, J.C., Diplomacy in the Middle and Near East, Documentary Records, vol. I., Princeton, 1956.

Khadouri, M, Indipendent Iraq, (1932- 1958), London, 1960.

Lackhart. L., The Fall of the Royal Safari Dynesty and the Afghan Occupation of Persia, 1958.

Layard, A.H., Antobiography and letters, 1903, London.

Lockhart, L, Nadir Shah.

Longrigg, s. Iraq 1900 to 1950, Oxford University Press 1953.
نقله إلى العربية جعفر خياط بعنوان : أربعة من تاريخ العراق الحديث .

Ministry of Foreign Affairs, Some Facts Concerning the Dispute Between Iran and Iraq Over Shatt Al Arab, Tehran, 1969.

Oppenheim, L., International Law, Vol.I, 1955.

Sykes, Percy, Persia, Oxford. 1922.

Watson, R.G.

Wilson, A (Sir), Persia, Letters and Diary of a young Political Officer, 1907-1940, Oxford University Press, 1942.

Wright, Denis, The English Amongst the Persians, During the Qajar Period, 1787-1921, Heinemann, London 1977.

الفهرس

الباب الاول

الفصل الاول

سنوات التطاحن/ آل صفي الدين وآل عثمان

الفصل الثاني

سنوات التطاحن والغزو الافغاني

الفصل الثالث

معاهدات الصلح والحدود العامة والخاصة

الباب الثاني

سنوات السعي نحو استقرار العلاقات

الفصل الاول

الحكم القاجاري والتدخل الاستعماري

الفصل الثاني

بوادر لتسوية الخلافات معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧ م

الفصل الثالث

العلاقات الايرانية البريطانية

الباب الثالث
سنوات القلق والتوتر في العهد الملكي ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨

الفصل الأول
الحدود في فترات الاحتلال والانتداب والاستقلال

الفصل الثاني
اعتراف الحكومة الايرانية بحكومة العراق

الفصل الثالث
العلاقات في ظل الاستقلال وملابساتها

الفصل الرابع
مشكلات الحدود تبرز للوجود خلافات حول الملاحة والمخافر والمياه المشتركة في شط العرب

الفصل الخامس
بداية النهاية النشاط البريطاني والروسي قبل الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ م-١٩١٨م

الباب الرابع
الاتفاق على تسوية شاملة

الفصل الاول
بروتوكول طهران وبروتوكول الآستانة

الفصل الثاني
النزاع العراقي الايراني في عصبة الأمم

الفصل الثالث
سنوات الانفراج والمفاوضات المباشرة

الفصل الرابع
سنوات الحسم والقرار التاريخي

الفصل الخامس
عقبات تواجه تنفيذ معاهدة الحدود سنة ١٩٣٧

الفصل السادس
ميثاق بغداد والتقارب العراقي الايراني

الباب الخامس
تطور الخلافات بين العراق وايران

الفصل الاول
تطور الخلافات بين العراق وايران

الفصل الثاني
المياه الحدودية المشتركة

الفصل الثالث

النفط في مناطق الحدود والمياه الاقليمية والجرف القاري

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٦٥	٢	الغريقين	الفريقين
٢٧١	١١	بحفاوة في لندن	بحفاوة
٢٧٢	٢٤	وهنا دارت	ومناورات
٢٧٣	١٨	مؤتمرها من	مؤتمر هام
٢٧٣	٢٣	شاحة	شاقة
٢٧٤	١٠	الشاه ١٩٠٢ م	الشاه توجيهاته إلى رئيس الوزراء (أمين السلطان) في شهر شباط ١٩٠٢ م .
٢٨٢	١٧	١٩٤٠	١٩٠٤
٢٨٣	٢٤	١٩٥٢	١٨٥٢
٢٨٧	٥	الانتداب	الانقلاب
٢٨٧	٥	١٩١٧	١٩٠٧
٢٨٧	١٩	وبالغبط	وبالضبط
٢٩٥	٢٤	آدموفز	أدموفز
٣٠٤	٢٥	الخفرجة	الخوجة
٣٠٦	١٩	باكوورثت	باكوورثت
٣٠٦	٢٢	احتام	احتشام
٣٠٧	٢٥	موزا	مرزا
٣١٨	١٤	السعيد)	السعيد)[1]
٣٢١	١٠	الموافع	الموانع
٣٧٤	١٩	تدينا	ترينا
٣٧٧	٢	١٩٤٠ ،	١٩٤٠ ،[1]
٣٨٤	١٣	المتازل	المتنازع
٣٩٠	١٨	(ردلان)	(أردلان)
٤٠٩	٧	العاشر	الرابع عشر
٤١٧	١١	(بدون عنوان)	(عنوان جانبي) حكم الأنهار المشتركة في القانون الدولي
٤١٨	٦	بهمشير	بهمنشير
٤٢٦	٧	بين إيران والعراق	—
٤٣٦	١٥	السفن	النفط
٤٤٥	٢	وكلال	وكلال بدرة
٤٤٩	٢٨		(٣) كتاب وزارة الخارجية في ٢ / ٩ / ١٩٥٩ الموجه إلى وزارة الاصلاح الزراعي
٤٥٧	٦	ومارون	وكارون
٤٦٤	٦	المشتركة	المشتركة[2]
٤٦٧	٢١	تقرير[1]	تقرير
٤٧١	٧	الواحدة	الواحدة[1]
٤٧١	٨	—	(١) رفعت لجنة دراسة عروض المهندسين الاستشاريين لمشروع بدرة وجصان في مديرية الري العامة تقريرها ، فأوصت بإحالة العمل على شركة ماكدونالد وشركاه فطلبت من الشركة الاستشارية توجيه الدعوة إلى الشركات المقاولة لتقديم عطاءاتها لإنجاز ثلاث مقاولات لتأمين محطة ضخ ومدّ الأنابيب والأعمال المدنية . وبوشر بالعمل في مطلع الستينات .
٤٩١	٢	العلاقات في العهد الملكي-	
٤٩١	١٠	١٩٩١	١٩٦١

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣٤	٢٠	شعرية	شرعية
٤٠	١٤	١٩٦٤	١٦٩٤
٤١	٢١	الفلزي	الغلزي
٤١	٢٤	هامو	هامر
٤٢	٧	١٩٧٨	١٥٧٨
٤٦	٣	مروان	مردان
٤٨	٢٥	آرنولدولن	آرنولدولسن
٤٩	١٨	الرسوية	الروسية
٥٨	١٨	ودانغان	ودامغان
٦٧	٩	ونجوان	ونخجوان
٧٠	٢٤	معازيد	معازيرد
٧١	٦	التاريخ	التاريخ[٢]
٧١	٢٣	Koro	Koorod
١٠٤	١٧	سرهافورد	سرهارفورد
١٠٥	١٧	أمول	أمور
١٠٩	١٠	فارك	خارك
١١٢	٢٣	(خارن)	(خارك)
١١٤	٢٥	زفوين	قزوين
١١٨	١٨	غريبا يلون	غريبايدوف
١٢٠	١٨	ودعاية	ورعاية
١٢١	٢٧	رسقفات	سقفات
١٣١	١٩	لنفقت	انفقت
١٣٤	١٨	١٩٤١	١٨٤١
١٣٤	٢٢	(dir) denis	(Sir) Denis
١٤٣	٢٣	(During)	—
١٣٥	٢٣	59	95
١٤١	٢٢	Brawne	Browne
١٤١	٢٥	شبنة	مشينة
١٤٢	٢٠	وعمّ	وتمّ
١٤٣	٢٤	بناه	مبناه
١٤٦	٢٦	لورعد	لورمر
١٤٨	٢٣	reuolution	revolution
١٥٤	٣	ستراتفور	ستراتفورد
١٥٥	٧	بتعريف .	بتفريق

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٥٥	٢٤	شارك	مشارك
١٥٧	٧	ضد	روضة
١٥٨	١٧	شهاداتهم	شهاداتهم[١]
١٦٠	٨	Layrd	Layard
١٦٠	٢٣	هود	هو
١٦٠	٢٥	وجلجة	وحلبجة
١٦١	١٤	لوكانغ	كانغ
١٦٣	٨	وذهاب	وزهاب
١٦٣	١٣	(عدية)	(عربية)
١٦٣	٢٢	تعويف	تعويق
١٦٤	٢٣	بوضعها	بوصفها
١٦٥	٩	نبأ	نباءٌ
١٦٧	١٩	أذ ،	أذىً
٩٧٣	٨	إطنبول	إسطنبول
١٧٩	٧	توسع	توسط
١٨٢	٧	شيركون	شيركوف
١٨٨	١٩	Wuo	Quo
١٩٣	١٤	الغاو	الفاو
٢٠٥	٢٣	وصعفتها	ومنفعتها
٢٠٥	٢٩	عريضة	عرضية
٢٠٨	٢٤	SSed	Essed
٢١٣	٨	استحالة	استمالة
٢١٤	٥	المحسين	المحيسن
٢٢٤	١٥	مستغل	مستقل
٢٢٩	٢٠	أو	أولاً
٢٣٧	١١	التوغل	التغلغل
٢٣٧	٢٥	وغاطى	وغاطس
٢٤٩	١٨	مخصة	مخلصة
٢٤٩	٢٤	تحت	ثمّت
٢٥١	٢٧	بسنوا	ينسوا
٢٦٠	١٦	استعمرت	استمرّت
٢٦١	٢٣	قم	قسم
٢٦٤	١٧	القردين	القرويين
٢٦٤	١٩	سركوثك	سركوشنك

هذا الكتاب

ثمرة دراسة شاملة للعلاقات العراقية الايرانية، وللخلافات القائمة بين البلدين منذ زهاء أربعة قرون، ودعوة لتفهم أبعادها وطبيعتها وتاريخها وملابساتها، والسعي لإزالة أسبابها بالطرق السلمية، وبالحوار الهادئ البنّاء على أسس من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

المؤلف



للطباعة والنشر والتوزيع

هاتف: ٢٧٠٨٧٣ ـ ٢٧١٧٨٨ ـ فاكس: ٢٧١٦٨٥
ص.ب: ٢٥/٤٠ غبيري ـ بيروت ـ لبنان